شرح علل الترمذي

لابن رجب الحنبلي

٧٣٦ - ٧٩٥هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور همام عبد الرحيم سعيد

الأستاذ المشارك بكلية الشريعة
الجامعة الأردنية سابقاً

طبعة مصححة

الجزء الأول

مكتبة الرشد
الرياض

الطَّبعَة الثانيَة

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

مَكتَبة الرشد للنشر والتوزيع



* المملكة العربية السعودية . الرياض . طريق الحجاز
ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١
فاكس ٤٥٧٣٣٨١

البريد الألكتروني : E-MAIL: alrushd @ suhuf. net. sa

موقع المكتبة بالأنترنت : WWW. alrushd. com

* فرع مكة المكرمة: - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ _ ٥٥٨٣٥٠٦
* فرع المدينة المنورة: - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠
* فرع القصيم بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤
* فرع أبها: - شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧
* فرع الدمام: - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٢٨٢١٧٥

صورة الورقة الأولى من نسخة دار الكتب الظاهرية





صورة عن نسخة دار الكتب المصرية

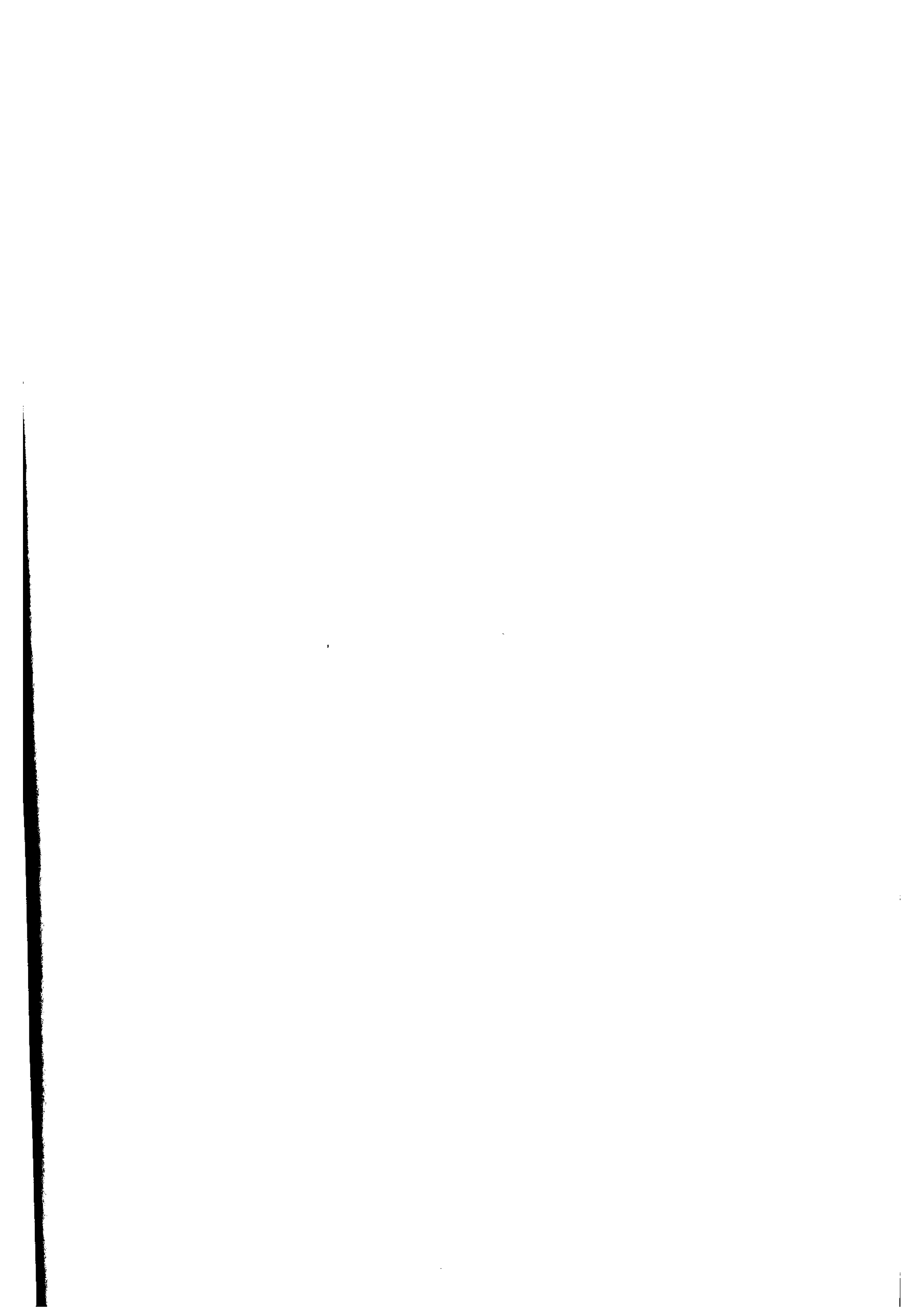
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق وعليه توكلي

قال شيخنا الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام حافظ مصر والشام أوحد العلماء الأعلام أبو الفرج عبد الرحمن زين الدين بن رجب البغدادي الحنبلي فسح الله في مدته وختم له بخير في عافية بمنه وكرمه في كتاب شرح الترمذي له كتاب العلل قال أبو عيسى رحمه الله جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب كان مراد الترمذي رحمه الله

صورة الصفحة الثانية من نسخة أحمد الثالث

احاديث الاحكام وقد سبق الكلام على هذين الحديثين اللذين
اشار اليهما فيهما في موضعهما من الكتاب وذكرنا ما شاكل العلل
فيهما من النسخ وغيره وذكرنا ايضا العمل بكل واحد منهما
الحديثين وقوله قد بينا علة الحديثين جميعا في الكتاب فاما
بين ما قد يستدل به للنسخ لا انه من ضعف اسنادهما وقد
وردت احاديث اخر قد ادعى بعضهم انه لم يعمل بها ايضا
وقد ذكرنا غالبها في هذا الكتاب فمنها ما خرجه الترمذي
واكثرها لم يخرجه فمنها حديث من غسل ميتا فليغتسل
ومن حمله فليتوضأ وقد قال الخطابي لا اعلم احدا من العلماء
قال بوجوب ذلك ولكن القائل باستحبابه يحمله على الندب
وذلك عمل به ومنها حديث انه صلى الله عليه وسلم
توضأ ثلاثا وقال من زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم
وقد ذكر مسلم الاجماع على خلافه ومنها حديث ابن ام
مكتوم وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرخص له في ترك الجماعة

صورة الصفحة الثالثة من مخطوطة أحمد الثالث



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بلغ الرسالة وأدى الأمانة، فصلوات الله وسلامه على هذا النبي الكريم وعلى آله وصحبه وبعد:

فهذه الطبعة الثانية من كتاب «شرح علل الترمذي تحقيقاً ودراسة» وتأتي هذه الطبعة بعد نفاد الكتاب لمدة طويلة من الأسواق، وشدة الطلب عليه، ولجوء الطلاب إلى المصورات، وهذا ولله الحمد دليل على إحياء علم العلل والوقوف على مدى الحاجة إليه. وقد كان هذا الكتاب فاتحة عهد في دراسة علم علل الحديث، حيث أصبحت مادة العلل مساقاً في كثير من كليات الدراسات العليا. وقد تتلمذ على هذا الكتاب وعلى هذه المادة الكثير من طلبة الحديث الذين أصبحوا أساتذة جامعيين مرموقين ولله الحمد.

ولقد جاءت التصويبات لغوية وطباعية في هذه الطبعة، وأرجو أن تأتي الإضافات في الطبعة القادمة إن شاء الله، ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لكل من أسدى إلي نصيحة أو زودني بملاحظة، كما أشكر كل من ساهم في إخراج هذا الكتاب في طبعته الثانية.

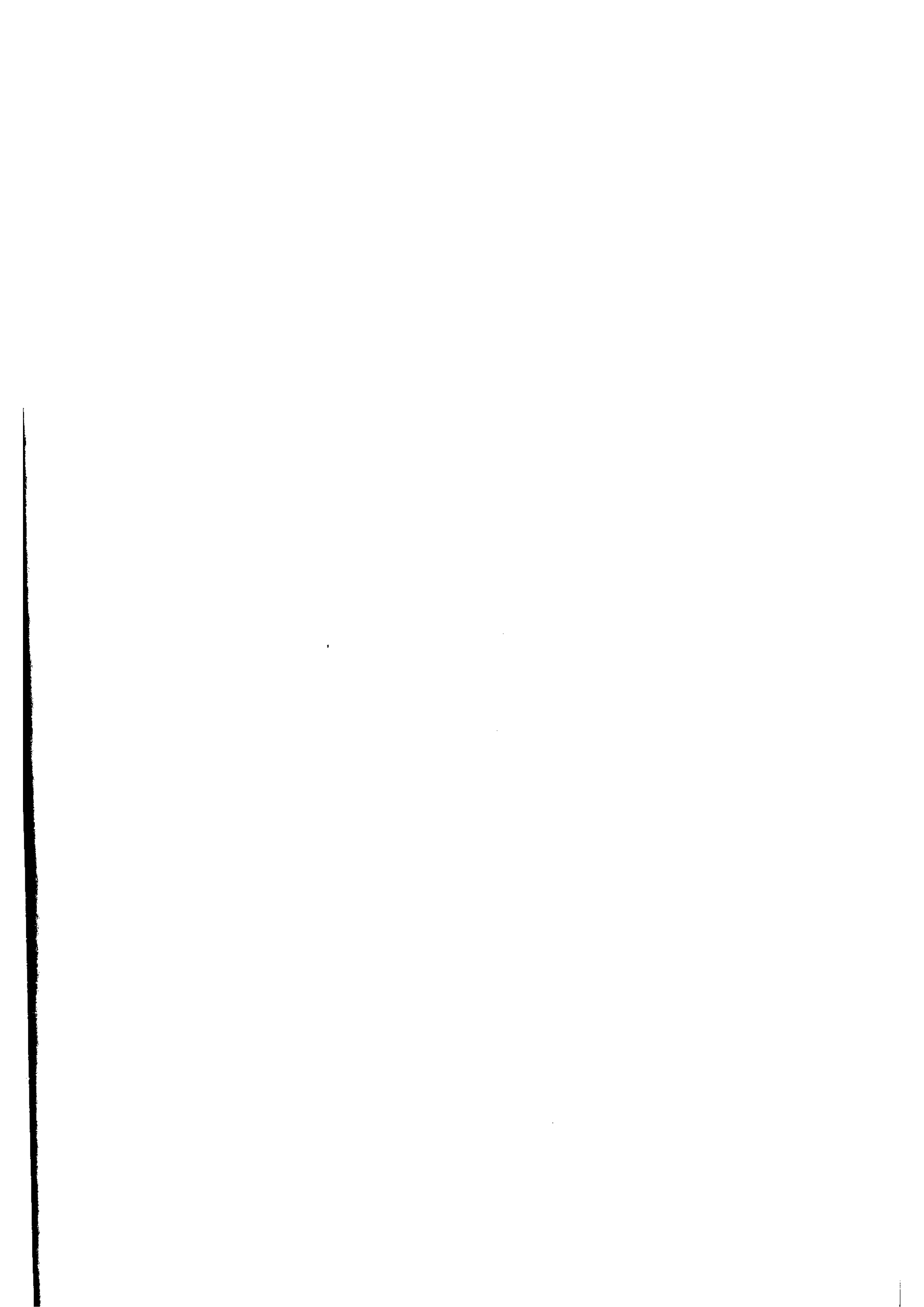
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله.

شفا بدران

٢٢ ربيع الثاني ١٤٢١ هـ

٢٣ تموز ٢٠٠٠ م

د. همام عبد الرحيم سعيد



المقـدّمـة

إن الحمد لله أحمده، وأستعينه، وأستغفره، وأعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن الله تعالى لم يخلق الإنسان عبثاً، ولم يتركه سدى، بل خلقه لعبادته، وجعل العبادة وظيفة لا تقوم الحياة إلا بها، ولخطر هذه الوظيفة وأهميتها استحقت كل ذلك الحشد الكريم من رسل الله وأنبيائه، ومن أجل بيانها وتفصيل أحكامها ومقوماتها تنزلت الكتب المطهرة، التي كان آخرها القرآن الكريم الذي أنزل على نبي الإنسانية ورسول الله إلى العالمين محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وجعل الله لكتابه خصائص يختص بها، منها أنه معجز بلفظه ومعناه، وأنه مصدق لما قبله من الكتب ومهيمن عليها.

وحتى لا يكون للناس على الله حجة، وحتى تزول المعاذير أمر الله رسوله أن يبين كتابه فقال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾(١)، وهو بيان الصادق المطاع، الذي أمر الله بمحبته، والتزام طاعته، وحذر من مخالفته، وعصيان أمره، فقال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾(٢)،

---

(١) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٢) الآية ٣١ من سورة آل عمران.

وقال: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾[1]، وقال: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾[2]. وأمرهم بالاتساء بسنته لأنها الترجمة العملية لكتاب الله والتطبيق المعصوم لأحكامه، إلى جانب ما فيها من البيان الواضح، والمنهاج القويم، والأمان من الزيغ والضلال.

والتزام الاتباع وحسن الإتساء هو ما استمسك به الرعيل الأول من أصحاب محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ، واعتصموا به في حلهم وترحالهم، وحربهم وسلمهم، وعضوا على هديه بالنواجذ.

وتوزع الأصحاب في الأقطار وهم يحملون كتاب ربهم وسنة نبيهم. أما الكتاب فكان محفوظاً في الصدور والسطور، منقولاً بالتواتر، فلا مجال فيه ــ بفضل الله ورحمته ــ لعبث العابثين، ولا لوهم الواهمين، وسيبقى هذا الكتاب محروساً بحراسة الله، محفوظاً بحفظه، لا تناله الأهواء، ولا يغسله الماء[3].

وأما السنة فقد تفاوت الناس في حفظها وروايتها بين مكثر ومُقِلٍّ، وضابط ومُخِلٍّ، ومع تقدم الزمن اتسعت الرواية، وتشعبت حتى فاقت الحصر، وتعرضت لفتنة عمياء، وعاصفة هوجاء.

ولكن الله ــ سبحانه وتعالى ــ ما كان ليذر حديث رسوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو المبين لكتابه، فريسة للأكاذيب والأوهام، فجعل له سياجاً من البصيرة الناقدة، وحاطه بما يكفل له النقاء والبقاء، فنشأت إلى جانب الرواية، عمليات النقد والتمحيص، أو وسائل فحص الراوي والمرويّ، وهو ما يسمى بعلم الدراية، وعلى ضوء هذا العلم يكون التصحيح والتضعيف، والقبول والردّ، وعلى صخرته تكسرت نصال الفتن وسهام الأهواء، وردت أعنف غارة عرفها تاريخ الإنسان أمام صلابة فرسان الحديث الذين جعل الله ــ تعالى ــ

---

(١) الآية ٧ من سورة الحشر.

(٢) الآية ٦٣ من سورة النور.

(٣) جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب الجنة: ٢١٩٧/٤.

منهم أداة لقدره وستاراً لقدرته، فردوا كيد الكائدين، ولأول مرة في تاريخ البشرية تحصى الكلمات والعبارات والأفعـال والإشارات، وأسماء الصغار والكبار والكذبة والأخيار، ومن حل ومن ارتحل، كل هذا وغيره كثير دوّن وصنف وضبط بقواعد لم تعرفها أمة من قبل، حتى أصبح لكل راو من الرواة سجل تفصيلي، يحدد مكانه بين أعلى مراتب الضبط، وأعلى مراتب الوهم والكذب، وهذا هو علم الجرح والتعديل.

وعلاوة على ما سبق، فإنه لم يفت علماءنا الأجلاء أن الثقة العدل مهما علت مكانته وسمت مرتبته فإنه معرّض للخطأ والوهم، وأن هذا وإن كان نادراً، إلا أنه من الثقة العدل خطير ومهم، لأن قوله مقبول بين الناس، وهو حجة عندهم في كل ما يصدر عنه، ولمثل هذا نشأ علم العلل الذي هو موضوع هذه الرسالة «تحقيقاً ودراسة».

أما ولادة هذه الفكرة موضوعاً للدراسة فقد كانت نواتها الأولى بحثاً في أولى سني الدراسات العليا، ويومها كتبت بحثاً صغيراً في العلل أوقفني على قيمة هذا الموضوع ومكانته بين علوم الحديث، وكان من بين مراجعي كتاب مخطوط لابن رجب الحنبلي هو «شرح علل الترمذي» ولقد وجدت في هذا الكتاب كلاماً جديداً في الموضوع فتح أمامي باباً مغلقاً ولجت منه إلى ميدان رحب فسيح، فزادني البحث رغبة في البحث والاستقصاء وجمع مخطوطات هذا العلم، ولم تثنني العقبات والصعوبات من أن أتابع هذا الأمر حتى تجمعت عندي حصيلة جيدة أعانتني على تكوين صورة أولية لفهم هذا العلم.

ولما حصلت على الماجستير لم أتردد في اختيار موضوع للدكتوراه من خلال هذه الحصيلة فجعلت «كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب» موضوعاً للرسالة تحقيقاً ودراسة.

وها أنا ــ بفضل الله وعونه ــ أتقدم بخلاصة جهدي وعصارة فكري، وهو ــ والله أعلم ــ بحث غير مسبوق، اشتمل على أسبق دراسة نظرية للعلل

إلى جانب أن كتاب ابن رجب يحقق من فضل الله لأول مرة[1]، فأكون ـ إن شاء الله ـ قد أكدت وأسست.

وقد جعلت رسالتي هذه في قسمين:

القسم الأول: الدراسة.

القسم الثاني: التحقيق.

أما الدراسة فقد جعلتها في بابين وخاتمة:

□ **الباب الأول:** وهو العلل على ضوء شرح علل الترمذي. فيه أربعة فصول:

* **الفصل الأول:** في العلة وميدانها وأشهر علماء العلل. وجاء هذا الفصل كتمهيد مناسب للكلام على شرح علل الترمذي، وفيه ناقشت اصطلاح العلة وعرضت كلام العلماء في تعريف علة الحديث، ثم رجحت ما رأيته الأنسب على ضوء هذه الدراسة. كما تكلمت في هذا الفصل عن نشوء علم العلل ونموه، وأوجزت الكلام عن أشهر علمائه، وما صنف فيه.

* **الفصل الثاني:** وهو في التعريف بأصل كتاب ابن رجب الذي هو علل الترمذي الصغير، وذلك تمهيداً للكلام على منهج ابن رجب في كتابه شرح علل الترمذي. وفي الكلام عن المنهج تعرضت لمناهج كتب العلل السابقة وحددت مكان كتاب ابن رجب منها. وختمت هذا الفصل بعرض لأهم مصادر العلل التي اعتمد عليها ابن رجب.

ولم أنس في هذا الفصل أن أعرف بالإمام الترمذي صاحب الأصل المشروح.

* **الفصل الثالث:** وهو دراسة حول علم العلل من خلال كتاب ابن رجب، وهذا الفصل هو لبّ الرسالة وواسطة عقدها، وتكلمت في المبحث الأول عن أسباب العلة من خلال كتاب ابن رجب وأعدت بعضها إلى الضعف البشري، وبعضها إلى خفة الضبط وبعضها إلى الاختلاط، وبعضها إلى الرواية بالمعنى، وبعضها إلى الأسباب العارضة، وبعضها إلى التدليس وبعضها إلى

---

(١) كان ذلك قبل صدور الكتاب محققاً من قبل كل من الأستاذين السيد صبحي جاسم الحميد، والدكتور نورالدين العتر، حفظهما الله تعالى. وكانت مناقشة هذه الرسالة في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٠م.

الرواية عن المجروحين والضعفاء.

وأيدت ذلك كله بأمثلة تطبيقية وشواهد عملية من كتاب ابن رجب وكتب العلل الأخرى التي استقصيتها وأخرجت الكثير من دفائنها وسبرت أسباب العلة فيها.

وفي المبحث الثاني: تكلمت عن معرفة العلل والكشف عنها من خلال كتاب ابن رجب وفي معرفتها حملت قول القائلين «إن علم العلل كالعرافة» على اتساع هذا العلم وترامي أطرافه أمام الجاهل المحدود في رؤيته ومعرفته. وبينت أن لهذا العلم أسسه ومعارفه ووسائله. وحاولت حصر الوسائل التي تلزم الباحث في العلل.

أما المبحث الثالث: فقد جعلته في أنواع العلل من خلال كتاب ابن رجب وتكلمت فيه عن أنواع علة المتن وأنواع علة الإسناد، وحاولت في هذا المبحث أن أحصر أكثر أنواع العلل، مستعيناً على ذلك بكتب العلل الأخرى، وقد استقرأت الأنواع في بعضها عن طريق المسح الشامل لها، كما فعلت في علل ابن أبي حاتم، وعلل الإمام أحمد وعلي بن المديني. ومع كل نوع ذكرت أمثلة تطبيقية توضحه وتيسر فهمه.

أما المبحث الرابع: فقد جعلته لنوع من العلة يعبر عنه العلماء بقولهم: حديث فلان أشبه، أو أشبه بالصواب، أو يشبه حديث فلان، وأطلقت على هذا المبحث اسم «الأشباه في العلل» وذكرت أمثلة لهذا وفصلت القول في بعضها، وفي هذا المبحث نجد علم العلل في أدق مسائله وأخص جوانبه. وقد استمددت هذا المبحث من قول ابن رجب: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان.

أما الفصل الرابع والأخير في هذه الدراسة فقد جعلته لبعض مباحث مصطلح الحديث الذي تعرض لها ابن رجب وأظهر فيها نوع براعة أو شخصية علمية منفردة، وقد تعرضت في هذا الفصل للمرسل وللعنعنة ولزيادة الثقة. وقارنت رأي ابن رجب بآراء غيره من العلماء ووقفت معه في بعضها، وعارضته في بعضها الآخر.

□ وأما الباب الثاني: فقد جعلته في عصر ابن رجب وحياته وجهوده في الحديث. وهو في ثلاثة فصول:

* **الفصل الأول**: عصر ابن رجب، وقد تكلمت عليه من الناحية السياسية، والاجتماعية، والعلمية، وأوجزت الكلام في هذا واكتفيت عن الاطالة بالإيجاز الذي يعطي الملامح الرئيسة، ويناسب موضوع دراسة في الحديث لا في التاريخ. وقد أبرزت في الكلام عن الناحية العلمية تلك الحركة الموسوعية في كل المجالات التي عبرت عنها بأنها تعبئة الأمة الإسلامية في وجه التحديات المغولية والصليبية والفاطمية، واستطاعت الأمة أن تجتاز كبوتها وتنجو من محاولة الاستئصال المسعورة التي شنها عليها الشرق ممثلاً في المغول، والغرب ممثلاً في الصليبيين، والفرق المضلة ممثلة في الباطنية والفاطمية.

* **الفصل الثاني**: وهو في حياة ابن رجب وشيوخه وتلاميذه.

وقد حررت في هذا الفصل نسب هذا الإمام وهو أبو الفرج زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي. وذكرت أن مولده كان في بغداد سنة ٧٣٦هـ وناقشت اختلاف العلماء في تفصيلات حياته، ثم تحدثت عن أسرته، وكشفت عن مكانتها، وأكدت أنها أسرة علمية معروفة.

وتحدثت في هذا الفصل عن نشأة ابن رجب ورحلته، وجليت جوانب لم تتعرض لها كتب التراجم أثناء الحديث عن ترجمة ابن رجب، واستمددت هذا المبحث من الاستقصاء الشامل لذكر ابن رجب في عدد من الموسوعات التاريخية.

واستطعت ــ بفضل الله ــ أن أسجل لأول مرة مشيخة للرجل وانتهجت في ذكر الشيوخ أسلوباً مبتكراً يذكر اسم الشيخ ولقبه وكنيته، وسني الولادة والوفاة، وكيف تحمل ابن رجب عنه، ومتى، وأين. ثم ذكرت طائفة من المراجع التي ترجمت لهذا الشيخ، وختمت الكلام عن الشيوخ بترجمة موجزة لثلاثة منهم. وكذلك فعلت بثبت تلاميذه.

* **الفصل الثالث**: تكلمت فيه عن جهود ابن رجب في الحديث رواية ودراية. وفي الرواية تكلمت عن روايات ابن رجب وأسانيده التي ذكرها في كتبه، وكان هذا على وجه الإجمال والاختصار، لأن الرواية ضمرت في الأعصار المتأخرة، وانصبت على رواية الكتب والأجزاء، وبقيت الرواية فيما عدا هذا علامة على ميزة الإسناد في الأمة الإسلامية.

وأما في دراية ابن رجب فقد فصلت الكلام وتكلمت على «شرح الترمذي»، و«فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، و«جامع العلوم والحكم»، ومجموعة رسائله الحديثية. ولقد أبرزت في هذا المبحث كتاباً من عيون كتب ابن رجب وهو شرح الترمذي، وعرَّفت به، وبمنهج ابن رجب فيه، اعتماداً على البقية الباقية من هذا الكتاب الذي أصابه ما أصاب دمشق في محنتها مع التتار سنة (٨٠٣هـ)، فاحترق الكتاب إلا ورقات منه.

وأما فتح الباري بشرح صحيح البخاري فقد عقدت مطلباً تحدثت فيه عن منهج ابن رجب فيه، كما تكلمت عن الفوارق بينه وبين كتاب ابن حجر «فتح الباري»، والجدير بالذكر أن ابن رجب هو من طبقة شيوخ ابن حجر.

ثم تكلمت عن منهج ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» وختمت الكلام عن جهود ابن رجب في الحديث بمطلب عرضت فيه رسائله الحديثية بإيجاز.

أما تحقيق المخطوط: فقد حصلت بفضل الله وعونه ـ على ثلاث نسخ مخطوطة، اعتمدت أكملها أصلاً للتحقيق وهي نسخة كاملة فيها بعض الخروم اليسيرة، وبعض الصفحات التي أتى عليها الزمن فلم تتضح سطورها إلا بمشقة وصبر. ولقد قابلت على هذا الأصل النسختين الأخريين وفيهما خرم من أولهما يبلغ أربع عشرة لوحة.

وقد انتهجت في تحقيق المخطوط ما يلي:

١ ـ ضبط النص والصبر على المشتبه منه حتى يتضح لي تماماً، معتمداً في هذا على كثير من المراجع الأصلية.

٢ ـ تخريج الأحاديث الواردة في النص، ولقد وعر ابن رجب ـ رحمه الله ـ طريق البحث في تخريجها لأنه يذكر من الحديث كلمة أو يشير إلى بعض معناه أو يعرف الحديث ببعض إسناده. ولم أخرج الأحاديث التي أوردتها في الدراسة، اعتماداً على تخريجي لها في قسم التحقيق.

وبالرغم من حصولي بهذه الدراسة على أعلى التقديرات من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، إلا أنني أتقدم بجهدي هذا للباحثين والمهتمين بالحديث وعلومه ليراجعوه وينقدوه، وأكون شاكراً لكل من يتفضل بالتوجيه والنقد.

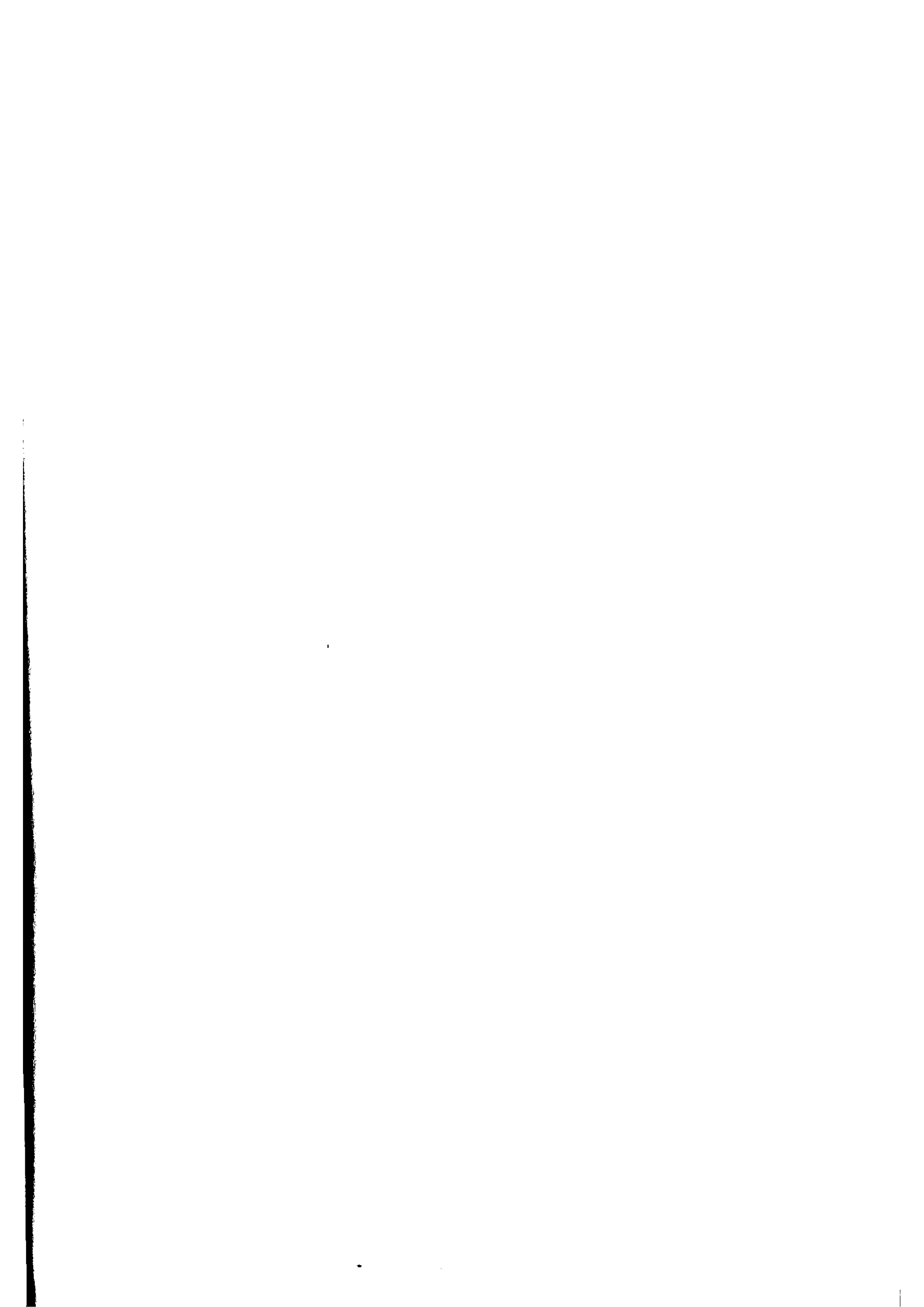
ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر ـ بعد حمد الله ـ إلى كل من أسدى إلي عوناً في عملي هذا، وخاصة إلى الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين عميد كلية أصول الدين بجامعة الأزهر سابقاً، وإلى الأستاذ الناقد السيد أحمد صقر، الذي أعانني كثيراً في التعرف على مراجع الحديث ومصادره، فجزاهما الله عني خير الجزاء. وكما أتقدم بالشكر للأستاذين الفاضلين إبراهيم المشوخي وإبراهيمساير القائمين على مكتبة المنار للنشر والتوزيع لما بذلاه من جهد في طبع هذا الكتاب ونشره. وللشابين الكريمين السيد محمد عبدالله أبي صعيليك والسيد حماد المشوخي لما بذلاه من جهد في فهرسة الكتاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عمان / ١٤ صفر ١٤٠٧هـ	الدكتور
الموافق / ١٨ تشرين الأول ١٩٨٦	همام عبدالرحيم سعيد

القسم الأول

الدراسة



الباب الأوّل

شرح علل الترمذيّ لابن رجب الحنبلي

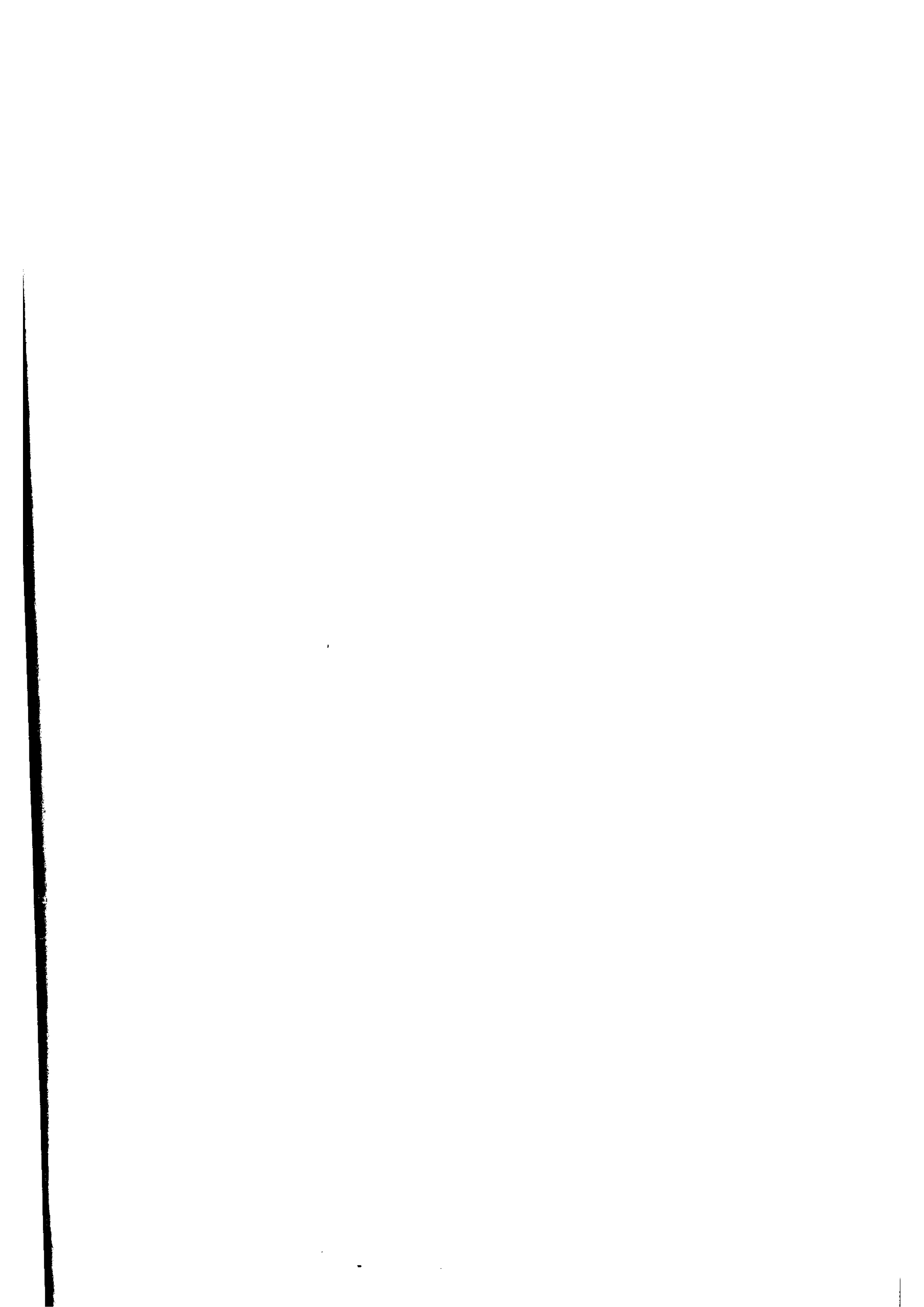
وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول : في العلة وميدانها وأشهر علماء العلل.

الفصل الثاني : في التعريف بأصل الكتاب وصاحبه، ومنهج ابن رجب فيه ومصادره في العلل.

الفصل الثالث : دراسة حول علم العلل، من خلال كتاب ابن رجب.

الفصل الرابع : دراسة في مصطلح الحديث، من خلال كتاب شرح علل الترمذي.



الفصل الأول

مقدمة في العلة وميدانها وأشهر علماء العلل

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: العلة في اللغة والاصطلاح، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : العلة في اللغة.

المطلب الثاني : العلة في الاصطلاح.

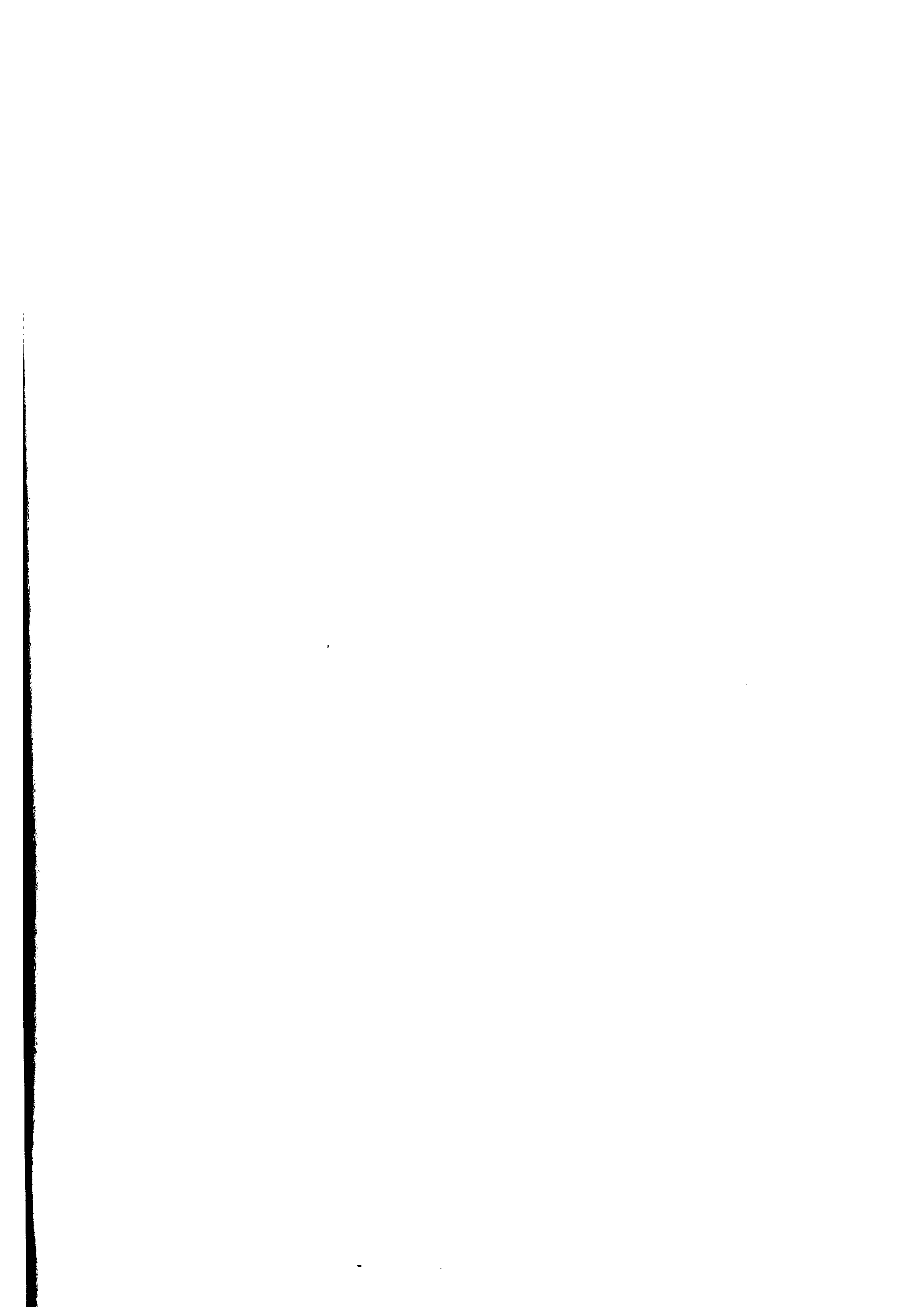
المبحث الثاني: ميدان علم العلل، وغايته وأشهر علمائه ومصنفاته:

تمهيـد،

المطلب الأول : ميدان علم العلل وغايته.

المطلب الثاني : أهميته واتساعه.

المطلب الثالث: أشهر العلماء المشتغلين بالعلل.



المبحث الأول
العلة في اللغة والاصطلاح

يجدر بنا ونحن نتناول كتاباً من كتب العلل بالدراسة والتحقيق أن نتعرف على معنى العلة في اللغة والاصطلاح، وقد جعلت هذا المدخل في مطلبين:

المطلب الأول
العلة في اللغة

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: عل: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة:

أحدها: تكرار أو تكرير.

والثاني: عائق يعوق.

والثالث: ضعف في الشيء.

فالأول: العَلَل، هو الشربة الثانية، ويقال: عَلَلٌ بعد نَهْلٍ، ويقال «أعَلَّ القوم»، إذا شربت إبلهم عللاً، قال ابن الأعرابي في المثل: ما زيارتك إيانا إلا سوم عالة. أي مثل الإبل التي تَعُلُّ، وإنما قيل هذا لأنها إذا كرر عليها الشرب كان أقل لشربها الثاني.

والثاني: العائق يعوق، قال الخليل: «العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه». ويقال: اعتله عن كذا، أي اعتاقه، قال: فاعتله الدهر وللدهر عِلَلٌ.

والثالث: العلة المرض، وصاحبها معتل، قال ابن الأعرابي: «عل المريض يعل فهو عليل»[1].

وقال في القاموس: «اعتله وأعلّه الله ـ تعالى ـ فهو معلّ وعليل، ولا تقل: معلول والمتكلمون يقولونها، ولست منه على ثلج»[2]. وقال في اللسان: إنما هو أعلّه الله فهو معلّ، إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم مجنون ومسلول، من أنه جاء على جننته وسللته.

والمحدثون يطلقون على الحديث الذي فيه علة «معلول»، (وكذا وقع في كلام البخاري والترمذي والدارقطني والحاكم وغيرهم)[3]. وقد أنكر بعض العلماء هذا، كما سبق في اعتراضهم على المتكلمين، (وقال إن المعلول في اللغة اسم مفعول من عله إذا سقاه السقية الثانية، وتعقبهم آخرون فقالوا: قد ذكر في بعض كتب اللغة: علّ الشيء إذا أصابته عِلّة فيكون لفظ معلول هنا مأخوذاً منه.

قال ابن القوطية[4]: (علّ الإنسان: مرض، والشيء أصابته العلة فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوه غير منكر، بل قال بعضهم: استعمال هذا اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل الفن، مع ثبوته لغة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ قال ابن هشام في شرح بانت سعاد:

تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت ... كأنها منهل بالراح معلول)[5]

والراجح في هذه المسألة أن «معلول» موافق للغة ومنسجم مع قواعدها إذا

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ٤/١٣ ـ ١٥.

(٢) القاموس المحيط ٤/٢١؛ اللسان ١٣/٤٩٥.

(٣) تدريب الراوي ١/٢٥١.

(٤) هو محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن القوطية أبو بكر، كان إماماً في العربية، وله كتاب الأفعال، لم يؤلف مثله، سمع قاسم بن أصبغ وطبقته. انظر بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي، ص ١١٢.

(٥) توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري، ص ٢٦٤.

كان مشتقاً من عَلَّه بمعنى سقاه الشربة الثانية، وهو معنى «معلول» في الشاهد الذي ذكره ابن القوطية وليس كما أراده شاهداً للعلّة بمعنى المرض، لأن «معلول» في البيت مرتبط بمنهل، والمنهل هو المورود في المرة الأولى، والمعلول هو المورود في المرة الثانية.

ولما كان من معاني«علّ» في أصل اللغة الشربة الثانية، كما ذكر ابن فارس في معنى هذه المادة، فيكون هذا الاستعمال لا غبار عليه، لا في اللغة ولا في الاصطلاح، وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن العلّة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة.

وكما يقال «معلول» بهذا المعنى فإنه يقال «معلّ» لما دخل على الحديث من العلة بمعنى المرض. وأما استعمال «معلل» فلا تمنعه القواعد إذا كان مشتقاً من «علله» بمعنى ألهاه به وشغله، ويكون معنى «الحديث المعلل»: هو الحديث الذي عاقته العلة وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل به.

المطلب الثاني
العلة في اصطلاح المحدثين

تقاربت عبارات أهل المصطلح في تعريفهم العلّة في الحديث. وأول كتاب ذكر تعريفاً للعلل هو «معرفة علوم الحديث» للحاكم، وقد قال فيه: «وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل»[١]. ويقول الحاكم أيضاً: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل»[٢].

وهذا من الحاكم محاولة أولى لتحديد مفهوم عام للعلة، ولا يمكن أن نسميه حداً بما يحمله الحد من الضوابط. كما يلاحظ في كلام الحاكم قصر العلة على ما لا مدخل للجرح والتعديل فيه، وهو مخالف لمنهج كتب العلل التي احتوت على علل سببها جرح الراوي، وسيأتي الكلام على هذا.

---

(١) و (٢) معرفة علوم الحديث، ص ١١٢، وكذلك فإنه المفهوم من كلام ابن رجب. انظر شرح العلل، ص ٦٦٣.

وجاءت عبارة أبي عمرو بن الصلاح أكثر تحديداً من عبارة الحاكم فقال: «المعلول هو الذي أطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر»[1]، وفي هذا التعريف دور لأنه أدخل «العلة» في تعريف المعلول إلى جانب أنه ذكر علة الإسناد، ولم يشمل هذا التعريف علة المتن، التي لا تقل أهمية عن علة الإسناد.

وأما الحافظ زين الدين عبدالرحيم العراقي (ت ٨٠٤هـ) فقد عرف العلة بقوله: «العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي قدحت في صحته»[2]. ويلاحظ على هذا التعريف تكرار الألفاظ فيه، وقوله «طرأت» يشعر بأن الحديث كان في أصله صحيحاً، وليس ذلك بلازم، إذ قد تدخل العلة على الحديث الصحيح، وقد يكون الحديث من أصله معلولاً، كأن يظهر بعد البحث أن الحديث لا أصل له، وإنما أدخل على الثقة فرواه.

وقد نقل برهان الدين البقاعي (ت ٨٥٥هـ) في نكته على ألفية العراقي، كلاماً آخر للعراقي، جاء فيه: «والمعلل خبر ظاهره السلامة اطُّلِع فيه بعد التفتيش على قادح»[3].

وأما الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) فقد ذكر في تعريف المعلل أثناء كلامه على أنواع الضعيف فقال: «ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو المعلل»[4]، ولا يصلح هذا لأن يكون حداً للعلة، إذ هو بيان لطرق الكشف عن العلة.

وما نختاره من هذه التعاريف هو ما نقله البقاعي عن العراقي: «والمعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح». وهو تعريف جامع مانع.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص ٨١.
(٢) فتح المغيث للعراقي، ص ١٠٤.
(٣) نفس المرجع (الحاشية)، ص ١٠٥.
(٤) علي القاري على شرح نخبة الفكر لابن حجر، ص ١٣٠.

وفيما يلي بيان لعناصر هذا التعريف يوضح أسباب اختياره:

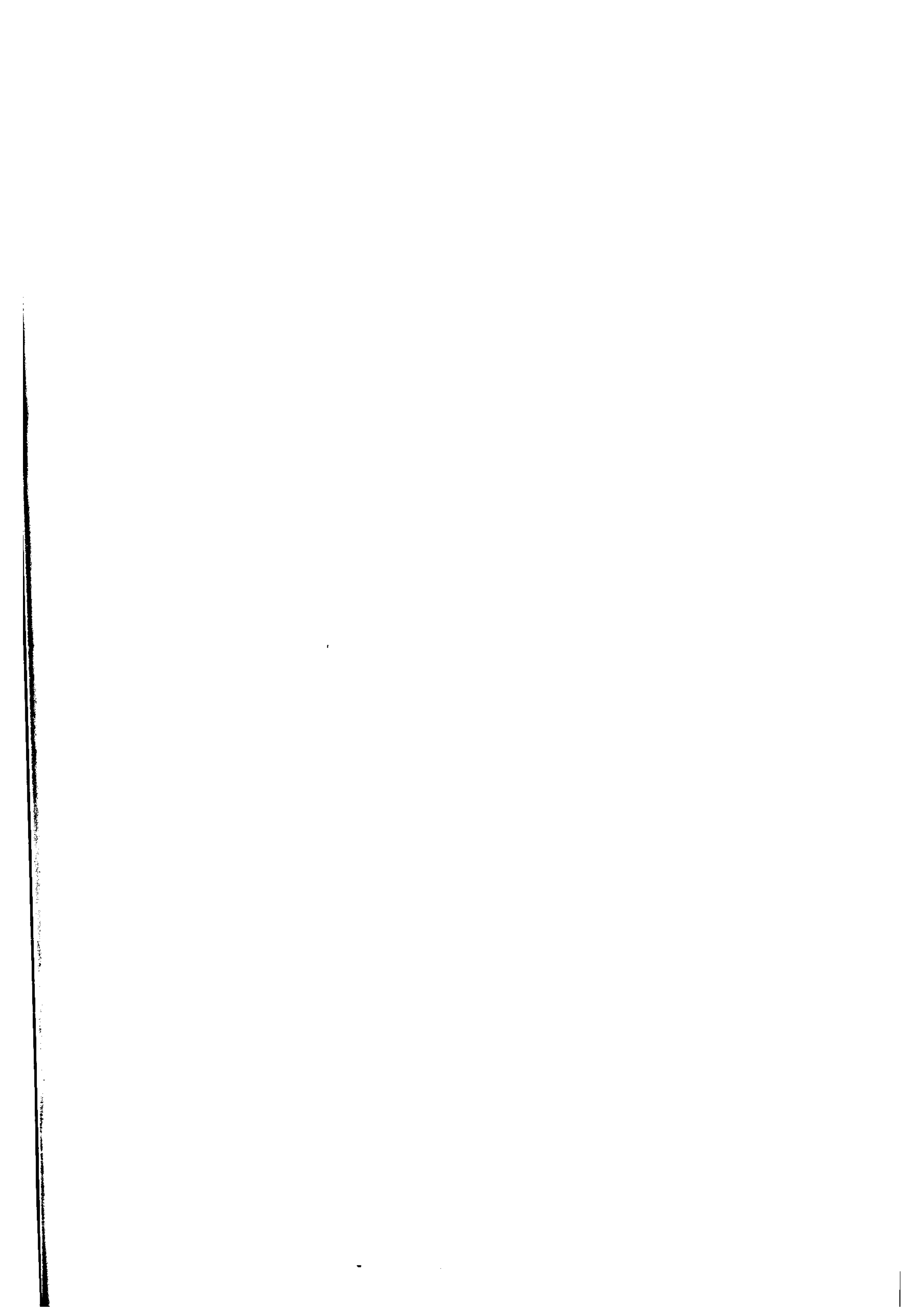
(أ) في قوله «خبر» ذكر لعلة السند وعلة المتن لأن الخبر يشمل السند والمتن.

(ب) وفي قوله «ظاهره السلامة» بيان أن العلة تكون في الحديث الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

(ج) قوله «اطلع فيه بعد التفتيش» دليل على خفاء القادح، وعلى إمعان النظر ولا يكون ذلك إلا من الناقد الفَهِم العارف.

(د) وقوله «على قادح» تعميم لأسباب العلل لتشمل العلل التي مدارها الجرح، وتلك الناشئة عن أوهام الثقات وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار. وبذلك يكون هذا التعريف مطابقاً لواقع كتب العلل التي اشتملت على أحاديث كثيرة أعلت بجرح راو من رواتها.

* * *



المبحث الثاني

في ميدان علم العلل وغايته وأشهر علمائه حتى ابن رجب الحنبلي

وفيه ثلاثة مطالب:

* * *

تمهيــد:

تطور النقد الحديثي وتنوع، واتسعت مباحثه حتى أصبح صناعة وفناً مع منتصف القرن الهجري الثاني. وقد انقسم إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول: علم الجرح والتعديل، وهو نقد أولي سهل ميسور، يهتم بالقوادح الظاهرة كالضعف والجهالة، والغفلة، وكثرة الخطأ، والفسق.

القسم الثاني: علم العلل، وهو نقد ثانوي أعلى من سابقه وأدق.

وفيما يلي عرض لميدان هذا العلم، وغايته، وأهميته، وأشهر علمائه:

المطلب الأول
ميدان علم العلل وغايته

ميدان هذا العلم حديث الثقات، وغايته كشف ما يعتري هؤلاء الثقات من الخطأ والوهم. وهذا النقد أوسع من الجرح والتعديل، لأن الجرح والتعديل

ينتهي بكلمة أوسطر أو صفحة، أو مجموعة من الأقوال، في الرجل موضع الجرح أو التعديل، وأما هذا الذي معنا فإنه يواكب الثقة في حله وترحاله، وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه، ومتى ضبط، ومتى نسي، وكيف تحمل، وكيف أدى. ولذلك نجد علي بن المديني يخرج علل ابن عيينة في ثلاثة عشر جزءاً[1]، وسفيان بن عيينة ثقة ثبت، ولكن هذا لا يعني سلامة أحاديثه كلها فهو بشر يخطىء ويصيب، وإن كان خطؤه نادراً، ولكن كم يكون حجم هذا النادر من بين ألوف الأحاديث التي يرويها؟

وهذا النوع من النقد أفرده الإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) في كتاب سماه «التمييز»، وقال في مقدمته: «فإنك يرحمك الله ذكرت أن قبلك قوماً ينكرون قول القائل من أهل العلم، إذا قال: هذا حديث خطأ، وهذا حديث صحيح، وفلان يُخْطىء في روايته حديث كذا، والصواب ما روى فلان بخلافه، وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله، ونسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين، حتى قالوا: إن من ادعى تمييز خطأ رواياتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به، ومدع علم غيب لا يوصل إليه»[2].

ويمضي الإمام مسلم فيقول:

«وبعد، فإن الناس متباينون في حفظهم لما يحفظون، وفي نقلهم لما ينقلون، فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقي لما يلزمه توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه أو تلقين يُلَقَّنُه من غيره، ومنهم من هِمَّتُه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها فيتهاون في حفظ الآثار يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدِّي إليه عنهم»[3].

وأكثر من هذا فإن الإمام مسلماً لا يبرىء أحداً من هذا وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً: «ومع ما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٧١.

(٢) التمييز للإمام مسلم بن الحجاج مجمع لوحة ٢/أ.

(٣) نفس المرجع واللوحة.

فيه فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا ـ وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً واتقاناً لما يحفظ وينقل ـ إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»[1].

وهكذا فإن الإمام مسلماً يكشف لنا بجلاء ووضوح عن مجال هذا النوع من النقد فمجاله أحاديث الثقات وهدفه تنقيتها من الأوهام والأخطاء، وعلى لوحات كتابه نجد تطبيقات كثيرة لهذا النقد، وسنختار مثالاً منها يدور حول وهم رجل من أكابر المحدثين الثقات الأثبات وهو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ) قال الإمام مسلم: «حدثنا الحسن الحلواني (ثنا) يعقوب بن إبراهيم (ثنا) أبي عن صالح عن ابن شهاب: أن أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة أخبره أنه بلغه أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ صلى ركعتين ثم سلم، فقال ذو الشمالين بن عبد عمرو يا رسول الله، أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «لم تقصر الصلاة، ولم أنس» قال ذو الشمالين: فقد كان ذلك يا رسول الله، فأقبل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على الناس، وقال: أصدق ذو اليدين قالوا: نعم، فقام رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فأتم ما بقي من الصلاة، ولم يسجد السجدتين اللتين تسجدان إذا شك الرجل في صلاته.

قال ابن شهاب: «وأخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، وأبو بكر بن عبدالرحمن، وعبيدالله بن عبدالله. سمعت مسلماً يقول: وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين. وهم غير محفوظ، لظاهر الأخبار الصحاح عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في هذا»[2].

حدثنا أبو كريب (ثنا) أبو أسامة (ثنا) عبيدالله عن نافع عن ابن عمر، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة (ثنا) إسماعيل بن إبراهيم عن خالد الحذاء عن

---

(١) التمييز للإمام مسلم لوحة ٢/ب.

(٢) التمييز للإمام مسلم ٦/ب. ويلاحظ أن راوي الكتاب يقول: سمعت مسلماً.

أبـي قلابة عن أبـي المهلب عن عمر، وأنّ كل هؤلاء ذكروا في حديثهم أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ حين سها في صلاته، يوم ذي اليدين، سجد سجدتين بعد إذ أتم الصلاة[1].

المطلب الثاني
أهميتــه واتّساعــه

بالرغم من أن علم العلل قسم من أقسام علم الحديث دراية، إلا أن العلماء ركزوا عليه وأعطوه الأهمية القصوى حتى قال الحاكم: «معرفة علل الحديث. وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل»[2].

وحقاً إن هذا العلم رأس علوم الحديث وأوسعها وأخفاها وأدقها وأهمها ولولاه لاختلط الصحيح بالسقيم؛ لأن الأصل في أحاديث الثقات الاحتجاج بها والالتزام بقبولها، وما يدخل عن طريق الثقات والحفاظ لا يدخل عن طريق الضعفاء والمجروحين؛ لأنه كما يقول الحاكم أبو عبدالله: «فإن حديث المجروحين ساقط واه وعلّة الحديث تكثر في حديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً»[3].

وأما اتساع هذا العلم فسنرى ــ بعون الله ومشيئته ــ في مباحث أنواع العلل أن معظم علوم الحديث يدخل في العلل، فقد يعلل الحديث بالانقطاع أو الإرسال أو الإعضال أو الإدراج أو القلب، أو الاضطراب، ولكن الذي يميز علم العلل عن هذه الفروع، هو ما تتضمنه العلّة من الخفاء إذ يقع الإرسال أو الانقطاع أو الإدراج في حديث الثقات ويصعب تمييزه والحكم عليه، وينطلي على أكثر المحدثين، حتى يتنبه جهابذتهم ونقادهم إلى هذا القادح الذي يتصف بالخفاء.

وخلاصة القول أن القادح منه الخفي ومنه الجلي، ومنه ما كان في حديث الثقات، ومنه ما كان في حديث المجروحين والضعفاء. فما كان خفياً وفي حديث

---

(١) التمييز للإمام مسلم، لوحة ٢/ب.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ١١٢.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ١١٢ ــ ١١٣.

الثقات فهو داخل في علم العلل، ولا أنسى أن أقول: إن معيار خفائه سؤال الحفاظ عنه، ووروده في كتب العلل.

وأما ما نجده في كتب العلل من أحاديث أعلت بالجرح كأن يقال في أحد رواتها: متروك أو منكر الحديث، أو ضعيف، فيمكن حمل هذه القوادح على علم العلل وإلحاقها به إذا وردت في أحاديث الثقات، كرواية الزهري عن سليمان بن أرقم، ورواية مالك عن عبدالكريم أبي أمية، ورواية الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى، فرواية هؤلاء الأئمة الجهابذة عن هؤلاء الضعفاء توقع كثيرين في العلة اعتماداً على تثبت هؤلاء الأئمة، ومكانة الزهري ومالك والشافعي تخفي أمر هؤلاء المتروكين والضعفاء.

وقد يلتبس أمر راو ما على أحد الحفاظ النقاد، فيروي عنه، ويكون الحديث معلولاً بجهالة أمر هذا الراوي أو بنكارته، ولا تدرك هذه الجهالة والنكارة إلا بمعرفة كبار النقاد.

وهذا تخريج لوجود مثل هذه القوادح التي ذكرت في كتب العلل.

وقد ذكر أكثر المصنفين في علوم الحديث أن العلة قد تطلق على أنواع من الجرح، وذلك بعدما ذكروا أن غالب العلل في أحاديث الثقات، ولذلك نجد ابن الصلاح يقول: «وقد يعلّون بأنواع الجرح من الكذب والغفلة وسوء الحفظ وفسق الراوي، وذلك موجود في كتب علل الحديث»[1]، وهذا ما ذكره ابن كثير[2] والعراقي[3]، ولكنهم لم يحاولوا تخريج وجود هذه الأنواع في كتب العلل. أما السخاوي فقد تنبه لهذا فقال: ولكن ذلك منهم ـ أي أصحاب كتب العلل الذين يعلون بالجرح ـ بالنسبة للذي قبله قليل، على أنه يحتمل أيضاً أن التعليل بذلك من الخفي لخفاء وجود طريق آخر ليخبر بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلل أشار إلى تفرده[4].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص ٨٤.

(٢) الباعث الحثيث، ص ٦٤.

(٣) فتح المغيث للعراقي، ص ١١٢.

(٤) فتح المغيث للسخاوي ١/٢١٨. وقوله: بالنسبة للذي قبله: أي بالنسبة لما لا مدخل فيه للجرح.

المطلب الثالث

أشهر علماء هــذا الفــن

لقد قيض الله تعالى لميدان علم الحديث والعلل أعلاماً عبّدوا مساربه.

فكان شعبة[1] بن الحجاج أبو بسطام (المتوفى سنة ١٦٠هـ) من رواده الأوائل وشعبة هذا قال عنه الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: «لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق. وقال أبو حاتم الرازي: إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم بأنه ثقة. وقال يحيى بن سعيد: كان شعبة أعلم الناس بالحديث»[2].

قال ابن رجب في معرض ترجمته لشعبة بن الحجاج: «وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم»[3].

وقال السمعاني صاحب كتاب الأنساب: «هو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين»[4]. وهذه العبارة تكفي لأن نعرف من هو شعبة. وفي كتب العلل والرجال يتردد اسمه في كل صفحة، وكافّة النقاد بعده يتسابقون في نقل عباراته والبحث عن نظراته في الرجال والعلل. وخلاصة القول في شأن هذا الرجل أن الحديث أصبح صناعة وفناً على يديه.

ومن فرسان هـذا الميدان وأفـذاذه يحيى بن سعيد القـطان (المتوفى سنة ١٩٨هـ) خليفة شعبة والقائم بعده مقامه، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن

---

(١) شعبة بن الحجاج مولى بني عتيك، من أهل واسط، سكن البصرة، يروى عن قتادة وأبي إسحاق، وروى عنه الثوري، وحماد بن زيد، وولد سنة ٨٣هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (بيروت) ٧/٢٨٠ ـ ٢٨١؛ تقدمة المعرفة ١٢٦ ـ ١٢٧؛ تاريخ بغداد ٩/٢٥٥ ـ ٢٦٦؛ الأعلام للزركلي ٣/٢٤١ ـ ٢٤٢؛ حلية الأولياء ٧/١٤٤ ـ ٢٠٩؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢ قسم ١، ص ٣٦٩ ـ ٣٧١.

(٢) تقدمة المعرفة، ص ٢٧.

(٣) شرح علل الترمذي، ص ٤٤٨.

(٤) الأنساب للسمعاني، ص ٣٨٤؛ واللباب ٢/٣٢٢.

كأحمد وعلي ويحيى بن معين، وقد كان شعبة يحكمه على نفسه في هذا العلم[1]، هذا قول ابن رجب فيه ــ رحمه الله ــ.

قال أحمد[2]: لم يكن في زمان يحيى القطان مثله، كان تعلَّم من شعبة وقال ابن معين: قال لي عبدالرحمن بن مهدي: لا ترى بعينيك مثل يحيى بن سعيد القطان. وقد ترجم له ابن رجب ترجمة تليق بمقامه، وترفع شأنه، وقد ذكر ابن رجب أن ليحيى القطان كتاباً في العلل[3] فيكون بذلك أول من صنف في هذا العلم. وقد وصفه ابن الأثير بوصف جامع أوقفني على عظمة هذا الرجل، وشدني إلى مزيد من التعرف عليه فقال: «وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في البحث عن الرجال»[4]. وقد صحب يحيى القطان شعبة مدة عشرين عاماً فاكتسب منه مهارة فائقة ظهرت آثارها فيما نقل عنه، وفي التلاميذ الذين تلقوا عنه كيحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وقَلَّ أن يجد الباحث قضية في العلل والرجال خلت من رأي ليحيى بن سعيد، وقد بلغ من علو كعبه في النقد أن قبله شيخه شعبة حكماً بينه وبين مخالفيه، قال عبدالرحمن بن مهدي:

اختلفوا يوماً عند شعبة، فقالوا اجعل بيننا وبينك حكماً. فقال: قد رضيت بالأحول، يعني يحيى بن سعيد القطان، فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه، فقضى على شعبة، فقال له شعبة: ومن يطيق مثل نقدك يا أحول؟»[5] ويعلق ابن أبي حاتم على هذه القصة، فيقول: «هذه غاية المنزلة إذا اختاره شعبة من بين أهل العلم، ثم بلغ من دالَّته بنفسه وصلابته في دينه أن قضى على شعبة»[6].

---

(١) (٢) شرح علل الترمذي، ص ٤٦٤.

(٣) شرح علل الترمذي، ص ٨٩٢.

(٤) اللباب في تهذيب الأنساب ٣/٤٤.

(٥) شرح علل الترمذي، ص ٤٦٤، وتقدمة المعرفة لابن أبي حاتم، ص ٢٤٩.

(٦) التقدمة، ص ٢٣٢.

ومن رجال هذا الفن الحاذقين فيه عبدالرحمن بن مهدي (المتوفى سنة ١٩٨هـ)، وهو الذي قال عنه علي بن المديني: «لو أخذت فأحلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله أنني لم أر أحداً قط أعلم بالحديث من عبدالرحمن بن مهدي وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: أيما أثبت عندك عبدالرحمن بن مهدي أو وكيع؟ قال: عبدالرحمن أقل سقطاً من وكيع في سفيان، قد خالفه وكيع في ستين حديثاً من حديث سفيان، وكان عبدالرحمن يجيء بها على ألفاظها، وكان لعبدالرحمن توق حسن»[1].

وأما يحيى بن معين بن عون المري أبو زكريا (المتوفى سنة ٢٣٣هـ) فإليه انتهى علم العلل حتى قال عنه الإمام أحمد: «ههنا رجل خلقه الله لهذا الشأن»[2]. ومن آثاره التي وصلتنا «التاريخ والعلل» وفيه علم غزير ومعرفة واسعة في علم الرجال والعلل، ولم يكتب هو بيده شيئاً وإنما جمع عدد من تلاميذه أخباره ومسائله في العلل كعثمان الدارمي، وعباس الدوري، وابن الجنيد، ومضر بن محمد، وابن محرز، وخالد بن الهيثم[3]. وقل أن نجد رجلاً لم يتكلم ابن معين فيه جرحاً أو تعديلاً، ولقد عرف أهل زمانه مكانته وقدره فحملوه يوم وفاته على سرير رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وطافوا به بالمدينة والمنادي ينادي: هذا الذي ذب الكذب عن أحاديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

ومن كبار النقاد ورجال العلل أبو الحسن علي بن جعفر المديني[4] (المتوفى سنة ٢٣٤هـ) شيخ البخاري، قال عنه أبو حاتم الرازي: «كان علي بن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل». وقد ترجم له ابن رجب في شرح

---

(١) انظر تقدمة المعرفة، ص ٢٥٣؛ وشرح علل الترمذي، ص ٤٦٨؛ والعلل ومعرفة الرجال ١/١٤٠؛ وانظر ترجمة عبدالرحمن بن مهدي في شرح العلل، ص ٤٦٧ ـ ٤٧٠.

(٢) (٣) انظر ترجمة ابن معين في شرح العلل، وقد ترجمنا هناك لتلاميذه هؤلاء، ص ٤٨٨؛ والمري نسبة إلى مرة غطفان؛ انظر الأنساب للسمعاني ٥٢٥/أ.

(٤) انظر ترجمته ومصادرها في شرح علل الترمذي، ص ٤٨٤.

علل الترمذي وذكر له قائمة من الكتب زادت على الثلاثين كتاباً. معظمها في العلل ـ مثل[1]:

- علل المسند في ثلاثين جزءاً.
- العلل التي كتبها عنه إسماعيل القاضي، أربعة عشر جزءاً.
- علل حديث ابن عيينة ثلاثة عشر جزءاً.
- الوهم والخطأ في خمسة أجزاء.
- من حدث ثم رجع عنه جزء.
- اختلاف الحديث، خمسة أجزاء.
- العلل المتفرقة ثلاثون جزءاً.

ومن هؤلاء الأفذاذ الإمام أحمد بن حنبل[2] (المتوفى سنة ٢٤١هـ) وباعه في الحديث عامة، وفي العلل خاصة طويل.

ولقد كتب عنه تلاميذه مئات الأجزاء في العلل وفي سائر فنون الحديث. ومن هذه الأجزاء ما كتبه ابنه عبدالله عنه وقد بلغ كتابه «العلل ومعرفة الرجال» اثني عشر جزءاً مخطوطاً. وقد ترجم له ابن رجب ـ رحمه الله ـ ترجمة تليق بمقامه.

وأما الإمام محمد بن إسماعيل البخاري[3] (المتوفى سنة ٢٥٦هـ) فقد وصفه تلميذه مسلم بن الحجاج بقوله: «أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله».

وله كتاب في العلل ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس[4] له، وابن خير في فهرسته.

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص ٧١؛ وشرح علل الترمذي، ص ٤٨٦ ـ ٤٨٧.
(٢) انظر الترجمة ومصادرها في شرح علل الترمذي، ص ٤٧٨ ـ ٤٨٤.
(٣) انظر معرفة علوم الحديث، ص ١١٤؛ وشرح علل الترمذي، ص ٤٩٤ حيث الترجمة الواسعة، وذكر مصادر ترجمته.
(٤) المعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني أول، ص ١٣٢، مخطوط بدار الكتب المصرية.

وأما مسلم بن الحجاج[1] فكتابه «التمييز» كتاب في العلل، وله معرفته الواسعة في الرجال والعلل.

وإذا كان شعبة قد رسم لأهل العراق علم الحديث، فقد جمع شتاته أبو زرعة عبيدالله بن عبدالكريم الرازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ)، وله مسائل في العلل جمعها البرذعي، وشارك أبا زرعة في العلم والفضل والعصر أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ) وعلم كليهما في العلل جمعه عبدالرحمن بن أبي حاتم (المتوفى سنة ٣٢٧هـ) في كتاب علل الحديث، وقد ترجم ابن رجب في شرح علل الترمذي[2] ترجمة ضافية لأبي زرعة.

أما يعقوب بن شيبة السدوسي[3]، (المتوفى سنة ٢٦٢هـ) فقد صنف كتابه «المسند المعلل»[4].

واشتهر الإمام أبو عيسى الترمذي، (المتوفى سنة ٢٧٩هـ) بهذا الفن من فنون الحديث، وجمع مسائله وشوارده، وهو أول من صنف الحديث على الأبواب المعللة، كما قال ابن رجب[5] عن كتابه الجامع، وقد أفرد للعلل كتابين:

---

(١) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٨؛ وفهرست ابن خير، ص ٢١٢.

(٢) ص ٤٩١ حيث ترجمته ومصادر الترجمة.

(٣) أبو يوسف، يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور، السدوسي (١٨٠ ـ ٢٦٢هـ) محدث، ثقة، ولد بالبصرة، وعاش في بغداد وسامراء، وترجمته في شذرات الذهب ٢/١٤٦؛ وتذكرة الحفاظ، ص ٥٧٧ ـ ٥٧٨؛ والبداية والنهاية ١١/٣٥؛ وتاريخ بغداد ١٤/٢٨١ ـ ٢٨٣.

(٤) لم يبق من هذا الكتاب إلا جزء، هو الجزء العاشر وقد نشر بعناية الدكتور سامي حداد في بيروت سنة ١٩٤٠م، وفيه مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وترتيب الكتاب على مسانيد الصحابة.

(٥) شرح علل الترمذي، ص ٣٤٥.

وهو محمد بن عيسى بن سورة بن الضحاك السلمي الضرير، الحافظ، وترجمته في تهذيب التهذيب ١/٣٨٧؛ وشذرات الذهب ٢/١٧٤؛ والنجوم الزاهرة ٣/٨٨؛ ووفيات الأعيان ١/٤٥٧.

الأول: «العلل الصغير»، وهو ملحق بكتابه الجامع.

والثاني: العلل الكبير ومعظمه منتزع من كتاب الجامع.

وممن صنف في العلل أبو زرعة عبدالرحمن بن عمر الدمشقي (المتوفى سنة ٢٨٠هـ) وله في ذلك كتاب التاريخ وعلل الرجال»[١].

وللحافظ أبي بكر أحمد عمرو بن عبدالخالق المعروف بالبزار، (المتوفى سنة ٢٩٢هـ) كتاب مهم هو «المسند الكبير المعلل»[٢].

وقد هذبه ابن حجر، وتوجد منه نسخة في مكتبة مراد ملا[٣].

وممن صنف في العلل أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي، (المتوفى سنة ٣٠٧هـ) وقد ترجم له الذهبي في تذكرته، وقال: له كتاب في علل الحديث يدل على تبحره، وذكره ابن خير في فهرسته[٤].

وصنف الحافظ البارع أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الماسرجسي النيسابوري (المتوفى سنة ٣٦٥هـ) كتاباً في العلل. وهو مسند كبير مهذب معلل في ألف جزء وثلاثمائة جزء ــ وقد نقل الذهبي عن الحاكم قوله: هو سفينة عصره في كثرة الكتابة، وقال: وعلى التخمين يكون مسنده في خطوط الوراقين في أكثر من ثلاثة آلاف جزء، فعندي أنه لم يصنف في الإسلام مسند أكبر منه، وكان مسند أبي بكر الصديق بخطه في بضعة عشر جزءاً بعلله وشواهده، فكتبه النساخ في نيف وستين جزءاً[٥].

وقد تلقي عنه هذا الفن محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٥٩٤؛ وطبقات الحنابلة ١/٢٠٥.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/٦٥٤. وقد طبع بتحقيق الأستاذ شكرالله الدوجاني.

(٣) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٣/١٥٨.

(٤) تذكرة الحفاظ ٢/٧٠٩؛ فهرست ابن خير، ص ٢١٠.

(٥) انظر تذكرة الحفاظ ٣/٩٥٥ ــ ٩٥٦.

الكرابيسي، **أبو أحمد الحاكم**، (المتوفى سنة ٣٧٨هـ)، وقد صنف أبو أحمد الحاكم كتاباً في العلل، مخرجاً على كتاب المزني[١].

وصنف الحافظ الكبير أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني المعروف **بابن القطان** (المتوفى سنة ٣٦٥هـ) كتابه **«الكامل في معرفة الضعفاء، وعلل الحديث»**[٢]، ويقع في خمسة عشر مجلد مخطوطاً، وقد اختصره تقي الدين المقريزي (المتوفى سنة ٨٤٥هـ).

أما الحافظ أبو الحسين محمد بن محمد بن يعقوب النيسابوري المقرىء، المعروف **بالحجاجي**، (المتوفى سنة ٣٦٨هـ) فقد صنف كتاباً في العلل يقع في نيف وثمانين جزءاً[٣].

وأما الحافظ أبو الحسن علي بن عمر **الدارقطني** (المتوفى سنة ٣٨٥هـ)، «فقد انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل. قال عنه الخطيب: سألت البرقاني: هل كان أبو الحسن يملي عليك العلل من حفظه؟ قال: نعم، وأنا الذي جمعتها وقرأها الناس. وقال الخطيب: وإذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له، فإنك تندهش ويطول تعجبك»[٤].

ويوجد من كتاب العلل هذا خمسة مجلدات مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم ٣٩٤ حديث. وقد وجدت كتاباً في العلل كتب عليه «علل مسند أبي داود» فتبين لي بعد الاطلاع عليه أنه المجلد الخامس من علل الدارقطني وليس لأبي داود[٥].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣/٩٧٦ ـ ٩٧٧.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/٩٤٠ ـ ٩٤٢؛ وانظر ترجمته في شذرات الذهب ٣/٥١؛ واللباب لابن الأثير ١/٢١٩؛ والأعلام للزركلي ٤/٢٣٩.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣/٩٤٤ ـ ٩٤٥.

(٤) تذكرة الحفاظ ٣/٩٩١ ـ ٩٩٥؛ وفهرست ابن خير، ص ٢٠٣.

(٥) رقم هذا المجلد ٧٨٦ حديث طلعت، بمكتبة طليعت بدار الكتب المصرية.

وللحاكم أبـي عبدالله محمد بن البيِّع كتاب في العلل، وقد أفرد للعلل مبحثاً في كتابه «معرفة علوم الحديث».

وللحسن بن محمد البغدادي المعروف **بالخلال** (المتوفى سنة ٤٣٩هـ) كتاب في العلل[١].

ولابن الجوزي[٢] عبدالرحمن بن علي بن محمد (المتوفى سنة ٥٩٧هـ)، كتاب **العلل المتناهية**»[٣].

وأما عبدالرحمن بن أحمد بن رجب (المتوفى سنة ٧٩٥هـ) فقد شرح كتاب الترمذي الجامع ثم شرح كتاب العلل الصغير الملحق بالجامع وأضاف عليه إضافات مهمة في علم العلل، وهذا الجهد كله منصب على هذا الكتاب لخدمته وإظهاره إن شاء الله.

وقد صنف أحمد بن علي **بن حجر** (المتوفى سنة ٨٥٢هـ) كتاباً سماه **الزهر المطلول في الخبر المعلول**».

وكثير من هذه الكتب طوته يـد الحدثـان وبقي بعضها رهـين دور المخطوطات، ولم يطبع منها سوى مجلد من علل الإمـام أحمد، وعلل ابن أبـي حاتم، وجزء من علل ابن المديني[٤].

* * *

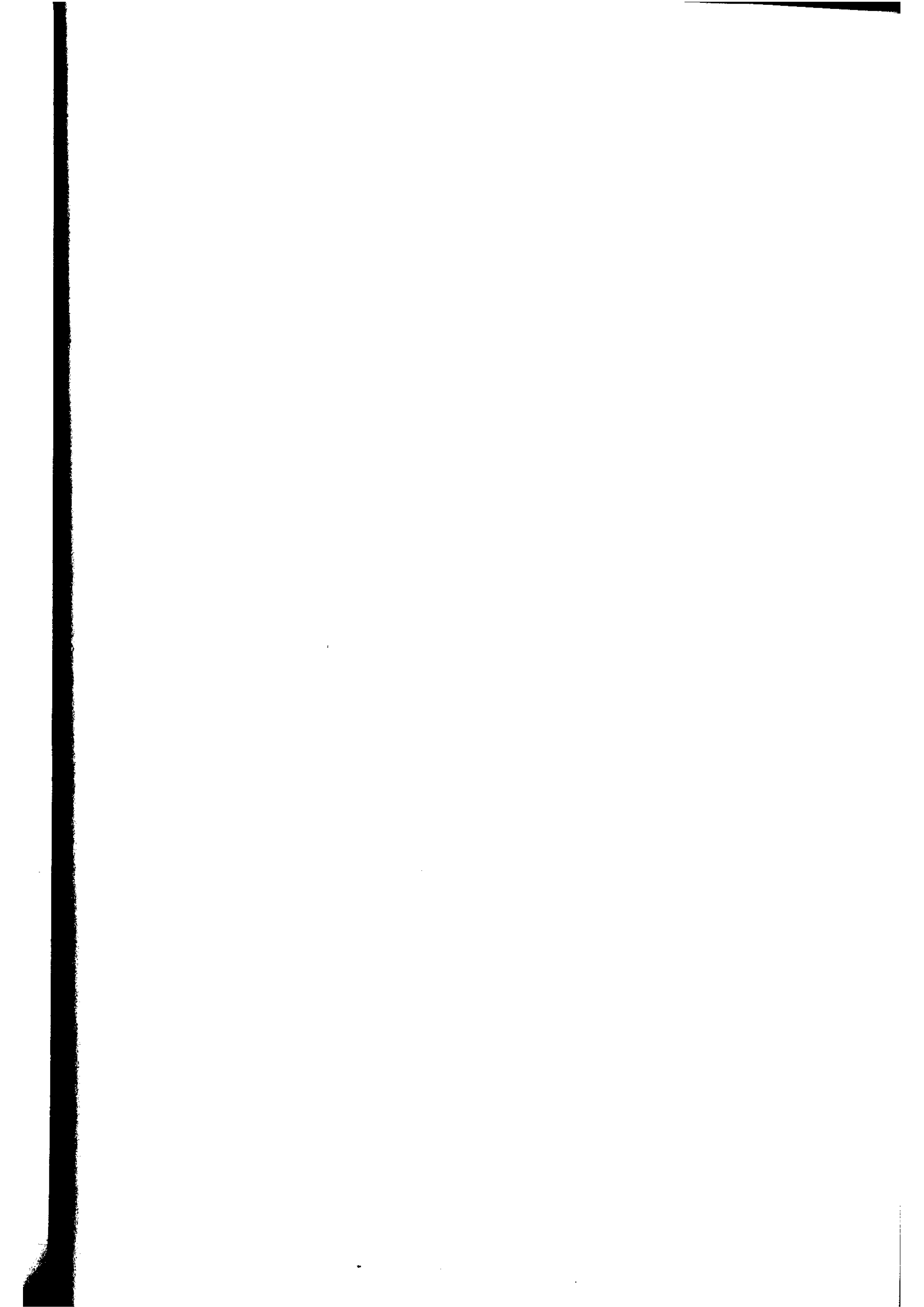
---

(١) تذكرة الحفاظ ٣/١١٠٩؛ وتاريخ بغداد ٧/٤٢٥.

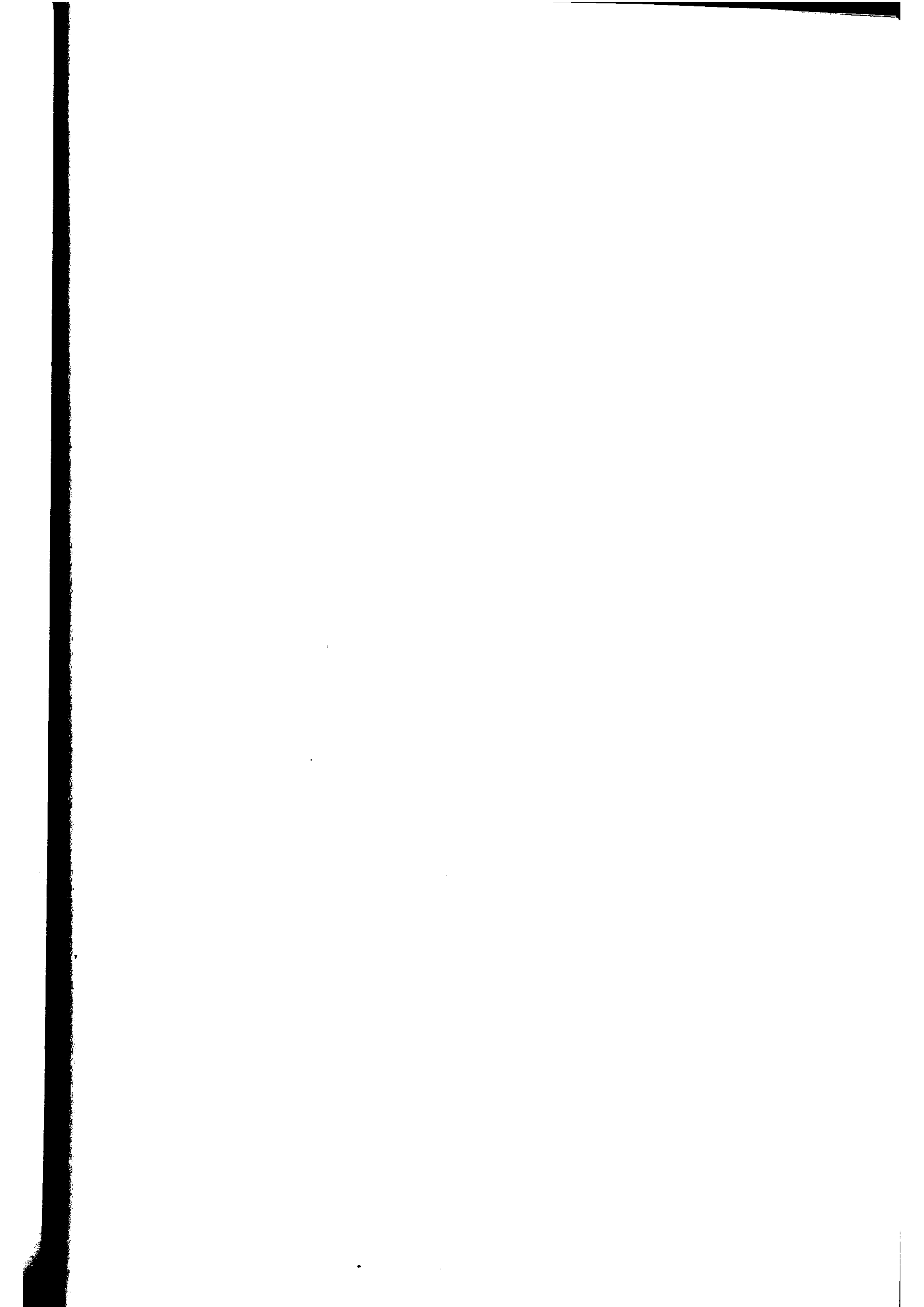
(٢) وترجمته في: شذرات الذهب ٤/٣٢٩؛ طبقات المفسرين للداودي ١/٢٧٠؛ مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ١/٢٥٤.

(٣) مخطوط في المكتبة الأصفية بحيدر أباد ١/٦٤٦ ـ (١١٦) وتوجد منه نسخة في رامبور بالهند أيضاً ١/٩٦ (٢٢٣).

(٤) وقد توالى صدور بعض هذه الكتب بعد مناقشة هذه الرسالة.



الفصل الثاني
في التعريف بأصل كتاب شرح علل الترمذي ومنهج ابن رجب فيه وأشهر مصادره في العلل



المبحث الأول
التعريف بأصل الكتاب وصاحبه

تمهيـــد:

لما كان منطلق هذه الدراسة كتاب «شرح علل الترمذي» فإن منطق البحث يلزمنا أن نعرف بأصل الكتاب وصاحبه. وسيكون هذا ـ إن شاء الله ـ على وجه الإجمال والاختصار، وذلك لأن الأصل الذي هو «العلل الصغير» مبثوث في شرح ابن رجب، وقد تكلم عليه فأجاد وأفاد. وأما صاحبه فهو الإمام الترمذي وهو غني عن التعريف والبيان.

وقد جعلت هذا المبحث في مطلبين اثنين:

المطلب الأول
التعريف بكتاب العلل الصغير

صنف الإمام الترمذي كتابه المسمى بـ «الجامع» على الأبواب المعللة، ثم ختم كتابه بكتاب صغير في العلل، بين فيه مقاصده، ومصادره، ورجاله، ومصطلحاته.

ومع ان هذا الكتاب مسبوق بجهود متفرقة في علم الدراية، كما هو مسبوق بمقدمة صحيح مسلم، التي حددت مقاصد مسلم ورجاله، وبعض آرائه، رغم كل هذا فإن كتاب العلل الصغير للترمذي جاء أتم وأكمل، وجاز لنا أن نعتبره أول مصنف في علوم الحديث، وموضوعاته أشمل وأدق من موضوعات «المحدث الفاصل» للرامهرمزي الذي قيل فيه: أنه أول مصنف في علوم الحديث.

ولما كنت سأكِل الكلام عن هذا الكتاب لشارحه فسأقتصر هنا على ذكر مقاصد الكتاب. وهي كما يلي:

١ ـ بين الترمذي أن الأحاديث المذكورة في كتابه معمول بها كلها ما عدا اثنين ذكرهما.

٢ ـ حدد الترمذي أسانيده إلى الفقهاء الذين ذكر مذاهبهم في كتابه.

٣ ـ بين الترمذي فيه مقصده العام من كتابه «الجامع»، وانه كتاب معلل.

٤ ـ ساق فيه الترمذي أدلة كثيرة على جواز الكلام في الرجال والعلل، بل على وجوبه.

٥ ـ قسم الرواة فيه إلى أربعة أقسام:

(أ) قوم من الثقات الحفاظ الذين يندر الخطأ في حديثهم.

(ب) قوم من الثقات الذين يكثر الغلط والخطأ في حديثهم.

(ج) قوم من جلة أهل العلم غلب عليهم الخطأ والوهم فلا يحتج بحديثهم إذا انفردوا.

(د) قوم من المتهمين وأصحاب الغفلة، وهؤلاء لا يحتج بهم.

وفي الكلام عن الرواة ركز الترمذي على تفاوت الحفاظ في الضبط، وأثر ذلك على رواياتهم. وهذا لب علم العلل كما سنرى فيما بعد ـ إن شاء الله ـ .

٦ ـ تكلم الترمذي على الرواية بالمعنى واللفظ، ووضع شروطاً لجواز الرواية بالمعنى.

٧ ـ فصّل الكلام في أنواع التحمل.

٨ ـ تكلم عن الاختلاف في توثيق الرواة وتضعيفهم. وفي هذه إشارة منه إلى أن صاحب الكتاب قد يأخذ عن رجل ضعيف عند غيره، ولكنه ثقة عنده.

٩ ــ تكلم الترمذي عن المرسل وحكمه واختلاف العلماء في قبول المراسيل.

١٠ ــ تكلم عن اصطلاح «الحسن» في كتابه وحدد مفهومه له، وكذلك ما اشتق منه.

١١ ــ تكلم عن الغريب وأنواعه، وتكلم عن زيادة الثقة في المتن والإسناد.

هذه هي مقاصد الترمذي في كتابه العلل. وعند كل مقصد من هذه المقاصد يذكر الترمذي جملة من الأخبار المسندة.

وهذه المقاصد تخدم حديث الثقات وتلقي ضوءاً باهراً على كتاب الترمذي المعلل، فكانت بهذا داخلة في علم العلل، وهي بلا شك البواكير النظرية لهذا العلم.

المطلب الثاني
التعريف بالإمام الترمذي (٢٠٩ ــ ٢٧٩ هـ)

هو الإمام محمد[١] بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى السلمي، نسبة إلى بني سليم، الضرير، الترمذي، البوغي، نسبة إلى بوغ، قرية من قرى ترمذ[٢].

ولد هذا الإمام سنة تسع ومائتين على أرجح الأقوال وكان ذلك بترمذ، وتلقى العلم في صباه على شيوخ بلدته والقادمين إليها وإلى ما جاورها. وكان من أوائل شيوخه إسحاق بن راهويه. ثم رحل إلى الآفاق يلتمس العلم رواية ودراية، فتتلمذ على مشاهير عصره، كالإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، وأبي داود السجستاني، وكان البخاري أكثر الشيوخ تأثيراً فيه، وعنه أخذ الترمذي علم العلل.

---

(١) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٣ ــ ٦٣٥؛ البداية والنهاية ١١/٦٦ ــ ٦٧؛ ميزان الاعتدال ٣/٦٧٨؛ الرسالة المستطرفة، ص ١١؛ الأنساب للسمعاني ١٠٦/أ؛ تهذيب التهذيب ٩/٣٨٧ ــ ٣٨٩؛ شذرات الذهب ٢/١٧٤ ــ ١٧٥.

(٢) ترمذ: بكسر التاء والميم ويجوز فتحها ويجوز ضمها.

أما تلاميذه: فقد روى عنه واستفاد منه كثير من علماء عصره منهم مكحول بن الفضل، والهيثم بن كليب الشاشي، وأبو العباس المحبوبي، والحسين بن يوسف الفربري وقد تلقى عنه هؤلاء كتابه «الجامع» وكتاب «الشمائل» وكتاب «العلل الكبير» وقد ذكر في العلل الصغير أن له كتاباً آخر جعله للآثار الموقوفة.

وقد امتاز الإمام الترمذي بحافظة قوية حتى كان يضرب المثل بحفظه وضبطه. وكان مع هذا على جانب من الورع والاحتياط في الدين والزهد في الدنيا، وأما علمه بالحديث رواية ودراية فكتابه الجامع شاهد على طول باعه، وحسن تصنيفه، وبراعته في العلل والرجال.

وثناء العلماء عليه كثير، حتى قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال: «الحافظ العلم، أبو عيسى الترمذي صاحب الجامع ثقة مجمع عليه. ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم في الفرائض أنه مجهول فإنه ما عرف ولا درى بوجود الجامع ولا العلل التي له»[1].

وقد توفي ــ رحمه الله ــ بعد ما كف بصره، وكانت وفاته في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

* * *

---

(١) ميزان الاعتدال ٦٧٨/٣.

المبحث الثاني

نظرة في مناهج كتب العلل المتقدمة

تعرضنا في الفصل الأول من هذا الباب لمفهوم العلة والجهود التي بذلها علماء العلل، وذكرنا أكثر الكتب التي صنفت في هذا المضمار، كل ذلك على طريقة المسح الزمني. أما من حيث المناهج التي سارت عليها هذه المصنفات فقد تنوعت إلى مناهج عدة:

أولاً: فمنها ما كان على **طريقة المسائل المتفرقة**، والمعارف غير المبوبة، وذلك بأن يجيب إمام من أئمة هذه الصنعة على أسئلة تلاميذه، ثم ينشط واحد من هؤلاء التلاميذ فيجمع هذه المسائل المنثورة المتفرقة في كتاب. وذلك كما فعل عباس الدوري في أجوبه يحيى بن معين وأقواله حيث جمعها في كتاب «التاريخ والعلل» وكذلك فعل عثمان الدارمي، وابن الجنيد، وابن محرز، فكل واحد من هؤلاء أسهم بجمع هذه المسائل المتفرقة.

وكما نقلت مسائل يحيى بن معين فقد نقلت مسائل أحمد وأقواله في العلل، إذ قام عدد من تلاميذه يجمعون هذا النوع من المعارف الحديثية، منهم عبدالله بن أحمد الذي جمع مسائل والده في «العلل ومعرفة الرجال» وكذلك فعل صالح بن الإمام أحمد، والميموني، وابن هانىء، والأثرم، كل واحد من هؤلاء له كتاب جمع فيه مسائل في العلل عن الإمام أحمد.

ثانياً: ومنها ما كان على **طريقة المسانيد المعلّلة**، وذلك بأن يصنف إمام معتبر علل الحديث على مسانيد الصحابة، فيذكر حديث الصحابـي الواحد، ثم

يذكر علة كل حديث بعد الفراغ منه، وذلك كما فعل يعقوب بن شيبة في «المسند المعلل» وأبو بكر البزار في «المسند الكبير المعلل» والدارقطني في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية».

ثالثاً: ومنها ما كان على «**طريقة الأبواب المعللة**» وذلك بأن يصنف الحديث على الأبواب الفقهية، ثم تذكر علل كل باب بعد الفراغ منه أو علة كل حديث بعده، وذلك كما فعل أبو عيسى الترمذي في كتابه «الجامع» المشهور «بسنن الترمذي» وكما فعل عبدالرحمن بن أبي حاتم في كتابه «علل الحديث».

رابعاً: ومنها ما كان على **طريقة جمع الحديث المعلل لشيخ واحد**، وذلك كما فعل علي بن المديني عندما صنف في علل حديث ابن عيينة. وهذه الطريقة مفيدة في معرفة نسبة العلل في حديث هذا الشيخ.

خامساً: ومنها ما كان على **طريقة التراجم المعللة**، وقد تكون هذه التراجم إما على الطبقات أو على الترتيب الهجائي، وفيها يعمد المصنف إلى الرواة فيذكرهم ويذكر بعض العلل التي عرف بها المترجم. وذلك ككتاب العقيلي «الضعفاء» الذي احتوى على تراجم مرتبة ترتيباً هجائياً، و«الكامل في ضعفاء المحدثين وعلل الحديث» لابن عدي، كذلك.

سادساً: أما كتب مصطلح الحديث «كمعرفة علوم الحديث» للحاكم، و«مقدمة ابن الصلاح» ومن تابعهما من المصنفين في المصطلح فقد جعلوا **الحديث المعلل نوعاً من الأنواع** التي تعرضوا لها، وذكروا شيئاً من تعريف العلة وأنواعها، ولكنه على غاية من الاختصار، وهذا يناسب موضوع كتب المصطلح والهدف منها، وهو التعريف بعلوم الحديث عامة.

وهذه هي الزمر المنهجية لكتب العلل، وأما كتاب ابن رجب ففي المطلب الثاني تفصيل لمنهجه وبيان لمزاياه، إن شاء الله تعالى.

* * *

المبحث الثالث

منهج ابن رجب في شرح علل الترمذي

تمهيـد:

يتألف شرح علل الترمذي من قسمين رئيسين أطلقنا على كل قسم اصطلاح «باب». ولاحظنا أن لكل قسم من هذين القسمين سمات منهجية خاصة، كما ان للكتاب كله سمات منهجية عامة. وبهذا يكون مبحث المنهج في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج ابن رجب في الباب الأول «شرح علل الترمذي».

المطلب الثاني: منهج ابن رجب في الباب الثاني «القواعد والفوائد».

المطلب الثالث: ملاحظات عامة على منهج ابن رجب في الكتاب.

* * *

المطلب الأول

«شرح علل الترمذي»

منهج ابن رجب في الباب الأول:

تناول ابن رجب كلام الترمذي في «العلل الصغير» بالشرح والتوضيح، والاستدراك والنقد، والتكميل والتمثيل. وقد استقرأت منهج ابن رجب في هذا القسم فوجدت ما يلي:

أولاً ـ من حيث طريقة ابن رجب في عرض كلام الترمذي:

امتاز عصر ابن رجب والعصور التي تلته بالاتجاه إلى شرح الكتب السابقة أو اختصارها، وذلك في ميادين العلوم المختلفة وخاصة علوم العقيدة، والتفسير، والحديث، والفقه، والأصول.

وكان لهذه الشروح طريقتها التقليدية التي تتلخص ببث كلام الأصل بين عبارات الشرح، ثم يكون الشرح حلاً لألفاظ الأصل وتراكيبه. وأحياناً كثيرة تختلط عبارة الأصل بعبارة الشرح فيقع القارىء في اللبس علاوة على ما في هذا المنهج من الاضطراب في الأسلوب، وعدم الانسجام.

والجدير بالذكر ان هذا الانسجام المفقود هو من السمات البارزة في هذه الشروح حتى ولو كان صاحب الأصل هو صاحب الشرح، فالعراقي الذي يعتبر من مشاهير عصر ابن رجب صنف ألفيته المنظومة في المصطلح، ثم فك كلماتها وعباراتها في شرح سماه «فتح المغيث»، وبالرغم من أن المؤصل هو نفس الشارح، إلا أن تنافر الأسلوب ملحوظ.

أما ابن رجب فقد شرح علل الترمذي بطريقة أخرى فانتهج ذكر كلام الترمذي أولاً في الموضوع الواحد، ثم يعقب على كلام الترمذي بالشرح والإيضاح والتمثيل، دون أن يلجأ إلى حل الألفاظ والتراكيب، وإنما يكتفي بالإشارة إلى أصل الموضوع ومعناه عند الترمذي، فيكون ابن رجب قد استقل استقلالاً تاماً في عبارته وأسلوبه، فكانت ثمرة هذا المنهج سهولة العبارة وانسجام التراكيب ووحدة الأسلوب. وفي ظل هذا المنهج يصبح كلام الترمذي كأنه ترجمة للباب. أو رأس موضوع له. أو مدخل مناسب.

ثانياً ـ من حيث وقوف ابن رجب عند كلام الترمذي:

وابن رجب خير من يشرح كلام الترمذي، ويفصله، ويرفع عنه الإبهام، إلا أنه لا يقف عند هذا الحد، بل يتجاوزه إلى طرق الموضوع من جميع جوانبه، ويضيف إلى قول الترمذي أقوال خلفه من العلماء.

وسبب هذا التوسع، عند ابن رجب، إنما يرجع إلى أن كتاب «العلل الصغير» يعتبر من أوائل كتب المصطلح في ذلك الوقت المبكر، الذي لم يكن فيه التصنيف في هذا الفن قد بلغ رشده بعد، ثم توالت التصانيف بعد الترمذي وجمعت أقوال العلماء في هذا العلم، فكان على ابن رجب أن يضم اللاحق إلى السابق.

وكذلك فإن مكانة الترمذي وإمامته لم تمنع ابن رجب من أن يستدرك عليه، وهي استدراكات قيمة تظهر علم ابن رجب وفضله، وسنرى في الكلام عن «شرح الترمذي» استدراكات ابن رجب الهامة كأن يقول: وفي الباب مما لم يخرجه الترمذي، أما في شرح العلل فإنه يكثر من الاستدراكات، كما في المثال الآتي:

قال الترمذي:

«جميع ما في هذا الكتاب معمول به، وقد أخذ به بعض العلماء، ما خلا حديثين: حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، في المدينة، من غير خوف ولا سفر».

وحديث النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ : «إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه».

قال ابن رجب[1]:

«وكأن مراد الترمذي ــ رحمه الله ــ أحاديث الأحكام. وقد روى في كتاب الحج حديث جابر في «التلبية عن النساء»، ثم ذكر أن الإجماع أن لا يلبى عن النساء، فهذا ينبغي أن يكون حديثاً ثالثاً مما لم يؤخذ به عند الترمذي».

(وقد وردت أحاديث أُخر، ذكر بعضهم أنه لم يعمل بها أيضاً، فمنها ما أخرجه الترمذي، وأكثرها لم يخرجه. فمنها حديث: «من غسل ميتاً

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٣٢٥.

فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ» وقد قال الخطابـي: لا أعلم أحداً من العلماء قال بوجوب ذلك ولكن القائل باستحبابه يحمله على الندب، وذلك عمل به.

ومنها، حديث: «أنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ توضأ ثلاثاً، ويقال: ومن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم». ومنها حديث: «التيمم إلى المناكب والآباط»، ومنها حديث: «التيمم إلى نصف الذراعين»، ومنها حديث: «الأكل في الصيام بعد الفجر» ومنها حديث أنس «في أكل البرد للصائم»)[1].

وهكذا فإن ابن رجب يستمر في استدراكه على الترمذي فيذكر أحاديث صحت أسانيدها، ولكن العمل على خلافها.

ثالثاً ـ الاعتراض على كلام الترمذي أحياناً:

وكما ان ابن رجب يشرح عبارة الترمذي، ويضيف إليها ويستدرك عليها فإنه كذلك ينقد ويعترض حيث يجد مبرراً لذلك.

وفيما يلي مثال لهذه الاعتراضات:

«قال الترمذي: وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء، فما كان من قول سفيان الثوري فأكثره ما حدثنا محمد بن عثمان الكوفي، (ثنا) عبيدالله بن موسى، عن سفيان الثوري. ومنه ما حدثنا مكتوم أبو الفضل بن العباس الترمذي، (ثنا) محمد بن يوسف الفريابـي، عن سفيان.

وما كان فيه من قول مالك بن أنس فأكثره ما حدثني به إسحاق بن موسى الأنصاري، (ثنا) معن بن عيسى القزاز، عن مالك...»[2].

وهكذا فإن الترمذي يذكر أسانيد أقوال الفقهاء، ولكن ابن رجب لم يكتف بأسانيد الترمذي المجملة سيراً على قواعد المحدثين في قبول الإسناد ولذلك فإنه سجل اعتراضه على هذا المنهج، فقال:

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٣٢٣ ــ ٣٢٧، والأحاديث مخرجة هناك.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٣٣٣.

«اعلم أن أبا عيسى ــ رحمه الله ــ ذكر في هذا الكتاب مذاهب كثير من فقهاء أهل الحديث المشهورين كسفيان، وابن المبارك، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وذكر فيه كثيراً من العلل والتواريخ والتراجم، ولم يذكر أسانيد أكثر ذلك، فذكر ههنا أسانيد مجملة، وإن كان لم يحصل بها الوقوف على حقيقة أسانيده، حيث ذكر أن بعضه عن فلان، وبعضه عن فلان، ولم يبين ذلك البعض»[1].

رابعاً ــ الكلام على منهج الترمذي في الجامع:

تكلم الترمذي في العلل الصغير عن منهجه في الجامع، وجاء ابن رجب ففصّل الكلام عن هذا المنهج. وأصبح من الضروري للباحث في سنن الترمذي أن يطلع على شرح علل الترمذي، بل إن هذا الكتاب احتوى على مقارنة ضافية بين مناهج عدد من كتب السنة كالسنن الثلاثة، ومسند أحمد وصحيحيْ البخاري ومسلم. وأستطيع أن أقول: إن كتاب شرح علل الترمذي لكتاب الترمذي ــ يشابه «هدى الساري» الذي قدم به ابن حجر لفتح الباري، وتكلم فيه عن منهج البخاري في صحيحه، وهذان الكتابان: شرح العلل، وهدى الساري يستحقان اهتمام الباحثين في السنة، وفيهما المقدمة الضرورية التي على ضوئها تكون الفائدة المرجوة من كتب السنة كبيرة.

ولما كان موضوعنا هذا يتناول كلام ابن رجب عن منهج الترمذي في الجامع فسنذكر بعض الأمثلة من شرح العلل على هذا، ولعل من أهم هذه الأمثلة ما يكون منصباً على مقارنة منهج الترمذي بغيره، ولنستمع لابن رجب يحدثنا عن مثل هذا:

قال ابن رجب ــ رحمه الله ــ: «والذين صنفوا منهم من أفرد الصحيح كالبخاري ومسلم، ومن بعدهما كابن خزيمة وابن حبان، ولكن كتابهما لا يبلغ مبلغ كتاب الشيخين. ومنهم من لم يشترط الصحة وجمعَ الصحيح وما قاربه، وما فيه بعض العلل والضعف، وأكثرهم لم يكتبوا ذلك ولم يتكلموا على الصحيح

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٣٣٧.

والضعيف. وأول من علمناه بين ذلك أبو عيسى الترمذي، وقد بيّن في كلامه هذا أنه لم يسبق إليه، وقد صنف ابن المديني ويعقوب بن شيبة مسانيد معللة.

وأما الأبواب المعللة فلا نعلم أحداً سبق الترمذي إليها، وزاد الترمذي ذكر كلام الفقهاء. وهذا كان قد سبق إليه مالك في الموطأ، وسفيان في الجامع»[1].

وفي مكان آخر يقول ابن رجب: وقد اعترض على الترمذي ــ رحمه الله ــ بأنه في غالب الأبواب يبدأ في الأحاديث الغريبة الإسناد، وليس ذلك بعيب فإنه ــ رحمه الله ــ يبين ما فيها من العلل ثم يبين الصحيح من الإسناد. وكان مقصده ــ رحمه الله ــ ذكر العلل، ولهذا نجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له.

وأما أبو داود ــ رحمه الله ــ فكانت عنايته بالمتون، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها، والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض. فكانت عنايته في الحديث أكثر من عنايته بالإسناد[2].

المطلب الثاني

القواعـــد والفوائـــد

منهج ابن رجب في الباب الثاني من الكتاب:

يتألف الباب الثاني من الكتاب من مجموعة قواعد وفوائد في علم العلل، وما يتصل به من أحوال الرواة. وكان غرض ابن رجب في هذا النصف الأخير من الكتاب تقريب علم العلل على من ينظر فيه، وقد بدأه بمقدمة، قال فيها:

«ولما انتهى الكلام على ما ذكره أبو عيسى الترمذي ــ رحمه الله ــ في كتاب الجامع، وآخره كتاب العلل، أحببت أن أتبع كتاب العلل بفوائد أخر مهمة

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٣٤٥.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٦٢٥ ــ ٦٢٦.

وقواعد كلية، تكون للكتاب تتمة، وأردت بذلك تقريب علم العلل على من ينظر فيه، فإنه علم قد هجر في هذا الزمان»[1].

وفي هذا القسم يجد الباحث نفسه أمام منهج فريد في التصنيف لم يشارك فيه ابن رجب أحد من السابقين، كما سيجد الباحث في هذه القواعد متعة ما بعدها متعة، وتضعه أمام منهج تطبيقي حي.

وفيما يلي عرض للسمات الأساسية لمنهج ابن رجب في هذا الجزء من الكتاب:

أولاً ـ حسن التقسيم ودقته:

وهي سمة أساسية في هذا الجزء من الكتاب تحدد معالم مادته، وتيسر فهمه وإدراكه، ورغم ما في علم العلل من الصعوبة والاتساع إلا أن حسن التقسيم ودقته تجاوزت الصعوبة المعهودة إلى سهولة غير معهودة في كتب العلل السابقة على ابن رجب.

وقد بدأ ابن رجب هذا التقسيم ببيان مكـان علم العلل من علوم الحديث، أو على الأخص، من علوم التصحيح والتضعيف، فقال:

«اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجالهم وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين، لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحـوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته واتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على علل الحديث»[2].

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٦٦٣.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٦٦٣.

وبعد أن حدد ابن رجب ـ رحمه الله ـ مكان علم العلل من علم التصحيح والتضعيف دخل إلى علم العلل فقسمه إلى قسمين رئيسيين:

«**القسم الأول**: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات وتفاوتهم، وحكم اختلافهم وقول من يرجح منهم عند الاختلاف.

والقسم الثاني: في معرفة قوم من الثقات لا يوجد ذكر كثير منهم أو أكثرهم في كتب الجرح، قد ضعف حديثهم، إما في بعض الأماكن أو في بعض الأزمان، أو في بعض الشيوخ»[1].

ثانياً ـ التقعيد:

عرف التصنيف على طريقة القواعد الكلية في علوم العقيدة، والتفسير، والفقه، والأصول، منذ زمن بعيد قبل ابن رجب، الذي لم يكن كتابه القواعد بدعاً في هذا اللون من التصنيف رغم ما وصفه به صاحب كشف الظنون فقال: «وهو كتاب نافع من عجائب الدهر، حتى أنه استكثر عليه، وزعم بعضهم أنه وجد قواعد مبددة لشيخ الإسلام ابن تيمية، فجمعها، وليس الأمر كذلك، بل كان ـ رحمه الله ـ فوق ذلك، كذا قيل»[2].

وأما قواعد ابن رجب في العلل، والتي نحن بصدد التعليق عليها، فهي ولا شك بدع في موضوعها، وأسلوب جديد في عرض علوم الحديث. وهو وإن لم يأت بجديد في هذه القواعد، إلا أنه جمع قواعد مبددة، ولمّ شعث فروع متشابهة فكان بهذا أول من علمناه صنف كتاباً أفرد فيه قواعد العلل في الحديث. ويكون بهذا قد لفت نظر الباحثين إلى اتجاه جديد في دراسة علوم الحديث ينصب على التقعيد، وممن سار على مثل هذا النهج العلّامة ظفر أحمد العثماني التهانوي في كتابه «قواعد في علوم الحديث»[3] وعبدالحي اللكنوي في كتابه

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٦٦٤.

(٢) كشف الظنون ٢/١٣٥٩.

(٣) طبع بتحقيق الأستاذ الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ونشره المكتب الإسلامي ببيروت ١٩٧٢.

«الرفع والتكميل»[1].

وفيما يلي أمثلة من القواعد التي أودعها ابن رجب كتابه هذا:

«**قاعدة**: الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط.

قاعدة: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث.

قاعدة: إذا روى الحفاظ الأثبات حديثاً بإسناد واحد، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان المنفرد منهم ثقة حافظاً فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة في الأسانيد والمتون»[2].

قاعدة: «قتادة، عن الحسن، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ هذه السلسلة لم يثبت منها حديث أصلاً من رواية الثقات»[3].

قاعدة: «يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يصح منها شيء مسنداً»[4].

قاعدة: «كل شيء روى عبيدة السلماني، سوى رأيه فهو عن علي»[5].

قاعدة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان»[6].

---

(١) طبع بتحقيق الأستاذ الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ونشرته مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، سنة ١٩٦٣م.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب، ص ٨٣٣ ـ ٨٣٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٤٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٨٤٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٨٥٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٨٦١.

المطلب الثالث

ملاحظات عامة على منهج ابن رجب في الكتاب

سبق أن عرضنا بعض ملاحظاتنا الخاصة بكل قسم من أقسام الكتاب، وفيما يلي عرض للملاحظات العامة على منهج ابن رجب في كتاب شرح علل الترمذي كله:

أولاً: منهج ابن رجب في شرح علل الترمذي منهج نظري تطبيقي، ونقصد بالنظري أنه يذكر جوانب الموضوع الواحد المتكامل في بناء نظري ضمن تقسيمات علمية دقيقة، ثم لا يترك هذا البناء بعيداً عن التطبيق العملي بل يزوده بالأمثلة المتنوعة معتمداً في ذلك على حشد هائل من مراجع السنة سواء الصحيح منها أو ما كتب في العلل، ولا يترك ابن رجب ــ رحمه الله ــ قضية نظرية إلا ويؤيدها بشاهد عملي، ففي موضوع مراتب الرواة جعلهم ابن رجب أربع مراتب:

١ ــ الثقات الحفاظ الذين يندر الغلط في حديثهم.

٢ ــ الثقات الذين يكثر في حديثهم الوهم والغلط.

٣ ــ الرواة الذين يغلب عليهم الوهم والغلط.

٤ ــ المتهمون بالغفلة وكثرة الغلط أو الكذب[1].

ومع كل زمرة من هذه الزمر نماذج من الرواة وبيان شاف كاف لأحوالهم ورواياتهم.

وهذا كله في القسم الأول، وكذلك الحال في القسم الثاني الذي هو تعقيبات لابن رجب على الكتاب. ففي موضوع مراتب الثقات، ومعرفة قول من منهم يقدم عند الاختلاف، يذكر مراتب هؤلاء، ثم يعرض حشداً من الأسانيد التي وقع الخلاف بين العلماء في ترجيح بعضها على بعض.

(١) شرح علل الترمذي، ص٥٦٠.

وكذلك إذا ذكر القاعدة النظرية فإنه يتبعها بالعديد من الأمثلة التي تجلي هذه القاعدة وتوضحها.

وكل باحث في شرح الترمذي سيجد أن الفرق واسع بينه وبين كتب المصطلح السابقة وذلك في حدود المواضيع التي تناولها، وسيلاحظ أن الكتب السابقة تجنح إلى الجانب النظري أكثر من الجانب العملي، وأما كتاب ابن رجب ففيه توازن بديع بين هذين الجانبين.

ثانياً: وبالرغم من ميل ابن رجب إلى الناحية التطبيقية إلا أنه يورد الأحاديث والأسانيد على درجة بالغة في الاختصار والإيجاز، فيوعر طريق الباحث ويجهده في الوصول إليها. وقل أن تجد حديثاً واضحاً بإسناده ومتنه يمكنك من سرعة الوصول إليه، بل تجده يقول: «ومنها حديث التيمم إلى نصف الذراعين»[1]، أو يقول: ومنها حديث أنس في أكل البرد للصائم، أو يقول: «حديث ابن عمر في الصلاة» ولا يزيد على هذا. وقد بذلت جهدي لتخريج هذه الأحاديث والأسانيد، فأكملت عمل ابن رجب في هذا الكتاب، ولله الحمد والمنة.

ثالثاً: وابن رجب يغترف مادته وأمثلته من مجموعة كبيرة من المصادر الأصلية ولا يذكر شيئاً من كتاب معاصريه أو سابقيه من رجال قرنه. حتى ابن تيمية والذهبي والمزي وابن القيم، حتى هؤلاء لا يوجد لهم ذكر في كتابه. وأكثر اعتماده على رجال القرون الأربعة الأولى. وقد أخذ من كتب العلل السابقة بنصيب وافر، وأكثر اعتماده على مسائل الإمام أحمد.

وأما اعتماده على كتب التواريخ والرجال فكبير جداً. ومن مصادره الأساسية تواريخ البخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، والضعفاء للعقيلي وأمثال هذه الكتب.

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٣٢٦ ــ ٣٢٧.

وقد لاحظت أثناء تخريج نقول ابن رجب من هذه الكتب دقة الرجل في النقل وأمانته العلمية في نسبة كل قول إلى قائله.

ولما كانت كتب العلل من أهم مصادر ابن رجب، ولأهميتها في هذه الدراسة ولصلتها المباشرة بشرح علل الترمذي فقد أفردت الحديث عنها في مبحث مطول.

* * *

المبحث الرابع

دراسة أشهر مصادر ابن رجب في العلل

تمهيـــد:

تنوعت مصادر ابن رجب في شتى فنون الحديث حتى أصبح من المتعذر دراسة هذه المصادر ومعرفة مأخذ ابن رجب من كل منها إلا في رسالة مستقلة في مصادر الكتاب.

والجدير بالذكر أن المصادر التي استمد منها ابن رجب هي مصادر أصيلة ترجع في غالبها إلى ما قبل القرن الخامس.

ولما كانت هذه الدراسة مخصصة في معظمها للكشف عن العلل، فقد رأيت أن أعقد هذا المبحث لدراسة أشهر كتب العلل التي اعتمد عليهـا ابن رجب، ومن خلال هذه الدراسة تتبين لنا منـاهج متنـوعة في العلل، كما سنتبين الفرق بين منهج ابن رجب ومنهج من سبقه من المصنفين في العلل.

وقد جعلت هذا المبحث في ستة مطالب:

المطلب الأول : العلل، لعلي بن المديني.

المطلب الثاني : التاريخ والعلل، ليحيـى بن معين.

المطلب الثالث : علل الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب الرابع : علل الترمذي الكبير.

المطلب الخامس : علل الحديث، لعبدالرحمن بن أبـي حاتم.

المطلب السادس: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني.

* * *

المطلب الأول

العلل، لعــلي بن المديني

لا نكاد نجد صفحة من صفحات «شرح علل الترمذي» إلا وفيها قول لعلي بن المديني أو أكثر، وهذه الأقوال استمدها ابن رجب من كتب العلل التي صنفها هذا الإمام الكبير. وقد ذكرت في الفصل الأول من هذا الباب نبذة عن الرجل وما صنفه في العلل[١]، وذكرت طائفة من كتبه مثل:

- علل المسند في ثلاثين جزءاً.
- العلل التي كتبها عنه اسماعيل القاضي، أربعة عشر جزءاً.
- علل حديث ابن عيينة، ثلاثة عشر جزءاً.
- الوهم والخطأ في خمسة أجزاء.
- اختلاف الحديث، خمسة أجزاء.
- العلل المتفرقة، ثلاثون جزءاً.

ولم تذكر فهارس المخطوطات سوى كتاب بعنوان **«علل الحديث ومعرفة الرجال»**[٢]. ويبدو أن كتب ابن المديني الأخرى قد فقدت. أما هذا الجزء المحفوظ فهو ورقات من كتاب في العلل، يغلب على ظني أنه جزء من كتابه «العلل المتفرقة». وقد نشر هذا الجزء بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

وهذا الكتاب يمثل صورة للزمرة المنهجية الأولى في العلل التي ذكرناها في المبحث الثاني من هذا الفصل، فهو مسائل متفرقة وأجوبة غير مرتبة تنتقل فجأة من موضوع إلى موضوع، ولكن الكتاب بمجموعه يتناول العلل في أربعة أقسام.

القسم الأول:

تكلم فيه ابن المديني عن مقدمات عامة في العلل وعلم الرجال، بين فيها

---

(١) انظر ص ٣٣؛ وانظر شرح علل الترمذي، ص ٤٨٦؛ ومعرفة علوم الحديث ٧١.

(٢) انظر تاريخ التراث العربي، ٢٩٤، حيث ذكر أماكن وجود هذا المخطوط سراي أحمد الثالث ٦٢٤/٢١ (٢٢٠أ ـ ٢٢٦أ)، تاريخ النسخة سنة ٦٢٨هـ؛ وانظر فهرست معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ٧٤٣/٢.

طبقات الرواة في مختلف الأمصار، مع ذكر أول من صنف في الحديث. وفي هذه المقدمات ذكر للمكثرين من الرواة، وإلقاء الضوء على من دار عليه الإسناد منهم من عهد الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ إلى زمن ابن المديني. وفيما يلي نص من كلامه:

«قال علي: لم يكن من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أحد له أصحاب يفتون بقوله في الفقه إلا ثلاثة: عبدالله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وكان لكل رجل منهم أصحاب يقولون بقوله ويفتون الناس. وكان أصحاب عبدالله الذين يقرأون بقراءته، ويفتون بقوله، ويذهبون مذهبه: علقمة بن قيس، والأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع، وعبيدة السلماني، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس، ستة هؤلاء عدهم إبراهيم النخعي، وكان أعلم أهل الكوفة بأصحاب عبدالله وطريقتهم ومذاهبهم إبراهيم والشعبي، إلا أن الشعبي كان يذهب مذهب مسروق، يأخذ من علي وأهل المدينة وغيرهم، وكان إبراهيم يذهب مذهب أصحابه، أصحاب عبدالله هؤلاء.

وكان أبو إسحاق وسليمان الأعمش أعلم أهل الكوفة بمذهب عبدالله وطريقته، والحَكَمُ بعد هذين، وكان سفيان بن سعيد أعلم الناس بهذين وبحديثهم وطريقهم، ولا يقدم عليهم أحداً»[1].

إنها كلمات معدودة يتابع من خلالها ابن المديني الحركة العلمية ـ والحديث منها خاصة ـ خلال مئة وخمسين عاماً، في الكوفة، بدأها بابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وانتهى بسفيان الثوري.

وانتهج هذا الأسلوب في مدرسة المدينة بدءاً بزيد بن ثابت، وفي مدرسة مكة بدءاً بابن عباس وانتهاء بابن جريج، كما تعرض للرواية في الشام والبصرة وواسط[2].

وبهذا الأسلوب القائم على استقصاء طبقات الرواة يكون علي بن المديني

(١) العلل: لعلي بن المديني، ص ٤٩.
(٢) العلل: لعلي بن المديني، ص ٣٩ ـ ٥٠.

قد أرسى أحد الأسس لعلم العلل خاصة وعلم الرجال عامة، ومن خلال كلمات علي بن المديني يصل القارىء إلى التصور الصادق لطرق الرواية وبيان خطوطها عبر الأجيال افتراقاً واتفاقاً.

أما القسم الثاني:

ففيه عملية استقصاء للرواية عن بعض الرواة، وجاء هذا بعد أن ذكر مسارات الرواية في البلدان. وفي هذا القسم يتابع الرواية عن شخص واحد، فيذكر من سمع منه، ومن لم يسمع. وقد بدأ بالصحابي الجليل زيد بن ثابت، فذكر من روى عنه من أهل المدينة، ثم من روى عنه من أهل الكوفة، ثم من روى عنه ولم يثبت سماعه منه. ثم ذكر بعض الأحاديث كنماذج تطبيقية.

وقد عقد في هذا القسم فصلاً عن الحسن البصري، فجاء كلاماً ضافياً وافياً أظهر فيه قدرة علمية فائقة فكشف حركة الحديث عن الحسن صحة وعلة. ولعل ابن المديني هو أول من نقل الحديث إلى ميدان الدراسة التحليلية الشاملة المستقصية. ولا بأس أن ننتقل إلى عبارته فلعلها تعطي القارىء مزيد إيضاح وبيان «قال علي: سمع الحسن من عثمان بن عفان وهو غلام، ومن عثمان بن أبي العاص ومن أبي بكرة، ولم يسمع من عمران بن حصين شيئاً، وليس بصحيح، لم يصح عن الحسن عن عمران سماع من وجه صحيح ثابت.

قلت: سمع الحسن من جابر؟ قال: لا.

قلت: سمع الحسن من أبي سعيد الخدري؟ قال: لا.

كان بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة، استعمله عليها علي، وخرج إلى صفين. وقال في حديث الحسن: خطبنا[1] ابن عباس بالبصرة، إنما

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود ٣٧٦/١؛ والنسائي ٣٩/٥، ونصه: عن الحسن أن ابن عباس خطب بالبصرة، فقال: أدوا زكاة صومكم فجعل الناس ينظر بعضهم إلى بعض فقال: من هنا من أهل المدينة؟ قوموا إلى إخوانكم فكلموهم، فإنهم لا يعلمون «إن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فرض صدقة الفطر على الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والأنثى، نصف صاع بر أو صاعاً من تمر أو شعير». رواه أبو داود بنفس الألفاظ، ولم يقل: خطبنا، إنما قال: خطب.

هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن حصين، ومثل قول مجاهد: خرج علينا علي، وكقول الحسن: إن سراقة بن مالك بن جعشم حدثهم، وكقوله: غزا بنا مجاشع».

ولا يفوتني أن أنبه وأنا أتناول هذا القسم بالعرض، إلى أن الباحثين في الحديث قد يقعون في الوهم والخطأ إذا اعتمدوا على كتب التراجم المشهورة وتركوا كتب العلل، فإن أشخاصاً كثيرين يذكر لهم السماع وحقيقة الأمر غير ذلك.

والمقارنة بين ما ذكره علي بن المديني هنا عن الحسن البصري، وبين ما ذكره صاحب تهذيب التهذيب تبين للباحث دقة ابن المديني، وتعميم غيره وتوسعه كأن يقول صاحب التهذيب:

«روي عن أُبي بن كعب وسعد بن عبادة وعمر بن الخطاب، ولم يدركهم. وعن ثوبان وعمار بن ياسر وأبي هريرة وعثمان بن أبي العاص ومعقل بن سنان ولم يسمع منهم، وعن عثمان وعلي وأبي موسى وعمران بن حصين وجندب البجلي وابن عمرو وابن عباس وابن عمر ومعاوية ومعقل بن يسار وجابر وخلق»[2].

وفي هذه العبارة سمى قوماً، وقال: لم يدركهم، وسمى آخرين، وقال: ولم يسمع منهم. وسمى فئة ثالثة، ولم يذكر نفي الإدراك أو السماع. بينما جاء النفي القاطع بعدم سماع الحسن من بعضهم كعمران بن حصين، وابن عباس، وجابر.

القسم الثالث:

وهذا القسم ذكر فيه ابن المديني مجموعة من الأحاديث، وبين علة كل واحد منها، وعرض طرقه عرضاً مستفيضاً سيراً على أسلوبه الذي سبق وأن أشرت إليه، وفيما يلي مثال من هذا القسم: «قال علي: وحديث أبي هريرة أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:

---

(1) العلل لابن المديني، ص ٥٤.
(2) تهذيب التهذيب ٢/٢٦٤.

«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله».

قال: رواه صالح، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبـي هريرة.

ورواه عقيل، فخالفه صالح في إسناده، فرواه عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبـي هريرة، عن عمر بن الخطاب.

ورواه ابن عيينة عن أبـي هريرة مرسلاً.

ورواه معمر عن الزهري عن عبيدالله مرسلاً.

ورواه سفيان بن حسين عن الزهري عن عبيدالله عن أبـي هريرة.

ورواه عمران القطان فخالفهم جميعاً فرواه عن معمر عن الزهري عن أنس عن أبـي بكر، والحديث حديث عبيدالله»[1].

القسم الرابع:

وفي هذا القسم تعرض لعدد من الرجال، من حيث العدالة والضعف، وثبوت الرواية عنهم أو انقطاعها كما أن فيه البيان لكثير من الوفيات والكنى:

قال علي: إسرائيل ضعيف.

قال علي: عنبسة البصري الذي يروي عن الحسن، روى عنه عبدالوهاب الثقفي: ضعيف.

قال علي: غاضرة بن عروة الفقيمي شيخ مجهول، لم يرو عن غير عاصم بن هلال[2].

وبعد هذه الجولة في كتاب العلل لابن المديني، أقول: إن هذه المعرفة أساسية لرجل العلل، ومن يستوعبها ويتقنها فلا بد أن يصبح من رجال هذا الفن. وكلام علي هذا مبثوث في الكتب التي جاءت بعده، ككتاب الجرح والتعديل لابن أبـي حاتم.

---

(١) انظر العلل لعلي بن المديني، ص ٨٥ ــ ٨٦.

(٢) انظر العلل لابن المديني، ص ٩٣.

المطلب الثاني

التاريخ والعلل، ليحيى بن معين

أقوال ابن معين التي اعتمد عليها ابن رجب كثيرة جداً، وهي من كتب عديدة لتلاميذ يحيى الذين سجلوا أقواله وأجوبته على أسئلتهم. وأكثر هذه الأقوال من كتاب «التاريخ والعلل» رواية العباس بن محمد الدوري (المتوفى سنة ٢٧١هـ) وهو أكمل الكتب التي جمعت أقوال يحيى، وقد وصل إلينا سليماً من كل أذى، ولله الحمد.

ومادة هذا الكتاب مجموعة كبيرة من آراء يحيى وأجوبته في ميدان الرجال والعلل. ويبدأ كل قول بكلام لعباس الدوري يقول فيه: سألت يحيى، أو سمعت يحيى. وأما كلام عباس الدوري الخاص به فقليل جداً، ويذكر أحياناً إذا لزم التعقيب على كلام الشيخ لتصحيح رواية أو لتفسير غريب.

وكما رأينا في علل ابن المديني فإن كتاب يحيى هذا يسير على نفس الطريقة، ومادته غير منظمة والموضوعات المختلفة متداخلة فيه، فهو يتكلم عن الطبقات، والوفيات والجرح والتعديل، والكنى المتشابهة، والأحاديث المسلسلة.

وفيما يلي نص من هذا الكتاب يكشف لنا منهجه: «سمعت يحيى يقول: عمر بن محمد بن زيد صالح الحديث، وكان ينزل عسقلان مرابطاً. سألت يحيى عن حديث يحدث به ابن أبي ذئب عن ابن حسنة الجهني فقال يحيى: هو كذا ابن أبي ذئب عن ابن حسنة عن أبي هريرة. سمعت يحيى يقول: لم يسمع محمد بن إسحاق من طلحة بن نافع شيئاً، ولم يسمع حديث ابن عباس في البكر، هو حديث ليس له أصل. سمعت يحيى يقول: حديث هشام بن عروة عن أبيه أن بلالاً سمع أمية بن خلف يوم بدر، وهو على بعير له وهو يقول: (يا حدراها)، (يا حدراها)، قال يحيى: قال أبو عبيدة البصري: يريد: هل أحد رأى مثل هذا. هل أحد رأى مثل هذا. سمعت يحيى يقول:

أبو مسلمة بن محمد ليس حديثه بشيء»[1].

وقد دخلت مادة هذا الكتاب في جميع كتب الرجال التي جاءت من بعده. إذ هو من المراجع الأصلية في موضوعه، ولكن هذه المادة دخلت في الكتب الأخرى مبوبة منظمة، فما يتعلق بالضعفاء دخل في كتب الضعفاء وما كان عن الثقات دخل في كتب الثقات.

والحصول على المراد من هذا الكتاب صعب وعسير إلا بقراءته كله، والبحث عن نص واحد فيه يلزم منه قراءة مائة وسبع وستين لوحة، وقد لا تجد ما تريد إذا كان النص من رواية غير العباس الدوري كعثمان الدارمي أو ابن محْرِز، أو ابن الجنيد.

وكتاب التاريخ والعلل يقع في أحد عشر جزءاً استغرقت مائة وسبعاً وستين ورقة، وبالرغم من اختلاط المادة فيه وعدم تبويبها إلا أن الكتاب يقع في أربعة أقسام رئيسية:

١ ــ قسم عام: تناول فيه قضايا متفرقة لمختلف البلدان. ويهتم في هذا القسم بالصحابة.

٢ ــ أهل الكوفة: وقد أعطى يحيى بن معين أهل الكوفة النصيب الوافر من اهتمامه فزادت اللوحات التي تناولت أهل الكوفة عن مائة، وأخبارهم تقع بين لوحة ٤٣/أ ــ ١٤٦/أ وبهذا تكون الكوفة قد أخذت ثلثي الكتاب، فهو بحق موسوعة كوفية، وهو عمدة لكل من يدرس أسانيد الكوفة والحديث فيها.

٣ ــ تسمية أهل واسط والسواد وأهل المدائن وبغداد من لوحة ١٤٦/أ ــ ١٥٢/أ.

---

(١) التاريخ والعلل لوحة ٣٩/أ، والكتاب من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق رقم مجموع ٣٩، وتوجد ٢٣ ورقة منه في مكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت رقم (٤٢٤ق ــ ١٢١٩) وقد حققه الدكتور أحمد سيف ونال به درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر.

٤ ـ تسمية الشاميين وأهل البصرة والجزيرة إلى نهاية الكتاب لوحة ١٦٧.

وقد ذكر ابن معين رسالة الليث إلى مالك، ورسالة مالك إلى الليث.

وإلى جانب ما ذكرناه عن مادة هذا الكتاب وأنها مسائل متنوعة في مختلف علوم الحديث وعلله، فإنه يمتاز باحتوائه على مجموعة من الآراء الفقهية المستمدة من السنة، ومن خلالها يظهر مذهب أهل الكوفة الفقهي، وفيما يلي بعضها:

«قال يحيى: زكاة الفطر لا بأس أن تعطى فضة.

سمعت يحيى يقول: لا بأس بالصلاة على الجنازة بعدما يصلى عليها، ولا بأس بالصلاة على القبر»[١].

ومن ذلك: «سمعت يحيى يقول، وسألته عن هذه المسائل: قلت له: كم يصلى بعد الجمعة؟ قال: أربع لا أفصل بينهن بسلام. سألت يحيى عن القراءة خلف الإمام، قال: لا أقرأ خلفه إن جهر، ولا إن خافت. وإن قرأ إنسان فليس به بأس»[٢].

قلت ليحيى: ما تقول في التكبير بالعيدين السبع والخمس؟ قال: لا أرى أن أرفع يدي في كل تكبيرة»[٣].

ومع أن هذه هي مجموعة من الآراء الفقهية إلا أنها ذات ارتباط وثيق بعلم العلل، لصدورها من رجل كيحيى بن معين، إذ أنه بمثابة التصحيح والتضعيف لمجموعة من الأحاديث الواردة في هذه الأبواب.

علل أحاديث من التاريخ والعلل:

وقد اشتمل هذا الكتاب على عدد كبير من الأحاديث المعلّة، وبعضها علل في الإسناد والبعض الآخر علل في المتن، ونختار منها بعض الأمثلة:

---

(١) التاريخ والعلل، ص ٧٤/أ.
(٢) التاريخ والعلل، ص ٧٠/ب.
(٣) نفس المرجع، ص ٧١/أ.

(أ) (سمعت يحيى يقول: حديث هشام عن أبيه عن عائشة: «كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقبل الهدية»، إنما هو عن هشام عن أبيه فقط)[1] وبهذا يكون يحيى قد كشف علة الحديث. فهو مرسل، وليس بمتصل، لأن التابعي وهو عروة بن الزبير، يقول: كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

(ب) (سمعت يحيى يقول: كان محمد بن عبيد الطنافسي يصحف في هذا الحديث، عن عبدالملك، عن عطاء: «من قرأ جزءاً من القرآن»... وإنما يريد من قرأ حرفاً من القرآن)[2].

(ج) «سمعت يحيى يقول: سعيد بن المسيب قد رأى عمر، وكان صغيراً، قلت ليحيى: هو يقول: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر. وقال يحيى: ابن ثماني سنين يحفظ شيئاً! ثم قال: ههنا قوم يقولون: إنه أصلح بين علي وعثمان. وهذا باطل»[3].

والكتاب مليء بالأسانيد المعلة التي يناقشها يحيى بأسلوب الحوار مع تلميذه، أو جواباً على سؤاله، وفي كل مرة يكشف عن الخطأ ويبين الصواب.

الجرح والتعديل في التاريخ والعلل:

يعتبر هذا الكتاب من المصادر الرئيسة في الجرح والتعديل، وقل أن تجد رجلاً لم يعط يحيى بن معين رأياً فيه، وقد تنوعت في هذا الكتاب أسباب الجرح وأنواعه وألقابه وكذلك التعديل. وقل مبتدع لا تجد له ذكراً في هذا الكتاب. وقد ظهر رأي ابن معين جلياً في هذا النص: «قلت ليحيى: هكذا نقول في كل داعية يكتب حديثه إن كان قدرياً أو رافضياً، أو غير ذلك من أهل الأهواء، من هو داعية؟ قال: لا يكتب عنهم إلا أن يكونوا ممن يظن بهم ذاك، ولا يدعوا

---

(١) نفس س المرجع، ص ٣٩/ب.
(٢) نفس المرجع، ص ٧٦/ب.
(٣) التاريخ والعلل، ص ٣٢/ب.

إليه، كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى القدر، ولا يدعو إليه»[1].

أما الألفاظ التي يستعملها في التعديل والتجريح فكثيرة منها ثقة: «سألت يحيى عن مسلم بن خالد الزنجي، فقال: ثقة ثقة ولكن ليس بحجة. محمد بن إسحاق ثقة، ولكنه ليس بحجة»[2].

«ليس به بأس: وإنما كان فيه شيء، زعموا أنه كان طُفيلياً»[3].

صدوق: «محمد بن أسباط الذي كان بالشام رجل صدوق»[4].

وأما ألفاظ التجريح فمنها: ليس بثقة، ليس بشيء، ولا يسوى فلساً، ولا يكتب عنه، لم يكن بثقة ولا مأمون، رجل سوء، بين يدي عدل[5].

اختلاف الأقوال في الجرح والتعديل عند يحيى:

يلاحظ من يقرأ كتاب ابن معين أنه يعطي عدة أحكام على الرجل الواحد، فقد جاء في هذا الكتاب قولان مختلفان في الحارث الأعور:

«سمعت يحيى يقول: الحارث الأعور، هو الحارث بن عبدالله، ليس به بأس»[6]، فإننا نراه يقول في موضع آخر: حدثنا جرير عن حمزة الزيات، قال: سمع قرة الهمذاني من الحارث الأعور شيئاً، فقال له: اقعد حتى أخرج إليك، فدخل قرة الهمذاني واشتمل على سيفه، وأحس الحارث بالشر فذهب»[7]. كما ضعف يحيى أسامة بن زيد بن أسلم[8] أكثر من مرة، ثم قال عنه: ثقة[9].

---

(١) نفس المرجع، ص ١٠٩/أ.
(٢) نفس المرجع، ص ١١/أ.
(٣) نفس المرجع، ص ٣٩/أ.
(٤) نفس س المرجع، ص ٣٦/أ.
(٥) نفس المرجع، ص ٦٣/ب.
(٦) معنى هذه العبارة: أي هو بين يدي عدل يحكم على ضعفه ولا يظلمه.
(٧) التاريخ والعلل، لوحة ٥٦/أ.
(٨) نفس المرجع، لوحة ٧٦/ب.
(٩) انظر نفس المرجع، لوحة ٢٦/ب، ٢٨/ب، ٣٣/أ.
(١٠) نفس المرجع، لوحة ٢٧/أ.

ومع أن هذه الدراسة ليست موجهة للجرح والتعديل، إلا أن الكلام عن منهج الكتاب لا يكتمل إلا بهذا، بالإضافة إلى أن من العلل ما يرتبط بالجرح، كأن يروي الثقة عن ضعيف أو مجهول وغير ذلك.

المطلب الثالث

علل الإمام أحمد بن حنبل

اعتمد ابن رجب اعتماداً كبيراً على أقوال الإمام أحمد في العلل، وهذا أمر لا بد منه لأن الإمام أحمد يعتبر بحق أستاذ فن العلل، وقد شاعت أقواله فيه وذاعت حتى استعصت على الإحاطة والحصر، ومرجع ذلك علمه الوفير، وشخصيته الفذة يضاف إليه ما امتاز به الإمام أحمد إذ أقبل عليه كثرة من التلاميذ الأوفياء الأذكياء العلماء، فسألوا الكثير، وكتبوا عنه الكثير. وقد كان بعض هؤلاء التلاميذ ممن يشار إليه بالفضل والفقه قبل التحاقه بصحبة الإمام أحمد. وقد اشتهر من هؤلاء عدد تناقل الناس مسائلهم، وجاء ذكرهم كثيراً في «شرح علل الترمذي» لابن رجب، منهم:

- مهنا بن يحيى الشامي، كتب عن أحمد بضعة عشر جزءاً من المسائل، ولزمه ثلاثاً وأربعين سنة، وأول لقيه له في مجلس سفيان بن عيينة.

- عبدالملك بن عبدالحميد الميموني، صحب الإمام أحمد من (سنة ٢٠٢ ــ ٢٢٧هـ) وكان في أحمد مثل ابن جريج في عطاء لكثرة مسائله.

- أحمد بن محمد بن الحجاج أبو بكر المروزي (ت ٢٧٥هـ).

- أحمد بن محمد بن هانىء الطائي الأثرم، نقل عن الإمام أحمد مسائل وصنفها ورتبها أبواباً.

- أبو طالب، أحمد بن حميد، المتخصص بصحبة الإمام أحمد ومسائله (ت ٢٤٤هـ).

- الحربـي أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق (ت ٢٨٥هـ).
- حنبل بن هاني (ت ٢٦٥هـ).
- إسماعيل بن سعيد الشالنجي، وله مسائل كثيرة عن أحمد.
- أحمد بن محمد أبو الحارث الصائغ، روى عن أحمد بضعة عشر جزءاً من المسائل.
- صالح بن الإمام أحمد بن حنبل، ومسائله كثيرة ومشهورة، (ت ٢٦٦هـ).
- عبدالله بن الإمام أحمد، ومسائله مشهورة، وأكثرها وصل إلينا (ت ٢٩٠هـ)[1].
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥هـ) وهو الإمام المشهور.

وأما ما وصلنا من هذه المسائل فقليل، وما وصل لم يسلم منه إلا أجزاء يسيرة، فيما عدا كتاب العلل ومعرفة الرجال، وكتاب مسائل الإمام أحمد فقد وصلا كاملين. وأما المسائل الأخرى فقد سلم منها:

(أ) جزء من مسائل الميموني.
(ب) جزء من مسائل صالح بن الإمام أحمد.
(ج) جزء من مسائل المروزي، في العلل.
(د) جزء من مسائل الأثرم في العلل.

والجدير بالذكر أن هذه الكتب متشابهة في طريقة العرض، وهي غير مرتبة ولا مبوبة بينما نجد المسائل الفقهية قد دخل عليها التبويب والترتيب كمسائل

---

(١) وقد ترجم لهؤلاء ابن أبـي يعلى في كتابه طبقات الحنابلة. وانظر تراجمهم حسب ترتيبهم أعلاه وكلها من الجزء الأول من هذا الكتاب، ص ٩، ٣٤٥، ٢١٢، ٥٦، ٦٦، ٨٦، ١٤٣، ٩٧، ١٠٤، ١٧٣، ١٨٠؛ وأبو داود السجستاني، ص ١٥٩.

المروذي[1] في الفقه والجزء الأول من مسائل أحمد، لأبـي داود[2] السجستاني. ولمعرفة محتويات هذه الكتب وبيان منهج الإمام أحمد فيها نختار منها كتاباً كاملاً هو «العلل ومعرفة الرجال». وهو نموذج يمثل كل ما ورد عن الإمام أحمد في العلل.

وهذا الكتاب يرويه عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه، وتوجد منه نسخة كاملة في مكتبة أيا صوفيا تحت (رقم ٣٣٨٠)، وهذه النسخة يرويها أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن بن الصواف (ت ٣٥٩هـ) عن عبدالله بن الإمام أحمد، وقد قام الدكتور طلعت فوج بيكيت والدكتور إسماعيل جراح أوغلي بتحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب[3]، وقد وجدت في خزانة المكتبة الظاهرية بدمشق الجزء الثاني عشر من العلل ومعرفة الرجال[4]، ولكنه من رواية أبـي بكر مكرم بن أحمد بن مكرم عن عبدالله، وعلى هذا الجزء سماع ابن أبـي يعلى الفراء.

وفي هذا الكتاب أسئلة وسماعات يقول فيها عبدالله: سألت أبـي، وسمعت أبـي وحدثني أبـي، ومادة الكتاب عرضت بلا ترتيب ولا تصنيف. وحتى الخطوط الرئيسة والأقسام الكبيرة، التي رأيناها في علل ابن معين وابن المديني، حتى هذه معدومة في كتاب «العلل ومعرفة الرجال»، ولكن هذا ليس عيباً في الكتاب لأنه إجابات وأخبار عن القضايا اليومية التي تعترض الإمام وتلاميذه، وغزارة المادة والانشغال بالمتابعة والسماع يجعل مهمة التصنيف والترتيب عسيرة.

وقد استفاد كل من جاء بعد الإمام أحمد من هذا الكتاب، وكل أخذ منه

---

(١) مسائل المروذي: مسائل فقهية مرتبة على الأبواب.

(٢) طبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ بهجت البيطار.

(٣) صدر الكتاب سنة ١٩٦٣م بأنقرة وأما بقية الكتاب فلم يصدر، رغم حاجة المكتبة الإسلامية له.

(٤) في الظاهرية برقم ٢٢٢/ق (٩٨ ــ ١٠٧).

ما يدخل في اهتمامه، ومن أكثر الكتب اعتماداً عليه: «كتاب الجرح والتعديل» لابن أبـي حاتم وكتاب «الضعفاء» للعقيلي.

أما موضوعات الكتاب فإنها متنوعة، وأستطيع أن أجـزم بأن مـادته اشتملت على كل أبواب علوم الحديث، ففيه الكلام عن الثقات والرواة عنهم، والضعفاء، والمبتدعة، والمتروكين والمجاهيل، وفيه أخبار المدلسين، والكلام عمن أرسل الحديث، وكثير من تراجم رجال الأخبار فيذكر وفياتهم ومواطنهم، والقسم الأعظم والأكبر هو الكلام عن الأسانيد والمتون المعلة. ولهذا حق لنا أن نقول: إن كتب العلل هي الكتب الأولى لعلوم الحديث.

وكما سبق القول، فإن القسم الأعظم من هذا الكتاب يتعلق بروايات الثقات، سواء بذكر علل حديثهم، أو بذكر مراتب الرواة عنهم، أو ما يتعلق بتراجمهم مما له علاقة بحديثهم من رحلة أو اختلاط أو تدليس أو إرسـال. والجدير بالذكر أنه يسوق مجموعة كبيرة من الأخبار محورها أحاديث شيخ واحد ويطيل في ذلك فهو يذكر علل أحاديث هشيم بن بشير، شيخه، في قرابة العشرين صفحة من صفحات الكتاب وفيما يلي بعض هذه الأحاديث التي ذكر علتها.

قال عبدالله:

«حدثني أبـي قال: حدثنا هشيم، عن سيار عن أبـي وائل، قـال: «لا يقرأ القرآن جنب ولا حائض».

قال أبـي: لم يسمعه هشيم من سيار[1].

«سمعت أبـي يقول: حدثنا هشيم قال: أخبرنا منصور، يعني ابن زاذان عن نافع أن امرأة صحبت قوماً في سفر.. سمعت أبـي يقول: لم يسمع منصور من نافع شيئاً»[2].

---

(1) العلل ومعرفة الرجال ١/٣١٤.

(2) نفس المرجع ١/٣١٥.

«حدثني أبـي: قال، حدثنا هشيم عن مغيرة عن سماك ــ يعني ابن سلمة ــ قال: «رأيت ابن عمرو وابن عباس يتربعان في الصلاة» سمعت أبـي يقول: لم يسمعه هشيم من مغيرة»[1].

وهكذا فإن الإمام أحمد يستعرض الكثير من حديث هشيم ويكشف عن انقطاع أو تدليس فيه، وقد يثبت السماع النادر له، كأن يقول: هذان الحديثان سمعهما هشيم من جابر الجعفي، وكل شيء حدث عن جابر مدلس إلا هذين: عن أبـي جعفر عن ابن عباس «أن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مر بقدر يغلي فأخذ منها عرقاً أو كتفاً فأكله، ثم صلى ولم يتوضأ». وذكر حديثاً آخر.

وفي موضع آخر نجد ذكراً مستفيضاً لحصين بن عبدالرحمن المديني ويميزه عن حصين بن عبدالرحمن الحارثي الكوفي. وفي موضع ثالث نجده يستعرض حديث وكيع بن الجراح[2]، من ذلك:

«حدثني أبـي قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن ابن أبـي نجيح عن عبدالله بن أبـي كثير، عن أبـي المنهال عن ابن عباس، قال أبـي: كذا قال وكيع، وهو خطأ: إنما هو عبدالله بن كثير»[3].

ثم نجده يعود فيتكلم عن حديث وكيع[4]، رواية ونقداً، في موضع آخر، ويفيض في ذلك.

ولو قدر لهذا الكتاب أن ترتب مادته، بحيث يجمع ما يتعلق بوكيع، وما يتعلق بشعبة، وما يتعلق بهشيم وغيرهم، لو قدر له ذلك، لكان على غـاية من الفائدة لما يذكره من دقائق المعارف عن هؤلاء، وما يعالجه من أحاديثهم رواية ونقداً. وهو ما لا يوجد في كتاب من كتب التراجم المعروفة.

---

(١) نفس المرجع ١/٣١٥ وحديث هشيم من ص ٣١٣ ــ ٣٣٠.
(٢) انظر العلل ومعرفة الرجال ١/٥١ ــ ٥٢.
(٣) انظر العلل ومعرفة الرجال ١/٤٠، ٤١، ٤٢؛ والمثال، ص ٤١.
(٤) انظر نفس المرجع ١/٤٠٢ ــ ٤٠٥.

ومن القضايا المهمة في هذا الكتاب حصر الرواة عن شيخ ما، كأن يقول[1].

«هذه تسمية من روى عن عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ من أهل مكة، روى عن عمر بن الخطاب من أهل مكة: يعلى بن أمية، وعبدالله بن الزبير، وأبو الطفيل، وعبدالله بن صفوان، وعبيد بن عمير. وأملى عَلَيّ أبـي: ومن أهل المدينة: عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر..» ويذكـر عشرات الأسماء.

وخلال ذكره لهذه الأسماء يقف عند من اختلفت الأقوال في سماعه عن عمر، فيقول مثلاً: وحميد روى عن عمر فلا أدري سمع منه أم لا، وقال ابن أبـي ذئب، عن الزهري، عن حميد: رأيت عمر.

ثم يواصل ذكر الرواة عن عمر ــ رضي الله عنه ــ من أهل البصرة، ثم من روى عن علي ــ رضي الله عنه ــ من أهل البصرة، ثم من روى عن عثمان من أهل المدينة، ثم من روى عن عمر من أهل الكوفة[1].

وهذا اللون من فنون الحديث نجده عند الإمام أحمد في علله يرتقي إلى أسلوب يدلّ على معرفته الواسعة، فهو يقول:

«هؤلاء الرجال من روى عنهم مسعر من أهل الكوفة وغيرهم، لم يسمع منهم شعبة[2]: عمير بن سعد، وعبدالرحمن بن الأسود، وأبو بكر بن عمرو بن عتبة...» وهكذا.

وفي موضع آخر يقول:

«وهؤلاء من روى عنهم شعبة، ولم يسمع منهم سفيان[3]: المنهال بن عمرو، وطلحة بن مصرف، والحكم بن عتيبة وأبو عمرو يحيـى بن عبيد...» وهكذا.

---

(١) نفس المرجع ١/٧٧ ــ ٨١.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١/١٦٠.

(٣) نفس المرجع ١/١٦٠ ــ ١٦١.

وفي موضع ثالث يقول:

حدثنا أبو عامر عبدالملك بن عمرو عن شعبة قال[1]:

رأيت محمـد بن المنتشر، وحبيب بن سـالم والحسن بن أبـي الحسن البصري... ويذكر ما يزيد على المائتين.

وفي موضع رابع يقول:

«هؤلاء من روى عنهم سفيان ولم يحدث عنه شعبة[2]...» ويذكر ما يزيد على المائة.

وأما الجزء الثاني عشر الذي وجدته في الظاهرية بدمشق فهو من رواية القاضي أبـي بكر مكرم بن أحمد بن مكرم البزاز عن عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل.

ومادة هذا الجزء تشبه مادة النسخة الأولى، فهي مسائل وسماعات متفرقة غير منتظمة بترتيب معين. وتجمع بين التضعيف والتوثيق وذكر العلل، والكنى.

وفيما يلي مثال من هذا الجزء يدور حول علة حديث:

قال أبـي كنا عند سليمان بن حرب، فذكرنا المسح على الخفين، فذكرنا أحاديث، فجعل سليمان يقول: ذا لا يحتمل، وذا ما أدري. قلنا إيش عندك؟ قال: خالد عن أبـي عثمان عن عمر، قال: «يمسح حتى يأوي إلى فراشه». قلنا: قال بعض الناس خالد لم يسمع من أبـي عثمان شيئاً، يقول ذلك بعض الناس، «ويروى عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه كان يوقت». ويقول: خالد عن أبـي عثمان! كأنه لم يرض منه بذلك»[3].

ونلاحظ في هذا النص النقد الذي وجهه الإمام أحمد لرواية سليمان بن حرب هذه، وسليمان بن حرب من الثقات الحفاظ.

---

(١) نفس المرجع ١/١٦١ ــ ١٦٣.

(٢) نفس المرجع ١/١٦٤ ــ ١٦٥.

(٣) الجزء الثاني عشر من العلل ومعرفة الرجال ــ نسخة الظاهرية بدمشق ــ لوحة ١٠٣/ب.

المطلب الرابع

علـــل الترمـــذي الكبـــير

اشتهر الترمذي ــ رحمه الله ــ ونبغ في هذا الفن من فنون الحديث حتى جاء كتابه الجامع كتاباً معللاً، فكانت ميزة خاصة له دون سائر كتب السنة، وقد ربط الإمام الكبير ربطاً محكماً بين الحديث وعلله فجعل لجامعه ملحقاً سماه «العلل» وضمنه الكلام عن منهجه في الرواية والدراية، سنداً ومتناً، وقد رأيت في هذا الكتاب ــ الصغير في حجمه، الكبير في أهدافه ومعارفه ــ فلسفة كاملة «للجامع» أولاً وللحديث ثانياً، وفيه كشف الترمذي أسانيده وخطته ومصطلحاته ومذهبه في النقد والتعليل، وكما يصلح هذا الكتاب لجامع الترمذي فإنه يصدق في أكثر جوانبه[1] على كتب الحديث الأخرى. وقد تكلمنا عن منهجه ومقاصده في المباحث السابقة.

على وجه الإجمال والاختصار، وذلك لأن «العلل الصغير» من خلال شرح ابن رجب، هو موضوع رسالتي هذه، فسأترك الكلام عليه لمن هو أهله، وكفى بابن رجب أهلاً لذلك، وسنلتقي به ــ إن شاء الله ــ في ستمائة صفحة بعد هذه الدراسة.

وأما العلل الكبير، فصفته الكبير تشير إلى أنه أكبر من سابقه وأشمل. وقد كان يظن إلى عهد قريب أنه مفقود، وجاء ذلك في كتاب الدكتور نورالدين العتر «الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» والذي نال به درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين، جاء في هذا الكتاب قوله: «لكن يد الحدثان

---

(١) جعل الإمام مسلم بن الحجاج لكتابه الصحيح مقدمة كشف فيها منهجه وعمله، وتكلم عن أسانيده ومصطلحاته، وهذا يدل على أن المسلمين هم رواد البحث في صناعة المقدمات العلمية المنهجية، التي تخطط للبحث وتكشف جوانبه وتفسر مصطلحاته. وقد ظهرت هذه الصناعة عند الترمذي خاتمة وخلاصة، ولكنها الخلاصة العلمية المنهجية، فهو بحق أستاذ العالم ورائده في ذلك. فليتدبر مفتونو المدنية الغربية منهجية علمائنا وجديتهم في البحث وقدرتهم على الابتكار والتطوير.

طوت عنا هذا الكتاب، حتى لا نجد منه إلا النقول عنه، ولولا وفرة هذه النقول لما أمكن أن نكتب هذا البحث»[1].

ولقد قادت هذه النقول الأستاذ الفاضل إلى القول: «وهذا كتاب صنفه أبو عيسى على الأبواب ــ فيما يبدو لنا»[2].

وبحمد الله وجدت هذا الكتاب باسم:

«كتاب فيه علل الترمذي الكبير، رتبه على أبواب الجامع أبو طالب القاضي» وهو من مخطوطات مكتبة أحمد الثالث بتركيا وتحت رقم (٥٣٠).

وجاء في مقدمة هذا الكتاب[3]: «قال الفقيه القاضي أبو طالب وفقه الله:

هذا كتاب قصدت فيه ترتيب كتاب العلل لأبـي عيسى الترمذي ــ رحمه الله ــ على نسق كتاب الجامع له حتى يسهل فيه طلب الحديث، إذ الأحاديث فيه مفرقة منثورة، فلا تضبطها أبواب. فنظرت فيها فرددت أحاديث كتاب العلل إلى ما يليق بها من كتب الجامع، فجعلت الطهارة في كتاب الطهارة، وهكذا إلى آخر الجامع. إلا أن يكون كتاب لم يكن فيه في كتاب العلل حديث فأني أسقطه، وأدخلت أحاديث هذه الكتب تحت أبوابها التي هي تبـويب الترمذي على ما أذكره، وذلك إما أن يكون الحديث المذكور في العلل مذكوراً بعينه في ذلك الباب من كتاب الجامع، وإما بأن ينبه عليه أبو عيسى بأن يقول: في الباب عن فلان من الصحابة، ويكون الحديث في العلل مخرجاً عن ذلك الصحابـي، وإما أن يكون مطابقاً للحديث الذي تضمنه الباب، وفي معناه فعلى هذا النحو جعلت الأحاديث تحت الأبواب وأسقـطت من تراجم الأبـواب ما لم يكن في كتاب العلل فيه أحاديث.

---

(١) الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين، ص ٤٢٨.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

(٣) لوحة ٢/أ ــ ب من علل الترمذي الكبير.

وأبو طالب: هو عقيل بن عطية بن أبـي أحمد جعفر بن محمد بن عطية، القضاعي، (ت ٦٠٨) وقد عثر على ترجمته الباحث النبيه المهندس أسعد تَيِّم جزاه الله خيراً، وترجمته في الديباج المذهب ٢/١٣٥.

وقد تجيء في كتاب العلل أحاديث لا يذكرها أبو عيسى في الجامع ولا يبوب فيه باباً يقتضي أن تجعل فيه، فأفردت لما كان من هذا النوع فصولاً في أواخر الكتب التي تكون تلك الأحاديث منها. ونبهت على أنها ليست في الجامع إذ تبين من مطالعة الكتابين ما زاد كتاب العلل على كتاب الجامع. وذلك هو الأقل. وما كان فيه من الكلام على رجال جرى ذكرهم في سند حديث فإني سقته حيث سقت الحديث. وما كان من الكلام على رجال لم يقع ذكرهم في حديث، وإنما جاء ذلك منثوراً في أثناء الكلام، فإني ذكرت ذلك في آخر الكتاب، في باب جامع يأتي ذكره هنالك إن شاء الله.

ولقد كان يتجه أن يسقط من كتاب العلل ما كان مذكوراً في الجامع، حتى لا يذكر فيه إلا ما ليس في الجامع، غير أنا كرهنا أن نسقط منه شيئاً فتركناه على ما هو عليه، فربما يجيء الباب ويكون فيه الحديث الذي في ذلك الباب من الجامع بنحو الكلام الذي تكلم عليه في الجامع بلا مزيد على ذلك».

وفي نهاية هذه المقدمة التفصيلية، التي بين فيها عمله ومنهجه، ذكر إسناد كتاب العلل إلى الترمذي والجدير بالذكر أنه رواه عن شيخه أبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال.

ومن هذه المقدمة الوافية الضافية تبين لنا ما يلي:

١ ـ إن الترمذي لم يرتب كتابه «العلل الكبير» على الأبواب، بل ترك مادته منثورة متفرقة.

٢ ـ إن الذي رتبه على الأبواب هو القاضي أبو طالب، وذلك ليسهل الرجوع إلى الحديث فيه.

٣ ـ إنه رتب كتاب العلل تماماً على أبواب كتاب الجامع، واحتفظ بعناوين الأبواب عند الترمذي كما هي في الجامع. فإذا كان باب من أبواب الجامع لا مادة فيه في كتاب العلل، فإنه يسقط الباب ولا يذكره.

وفيما يلي تمثيل لعمله من باب الطهارة مقارناً بجامع الترمذي:

رقم الباب	أبواب جامع الترمذي	أبواب علل الترمذي الكبير	رقم الباب
(١)	باب/ لا تقبل صلاة بغير طهور	—	
(٢)	باب/ فضل الطهور	باب/ ما جاء في فضل الطهور	(١)
(٣)	باب/ مفتاح الصلاة الطهور	باب/ مفتاح الصلاة الطهور	(٢)
(٤)	باب/ ما يقول إذا دخل الخلاء	باب/ ما يقول إذا دخل الخلاء	(٣)
(٥)	باب/ ما يقول إذا خرج من الخلاء	—	
(٦)	باب/ النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول	—	
(٧)	باب/ الرخصة في ذلك	باب/ الرخصة في استقبال القبلة	(٤)
(٨)	باب/ النهي عن البول قائماً	—	
(٩)	باب/ الرخصة في البول قائماً	باب/ الرخصة في البول قائماً	(٥)
(١٠)	باب/ في الاستتار عند الحاجة	باب/ في الاستتار عند الحاجة	(٦)
(١١)	باب/ كراهة الاستنجاء باليمين	—	

ومن هذه المقارنة يظهر الترتيب الذي سار عليه أبو طالب القاضي، والذي وافق ترتيب الجامع، مع إسقاط الباب الذي لم يذكر عنه شيء في كتاب العلل.

٤ ـ أما الأسس التي اعتمد عليها أبو طالب في إلحاق مادة العلل بالأبواب فهي ما يلي:

(أ) إذا كان الحديث المذكور في العلل مذكوراً في كتاب الجامع فإنه يضعه تحت نفس العنوان.

(ب) إذا كان الحديث المذكور في الجامع قد أشار إليه الترمذي إشارة في الباب بقوله: وفي الباب عن فلان من الصحابة، وقد جاء هذا الحديث مفصلاً في العلل فإنه يلحقه في الباب الذي أشار إليه.

(ج) إذا كان الحديث غير مذكور في الجامع ولكنه مطابق لباب من أبوابه فإنه يضعه تحت ذلك الباب[1].

٥ ــ أما الأحاديث التي ذكرت في «العلل» ولم ترد في «الجامع» فإن أبا طالب قد جعلها في فصول آخر الكتاب[2].

٦ ــ وأما الكلام عن الرجال فترتيبه على ضربين:

(أ) إذا كان ذكر هؤلاء الرجال متعلقاً بحديث ما، فإنه يساق مع هذا الحديث في بابه.

(ب) وإذا كان الكلام عن الرجال عاماً لا يرتبط بحديث معين موجود، فإنه يذكره في آخر الكتاب في باب جامع في الرجال[3].

ومن خلال قراءتي لهذا الكتاب أكثر من مرة بحثاً عن النصوص التي أوردها ابن رجب عنه، وجدت فيه نموذجاً يحتذى لمن يعزم على ترتيب بقية كتب العلل، التي لا تجنى الفائدة الكاملة منها إلا بترتيبها، وأي كتاب سيكون علل أحمد لو قدر له أن يرتب بمثل هذا الترتيب، وبذلك تجتمع مئات الأحاديث المعلة في أبواب منظمة، وتفهرس أسماء الرجال الواردة فيه فتشكل مصدراً من أهم مصادر البحث في الرجال والتراجم، وبذلك يضاف إلى إمامة صاحبه سهولة تناوله.

---

(١) انظر لوحة ٢١/ب جاء فيها: ولم يذكر أبو عيسى هذا الحديث ولا الذي قبله في كتاب الجامع، وجاء في لوحة ٦٤/ب: هذا ذكره أبو عيسى في العلل، ولم يذكره في كتاب العلم، ومثل هذا كثير في الكتاب.

(٢) انظر لوحة ٧٣/أ من كتاب العلل، ترتيب أبي طالب، وقد جاء فيها: باب جامع وقال: هذا الباب نجعل فيه أحاديث متفرقة، ذكرها أبو عيسى في كتاب العلل ولم يذكرها في الجامع.

(٣) انظر لوحة ٧٤/أ من كتاب العلل وجاء فيها: «باب جامع في ذكر الرجال» وقال: وهذا الباب نجمع فيه ما جاء في كتاب العلل، من الكلام المنثور على الرجال دون أن يكون على حديث بعينه. وقد امتد معه هذا الباب حتى نهاية الكتاب. لوحة ٧٧/ب.

لقد سبقت الإشارة إلى أن الدكتور العتر بحث عن نصوص من كتاب العلل فوجد نقولاً في بعض الكتب، وكانت هذه النقول الأساس الـذي بـني عليها دراسته لهذا الكتاب.

وقد قابلت هذه النقول بمادة الأصل فوجدتها مطابقة تماماً، مما يشهد للنسخة المخطوطة بالسلامة والدقة. ومن هذه النقول ما أخذه من «نصب الراية» وهو حديث عائشة: كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يكبر في الفطر والأضحى في الأولى سبع تكبيرات، وفي الثانية خمساً. قال الترمذي في العلل: سألت محمداً عن هذا الحديث فضعفـه وقال: لا أعلم رواه غـير ابن لهيعة[2].

وجاء هذا النص في العلل تحت عنوان «في التكبير في العيدين» وفيه: وسألته عن حديث ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يكبر في الفطر والأضحى في الأولى سبع تكبيرات، وفي الثانية خمس تكبيرات». ورواه بعضهم عن ابن لهيعـة عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة، فضعف هذا الحديث، قلت له: رواه غير ابن لهيعة، قال: لا أعلمه[3].

أما مادة هذا الكتاب فأكثرها أحاديث ذكرت عللها، ومعظم هذه المادة موجود في كتاب الجامع، ويبدو أن الترمذي أراد من علله الكبير إفراد العلل بالتصنيف المستقل، ليكون انموذجاً للبحث التطبيقي المتخصص في العلل. وقد اكتسبت هذه المادة أهمية كبيرة وذلك لأمور:

١ ـ أنها في أكثرها آراء للبخاري في العلل ومعرفة الرجال حتى كأن الكتاب للبخاري وليس للترمذي، إذ لا يكاد يخلو حديث من قول الترمذي: وسألت محمداً عن هذا الحديث».

---

(١) الترمذي موازنة بين جامعه والصحيحين، ص ٤٣٣.

(٢) انظر: علل الترمذي الكبير، لوحة ١٣/ب؛ والإمام الترمذي، ص ٤٣٠؛ العلل، لوحة رقم ٢٣/أ؛ والإمام الترمذي، ص ٤٢٩؛ العلل، لوحة ٢٠/أ.

٢ ــ أن الذي يسأل البخاري هو من أرباب هذا الشأن العارف بمواطن الأوهام واللبس إذ هو ممن دار عليهم هذا العلم في زمنه ألا أنه الترمذي.

٣ ــ أن الأحاديث المعلة هنا هي في غالبها من الأحاديث المشهورة المتداولة بين الناس. وقد استعرضنا نماذج كثيرة من هذا الكتاب في أسباب العلل وأنواعها.

وفيما يلي نموذج من مادة الكتاب:

١ ــ «حدثنا محمد بن بشار (نا) يحيى بن سعيد، عن أسامة بن زيد عن سالم بن خربوذ أبي النعمان، عن أم حبيبة، قالت: «ربما اختلفت يدي ويد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في الوضوء من إناء واحد» وهكذا روى أبو أسامة وغير واحد عن أسامة بن زيد. وقال وكيع: عن أسامة بن زيد، عن النعمان بن خربوذ قال: سمعت أم حبيبة: ربما اختلفت يدي. فسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: وهم وكيع، والصحيح: عن أسامة بن زيد، عن سالم بن خربوذ، أبي النعمان.

قلت لمحمد: روى هذا الحديث قبيصة، عن سفيان عن أسامة، فقال عن أم حبيبة ــ فقال: أخطأ فيه قبيصة»[1].

وفي هذا المثال نرى العلة في حديث رجلين من الثقات وكيع بن الجراح وقبيصة بن ذؤيب. أما الأول فقد وهم في تغيير اسم الراوي، وأما الثاني فقد أعل سنده بالانقطاع.

٢ ــ وفيما يلي نموذج من آخر الكتاب مما يتعلق بالرجال:

«قال أبو عيسى: رأيت محمداً يثني على الإفريقي خيراً، يعني عبدالرحمن بن زياد الإفريقي، ويقوي أمره، وسألت محمداً عن صالح المري، فقال: هو ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، قال أبو عيسى: صالح المري رجل صالح ثقة تفرد بأحاديث عن الثقات يخاف عليه الغلط.

---

(١) علل الترمذي الكبير، لوحة ٦/ب.

قال محمد: «محمد بن الفضل بن عطية ذاهب الحديث»[1].

هذا نموذج من علل الترمذي في الرجال، ويلاحظ فيه رأي الترمذي في مقابل كلام البخاري.

أما استمداد ابن رجب من هذا الكتاب، فأمر ملحوظ في شرح العلل حتى انه يعتبر من أبرز مصادره في العلل.

المطلب الخامس

علل الحديث: لعبدالرحمن بن أبي حاتم
(ت ٣٢٧هـ)

إذا كان القرن الثالث هو عصر السنة الذهبي، فإن النصف الثاني منه هو ثمرته وخلاصته، حيث امتد النقد الحديثي واتسع على يد رجلين من الري هما: أبو زرعة عبيدالله بن عبدالكريم الرازي، ومحمد بن إدريس، أبو حاتم الرازي. وقد قيض الله تعالى لهما تلميذاً عالماً عارفاً يجني علمهما ويلم شتاته، فجاء هذا العلم في كتابين مهمَّين: الأول: كتاب الجرح والتعديل، والثاني: كتاب «علل الحديث وبيان ما وقع من الخطأ والخلل في بعض طرق الأحاديث المروية في السنن النبوية»[2].

وقد نشر هذا الكتاب الأستاذ محب الدين الخطيب ــ رحمه الله ــ في المطبعة السلفية سنة ١٣٤٣هـ، وقدم له الأستاذ محب الدين الخطيب ولم تخل مقدمته من أوهام، فقد قال: وأول من ألف فيه ــ على ما نعلم ــ الإمام مسلم بن الحجاج القشيري ــ المتوفى عام (٢٦١هـ)، ثم جاء بعده الحافظ الكبير عبدالرحمن بن أبي حاتم.

... وممن ألف بعدهما في العلل الإمام الحاكم النيسابوري المتوفى

---

(١) نفس المرجع، لوحة ٧٦/أ.

(٢) يوجد هذا الكتاب بمكتبة فيض الله رقم ٤٩٨، وأحمد الثالث، ص ٥٣١؛ وتشستر بتي (دبلن ــ ايرلندا) رقم ٣٥١٦؛ ودار الكتب المصرية نسخة رقم ٩٠٨.

سنة ٤٠٥هـ، والإمام الدارقطني المتوفى سنة ٤٨٥هـ، فقد وهم بقوله: أول من ألف فيه مسلم، مع العلم أن مسلماً مسبوق بهذا، إذ ألف فيه الإمام أحمد ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري، وكلهم من طبقة شيوخ مسلم.

وأما قوله: وممن ألف بعدهما في العلل الإمام الحاكم النيسابوري والإمام الدارقطني المتوفى سنة ٤٨٥هـ، فهو خطأ بين إذ الإمام الدراقطني شيخ الحاكم وقد توفي سنة ٣٨٥هـ. ويبدو أن الناشر قد تابع كشف الظنون[1]، الذي ذكر هذه العبارة بهذا الترتيب:

وفي التحقيق سقط كثير، وأخطاء في الضبط، ونقص في المقابلة بين النسخ، مما يجعل إعادة تحقيق هذا الكتاب واجباً على ذوي الاختصاص، لا سيما وأن نسخه كثيرة وكاملة.

أما مادة هـذا الكتاب: فهي أسئلة عبـدالرحمن بن أبـي حـاتم لأبيه وأبـي زرعة، أو سماعاته منهما، وكلها تدور على الأحاديث المعلة والأسانيد التي يعتريها الخلل والخطأ. وعبارته تأتي بأحد الأشكال الآتية: سألت أبـي، سألت أبا زرعة، سألت أبـي وأبا زرعة، سمعت أبـي، سمعت أبا زرعة وقولهما قد يسبق بعبارة: «قالا» أو يذكر رأي أحدهما ثم رأي الآخر، والجدير بالذكر أن اتفاقهما هو السائد والغالب في هذه الأجوبة. وهذا يشهد لهذا العلم بوحدة منطقه ومنهجيته.

أما طريقة عرض هذه المادة:

فهذا الكتاب أول كتاب في العلل لقي عناية كبيرة من المصنف فرتبه على أبواب الفقه، بدءاً بباب الطهارة، ثم الصلاة، وانتهاء بباب النذر، ولكن رغم هذا الترتيب إلا أن اتساع أبوابه تجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى المطلوب منه ولا بد من تقسيم أبوابه إلى فروع تسهل عـلى الباحثـين الرجـوع إلى الأحاديث، أو أن تفهرس مادة هذا الكتاب فهرسة مستقلة في آخره ترشد إلى الأحاديث فيه، وفي هذا الكتاب ثلاثة آلاف حديث ذكرت عللها، وهذه العلل

---

(١) كشف الظنون ٢/١١٦٠.

متنوعة وكثيرة، فمنها العلل الخفية كاكتشاف الإرسال والانقطاع، وأخرى بالقوادح الظاهرة كالمنكر والموضوع والضعيف. وأما مادة الرجال فهي مبثوثة خلال الكلام عن الأحاديث والأسانيد.

أهمية هذا الكتاب:

وترجع أهمية هذا الكتاب إلى مادته الغزيرة في العلل والرجال، وإلى إمامة الرجلين العظيمين، أبي زرعة وأبي حاتم، وإلى تبويبه الذي يجعل الحصول على المبتغى منه أقرب من غيره من كتب العلل الأخرى.

وقد اعتمد ابن رجب في كتابه «شرح علل الترمذي» كثيراً على هذا الكتاب، فكان من أهم مصادره.

المطلب السادس
العلل الواردة في الأحاديث النبوية

صنف الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) مصنفات كثيرة في مختلف فنون الحديث إلا أن مصنفه في العلل[1] هو أشهرها وأهمها، وهذا الكتاب يشهد لعلم الدارقطني وتبحره في الحديث وطرقه، ولقد استحق بسببه عظيم الثناء من العلماء. قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث، وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجل الكتب، بل أجلّ ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه»[2].

---

(١) ذكر سزكين أماكن وجود هذا المخطوط في «بنكيبور ــ القسم الثاني ١٢ ــ ١٥ رقم ٣٠١ (مجلد ٢/ ٣٤٠ ورقة، القرن الثامن الهجري)؛ ٣٠٣ (٥ ــ ٢٦٩ ورقة، ٧٠٨هـ)؛ دار الكتب بالقاهرة (٢) ١/ ١٣١ حديث ٣٩٤ (١، ٣، ٤، ٥/ ١٤١ ورقة، ٢٤٠ ورقة، ١٣٩ ورقة، ٢٢٦ ورقة، ٧٠٨هـ) ». هذا ما ذكره سزكين في تاريخ التراث العربي، ص ٥١٢، وقد وجدت في دار الكتب المصرية نسخة مصورة عن الأصل وتقع في خمس مجلدات تحت رقم ٣٣٧٣٨ب، ونسخة مخطوطة ليس بها الأول تحت رقم ٢٢٠٣٢ب.
وانظر: فهرست معهد المخطوطات ١/ ٨٧، وفيه المجلدات ١، ٢، ٤، ٥.

(٢) الباعث الحثيث، ص ٦٤.

وبحق فإن الكتاب موسوعة حديثية، وقد جمع من طرق الحديث وعلله مـا يدهش المـرء، ويعجزه عن المـلاحقـة، والاطـلاع، فكيف بـالابتـداء والتصنيف.

والكتاب يقع في خمسة مجلدات مخطوطة كبيرة، قدر لي أن أطلع عليها ــ والحمد لله ــ بعد جهد جهيد وصبر، إذ لم أوفق بالاطلاع على بعض أجزائه إلا بعد وقت طويل من البحث، وذلك بسبب ضياع بعض هذه الأجزاء، حتى إن فهارس المخطوطات المتخصصة لم تشر إليها، وكم كانت فرحتي عظيمة يوم أن علمت بوجود ثلاث نسخ مخطوطة من هذا الكتاب في دار الكتب بالقاهرة.

وبعد الاستعراض السريع لهذا الكتاب للتعرف على مادته ومنهجه ظهر لي أنه كتاب اعتمد أسلوب العلل على الأسانيد خلافاً لعلل ابن أبـي حاتم الذي اعتمد أسلوب العلل على الأبواب فكتاب الدارقطني هذا هو من كتب العلل الفريدة التي اعتمدت منهجاً موحداً، لا كما هو الحال في علل أحمد وابن المديني وابن معين واصل علل الترمذي قبل ترتيبه.

والمنهج الذي سلكه الدارقطني أنه يذكر الصحابـي ومن روى عنه ويذكر العلل في حديث هذا الصحابـي من هذه الطريق، ثم ينتقل إلى الصحابـي الآخر بعد أن يستوفي الرواة عن الصحابـي الأول. ففي الجزء الأول: بدأ بأبـي بكر الصديق ــ رضي الله عنه ــ . وقال: حديث عمر عن أبـي بكر، ثم حديث عثمان عن أَبـي بكر، ثم حديث علي عن أبـي بكر. . وفي كل مرة يذكر العلل في هذه الطرق.

وأما الجزء الثاني[1] فقد أتم الكلام في أوله عن عبدالله بن مسعود، فعرض حديث عتبة عنه ثم حديث مسروق عنه وهكذا. . ثم ذكر مسند

---

(١) هذا الجزء يختلف عن الأجزاء الأخرى إذ هو متأخر عنها، وهو منسوخ سنة ١٣٠٠ تقريباً، وهي نسخة انتهى أمرها إلى محمد بن مرتضى الزبيدي. هذا الجزء من نسخة في دار الكتب رقم ٢٢٠٣٢ب وعدد أوراقه ١٥٠ ورقة. أما الأجزاء الأخرى فتاريخ نسخها سنة ٧٠٨هـ.

أبـي طلحة زيد بن سهل الأنصاري، ثم مسند أبـي بردة، ثم مسند معاذ بن جبل، وهكذا... وفي كل مسند يتناول الرواة عنهم، فيذكر عللهم. وآخره بعض مسند أبـي هريرة.

أما الجزء الثالث: فأوله بقية مسند أبـي هريرة فبدأ بحديث سعيد بن المسيب عن أبـي هـريـرة ثم من حـديث أبـي سلمـة بن عبـدالـرحمن عن أبـي هريرة، ثم المقرونات من حديث أبـي سلمة وسعيد عن أبـي هريرة.

وكذلك فإن الجزء الرابع احتوى بقية مسانيد الصحابة، وهو في جميع هذه الأجزاء يرتب المسانيد حسب الأكثر ثم الأقل فيما عدا مسانيد الخلفاء الراشدين فإنه يبدأ بها، ولو كانت قليلة.

وأما الجزء الخامس فقد تضمن مسند النساء الصحابيات بدءاً بعائشة ــ رضي الله عنها ــ ثم أم حبيبة وهكذا حتى ينتهي بقوله آخر مسند النساء من كتاب العلل.

وقد جاءت عبارة الكتاب على شكل مسائل يقال فيها: وسئل عن حديث فلان عن فلان ورغم ما فيه من منهجية على المسانيد إلا أنه صعب التناول فلا بد من معرفة إسناد الحديث للبحث عن علته ثم نقلب صفحات الكتاب لنهتدي إلى مكان هذا الصحابـي فيه ثم الرواة عنه حتى نصل إلى المطلوب، ولو رتب الكتاب ترتيباً أبجدياً أو على أبواب الفقه لكانت الفائدة منه أكبر وأعم، وفي هذا يقول ابن كثير: «ولكنه يعوزه شيء لا بد منه وهو أن يرتب على الأبواب ليقرب تناوله للطلاب، أو أن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتبة على أبواب المعجم ليسهل الأخذ منه فإنه مبدد جداً، لا يكاد الإنسان يهتدي إلى مطلوبه منه بسهولة»[1].

نماذج من كتاب العلل للدارقطني:

ومن حديث ابن المسيب عن أبـي هريرة عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ: «وسئـل عن حـديث ابن المسيب عن أبـي هـريـرة أن النبـي

(١) الباعث الحثيث، لابن كثير، ص ٦٤ ــ ٦٥.

ـ صلى الله عليه وسلم ـ حض على صدقة رمضان، فقال: على المرء صاع من تمر أو صاع من شعير أو صاع من قمح». فقال: يرويه الزهري واختلف عنه في إسناده، وفي لفظه، فرواه بكر بن الأسود، عن عباد بن العوام، عن سفيان بن حسين عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلاً وهو الصواب.

وأما في لفظه فإن بكر بن الأسود ذكر في صدقة الفطر، أمر بصاع، وخالفه إسحاق، فقال: «على كل نفس مدان من قمح» وهو المحفوظ عن الزهري وكذلك قال عقيل، وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر، ومحمد بن أبي حفصة عن ابن المسيب مرسلاً.

وكذلك رواه زهرة بن معبد، ويزيد بن قسيط، عن ابن المسيب.

وعند ابن عدي فيه أقاويل من هذا.

ورواه معمر، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وقيل عن معمر، عن الزهري، عن أبي هريرة.

وقال النعمان بن راشد، عن الزهري، عن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه.

وقال يحيى بن خارجة: عن الزهري، عن عبدالله بن ثعلبة، عن سليمان بن أرقم، عن أبي هناد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

والمحفوظ عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وقيل عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب، عن زيد بن ثابت، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

وسليمان بن أرقم متروك»[1].

ونلاحظ في هذا الحديث عللاً في الإسناد من حيث الوصل والقطع، كما نلاحظ في بعض رواياته علة القوادح الظاهرة، وهي الرواية عن المتروك من الرواة.

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، لوحة ٦٦/ب.

كما نلاحظ العلم الغزير الذي يفيض به الدارقطني على سائله، ويعرض من الطرق والأسانيد، واختلاف الرواة ما يصلح تعريفاً كاملاً بأبعاد علم العلل ومهمة عالم العلل.

وقد استفاد ابن رجب من هذا الكتاب. وأحال عليه في كثير من مواضع كتابه.

* * *

الفصل الثالث

دراسة حول علم العلل من خلال كتاب ابن رجب «شرح علل الترمذي»

وفيه مباحث:

المبحث الأول : في أسباب العلة من خلال كتاب ابن رجب.

المبحث الثاني : في معرفة العلة والكشف عنها من خلال كتاب ابن رجب.

المبحث الثالث : في أنواع العلل من خلال كتاب ابن رجب.

المبحث الرابع : في الأشباه في العلل من خلال كتاب ابن رجب.



المبحث الأول

في أسباب العلة
من خلال كتاب ابن رجب

تمهيـد:

لقد حاولت من خلال استقراء «شرح علل الترمذي» لابن رجب، وغيره من كتب العلل أن أحدد أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث العلة، إذ الكلام عن هذه الأسباب، منظماً مجتمعاً، لم يقع لي في كتاب من الكتب التي تعرضت للعلل، ومع أن كتاب ابن رجب هو كتاب العلل الوحيد الذي تكلم على العلل كعلم له قواعده وأقسامه إلا أنه لم يفصل أسباب العلل في مبحث مستقل، وإنما عرض لها في مواضع متفرقة. ولعل دراستنا هذه هي بداية المحاولة في هذا الترتيب النظري لعلم العلل.

وفيما يلي عرض لهذه الأسباب والكلام عليها، مع ذكر كلام ابن رجب في كل منها:

السبب العام:

وهو الذي يقف وراء الكثير من هذه العلل، إلا أنه الضعف البشري الذي لا يسلم منه مخلوق، ولا عصمة إلا لله ولكتابه ولرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وما وراء ذلك ناس يصيبون ويخطئون، ويتذكرون وينسون، وينشطون ويغفلون، على ما بينهم من تفاوت في ذلك بين مكثر ومقلّ.

ودخول الوهم والخطأ على الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين شيء معروف عند العامة والخاصة، وقد أشار الترمذي في «علله آخر الجامع»[1] إلى

(١) علل الترمذي الصغير آخر جامع الترمذي ٥/٧٤٨؛ وشرح العلل، ص ٤٣١.

هذا في القسم الرابع من الرواة عنده، وهم الحفاظ الذين يندر أو يقل الغلط في حديثهم، وهؤلاء هم الطبقة العليا من الرواة، فهو لم يصفهم بالضبط التام الكامل، بل قال: وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة. فالضبط التام الكامل هو ضبط نسبي يدخل فيه الوهم والخطأ القليل النادر. وهذا احتراز ينبغي أن يدخل صراحة في شرط رجال الصحيح، وإن كان قد تناوله تعريف الحديث الصحيح بصورة غير مباشرة، عند ذكرهم سلامة الحديث من الشذوذ والعلة القادحة.

وقد تناول ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي هذا القسم الرابع الذي ذكره الترمذي بالشرح وذكر أقوال العلماء في أخطاء الثقات وأوهامهم فقال[1]:

«وذكر الترمذي ههنا حكم القسم الرابع، وهم الحفاظ المتقنون الذين يقل خطؤهم، وذكر أنه لم يسلم من الخطأ كبير أحد من الأئمة، على حفظهم.

وقال ابن معين: من لم يخطىء في الحديث فهو كذاب.

وقال أيضاً: لست أعجب ممن يحدث فيخطىء، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب.

وقال ابن المبارك: ومن يسلم من الوهم وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك[2].

ووهم سعيد بن المسيب ابن عباس في قوله: تزوج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ميمونة وهو محرم».

وذكر ابن رجب في ذلك كلاماً لأبي الحسن الدارقطني بعد ذكر بعض الأوهام في روايات الصحابة، وقول الدارقطني: مثل هذا في الصحابة، أي الوهم والخطأ.

---

(١) قسم التحقيق من شرح العلل، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

(٢) يقصد ابن رجب كتاب البدر الزركشي «الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة» ومن أمثلة ذلك أنها وهمت ابن عمر في حديث عذاب الميت ببكاء الحي عليه.

وأما أوهام كبار أئمة الحديث، فقد ذكر ابن رجب أقوالاً منها:

قال أحمد: كان مالك من أثبت الناس وكان يخطىء.

وقال البرذعي: شهدت أبا زرعة وذكر عبدالرحمن بن مهدي ومدحه وأطنب في مدحه، وقال: وهم في غير شيء، ثم ذكر عدة أسماء صحفها. وهذه الأسماء ورد النص بها في كتاب البرذعي[1] وهي: قول ابن مهدي: شهاب بن شريفة، وإنما هو شهاب بن شرنقة. وقال: عن هشام عن الحجاج عن عائذ بن بطة وإنما هو ابن نضلة.

وقال: قيس بن جبير، وإنما هو قيس بن حبتر (وزن جعفر) التميمي.

وفيما يلي عرض لأحاديث وهم فيها كبار الثقات:

منهم شعبة بن الحجاج: وثناء العلماء على شعبة جزيل طويل، فهو أمير المؤمنين في الحديث، ورجل روى عنه شعبة لا يسأل عنه، وكان الثوري يقول: أستاذنا شعبة. وقال الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق. ولكن لشعبة أوهاماً، وفي حديثه علل، وإن كانت قليلة، وقد وقف النقاد عليها:

مثال:

أخرج الترمذي في العلل الكبير[2] قال:

حدثنا محمود بن غيلان، قال (أنا) أبو داود، قال: (أنا) شعبة، قال: (أنا) عبد ربه بن سعيد، قال: سمعت أنس بن أبي أنس، عن عبدالله بن نافع بن العمياء، عن عبدالله بن الحارث عن المطلب، أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «الصلاة مثنى مثنى، تشهد في ركعتين، وتبؤس، وتمسكن، وتقنع وتقول: اللهم، اللهم، فمن لم يفعل ذلك فهي خداج».

وقال الليث: (أنا) عبد ربه بن سعيد، عن عمران بن أبي أنس، عن

---

(١) شرح العلل، ص ٤٣٨، ومسائل البرذعي، لوحة ١٣٣/ب.

(٢) علل الترمذي الكبير، لوحة ١٦/أ، مخطوط.

عبدالله بن نافع بن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس.

سمعت محمد بن إسماعيل يقول: رواية الليث بن سعد أصح من حديث شعبة.

وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع:

ـ فقال: عن أنس بن أبي أنس، وإنما هو عمران بن أبي أنس.

ـ وقال: عن عبدالله بن الحارث، وإنما هو عن عبدالله بن نافع، عن ربيعة بن الحارث.

ـ وربيعة بن الحارث هو ابن المطلب، فقال: هو: عن المطلب.

ـ ولم يذكر فيه: عن الفضل بن العباس.

هذه أوهام لشعبة ذكرها البخاري جواباً على سؤال الترمذي له، وفيها بيان جلي لأخطاء الثقات ولو كانوا بمنزلة شعبة، وقد ذكر ابن أبي حاتم كلاماً للإمام أحمد في أوهام شعبة، فقال[1]:

(قال أحمد: ما أكثر ما يخطىء شعبة في أسامي الرجال.

وقال أحمد: كان شعبة يحفظ، لم يكتب إلا شيئاً قليلاً، وربما وهم في الشيء)، وفي العبارة الأخيرة كشف عن مصدر الوهم والخطأ عند هذا الإمام الفذ.

ورجل آخر شارك شعبة في الفضل والعصر، ولا يقل عنه إن لم يزد في الحفظ والعلم، وهو إمام دار الهجرة مالك بن أنس. وقد ترجم له ابن رجب ترجمة ضافية وافية جمع شتاتها ودورها من كثير من المراجع في التواريخ والرجال، ولكن هذا الفضل لم يمنع أن يسجل النقاد على مالك مآخذ وعللاً في بعض رواياته:

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/٢، ص ٣٧٠.

فقد أخذ عليه الجماهير روايته عن عبدالكريم أبي أمية وهو متهم بالكذب.

وأما مثال العلة في حديثه، فمما ذكره ابن أبي حاتم في علله[1].

سألت أبي عن حديث رواه مالك، عن عمرو بن الحارث، عن عبيد بن فيروز عن البراء، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الضحايا» فقال أبي: نقص مالك من هذا الإسناد، إنما هو سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، عن عبيد بن فيروز، عن البراء، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

واستيفاء لهذا الموضوع نذكر رجلاً ثالثاً لا يقل عن سابقيه في الإمامة والفضل وهو الليث بن سعد إمام أهل مصر، ومع علو رتبته في الحفظ والضبط إلا أن النقاد سجلوا عليه عللاً في حديثه، ومثال ذلك، ما رواه ابن أبي حاتم في علله[2]، قال:

سمعت أبا زرعة، وحدثنا عن يحيى بن بكير، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال: قالوا: يا رسول الله، أصحاب الحمر، قال: «لم ينزل علي في الحمر إلا هذه الآية الفاذة[3]، ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾ إلى آخر السورة[4]. فقال أبو زرعة: وهم فيه الليث، إنما هو زيد بن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ٢/٤١، رقم ١٦٠٤.

(٢) المرجع السابق ٢/٧٢، رقم ١٧٠٧.

(٣) الفاذة: الفريدة في معناها. والآية من الزلزلة ٧ ـ ٨.

(٤) هذا الحديث أخرجه مالك في الموطأ (تحقيق عبدالباقي) ٤٤٤/٤٤٥؛ وأخرجه مسلم، ص ٦٨٠ (تحقيق عبدالباقي). وأول الحديث كما في رواية مسلم.

ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار، فاحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه.. قيل يا رسول الله، فالإبل؟ قال ولا صاحب إبل.. قيل: يا رسول الله، فالبقر؟ قال ولا صاحب بقر.. قيل يا رسول الله فالخيل؟ قال: ولا صاحب خيل.. قيل يا رسول الله، فالحمر.. الحديث وهذه الروايات من طريق أبي صالح عن أبي هريرة، كما ذكر أبو زرعة في العلل.

أسلم عن أبـي صالح، عن أبـي هريرة، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ.

ونختم هذا السبب العام، الذي لا يكاد يخرج من تأثيـره أحد من الحفاظ، بما ذكره ابن أبـي حاتم في الجرح والتعديل، وهو نص يؤكد وقوع بعض الأوهام في روايات الحفاظ، ويكشف عن القدر من الخطأ الذي يبقى معه الحافظ، الضابط الإمام، على رتبته في الإمامة والضبط:

(أنا) أبـي، أخبرنا سليمان بن أحمد الدمشقي، قال: قلت لعبدالرحمن بن مهدي: اكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم. قيل له: يغلط في عشرين قال: نعم. قلت: فثلاثين؟ قال: نعم. قلت: فخمسين؟ قال: نعم[1].

وهكذا، فإنه يمكننا أن نرجع قسماً، لا بأس به، من علل الحديث لأخطاء مثل هؤلاء الجهابذة، ويعتبر كشف هذه العلل من أعلى مراتب هذا العلم، وذلك لخفائها واستتارها بمنزلتهم في الحفظ والضبط.

وفي هذا درس بالغ لأعداء السنة، والطاعنين فيها، ليعلموا أية حراسة حرس الله بها سنة نبيه ــ صلى الله عليه وسلم ــ وليدركوا أنه ما دامت منزلة كبار الأئمة لم تمنع من تتبع رواياتهم ونقدها وتمحيصها، وبيان الخطأ فيها، فمن باب أولى أن يكشف وهم غيرهم، وعبث العابثين مهما كانت غايتهم، ومهما استخدموا من أساليب التزوير والكذب.

السبب الثاني:

هو ما اتصف به بعض رواة الآثار من خفة الضبط، وكثرة الوهم، مع بقاء عدالتهم. وهؤلاء هم الذين ذكرهم الترمذي في علله (آخر الجامع) بقوله: أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهن في حديثهم كثيراً[2].

وعلى أسلوب ابن رجب في توليد الموضوعات من الكلمات، فقد شرح عبارة الترمذي وحشد لها عيون الشواهد من كلام أرباب هذه الصنعة، فقال:

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبـي حاتم ١/١، ص ٢٨.

(٢) علل الترمذي الصغير / آخر الجامع ٧٤٤/٥.

(وهم أيضاً أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً، ولكن ليس هو الغالب عليهم، وهذا هو القسم الذي ذكره الترمذي ههنا. وذكر عن يحيى بن سعيد أنه ترك حديث هذه الطبقة.

وعن ابن المبارك وابن مهدي ووكيع وغيرهم أنهم حدثوا عنهم، وهو أيضاً رأي سفيان وأكثر أهل الحديث، المصنفين منهم في السنن والصحاح، كمسلم بن الحجاج وغيره، فإنه ذكر في مقدمة كتابه[1] أنه لا يخرج حديث من هو متهم عند أهل الحديث، أو عند أكثرهم، ولا من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط.

وذكر قبل ذلك أنه يخرج حديث أهل الحفظ والإتقان، وأنهم على ضربين:

أحدهما: من لم يوجد في حديثه اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش.

والثاني: من هو دونهم في الحفظ والإتقان، وشملهم اسم الصدق والستر، وتعاطى العلم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم)[2].

من كل هذا نعلم أن حديث هؤلاء الذين كثر غلطهم، مقبول عند جماهير علماء الحديث، ولا يعني قبول حديثهم أن يؤخذ دونما تمييز بين الصواب والخطأ بل استطاع النقاد أن يحصوا ما لهم من أوهام ويسجلوا شوارد أخبارهم وشواذها، فكان نصيب كتب العلل من هذه الأوهام كبيراً. وكثيراً ما نقرأ الحديث في هذه الكتب ثم تذكر علته، ويقال بعد ذلك، أخطأ فيه شريك، وهم فيه عطاء الخراساني... وهكذا.

وقد ذكر ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي عدداً من هؤلاء الثقات الذين يكثر الخطأ في حديثهم، مع ترجمة قصيرة لكل منهم، فأنار سبيل سالك هذا الدرب بمعرفتهم، وأتاح لدارسي الكتاب فرصة كشف كثير من العلل.

---

(١) صحيح مسلم / المقدمة ١/٥.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٣٩٧.

فذكر من هذا الصنف، محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، وعبدالرحمن بن حرملة المدني، وشريك بن عبدالله النخعي قاضي الكوفة، وأبا بكر بن عياش المقرىء الكوفي، والربيع بن صبيح، ومبارك بن فضالة، وسهيل بن أبي صالح، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عجلان، وحماد بن سلمة، وغيرهم[1].

وسيراً على المنهج التطبيقي الذي التزمته في هذه الدراسة، فسأمثل لحديث هؤلاء الرواة، وأذكر عللاً سجلها النقاد في مصنفاتهم عليهم:

ومثال ذلك ما ذكره الترمذي في علله قال[2]:

(حدثنا علي بن نصر الجهضمي، (نا) بشر بن عمر، (نا) شعيب بن زريق أبو شيبة، قال: حدثنا عطاء الخراساني، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، قال سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول:

«عينان لا تمسسهما النار، عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله».

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: شعيب بن زريق مقارب الحديث، ولكن الشأن في عطاء الخراساني، ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك غير عطاء الخراساني. قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة.

ثم ذكر البخاري أمثلة لهذه الأحاديث المقلوبة التي يرويها عطاء الخراساني. روى عطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب أن رجلاً أتى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأفطر في رمضان، وبعض أصحاب سعيد بن المسيب يقولون سألت سعيداً عن هذا الحديث، فقال: «كذب[3] عَلَيّ عطاء لم أحدث هكذا».

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٤٠٣ ــ ٤٠٧، وقد ترجم لهم ابن رجب أثناء ذكر أسمائهم.

(٢) علل الترمذي الكبير، لوحة ١٣/ب مخطوط.

(٣) تطلق عبارة: كذب فلان، ويراد منها أخطأ. والحديث يتعلق بأمره ــ صلى الله عليه وسلم ــ من أفطر بكفارة الظهار.

وروى عطاء، عن أبـي سلمة، عن عثمان وزيد بن ثابت في الإيلاء: إذا أمضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة. وروى حبيب بن أبـي ثـابت، عن طاوس، عن عثمان: أنه قال في المولي يوقف).

وعطاء الخراساني، بالرغم من أن البخاري جعل عامة أحاديثه مقلوبة ونعته بالضعف، إلا أن بقية العلماء احتجوا بحديثه الخالي من الوهم والخطأ، وروى عنه مسلم وأصحاب السنن الأربعة، (وقد وثقه ابن معين، وقال ابن أبـي حاتم عن أبيه ثقة صدوق، قلت يحتج به، قال: نعم. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ثقة في نفسه)[1]. وتوثيق هذا العدد الغفير له يدفع رأي البخاري فيه، ومع هذا الدفع تبقى لعطاء أوهامه وعلله.

ويشابه عطاء الخراساني في مرتبته وأوهامه شريك بن عبدالله النخعي، وفيما يلي مثال على العلة في حديثه: قال الترمذي في علله الكبير: «حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، (نا) يزيد بن هارون عن شريك، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر، قال: رأيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يضع ركبتيه إذا سجد قبل يديه».

قال يزيد: لم يرو شريك عن عاصم بن كليب إلا هذا الحديث الواحد.

قال أبو عيسى: وروى همام بن يحيى، عن شقيق، عن عاصم بن كليب شيئاً من هذا مرسلاً، لم يذكر فيه، عن وائل بن حجر، وشريك بن عبدالله كثير الغلط والوهم[2].

وشريك هذا الذي وهم في هذا الحديث كما وهم في غيره، قال عنه ابن معين: ثقة ثقة، وقال عنه العجلي: كـوفي ثقة، وقـال عبدالـرحمن بن أبـي حاتم: وسألت أبـي عن شريك وأبـي الأحوص أيهما أحب إليك؟ قال: شريك، وقد كان له أغاليط وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي:

(١) انظر تهذيب التهذيب ٢١٣/٧، وهو عطاء بن أبـي مسلم الخراساني مات سنة ١٣٥هـ.
(٢) علل الترمذي الكبير، لوحة ١٣/ب.

والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى به من سوء حفظه[1]، والغالب في من يوثق شريكاً أنه يذكر خفة ضبطه وكثرة أوهامه، ولكنه مع كل هذا يبقى من أهل الصدق والستر ولا تزول عنه رتبة الاحتجاج بحديثه.

ولقد وصف بعض الحفاظ الثقات بكثرة الوهم، ولا شك أنهم يقلون في أوهامهم عن مثل شريك وعطاء بن السائب، وهؤلاء مثل عبدالرزاق بن همام، ومعمر بن راشد الصنعانيين، قال ابن أبي حاتم في علله:

سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق عن صلة، عن عمار، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

«ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: الإنفاق من الاقتار... الحديث».

فقالا: هذا خطأ: هذا خطأ. رواه الثوري وشعبة وإسرائيل وجماعة يقولون: عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار، قوله. لا يرفعه أحد منهم.

والصحيح موقوف عن عمار. قلت لهما: الخطأ ممن؟ قال أبي: أرى من عبدالرزاق، أو معمر فإنهما جميعًا كثيرو الخطأ»[2].

السبب الثالث ـ الاختلاط أو الآفة العقلية:

وقد تكلم ابن رجب عن هذا السبب أثناء الكلام عن اختلاط المشاهير من الثقات. وقد جعل هذا نوعاً من القسم الثاني من أقسام علم العلل، وبيان ذلك: أنه قسم علم العلل إلى قسمين:

القسم الأول: في معرفة مراتب الثقات، قول من يقدم منهم عند الاختلاف.

---

(١) انظر تهذيب التهذيب ٤/٣٣٣، مات شريك سنة ١٧٧هـ.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ٢/١٤٥، رقم ١٩٣١.

القسم الثاني: ذكر قوم من الثقات، لا يذكر أكثرهم غالباً في كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم ــ إمّا في بعض الأوقات، وهم المختلطون.
أو في بعض الأماكن.
أو عن بعض الشيوخ[1].

فيكون ابن رجب قد ذكر هذا السبب في صورة طائفة من مشاهير الثقات، ففصل حالة كل منهم، ذاكراً زمان الاختلاط ومكانه، ومن روى عنه في الاختلاط، ومن روى عنه قبله، وضابط اختلاطه، وخلال الكلام عنه يشير إلى أحاديث رويت عنه في الاختلاط.

مفهوم الاختلاط:

والاختلاط آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما، كفقد عزيز، أو ضياع مال، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنة يقال فيه: اختلط بأخرة[2].

ورغم أن كثيراً من الناس يختلطون إلا أن الاختلاط إذا أطلق انصرف إلى فئة قليلة منهم، وهي فئة المحدثين، وذلك لما في اختلاط المحدث من أثر على روايته، لا سيما وأنه الثقة العدل، المحتج به.

الكشف عن الاختلاط:

والكشف عن الأختلاط يلقي على الناقد، رجل العلل، مهمة عسيرة شاقة، إلى جانب أنها دقيقة وخطيرة، فهي لا تقتصر على متابعة المحدث في فترة دون فترة، أو مكان دون آخر أو عن شيخ دون سواه، بل تمتد مهمة رجل العلل حتى وفاة الرجل موضع النقد والعلة، ولمعرفة طريقة النقاد في الكشف عن الاختلاط، وتحديد زمنه يحسن بنا أن نستشهد بما ذكره البرذعي في مسائله لأبـي زرعة الرازي، قال:

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٦٦٤.

(٢) انظر لسان العرب ٩/١٦٥، ٥/٧١، اختلط فلان: فسد عقله واختلط بأخرة، بفتح الهمزة والخاء والراء، أي فسد عقله في آخر عمره.

قلت لأبـي زرعة: قرة بن حبيب تغير؟ فقال: نعم، كنا أنكرناه بأخرة، غير أنه كان لا يحدث إلا من كتابه، ولا يحدث حتى يحضر ابنه، ثم تبسم، فقلت: لم تبسمت؟ قال: أتيته ذات يوم وأبو حاتم، فقرعنا عليه البـاب، واستأذنا عليه، فدنا من الباب ليفتح لنا فإذا ابنته قد لحقت، وقالت: يا أبت، إن هؤلاء أصحاب الحديث، ولا آمن أن يغلطوك أو أن يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم، حتى يجيء أخي، تعني علي بن قرة، فقال لها: أنا أحفظ فلا أمكنهم ذاك، فقالت: لست أدعك تخرج إليهم فإني لا آمنهم عليك. فما زال قرة يجتهد، ويحتج عليها في الخروج، وهي تمنعه، وتحتج عليه في ترك الخروج إلى أن يجيء علي بن قرة، حتى غلبت عليه، ولم تدعه.

قال أبو زرعة: فانصرفنا وقعدنا حتى وافى ابنه علي.

قال أبو زرعة: «فجعلت اعجب من صرامتها، وصيانتها أباها»(١).

هذه القصة تسلط ضوءاً باهراً على قضية الاختلاط، سواء من جانب النقاد الذين يكشفون على الرواة كما يكشف الطبيب على مرضاه، أو من جانب أهل المختلط وذويه الذين لا يذرون صاحبهم دونما رقابة ومتابعة. وإنما هم خير عون للناقد على مهمته، إما بمنع المختلط من الرواية، أو صيانة كتبه وإلزامه التحديث منها، مع الرعاية والإشراف.

وأحياناً كان الناقد يدخل على المختلط ويخضعه لاختبار دقيق فيقلب عليه الأسانيد والمتون. ويلقنه ما ليس من روايته، فإن لم يتنبه الشيخ لما يراد به فإنه يتأكد اختلاطه ويحذر الناس من الرواية عنه:

روى أبو محمد الرامهرمزي من طريق يحيـى بن سعيد، قال:

«قدمت الكوفة وبها ابن عجلان وبها من يطلب الحديث، مليح بن وكيع. وحفص بن غياث، وعبدالله بن إدريس، ويوسف بن خالد التيمي، قلنا: نأتي ابن عجلان نقلب على هذا الشيخ ننظر فهمه. قال: فقلبوا، فجعلوا ما كان

---

(٤) الضعفاء والمتروكون لأبـي زرعة الرازي؛ مسائل البرذعي له، لوحة ١٥٤/ب.

عن سعيد عن أبيه، وما كان عن أبيه عن سعيد، ثم جئنا إليه، لكن ابن إدريس تورع وجلس بالباب، وقال: لا أستحل وجلست معه، ودخل حفص ويوسف بن خالد ومليح، فسألوه فمر[1] فيها، فلما كان عند آخر الكتاب انتبه الشيخ، فقال: أعد العرض، فعرض عليه، فقال: ما سألتموني عن أبـي، فقد حدثني به سعيد، وما سألتموني عن سعيد، فقد حدثني به أبـي»[2].

ولكن بصيرة الناقد ويقظة المجتمع ليس لهما تلك القدرة التي تحدد ساعات بدء الاختلاط، إذ الاختلاط حالة عقلية تبدأ خفية ثم يتعاظم أمرها بالتدريج، وبين الخفـاء والظهور يكون المختلط قد روى أحاديث تناقلها الثقات عن الثقات وما دروا انهم أخذوها عن الثقة، ولكن في اختلاطه.

وهكذا تدخل العلة من هذا الطريق، الذي هو طريق الاختلاط، ولكن رجال هذا العلم بما لديهم من وسائل الدراية، يقفون بالمرصاد لتمييز الصحيح من السقيم.

وفيما يلي مثال لحديث علّته اختلاط راويه :

قال عبدالرحمن بن أبـي حاتم: «سألت أبـي وأبا زرعة عن حديث رواه زكريا بن أبـي زائدة وزهير، فقال أحدهما: عن أبـي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ : أنه كان يتعوذ من خمس: من البخل والجبن، وسوء العمر، وفتنة الصدر. روى هذا الحديث الثـوري، فقـال: عن أبـي إسحـاق، عن عمـرو بن ميمـون، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يتعوذ، مرسل. والثوري أحفظهم. وقال أبـي: أبو إسحاق كبر، وساء حفـظه بأَخَـرَة، فسماع الثـوري منه قـديم، قال أبو زرعة: تأخر سماع زهير وزكريا من أبـي إسحاق»[3].

---

(١) فمر عليها: أي أجاز العرض مع ما فيه من قلب الإسناد، وهو محمد بن عجلان.

(٢) المحدث الفاصل للرامهرمزي ٣٩٨ ــ ٣٩٩.

(٣) علل الحديث لابن أبـي حاتم ٢/١٦٦ رقم ١٩٩٠.

أشهر الرواة الذين اختلطوا:

وقد ذكر ابن رجب طائفة من مشاهير المختلطين، وفصل أحوالهم، وما يتعلق باختلاطهم، وهم: عطاء بن السائب الثقفي، وحصين بن عبدالرحمن السلمي، وسعيد بن إياس الجريري، وسعيد بن أبي عروبة، وعبدالرحمن بن عبدالله المسعودي، وأبان بن صمعة، وسفيان بن عيينة، وأبو قلابة الرقاشي، ومحمد بن الفضل السدوسي.

وتناول ابن رجب للمختلطين تناول فريد بين الكتب التي تعرضت لهم، وقد حرص ابن رجب على ما يلي:

١ ـ ذكر اسم المختلط ونسبه وكنيته وموطنه.

٢ ـ بيان أقسام الرواة عنه، وجعلهم على أقسام:

ـ الذين رووا عنه قبل اختلاطه.

ـ الذين رووا عنه بعد اختلاطه.

ـ الذين رووا عنه قبل الاختلاط وبعده ولم يميزوا هذا من هذا.

ـ الذين رووا عنه قبل اختلاطه وبعده وميزوا هذا من هذا.

٣ ـ ذكر ضابط التمييز بين السماع قبل الاختلاط وبعده.

وقد فصل ابن رجب في هذا الأمر الثالث، وجمع أقوال العلماء التي تصلح ضابطاً للتمييز بين الرواية عنه قبل الاختلاط وبعده. ونرى مثل هذا في كلامه على اختلاط عطاء بن السائب، فقال:

وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديماً، ومن سمع منه بأخرة.

ـ فمنهم من قال: من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح ومن سمع منه بالبصرة، فسماعه ضعيف.

ـ ومنهم من قال: دخل عطاء البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح ومنهم الحمادان والدستوائي، ومن سمع منه في القدمة الثانية فسماعه ضعيف، منهم وهيب وإسماعيل بن علية.

– ومنهم من قال: إن حدث عطاء عن رجل واحد فحديثه جيد، وان حدث عن جماعة فحديثه ضعيف. وهو ضابط التمييز عند شعبة بالنسبة لروايات عطاء.

– ومنهم من قال حديث شعبة وسفيان عنه صحيح لأنه قبل الاختلاط[1].

كل هذا يدلنا على الجهد الذي بذله علماؤنا في تتبع هذا السبب من أسباب العلة، وبالرجوع إلى قسم التحقيق نطلع على مزيد في هذا، فجزى الله ابن رجب عنا خير الجزاء.

السبب الرابع ـ خفة الضبط بالأسباب العارضة:

ونقصد بالأسباب العارضة أموراً تعرض للمحدث، تؤثر في ضبطه، دون أن تؤثر في إدراكه، وبهذا نميز هذه الأمور العارضة عن الاختلاط، ولا أرى ضمها إلى الاختلاط كما فعل السخاوي[2] في كتابه «فتح المغيث». وهذه العوارض تعتري المحدث الذي يعتمد على كتابه في الرواية، فإذا ضاع الكتاب أو احترق، أو أضر الراوي، أو لم يصطحب كتابه معه إذا رحل، في كل هذه الحالات يختل ضبط الراوي، ويكون سبب خفة الضبط هذا العارض الذي اعترض المحدث.

وقد تعرض ابن رجب ـ رحمه الله ـ لهذه الأسباب من العوارض في أكثر من مكان من كتابه الذي نحن بصدده، فأطال في ذكر من حدث في مكان لم تكن معه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، وكان هذا هو الضرب الأول من النوع الثاني الذي هو من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض[3]، كما تعرض ابن رجب للمحدث الذي كان كل اعتماده على كتبه

---

(١) شرح علل الترمذي ٧٣٧ ـ ٧٣٨.

(٢) فتح المغيث للسخاوي ٣٣١/٣.

(٣) شرح علل الترمذي، ص ٧٦٧.

فأضر فخف ضبطه لذلك، ونجد هذا في آخر كلام ابن رجب عن المختلطين تحت عنوان: «من يلتحق بالمختلطين ممن أضر في آخر عمره»[1].

وقبل الكلام عن هذه العوارض نرى ضرورة التنبيه إلى أن من لا يحفظ إذا روى من كتابه فروايته جائزة، إذا كان صادقاً ضابطاً للكتاب، وهذا معروف في شرط الحديث الصحيح، وهو أن يكون راويه ضابطاً لما في صدره أو لما في كتابه وقد تعرض ابن رجب لهذا أثناء كلامه عن الرواية عن الضرير والأمي إذا لم يحفظا، وهما بمنزلة من ليس له كتاب في هذه الحالة. ونقل ابن رجب قول أحمد فيهما وخلاصته انه لا يجوز أن يحدثا إلا بما سمعا[2].

وقد ذكر الخطيب البغدادي في كفايته كلاماً أسنده إلى مروان بن محمد، قال: «لا غنى لصاحب الحديث عن ثلاث: صدق، وحفظ، وصحة كتاب، فإن كانت فيه ثنتان وأخطأته واحدة لم يضره: إن كان صدق، وصحة كتب ولم يحفظ ورجع إلى كتب صحيحه»[3]، وروى الخطيب كذلك، بسنده إلى يحيى بن معين قوله: «ينبغي للمحدث أن يتزر بالصدق، ويرتدي بالكتب»[4].

ودفعاً لما قد يدخل على الكتاب من زيادة أو نقص، فقد وضع المحدثون مبادىء لا بد من التزامها أثناء الكتاب، وقد طول الخطيب في الكلام على هذه المبادىء، في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»[5].

ولكن ضبط الكتاب لا يغني، وبالتالي يقع المحذور، في حالة بعد الكتاب أو فقده وفقد آلة النظر في الكتاب. ومن هنا دخلت العلة في أحاديث بعض الثقات فكان لا بد من دخول الناقد، رجل العلل، في دائرة أحاديث هؤلاء الثقات لتمييز سقيمها ومعلولها من صحيحها ومستقيمها.

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٧٥٢.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٥١٠.

(٣) الكفاية للخطيب، ص ٣٤٠، ومروان بن محمد هو الطاطري.

(٤) الكفاية، ص ٣٤٠.

(٥) وانظر المحدث الفاصل، ص ٦٠٤ ــ ٦١١.

وممن خف ضبطه لبعده عن كتبه معمر بن راشد، وهذا الرجل عده علي بن المديني ممن دار الإسناد عليهم[1]، وثناء العلماء عليه عظيم، ولكن ذلك لم يمنع من أن يقال فيه: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه، إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا[2]. ونقل ابن رجب عن الإمام أحمد قوله: حديث عبدالرزاق عن معمر أحب إليّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر فيها، يعني في اليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة[3]، كما ذكر ابن رجب مثالاً من الأحاديث المعلولة التي تكشف عن أمر معمر بالعراق، وذلك أن معمراً روى حديثاً وهو: «أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة»[4].

رواه باليمن عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً، ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس، والصواب المرسل.

وأما عبدالله بن لهيعة، قاضي مصر، فهو ممن أجمع العلماء على خفة ضبطه قبل موته بسنين، والأكثر على أن هذا راجع إلى احتراق كتبه، روى العقيلي[5] من طريق البخاري عن أبي بكير، قال: احترقت كتب ابن لهيعة سنة سبعين ومائة، وقال ابن خراش كان يكتب حديثه، احترقت كتبه، فكان من جاء بشيء قرأه عليه حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه، قال الخطيب فمن ثمّ كثرت المناكير في روايته لتساهله، وقال يحيى بن حسان: رأيت مع قوم جزءاً سمعوه من ابن لهيعة فنظرت فإذا ليس هو من حديثه، فجئت إليه، فقال: ما أصنع؟ يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك، فأحدثهم[6].

---

(١) العلل لعلي بن المديني، ص ٤٠.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب ١٠/٢٤٣، مات معمر سنة ١٥٣هـ.

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (التحقيق)، ص ٧٦٧.

(٤) انظر: تخريج هذا الحديث في التحقيق، ص ٧٦٨.

(٥) الضعفاء للعقيلي، لوحة ٢١٨ ـ ٢٢٠، مخطوط.

(٦) تهذيب التهذيب ٥/٣٧٣ ـ ٣٧٩.

وقد فصل ابن رجب في الكلام عن ابن لهيعة، وذكر أقوال العلماء في تضعيفه من قبل حفظه، وساق بعض أحاديث رواها فوهم فيها[1].

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب[2]: ومن أشنع ما رواه ابن لهيعة ما أخرجه الحاكم في المستدرك من طريقه، عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة، قال: «مات رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من ذات الجنب» وهذا مما يقطع ببطلانه لما ثبت في الصحيح أنه قال لما لدوه: «لم فعلتم هذا»؟ قالوا: خشينا أن يكون بك ذات الجنب، فقال: «ما كان الله ليسلطها علي». وإسناد الحاكم إلى ابن لهيعة صحيح، والآفة فيه من ابن لهيعة.

ومن الحفاظ من خف ضبطه، لضياع كتبه فدخلت الأوهام على حديثه، فمنهم علي بن مسهر القرشي الكوفي قاضي الموصل[3]، ولي قضاءها للمهدي (سنة ١٦٦هـ)، وكان ثقة صالح الكتاب قبل ذهاب كتبه.

نقل ابن رجب عن الإمام أحمد ـ من رواية الأثرم ـ أنه أنكر حديثاً، فقيل له: رواه علي بن مسهر، فقال: إن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره، وإلا فليس بشيء يعتمد[4].

ومن أسباب خفة الضبط ـ وبالتالي دخول الوهم والعلل ـ الانشغال عن العلم حفظاً وكتابة وضبطاً، وقد ذكر هذا السبب في علل من تولوا القضاء كشريك بن عبدالله النخعي وحفص بن غياث. فأما شريك فقد ولي قضاء واسط (سنة ١٥٥هـ) (وقال عنه العجلي: ـ بعد ما ذكر أنه ثقة ـ وكان صحيح القضاء، ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط، وقال صالح جزرة: صدوق، لما ولي القضاء

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٤١٩ ـ ٤٢٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٥/٣٧٩.

(٣) تاريخ الموصل للأزدي، ص ٢٤٨.

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب (التحقيق)، ص ٧٥٥؛ وانظر: تهذيب التهذيب ٧/٣٨٣.

اضطرب حفظه)[1]. ونقل ابن رجب قولاً لأحمد ــ من رواية الأثرم ــ ذكر فيه سماع أبي نعيم من شريك، فقال: سماع قديم، وجعل يصححه، وقال أحمد في رواية ابنه عبدالله: قال لي حجاج بن محمد: كتبت عن شريك نحواً من خمسين حديثاً عن سالم قبل القضاء. وقد سبق أن مثلت لأحاديث أعلها النقاد من رواية شريك، وكان معرض ذكرها خفة الضبط كسبب عام يشمل روايات المحدث كلها، وأما ما نحن فيه فهو الكلام عن حالة خاصة تعتري المحدث. وحديث شريك قبل القضاء الغالب عليه القبول، وأما بعد القضاء فالغالب عليه الرد ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم في علله قال: (سألت أبي عن حديث رواه شريك عن عاصم الأحول، عن الشعبي عن ابن عباس: «أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ احتجم وهو صائم محرم». فقال: هذا خطأ أخطأ فيه شريك، وروى جماعة هذا الحديث، ولم يذكروا صائماً محرماً، إنما قالوا: احتجم وأعطى الحجام أجره، فحدث شريك هذا الحديث من حفظه بأخرة، وكان قد ساء حفظه فغلط فيه)[2].

وأما حفص بن غياث النخعي، أبو عمر الكوفي، فقد ولي القضاء في الكوفة وبغداد، وللعلماء كلام كثير في الثناء عليه وتوثيقه، ولكنه «لما ولي القضاء جفا كتبه»[3]، قال عنه أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقضي[4].

ومما أنكر على حفص حديثه، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، «كنا نأكل ونحن نمشي».

قال ابن معين: تفرد وما أظنه إلا وهم فيه، وقال أحمد: ما أدري ماذا، كالمنكر له، وقال أبو زرعة: رواه حفص وحده[5].

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٦٦/٤.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ٢٣/١، رقم ٦٦٨. وانظر: شرح علل الترمذي، ص ٧٦٠.

(٣) تهذيب التهذيب ٤١٨/٢.

(٤) شرح العلل لابن رجب، ص ٧٦٢.

(٥) تهذيب التهذيب ٤١٧/٢.

ومن الثقات من فقد بصره، وكان يعتمد على كتبه، فخف ضبطه ووهم فيما حدث به بعد ذلك، وهؤلاء كثيرون، منهم عبدالرزاق بن همام، فبالرغم من أنه أحد الأئمة المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل انه لم يرحل إلى أحد بعد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ما رحل إلى عبدالرزاق، هذا ما قاله ابن رجب[1] معبراً عن توثيق العلماء لهذا العلم، بالرغم من كل هذا إلا أن حديثه ضعيف بعد فقد بصره، وهذا ما قرره الإمام أحمد بقوله[2]: عبدالرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يُلَقَّنُ أحاديث باطلة وقد حدث عن الزهري بأحاديث كتبناها من أصل كتابه جاء بخلافها.

وعلى هذا فآفة عبدالرزاق انه كان يتلقن ولم يوفق بمحدث واحد ثقة يلقنه.

روى الخطيب بإسناده عن إسحاق بن أبي إسرائيل قال: كان أصحاب الحديث يلقنون عبدالرزاق من كتبهم فيختلفون في الشيء فيقول لي: كيف في كتابك؟ فإذا أخبرته صار إليه لما يعرف أنني كنت أتعب في تصحيحها[3]. وهذه القصة وما قبلها فيهما دلالة واضحة على أن عبدالرزاق ابتلي بمن يلقنه الباطل أو الضعيف من الحديث، وعليه يحمل تكذيب من كذبه، وما روى من الفضائل عنه حتى اتهم بالتشيع[4].

ومما أدخل على عبدالرزاق ما رواه ابن أبي حاتم في علله، قال: «سألت أبي عن حديث رواه أبو عقيل بن حاجب، عن عبدالرزاق، عن سعيد بن قماذين، عن عثمان بن أبي سليمان عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبدالله بن حبشي، قال: سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول: «لا تطرقوا الطير في أوكارها فإن الليل أمان لها».

---

(١) و(٢) شرح علل الترمذي، (التحقيق)، ص ٧٥٢.

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ٣٧١.

(٤) انظر الضعفاء للعقيلي، لوحة ٢٦٥؛ وتهذيب التهذيب لابن حجر ٦/٣١٠ ــ ٣١٥.

قال أبـي: يقال إن هذا الحديث مما ادخل على عبدالرزاق، وهو حديث موضوع»[1].

وقد ذكر ابن رجب[2] ضابطاً لرواية الضرير والأمي فقال: وهذا يرجع إلى أصل وهو أن الضرير والأمي إذا لم يحفظا الحديث فإنه لا تجوز الرواية عنهما، ولا تلقينهما، ولا القراءة عليهما من كتاب، وقد نص على ذلك أحمد ـ في رواية عبدالله ـ في الضرير والأمي لا يجوز أن يحدثا إلا بما حفظا، وقال: كان أبو معاوية الضرير إذا حدثنا بالشيء الذي نرى أنه لا يحفظه، يقول: في كتابي كذا وكذا.

ولقد أخذ على يزيد بن هارون انه لما أضر كانت جاريته تحفظه من كتاب فيتلقن[3].

قال ابن رجب: «وحاصل الأمر أن الناس ثلاثة أقسام: حافظ متقن، يحدث من حفظه فهذا لا كلام فيه، وحافظ نسي فلقن حتى ذكر أو تذكر حديثه من كتاب فرجع إليه حفظه، الذي كان نسيه، وهذا أيضاً حكمه حكم الحافظ، ومن لا يحفظ وإنما يعتمد على مجرد التلقين فهذا الذي منع أحمد ويحيى من الأخذ عنه[4].

* * *

السبب الخامس ـ قصر الصحبة للشيخ، وقلة الممارسة لحديثه:

أعطى المحدثون طول ملازمة الشيخ وممارسة حديثه أهمية كبيرة فرجحوا ـ من أجل ذلك ـ أسانيد كثيرة على أخرى، وأعانتهم معرفتهم بالصحبة والممارسة على تمييز كثير من الأوهام والعلل.

---

(1) علل الحديث لابن أبي حاتم ٤٨/٢، رقم ١٦٢٧.
(2) شرح علل الترمذي (التحقيق)، ص ٥١٠.
(3) الكفاية للخطيب البغدادي، ص ٣٧٩.
(4) شرح علل الترمذي، ص ٥١١.

واهتمام النقاد بهذا الأمر جعلهم يتابعون الرواة عن شيخ ما فيقسمونهم فئات بين الأطول صحبة والأقصر، والأقل ممارسة والأكثر، وممن اعتنى اعتناء فائقاً باختيار أكثر رجاله من بين الأوثق والأطول صحبة، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، في كتابه الصحيح، وفي هذا يقول الإمام ابن رجب[1] ـ في شرحه لعلل الترمذي ـ وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه... ونذكر لذلك مثالاً، وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات.

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والاتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه والضبط له، كمالك، وابن عيينة، وعبيدالله بن عمر، ومعمر، ويونس، وعقيل وشعيب وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهل حفظ واتقان ولكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في اتقانه دون الأولى، كالأوزاعي والليث، وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.

الطبقة الثالثة: لازموا الزهري وصحبوه ولكن تكلم في حفظهم، كسفيان بن حسين ومحمد بن إسحاق.

الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة، ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم مثل إسحاق بن أبي فروة، وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين، كالحكم الأيلي وعبدالقدوس بن حبيب.

ورجال البخاري ـ كما دل عليه الاستقراء ـ هم في معظمهم من الطبقة الأولى، طبقات الثقات ذات الصحبة والممارسة.

وهكذا نرى أن درجة الثقة وحدها لا تكفي لقبول الحديث، بل لا بد من

---

(1) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب، ص ٦١٣ ـ ٦١٤.

معرفة سياق السند ومعرفة ممارسة كل رجل من رجاله لحديث شيخه، ومعرفة هذه الممارسة تجعل نظرة المحدث تختلف ـ عما قبل المعرفة ـ وهو يرى حديث الأوزاعي عن الزهري، وحديث معمر عن الزهري، فمما لا شك فيه أن الأوزاعي أكبر وأجل، ولكن إسناد معمر أصح وأدق. إذ أن معمر عن الزهري من الطبقة الأولى، والأوزاعي عن الزهري من الطبقة الثانية لقصر صحبته وقلة ممارسته.

ومن أجل هذه الممارسة كان بعض المحدثين لا يرضى أن يسمع الحديث من الشيخ مرة واحدة. قال حماد بن زيد[1]: ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة واحدة، يعاود صاحبه مراراً.

وتظهر هذه الممارسة في عبارات القوم وهم يقولون: ليس هذا الحديث من حديث فلان أو يقولون: هذا الحديث أشبه بفلان، إلى غير ذلك من العبارات التي تدل على خبرة واسعة بعلاقة الرواة، بعضهم ببعض.

والجدير بالذكر أن هذه الممارسة قد ترفع الراوي من رتبة الصدوق إلى رتبة الثقة، أو إلى رتبة أوثق الناس في هذا الشيخ، ومثاله حماد بن سلمة، فقد اتفق النقاد أنه أوثق الناس في ثابت، بالرغم من أن حماداً بشكل عام كثير الوهم والخطأ.

قال أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم في علله: «وسئل أبو زرعة عن حديث رواه القعنبي عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أبي موسى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «إذا سقطت لقمة أحدكم فليمط عنها، ثم ليأكلها ولا يدعها للشيطان» ورواه حماد بن سلمة عن ثابت، عن أنس عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال أبو زرعة حماد أحفظ»[2].

---

(۱) التقدمة لكتاب الجرح والتعديل، ص ١٦٨.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ١٢/٢، رقم ١٥١٠.

وقال أبو حاتم في علة حديث ذكره: المسعودي أفهم بحديث عون وأشبه[1].

وقال أبو زرعة: محمد بن يزيد أشبه عن أبيه لأنه أفهم لحديث أبيه[2].

وهذا كله في مجال تقديم إسناد على آخر إذ يتقدم الأفهم والأكثر ممارسة على غيره.

السبب السادس ـ اختصار الحديث أو روايته بالمعنى:

رأي الجمهور على أن الرواية بالمعنى جائزة وقد دلل ابن رجب على جوازها بأقوال بعض الصحابة والتابعين، وعلماء الحديث المتقدمين، وبأن الله يقص قصص القرون السالفة بغير لغاتها، وقد قيد العلماء هذا الجواز فاشترطوا فيمن يروي الحديث بالمعنى أن يكون عارفاً بمواقع الألفاظ[3]، بصيراً بدلالاتها، حتى لا يحيل الحلال حراماً، أو يضع الدليل في غير مكانه. وفي شرح علل الترمذي تفصيل لهذا الموضوع، وعرض لأقوال العلماء فيه وأن الرواية بالمعنى، إن لم يلتزم راويها بشرطها الذي يضمن عدم الاحالة، فإن هذه الرواية تكون سبباً في دخول العلة على الحديث.

وقد مثل ابن رجب لروايات بالمعنى أحال الرواة معناها، لاضطراب في المقدرة اللغوية، وعدم معرفتهم بلغة العرب، أو عدم إدراك المراد من الحديث وسببه الذي قيل فيه.

وفي هذا يقول ابن رجب[4]: «وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه، فغيروا المعنى: مثل ما اختصر بعضهم من حديث عائشة في حيضها في الحج، أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال لها وكانت حائضاً: «انقضي رأسك وامتشطي» وأدخله في باب غسل الحيض، وقد أنكر أحمد ذلك على من

(١) المرجع السابق ٢/٢٠٣٤.

(٢) المرجع السابق ٢/١٦٤٧.

(٣) و (٤) شرح العلل، ص ٤٢٧ والأحاديث مخرجة في الكتاب.

فعله، لأنه يخل بالمعنى، فإن هذا لم تؤمر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه، بل في غسل الحائض إذا أرادت الاحرام.

وروى بعضهم حديث «إذا قرأ» يعني الإمام «فأنصتوا» بما فهمه من المعنى، فقال: إذا قرأ الإمام «﴿ولا الضالين﴾ فأنصتوا، فحمله على فراغه من القراءة، لا على شروعه فيها.

وروى بعضهم حديث: كنا نؤديه على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يريد زكاة الفطر، فصحف نؤديه، فقال نورثه، ثم فسره من عنده فقال الجد.

كل هذا تصرف سيىء لا يجوز مثله»[1].

وقد يدخل هذا الوهم على كبار الثقات رغم يقظتهم، وذلك إما لانشغالهم أثناء التحديث، وإما لحضورهم بعض الحديث دون بعضه الآخر، ومثال ذلك:

ما رواه أبو داود في سننه «عن زيد بن ثابت قوله في كراء المزارع: يغفر الله لرافع بن خديج، أنا ـ والله ـ أعلم بالحديث منه، إنما أتاه رجلان، ـ قال مسدد: من الأنصار اتفقا، ثم اقتتلا، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:

«إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع» زاد مسدد: فسمع قوله: لا تكروا المزارع»[2]، فروى رافع ما سمعه من الحديث، علماً بأن المنع مقيد بما إذا اقتتلوا فأخطأ في روايته.

ونقل مثل هذا عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في إنكارها على ابن عمر زوايته «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه».

فقالت: يغفر الله لأبي عبدالرحمن، أما إنه لم يكذب، ولكنه نسي

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٤٢٨، أخرجه أبو داود ٢/٢٣١.

أو أخطأ؛ إن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مر على يهودية يبكى عليها، فقال: «إنهم يبكون، وإنها تعذب في قبرها».

وقد ذكر الحاكم[1] هذا الحديث وقول عائشة ـ رضي الله عنها ـ في ردها على ابن عمر في موضوع معرفة الناسخ والمنسوخ وهو النوع الحادي والعشرون من كتابه. وأرى أن ذكر هذا الحديث ليس مناسباً في هذا النوع، وإنما هو إلى الرواية بالمعنى أقرب منه إلى النسخ، علماً بأن ابن قتيبة في كتابه مختلف الحديث رد قول القائلين بوهم ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ مؤيداً قوله بروايات عدد من الصحابة لهذا الحديث[2].

السبب السابع ـ تدليس الثقات:

وقد يكون سبب العلة تدليساً أدركه النقاد فكشفوا فيه عن انقطاع في الإسناد أو رواية عن ضعيف غير اسمه أو كنيته. وغالباً ما تكون العلة في حديث الأعمش أو هشيم بن بشير أو إسحاق بن أبي فروة أو ابن جريج ناشئة عن التدليس.

والتدليس[3] إما أن يكون تدليساً للإسناد، وهو أن يروي عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن عاصره ولم يلقه، أو عمن سمع منه شيئاً ولم يسمع موضوع الرواية وفي كل هذا يوهم أنه سمع.

وتدليس الشيوخ: هو أن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف وقد أفرد ابن رجب الكلام عن التدليس بمبحث ذكر فيه أقوال العلماء، وشروطهم لقبول رواية المدلس.

السبب الثامن ـ الرواية عن المجروحين والضعفاء:

وقد تضمنت كتب العلل أحاديث ذكر أن علتها جرح الراوي، فكان هذا

---

(1) معرفة علوم الحديث، ص ٨٧ ـ ٨٨.
(2) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري، ص ٢٤٥ ـ ٢٥٥.
(3) انظر مقدمة ابن الصلاح، ص ٦٦.

الجرح سبباً في العلة، وقد سبق وأن اشترطنا لدخول هذا الفرع في العلل أن يكون من الخفاء بحيث يغيب عن بعض الثقات الأعلام، كأن يروي مالك عن عبدالكريم أبـي أمية والشافعي عن إبراهيم بن أبـي يحيـى. والأمثلة على هذا السبب من أسباب الجرح كثيرة سنذكر بعضها في هذه الدراسة، وينبغي التنبيه إلى أن الأغلب في العلل أوهام الثقات، حتى الرواية عن المجروحين كثيراً ما ترتبط بالثقة الذي روى الحديث.

* * *

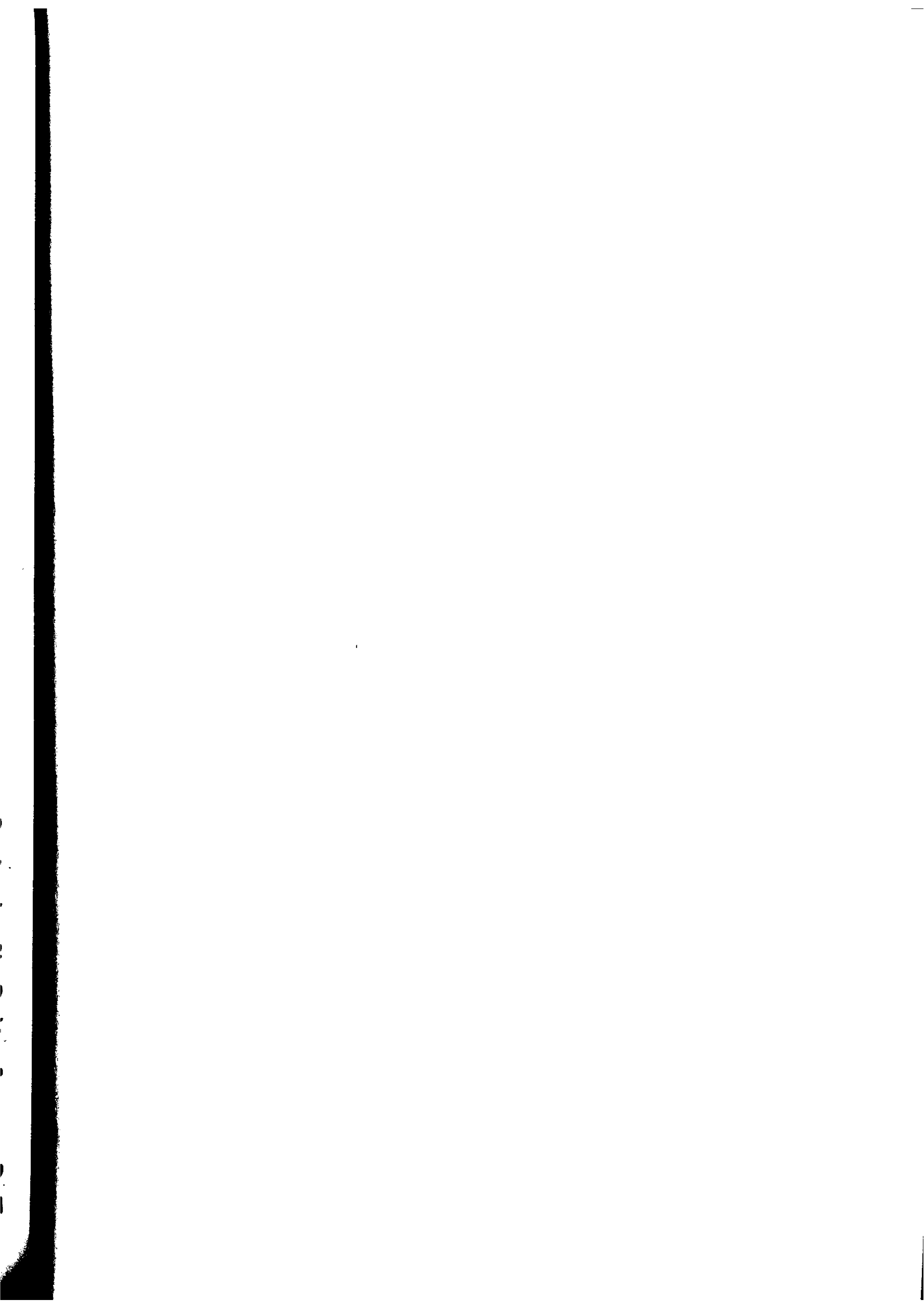
وفي جعل الجرح سبباً من أسباب العلة يقول ابن الصلاح:

«ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح»(١).

* * *

---

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص ٨٤.



المبحث الثاني

معرفة العلل والكشف عنها من خلال كتاب ابن رجب

وفيه مطلبـان:

المطلب الأول : معرفة العلة.

المطلب الثاني : وسائل الكشف عن العلة.

* * *

المطلب الأول

معــرفــة العــلّــة

ذكر ابن رجب في شرح علل الترمذي أن مجال العلة ـ في الأغلب والأكثر ـ حديث الثقات، وذلك لأن رواية الثقة للحديث تكسبه في الأصل صفة الصحة الظاهرة، والسلامة التي تجعله مقبولاً محتجاً به، ولكن ليس عجيباً أن يفاجئنا رجل العلل بما لديه من الوسائل العلمية والمعرفة الحديثية بكشف ما يقدح في هذه السلامة الظاهرة، وإذا بالحديث بعد الصحة معلولاً، وبعد القبول والاحتجاج به شاذاً لا يستند عليه ولا يحتج به. وإذا كان الأمر كذلك، فهل لنا أن نتعرف على وسائل النقاد وجوانب معرفتهم الحديثية التي مكنتهم من ارتياد هذا المجال؟

وقبل الشروع في الكلام عن وسائل الناقد رجل العلل في كشف العلة وتبينها، لا بد من عقد مناقشة لما شاع على ألسنة كبار النقاد أثناء وصفهم لهذا العلم بأنه أقرب إلى الكهانة والعرافة لغموض أسبابه وخفاء طرائقه، وكأنه معرفة

نفسية أو وجدانية أكثر منه معرفة عقلية علمية، وفي هذا يقول إمام من أئمة هذا الفن، وهو عبدالرحمن بن مهدي: «معرفة الحديث الهام، فلو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة»[1].

ونقل عن أبي حاتم ما يشبه هذا، قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي ـ رحمه الله ـ يقول: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر، فعرضه علي، فقلت في بعضها هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وهذا باطل، وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا؟

فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعى الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنّا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم. قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم، قال: هذا عجب، فأخذ فكتب في كاغذ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إلي وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت: إنه باطل، قال أبو زرعة: إنه كذب، قلت الكذب والباطل واحد، وما قلت إنه كذب، قال أبو زرعة باطل، وما قلت إنه منكر، قال: هو منكر، وما قلت: إنه صحاح، قال أبو زرعة: هو صحاح فقال: ما أعجب هذا، تتفقان في غير مواطأة فيما بينكما، فقلت: إنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا. والدليل على صحة ما نقوله: بأن دينارا نبهرجا يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هذا جيد فإن قيل له من أين قلت: إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضراً حين بهرج هذا الدينار؟ قال

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ١١٢.

لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه: إني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت: إن هذا نبهرج؟ قال: علماً رزقت. وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك»(١).

وقد فهم السخاوي من كلام العلماء حول التعليل أنه أمر يهجم على القلب أو هيئة نفسانية لا تدفع، فهو يقول: «والتعليل أمر يهجم على قلوب هؤلاء لا يمكنهم رده وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها، ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث، كابن خزيمة والاسماعيلي والبيهقي وابن عبدالبر لا ينكر عليهم، بل يشاركهم ويحذو حذوهم، وربما يطالبهم الفقيه والأصولي العاري عن الحديث بالأدلة»(٢).

وأرى أن كلام السخاوي هذا ــ في جعل معرفة العلة هيئة نفسانية وخواطر وجدانية ــ لا يستفاد من مجموع كلام النقاد، ولا يشهد له هذا العلم، بل يشهد عليه، وهو مرفوض بمنطق مئات الأمثلة والشواهد التي احتوتها هذه الرسالة.

ولابن رجب في شرح العلل عبارة تنقض قوله: قال: «وقد قال أبو عبدالله بن مندة الحافظ: إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرًا يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث، فإما سائر من يدعي كثرة كتابه الحديث، أو متفقهه في علم الشافعي وأبي حنيفة، أو متبع لكلام الحارث المحاسبي، والجنيد، وذي النون، وأهل الخواطر فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله، وأهل المعرفة به، فحينئذ يتكلم بمعرفته»(٣).

أما كلام النقاد ــ كابن مهدي وأبي زرعة ــ فإنه يحمل على أن من يجهل هذا العلم لا يمكنه الإحاطة بطرائقه ومعارفه وعناصره؛ وعرض الدليل

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل، ص ٣٤٩ ــ ٣٥٠.
(٢) فتح المغيث للسخاوي ١/٢٢٠.
(٣) شرح علل الترمذي، ص ٣٣٩ ــ ٣٤٠.

والبرهان يلزم منه وجود من يدركهما لأنهما ثمرة هذه المعارف المتنوعة الشاملة وغير ذوي الاختصاص يكفيهم الحكم المتضمن صحة أو ضعفاً أو بطلاناً. فإن حرصوا على المزيد فعليهم أن يسلكوا مسلك النقاد في إعداد الرصيد الكافي، فهذا أبو زرعة يقول: «نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر ما أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له[1]. وعلى القارىء أن يقدر الرصيد الذي يحتفظ به أبو زرعة خلف هذه الكلمات، فقد حفظ لرجل واحد هذا العدد ثم عرض هذا العدد على الأصول، ثم أصدر حكمه بقوله: «ما أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له». ومن لا يحيط بهذا العلم قد يشك في الخبر، فإذا ثبتت له صحته فإنه يقول متى حفظها؟ وكيف عرفها؟ وعلام عرضها؟ وهل عرض كل حديث عند ابن وهب على مئات مثل هذا الحديث عند غيره؟ وأسئلة غير هذه تلح على معرفة الدليل والحجة، ولكن ذلك بعيد المنال على من لا يعرف هذا الفن.

هذا الذي يحمل عليه كلام النقاد عندما يمتنعون عن الاحتجاج لقولهم ويظهر هذا جلياً في قول أبي حاتم في بداية قصته التي أوردتها وفيها: «جاءني رجل من أهل الرأي» واهتمامات رجل الرأي غيرها عند رجل العلل الناقد، فإذا كان رجل الرأي لا يدرك الحجة في العلة، فإنه لا يعني خلوها من الحجة والدليل.

ولقد عبر ابن مهدي عن هذا المعنى تعبيراً دقيقاً عندما قال: «إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة»[2] وهو ما أبرزه ابن كثير أثناء تعريفه للعلل بقوله: وهو فن خفي على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل»[3].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ص ٢٣٥.

(٢) العلل لابن أبي حاتم ١/١٠.

(٣) الباعث الحثيث لابن كثير، ص ٦٣ وأما قول ابن كثير: «خفي على كثير من علماء الحديث» فهو يعني أن قلة منهم الذين وصلوا إلى رتبة الناقد. وهم الذين جعلهم ابن أبي حاتم في أعلى درجات العدالة فقال: «فمنهم الثبت الحافظ الورع الجهبذ الناقد للحديث». انظر: تقدمة الجرح له، ص ١٠.

وعلى هذا يمكن تخريج كلام النقاد، إذ أن كل علم هو كالعرافة والسحر بالنسبة لمن يجهله، وكلام أبـي حاتم وهو يشبه معرفة الناقد للعلة بمعرفة الصائغ للدرهم الزائف من الجيد إنما يعني به أن الحديث صناعة وفن كالصياغة التي هي صناعة وفن، ولكل منهما مبادئه وطرائقه وقوانينه..

وإلى جانب ما سبق، أقول: إن كتب العلل في أكثر ما أسئلة وأجوبة، وهذه الأجوبة في معظمها يحمل الحجة والدليل، ولا غرابة في هذا إذا عرفنا أن السائل هو من أهل هذا الفن والمختصين به، فالترمذي يسـأل البخاري، وعبدالله بن أحمد يسأل أباه، وابن أبـي حاتم يسأل أباه وأبا زرعة، والبرذعي يسأل أبا زرعة، والبرقاني والسهمي يسألان الدارقطني، وهكذا. وفي مباحث أنواع العلل وأسبابها أمثلة كثيرة فيها بيان كاف للعلة ونوعها وسببها والدليل عليها.

وبعد كل هذا فإننا نخرج بنتيجة هي أن الناس أمام هذا العلم عالم خبير به، أو جاهل منكر له. وأكبر دليل على منهجية هذا العلم وحدة منطقه، الذي يظهر باتفاق النقاد عليه، كما رأينا في إحالة أبـي حاتم على أبـي زرعة، ثم تشابه قوليهما في كل مسألة، فعلم العلل علم قائم على أصول وطرائق متداولة بين أصحابه، وقد ترتقي هذه الأصول والطرائق بلغتها حتى لا يعود من السهل كشف غموضها عن غير أهلها.

ويضاف إلى كل ما سبق، أن منهج علماء الحديث هو جزء من المنهج الإسلامي العام، القائم على: ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾[1]، والمنهج الإسلامي هو أول منهج أخرج الإنسان من سلطان الطلاسم والفيوض الوجدانية، وحرره من تحكم الأهواء والأوهام والخواطر.

وإن كنت قد أطلت في مناقشة هذه القضية، فلخطورتها وأهميتها حتى إنها تقف أمام كل باحث في العلل لتشعره باستحالة البحث والوصول إلى نتائج جديدة.

---

(١) الآية ١١١ من سورة البقرة.

وأما كلام العلماء عن مبادىء هذا العلم وظهور حجته عند أهله فكثير، يقول الحاكم أبوعبدالله: «والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير»[١]. فالعلة عند الحاكم لا تدعى إلا بالحجة، ولكنها حجة الحافظ الفهم العارف يدركها الحافظ الفهم العارف، ولاحظ قوله: «عندنا» وكأنها تختلف في نظر غيره، ولاحظ قوله: «لا غير».

وقال في موضع آخر من كتابه: «وليس لهذا العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث»[٢]. وفي هذه العبارة يؤكد الحاكم دور الفهم والمعرفة لما فيهما من المعاني الزائدة على العلم، قال تعالى: ﴿ففهمناها سليمان﴾[٣].

وابن رجب يؤكد في كتابه أن هذا العلم معرفة وممارسة، ومذاكرة، فيقول: «والوجه الثاني في معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا الذي يحصل من معرفته، واتقانه، وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علم العلل، ونحن نذكر ــ إن شاء الله تعالى ــ من هذا العلم كلمات جامعة مختصرة يسهل بها معرفته وفهمه، لمن أراد الله ــ تعالى ــ به ذلك، ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين كيحيـى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة، صلح له أن يتكلم فيه»[٤].

ومن كل هذا نستفيد أن الكشف عن العلة يحتاج إلى علم غزير بالأسانيد والطرق وأساليب التعبير، كما يحتاج إلى مزيد فهم ومعرفة وحدة ذكـاء وسرعة

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص ١١٣.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص ٦٠.

(٣) الآية ٧٩ من سورة الأنبياء.

(٤) شرح علل الترمذي، ص ٦٦٤.

بديهة، وإن شئت فقل هو فن القلة من الناس، وحتى هؤلاء القلة فإنهم متفاوتون في القدرة عليه.

يقول ابن كثير في اختصار علوم الحديث: وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة، النقاد، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، فمنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس، فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة. ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة يدركها البصير من أهل هذه الصناعة»[1].

ويقول ابن الصلاح في هذا: «ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي أو بمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن»[2].

أما الخطيب البغدادي فإنه يقول: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان»[3].

وإن نظرة سريعة يلقيها الباحث في كتب العلل تظهر له أي علم يحتاجه صاحب هذا الفن، وأية معرفة يفتقر إليها، حتى يصبح من أهل هذه الصنعة. إنه يحتاج ملكة علمية متعددة الجوانب، كثيرة العناصر، تمتاز بالشمول والتكامل. لأننا بعد التحقق نستطيع أن نقول: إن كل جزئية من جزئيات علوم الحديث داخلة في علم العلل، إما دخولاً مباشراً، أو غير مباشر كخادم لأصول هذا العلم وضروراته.

(١) الباعث الحثيث، ص ٦٤.
(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص ٨١.
(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص ٨٢.

المطلب الثاني

وسائل الكشف عن العلّة

دفعنا فيما سبق توهم إدراك العلة بالخواطر والتأملات الباطنية، وذكرنا كلام ابن رجب ــ رحمه الله ــ في هذا، وأثبتنا أن كشف العلة لا يكون إلا بعلم ومعرفة وفهم، والدليل على كل علة لا بد من قيامه، وظهوره لأهل هذا الفن. وأما موضوعنا هذا فمعقود للكلام عن جوانب من معرفة الناقد وعلمه حتى نتصور كيف تجري عملية الكشف عن العلة، وما هي طبيعة هذا الذهن الذي يتناول النصوص الحديثية بالتمحيص والنقد؟ إيضاحاً لهذا نقول:

إن كتب العلل تحمل بين طياتها صورة كاملة شاملة لما ينبغي أن يكون عليه رجل هذا الفن، وأنه إن كان حصر جوانب هذه المعرفة لا يمكن في مبحث صغير فإن ذكر أهم هذه الجوانب يسير ومعقول، وفيما يلي بعض هذه الجوانب:

١ ــ **معرفة المدارس الحديثية**، نشأتها، ورجالها، ومذاهبها العقدية والفقهية وأثرها وتأثيرها في غيرها، وما تميزت به عن غيرها، فقد نشأت للحديث مدارس في المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر واليمن.

وبهذه المعرفة يعالج الباحث أسانيد كثيرة فيكشف عن علتها، فإذا كان الحديث كوفياً، احتمل التدليس، أو الرفض. وإن كان بصرياً احتمل النصب[1] وتأثير الإرجاء والاعتزال في إسناده. فإذا روى المدنيون عن الكوفيين فإنها تختلف الاحتمالات عما إذا روى المدنيون عن البصريين. ولذلك نجد الحاكم يقول بعد ذكره علة حديث: والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا[2]. أما حديث الشام عن المدارس الأخرى فأكثره ضعيف.

وقد تكلم ابن رجب عن هذا عند كلامه على النوع الثاني من أنواع العلل، وهو من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض.

---

(١) النصب: ضد التشيع، وهو مناصبة علي وآله ــ رضوان الله عليهم ــ العداء.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص ١١٥.

قال ابن رجب: «ومنهم عبيدالله بن عمر العمري، ذكر يعقوب بن شيبة أن في سماع أهل الكوفة منه شيئاً. ومنهم الوليد بن مسلم الدمشقي صاحب الأوزاعي، ظاهر كلام الإمام أحمد أنه إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء، قال أبو داود: سمعت أبا عبدالله سئل عن حديث الأوزاعي، عن عطاء، عن أبي هريرة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «عليكم بالباءة» قال: هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي لأنه حدث به الوليد بحمص، ليس هو عند أهل دمشق.

ومنهم المسعودي من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه ببغداد فسماعه مختلط»[1].

وكذلك فقد ذكر ابن رجب طائفة من الثقات، حدثوا عن أهل إقليم فحفظوا حديثهم، وحدثوا عن غيرهم فلم يحفظوا:

فمنهم إسماعيل بن عياش الحمصي أبو عتبة، إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

ومنهم معمر بن راشد كان يضعف حديثه عن أهل العراق، خاصة[2].

وأمثلة هذا كثيرة عند ابن رجب، وهذا يلزم الباحث في العلل أن يعرف مدارس الحديث المختلفة ومن أضبط الناس فيها، ومن أكثر الناس خطأ فيها وهكذا.

٢ ـ **معرفة من دار عليهم الإسناد**، وأوثق الناس فيهم، وتمييز أصح الأسانيد وأضعفها وممن اهتم بهذا، وأرسى قواعده علي بن المديني، فنراه يقول[3]:

نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: فلأهل المدينة ابن شهاب، ولأهل

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٧٧٢.
(٢) شرح علل الترمذي، ص ٧٧٣ ـ ٧٧٤.
(٣) العلل، لعلي بن المديني، ص ٣٩ ـ ٤٢ وقد تصرفنا بالنص اختصاراً.

مكة عمرو بن دينار، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي، ويحيى بن أبي كثير، ولأهل الكوفة أبو إسحاق السبيعي، وسليمان بن مهران.

ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف، فلأهل المدينة مالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق، ومن أهل مكة عبدالعزيز بن جريج، وسفيان بن عيينة.

ثم انتهى علم هؤلاء الثلاثة من أهل البصرة وعلم الاثني عشر إلى ستة... وهكذا يمضي علي بن المديني في تأصيل هذه الخبرة الإسنادية وتفريعها.

ومع ذكر الراوي فإنه يذكر أصحابه، ويبين أوثقهم فيه وأكثرهم في الرواية عنه. وهذا جزء هام من علم العلل.

وفيما يلي نص من علل أحمد ـ رحمه الله ـ أوقفني على ارتباط هذا الجانب بعلم العلل، ودوره في الكشف عن العلة، يقول عبدالله بن الإمام أحمد[1]:

سألته عن مطرف بن طريف، فقال: ثقة مطرف، قلت له: أيما أثبت أصحاب الأعمش؟ فقال: سفيان الثوري أحبهم إلي، قلت له: ثم من؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة والعلم ـ يعني عالماً بالأعمش ـ قلت له: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة: إلا أن يونس وعقيلاً يؤديان الألفاظ وشعيب بن أبي حمزة، وليسوا مثل معمر، معمر يقاربهم في الإسناد، قلت: فمالك؟ قال: مالك أثبت في كل شيء، ولكن هؤلاء الكثرة، كم عند مالك!! ثلاثمائة حديث أو نحو ذا وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث، ثم قال: هؤلاء الذين رووا عن الزهري الكثير، يونس وعقيل ومعمر، قلت له: شعيب؟ قال: شعيب قليل، هؤلاء أكثر حديثاً عن الزهري، قلت: فصالح بن كيسان روايته عن الزهري؟ قال: صالح أكبر من الزهري، قد رأى صالح بن عمر. قلت فهؤلاء أصحاب الزهري، قلت: أثبتهم مالك؟ قال: نعم، مالك

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٧٠.

أثبتهم، ولكن هؤلاء الذين بقروا علم الزهري يونس وعقيل ومعمر. **قلت له**: فبعد مالك من ترى؟ قال: ابن عيينة. انتهى.

ومن خلال هذا النص نلاحظ أمرين لا بد من البحث عنهما ونحن نتناول الرواة عن الثقات، **الأول**: من أوثق الناس في هذا الشيخ؟ **والثاني**: من أكثرهم جمعاً ورواية عنه؟ وهكذا الأمر في كل ثقة على حدة، ولنتصور حجم هذه المعرفة التي لا بد منها لرجل العلل. وعن طريق مثل هذه المعرفة يتكون عند الناقد منهج يستعين به في نقده.

ولقد أخذ هذا النوع من الدراية الإسنادية مساحة كبيرة من شرح ابن رجب لعلل الترمذي. فذكر تراجم مطولة لمن دار عليهم الإسناد، ولم يكتف بما أوجزه الترمذي عنهم. فجاء كلامه مفصلاً مليئاً بالمعارف الحديثية، وعدد هذه التراجم اثنتان وعشرون ترجمة[1].

وأما الأسانيد فقد أمد ابن رجب الباحث في العلل بمجموعة من المعارف الإسنادية وذلك عند كلامه عن مراتب الثقات وقول من يقدم في هؤلاء الثقات، وكان هذا هو القسم الأول من أقسام علم العلل عنده، وقد عنونه بما يلي:

«القسم الأول في معرفة مراتب أعيان الثقات، الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف»[2].

وبدأ ابن رجب بذكر أصحاب ابن عمر، وبعد كلام طويل كأنه مال إلى ترجيح قول نافع مولى ابن عمر على غيره عند الاختلاف، ثم ثنى بذكر أصحاب نافع، ثم أصحاب عبدالله بن دينار... وهكذا، فإن ابن رجب يتابع الكلام في أعيان الثقات فيذكر أصحاب كل واحد منهم، ومن أوثق الناس فيه، وكأن كل واحد من هؤلاء مدرسة حديثية مستقلة[3].

---

(١) شرح علل الترمذي، من ص ٤٣٨ إلى ص ٤٩٩.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٦٦٥.

(٣) شرح علل الترمذي، ص ٦٦٥ ـ ٧٣٢.

ولم يكتف ابن رجب ــ رحمه الله ــ بهذه الضروب من المعارف الإسنادية النادرة، بل عقد ــ رحمه الله ــ فصلاً هذا عنوانه:

«ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء، أو لا يثبت منها إلا شيء يسير مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك»[1] وهاك أمثلة على هذه الأسانيد:

قال ابن رجب[2]: قتادة، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ هذه السلسلة لا يثبت منها حديث أصلاً من رواية الثقات.

قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال البرديجي: هذه الأحاديث كلها معلولة.

حميد الطويل، عن أنس، قال أبو داود الطيالسي: قال شعبة: إنما روى حميد عن أنس ما سمعه منه خمسة أحاديث.

الزبير بن عدي، عن أنس، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ليس له إلا حديث واحد»[3].

كل هذا يشكل جانباً لا بد لرجل العلل من معرفته، وعن طريق هذه المعرفة تتشكل صورة واحدة لخريطة الأسانيد وتظهر على هذه الصورة محطات كبرى. هذه المحطات هي من يدور عليهم الإسناد من العلماء في كل زمان ومكان، ولا بد له كذلك من معرفة قواعد التمييز بين هذه الأسانيد، فيعرف الصحيح، والضعيف، والمشهور والغريب، حتى يصل الأمر برجل العلل إلى أن يقول: فلان عن فلان خمسة أحاديث، وهكذا فإنه يذكر مع كل إسناد ما صح به من الحديث وما دخل عليه من الوهم والخطأ.

---

(١) شرح علل الترمذي ص ٨٤٥.

(٢) شرح علل الترمذي ص ٨٤٥.

(٣) انظر في هذا كلام ابن الجوزي حول عدد الأحاديث المروية عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وعدد روايات كل صحابي عنه، أصحاب الألوف.. الألف.. والمئين.. العشرات.. أصحاب الواحد «تلقيح فهوم أهل الأثر»، ص ٣٦٣ ــ ٣٧٨.

٣ ـ **معرفة الأبواب**: ورجل العلل الحافظ العارف الفهم لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بعد أن جمع الأحاديث في الأبواب. وأحاديثه كما سبق وأن قلت: إنها مرتبة على الأسانيد فهي أيضاً مرتبة على الأبواب: باب الطهارة.. الصلاة.. الزكاة... وهكذا، والعملية النقدية عنده هي عرض ما يسمعه على أبوابه وأصوله، وبعد هذا العرض يذكر نتيجة من النتائج الكثيرة عنده: معروف.. منكر.. مشهور.. غريب.. شاذ.. لا أصل له...

وفي معرفة الأبواب وحصرها اشتهر عدد من العلماء كالإمام أحمد والبخاري وأبي زرعة، وهذا أبو زرعة يقول لعبدالله بن الإمام أحمد: «ذاكرت أباك فوجدته يحفظ ألف ألف حديث، فقال عبدالله: كيف ذاكرته؟ قال أبو زرعة: ذاكرته على الأبواب»[1]. ومعنى هذا أنهما يذكران رؤوس الموضوعات، والعناوين التي تضم عدداً من الأحاديث.

ولا غرابة في هذه القدرة على جمع الأبواب وعرضها من إمام كأحمد ـ رضي الله عنه ـ ولكن الغرابة أن يجمع هذا ويعرضه رجل الدولة مع مسؤولياته ومشاغله، فقد أورد الحاكم أبو عبدالله في كتابه معرفة علوم الحديث قصة دارت بين المأمون ورجل ادعى معرفة الحديث وجاء يطلب رفده فقال: يا أمير المؤمنين، صاحب حديث منقطع، فقال له المأمون: أيش تحفظ في باب كذا؟ فلم يذكر فيه شيئاً، فما زال المأمون يقول: حدثنا هشيم وحدثنا حجاج بن محمد وحدثنا فلان حتى ذكر الباب، ثم سأله عن باب ثان، فلم يذكر فيه شيئاً فذكره المأمون»[2].

وروي عن علي بن المديني أنه قال: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[3].

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٤٧٩.

(٢) معرفة الحديث للحاكم، ص ٢٥٠.

(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص ٨٢.

٤ ـ معرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب:

وكتب العلل مليئة بهذا النوع كمعرفة عامة أو تطبيقية تخدم موضوع العلة. ومثال ذلك: ما ذكره عبدالله بن أحمد ـ رحمه الله ـ في العلل، قال: «حدثني أبـي، قال: حدثنا هشيم، قال: زعم لي بعضهم، قال: كتب الحجاج أن يؤخذ إبراهيم بن يزيد إلى عامله فلما أتاه الكتاب قال: فكتب إليه: إن قبلنا إبراهيم بن يزيد التيمي، وإبراهيم بن يزيد النخعي، فأيهما نأخذ؟ قال: فكتب أن يأخذهما جميعاً»[1]. هذه القصة ظاهرها أنها طرفة، ومقصدها ذكر اثنين من الرواة اجتمعا في الاسم والعصر والرتبة، ومن لا يميز بينهما قد يخلط في حديثهما وقد يقول قائل: ما داما ثقتين فما الضرر من هذا الخلط؟ والجواب على ذلك أن لكل من الرجلين إسناده ولكل منهما رجاله، والخلط بينهما لا يقتصر عليهما بل يتعداهما إلى بقية رجال الإسناد.

وإن الباحث ليدهش وهو يجد أن أربعة عشر رجلاً من الثقات يحملون اسم إبراهيم بن يزيد[2]، مما يجعل معرفة هذا الجانب ضرورية لرجل العلل حتى لا تشتبه عليه الأمور.

وكما تتشابه الأسماء تتشابه الكنى، ولا بد من معرفتها من قبل صاحب هذا الشأن.

يقول عبدالله بن أحمد: «سمعت أبـي يقول: من كنيته من أصحاب النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أبو عبدالرحمن: عبدالله بن مسعود أبو عبدالرحمن، ومعاذ بن جبل أبو عبدالرحمن، وعبدالله بن عمر أبو عبدالرحمن، وعبدالله بن عمرو أبو عبدالرحمن، ويقولون أبو محمد. وفيروز الديلمي أبو عبدالرحمن، وسفينة أبو عبدالرحمن، ومعاوية بن أبي سفيان أبو عبدالرحمن»[3].

---

(١) علل الحديث ومعرفة الرجال، للإمام أحمد ١/٦.

(٢) انظر تلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي، ص ٦٠٣، وقد ذكر ابن الجوزي عدداً كبيراً من الرواة الذين تتشابه أسماؤهم.

(٣) العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد ١/٦٦.

هذا التشابه في الصحابة، وهو في غيرهم أكثر، وتمييزه أصعب، وكم من علة دخلت على الحديث بجهل هذا الجانب.

وإلى جانب التشابه في الكنى نجد الكثير من الكنى التي لم يشتهر أصحابها بها فاستغلها المدلسون ستاراً لتدليسهم، ولكن المعرفة الواسعة التي يتمتع بها الناقد تقف لكل ذلك بالمرصاد.

٥ ــ معرفة مواطن الرواة:

قال الحاكم أبو عبدالله: «وهو علم قد زلق فيه جماعة من كبار العلماء بما يشتبه عليهم فيه»[١] وقد بثت هذه المعرفة في كتب العلل لارتباطها وعلاقتها الوثيقة به. ففي علل أحمد: «ابن أبي حسن قرشي مكي، هشام بن حجير مكي، ضعيف الحديث. ومحمد بن أبي إسماعيل شيخ كوفي ثقة، وعبدالله بن سعيد بن أبي هند شيخ مديني موثق، وإبراهيم بن ميسرة طائفي سكن مكة»[٢] . . . وهكذا، إذ القصد هو التمثيل على هذه المعرفة لا الإحاطة بما كتب عنها، فهو كثير.

٦ ــ معرفة الوفيات والولادات:

وعن طريق هذه المعرفة ــ مضافاً إليها غيرها ــ يتأكد الناقد من السماع والمعاصرة أو ينفيها. وتجد هذه المعرفة مبثوثة في كتب العلل: يقول ابن المديني: «مات أيوب سنة إحدى وثلاثين في الطاعون، ومات يونس سنة تسع وثلاثين، ومات إبراهيم النخعي سنة خمس وتسعين، وقتل ابن جبير سنة خمس وتسعين وفيها مات الحجاج . . . وهكذا»[٣].

ومعرفة الولادات جانب آخر يحدد اللقاء وفترته بين الراويين، فعندما يأتي

---

(١) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص ١٩٠.
(٢) العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد ١/١٧١.
(٣) العلل، لابن المديني، ص ٧٩، ويقصد بإحدى وثلاثين، يعني مائة وإحدى وثلاثين وكذلك بقية السنوات.

حديث يرويه عبدالجبار بن وائل عن أبيه، نجد النقاد يقولون: «عبدالجبار لم يدرك أباه، ولد بعد وفاة أبيه»[1].

٧ ـ معرفة من أرسل ومن دلس ومن اختلط:

وقد اعتنت كتب العلل اعتناء كبيراً بهذه المعرفة وكثيراً ما تجد فيها علل الإرسال والتدليس والاختلاط، كما نجد تحديدات دقيقة للاختلاط وتفاوت المراسيل وما دلس من الأسانيد. وقد توسع ابن رجب في الكلام عن الإرسال والتدليس والاختلاط، وقد عرضنا للاختلاط في أسباب العلل، وعرضنا للإرسال في مباحث دراسة علوم المصطلح عند ابن رجب.

٨ ـ معرفة أهل البدع والأهواء:

وقد سبق وأن ذكرت أن هذه المعرفة جزء من معرفة المدارس الحديثية ولكنها هنا تهتم بالرواة كأفراد كل على حدة. وقد يكون الغالب على مدرسة ما التشيع ولكن فيها الناصبي، والخارجي، والمعتزلي، وغير ذلك...

وعلى صفحات كتب العلل نجد كلاماً كثيراً حول هذا الجانب مثل: «يونس بن عباد كان خبيث الرأي»[2]، «كان يزيد بن عبدالرحمن شيخاً فقيراً مرجئياً»[3].

هذه بعض جوانب المعرفة التي لا بد منها للمشتغل بالعلل، وتركت غيرها، لأن الموضوع لا يتسع لعلوم الحديث، إذ ظهر لي بعد البحث والاستقصاء أن أكثر علوم الحديث استمد من علم العلل، وأن أقدم المحاولات في هذا الميدان هي كتب ابن المديني وأحمد والترمذي وأبي زرعة وأبي حاتم وهي كتب شاملة تطبيقية.

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/١٠٥؛ وشرح العلل الكبير للترمذي، لوحة ٤٣/أ.

(٢) العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد ١/١٣٦.

(٣) نفس المرجع ١/١٣٨.

وقد قصدت من ذكر هذه الجوانب التمثيل لا الحصر. ولعل أبرز ثمرات هذا الموضوع القناعة التامة بأن علم العلل عماده المعرفة المستفيضة أفقياً وعمودياً وهو ما يعبر عنه بعلم الرواية والدراية. ومن تتوافر له هذه المعرفة تنكشف له العلاقات بين الروايات، فيصبح مجال الحديث، سنداً ومتناً، بمتناول بصيرته. وعند التعليل يستفيد من كل هذه الجوانب، فجزى الله علماءنا عن أمتهم خير الجزاء، فلقد، والله، حملوا الأمانة التي لا تحملها الجبال الراسيات.

* * *

مر
أو
الت
الر
الإ

(١)

المبحث الثالث

في أنواع العلل
من خلال كتاب ابن رجب

ويشتمل على:

المطلب الأول : علة الإسناد.

المطلب الثاني : علة المتن.

* * *

المطلب الأول

عـــلـــل الإســـنـــاد

أولاً ـ علة موضوعها:

إبطال السماع الصريح أو نفي السماع المتوهم بالعنعنة

اتصال الحديث شرط من شروط صحته، والأصل أن التصريح بالسماع من الراوي الثقة معتبر، وكذلك الحال فيما يروى من الأسانيد ويكون «معنعناً» أو«مؤنناً» فإنه معتبر كذلك إذا كان الراوي ثقة، بريئاً من التدليس. ولكن رغم التصريح بالسماع، ورغم المعاصرة الأكيدة بين الراوي والمروي عنه وسلامة الراوي من التدليس رغم كل هذا قد يكشف النقاد من أهل صنعة العلل أن الإسناد منقطع، ولا حقيقة لهذا السماع.

وقد أطال الإمام ابن رجب في هذا الموضوع[1] وبحثه تحت عنوان

---

(1) شرح علل الترمذي، ص ٥٨٢ فما بعدها.

«التدليس» وقد أفردنا للعنعنة مبحثاً مستقلاً عرضنا فيه كلام ابن رجب ــ رحمه الله ــ وحررنا هذه المسألة.

وفيما يلي طائفة من الأمثلة على هذه العلة استقينا بعضها من شرح علل الترمذي لابن رجب، وأكثرها من كتب العلل الأخرى، وذلك بهدف إبراز قيمة كتب العلل الأخرى، وتقديم نماذج منها للباحثين والمطلعين، ومن جهة أخرى فإن هذه الكتب مليئة بالأمثلة الصالحة لكل نوع من أنواع العلة، ولقيمة العلل في هذه الدراسة فسأمثل لكل نوع منها بما فيه الكفاية ــ إن شاء الله ــ.

قال ابن رجب:

قال أحمد: «البهي ما أراه سمع من عائشة، إنما يروى عن عروة عن عائشة، رغم أنه يقول في حديث زائدة، عن السدي: حدثتني عائشة»[1].

ونقل ابن رجب عن ابن مهدي ما يؤكد هذا، فقال: «وكان ابن مهدي سمعه من زائدة، وكان يدع منه «حدثتني عائشة»[1]

وبهذا تكون العلة في هذا الإسناد إبطال السماع، وإثبات أن الوهم دخل عليه. ومثل هذه العلة كثير في الأسانيد، قال ابن رجب:

«وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني ذكر السماع.

قال في رواية هدبة، عن قتادة، ثنا خلاد الجهني، وهو خطأ، خلاد قديم ما رأى قتادة خلاداً. وذكروا لأحمد قول من قال: عن عراك بن مالك سمعت عائشة، فقال: هذا خطأ. وأنكره وقال: عراك من أين سمع عائشة؟ إنما يروى عن عروة، عن عائشة»[1].

ولقد أفرد ابن رجب ــ رحمه الله ــ قاعدة من القواعد التي في كتابه لهذا النوع من العلل، تحت عنوان: «ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء،

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٥٩٣.

أو لا يثبت منها إلا شيء يسير». واستعرض أسانيد كثيرة العدد من الثقات الحفاظ، بعضها لم يثبت منه شيء البتة، وبعضها ثبت منها قليل من كثير.

وأما نفي السماع المتوهم بالعنعنة: ففي هذا يقول ابن رجب «في شرح علل الترمذي»:

«وقد ذكر الترمذي في كتاب العلم أن سماع سعيد بن المسيب عن أنس ممكن، لكن لم يحكم لروايته عنه بالاتصال. وقد حكى بعض أصحابنا عن أحمد مثله»[1] والحديث الذي رواه سعيد بن المسيب عن أنس هو:

عن أنس، قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ «يا بني إن قدرت أن تصبح، وتمسي، ليس في قلبك غش لأحد فافعل» وقال الترمذي: «ولا نعرف لسعيد بن المسيب رواية عن أنس إلا هذا الحديث»[2].

وفيما يلي بعض الأمثلة الأخرى لهذا النوع من العلة:

مثــال:

قال الترمذي في علله الكبير: «ثنا يحيى بن أكثم، ثنا يحيى بن آدم، ثنا زهير بن معاوية، عن حميد الطويل، عن ثابت، عن أنس بن مالك، قال: لبى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بالعمرة والحج معاً، قال لبيك بعمرة وحجة».

سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: «هذا خطأ، أصحاب حميد يقولون: عن حميد سمع أنساً»[3].

وقول البخاري هذا يعني أن رواية حميد عن ثابت غير صحيحة، بل الوارد هو ما ذكره أصحاب حميد أنه سمع أنساً، ومع أن روايات أصحاب حميد ظاهرها سلامة الإسناد، إلا أن البخاري كشف عن وهم في هذا السماع، وأن

---

(1) شرح علل الترمذي، ص ٥٨٩.

(2) جامع الترمذي ٥/٤٦.

(3) علل الترمذي الكبير لوحة ٢٥/أ.

حميداً لم يسمع أنساً، كما ورد في روايات أصحاب حميد. وفي هذا يقول الترمذي:

«قال محمد: حدثنا عمرو بن خالد، نا زهير، قال: قدمت البصرة فرأيت حميداً، وعنده أبو بكر بن عياش، جعل حميد يقول: قال أنس، قال أنس، فلما فرغ، قلت له: أسمعت هذا؟ قال: سمعت عمن حدث عنه»[1].

ويلاحظ على هذا الحديث أن الإسنادين التقيا بزهير بن معاوية.

أما الأول وهو المعل ففيه زهير عن حميد، عن ثابت، عن أنس.

وأما الثاني ففيه زهير، عن حميد، عمن حدث عن أنس، عن أنس.

ويكون البخاري قد كشف علة الحديث وأثبت أن حميداً لم يسمع من أنس وإنما بينهما واسطة، وقد بين أن الوهم إنما دخل من إكثار حميد من القول: قال أنس، فجعل أصحاب حميد هذه العبارة: سمع أنساً.

مثـــال:

ومنه قول الحسن: خطبنا ابن عباس.

وهذا مثال آخر فيه تصريح بالسماع إلا أن حقيقته غير ذلك.

وهذا الإسناد روي عن يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن، وعقب عليه الترمذي بقوله: «روى غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن، قال: خطب ابن عباس، وكأنه رأى هذا أصح، وإنما قال محمد هذا، لأن ابن عباس كان في البصرة في أيام علي، والحسن البصري في أيام عثمان وعلي كان بالمدينة»[2].

وبهذا يظهر لنا البخاري ــ رحمه الله ــ علة الحديث ومدارها على يزيد بن هارون الذي قال: خطبنا، وقد حاول بعض النقاد التماس تأويل للحسن

---

(١) علل الترمذي الكبير لوحة ٢٥/أ.

(٢) علل الترمذي الكبير لوحة ٢١/أ.

البصري، وقالوا: خطبنا أي خطب الناس، ولو تنبهوا لمثل ما تنبه له البخاري لأدركوا العلة، ولما احتاجوا لمثل هذا التأويل البعيد.

مثـــال:

ومن الأمثلة التي يظهر فيها علم العلل بجلاء ويظهر فيها خفاء هذا العلم على غير الأئمة ما ذكره أبو عبدالله الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث»، قال:

«مثاله ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقـوب، فقال: (ثنـا) محمد بن إسحاق الصغـاني، قال (ثنا) حجاج بن محمد، قال: قال ابن جريح، عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبـي صالح عن أبيه، عن أبـي هريرة، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:

من جلس مجلساً كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذاك.

قال أبو عبدالله: هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة، قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل، قال حدثنا وهيب، قال: (ثنا) سهيل، عن عون بن عبدالله، قوله. . .

قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى، فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل»[1].

وقول البخاري هذا زاده أبو زرعة وأبو حاتم إيضاحاً وبياناً، وحاولا الكشف عن سبب العلة ومصدرها. فقد روى ابن أبـي حاتم في علله هذا الحديث فقال:

«سألت أبـي وأبا زرعة عن هذا الحديث، فقالا: هذا خطأ رواه وهيب

---

(١) علل الترمذي الكبير لوحة ٢١/أ. ومعرفة علوم الحديث، ص ١١٣ ــ ١١٤.

عن سهيل عن عون بن عبدالله «موقوف»، وهذا أصح، قلت لأبـي: ممن هو؟ قال: يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريح، ويحتمل أن يكون من سهيل، وأخشى أن يكون ابن جريج دلس هذا الحديث عن موسى بن عقبة، ولم يسمعه من موسى وإنما أخذه من بعض الضعفاء، سمعت أبـي مرة أخرى يقول:

لا أعلم روي هذا الحديث عن سهيل إلا ما يرويه ابن جريح عن موسى بن عقبة، فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبـي يحيـى. إذ لم يروه أصحـاب سهيـل. لا أعلم روي هـذا الحـديث في شيء مـن طـرق أبـي هريرة»[1].

وبهذا يكون أئمة علماء الحديث والعلل في عصرهم، البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم، قد اتفقوا على خطأ نسبة سماع موسى بن عقبة من سهيل، وهي علة على جانب من الخفاء حتى عبر عنها الحاكم بقوله: هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح.

وأختم كلامي في هذا النوع من أنواع العلل بعبارة لأبـي عبدالله الحاكم (٤٠٥هـ) يقول فيها:



«هذا باب يطول، فليعلم صاحب الحـديث أن الحسن لم يسمع من أبـي هريرة، ولا من ابن عمر، ولا من ابن عباس شيئاً قط، وأن الأعمش لم يسمع من أنس، وأن الشعبـي لم يسمع من صحابـي غير أنس، وأن الشعبـي لم يسمع من عائشة، ولا من عبدالله بن مسعود، ولا من أسامة بن زيد، وأن قتادة لم يسمع من صحابـي غير أنس وأن عامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة حوالة، وأن ذلك كله يخفى إلا على الحفاظ للحديث»[2].

ثانياً ــ علة موضوعها:
إبدال الإسناد كله أو بعضه

وهذا نوع من أنواع العلل التي منشؤها إبدال الإسناد كله أو بعضه،

---

(١) العلل لابن أبـي حاتم ١٩٥/٢.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ١١١.

ورغم هذا الخطأ بقي الإسناد المعل يحمل السلامة الظاهرة حتى كشف النقاد عن علته، وعرفوا وجه التغيير الذي طرأ على الأصل. وقد يكون هذا الوهم ناشئاً عن ملابسات خاصة بالإسناد، وقد يكون ناشئاً عن الوهم المجرد، دون ملابسات خاصة ومثال الملابسات الخاصة أن يشتهر إسناد معين على لسان راو معين، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، أو كسعيد المقبري، عن أبيه، عن أبـي هريرة، أو كأبـي بردة عن أبيه.

فكل حديث يروى عن مالك قد يسبق اللسان إلى: نافع عن ابن عمر، وفي واقع الأمر يكون مالك قد رواه عن غير نافع.

وقد أفرد ابن رجب ــ رحمه الله ــ في «شرح علل الترمذي» قاعدة لهذا النوع من العلة، وكأنها إشارة منه ــ رحمه الله ــ للباحثين أن يحصروا الأسانيد المشهورة، ثم يفتشوا عن كل إسناد خرج عن الطريق المشهور.

(قاعــدة):

قال ابن رجب: «قال أحمد، في رواية ابنه عبدالله: ثنا محمد بن فضيل، ثنا عمارة بن القعقاع، عن أبـي زرعة، عن أبـي هريرة عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فذكر بضعة عشر حديثاً كلها بهذا الإسناد إلا حديث «أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر» فإنه قال: عن عمارة بن القعقاع عن أبـي صالح، عن أبـي هريرة»[1].

وفي قاعدة أخرى من قواعد ابن رجب هذه يقول ــ رحمه الله ــ:

(قاعــدة):

قال العجلي: «كل شيء روي عن محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني سوى رأيه فهو عن علي، وكل شيء روى إبراهيم النخعي عن عبيدة سوى رأيه فإنه عن عبدالله إلا حديثاً واحداً»[2].

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٨٥٩ ــ ٨٦٠.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٨٥٨.

مثــال:

وقد مثل ابن رجب ـ رحمه الله ـ لهذا النوع فذكر حديثاً «في رفع اليدين في الصلاة» «رواه حصين بن عبدالرحمن، عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ورواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبـي البختري، عن عبدالرحمن اليحصبـي، عن وائل بن حجر، عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.»

وسئل عن ذلك أحمد: فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين، القول قول شعبة، من أين يقع شعبة، عن أبـي البختري، عن عبدالرحمن اليحصبـي عن وائل؟.

قال ابن رجب: «يشير إلى أن هذا إسناد غريب، لا يحفظه إلا حافظ بخلاف علقمة بن وائل، عن أبيه فإنه طريق مشهور»[1].

مثــال:

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن رجب لمثل هذا النوع قوله:

«روى حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب، عن أبـي سبيعة الضبعي، عن الحارث، أن رجلاً قال: يا رسول الله، إني أحب فلاناً. قال: «أعلمته»؟ قال: لا . . . الحديث، قال ابن رجب: هكذا رواه حماد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت، وأثبتهم في حديثه. وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ فرووه عن ثابت، عن أنس، عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وحكم الحفاظ هنا بصحة قول حماد، وخطأ من خالفه، منهم أبـو حاتم، والنسائي، والدارقطني.

قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق. يعني أن رواية ثابت، عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه

(١) شرح علل الترمذي، ص ٨٤٣.

بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ. وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هذا»[1].

وقد تكون علة الإسناد إبدال صحابي بآخر، ومثاله فيما يلي:

مثـــال:

أخرج الترمذي في العلل الكبير، قال: «حدثنا أحمد بن منيع، نا يزيد بن هارون أنا إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البراد، عن ابن عمر، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:

«من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى يفرغ منهـا، فله قيراطان، أحدهما، أو أصغرهما مثل أحد». سألت محمداً عن هذا الحديث سالم البراد، عن ابن عمر، فقال: رواه عبدالملك بن عمير، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو الصحيح، وحديث ابن عمر ليس بشيء، ابن عمر أنكر على أبي هريرة حديثه»[2] ومحمد في هذا المثال هو البخاري. ويقصد بقوله وحديث ابن عمر ليس بشيء أي هذا الإسناد الذي فيه ابن عمر لا يثبت. وقد استدل البخاري على علة الحديث بأن ابن عمر أخذ على أبي هريرة روايته مثل هذا الحديث، واستنكره.

أما الدارقطني فقد ذكر في علله أسانيد كثيرة دخل الوهم على بعض رواتها فغيروا فيها:

مثـــال:

«وسئل، أي الدارقطني، عن حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة صليت مع النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ العصر، فلما انصرف رأى رجلين لم يصليا، فقال: علي بهما، ما لكما لم تصليا معنا؟ قالا: كنا في منازلنا، فظننا أنك قد صليت فصلينا، قال: لا تفعلا، إذا جئتما مسجداً والناس يصلون، فصليا معهم».

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٨٤١ ــ ٨٤٢.

(٢) علل الترمذي الكبير لوحة ٢٨/أ.

فقال ـ أي الدارقطني ـ يرويه هشام بن حسان، واختلف عليه فيه.

فرواه الحكم بن عبده، وهو بصري سكن مصر، عن هشام، عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ووهم فيه على هشام بن حسان، وروي هذا الحديث عن يعلى بن عطاء، عن جابر بن يزيد بن الأسود، عن أبيه، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ»[1] وبهذا يكون الدارقطني قد كشف علة هذا الإسناد وهي تغيير فاحش أصابه، ومصدر هذا الوهم هو الحكم بن عبده، الراوي عن هشام بن حسان.

وقد تكون العلة تغييراً أو تصحيفاً طرأ على الاسم، ومثال ذلك ما ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي قال: «روى زهير بن معاوية عن واصل بن حبان، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عدة أحاديث منها «حديث الكمأة، و«حديث الحبة السوداء و«حديث عرضت على الجنة».

قال أحمد وأبو داود: انقلب على زهير اسم صالح بن حيان، فقال واصل ابن حبان، يعني إنما يروي عن صالح بن حيان فسماه واصلاً. وقال ابن معين: سمع منهما معاً فجعلهما واحداً، وسماه واصل ابن حبان. قال أبو حاتم: زهير مع اتقانه أخطأ في هذا ولم يسمع من واصل بن حبان، ولم يدركه، إنما سمع من صالح بن حيان».

والذي أخطأ في هذا الإسناد رجل كبير من الأعلام الثقات، ولولا فطنة أحمد وأبي حاتم وأبي داود لكان من العسير كشف مثل هذا الوهم لا سيما وأن في الرواة الثقات. واصل بن حبان الأسدي، المتوفى سنة ١٢٩، وهو ثقة، وصالح بن حيان القرشي، المتوفى سنة ١٤٠هـ.

هذه بعض أمثلة من الأوهام الواقعة في حديث الثقات والتي نشأ عنها تغيير

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني المجلد الثالث لوحة ٩/ب مخطوط.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٨١٩ ـ ٨٢٠.

في الإسناد كله أو بعضه، أو قلب للأسماء والكنى، وسنختم هذا النوع بأمثلة تبين أن العلة تغيير في أسماء الرواة لعيب في نطق الراوي عنهم، كما جاء في علل الإمام أحمد، قال:

«ابن الثلب إنما هو ابن التلب، ولكن شعبة كان في لسانه شيء. ولعل غندرا لم يفهم عنه»[1].

وقد وقع في مثل هذا أبو يوسف القاضي تلميذ أبي حنيفة، قال أحمد: «كانت فيه لثغة فكان يقول: مطيف بن طييف الحايثي، بدل من مطرف بن طريف الحارثي»[2].

ثالثاً ـ علة موضوعها:

الوهم في رفع الموقوف، أو وصل المرسل أو ما فيه انقطاع

وهذا النوع من العلة هو ميدان العلل الأوسع والأكبر، الذي لا تكاد تخلو منه صفحة من كتب هذا الفن، ولذا فقد نص ابن رجب على الاختلاف في الوصل والإرسال والوقف والرفع فقال: والوجه الثاني، «من وجوه معرفة صحة الحديث وسقمه» معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع»[3].

فقد يروى الحديث مرفوعاً ولكن النقاد يكشفون عن وهم في رفعه ويثبتون أن وقفه أصح، وقد يروى الحديث متصلاً، وإرساله أثبت وآكد. أو قد يروى متصلاً وهو في الحقيقة معضل أو منقطع.

مثـال:

وقد ذكر ابن رجب ـ رحمه الله ـ في شرح علل الترمذي أحاديث رفعها

(١) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/٢٧٦.
(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/٢٥١.
(٣) شرح علل الترمذي، ص ٦٦٣.

سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن جده عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ووقفها نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر، عن عمر. ورجح ابن رجب وقف هذه الأحاديث.

قال ابن رجب:

«وسئل أحمد إذا اختلفا فلأيهما يقضي؟ فقال: كلاهما ثبت. ولم ير أن يقضي لأحدهما على الآخر، نقله عنه المروذي، ونقل عثمان الدارمي عن ابن معين نحوه، مع أن المروذي نقل عن أحمد أنه مال إلى قول نافع في حديث «من باع عبداً له مال»، وهو وَقَفَهُ. وكذلك نقل غيره عن أحمد أنه رجح قول نافع في وقف حديث «فيما سقت السماء العشر» ورجح النسائي والدارقطني قول نافع في وقف ثلاثة أحاديث: «فيما سقت السماء العشر» وحديث: «تخرج نار من قبل اليمن» وكذا حكى الأثرم عن غير أحمد أنه رجح قول نافع في هذه الأحاديث وفي حديث: «الناس كابل مائة»[(1)].

مثـــال:

وتوضيحاً لهذه العلة، وهي الوهم في رفع الموقوف، نسوق مثالاً من علل الدارقطني جاء فيه:

«وسئل عن حديث محمد بن سيرين، عن أبي هـريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أحبب حبيبك هوناً،... الحديث» فقال: يرويه الحسن بن دينار، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ واختلف عنه:

ـ فرواه سويد بن عمرو، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة.

ـ وخالفه الحسن بن أبي جعفر، رواه عن أيوب، عن حميد الحميري، عن علي بن أبي طالب.

(١) شرح علل الترمذي، ص ٦٦٥ ـ ٦٦٦، والأحاديث كلها مخرجة هناك فلتنظر.

ـ وقال هارون بن إبراهيم الأهوازي: عن ابن سيرين عن حميد الحميري، عن علي يرفعه.

قال الدارقطني: والصحيح عن علي موقوف»[1].

مثـال:

ومن الأمثلة على ما كان الارسال هو اولى والأرجح من الاتصال ما ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي، في معرِض الكلام عن هشام بن عروة، وأن الإمام أحمد قال: «إن عيسى بن يونس أسند عنه ما كان يرسله الناس، كحديث الهدية»[2].

وحديث الهدية هذا ما روي «أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يقبل الهدية ويثيب عليها، فهذا الحديث رواه عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وعلق البخاري[3] على هذا الإسناد بقوله: لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

مثـال:

ومثال آخر ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي، قال[4]:

ومنهم حماد بن يحيى الأبح، له أوهام عن ثابت منها حديثه عن أنس مرفوعاً مثل أمتي مثل المطر. والصواب: عن ثابت عن الحسن مرسلاً.

ومما كان موقوفاً، والمرفوع أولى وأصح، ما ذكره ابن رجب في اختلاف ابن عُلية وحماد بن زيد في أيوب.

قال ابن رجب[5]: «ورجحت طائفة ابن علية على حماد. قال البرَديجي:

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، المجلد الثالث، لوحة ٩/ب.
(٢) شرح علل الترمذي، ص ٦٧٩.
(٣) صحيح البخاري ٢/١٠، ط عيسى الحلبي.
(٤) شرح علل الترمذي، ص ٦٩٢.
(٥) شرح علل الترمذي، ص ٧٠٠.

ابن علية أثبت من روى عن أيوب، وقال بعضهم: حماد بن زيد. وقال: ولم يختلفا إلا في حديث أوقفه ابن علية، ورفعه حماد وهو حديث أيوب عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «ليس أحد منكم ينجيه عمله، قالوا: ولا أنت؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل».

قال ابن رجب: وليس وقف هذا الحديث مما يضره، فإن ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيراً، والناس كلهم يخالفونه فيرفعونها».

وقد يكون الحديث متصلاً، ولكن النقاد يكشفون عن علة فيه، وهي قطعه على التابعي، ومثاله ما ذكره الترمذي في علله الكبير، قال[1]: «حدثنا هناد، (نا) محمد بن فضيل عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «إن للصلاة أولاً وآخراً».

حدثنا هناد، (نا) أبو أسامة، عن الفزاري، عن الأعمش، قال: قال مجاهد: كان يقال «إن للصلاة أولاً وآخراً»، فذكره بنحوه.

سألت محمداً، (يعني البخاري)، عن هذا الحديث، فقال: وهم فيه محمد بن فضيل والصحيح حديث الأعمش عن مجاهد.

رابعاً ـ علة موضوعها:
جمع الشيوخ وبقاء اللفظ واحداً

الأصل أن يوجد بعض الاختلاف في روايات الحديث الواحد، لتصرف الرواة في لفظ الحديث، دون المعنى، فإذا روى أحد الرواة حديثاً واحداً عن عدد من الشيوخ ثم ساق اللفظ سياقاً واحداً، فإن هذا دليل على الوهم والخطأ إلا أن يكون الراوي مبرزاً في الحفظ جداً.

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي:

«ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقة

---

(١) علل الترمذي الكبير ١١/ب.

واحدة، فالظاهر أن لفظهم لم يتفق فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ، متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره»[1].

وقد مثل ابن رجب لهذا النوع من الإسناد المعلل بأمثلة كثيرة:

مثـــال:

قال ابن رجب: «قال أحمد في رواية الأثرم في حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة، عن أبي أسماء عن أبـي ثعلبة الخشني، عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «في آنية المشركين».

قال أحمد: هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسناداً واحداً، وهم يختلفون»[2].

«وقال أحمد: ابن اسحاق حسن الحديث، لكن إذا جمع بين رجلين. قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري وآخر، يحمل حديث هذا على هذا»[3].

ومن يعل حديثه إذا جمع الشيوخ ليث بن أبـي سليم، وعطاء بن السائب والواقدي، وعبدالرحمن بن عبدالله بن عمر العُمَري[4].

خامساً ـ علة موضوعها:

جـــرح الـــراوي

عرفنا فيما سبق أن ميدان علم العلل حديث الثقات فيكشف عن أوهامهم وأخطائهم، ورأينا ابن رجب يحدد مهمة علم العلل بأنه يبحث في مراتب الثقات، وقول من منهم يرجع عند الاختلاف، كما رأيناه يجعل علم الجرح

(١) شرح علل الترمذي، ص ٨١٦.
(٢) شرح علل الترمذي، ص ٨١٥.
(٣) شرح علل الترمذي، ص ٨١٥.
(٤) شرح علل الترمذي، ص ٨١٣ ـ ٨١٧.

قسيماً لعلم العلل، ويكل أمر المجروحين من المحدثين إلى الكتب التي صنفت فيهم.

كل هذا إذا روى المجروح حديثاً، لكن إذا روى الثقة عن المجروح فإن هذه الرواية قد تعمي حال المجروح على كثير من الناس، وعندها فلا بد من أن يتدخل العالم بالعلل ليكشف عن موضع العلة، وإذا بها رواية العدل عن المجروح.

هذا النوع من علة الإسناد تكلم عنه ابن رجب كثيراً في شرح علل الترمذي كأن يقول:

«قاعدة:

قال أحمد: كل من روى عنه مالك فهو ثقة. قال النسائي: لا نعلم مالكاً روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبيدالله فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو، وهو أصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نمر، وهو أصلح من عمرو.

ولا نعلم مالكاً حدث عن أحد يترك حديثه، إلا عن عبدالكريم أبي أمية»[1]. ويقول ابن رجب ــ رحمه الله ــ في موضع آخر:

وأما علي بن عاصم، فهو علي بن عاصم بن صهيب بن سنان الواسطي، يكنى أبا الحسن، وقد رماه طائفة بالكذب، منهم يزيد بن هارون وغيره، وكذبه ــ أيضاً ــ ابن معين، وكان أحمد يحسن القول فيه، ويوثقه ويقول: إنه يخطىء»[2].

ومن هنا يتأكد لنا أن دخول هذا النوع من الجرح في علم العلل إنما كان لعلاقته الوطيدة برواية الثقات.

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٨٧٧.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٨٨١.

مثــال:

قال الترمذي في علله الكبير: (ثنا) قتيبة بن سعيد (نا) أبو صفوان، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبـي سلمة عن عائشة عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين».

سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: روى ابن المبارك، عن يونس عن الزهري، قال: أخبرت عن أبـي سلمة، عن عائشة، وروى موسى بن عقبة وابن أبـي عتيق، عن الزهري، عن سليمان بن أرقم، عن يحيى بن أبـي كثير عن أبـي سلمة، عن عائشة.

قـال محمـد (هــو البخـاري): وسليمــان بن أرقم متـروك، ذاهب الحديث»[1]، .

وفي هذا الحديث نجد الزهري يروي عن سليمان بن أرقم، والزهري إمـام من الأئمة الأعـلام، وهو ثقـة من كبار الثقـات، وروايته هـذه عن سليمان بن أرقم قد تجعل الحديث فوق التهمة والظنة عند كثير من الناس.

مثال آخر:

جاء في علل ابن أبـي حاتم: «سئل أبو زرعة عن حديث كان حدث به قديماً، عن محمد بن جامع العطار عن معتمر بن سليمان، عن الحجاج الباهلي، وهو الأحول، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: أرادت عائشة أن تشتري بريرة فتعتقها، فقال مواليها: لا، إلا أن تجعل الولاء لنا. فذكرت ذلك لـرسول الله ــ صـلى الله عليـه وسلم ــ فقـال: اشتـريهـا فـإن الـولاء لمن أعتق... الخ الحديث.

فقال أبو زرعة: اضربوا عليه، وأبـى أن يقرأه، وقال: خطأ، وأظنه من محمد بن جامع. وقال: محمد بن جامع شيخ فيه لين»[2].

---

(١) علل الترمذي الكبير، لوحة ٤٥/ب.

(٢) علل الحديث لابن أبـي حاتم ١/٤٤، رقم ١٦.

ونلاحظ في هذا الحديث قول ابن أبـي حاتم.

وسئل أبو زرعة عن حديث كان يحدث به قديماً.

وبهذا يكون إلحاق هذا الجرح بالعلل لأن أبا زرعة حدث به قديماً، ولم يكن حال محمد بن جامع مكشوفاً له كما يبدو من العبارة.

المطلب الثاني

العلة في متن الحديث

رأينا فيما سبق عللاً وقعت في سند الحديث كرفع الموقوف، ووصل المرسل وزيادة راو، أو إبداله، أو تحريف في أسماء الرواة. وأما مبحثنا هذا فهو معقود للتعرف على علة المتن. والمتن هو ما ينقل عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية[1] أو ما ينقل عن الصحابة والتابعين وقد يتعرض هذا المتن لأوهام النقلة فتدخل عليه علة من العلل فتحيله عن معناه، أو تحرف لفظه، أو تدخل فيه ما ليس منه.

ويمكننا أن نرجع علل المتون إلى الأنواع التالية:

الأول: ما كانت علته إحالة المعنى كلياً أو جزئياً.

الثاني: ما كانت علته تحريفاً في لفظ من ألفاظه.

الثالث: ما كانت علته مخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه.

الرابع: ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه، ليس منه.

الخامس: ما كانت علته أنه لا يشبه كلام النبوة.

ولقد بث ابن رجب ـ رحمه الله ـ هذه الأنواع على شكل أمثلة ومباحث وقواعد في كتابه شرح علل الترمذي. وفيما يلي تفصيل لهذه الأنواع مستفيدين من أمثلة ابن رجب ومباحثه وقواعده:

النوع الأول:

إحالة معنى الحديث إذا كان راويه غير عالم باللغة ولا بالمراد من اللفظ،

---

(١) انظر الخلاصة في أصول الحديث، ص ٣٠.

وقد تكلم ابن رجب ــ رحمه الله ــ على راوية الحديث بالمعنى، ونقل جوازها عن جمهور العلماء بشرط أن يكون الراوي ملماً باللغة، عارفاً، عالماً، بصيراً بمواقع الألفاظ، وما يحيلها عن المراد.

ولا بد أن يكون الراوي عارفاً المراد من الحديث ليحمله على هذا المراد، ولا يصرفه لغيره.

قال ابن رجب: «وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه، نغيروا المعنى، مثل ما اختصر بعضهم من حديث عائشة في حيضها في الحج، أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال لها، وكانت حائضاً: «انقضي رأسك وامتشطي». وأدخله في أبواب غسل الحيض. وقد أنكر أحمد ذلك على من فعله، لأنه يخل بالمعنى، فإن هذا لم تؤمر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه، بل في غسل الحائض إذا أرادت الاحرام»[1].

قال ابن رجب ــ رحمه الله ــ: وروى بعضهم حديث إذا قرأ الإمام فأنصتوا، بما فهمه من المعنى، فقال: إذا قرأ الإمام «ولا الضالين» فأنصتوا فحمله على فراغه من القراءة، لا على شروعه فيها[2]. ومثل هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم في العلل، قال:

«وسألت أبا زرعة عن حديث أبي الأحوص عن سماك، عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه، عن أبي بردة، قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ «اشربوا في الظروف ولا تسكروا».

قال أبو زرعة: وفي هذا الحديث أخطأ أبو الأحوص فصحف في الإسناد، فقال: بردة وهو بريدة، وقلب في الإسناد فقال: عن أبيه، عن أبي بريدة، وهو ابن بريدة، عن أبيه. ثم قال أبو زرعة:

(١) شرح علل الترمذي، ص ٤٢٧ ــ ٤٢٨.
(٢) شرح علل الترمذي، ص ٤٢٨، والحديث مخرج هناك.

وأفحش من ذلك وأشنع تصحيفه في المتن: «اشربوا في الظروف ولا تسكروا» وقد روى هذا الحديث عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من طرق كثيرة، ونصه:

«نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا الأسقية، ولا تشربوا مسكراً».

وفي حديث بعضهم عن بريدة قال: واجتنبوا كل مسكر، ولم يقل أحد من الرواة ولا تسكروا[1].

النوع الثاني ـ ما كانت علته تحريفاً في لفظ من ألفاظه:

وقد مثل له ابن رجب بمن حرف كلمة «نؤديه» فجعلها «نورثه» وبدل يجعل الحديث في صدقة الفطر، وهو: كنا نؤديه على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: الجد[2].

وقد سبق الكلام عن هذا في أسباب العلل.

النوع الثالث ـ ما كانت علته مخالفة راويه لمقتضاه:

هذا النوع من العلة أفرد له ابن رجب قاعدة من قواعد كتابه شرح الترمذي، فقال:

«**قاعـدة**: في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه». ابن رجب: قد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا.

فمنها: أحاديث أبـي هريرة عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ المسح على الخفين ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد.

وقال أحمد: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين، فلا يصح له فيه رواية

---

(1) علل الحديث لابن أبـي حاتم ٢/ ٢٤.

(2) شرح علل الترمذي، ص ٨٤٤، والحديث مخرج هناك.

ومنها: أحاديث ابن عمر في المسح على الخفين أيضاً، أنكرها أحمد، وقال: ابن عمر أنكر على سعد بن أبي وقاص، المسح على الخفين، فكيف يكون عنده عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فيه رواية.

ومنها: حديث عائشة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه قال للمستحاضة: «دعي الصلاة أيام أقرائك».

قال أحمد: كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ، لأن عائشة تقول: الأقراء الأطهار، لا الحيض»[1].

ومن ذلك: ما أخرجه الترمذي في علله الكبير، قال:

«حدثنا أحمد بن منيع نا يزيد بن هارون، انا اسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البراد، عن ابن عمر، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:

«من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان أحدهما أو أصغرهما مثل أحد.

سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: رواه عبدالملك بن عمير عن سالم البراد عن أبي هريرة وهو الصحيح، وحديث ابن عمر ليس بشيء.

ابن عمر أنكر على أبي هريرة حديثه»[2].

هكذا أعلَّ البخاري هذا الحديث.

ومن ذلك: ما أخرجه الترمذي في علله أيضاً: «ثنا علي بن حجر، ثنا عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: «من ذرعه القيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمداً فليقض».

سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث عيسى بن

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٨٨٩.
(٢) علل الترمذي الكبير، لوحة ٢٨/أ.

يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، وقال: ما أرام
محفوظاً.

قال: وقد روى يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم، أن أبا هريرة
كان لا يرى القيء يفطر الصائم»[1].

النوع الرابع ـ ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه:

وصورة هذا النوع من العلة أن يدخل في سياق الحديث ما ليس منه
سواء أكان هذا الداخل حديثاً آخر أو بعض حديث، أم كان كلاماً للراوي يوضح
به المراد من الحديث، وفي كلتا الحالتين يظهر الحديث مع ما أُدرج فيه حديث
واحداً دونما تمييز بينهما أو فاصل يحدد كلاً منهما.

ومثال إدراج الحديث في الحديث ما ذكره ابن رجب في معرض كلامه
عن جعفر بن بُرقان، فقال: «وكذا قال العقيلي هو ضعيف في روايته ع
الزهري وذكر له حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه، عن النبي ـ صلى ا
عليه وسلم ـ أنه نهى عن لبستين، وبيعتين، ونكاحين، وعن مطعمين، وذ
الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح ع
وجهه»، وقال: لا يتابع عليه من حديث الزهري.

وأما الكلام فيروى من غير حديث الزهري بأسانيد صالحة، ما خ
الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، فالرواية فيها لين»[2]، انتهى كل
ابن رجب.

ومراد ابن رجب أن جعفر بن برقان روى عن الزهري النهي عن الجلو
على مائدة يشرب عليها الخمر، وروى أحاديث أخرى من غير طريق محمد
شهاب الزهري فأدخل كل هذه الأحاديث في إسناد واحد وهو: الزهري،
سالم، عن أبيه، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

---

(١) نفس المرجع، لوحة ٢٢/ب.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٧٩٢.

وقد خرجنا هذا الحديث في مكانه من شرح العلل، وذكرنا قول أبي زرعة فيه:

حديث جعفر بن برقان إنما هو عن قبيصة بن ذؤيب، وعروة بن الزبير، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة ــ وحديث «نهى أن يتزوج الرجل المرأة على عمتها»، وحديث «المنابذة والملامسة»، إنما هو عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبي سعيد.

وأما ما كان الإدراج فيه دخول كلام من الراوي على متنه فمثاله حديث الاستسعاء، وهو ما أخرجه أبو داود من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:

من أعتق شقصاً أو شقيصاً له في مملوك فخلاصه عليه في ماله، إن كان له مال، فإن لم يكن له مال قوّم العبد قيمة عبد، ثم استسعى لصاحبه في قيمته غير مشقوق عليه.

وقد روي هذا الحديث من طرق أصح وأكثر، وليس فيها ذكر الاستسعاء.

وفي هذا نقل ابن رجب كلاماً عن الإمام أحمد أنه لا يعبأ برواية سعيد بن أبي عروبة هذه التي ذكر فيها الاستسعاء، وقدم رواية شعبة وهمام عن قتادة ولم يذكرا الاستسعاء، ونقل ابن رجب قول الإمام أحمد: «ولا أذهب إلى الاستسعاء»[1].

وقد تعرضنا لهذا الحديث في زيادة الثقة، وقد خرجنا رواياته في شرح العلل.

وقد بين الحاكم في معرفة علوم الحديث مكان الادراج في هذا الحديث فقال: «حديث العتق ثابت صحيح وذكر الاستسعاء فيه من قول قتادة، وقد

(1) شرح علل الترمذي، ص ٦٣٣ ــ ٦٣٤.

وهم من أدرجه في كلام النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ويشهد بصحة ذلك ما روي عن قتادة عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة أن رجلًا أعتق شقصاً له في مملوك فغرمه النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال همام: «وكان قتادة يقول: إن لم يكن له مال استسعى العبد»[1].

فقول همام هذا أكد لنا بأن الاستسعاء مدرج في الحديث. وليس في الحديث زيادة ثقة، لأن زيادة الثقة هي جزء من الحديث روي من بعض الطرق ولم يرو من بعضها الآخر.

النوع الخامس ــ ما كانت علته أنه لا يشبه كلام النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ:

ومن ذلك ما يشبه كلام القصاص: وقد مثل له ابن رجب في شرح علل الترمذي بحديث يرويه عمر بن يزيد الرفاء، عن شعبة، عن عمرو بن مرة عن أبي وائل، عن عبدالله، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال «ما بال أقوام يشرفون المترفين، ويستخفون بالعابدين، ويعملون بالقرآن ما وافق أهواءهم وما خالف أهواءهم تركوه، فعند ذلك يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، يسعون فيما يُدرك بغير سعي من القدر المقدور، والأجل المكتوب، والرزق المقسوم، ألا يسعون فيما لا يدرك إلا بالسعي من الجزاء الموفور، والسعي المشكور، والتجارة التي لا تبور»[2].

قيل في هذا أنه يشبه كلام القصاص، واستغرب عن شعبة، وحمله النقاد على رجل كذاب اسمه عبدالله بن المسور المدائني.

قال ابن رجب[3]: ومنه قول أبي أحمد الحاكم، في حديث علي الطويل في الدعاء لحفظ القرآن، إنه يشبه أحاديث القصاص كذلك.

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٤٠.
(٢) شرح علل الترمذي، ص ٨٦٩.
(٣) شرح علل الترمذي، ص ٨٦٩.

وقال في موضع آخر[1]: ومن ذلك أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الكلام الذي لا يشبه كلامه قال ابن أبي حاتم الرازي، عن أبيه: تعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثل كلام النبوة.

ويعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تتضح عدالته، والله أعلم.

هذه بعض أنواع علة المتن، وهي الأنواع التي وقعت لي في شرح علل الترمذي وفي كتب العلل التي اطلعت عليها، وهذه الأنواع ليست على سبيل الحصر، وإنما على سبيل التمثيل، وإنني لا أدعي استقراء كتب العلل كلها لإخراج كل أنواع العلة، لأن هذا بحث يحتاج إلى سنين، وتفنى فيه أعمار.

* * *

(1) شرح علل الترمذي، ص ٨٧٢.

المبحث الرابع

الأشبـــاه في العـــلـــل

تمهيـــد:

رأينا في الأنواع السابقة نماذج من العلل كشفها النقاد بعبارات صريحة واضحة لا لبس فيها، وذلك لقيام الأدلة الكاملة عندهم.

وأما هذا المبحث فقد أفردته للاشباه في العلل. وعنوان هذا المبحث رأيت أنه يصلح لأن تنطوي تحته هذه العلل التي يكشف عنها الناقد بقوله: حديث فلان أشبه أو أشبه بالصواب. أو يقول: حديث فلان أشبه بحديث فلان أو يقول الناقد: هذا الحديث يشبه حديث القصاص، هذه مادة هذا المبحث، وهذا الذي أقصده بالاشباه، ولعلي لا أستبق الموضوع إن قلت أن الأشباه تعبير عن الكشف الظني للعلة الذي يحتمل أموراً كثيرة، وإن كان قول الناقد هذا هو الأرجح من غيره.

ونطلق في هذا المبحث من قاعدة رسمها ابن رجب ــ رحمه الله ــ فقال:

(قاعدة مهمة):

حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خصوا بها عن سائر أهل العلم، كما سبق ذكره في غير موضع(١).

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٨٦١.

ثم مثل ابن رجب ــ رحمه الله ــ لهذا بأمثلة، منها:

شعيب بن أبـي حمزة، عن ابن المنكدر.

روى عنه أحاديث منها حديث ابن المنكدر عن جابر، مرفوعاً: من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة... الحديث[1]، وله علة ذكرها ابن أبـي حاتم عن أبيه، قال: قد طعن في هذا الحديث، وكان قد عرض شعيب بن أبـي حمزة على ابن المنكدر كتاباً، فأمر بقراءته عليه، فعرف بعضاً، وأنكر بعضاً، وقال لابنه أو ابن أخيه: اكتب هذه الأحاديث، فروى شعيب ذلك الكتاب، وعرض عليَّ بعض تلك الأحاديث فرأيتها مشابهة لحديث إسحاق بن أبـي فروة، وهذا الحديث من تلك الأحاديث.

قلت ــ أي ابن رجب ــ ومصداق ذلك ما ذكره أبو حاتم أن شعيب بن أبـي حمزة روى عن ابن المنكدر، عن جابر حديث الاستفتاح في الصلاة بنحو سياق حديث علي، وروى عن شعيب عن ابن المنكدر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة فرجع الحديث إلى الأعرج. وإنما رواه الناس عن الأعرج، عن عن عبيدالله بن أبي رافع، عن علي بن طالب.

ومن جملة من رواه عن الأعرج بهذا الإسناد إسحاق بن أبـي فروة.

وقيل إنه رواه عن عبدالله بن الفضل عن الأعرج، وروى عن محمد بن حمير، عن شعيب بن أبـي حمزة، عن ابن أبـي فروة، وابن المنكدر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة.

ورواه أبو معاوية، عن شعيب، عن إسحاق، عن الأعرج، عن عبيدالله بن أبي رافع،عن محمد بن مسلمة.

فظهر بهذا أن الحديث عند شعيب عن ابن أبـي فروة.

وكذا قال أبو حاتم الرازي: هذا الحديث من حديث إسحاق بن أبـي فروة يرويه شعيب عنه.

---

(١) الحديث مخرج في شرح العلل، ص٨٦٢.

وحاصل الأمر أن حديث الاستفتاح رواه شعيب عن إسحاق بن أبي فروة وابن المنكدر، فمنهم من ترك إسحاق، وذكر ابن المنكدر، ومنهم من كنى عنه فقال عن ابن المنكدر وآخر، وكذا وقع في سنن النسائي.

وهذا مما لا يجوز فعله وهو أن يروي الرجل حديثاً عن اثنين، أحدهما مطعون فيه والآخر ثقة، فيترك ذكر المطعون فيه، ويذكر الثقة. وقد نص الإمام أحمد على ذلك، وعلله بأنه ربما كان في حديث الضعيف شيء ليس في حديث الثقة. وهو كما قال، فإنه ربما كان سياق الحديث للضعيف، وحديث الآخر محمولاً عليه.

فهذا الحديث يرجع إلى رواية إسحاق بن أبي فروة وابن المنكدر ويرجع إلى حديث الأعرج.

ورواية الأعرج له معروفة عن ابن أبي رافع عن علي، وهو الصواب عند النسائي والدارقطني وغيرهما.

وهذا الاضطراب في الحديث الظاهر أنه من ابن أبي فروة لسوء حفظه وكثرة اضطرابه في الأحاديث وهو يروي عن ابن المنكدر.

وقد روى هذا الحديث يزيد بن عياض بن جعدبة، عن ابن المنكدر، عن الأعرج، عن ابن أبي رافع، عن علي[١].

ويمكن أن نلخص ما مضى بما يلي:

١ ــ الصحيح ما رواه الناس ومنهم إسحاق بن أبي فروة عن ابن المنكدر، عن الأعرج، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم ــ كان إذا قام يصلي قال: الله أكبر وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً. . . إلخ الآية[٢].

---

(١) شرح علل الترمذي من ص ٨٦٢ إلى ص ٨٦٥.

(٢) أخرجه من هذه الطريق الدارقطني ١/٢٩٦؛ والنسائي ٢/١٠٠؛ والدارمي ١/٢٢٥.

٢ ـ وأما إسحاق بن أبـي فروة فقد روى هذا الحديث من طريقين:

الأولى: ابن أبـي فروة، عن ابن المنكدر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة.

الثانية: ابن أبـي فـروة، عن الأعرج، عن عبيدالله بن أبي رافع،عن محمد بن مسلمة.

٣ ـ رواه شعيب عن ابن المنكدر وإسحاق بن أبـي فروة، علماً بأنه لم يسمعه من ابن المنكدر، وإنما من إسحاق، فسلك به طريق إسحاق إلى محمد بن مسلمة وسوى بين إسناد ابن المنكدر وإسناد إسحاق بن أبـي فروة.

٤ ـ ترك بعض الرواة إسحاق بن أبـي فروة، وذكر ابن المنكدر، وبعضهم قال: ابن المنكدر وآخر، يكنى عن إسحق بن أبـي فروة.

٥ ـ وهكذا دخل إسناد إسحاق بن أبـي فروة في إسناد ابن المنكدر، وانتهى بإسقاط إسحاق من الإسناد.

ولما عرف النقاد تفرد إسحاق في ذكر محمد بن مسلمة علموا بعد ذلك أن هذا الحديث من حديث إسحاق ولو لم يذكر هو في السند. فقالوا: شعيب عن ابن المنكدر يشبه حديث إسحاق بن أبـي فروة.

وبالرغم من أنني حاولت جهدي أن أسهل وأوضح، إلا أن الأمر يبقى على جانب من الصعوبة. وذلك لما في هذه الأسانيد من التداخل إذ أنها تلتقي في راو وتفترق عند آخر، وتبدو وكأنها جهاز دقيق الآلات، تتشابك بداخله الخيوط والأسلاك، ولكنه لا يعدم من يعرف أجزاءه ويتابع أسلاكه وخيوطه.

مثـــال:

قال ابن رجب: «سعيد بن سنان ويقال سنان بن سعيد يروى عن أنس ويروى عنه أهل مصر. قال أحمد: تركت حديثه، حديثه مضطرب. وقال: بشبه حديثه حديث الحسن لا يشبه أحاديث أنس»[١].

---

(١) شرح علل الترمذي، ص٨٦٢.

قال ابن رجب: «ومراده أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعة إنما تشبه كلام الحسن البصري أو مراسليه. وقال الجوزجاني: أحاديثه واهية لا تشبه أحاديث الناس عن أنس»[1].

وهكذا يتضح لنا أن أحاديث سعيد بن سنان إنما يرويها عن الحسن لا عن أنس لعدة قرائن:

١ ـ إن هذا الرجل معروف باضطرابه.
٢ ـ إن هذه الأحاديث غريبة عن أنس، ولم يروها الناس عنه.
٣ ـ إن هذه الأحاديث معروفة عن الحسن، لا عن أنس.

مثـــال:

قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ:

قال البرذعي: «قال لي أبو زرعة: خالد بن يزيد المصري وسعيد بن أبـي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبـي من حسن حديثهما.

قال: وقال لي أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضهـا مراسيل عن ابن أبـي فروة وابن سمعان»[2]. قال ابن رجب:

«ومعنى ذلك أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبـي فروة وابن سمعان، فوجده يشبهه ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم فخاف (أبو زرعة) أن يكونا أخذا حديث ابن أبـي فروة وابن سمعان، ودلساه عن شيوخهما»[3].

هذا كلام ابن رجب، وفيه تفسير واضح لشك أبـي زرعة في هذين الرجلين، ثم كيف تحقق من صحة هذا الشك.

---

(١) المرجع السابق ص ٨٦١.
(٢) كلام البرذعي في الضعفاء، وهو مسائل لأبـي زرعة، لوحة ١٣٦/أ، ونقل ابن رجب عنه، انظر شرح العلل، ص ٨٦٧.
(٣) انظر شرح العلل، ص ٨٦٧ ـ ٨٦٨.

مثـال: قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ:

«روى القواريري، عن ابن بكر الحنفي، عن عاصم بن محمد العمري، ثنا سعيد المقبري، عن أبيه عن أبـي هريرة، عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: قال الله تعالى: ابتلي عبدي المؤمن، فإن لم يشكني إلى عواده أطلقته من أسارى ثم أبدلته لحماً خيراً من لحمه.

هذا الحديث ليس من أحاديث سعيد المقبري، بل هو يشبه أحاديث عبدالله بن سعيد المقبري: ودليل ذلك كما يقول ابن رجب ـ رحمه الله ـ:

١ ـ هذا حديث منكر بهذا الإسناد، وإنما رواه عاصم بن محمد، عن عبدالله بن سعيد المقبري، عن أبيه.

٢ ـ رواه معاذ بن معاذ، عن عاصم بن محمد، عن عبدالله بن سعيد، عن أبيه. وعبدالله بن سعيد شديد الضعف، قال: يحيى القطان ما رأيت أحداً أضعف منه»[١].

مثـال: قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ:

«روى أبو جعفر العقيلي في كتابه «الضعفاء» قال: حدثنا إبراهيم بن محمد، وعلي بن عبدالعزيز، قالا: حدثنا عمر بن يزيد الشيباني الرفا، قال: حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة، عن أبـي وائل، عن عبدالله، عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، قال:

«ما بال أقوام يشرفون المترفين، ويستخفون بالعابدين، ويعملون بالقرآن ما وافق أهواءهم، وما خالف أهواءهم تركوه، فعند ذلك يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، يسعون فيما يدرك بغير سعي من القدر والمقدور، والأجل المكتوب، والرزق المقسوم، ألا يسعون فيما لا يدرك إلا بسعي من الجزاء الموفور، والسعي المشكور والتجارة التي لا تبور»؟

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٨٦٨.
نسب هذا الحديث إلى صحيح مسلم، وليس كذلك. وانظر تخريجه ص ٨٦٨ في هذا الكتاب.

قال العقيلي: «ليس لهذا الحديث أصل من حديث شعبة، هذا الكلام عندي، والله أعلم، يشبه كلام عبدالله بن المسور الهاشمي المدائني، وكان يضع الحديث. وقد روى عن عمرو بن مرة، عنه. ولعل هذا الشيخ ــ الذي هو عمر بن يزيد الرفا ــ روى عن رجل عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن المسور فأحاله على شعبة»[1].

وهكذا أدرك العقيلي، وهو الناقد البصير، أن هذا الحديث من المحتمل أن يكون لرجل لم يذكر نهائياً في هذا الإسناد، وذلك:

١ ــ لغرابته عن شعبة، ولكون هذا الشيخ (عمر بن يزيد) مجهولاً.

٢ ــ لشبهه بأحاديث القصاص الذين يتألفون قلوب الناس بأحاديث يضعونها، فإن من يمعن النظر في هذا الحديث يرى فيه أثر الصنعة.

٣ ــ لما كان عمرو بن مرة معروفاً بالرواية عن أحد الكذابين، وهو عبدالله بن المسور، فإن العقيلي يرى أن هذا الحديث يشبه أحاديث هذا الوضاع، ولا يشبه حديث شعبة.

هذه أمثلة ذكرها ابن رجب لهذا الضرب من العلة، وجعل لها قاعدة من قواعده، وصفها بالأهمية كما رأينا.

وكتب العلل مليئة بهذا النوع من العلة وكثيراً ما يقال: حديث فلان أشبه، أو أشبه بالصواب، أو أشبه لسبب من الأسباب المرجحة.

وفيما يلي بعض الأمثلة من كتب العلل الأخرى توقفنا على مزيد من البيان والإيضاح.

جاء في علل الدارقطني: «سئل عن حديث عمر عن أبي بكر أنه قبَّل الحجر، وقال: لولا أني رأيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقبلك ما قبلتك. فقال:

---

(١) الضعفاء للعقيلي، لوحة ٢٨٨؛ وشرح علل الترمذي، ص ٨٧٠.

يرويه سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نمر، واختلف عنه.

ـ فرواه أبو بكر الأعشى وهو عبدالحميد بن أبي أويس أخو إسماعيل بن أبي أويس عن سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نمر، عن عيسى بن طلحة، عن عمر، عن أبي بكر.

ـ وخالفه خالد بن مخلد، وعبدالله بن وهب، فروياه عن سليمان بن بلال: عن شريك بن أبي نمر، عن عيسى بن طلحة عن رجل حدثه لم يسميا عمر ولا غيره، عن أبي بكر.

وقولهما أشبه بالصواب. وتابعهما عبدالملك بن مسلمة عن سليمان بن بلال»[1].

فالإسناد الذي أبهم فيه رجل أشبه بالصواب.

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه الأعمش وفضيل بن عمرو، عن علقمة، عن عبدالله، قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر»... وذكر الحديث.

ورواه ابن أبجر، عبدالملك بن سعيد بن أبجر، عن أبي معشر، عن إبراهيم عن الأسود، عن عبدالله، موقوفاً.

أيهما أصح؟ فقال: الأعمش وفضيل أضبط من أبي معشر، وهو أشبه بالصواب»[2].

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه موسى بن خلف، وحماد بن زيد، وأحسبه عن أنس. وقال موسى: عن أنس، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «من كانت له ابنتان أو ثلاث كنت أنا وهو كهاتين. قال أبي:

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، المجلد الأول، لوحة ٤/ب.
(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم، رقم ١٨٢٨.

رواه حماد بن سلمة عن ثابت، عن عائشة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهو أشبه بالصواب وحماد أثبت الناس في ثابت، وعلي بن زيد»[1].

هذه أمثلة كان الحكم فيها بصيغة أشبه بالصواب، وذلك عند مقارنة إسنادين، أو رواية رجلين، ويكون أحدهما أقرب إلى الصحة من الآخر.

وكثيراً ما تكون هذه العبارة مبررة بقرينة تؤيدها. وفيما يلي عبارات من العلل لابن أبي حاتم ومن العلل الكبير للترمذي فيها مثل هذا التبرير:

ـ قال أبو زرعة: محمد بن يزيد أشبه عن أبيه، لأنه أفهم لحديث أبيه[2].

ـ حديث عنبسة وعمرو أشبه عندي. إذ اتفق عليه النفسان، وهما الرواة عن الزبير بن عدي[3].

ـ قال أبو زرعة: عبدالله بن الربيع، عن أبي بردة، عن الربيع بن خيثم أشبه، الرواية من طريق الثوري[4].

ـ «قال أبي: ابن عباس أشبه، لأن أيوب أشبههم وأحفظهم»[5]. أي الرواية التي تنتهي بابن عباس أشبه من الرواية الأخرى، لأن رواية ابن عباس جاءت من طريق أيوب.

ـ «لم يسمع يحيى بن أبي كثير من نوف شيئاً، إنما روى عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن نوف وهو أشبه»[6]، أي أن الرواية الثانية سليمة من الانقطاع، خلافاً للأولى.

---

(١) نفس المرجع، رقم ٢٠٠٤.

(٢) نفس المرجع، رقم ١٦٤٧.

(٣) نفس المرجع، رقم ١٦٤٨.

(٤) نفس المرجع، رقم ١٧٧٨.

(٥) نفس المرجع، رقم ١٨٠٧.

(٦) علل الحديث لابن أبي حاتم، رقم ١٨١٠.

ـ هذه أشبه، وزكريا لزم الطريق[1]، ومعنى لزم الطريق دخل على إسناد آخر لشهرة رجاله، وترك إسناده الصحيح.

ـ مرسل أشبه، يحيى بن جعدة لم يلق ابن مسعود[2].

ـ لا يشبه هذا الحديث حديث الأعمش، لأن الأعمش لم يرو عن أبي تميمة شيئاً، وهو بأبي إسحاق أشبه[3]. أي أن الوهم أدخل الأعمش مكان أبي إسحاق.

ـ لا يرفعون هذا الحديث، والموقوف عندنا أشبه[4].

ـ حديث عقيل، عن الزهري أشبه من حديث عبدالله بن بشير، عنه، لأن عقيلاً معروف بالرواية عن الزهري[5].

ـ وحديث يونس بن أبي إسحاق أشبه من حديث عمار بن زريق عن أبي إسحاق، لأن عمار بن زريق سمع من أبي إسحاق بأَخره[6].

ـ وحديث همام عن قتادة أشبه، وهو ثقة حافظ.
وذلك في مقابل رواية عبدالأعلى بن سعيد عن قتادة[7].

ـ حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة أشبه، وعكرمة بن عمار يغلط الكثير في أحاديث يحيى بن أبي كثير، وفي ذلك ترجيح رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عن أبي هريرة، على رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة[8].

---

(١) نفس المرجع، رقم ١٨٢٣.
(٢) نفس المرجع، رقم ١٨٣٧.
(٣) نفس المرجع، رقم ١٨٦٨.
(٤) نفس المرجع، رقم ١٩١٧.
(٥) نفس المرجع، رقم ١٩٥١.
(٦) نفس المرجع، رقم ١٩٨٩.
(٧) علل الترمذي الكبير، لوحة رقم ٣١/أ.
(٨) علل الترمذي الكبير، لوحة رقم ٤٤/أ.

– قال أبي، حديث منصور أشبه، لأن حديث أبي هاشم رواه حجاج بن دينار، عن أبي هاشم وحجاج ليس بالقوي، وفي حديث الربيع بن أنس دونه مصعب بن حيان، عن مقاتل بن حيان. قال أبو زرعة: حديث منصور أشبه، لأن الثوري رواه وهو أحفظهم[1].

– حديث أبي معمر أشبه من حديث عبدالصمد بن عبدالوارث، لأن ابن بريدة يروي عن ابن عمر في حديث عبدالصمد، قلت لأبي: ابن بريدة أدرك ابن عمر؟ قال: أدركه ولم يبين سماعه منه[2].

– وهيب أشبه، ووهيب أتقن وأوثق من أبي معاوية[3].

– وحديث إسرائيل أشبه، إذ كان هو أحفظ[4].

– وهو أشبه عندي، لأن الثوري أحفظهم[5].

– قال أبي: لا يحتمل عندي أن يكون من حديث ابن عمر، عبدالله بن عمرو أشبه. وذلك في حديث: كل مسكر حرام، وهو مشهور عن ابن عمرو، وتشابه عمر وعمرو يوقع في مثل هذا الوهم، فقال أبو حاتم «بابن عمرو أشبه»[6].

– قيل لأبي: أيها أصح؟ قال: المسعودي أفهم بحديث عون، وهو أشبه[7].

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم، رقم ١٩٩٩.
(٢) نفس المرجع، رقم ٢٠٤٩.
(٣) نفس المرجع، رقم ٢٠٥٢.
(٤) نفس المرجع، رقم ٢٠٥٨.
(٥) نفس المرجع، رقم ١٤٩٠.
(٦) نفس المرجع، رقم ١٥٦٤.
(٧) نفس المرجع، رقم ٢٠٣٤.
ملحوظة: اكتفينا بذكر أرقام الأحاديث في علل ابن أبي حاتم، لأن الكتاب كله مرقم.

هذه الأمثلة تعرض لأسانيد وقع الاختلاف فيها، فحاول النقاد بيان الأشبه بالصواب، وكذلك الحال عندما يقع الاختلاف في المتون، فإنهم يلتمسون لأحدهما المرجح على بقيتها، وذلك فيما لا يمكن فيه الجمع من هذه المتون.

مثـال:

قال الترمذي: «حدثنا أبو موسى بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن عمرو بن شرحبيل، عن قيس بن سعد: كنا نصوم يوم عاشوراء ونعطي زكاة الفطر قبل أن ينزل علينا.. الحديث.

حدثنا محمد بن بشار، حدثنا ابن مهدي، حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن القاسم، عن أبـي عمار، عن قيس بن سعد، قال: أمرنا بصوم عاشوراء.

سألت محمداً عن هذا الحديث فقلت له: حديث الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن عمرو بن شرحبيل، عن قيس بن سعد أصح؟ أو حديث سلمة بن كهيل عن القاسم، عن أبـي عمار، عن قيس بن سعد؟.

فقال: لم أسمع أحداً يفضي في هذا بشيء، إلا أن حديث سلمة بن كهيل أشبه عندي، لأن هذا خلاف ما يروى عن النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في زكاة الفطر. قال ابن عمر: فرض رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ زكاة الفطر»[1].

ولما كان التمييز بين الأسانيد «بهذه العبارة» يحمل ما يبرره، فلا بأس أن نقول: إننا نعرف أن سنداً ما هو أشبه بالصواب، لأحد الأسباب التالية:

١ ـ أشبه، لأنه أضبط، أو أتقن، أو أوثق، أو أثبت في شيخ ما، أو أفهم بحديث أبيه أو شيخه أو قطرة.

(١) علل الترمذي الكبير، لوحة ٢٣/أ.

٢ ـ أشبه، لأن رواته أكثر.

٣ ـ أشبه، لأنه سمع وغيره لم يسمع، أو أدرك وغيره لم يدرك.

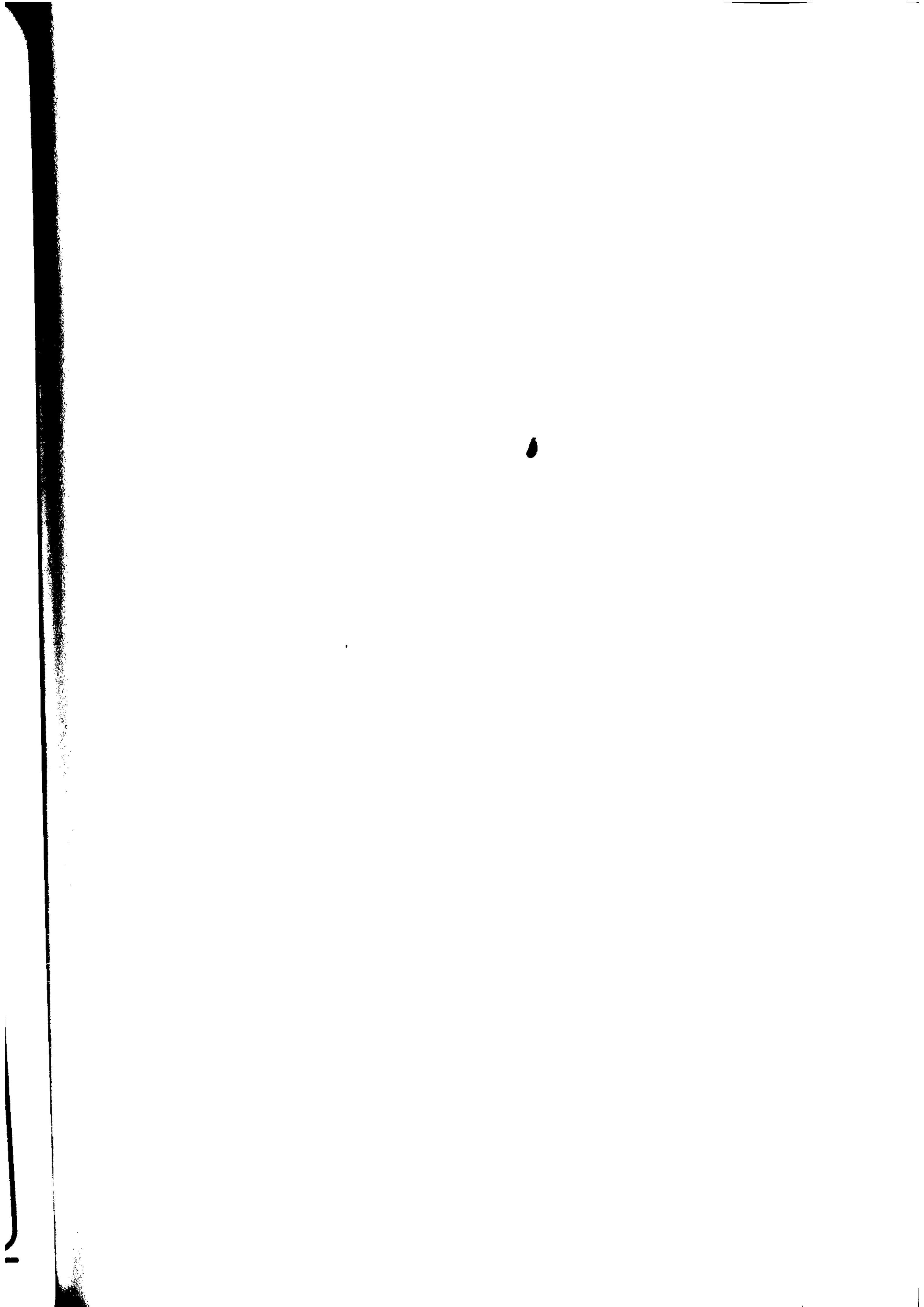
٤ ـ أشبه، لأن هذا الحديث مشهور عنه وغريب عن غيره.

٥ ـ أشبه، لأن غيره لزم الطريق.

٦ ـ أشبه لأن غيره خلاف ما يروى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

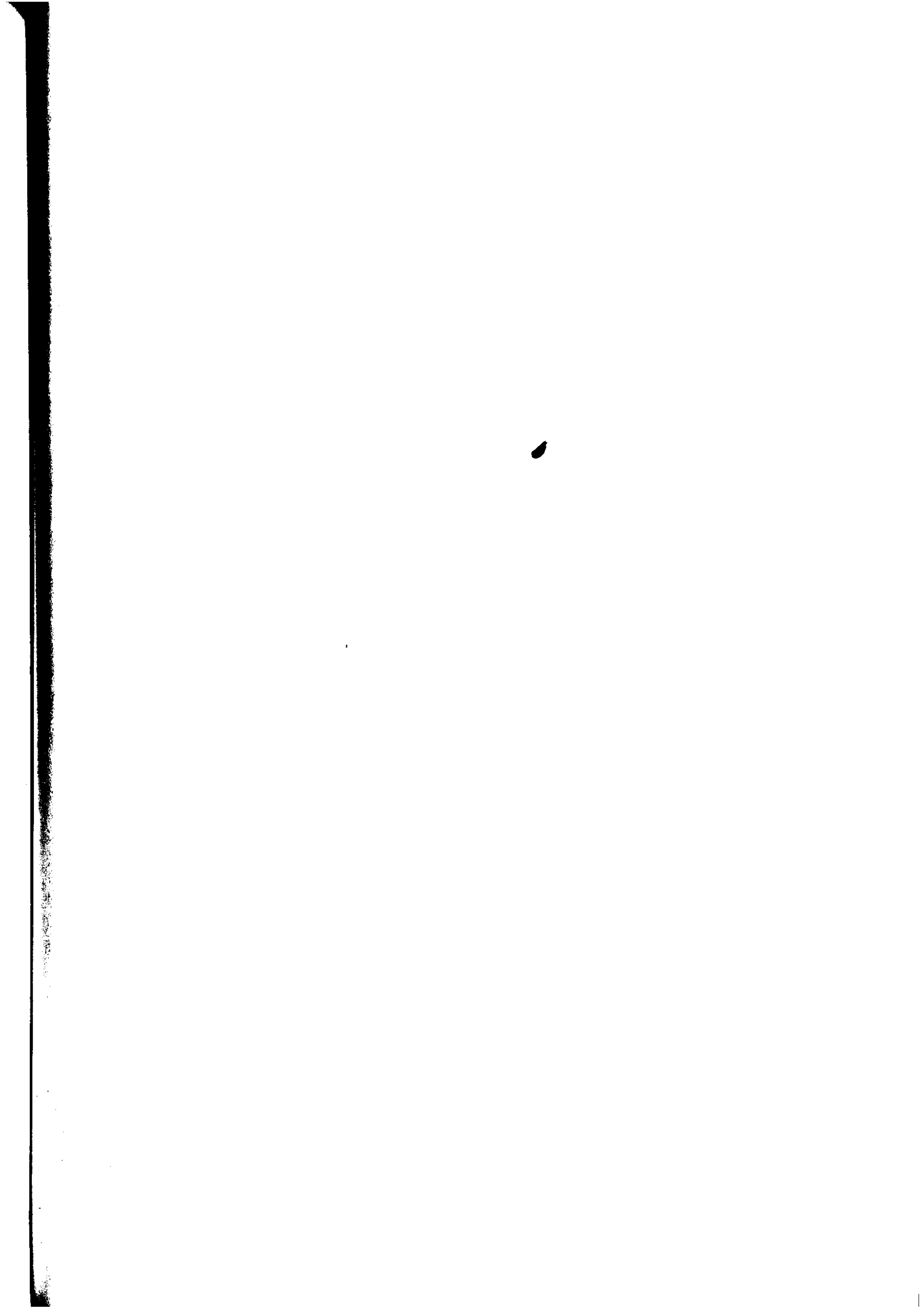
وهكذا فقد دلنا استقراء هذه العبارة في كتب العلل أنها تعني الأسلم والأقرب إلى الصواب. وينبغي أن أنبه إلى أن هذا لا يعني دائماً صحة الإسناد في اصطلاحِ المحدثين، إذ قد يكون الإسناد أشبه بالصواب ويكون مرسلاً أو معضلاً. والله أعلم.

* * *



الفصل الرابع

دراسة لمباحث في مصطلح الحديث من كتاب شرح علل الترمذي



تمهيــد:

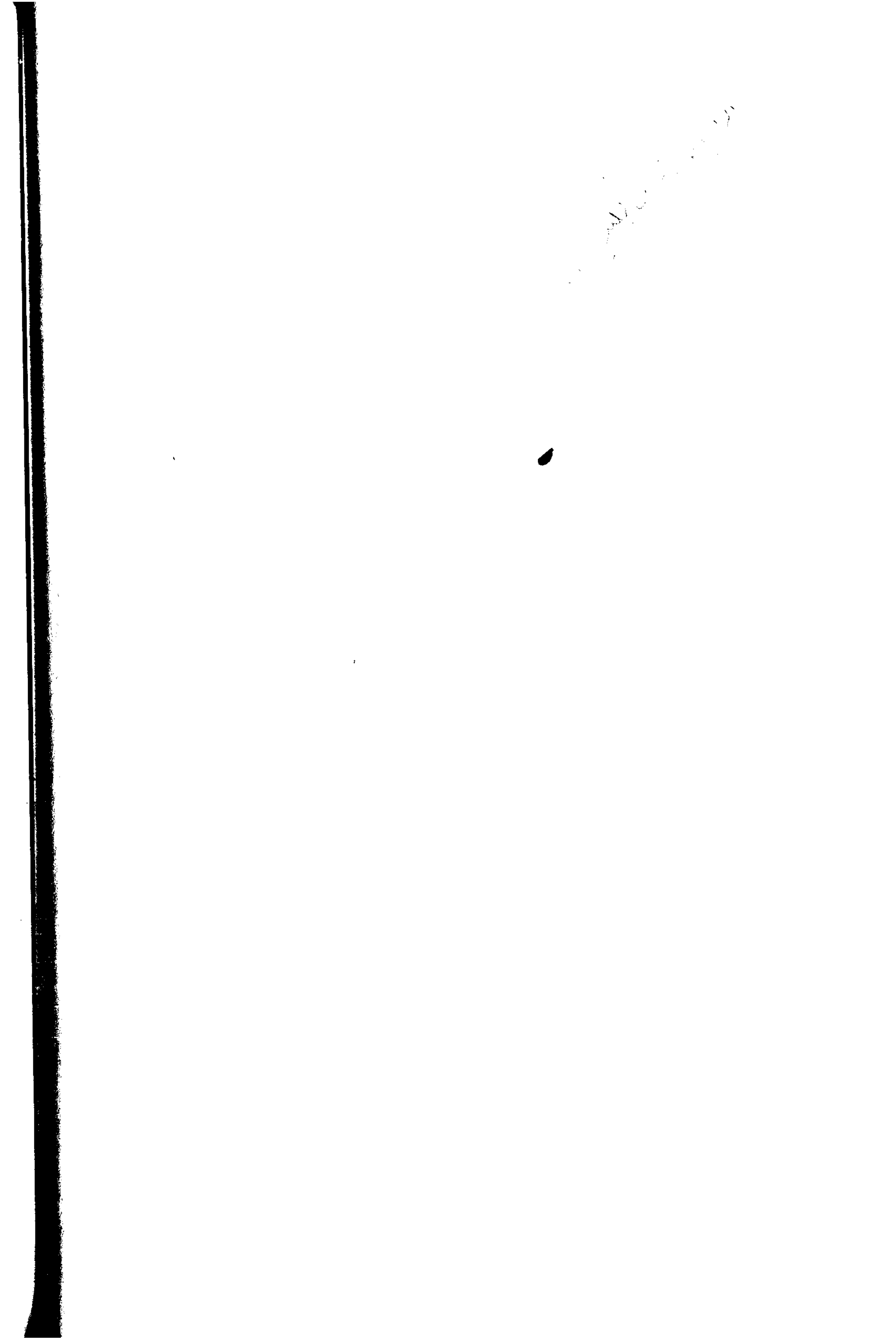
تعرضنا فيما سبق للمادة الرئيسـة في شرح علل الترمذي وهي مادة علم العلل، وحاولنا إبراز بناء متكامل لهذا العلم، مستمداً من كتاب ابن رجب، ومسترشداً بالأصول التي اعتمد عليها. وأما الجزء التالي من الدراسة فجعلته لدراسة مباحث في مصطلح الحديث خرج فيها ابن رجب عن المألوف، وأظهر فيها براعة وإبداعاً، وقد جعلت هذا الفصل في ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول : في المرسل.

المبحث الثاني : في العنعنة.

المبحث الثالث : في زيادة الثقة.

* * *



المبحث الأول

في المرسل عند ابن رجب
مقارناً بآراء غيره من العلماء

تعريف المرسل في الاصطلاح:

يطلق المرسل عند علماء المصطلح[1] على قول التابعي: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وهو ما اختاره الحاكم[2] في معرفة علوم الحديث، وسار عليه أبو عمرو بن الصلاح[3] في مقدمته، تابعه على ذلك شراح المقدمة ومختصروها.

أما الخطيب البغدادي[4] فقد أطلق المرسل على ما انقطع إسناده مطلقاً، وعليه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والدارقطني[5] وهو المشهور عند الفقهاء والأصوليين[6].

---

(١) والمرسل في اللغة من الرسل القطيع من كل شيء، وترسل في قراءته اتأد فيها، وفي الحديث «كان في كلامه ترسيل» أي ترتيل، والمرسال: الناقة السهلة السير، وجمعها مراسيل، ورجل فيه رَسْلة: أي كسل، والاسترسال إلى الإنسان: الاستئناس والطمأنينة، واسترسل إليه استأنس وانبسط، والإرسال: التوجيه. انظر: اللسان.

(٢) معرفة علوم الحديث: ٢٥.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ٤٧.

(٤) الكفاية للخطيب البغدادي، ص ٥٤٦، ط. الحديثة.

(٥) فتح المغيث للسخاوي ١٣١/١.

(٦) انظر: كشف الأسرار للنسفي ٢٥/٢؛ والإحكام في أصول الأحكام الآمدي ٣/١؛ وتيسير التحرير لأمير بادشاه ١٠٢/٣؛ وأصول السرخسي ٣٦٣/١؛ وإرشاد الفحول للشوكاني ٦٤/١؛ والتلويح على التوضيح للتفتازاني ٤٣١/١.

ورغم هذا الاختلاف الظاهر في الاصطلاح إلا أن الحقيقة المختلف عليها واحدة، وبيان ذلك: أن المرسل عند أهل المصطلح نوع خاص من المنقطع، وهو ما انقطع بعد التابعي، وقول الخطيب ومن سبقه أو لحقه عام في كل منقطع، يضاف إلى هذا أن المرسل الذي دار حوله الخلاف، بين التصحيح والتضعيف والقبول والرد، هو مرسل التابعي[1]، وأما المنقطع دون التابعي فهذا لا جدال في ضعفه، وأهل الاصطلاح وغيرهم يقرون بضعفه.

ولما كانت صورة الخلاف الحقيقي هي مرسل التابعي كانت صور الانقطاع الأخرى محل نزاع لفظي لا نزاع حقيقي.

المرسل عند ابن رجب:

أما ابن رجب فإنه لم يتعرض لتعريف المرسل كما فعل سلفه وخلفه من أهل المصطلح، وإنما اكتفى بالأمثلة التطبيقية تحدد مفهومه عن المرسل، وفي شرح العلل له تبعاً لأصله، صور من المرسل، هاك أمثلتها:

١ ــ **أن يقول التابعي**: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كما كان يفعل سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن أبي كثير. وهذا هو الأعم الأغلب في المرسلات.

٢ ــ **أن يُسقطَ التابعي راوياً بينه وبين الصحابي**: كرواية مجاهد عن علي، وبينهما ابن أبي ليلى. أو يقال: سعيد بن المسيب عن عمر حجة، رغم انه لم يسمع من عمر كثيراً، ولكنه أرسل عنه كثيراً[2].

٣ ــ **أن يقول تابع التابعي**: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كمالك مثلاً، ومن في طبقته جاء في علل الترمذي قوله: قال علي: قلت ليحيى: فمرسلات مالك؟ قال: هي أحب إلي. ثم قال يحيى: ليس في القوم أحد أصح حديثاً من مالك[3].

---

(١) انظر كلام الشوكاني في إرشاد الفحول ٢/٦٤.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٥٥٢.

(٣) شرح علل الترمذي، ص ٥٣٠.

عرض الترمذي لمذاهب العلماء في المرسل/واعتراضات ابن رجب عليه:

المذهب الأول ــ تضعيف المراسيل:

وفي ذلك يقول الترمذي: «والحديث إذا كان مرسلاً فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث». ومن أهل الحديث الذين استدل الترمذي بقولهم الإمام الزهري الذي قال لإسحاق بن أبـي فروة، وكان يرسل الحديث مالك ــ قاتلك الله ــ تجيئنا بأسانيد لا خُطُمَ لها ولا أزمة، فرأى الإمام الترمذي أن هذا دليل على تضعيف الزهري لمطلق المراسيل، وانه لا يحتج بها.

ولكن ابن رجب اعترض في الشرح على هذا الاستدلال، وقال: ليس هذا دليلاً على رد الزهري للمراسيل عموماً، وإنما هو تضعيف خاص لمراسيل ابن أبـي فروة الذي عرف أن الإرسال عادة له، ويضاف هذا إلى ما كان عليه هذا الرجل من الضعف، إذ أن كتب الجرح طافحة بكلام العلماء في جرحه.

وأما بيان المحدثين الذين قالوا بتضعيف المرسل فلم يرد عـلى لسان الترمذي، وإنما ذكر على سبيل الإجمال أن هذا مذهب أكثر أهل الحديث، ولقد ذكر الحاكم أبو عبدالله أسماء عدد من هؤلاء المحدثين. وفي هذا يقول ابن رجب: وحكاه الحاكم عن جماعة من أهل الحديث من فقهاء الحجاز وسمى منهم: سعيد بن المسيب، والزهري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، فمن بعدهم من فقهاء المدينة[1].

وبعد إجمال الترمذي وبيان الحاكم قال ابن رجب: وفي حكايته عن أكثر من سماهم نظر، ولا يصح عن أحدهم الطعن في المراسيل عموماً، ولكن في بعضها.

وهذا اعتراض وجيه من ابن رجب على الترمذي والحاكم، لأن لكل واحد من أهل الحديث كلاماً طويلاً في المراسيل، وهو كلام يدل على تفاوتها في الاحتجاج والرتبة، حتى يصل بعضها إلى منتهى درجات الضعف، فيقال:

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٢٥. وشرح العلل، ص ٥٣٢.

مرسلات فلان رياح. وفي الوقت نفسه يقول نفس القائل ومرسلات فلان أحب إلي، أو يقول: ومرسلات فلان صحاح.

وكلام يحيى بن سعيد القطان الذي ذكره الترمذي يبين قدر التفاوت بين المرسلات. قال ابن رجب: وذكر الترمذي ـ أيضاً ـ كلام يحيى بن سعيد القطان في أن بعض المرسلات أضعف من بعض. ومضمون ما ذكره عنه تضعيف مرسلات عطاء، وأبي إسحاق والأعمش، والتيمي، ويحيى بن أبي كثير والثوري، وابن عيينة، وان مرسلات مجاهد، وطاوس، وسعيد بن المسيب، ومالك أحب إليه منها[1].

ضابط التفاوت بين المراسيل:

وهذا التفاوت الكبير بين المراسيل يحتاج إلى ضابط يحكم هذه المرسلات ويحدد قيمتها العلمية، وهذا ما استدركه ابن رجب على الترمذي عندما عرض آراء يحيى بن سعيد القطان الكثيرة، فقال ابن رجب:

وكلام يحيى بن سعيد في تفاوت مراتب المرسلات بعضها على بعض يدور على أربعة أسباب:

أحدها: ان من عرف بروايته عن الضعفاء ضَعُفَ مرسلُه بخلاف غيره.

الثاني: ان من عرف له إسناد صحيح إلى من أَرسلَ عنه فإرساله خير مم لم يعرف له ذلك. وهذا معنى قوله: مجاهد؛ عن علي ليس به بأس، قد أسن عن ابن أبي ليلى عن علي.

الثالث: إن من قَوي حفظه يحفظ كل ما يسمعه، ويثبت في قلبه، ويكو فيه ما لا يجوز الاعتماد عليه، بخلاف من لم يكن له قوة الحفظ ولهذا كان سفي إذا مر بأحد يتغنى يسد أذنيه حتى لا يدخل إلى قلبه ما يسمعه منه، فيقر في وقد أنكر مرة يحيى بن معين على علي بن عاصم حديثاً، وقال: ليس هو م

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٥٣٢.

حديثك إنما ذوكرت به فوقع في قلبك، فظننت أنك سمعته، ولم تسمعه، وليس هو من حديثك.

الرابع: إن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه، بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مرضي، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره، يكتبون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون، عن رجل، وهذا معنى قول القطان: لو كان فيه إسناد صاح به، يعني: لو كان أخذه عن ثقة لسماه[1].

وبناء على هذه الضوابط التي قعدها ابن رجب نحكم على مرسلات الزهري والشعبي بالضعف، كما نحكم على مرسلات كل من عرفنا له رواية عن الضعفاء. ولا يفوتني هنا أن أنوه بعقلية ابن رجب العلمية القادرة على جمع نثار المتفرقات ضمن قواعد وضوابط.

ورغم هذا التفاوت في المراسيل، ورغم الضوابط التي وضعها ابن رجب لكلام يحيى القطان إلا أن المراسيل تبقى في دائرة الضعيف، وقد ذكر ابن رجب كلاماً لابن المبارك، وابن سيرين، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني، يشهد بضعف المراسيل.

المذهب الثاني ـ الاحتجاج بالمرسل:

قال ابن رجب، وحكاه الترمذي عن بعض أهل العلم، وذكر كلام النخعي أنه كان إذا أرسل فقد حدثه به غير واحد.

قال ابن رجب: «وقد استدل كثير من الفقهاء بالمرسل، وهو الذي ذكره أصحابنا أنه الصحيح عن الإمام أحمد، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وأصحاب مالك وحكى الاحتجاج بالمرسل عن أهل الكوفة وعن أهل العراق جملة، وحكاه الحاكم عن إبراهيم النخعي، وحماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة»[2].

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٥٣٣ ـ ٥٣٤.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٥٤٣.

رأي ابن رجب في الاحتجاج بالمرسل:

بعد أن ذكر ابن رجب هذين المذهبين حاول التوفيق بينهما فقال: «واعلم انه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح على طريقتهم، لانقطاعه وعدم اتصال إسناده.

وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه فاحتُج به مع ما احتف به من القرائن[1].

قال ابن رجب: وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة، كالشافعي وأحمد وغيرهما مع أن في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذ»[2].

القول الثالث في المرسل:

وهو تصحيح المرسل بشروط: وهذا ما عليه الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ ولقد عرض ابن رجب مضمون كلام الشافعي عرضاً غير مسبوق إليه ـ فيما أعلم ـ فقال بعد أن ساق كلامه في الرسالة: وهو كلام حسن جداً، ومضمونه: إن الحديث المرسل يكون صحيحاً ويقبل بشروط منها[3].

١ ـ في نفس المرسِل، وهي ثلاثة:

أحدها: أن لا يعرف له رواية عن غير مقبول الرواية.

ثانيها: أن لا يكون ممن يخالف الحفاظ إذا أسند الحديث فيما أسندوه.

ثالثها: أن يكون من كبار التابعين فإنهم لا يروون غالباً إلا عن صحابي، أو تابعي كبير.

---

(١) و (٢) شرح علل الترمذي، ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤.

(٣) جزم بعض الأصوليين ومنهم الغزالي في المستصفى أن المرسل مردود عند الشافعي وليس كلام الشافعي كذلك، بل هو يصحح المرسل بشروط. انظر: المستصفى ١٠٧/١.

٢ ـ وأما الخبر الذي يرسله:

فيشترط لصحة مخرجه وقبوله أن يعضده ما يدل على صحته، وان له أصلاً والعاضد له أشياء.

- **أحدها:** وهو أقواها، أن يسنده الحفاظ المأمونون، من وجه آخر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بمعنى ذلك المرسل، فيكون ذلك دليلاً على صحة المرسل، وأن الذي أرسل عنه ثقة»[١].

وقد تنبه ابن رجب إلى ظاهر كلام الشافعي: «فيكون ذلك دليلاً على صحة المرسل»، فرد قول من زعم أن العمل يكون عند الاعتضاد بالمسند، لا بالمرسل وذلك لتصريح الشافعي ـ رحمه الله ـ بكون المسند دليلاً على صحة المرسل.

اعتراض ابن رجب على أبي العباس بن سُريج:

ذكر ابن رجب أن أبا العباس بن سريج يرى ان مراد الشافعي أن المرسل للحديث يُنظر في مراسيله هل توافق ما أسنده الحفاظ المأمونون، فإن وجد ذلك كذلك فإن أي مرسل له بعد ذلك يقبل وان لم يسنده الحفاظ[٢].

واعترض ابن رجب على ابن سريج من وجهين[٣]:

الوجه الأول: أنه مخالف لما فهم من كلام الشافعي وان العبرة في البحث عن عاضد لكل مرسل على حدة.

الوجه الثاني: أن هذا الكلام قد يؤدي إلى خلاف المطلوب وذلك إذا وجدنا أن المرسلات الأولى، التي بحثنا عن عاضد لها، ليس لها ما يؤيدها، فنحكم على بقية مرسلاته بالضعف، وتكون النتيجة عكس ذلك إذا عثرنا على ما يعضد هذه المرسلات أولاً، فنمد الأمر إلى باقي المرسلات ونحكم لها بالصحة.

- **والثاني:** أن يوجد مرسل آخر موافق له عن عالم يروي عن غير من يروي

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٥٤٧.

(٢) انظر: شرح علل الترمذي، ص ٥٤٨.

(٣) شرح علل الترمذي، ص ٥٤٨.

عنه المرسل الأول، فيكون ذلك دليلاً على تعدد مخرجه، وهذا الثاني أضعف من الأول.

والثالث: أن لا يوجد شيء مرفوع يوافقه، لا مسند ولا مرسل، لكن يوجد ما يوافقه من كلام بعض الصحابة فيستدل به على أن للمرسل أصلاً صحيحاً أيضاً؛ لأن الظاهر أنّ الصحابي إنما أخذ قوله عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

والرابع: أن لا يوجد للمرسل ما يوافقه، لا مسند، ولا مرسل، ولا قول صحابي، لكنه يوجد عامة أهل العلم على القول به، فإنه يدل على أن له أصلاً[1].

المرسل المعتضد بالقرائن دون المتصل الصحيح:

وبالرغم من صحة المرسل إذا وجدت معه بعض هذه القرائن، إلا أن الشافعي ـ رحمه الله ـ لا يجعله في منزله المتصل، وذلك لورود بعض الاحتمالات عليه كأن يكون أصل المرسل ضعيفاً، ولو وجد حديث صحيح بمعناه، وإن عضده مرسل فيحتمل أن يكون أصلهما واحداً... وهكذا.

موقف الشافعي من مراسيل ابن المسيب:

ظاهر كلام الشافعي انه يقبل مراسيل ابن المسيب جميعها، ونجد هذا في قوله: لا نحفظ لابن المسيب منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده، وكلام الشافعي ـ رحمه الله ـ ليس على إطلاقه إذ أنه يقول بمرسل ابن المسيب، إذا احتفت به القرائن التي سبق ذكرها واشتراطها لقبول المرسل، ولذلك فإن الشافعي لم يقبل مرسل ابن المسيب في زكاة الفطر «مدين من حنطة» ولا بمرسله في التولية في الطعام ولا بمرسله في دية المعاهد، ولا بمرسله «من ضرب أباه فاقتلوه». وبذلك يكون كلام الشافعي محمولاً على المراسيل المؤيدة بالقرائن أو التي لا معارض لها[2].

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٥٤٩.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٥٥١.

موقف الشافعي من مراسيل غير ابن المسيب:

ولا يقتصر الشافعي على تصحيح مرسل ابن المسيب إذا احتفت به القرائن بل يحكم كذلك بصحة غيره من مراسيل كبار التابعين إذا وجدت الشروط المطلوبة. وقد نقل ابن رجب كلاماً للبيهقي في هذا، «أنكر فيه البيهقي على أبي محمد الجويني قوله: لا تقوم الحجة بسوى مرسل ابن المسيب، وأنكر البيهقي صحة ذلك عن الشافعي، قال ابن رجب، وكأنه لم يطلع على رواية الربيع عنه التي قدمنا ذكرها.

ورواية الربيع عنه قوله في الرهن الصغير: كيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً ولم تقبلوه عن غيره؟ قال: لا نحفظ لابن المسيب منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده ولا أثر عن أحد عرفناه عنه إلا عن ثقة معروف، فمن كان مثل حاله قبلنا منقطعه»[1].

وفي رواية الربيع هذه لا يعتد الشافعي بمرسل ابن المسيب فقط، بل يؤكد على قبول مرسل من كانت حاله كحال ابن المسيب، وهذا يجعل قول الجويني مردوداً، قال البيهقي: وليس الحسن، وابن سيرين، بدون كثير من التابعين وإن كان بعضهم أقوى مرسلاً منهما، أو من أحدهما، وقد قال الشافعي بمرسل الحسن حين اقترن به ما يعضده في مواضع منها: «النكاح بلا ولي»، وفي «النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان»، وقال بمرسل طاوس، وعروة، وأبي أمامة بن سهل، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن يسار، وغيرهم من كبار التابعين، حين اقترن به ما أكده[2].

وبهذا يكون المرسل عند الشافعي قسمين:

١ ـ صحيح محتج به، وهو مراسيل كبار التابعين بشرائط مخصوصة، ومرسل ابن المسيب وغيره في ذلك سواء.

---

(١) انظر شرح علل الترمذي، ص ٥٥٠.
(٢) شرح علل الترمذي، ص ٥٥٠ ـ ٥٥١.

٢ ـ ضعيف غير محتج به: وهو كل مرسل فقد الشرائط المذكورة، ومرسل ابن المسيب وغيره في ذلك سواء.

اتفاق الإمام أحمد مع الشافعي في هذا المذهب:

الشائع والمعروف عند أهل المصطلح أن الشافعي انفرد بهذا المذهب في المراسيل، ولكن ابن رجب يثبت في شرح الترمذي أن الإمام أحمد يشارك الشافعي في هذا، فنجده يقول:

«وهذا المعنى الذي ذكره الشافعي من تقسيم المراسيل إلى صحيح محتج به، وغير محتج به، يؤخذ من كلام غيره من العلماء، كما تقدم عن أحمد وغيره تقسيم المراسيل إلى صحيح وضعيف، ولم يصحح أحمد المرسل مطلقاً، ولا ضعفه مطلقاً، وإنما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة، كما قال في مراسيل الحسن وعطاء، وهي أضعف المراسيل، لأنهما يأخذان عن كل أحد. وقال أيضاً: لا تعجبني مراسيل يحيى بن أبي كثير لأنه يروي عن رجال ضعاف صغار. وقال مهنا: قلت لأحمد: لم كرهت مرسلات الأعمش؟ قال: كان الأعمش لا يبالي عمن حدث»[1].

«**قال أبو طالب**: قلت لأحمد: سعيد بن المسيب عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة، قد رأى عمر، وسمع منه»[2].

الأصل الذي بنى عليه الإمام أحمد احتجاجه بالمرسل:

عرفنا ان الأصل الذي بنى عليه الشافعي احتجاجه بالمرسل هو إلحاق المرسل بالصحيح إذا احتفت به القرائن. أما الإمام أحمد فقد بنى احتجاجه بالمراسيل على قاعدة معروفة عنه وهي:

العمل بالحديث الضعيف ما لم يرد خلافه:

قال الأثرم: كان أبو عبدالله ربما كان الحديث عن النبي ـ صلى الله عليه

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٥٥٢.
(٢) شرح علل الترمذي، ص ٥٥٢.

وسلم ــ وفي إسناده شيء، فيأخذ به إذا لم يجيء خلافه أثبت منه مثل حديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهجري، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجيء خلافه.

وقال أحمد في رواية مهنا، في حديث معمر عن سالم، عن ابن عمر: «إن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة». قال أحمد: ليس بصحيح والعمل عليه، ويعني أن الحديث لم يصح، مع ان العمل عليه، بأن يطلق ما عدا أربع نسوة.

وكلام أحمد هذا ينطبق على المرسل الذي احتفت به القرائن، قال الإمام أحمد في حديث عراك، عن عائشة، تروي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قوله: «حولوا مقعدتي إلى القبلة» هو أحسن ما روي في الرخصة وإن كان مرسلاً فإن مخرجه حسن، ويعنى بإرساله أن عراكاً لم يسمع من عائشة، وقال: إنما يروى عن عروة عن عائشة. فلعله حسنه لأن عراكاً قد عرف أنه يروي حديث عائشة، عن عروة عنها[1].

قال ابن رجب:

«وظاهر كلام أحمد أن المرسل عنده من نوع الضعيف، لكنه يأخذ بالحديث إذا كان فيه ضعف، ما لم يجيء عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أو عن أصحابه خلافه»[2].

* * *

(١) شرح علل الترمذي، ص ٥٥٣.
(٢) شرح علل الترمذي، ص ٥٥٣.

ا

أ
ف

ك
اـ
الإ

الإ
من
يش
الس

(١)
(٢)

المبحث الثاني

في العنعنة عند ابن رجب مقارناً بآراء غيره من العلماء

العنعنة في اصطلاح المحدثين:

العنعنة من عنعن الحديث إذا رواه بـ (عن) من غير بيان التحديث، أو الإخبار، أو السماع[1]، ويلحق بالمعنعن المؤنن، وهو ما روى بـ (أن) من غير بيان التحديث، أو الإخبار، أو السماع كذلك.

ولقد أولت كتب المصطلح هذه الصيغة قدراً من الاهتمام، ودار جدل كثير حولها، وذلك إنما يرجع إلى أنها تحتمل الاتصال، كما تحتمل الانقطاع. وقد اتخذ منها المدلسون وسيلة يتوصلون بها إلى مرادهم، يضاف إلى هذا كثرة الإرسال في الأسانيد المعنعنة.

وأمام هذه المشكلة من مشاكل الاصطلاح تباينت أنظار العلماء[2]، فرأى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه أن المعاصرة والبراءة من التدليس شرطان لا بد من توافرهما لرفع احتمال الانقطاع، وأما البخاري وشيخه علي بن المديني فإنهما يشترطان ثبوت اللقاء، وهو مقتضى كلام الشافعي. وروي عن أبي المظفر بن السمعاني أنه اشترط طول الصحبة بين المعنعن والذي فوقه، وأماأبوعمرو الداني

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/١٥٥.

(٢) التقييد والإيضاح، ص ٨٤؛ فتح المغيث ١/١٥٨؛ تدريب الراوي للسيوطي ١/٢١٦؛ والنووي على مسلم ١/١٢٧.

فيشترط أن يكون الراوي معروفاً بالرواية عن المعنعن، واشترط أبو الحسن القابسي إدراك الناقل للمنقول عنه إدراكاً بيناً.

وما يهمنا من هذه الآراء اثنان: رأي البخاري وابن المديني، ورأي الإمام مسلم الذي حرره في مقدمة الصحيح.

أما رأي البخاري فيتلخص باشتراط ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه، وهذا الرأي استقرأه العلماء من خلال النظر في كتاب البخاري، ورأى بعضهم أن هذا الشرط شرط صحة[1]، لا يصح الحديث إلا به، وهو مقتضى كلام الإمام مسلم في مقدمته ومنهم من يرى أن هذا الشرط هو شرط كتاب[2]، لم يلتزمه البخاري في الأحاديث التي صححها خارج كتابه.

وأما رأي مسلم فيتلخص باشتراط المعاصرة، وهي تساوي إمكان اللقاء، ويضاف إليها البراءة من التدليس.

وفيما يلي عرض لرأي الإمام مسلم، ثم عرض لرأي ابن رجب في هذه المسألة واعتراضه على الإمام مسلم. ثم نورد في ختام هذا البحث ما نرجحه ونراه أقرب وأوفق ــ إن شاء الله ــ .

عرض لرأي الإمام مسلم ــ رحمه الله ــ :

«قال الإمام مسلم ــ رحمه الله ــ في مقدمة صحيحه: وزعم القائل الذي افتتحنا الكلام على الحكاية عن قوله، والإخبار عن سوء رَويته، أن كل إسناد لحديث فيه: فلان عن فلان، وقد أحاط العلم بأنهما قد كانا في عصر واحد، وجائز أن يكون الحديث الذي روى الراوي عمن روى عنه قد سمعه منه وشافهه به، غير أنه لا نعلم له منه سماعاً، ولم نجد في شيء من الروايات أنهما التقيا قط، أو تشافها بحديث، أن الحجة لا تقوم عنده بكل خبر جاء هذا المجيء، حتى يكون عنده العلم بأنهما قد اجتمعا من دهرهما مرة فصاعداً،

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/١٥٧.

(٢) تدريب الراوي ١/٢١٦.

أو تشافها بالحديث بينهما، أو يرد خبر فيه بيان اجتماعهما، وتلاقيهما مرة من دهرهما، فما فوقها، فإن لم يكن عنده علم ذلك، ولم تأت رواية صحيحة تخبر أن هذا الراوي عن صاحبه قد لقيه مرة، وسمع منه شيئاً، لم يكن في نقله الخبر عمن روى عنه ذلك حجة، وكان الخبر عنده موقوفاً حتى يرد عليه سماعه منه لشيء من الحديث قل أو كثر.

وهذا القول، في الطعن في الأسانيد، قول مخترع مستحدث، غير مسبوق صاحبه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه، لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا، ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر مبهم على الامكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبداً حتى تكون الدلالة التي بيّنا.

فيقال لمخترع هذا القول الذي وصفنا مقالته، قد أعطيت في جملة قولك أن خبر الواحد الثقة عن الواحد الثقة حجة، يلزم به العمل، ثم أدخلت فيه الشرط بعد، فقلت حتى نعلم أنهما كانا التقيا مرة فصاعداً، أو سمع منه شيئاً، فهل تجد هذا الشرط الذي اشترطته عن أحد يلزم قوله؟ وإلا فهلمّ دليلاً على ما زعمت»[1].

ويطيل الإمام مسلم في عرض هذا الموضوع، ويضيف إلى ما ذكر أموراً منها:

١ ـ إن التفتيش عن سماع كل راو عمن روى لم يعرف عن السلف فقال مسلم: «فإن ادعى قول أحد من علماء السلف طولب به ولن يجد هو ولا غيره إلى إيجاده سبيلاً»[2].

---

(١) مقدمة صحيح الإمام مسلم ١/٢٩ ـ ٣٠.
(٢) مقدمة صحيح الإمام مسلم ١/٣٠.

٢ ــ ويجيب الإمام مسلم على قول من يرى أن احتمال الارسال قائم في صيغة العنعنة، ولذلك اشترط التفتيش عن اللقاء أو السماع، ولو مرة واحدة، فيقول:

«فإن كانت العلة في تضعيفك الخبر وتركك الاحتجاج به إمكان الإرسال فيه لزمك أن لا تثبت إسناداً معنعناً حتى ترى فيه السماع من أوله إلى آخره وذلك أن الحديث الوارد علينا بإسناد هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، فبيقين نعلم أن هشاماً قد سمع من أبيه، وأن أباه قد سمع من عائشة، كما نعلم أن عائشة قد سمعت من النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وقد يجوز إذا لم يقل هشام في رواية يرويها عن أبيه: سمعت أو أخبرني، أن يكون بينه وبين أبيه في تلك الرواية إنسان آخر، أخبره بها عن أبيه، ولم يسمعها هو من أبيه، لما أحب أن يرويها مرسلا، ولا يسندها إلى من سمعها منه.

وكما يمكن ذلك في هشام عن أبيه فهو أيضاً ممكن في أبيه عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ».[1].

٣ ــ ويذكر الإمام مسلم لتأييد مذهبه طائفة من الأسانيد التي حكم عليها بالصحة مع أن رواتها لم يثبت لهم لقاء بشيوخهم، ولا سماع منهم، فقال:

(فمن ذلك أن عبدالله بن يزيد الأنصاري، وقد رأى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وقد روى عن حذيفة وأبي مسعود الأنصاري، عن كل واحد منهما حديثاً يسنده إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وليس في روايته عنهما ذكر السماع منهما، ولا حفظنا في شيء من الروايات أن عبدالله بن يزيد شافه حذيفة وأبا مسعود بحديث قط، ولا وجدنا ذكر رؤيته إياهما في رواية بعينها، ولم نسمع من أحد من أهل العلم ممن مضى، ولا ممن أدركنا أنه طعن في هذين الخبرين. ولو ذهبنا نعدد

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/٣٢ ــ ٣٣.

الأخبار الصحاح عند أهل العلم، ممن يهن بزعم هذا القائل، ونحصيها لعجزنا عن تقصي ذكرها»[1].

ابن رجب يعارض مسلماً، وينتصر للرأي المنسوب للبخاري:

وقف الإمام ابن رجب موقف المعارض للإمام مسلم، وساق كلاماً طويلاً في هذه المسألة ينصر به الرأي المنسوب للإمام البخاري، وفي ذلك يقول:

«وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد، وأبـي زرعة، وأبـي حاتم، وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع، فإنهم قالوا في جماعة من الأعيـان ثبتت لهم الروايـة عن بعض الصحابة، وقالوا مع ذلك لم يثبت لهم السماع منهم فرواياتهم عنهم مرسلة. منهم الأعمش، ويحيـى بن أبـي كثير، وأيوب، وابن عون، وقرة بن خالد، رأوا أنساً، ولم يسمعوا منه، فرواياتهم عنه مرسلة، كذا قاله أبـو حاتم، وقـاله أبوزرعة في يحيـى بن أبـي كثير. وقال أحمد في يحيـى بن أبـي كثير: رأى أنساً، فلا أدري سمع منه أم لا؟ ولم يجعلوا روايته عنه متصلة لمجرد الرواية. والرواية أبلغ من إمكان اللقى، وكذلك كثير من صبيان الصحابة رأوا النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولم يصح لهم سماع فرواياتهم عنه مرسلة، كطارق بن شهاب وغيره، وكذلك من علم منه أنه مع اللقاء لم يسمع ممن لقيه إلا شيئاً يسيراً، فرواياته عنه زيادة على ذلك مرسلة، كرواية ابن المسيب عن عمر ـ رضي الله عنه ـ فإن الأكثرين نفوا سماعه منه.

وقال أبوحاتم: الزهري لا يصح سماعه من ابن عمر، رآه ولم يسمع منه، ورأى عبدالله بن جعفر، ولم يسمع منه، وأثبت أيضاً دخول مكحول على واثلة بن الأسقع ورؤيته له ومشافهته، وأنكر سماعه منه.

وقال أحمد: أبان بن عثمان لم يسمع من أبيه، من أين سمع منه؟ ومراده من أين صحت الرواية بسماعه منه، وإلا فإن إمكان ذلك واحتماله غير مستبعد»[2].

---

(1) مقدمة صحيح مسلم ١/٣٣.

(2) شرح علل الترمذي، ص ٥٩٠ ـ ٥٩١.

ويواصل ابن رجب عرض أقوال العلماء الذين فتشوا عن السماع، ولم يكتفوا بمجرد المعاصرة، أو حتى اللقى والرواية، ويخلص من هذا العرض بقوله:

«فدل كلام أحمد وأبي زرعة، وأبي حاتم، على أن الاتصال لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع. وهذا أضيق من قول ابن المديني والبخاري، فإن المحكى عنهما أحد أمرين: إما السماع، وإما اللقاء، وأحمد ومن تبعه لا بد عندهم من ثبوت السماع»[1].

ويقول ابن رجب أيضاً: «اعتبار السماع أيضاً لاتصال الحديث هو الذي ذكره ابن عبدالبر، وحكاه عن العلماء، وقوة كلامه تشعر بأنه إجماع منهم، وقد تقدم أنه قول الشافعي أيضاً»[2].

ما يستدل به على عدم ثبوت السماع:

وأما الدليل الذي يكشف عدم السماع والاتصال في الرواية، فهو كما يقول ابن رجب أحد أمرين:

١ ـ «أن يروي الراوي عن شيخ من غير أهل بلده، ولم يعلم أنه دخل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه، ومثاله ما نقله مهنا عن أحمد، قال: لم يسمع زرارة بن أوفى من تميم الداري، تميم بالشام وزرارة بصري، وقال ابن المديني: لم يسمع الحسن من الضحاك بن قيس كان الضحاك يكون بالبوادي.

٢ ـ أن يروي عمن عاصره أحياناً، ولكن لم يثبت عدم لقيه له، ثم يدخل أحياناً بينه وبينه واسطة.

فهذا يستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع، ومثاله: قال أحمد: البهي ما أراه سمع من عائشة إنما يروى عن عروة عن عائشة. وقال في حديث زائدة

---

(١) نفس المرجع، ص ٥٩٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٥٩٢.

عن السدى عن البهي، قال حدثتني عائشة. قال: وكان ابن مهدي سمعه من زائدة، وكان يدع منه: حدثتني عائشة»[1].

دخول الوهم على الصيغ الصريحة يجعل
التفتيش عن السماع في غير الصريحة أولى:

لم يكتف ابن رجب بهذه الحملة على موقف الإمام مسلم الذي يقبل العنعنة بمجرد المعاصرة والبراءة من التدليس. ولم يكتف بإيراد مثل أو مثلين، إنما حشد الكثير من الأمثلة، وما تركناه منها أكثر، وزيادة في إيضاح مذهب من يشترط اللقاء نرى ابن رجب يمد يده الماهرة إلى بطون كتب العلل ليخرج منها أمثلة عديدة ورد فيها التصريح بالسماع، ولكن النقاد فتشوا عن هذا السماع فوجدوا أنه وهم من الراوي وذلك رغم جلالة الراوي وعظم شأنه، ويخلص ابن رجب إلى القول بأن الاحتمال قد يدخل على السماع، فمن باب أولى أن يدخل الاحتمال الكبير على العنعنة مع المعاصرة، فتكون منقطعة لا متصلة.

قال ابن رجب:

«وحينئذ ينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يعتبر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعاً.

وذكر أحمد أن ابن مهدي حدث بحديث عن هشيم (أنا) منصور بن زاذان، قال أحمد: ولم يسمعه هشيم من منصور. ولم يصحح قول معمر وأسامة عن الزهري، سمعت عبدالرحمن بن أزهر.

وقال أبو حاتم: الزهري لم يثبت له سماع من المسور، يدخل بينه وبين سليمان بن يسار وعروة بن الزبير.

قال ابن رجب:

وكلام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، في هذا المعنى كثير جداً، يطول

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٥٩٢ ـ ٥٩٣.

لكتاب بذكره، كله يدور على أن مجرد ثبوت الرواية لا يكفي في ثبوت السماع، وأن السماع لا يثبت بدون التصريح به. وأن رواية من روى عمن عاصره تارة بواسطة، وتارة بغير واسطة، يدل على أنه لم يسمع منه، إلا أن يثبت له السماع منه من وجه»[1].

خلاصة رد ابن رجب على الإمام مسلم:

ويخلص ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ بعد كل هذه الأدلة التي تنقض قول الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ واعتراضه على البخاري إلى القول:

«فإذا كان هذا هو قول هؤلاء الأئمة الأعلام، وهم أعلم أهل زمانهم بالحديث وعلله وصحيحه وسقيمه مع موافقة البخاري وغيره فكيف يصح لمسلم ـ رحمه الله ـ دعوى الاجماع على خلاف قولهم، بل اتفاق هؤلاء الأئمة على قولهم هذا يقتضي حكاية إجماع الحفاظ ـ المعتد بهم ـ على هذا القول، وأن القول بخلاف قولهم لا يعرف عن أحد من نظرائهم، ولا عمن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم، ويشهد لصحة ذلك حكاية أبي حاتم»[2]، وهي قوله في يحيى بن أبي كثير: ما أراه سمع من عروة بن الزبير لأنه يدخل بينه وبينه رجلًا، ورجلين، ولا يذكر سماعاً ولا رؤية، ولا سؤاله عن مسألة.

كلام ابن رجب في رده على مسلم:

قوله: إن شعبة ومن بعده لا يفتشون عن السماع.

وأما إنكار الإمام مسلم أن يكون التفتيش عن السماع هو مذهب شعبة أو من بعده، فإن ابن رجب يثبت خلافه، فيقول: «فقد أنكر شعبة سماع من روي سماعه ولكن لم يثبت، كسماع مجاهد من عائشة، وسماع أبي عبدالرحمن السلمي من عثمان وابن مسعود، وقال شعبة: أدرك أبو العالية علياً، ولم يسمع منه، ومراده أنه لم يرد سماعه منه، ولم يكتف بإدراكه، فإن أبا العالية سمع ممن

---

(1) شرح علل الترمذي باختصار، ص ٥٩٤ ـ ٥٩٥.

(2) شرح علل الترمذي، ص ٥٩٦.

هو أقدم موتاً من علي، فإنه قيل: إنه سمع من أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ»[1].

كلام ابن رجب على الأسانيد التي وصفها الإمام مسلم بالصحة ولم يثبت اللقاء فيها:

وكان الإمام مسلم قد ذكر جملة من الأسانيد لم يتحقق فيها لقاء رواتها لشيوخهم، ومع هذا فإن العلماء صححوها ولم يطعنوا فيها ومثل ذلك حديث عبدالله بن يزيد وقيس بن أبي حازم عن ابن مسعود، والنعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد.

ورد ابن رجب كلام مسلم هذا بأن القول في هذه الأسانيد كالقول في غيرها[2] ويقصد ابن رجب أنه لا بد من التفتيش عن اللقاء وثبوت السماع، وإلا فإن هذه الأسانيد تحمل على الانقطاع، وتكون مرسلة.

ويرى ابن رجب أن اشتراط اللقاء عظم على مسلم حتى لا يؤدي ذلك إلى طرح الكثير من الأحاديث وترك الاحتجاج بها، ولكن ابن رجب يرى مخرجاً من هذا وهو أن لا يحكم باتصالها ولكن يحتج بها مع اللقي كما يحتج بمرسل أكابر التابعين[3].

ولقد انفرد ابن رجب بهذا الادعاء، بينما نجد السخاوي يخرج من هذه المسألة بما هو أسلم وأحكم فيقول: «وما خدشه به مسلم من وجود أحاديث اتفق الأئمة على صحتها مع أنها ما رويت إلا معنعنة، ولم يأت في خبر قط أن بعض رواتها لقي شيخه فغير لازم، إذ لا يلزم من نفى ذلك عنده نفيه في نفس الأمر»[4].

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٥٩٦ ـ ٥٩٧.
(٢) نفس المرجع، ص ٥٩٧.
(٣) نفس المرجع، ص ٥٩٧.
(٤) فتح المغيث للسخاوي ١/١٥٦.

ومقتضى كلام السخاوي أنه ما دام الأئمة قد صححوا هذه الأحاديث فإن هذا التصحيح يستلزم الحكم بثبوت اللقاء فيها.

مناقشة ابن رجب فيما ذهب إليه:

لقد فصل ابن رجب رأيه في هذه المسألة تفصيلاً غير مسبوق به، ولم أجد مثله لأحد من العلماء قبله أو بعده. وإنما تناول السابقون واللاحقون هذه المسألة بإيجاز، سواء منهم من أيد الإمام مسلم، كالحاكم في معرفة علوم الحديث[1] وكالنووي في تقريبه[2]، والطيبي في خلاصته[3]، ومن عارضه ونصر البخاري: كابن عبدالبر في تمهيده[4]، وابن الصلاح، والنووي في شرح مسلم[5]. وجاء ابن حجر[6] والسيوطي[7] والسخاوي[8] بعد ابن رجب يحملون مثل رأيه وينصرون البخاري كذلك.

وإعجابنا بابن رجب وثناؤنا عليه لا يعني أننا نوافقه في هذه المسألة، وإنما ينصب إعجابنا على الكتاب بمجموعه وما فيه من سبق وتفصيل وسعة اطلاع، وتقعيد لقواعد علم العلل، والمصطلح بشكل عام. وأما اختياره في هذه المسألة، ففيما يلي تحليل ومناقشة ونقد لما ذهب إليه.

أولاً: من بدهيات هذه المسألة أن التفتيش عن اللقاء بين الراوي والمروي عنه أعم من التفتيش عن السماع ولو مرة، وأن التفتيش عن السماع ولو مرة أعم من التفتيش عن السماع في كل رواية.

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص ٣٤.

(٢) التقريب للنووي مع تدريب الراوي ١/٢١٥.

(٣) الخلاصة في أصول الحديث للطيبي، ص ٤٧.

(٤) التمهيد لابن عبدالبر، ص ٢٦.

(٥) النووي على مسلم ١/١٢٨.

(٦) القاري على نخبة الفكر، ص ٦٣.

(٧) تدريب الراوي ١/٢١٦.

(٨) فتح المغيث للسخاوي ١/١٥٨.

ولم يكتف العلماء بهذا بل فحصوا السماع للتأكد من عدم دخول الوهم والخطأ على السماع.

وابن رجب في رده على الإمام مسلم جمع بين هذه المراتب كلها، وساق الأدلة على أن العلماء فتشوا عن اللقاء بين الراوي والمروي عنه، ولم يكتفوا به بل فتشوا عن ورود السماع، ولم يكتفوا به بل فتشوا عن صحة السماع وعدم دخول الوهم والخطأ عليه.

وهذا الذي جاء به ابن رجب ينقض مدعاه في نصرة البخاري، وهو يعارض البخاري كما يعارض مسلماً، فالبخاري لم يشترط السماع الذي هو أخص من اللقاء، ولم يشترط البحث في سلامة كل سماع من الوهم والخطأ.

ثانياً: لم يحدد ابن رجب رأيه في المسألة، وبعد عرض طويل مليء بالأمثلة والشواهد لم نعرف مراده بالتحديد، هل هو مع اشتراط اللقاء، أم مع اشتراط السماع، أم مع اشتراط تحقق السماع في كل مسألة. وقد أظهر من كلامه أنه أدخل التفتيش عن السماع في أصل الصحة، ولا يوافقه أحد من العلماء على ما ذهب إليه، وخاصة أولئك الذين كتبوا في المصطلح.

ثالثاً: يستدل ابن رجب على عدم السماع بأمرين ذكرهما عن الإمام أحمد:

الأول ــ أن يكون الراوي ببلد غير بلد المروي عنه، ولم يعرف عن أحدهما النقلة إلى بلد الآخر.

الثاني ــ أن يروي الراوي مباشرة عن شيخه ثم يدخل بينه وبينه واسطة.

وليس في هذا ما ينصر مذهب ابن رجب لأن الإمام مسلماً كذلك يبحث عن اللقاء في مثل هاتين الحالتين، لما فيهما من القرينة على انتفاء اللقاء، لأن الإمام مسلماً يعتبر المعاصرة مع إمكان اللقاء لا مع القرينة على نفي اللقاء.

وفي هذا يقول الإمام مسلم: فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة، أن هذا الراوي لم يلق الراوي عنه.

ويقول الإمام مسلم كذلك: وإنما كان تفقد من تفقد سماع رواة الحديث ممن روى عن رجل ثم روى حديثاً عن آخر عنه.

ومن هذا كله يتبين لنا أن كلام الإمـام مسلم ينصب على إمكـان اللقاء العاري عن أية قرينة على خلافه.

رابعاً: إن الأمثلة التي ساقها ابن رجب للتـدليل عـلى رأيه لا تصلح للاستدلال، لأنها كلها حالات من العنعنة التي قامت القرينة على عدم الاتصال فيها، فمثلاً: المعروف أن لقاء سعيد بن المسيب بعمر ــ رضي الله عنه ــ لا يتسع لحجم رواية سعيد عنه، وهذا يكفي قرينة على عدم السماع ويدعو إلى التفتيش عنه في كل رواية.

وكذلك كل من بحث من السلف عن اللقاء أو السماع إنما بحث لقيام قرينة ترجح جانب الانقطاع على الاتصال، وقد ذكرنا القرائن التي توجب التفتيش عن اللقاء أو السماع في الاعتراض الثالث السابق، وقلنا أن مذهب مسلم لا يعارض هذا.

خامساً: وإنني أرى في ختام هذه المناقشة رأي مسلم أسلم وأوجه وأثبت وأنه يتناول أدنى مراتب الاتصال. ولا يمنع هذا أن يصنف غيره كتاباً فيضيف شرطاً، كشرط اللقاء أو السماع، ولكن هذا الشرط يبقى شرط كتاب لا شرط صحة، والله أعلم.

* * *

المبحث الثالث

في زيادة الثقة عند ابن رجب
مقارناً بآراء غيره من العلماء

زيادة الثقة:

عرض ابن رجب زيادة الثقة ضمن مباحث الغريب عند الترمذي. وذلك أن الغريب يطلق عند الترمذي بمعان:

المعنى الأول: أن لا يروى الحديث في أصله إلا من وجه واحد.

والمعنى الثاني: أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيـادة تستغرب.

والمعنى الثالث: أن يروى الحديث من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال إسناد من أسانيده.

والغريب بالمعنى الثاني هو ما يسمى بزيادة الثقة في المتن، وللعلماء في قبول هذه الزيادة وردها كلام طويل. وقد فصل ابن رجب الكلام فيها أثناء عرضه وشرحه لعبارة الترمذي.

والجدير بالذكر أن الصلة وثيقة بين علم العلل وبين هذا الفن من فنون الحديث، وكثيراً ما يجد الباحث في كتب العلل تطبيقات لزيادة الثقة، وأمام كل زيادة من هذه الزيادات تختلف الأنظار، وذلك حسب موافقة الزيادة أو مخالفتها للأصل المزيد عليه وحسب مكانة الراوي الذي جاء بهذه الزيادة.

وقبل الدخول في عرض هذا الموضوع سنذكر كلام الترمذي، وقد تضمن

مثالاً بين فيه صورة الزيادة، كما تضمن إجمالاً سريعاً لكلام العلماء فيها: قال الترمذي:

«ورب حديث استغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه، مثل ما روى مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: فرض رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ زكاة الفطر في رمضان على كل حر وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين: صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير.

فزاد مالك في هذا الحديث: «من المسلمين».

وروى أيوب السختياني وعبيدالله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكر فيه «من المسلمين» وقد روى بعضهم عن نافع رواية مالك، ممن لا يعتمد على حفظه.

وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك واحتجوا به، منهم الشافعي وأحمد بن حنبل»[1].

ويلاحظ على المثال الذي ذكره الترمذي ما يلي:

١ ـ إن رواة الأصل، دون الزيادة، من مشاهير الثقات: أيوب وعبيدالله بن عمر.

٢ ـ إن المستقل بالزيادة هو كذلك من الأعلام الثقات، وهو مالك بن أنس.

٣ ـ إن موضوع المزيد والزيادة واحد وهو زكاة الفطر.

٤ ـ إن الزيادة أعطت حكماً جديداً وهو تقييد من تجب عليهم الزكاة بالمسلمين.

عرض لآراء المحدثين والأصوليين في زيادة الثقة:

عالجت كتب مصطلح الحديث والأصول هذا الموضوع، فطول بعضها، وبعضها اختصر، وبعضها اكتفى بإيراد الأمثلة والشواهد دون الخوض في

---

(١) العلل آخر الجامع ٥/٧٥٨، وانظر تخريج الحديث في قسم التحقيق، ص ٦٣٠ ـ ٦٣١.

التفصيل والترجيح، كما فعل الحاكم في معرفة علوم الحديث[1]، مع أن بعض الأمثلة التي ضربها كانت خارجة تماماً عن موضوع زيادة الثقة وذلك لأمرين:

١ ـ إما لضعف راوي الزيادة، ونحن في زيادة الثقة، لا في زيادة الضعيف.

٢ ـ وإما لتعدد مخرج الحديثين، ونحن في زيادة الثقة التي تتحد في المخرج مع الحديث الأصل. وكل حديثين في الموضوع الواحد اختلفا في المخرج وفي أحدهما زيادة في الحكم، فإنهما يخضعان للعموم والخصوص أو الإطلاق والتقييد. وقد نبه ابن رجب[2] على هذا الفارق بين زيادة الثقة وغيرها.

أما الخطيب البغدادي فقد فصل في كفايته[3] هذا الموضوع، وعضده، بالأمثلة والشواهد وعرض آراء المحدثين بما فيه كفاية.

وكما تناول الخطيب هذا الموضوع فقد تناوله ابن الصلاح في مقدمته، وجعل الزيادة على ثلاثة أقسام:

(أ) قسم مخالف ومناف لما رواه سائر الثقات فمردود.

(ب) قسم لا مخالفة ولا منافاة فيه لما رواه سائر الثقات، فهذا مقبول.

(ج) قسم بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى الحديث.

ومع أن ابن الصلاح مثّل للقسم الثالث بحديث جعلت لنا الأرض مسجداً، الذي وردت عليه زيادة «وتربتها طهوراً» إلا أنه لم يمثل للقسم الأول، وكنت أظن أنه تقسيم نظري حتى وجدت مثالاً يصلح لهذا القسم، وهو حديث السعاية الآتي فيما بعد.

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ١٣٠ ــ ١٣٥.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٦٣٥.

(٣) الكفاية للخطيب، ص ٥٩٧ ط. الحديثة.

ونظراً لكثرة الآراء في هذه المسألة فسأوجزها ضمن ثلاثة آراء رئيسية، هي[1]:

أولاً: أن ترد الزيادة مطلقاً، وحجة هذا الرأي أنه لا يعقل أن يجتمع الجماعة من الحفاظ على الشيء، ويكون قد غاب عنهم بعضه ليذكره واحد بمفرده دونهم.

ثانياً: أن تقبل الزيادة مقيدة، وقد اختلفت الأنظار في القيد الذي تقبل الزيادة معه:

١ ـ إذا كان راوي الزيادة غير راوي الحديث بدونها قبلت.

٢ ـ إذا توافر شرطان في راوي الزيادة قبلت، وهما: أن يذكر أنه سمع الحديث مرتين، وأن يذكر أن رواية الحديث بدونها كان نسياناً منه، وهذا قيد لمن يروي الزيادة والحديث.

٣ ـ إذا كان رواة الزيادة أكثر من رواه الحديث، أو تساوي رواتها ورواة الحديث قبلت.

٤ ـ إذا أفادت الزيادة حكماً قبلت.

٥ ـ إذا لم تغير الزيادة الإعراب قبلت.

٦ ـ إذا لم تناف أصل الحديث قبلت، وإذا قيدت مطلقه قبلت، وهو رأي النووي، وابن الصلاح، وابن حجر، والسيوطي.

٧ ـ إذا لم يكن رواة الحديث بدونها كثيرين بحيث لا يعقل أن يغفلوا عنها، قبلت.

ثالثاً: أن تقبل الزيادة مطلقاً: وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء والمحدثين وحكاه الخطيب عنهم، أن زيادة الثقة العدل الضابط مقبولة مطلقاً، ولا فرق بين

---

(١) انظر الكفاية للخطيب، ص ٥٩٧ ط. الهند، ومقدمة ابن الصلاح، ص ٧٧ ـ ٧٨؛ وتوضيح الأفكار للصنعاني ٢/ ١٦ ـ ٢٥.

أن تكون من نفس الراوي الذي روى الحديث بدونها أو من غيره، تعلق بها حكم شرعي، أو لم يتعلق بها حكم، أوجبت نقصاناً من أحكام ثبتت أو قيدت الحكم الثابت، ويشترط لقبولها أن يكون راويها عدلاً حافظاً، ومتقناً ضابطاً، والدليل على هذا:

(أ) لو انفرد الثقة بحديث لوجب قبوله، فإن قيل إن رواية الجماعة تشير إلى وهم وقع فيه الواحد بهذه الزيادة، يقال بجواز أن يكون الراوي أعاد الحديث بالزيادة، أو بجواز حضور بعضهم كل الحديث، وغياب بعضهم عن بعضه.

(ب) إن الثقة العدل يقول: سمعت وحفظت ما لم يسمعه الباقون، وهم يقولون: ما سمعنا ولا حفظنا، فعند الزائد زيادة علم، والمثبت مقدم على النافي.

الرأي المختار في المسألة:

والرأي المختار أن تقبل الزيادة إذا كانت من حافظ يعتمد على حفظه، وهذا قول الترمذي، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد كما ذكر ابن رجب، نقلاً عن رواية صالح عنه قال في زيادة مالك: «من المسلمين»: قد أنكر على مالك هذا الحديث، ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة، وما قال أحد بالرأي أثبت منه.

وذكر ابن رجب رواية أخرى عن أحمد قال فيها: كنت أتهيب حديث مالك «من المسلمين» يعني حتى وجده من حديث العمري. وهذه الرواية ظاهرها يناقض الرواية السابقة، حتى قال ابن رجب: «وهذه الرواية تدل على توقفه، ولو جاءت الزيادة من مثل مالك بن أنس»[1]. ولكنني أرى أن تهيب أحمد لا يعني توقفه كما ذهب ابن رجب بل قد يكون قبول الزيادة مع هذا التهيب الذي زال عند مجيء المتابعة، والرواية الأولى صريحة في قبول الزيادة إذا كانت من مثل مالك عند أحمد .

(١) شرح علل الترمذي، ص ٦٣١ ـ ٦٣٢.

وإذا كان الثقة غير مبرز بالحفظ فإن أحمد لا يقبل الزيادة منه مطلقاً، ومثل ابن رجب لهذا بمثالين[1]:

الأول: بحديث تفرد به ابن فضيل عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن ابن عطية، عن عائشة، في تلبية النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وذكر فيها «والملك لا شريك لك»[2].

ولا تعرف هذه عن عائشة، إنما تعرف عن ابن عمر، وروى الثوري، وأبو معاوية، عن الأعمش هذا الحديث، من غير هذه الزيادة.

وبالرغم من أن ابن فضيل ثقة إلا أن الثوري وأبا معاوية أوثق منه في الأعمش، فمن ههنا لم يقبل أحمد هذه الزيادة.

الثاني: روى شعبة وهمام، عن قتادة، حديث أبي هريرة، أن رجلاً أعتق شقصاً من غلام، فأجازه النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وغرمه بقية ثمنه[3].

ورواه سعيد بن أبي عروبة بزيادة ذكر الاستسعاء، وصورته أنه إذا كان العبد مشتركاً بين رجلين، وأراد أحدهما أن يعتق العبد، وهذا يقتضي تصرفه في حصة شريكه، فإن لم يكن للمعتق مال يدفع قيمة حصة شريكه، فإن العبد يعمل ويسدد حصة الشريك.

ولم يذهب الإمام أحمد إلى هذه الزيادة بالرغم من أن سعيد بن أبي عروبة ثقة. ووجد من يتابعه عليها إلا أن المعتبر عند أحمد الزيادة من المبرز في الحفظ.

ومن المعروف في علم العلل أن شعبة وهماماً أوثق الناس في قتادة، وبخاصة من سعيد بن أبي عروبة.

---

(١) شرح علل الترمذي، ص ٦٣٤.

(٢) هذا الحديث مخرج، ص ٦٣٣ من الشرح.

(٣) هذا الحديث مخرج، ص ٦٣٣ والشقص: النصيب المعين.

وهذان المثالان يؤكدان أن الإمام أحمد لا يقبل الزيادة مطلقاً، وإنما يقبلها من أوثق الناس في المروي عنه، وهذا يناقض قول بعض الحنابلة الذين قالوا: إن أحمد يقبل الزيادة مطلقاً. واعتمدوا على كلام لأحمد في حديث فوات الحج حيث جاء فيه روايتان الأولى، فيها القضاء فقط، والثانية فيها زيادة دم، فقال أحمد، والزائد أولى أن يؤخذ.

اعتراض ابن رجب على أصحابه من الحنابلة الذين قالوا أن أحمد يقبل الزيادة مطلقاً:

واعترض ابن رجب على من قال إن أحمد يقبل الزيادة مطلقاً، ورد الاستدلال السابق فقال: «وهذا ليس مما نحن فيه فإن مراده أن الصحابة روى بعضهم فيمن يفوته الحج أن عليه القضاء، وعن بعضهم أن عليه القضاء مع الدم فأخذ بقول من زاد الدم، فإذا روي حديثان مستقلان في حادثة، وأحدهما فيه زيادة فإنها تقبل كما لو انفرد الثقة بأصل الحديث. وليس هذا من باب زيادة الثقة، التي صورتها أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة»[1].

ونخلص مما سبق أن الزيادة المقبولة هي زيادة المبرز في الحفظ على غيره، وهذا أمر اعتباري يختلف من راو إلى آخر، فحماد بن سلمة أوثق الناس في ثابت البناني فالزيادة التي ينفرد بها في حديث ثابت مقبولة، وأما حماد في غير ثابت ففي حفظه نظر فزيادته في غير ثابت فيها نظر كذلك. وكذلك كل راو من الرواة فإنه مختص برجل يروي عنه فيضبط أحاديثه أكثر من غيره. فزيادة هذا الراوي مقبولة.

زيادة الثقة في الإسناد:

وزيادة الثقة في الإسناد فرع من زيادة الثقة بشكل عام، ولبيان معنى هذا النوع من الزيادة نمثل لها بمثال ذكره أكثر المصنفين وهو حديث «النكاح بلا ولي».

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب، ص ٦٣٥.

هذا الحديث رواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «لا نكاح إلا بولي».

ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مرسلاً. ووافق شعبة سفيان الثوري في هذا.

وقد تباينت أنظار العلماء في زيادة الإسناد هذه:

أولاً: نقل الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث أن الحكم في هذه أو ما كان بسبيله للمرسل، ومنهم من قدح في عدالة من يصل حديثاً أرسله الحفاظ.

ومنهم من قال الحكم للمسند، إذا كان راويه ثابت العدالة ضابطاً للرواية. فيجب قبول الخبر ويلزم العمل به، وإن خالفه غيره. وسواء كان المخالف واحداً أو جماعة، قال الخطيب: وهذا هو الصحيح عندنا، لأن إرسال الحديث ليس بجرح للراوي الذي وصله ولا تكذيب له، ولعله أيضاً مسند عند الذين رووه مرسلاً، أو عند بعضهم، إلا أنهم أرسلوه لغرض، أو نسيان، والناسي لا يقضي على الذاكر[1].

ثانياً: وقد اشترط ابن رجب لقبول زيادة الإسناد ما اشترطه لقبول زيادة المتن، وأن العبرة في الزيادة التي رواها المبرز في الحفظ والاتقان، ولا يكفي مجرد العدالة والضبط. ويجري تمييز المبرز من غيره في كل إسناد ورواية تبعاً لقواعد العلل في تفاوت الرواة:

قال ابن رجب[2]: وكلام أحمد وغيره من الحفاظ إنما يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك، والأحفظ أيضاً، وقد قال أحمد في حديث أسنده حماد بن سلمة: أي شيء ينفع وغيره يرسل.

---

(١) الكفاية للخطيب، ص ٥٨٠ ــ ٥٨١ ط. الحديثة.

(٢) شرح علل الترمذي، ص ٦٣٧.

وبهذا يكون رأي ابن رجب واحداً في زيادة المتن وزيـادة الإسناد، ولا يترك الأمر على مطلق الحافظ الضابط كما فعل الخطيب بل يتعداه إلى الضابط المبرز، المقدم في شيخه.

اعتراضات ابن رجب على سابقيه في هذه المسألة:

لقد ساق ابن رجب مجموعة من الاعتراضات على سابقيه، ويبدو في هذه الاعتراضات مصنفاً بارعاً، ومحققاً ناقداً، ولم أجد من تعرض لهـذه الأمور كما تعرض لها ابن رجب، وسنسوق هذه الاعتراضات مع شيء من التفصيل.

الاعتراض الأول:

اعتـرض ابن رجب على الحاكم أبـي عبدالله في كتابه معـرفة علوم الحديث[1] الذي لم يقبل الزيادة من الثقة في الإسناد، وقال: أئمة الحديث على أن القول قول الأكثرين الذين أرسلوا الحديث. فاعترض عليه ابن رجب بقوله: وهذا يخالف تصرفه في المستدرك، وذلك لأن الحاكم يقبل زيادة الثقة في الإسناد هناك.

الاعتراض الثاني:

اعترض ابن رجب على الخطيب البغدادي[2] الذي اختار قبول الزيادة في الإسناد، مطلقاً، إذا كانت من الثقة الحافظ، وذكر اختياره هذا في كتاب الكفاية. ولكنه خالف هذا في كتاب «تمييز المزيد في متصل الأسانيد» وفي هذا الكتاب قسم زيادة الإسناد إلى قسمين:

- ما حكم فيه بصحة الزيادة في الإسناد.
- ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها.

فقال ابن رجب تعقيباً على هذا: ثم إن الخطيب تناقض فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة، في إرسال الحديث ووصله، كلها

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص ١٣٠.

(٢) الكفاية، ص ٥٩٧ ط. الحديثة.

لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً، كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء، وهذا يخالف تصرفه في كتاب «تمييز المزيد» وقد عاب تصرفه هذا في كتاب «تمييز المزيد» محدثي الفقهاء، وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية.

الاعتراض الثالث:

واعترض ابن رجب على الخطيب[1] باعتراض آخر، وهو أنه ذكر في كتاب الكفاية، حكاية عن البخاري: أنه سئل عن حديث أبي إسحاق «في النكاح بلا ولي» فقال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة.

وهذا يعني أن الزيادة في الإسناد مقبولة على الإطلاق من الثقة عند البخاري ولكن ابن رجب يعترض على هذا بقوله: وهذه الحكاية إن صحت فإن مراده الزيادة في هذا الحديث، وإلا فمن تأمل كتاب البخاري يتبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة.

قال ابن رجب: وهكذا الدارقطني يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يورد في أكثر المواضع زيادات كثير من الثقات، ويرجح الإرسال على الإسناد المتصل.

قال ابن رجب: فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في مثل تلك المواضع الخاصة، وهي إذا كان الثقة مبرزاً في الحفظ.

قال ابن رجب: وقال الدارقطني في حديث زاد في إسناده رجلان ثقتان رجلاً، وخالفهما الثوري فلم يذكره، قال: لولا أن الثوري خالف، لكان القول قول من زاد فيه، لأن زيادة الثقة مقبولة. وهذا تصريح بأنه إنما تقبل زيادة الثقة إذا لم يخالفه من هو أحفظ منه.

الاعتراض الرابع:

واعترض ابن رجب على تصرف المصنفين قبله كالحاكم والخطيب وابن

(١) الكفاية، ص ٥٨٢ ط. الحديثة.

الصلاح الذين جعلوا رواية «وجعل ترابها طهوراً» زيادة ثقة على أصل الحديث، ولكن ابن رجب عاب صنيعهم هذا، فقال: وهذا ليس مما نحن فيه، لأن حديث حذيفة لم يرد بإسقاط هذه اللفظة وإثباتها، وأكثر الأحاديث فيها: «وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً».

وحديث حذيفة فقط هو الذي ورد فيه «وجعل ترابها طهوراً»[1]، وقد روى هذا الحديث مسلم في صحيحه، وقد روى مسلم[2] هذا الحديث عن جابر بن عبدالله وأبي هريرة، في نفس الباب، ولم توجد عبارة حديث حذيفة السابق.

وهذا اعتراض وجيه لابن رجب فحديث جابر غير حديث حذيفة، وليس حديث حذيفة زيادة ثقة، بل هو تقييد لمطلق حديث جابر وأبي هريرة، ولو أدرك بعض الفقهاء هذا الفرق بين زيادة الثقة وغيرها من أدلة التقييد لما أسقطوا التيمم بالتراب لأنها زيادة ثقة على أصل الحديث.

الاعتراض الخامس:

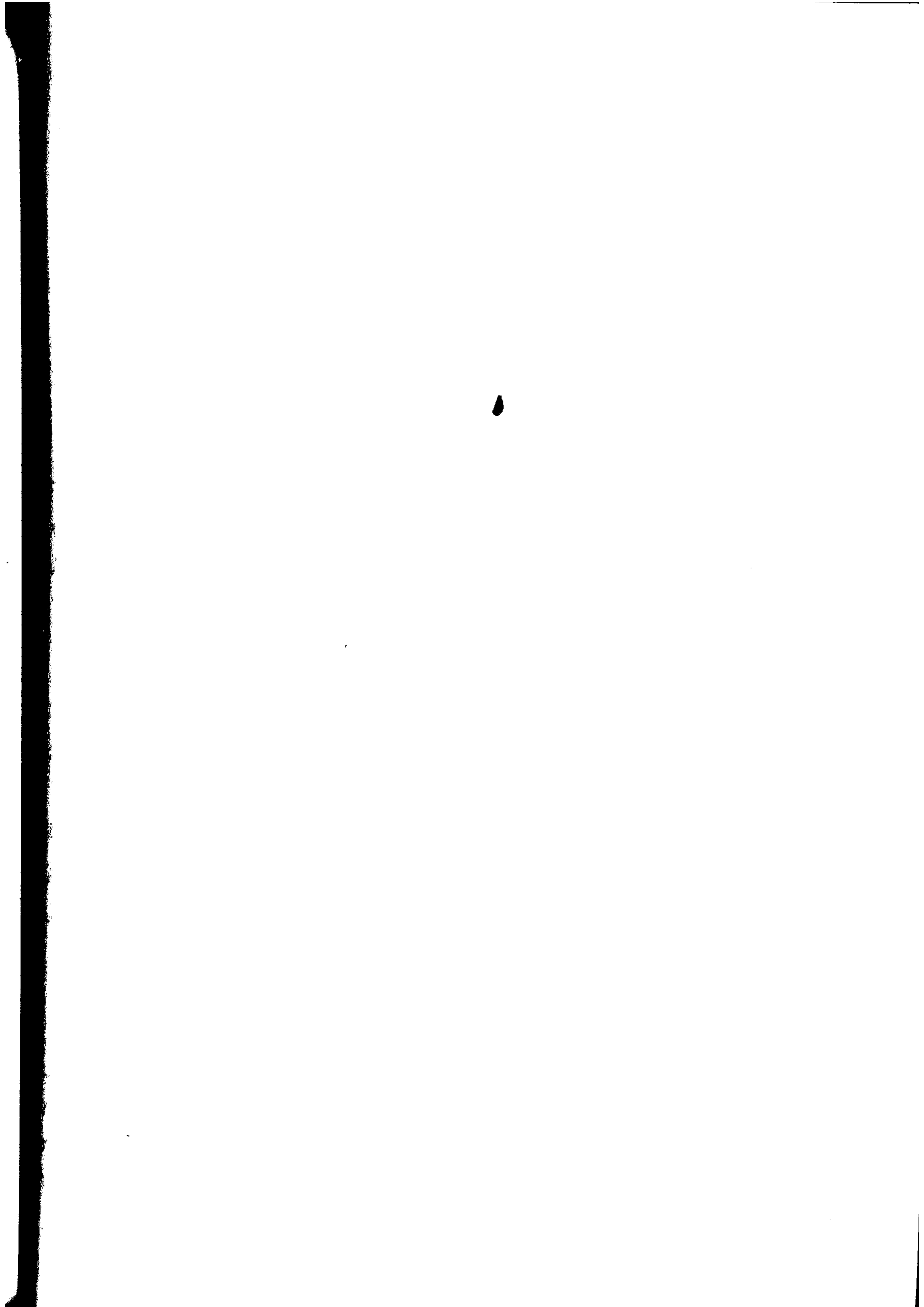
ذكر ابن رجب كلاماً للإمام مسلم[3] في كتاب التمييز له في قبول زيادة الثقة، جاء فيه «والحديث للزائد والحافظ لأنه في معنى الشاهد، الذي حفظ في شهادته ما لم يحفظ صاحبه»[4].

واعترض ابن رجب على قياس الزيادة على الشهادة، فقال: وهذا القياس الذي ذكره ليس بجيد، لأنه لو كان كذلك لقبلت زيادة كل ثقة زاد في روايته، كما يقبل ذلك في الشهادة، وليس ذلك قول مسلم ولا قول أئمة الحفاظ، والله أعلم.

* * *

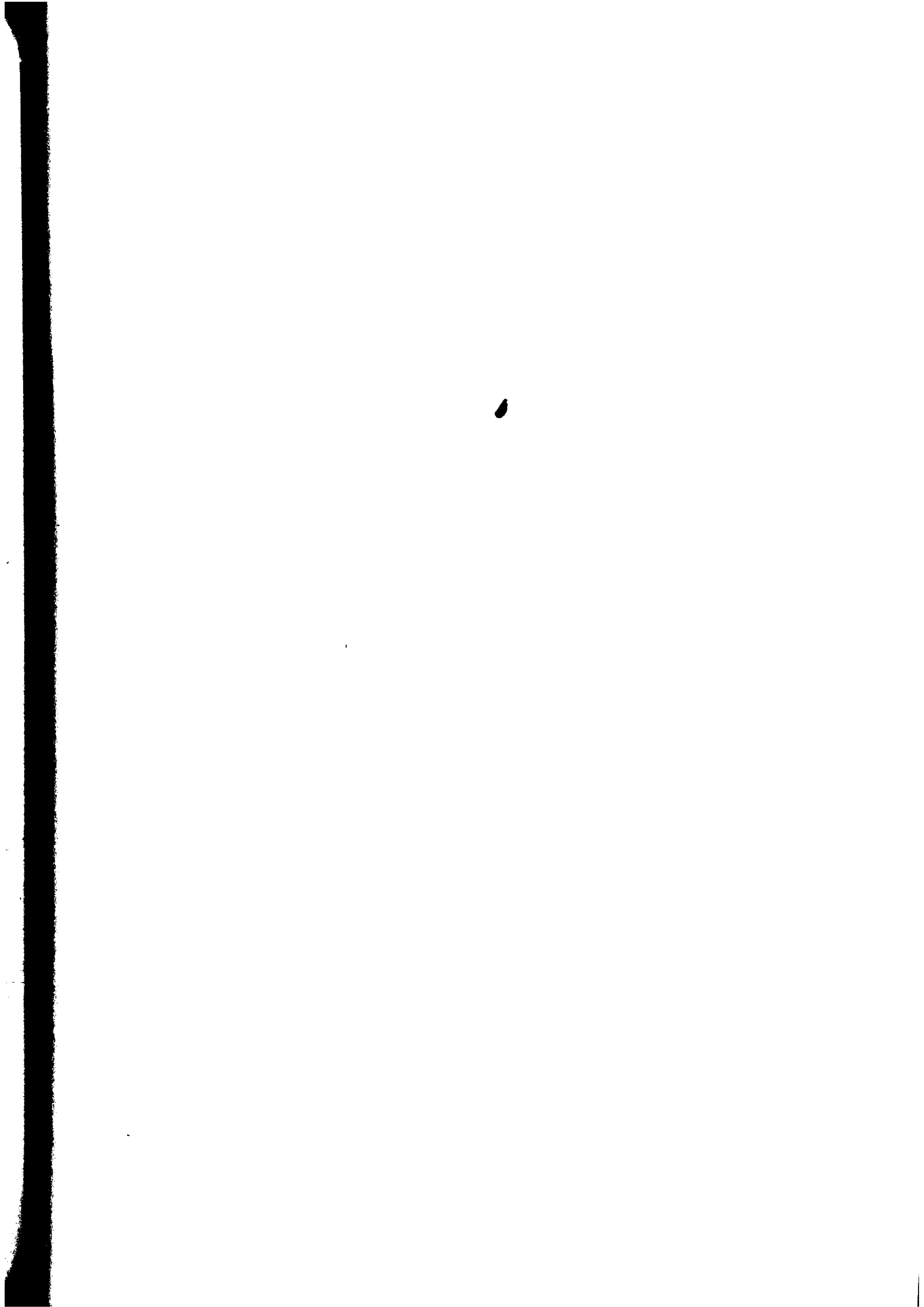
---

(١) أخرجه مسلم ١/٣٧١؛ وابن خزيمة في صحيحه ١/١٢٣.
(٢) أخرجه مسلم ١/٣٧١.
(٣) التمييز للإمام مسلم لوحة ١٠/ب.
(٤) شرح العلل، ص ٦٣٦ ـ ٦٤٣.



الباب الثاني

ترجمة ابن رجب
عصره ـ حياته ـ جهوده في الحديث



الفصل الأول

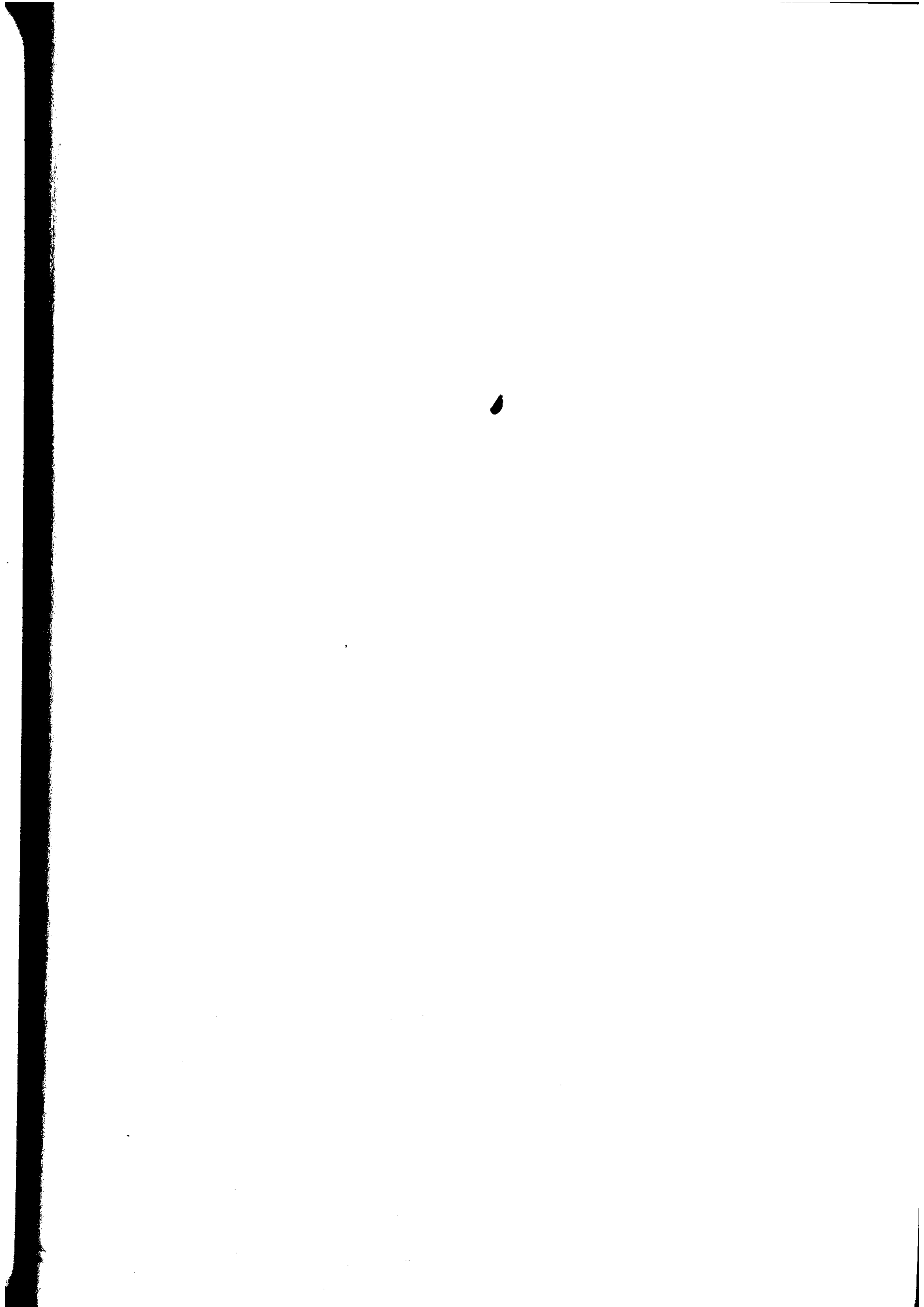
عصـــر ابـــن رجـــب

تمهيـــد :

(أ) الحالة السياسية .

(ب) الحالة الاجتماعية .

(ج) الحالة العلمية .



تمهيـــد

ولد زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب في الثلث الثاني من القرن الثامن الهجري ببغداد، وكانت العراق تحت سلطان أحفاد هولاكو الذين دخلوا في الإسلام. وكانت ولادة ابن رجب سنة ٧٣٦ للهجرة، بعد مضي ثمانين عاماً على سقوط بغداد، حاضرة الإسلام والخلافة، بأيدي المغول.

وبالرغم من توالي الأيام، وإسلام الأحفاد، إلا أن الصورة القاتمة للغزو المغولي ظلت قائمة في النفوس، تشيع فيها القلق، وتهيج الذكريات المؤلمة لتلك الكارثة التي أفقدت الدولة الإسلامية مجدها، وقضت على مركز بغداد الروحي، والحضاري، والسياسي، والعلمي.

وفي ظل تلك الذكريات يصعب المقام فتبحث النفوس عن مكان آخر، تتنفس فيه الصعداء، لا سيما وأن الوطن الإسلامي في ذلك الزمان لم يكن يعرف هذه الحدود السياسية والإقليمية، التي تفقد الإنسان حرية الحركة.

وهكذا فإن البقية الباقية، من علماء بغداد، توجهت نحو حواضر الإسلام العامرة كدمشق والقاهرة. ومن هذه البقية الإمام المقرىء أحمد بن رجب، والد شيخنا عبدالرحمن الذي حمل أولاده، وتوجه تلقاء دمشق، وفيها نشأ ابنه عبدالرحمن، وفيها شب وترعرع واكتهل، وبها توفي.

ولقد اكتنفت البلاد الشامية ـ موطن ابن رجب ـ كما اكتنفت البلاد

المصرية أحداث سياسية واجتماعية وعلمية شكلت بيئة معينة يخضع الأفراد لتأثيرها وتطبعهم بإيجابياتها وسلبياتها.

وفيما يلي عرض سريع للحالات السياسية، والاجتماعية، والعلمية في بلاد الشام في القرن الثامن الهجري.

(أ)

الحالة السياسية

ورث المماليك سلطان الأيوبيين على مصر والشام، بعد مقتل توران شاه سنة ٦٤٨هـ، وفي هذه السنة تولى الملك المعز أيبك التركماني كرسي السلطنة، وبعد بضع سنين، وعلى يد المظفر قطز، حطم المماليك غزو التتار وكان ذلك سنة ٦٥٧هـ، فسلمت البقية الباقية من العالم الإسلامي ـ بفضل الله وبرحمته ـ من تلك الهجمة الشرسة. وبذلك حقق المماليك في أوائل عهدهم مفخرة إسلامية كبرى، انضم إليها قضاؤهم على الفلول الصليبية، فطهروا البلاد الشامية من آخر قلاع الصليبيين.

ويضاف إلى ما سبق أثر ثالث لا يقل أهمية عن دحر التتار والصليبيين، وهو إحياء الخلافة الإسلامية، وكان ذلك سنة ٦٥٩هـ، بعد سقوط بغداد بثلاث سنين، حيث نصب أبو القاسم أحمد بن الخليفة الظاهر خليفة للمسلمين.

ومع أن هذا المنصب ظل منصب تشريف، لا يحمل من حقيقة الخليفة إلا الاسم، إلا أنها كانت بادرة وجهت قلوب المسلمين نحو هذه الدولة الجديدة التي أصبحت حامية حمى المسلمين، ومركز خلافتهم بعد بغداد.

وأما الحكم الفعلي فقد تعاقبت عليه فئتان من المماليك هما:

١ ـ المماليك البحرية[1] (أو الأتراك) وحكموا من سنة ٦٤٨ إلى سنة ٧٨٤هـ.

---

(١) المماليك البحرية: وهم الذين اشتراهم الملك الصالح نجم الدين أيوب، وأمرهم الديار المصرية، وأسكنهم قلعة الروضة الواقعة في النيل، ومن هنا سموا بالبحرية. انظر: النجوم الزاهرة ٣١٩/٦، ٣/٨؛ وحسن المحاضرة ٢٨٣/٢.

٢ ـ المماليك البرجية[1] (أو الجراكسة) وحكموا من سنة ٧٨٤ إلى سنة ٩٢٣هـ.

وقد أدرك الإمام ابن رجب طرفاً من كلا العهدين، فعاش في ظل المماليك البحرية من سنة ٧٤٤ ـ إلى ٧٨٤هـ، وعاش في ظل البرجية من سنة ٧٨٤ ـ إلى ٧٩٥هـ أي حتى وافاه أجله.

ويتسم عصر المماليك ـ رغم الانتصارات العسكرية التي حققها ـ بعدم الاستقرار، وكثرة الفتن، والتنافس على الحكم، أو قل: بالفوضى السياسية الكاملة، إذ في كل صفحة من صفحات تاريخ هذا العصر مؤامرة على السلطان، أو صراع بين الأمراء، أو سفك للدماء، أو مصادرة للأموال، وكل هذه أمور عادية، أصبح المؤرخ يتقبلها، ويعرضها، دون استغراب أو تعجب.

أما شكل النظام السياسي في الدولة المملوكية: فقد كانت القاهرة مركز الحكم، وفيها الخليفة العباسي، والسلطان المملوكي، وهو الحاكم الفعلي الذي يصرف الأمور، فيولي ويعزل، ويقطع الإقطاعات، ويسير الجيوش، ويساعد السلطان نائب له في مصر، وقد يستقل هذا النائب بالأمر إذا كان السلطان قاصراً، وغالباً ما يكون النائب من الشخصيات ذات المطامع، يتولى السلطنة وقد يصل عن طريق الفتك بالسلطان، أو يفتك به السلطان قبل أن يصل إلى مراده.

وأما بلاد الشام ـ التي تعنينا بوجه خاص لأنها موطن ابن رجب ـ فهي تابعة للنظام في مصر، وتحكم بشكل مماثل، فهي مقسمة إلى عدة نيابات: نيابة دمشق، وحلب، وطرابلس، وحماة، وصفد، والكرك[2]. وكل نائب في نيابته

---

(١) المماليك البرجية: وهم من الجراكسة الذين احتل المغول بلادهم. وقد جلب قلاوون أعداداً غفيرة منهم، وكون منهم فرقة، أطلق عليها اسم «البرجية» نسبة إلى أبراج القلعة التي أنزلهم بها.
انظر: النجوم الزاهرة ٧/٣٣٠؛ والسلوك ١/٧٥٦.

(٢) العصر المماليكي في مصر والشام، ص ١٩٩ ـ ٢٠١.

سلطان مختصر[١]، إلا أن دمشق تقف بين النيابات الشامية مقام السلطان في أكثر الأمور، ونائبها هو الذي يكتب عنه التوقيع، مع بقاء بعض المراكز الكبرى في النيابة من اختصاص السلطان، وذلك لضمان عدم الخروج عليه[٢].

وكان في كل نيابة أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة، ووزير يتمتع بما يتمتع به الوزير في مصر، ويسمى ناظر النظار.

وأما الدواوين: فأشهرها ديوان الإنشاء، وديوان النظر، وديوان الجيش ويلقب صاحب ديوان الإنشاء بكاتب السر، ويمثل ديوان النظر الإدارة المالية[٣].

ومما يمتاز به عصر المماليك أن الأحداث والمناصب السياسية حكر على عنصر المماليك، لا يشاركهم فيها أحد من عامة الناس، وإنما دور بقية الناس يقف عند مراقبة الأحداث، فإذا تغلب مملوك على آخر فعلى العامة أن تقيم الزينات، وتعلن الابتهاج، وكل ما يحدث في مركز الدولة تتأثر به دمشق وسائر النيابات، ونواب دمشق وغيرها، كسادتهم في القاهرة، بين جديد تقام له الزينات، وطريد غير مأسوف عليه، وهكذا دواليك[٤].

(ب)
الحالة الاجتماعية

في معرض الكلام عن الحالة الاجتماعية في العصر المماليكي سنتكلم إن شاء الله على ناحيتين بارزتين مؤثرتين في المجتمع:

الأولى: فئات الناس الاجتماعية وأوضاعها المعيشية.

الثانية: الأوبئة والمجاعات التي كان يتعرض لها المجتمع.

---

(١) نفس المرجع، ص ٢٠٤.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠٤.

(٣) حسن المحاضرة ٢/ ١٣٠.

(٤) خطط الشام ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤.

أما عن الأولى: فإن الباحث في تاريخ هذا العصر يجد أمامه فئات من الناس، كل فئة لها حالتها الاجتماعية الخاصة، وهذه الفئات هي: المماليك، والعلماء، والتجار، والعامة، والفلاحون، والعربان.

فالمماليك هم الطبقة الأولى في المجتمع وهم أصحاب السلطان والجاه في الدولة، ويرجع هؤلاء في أصلهم إلى جنسيات مختلفة، فمنهم التركي، ومنهم الجركسي، ومنهم المغولي، ومنهم الصيني، وينسب هؤلاء إلى سيدهم الذي اشتراهم إن كان سلطاناً من السلاطين أو تاجراً من التجار، كالمماليك الأشرفية والخليلية نسبة للسلطان الأشرف خليل، وكبرقوق العثماني، نسبة للتاجر الذي اشتراه[1].

ولقد اعتنى السلاطين عناية فائقة بمماليكهم، وحرصوا على تربيتهم تربية سليمة، فإذا اشترى السلطان عدداً من المماليك فإنه يرسلهم إلى الفحص أولاً، للتأكد من سلامة أبدانهم، وبعد ذلك ينزل كل مملوك في طبقة جنسه، وكان في القلعة طباق، خصص لكل جنس من أجناس المماليك طبقة معينة.

ويقوم بتربية هؤلاء المماليك مجموعة من الطواشية ويتردد عليهم الفقهاء والقراء، ويعلمونهم القرآن والفقه كما يعلمونهم الخط.

وكان هؤلاء المماليك يتقلبون في رغيد العيش، ويلقون من سلاطينهم كل تكريم وحنو، ولم يكن ينظر إليهم كالعبيد الأرقاء، وإنما ينظر إليهم بعين الإحسان والتربية، وهذا يعلل قوة ارتباطهم بأساتذتهم.

وعندما يبلغ المملوك سن البلوغ يتلقى فنون الفروسية والحرب، وبعدها يخرج من الطباق، ثم يتدرج في الخدمة السلطانية، ويترقى حتى يصل إلى رتبة الأمراء.

ولقد حرص السلاطين والأمراء على بقاء الانفصال تاماً بين المماليك وسائر الناس، ومن مظاهر هذا الانفصال منع الزواج بين هذه الفئة وغيرها من

---

(١) العصر المماليكي في مصر والشام، ص ٣٠٨ ــ ٣٠٩ بتصرف.

فئات المجتمع، وكان السلاطين يؤيدون هذا الانفصال بالتحذيرات المستمرة، وفرض العقوبات الرادعة[1].

وهذه العزلة أوجدت هوة كبيرة بين المماليك الذين هم الحكام من جهة، وبين المحكومين من جهة أخرى، وأصبح الشعب لا يبالي بما يجري من الأحداث ولا تحركه أشجان السلاطين ومآسيهم إذا دارت الدائرة عليهم.

ولم تسجل الكتب التي بين أيدينا مواقف حاسمة لجماهير الناس فيما عدا بعض المواقف النادرة كنصرة العامة للسلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٠٨هـ عندما تحالف زعيما البحرية والبرجية للتخلص منه، ولم يكن معه إلا عدد قليل من المماليك، ولم يخلصه من هذه الورطة ـ التي أوشكت أن تودي بحياته ـ إلا العامة الذين ثبتوا في أماكنهم وهم يصرخون «يا ناصر يا منصور، الله يخون من يخون ابن قلاوون»[2] وهذا من المواقف النادرة التي شارك فيها الناس لتأييد سلطانهم.

وأما العلماء: فقد لقي هؤلاء تكريم سلاطين المماليك، وكان للعلماء كلمتهم المسموعة، وسلطانهم الكبير على العامة، وهذا السلطان مكن بعضهم من الوقوف في وجه السلاطين، يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويصدعون بالحق، كالعز ابن عبدالسلام، وشمس الدين الحريري قاضي الحنفية، وابن تيمية الحراني[3].

وأما التجار: فقد شعر السلاطين بأن التجار هم المصدر الأول الذي يعتمدون عليه في سد حاجاتهم في الأوقات العصيبة، لذا فقد كانت هذه الفئة تتمتع بمكانة مرموقة، وقد نشط السلاطين الحركة التجارية في بلادهم، وأعطوا التجار الأجانب امتيازات وتسهيلات تجارية، كل ذلك فتح الباب أمام التجار المسلمين لأن يجمعوا ثروات طائلة لانعكاس تلك التسهيلات عليهم، وقد

---

(١) العصر المماليكي في مصر والشام، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ بتصرف.

(٢) السلوك، للمقريزي ٢/٣٥ ـ ٣٦.

(٣) العصر المماليكي، ص ٣١.

استفادوا كثيراً من ذلك المركز التجاري الممتاز، الذي جعل بلاد المماليك ملتقى النشاط التجاري العالمي آنذاك[1].

والجدير بالذكر أنه بالرغم من هذه المكانة التي حظي بها التجار عند السلاطين، إلا أنهم كانوا يتعرضون لسطوتهم، فيؤخذ منهم المال الوفير بين الحين والآخر.

وأما العامة: فتتألف من العمال، والصناع، والسقائين، والسوقة، والمكاريين، وكان أفراد هذه الفئة على درجة كبيرة من الفقر والحاجة.

وأما الفلاحون: وهم سواد الناس، فلم يكن نصيبهم سوى الإهمال، وقد وصلت أحوالهم إلى درجة كبيرة من السوء، وزاد من هذا السوء كثرة المغارم، التي حلت بهم، والضرائب التي فرضت عليهم، علاوة على أنهم لم يسلموا من فئة العربان وبطشهم[2].

وأما العربان فهؤلاء لهم شخصيتهم المتميزة، وهم المنافس الوحيد لفئة المماليك، ولذلك فهم يثورون بين الفينة والفينة، وفي بعض الأوقات يمتنعون عن دفع الضرائب والخراج[3].

ومن أشهر ثورات هؤلاء الأعراب ثورة بدر بن سلام سنة **٧٧٩هـ**، الذي هاجم دمنهور وفتك في أهلها، ولم تتمكن الدولة من إخماد هذه الثورة إلا بعد ثلاث سنين، أي سنة **٧٨٢هـ**[4].

ولقد جرب العربان حظهم مرة أخرى بالثورة، ومعهم الخليفة المتوكل والمماليك الأشرفية، وحاولوا قتل السلطان برقوق وتنصيب الخليفة المتوكل سلطاناً، ولكن هذه المحاولة لم تفلح[5].

---

(١) العصر المماليكي، ص ٢١٢.

(٢) العصر المماليكي، ص ٢١٣.

(٣) العبر، لابن خلدون ٥/٤٧٠.

(٤) بدائع الزهور، لابن إياس ١/٢٤٩.

(٥) أنباء الغمر، لابن حجر ١/٢٠٠؛ وعقد الجمان، للعيني، المجلد ٢٤، قسم ٢/٢٢٨.

وأما الناحية الثانية من المؤثرات الاجتماعية: فهي الأوبئة والمجاعات:

وما كان يتعرض له الناس في هذا القرن من الأوبئة والمجاعات فإن الحديث عنه يطول، ولا بد أن يكون لهذه الأوبئة أثرها على النفوس، فتوجهها نحو بارئها بالتضرع والخشية كلما قست القلوب، أو طال عليها الأمد. فهذا طاعون سنة ٧٤٩هـ ملأت مآسيه الصفحات، وما أصاب الناس من جرائه من العنت سجله المؤرخون، وعلى رأسهم عمادالدين بن كثير فقال: «وكثر الموت في الناس بأمراض الطواعين، وزادت الأموات كل يوم على المائة، وإذا وقع في أهل بيت لا يكاد يخرج حتى يموت أكثرهم، ثم زاد الموتى على المائتين في كل يوم، وتعطلت مصالح الناس». ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يزداد الضنك على الناس حتى تكاد القلوب تخرج من صدورها، فيقول ابن كثير: «وفي يوم الاثنين ثاني عشر رجب حصل بدمشق وما حولها ريح شديدة، أثارت غباراً شديداً، اصفر الجو منه، ثم اسود، حتى أظلمت الدنيا، وبقي الناس يستجيرون الله، ويستنصرون، ويبكون، مع ما هم فيه من شدة الموت، وبلغ المصلى عليهم في الجامع الأموي نحو المائة وخمسين»(١).

ويودع الناس هذا الموت الأسود، ويتنفسون الصعداء، وما إن تهل عليهم سنة ٧٦٥هـ حتى تأتي موجة أخرى منه، يصاحبها الجراد والغلاء، يقول ابن كثير: «واستهل شهر شوال سنة ٧٦٥هـ والجراد قد أتلف شيئاً كثيراً من البلاد، ورعى الخضروات والأشجار، وأوسع أهل الشام في الفساد، وغلت الأسعار واستمر الفناء، وكثر الضجيج والبكاء، وفقدت كثيراً من الأصحاب والأصدقاء»(٢).

(ج)
الحـالـة العلميـة

شهد العصر المملوكي بشكل عام، والقرن الثامن بشكل خاص، حركة علمية، ناشطة، ولقد كان هذا النشاط فريداً في كميته ونوعيته، ويبدو أن

---

(١) البداية والنهاية ١٤/٢٨٠.

(٢) البداية والنهاية ١٤/٣٠٧.

السبب الرئيس في هذا النشاط هو التحدي الحضاري الذي بدأت الأمة الإسلامية تمارسه رداً على الموجات المغولية والصليبية، فبدأت الأمة تلقي بكل ثقلها لتثبت ذلك، وأنها لم تمت. ولعل هذا من الأسباب الكامنة، وراء إنشاء الكثرة الكاثرة من المدارس العلمية في كل مكان، حتى أنه لقد أصبح شغل أهل العصر الشاغل كيف يبنون المدارس، وماذا يقفون عليها من الأوقاف.

ويرجع الكثير من إنشاء هذه المدارس إلى عهد نورالدين زنكي، وصلاح الدين، اللذين وجدا في المدرسة حصناً يحفظ على الأمة شخصيتها في وجه كل التحديات الصليبية من جهة، والفاطمية والباطنية من جهة أخرى.

ولقد كانت المدارس العلمية التي أنشئت في هذا العصر على درجة عالية من التنظيم والإدارة، ذات أهداف بينة ومناهج محددة، وكان لكل مدرسة شيخ، وفيها العدد الجم الغفير من المدرسين والمعيدين والإداريين، والخدم، وربما كان بعض هذه المدارس يفوق في إمكانياته جامعات هذا العصر وكلياته.

فهذا ابن كثير يذكر في تاريخه في حوادث سنة ٧٢٤هـ نبذة عن المدرسة الناصرية، بالقاهرة، فيقول: كان عدد المدرسين ثلاثين في كل مذهب، فجعلهم السلطان أربعة وخمسين[١].

ولا يحتاج هذا الخبر إلى تعليق لبيان إمكانيات هذه المدرسة.

أما المدرسة السكرية بدمشق، والتي كان شيخنا ابن رجب يسكن فيها، فقد عين لهذه المدرسة ثلاثون محدثاً لكل منهم جراية شهرية، وقرر فيها ثلاثون نفراً يقرأون القرآن، لكل عشرة شيخ، ولكل واحد من القراء نظير ما للمحدثين، ورتب لها إمام، وقارىء حديث، ونواب[٢]. وقد تعاقب على مشيخة هذه المدرسة عبدالحليم بن تيمية، ثم أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الإمام المشهور، ثم الذهبي.

---

(١) البداية والنهاية، لابن كثير ١٤/١١٣.

(٢) نفس المرجع ١٤/١٨٤.

وقد كان في دمشق ــ وحدها ــ وحيث يقطن ابن رجب ثلاثمائة وخمسون مدرسة، منها ثماني عشرة داراً للحديث[1]، وإلى جانب هذا العدد من المدارس وجد الكثير من الخوانق[2] والربط والمساجد، وكلها تساهم في نشر الثقافة والعلم.

وقد تجاوزت هذه الحركة العلمية رجال هذا العصر إلى نسائه لنجد العالمات والمسندات والفقيهات، وقد تتلمذ على كثير منهن مشايخ هذا العصر الأجلاء ومنهن ست العز بنت محمد بن الفخر المسندة (ت ٧٦٧هـ)، التي سمع منها الحافظان العراقي والهيثمي، والمقرىء ابن رجب والد شيخنا عبدالرحمن. وكزينب بنت إسماعيل بن الخباز، التي تتلمذ عليها العراقي، وعبدالرحمن بن رجب، ومعظم مشايخ العصر.

وأما مشاهير علماء هذا العصر فإنه يصعب حصرهم لكثرتهم، فقد امتلأت المدن والحواضر بكبار العلماء، وحتى القرى النائية والأمصار المهجورة كان عندها من العلماء من يسد حاجتها، وتفيض به على غيرها.

ومن مشاهير علماء هذا العصر: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) صاحب الفتاوى، ومنهاج السنة، والحسبة، والسياسة الشرعية وغيرها كثير من الكتب، والقاسم بن محمد البرزالي (ت ٧٤٠هـ) محدث الشام، وصاحب التاريخ، والمعجم الكبير، والحافظ جمال الدين المزي (ت ٧٤٢) صاحب تهذيب الكمال، والحافظ محمد بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، عالم التاريخ الموسوعي، وعالم الحديث، وصاحب الكتب الكثيرة كتاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء وميزان الاعتدال، وغيرها كثير، والحافظ عمادالدين بن كثير (ت ٧٧٤هـ) صاحب التاريخ، والتفسير، وأحمد بن فضل الله العمري الدمشقي إمام أهل الأدب، والتاريخ، والجغرافيا، والاصطرلاب، ومسالك الأبصار له معلمة تاريخية كبرى، وصلاح الدين

---

(١) خطط الشام، لكردعلي ٦/٧١.

(٢) الخوانق: جمع خانقاه وهي دار من دور الصوفية.

خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) صاحب الوافي بالوفيات[١].

أما الذين عاشوا عامة هذا العصر ولكن وفياتهم كانت في القرن التاسع فهم كثيرون مثل الحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ) والهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، وابن خلدون (٨٠٨هـ) والقلقشندي (ت ٨٠٣هـ)، وابن الملقن (ت ٨٠٥هـ).

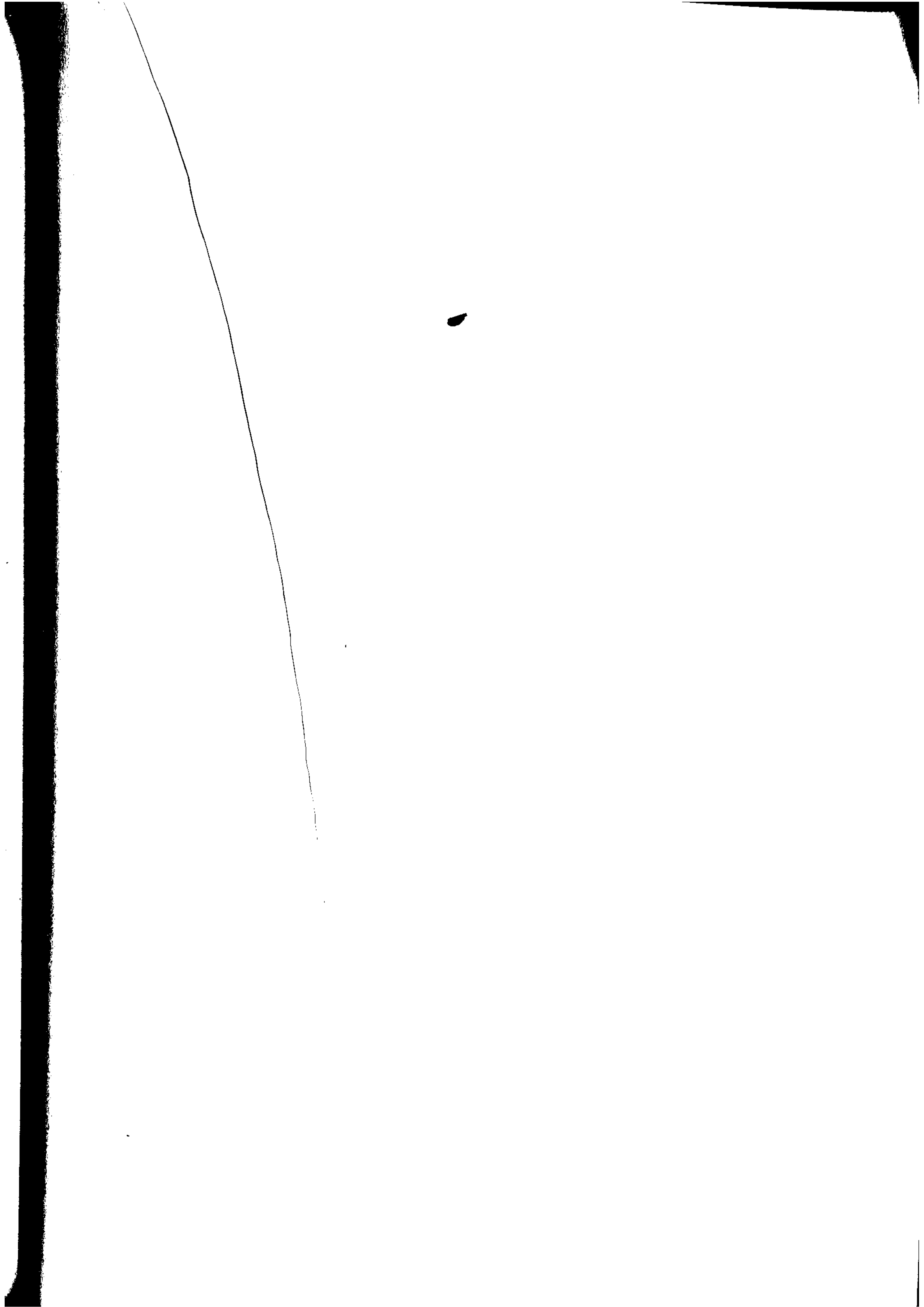
ولقد قدم علماء هذا القرن موسوعات علمية في كل المجالات التاريخية، والفقهية، والحديثية، والأدبية، والجغرافية. ومن يستعرض بعض هذه الموسوعات يرى أنها عنوان تحد كبير من هذه الأمة لأعدائها، ورد فعل للمحاولات التي بذلها المغول والصليبيون لطمس الحضارة الإسلامية. والباحث في هذه الموسوعات يخيل إليه كأن العلوم قد نسيت فوقف أهل هذا العصر أنفسهم على جمعها، وتبويبها وعرضها من جديد[٢]، وتحمل هذه الموسوعات بين طياتها الثقافة المتكاملة التي حفظت شخصية الأمة أمام أشرس الهجمات.



---

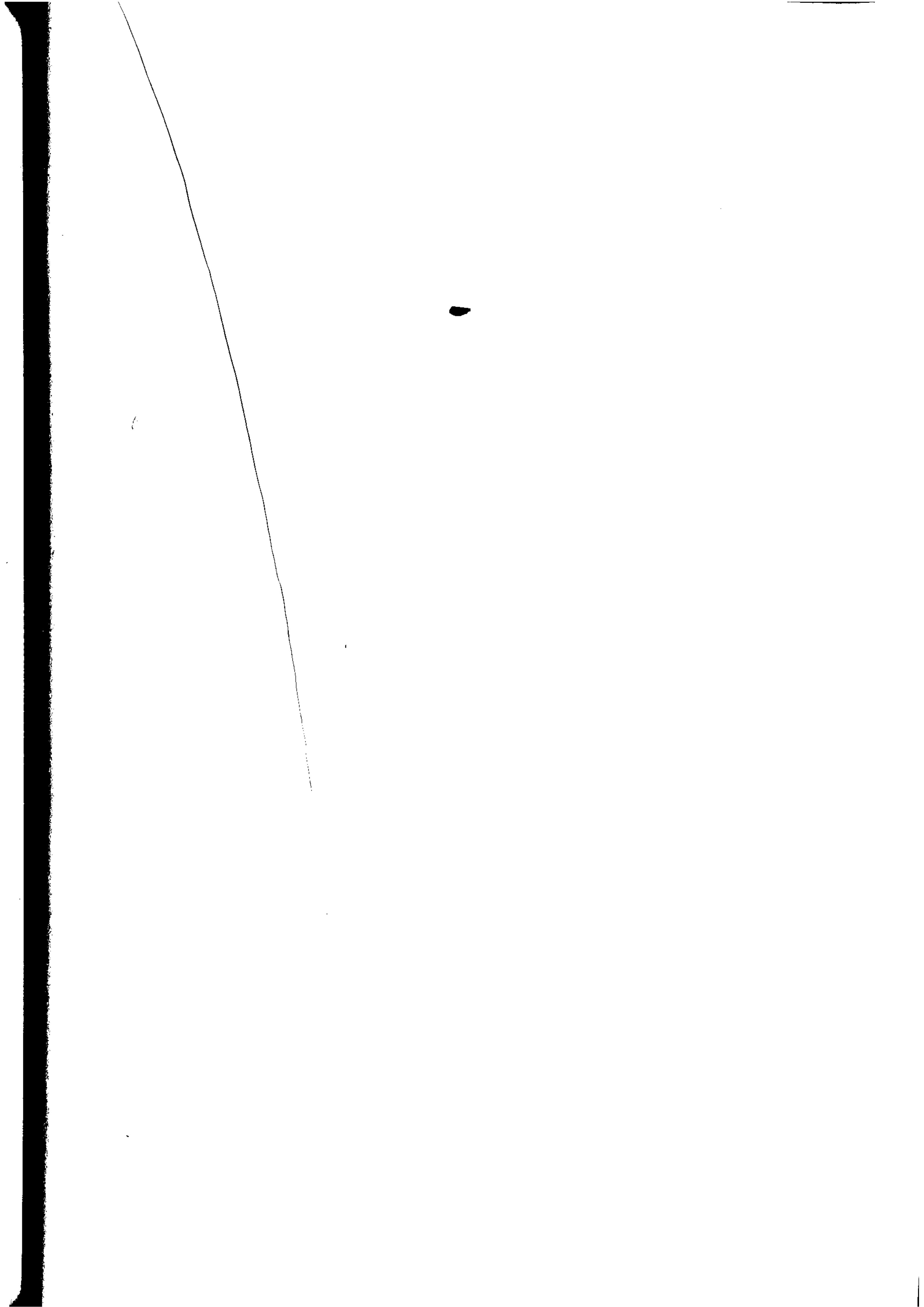
(١) خطط الشام ٤/٤٤ ــ ٤٨.

(٢) الحركة الفكرية في مصر في العصر الأيوبي والمملوكي الأول، ص ٣٧١.



الفصل الثاني

حياة ابــن رجب
وشيوخـــه وتلاميــذه وآثـــاره



المبحث الأول

حيـــاة ابـــن رجـــب

١ ـ اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

٢ ـ مولده.

٣ ـ أسرته.

٤ ـ نشأته ورحلته.

٥ ـ وفاته.

٦ ـ عقيدة ابن رجب.

٧ ـ تأثره بابن تيمية وابن القيم.

٨ ـ أخلاقه.

٩ ـ ثناء العلماء عليه.

* * *

ـ ١ ـ

اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته

هو الإمام الحجة زين الدين عبدالرحمن[1] بن أحمد بن رجب بن الحسين بن

---

(١) مصادر ترجمته: المنهج الأحمد للعليمي، مخطوط بدار الكتب المصرية (ق ٤٧٠ ـ ٤٧١)؛ السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، مخطوط بالتيمورية (ق ١٢٨ ـ ١٣٠)؛ تاريخ ابن قاضي شهبة وهو ذيل العبر للذهبي، تاريخ تيمور، ج ٣ ق ٩٥/أ ـ ب؛ المنهل الصافي، مخطوط بدار الكتب، ج ٣ ق ٢٧٨/أ ـ ب؛ لحظ الألحاظ ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد وللسيوطي، ص ١٨٠ ـ ١٨٢، وص ٣٦٧ ـ ٣٦٨؛ إنباء الغمر، لابن حجر، ١/٤٦٠ ـ ٤٦١؛ الدرر الكامنة، ٢/٤٢٨ ـ ٤٢٩؛ شذرات الذهب، ٦/٣٣٩ ـ ٣٤٠؛ الدارس في تاريخ المدارس، ٢/٧٦ ـ ٧٧؛ البدر الطالع، ١/٣٢٨.

محمد بن أبـي البركات مسعود السلامي البغدادي، ثم الدمشقي، أبو الفرج الشهير بابن رجب الحنبلي.

لقبه المشهور زين الدين، ولقبه الشيخ شمس الدين عبدالقادر النابلسي بالشيخ جمال الدين.

وأما ما ذكره ابن تغري بردي فقال: شهاب الدين أبو العباس، فهو خطأ واضح، وإن كان ابن فهد قد سبقه إلى ذلك. وشهاب الدين هو لقب والده أحمد. وكذلك فقد وهم من كناه بأبـي العباس إذ هي كنية أبيه كذلك.

ـ ٢ ـ
مـــولـــده

ولد ابن رجب في بغداد سنة ٧٣٦هـ وأجمعت على ذلك مصادر ترجمته باستثناء بعضها كالدرر الكامنة لابن حجر، وطبقات الحفاظ للسيوطي وذيله على تذكرة الحفاظ حيث ذكر أنه ولد سنة ٧٠٦هـ، وهذا هو تاريخ ولادة والده أحمد. وقد تابعهما على هذا الخطأ صاحب كشف الظنون، ومما يثبت خطأ هذا التاريخ ما ذكره العليمي في المنهج بقوله: قدم مع والده من بغداد إلى دمشق وهو صغير سنة ٧٤٤هـ وبذلك يتضح على وجه القطع أن مولده سنة ٧٣٦هـ.

ـ ٣ ـ
أسرة ابن رجب

لم تتوسع المراجع التي بين أيدينا ــ على كثرتها ــ في التعريف بأسرة ابن رجب، وما ذكر في ثنايا هذه المراجع نثار لا يزيد على أسطر قليلة، ألقت بعض الضوء على حياة جده، أبـي أحمد، وحياة والده أبـي العباس، شهاب الدين أحمد.

أما الجد عبدالرحمن المكنى بأبـي أحمد، والملقب برجب، فكل ما ذكره عنه حفيده في طبقاته قوله: قرىء على جدي أبـي أحمد ــ رجب بن الحسين ــ غير مرة ــ ببغداد وأنا حاضر، في الثالثة، والرابعة، والخامسة: أخبركم أبو عبدالله

محمد بن عبدالله بن إبراهيم البزاز سنة ست وثمانين وستمائة، أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي، أخبرنا أبو الوقت عبدالأول بن عيسى، أخبرنا أبو الحسن الداودي، أخبرنا أبو محمد السرخسي، أخبرنا أبو عبدالله الفربري، حدثنا البخاري، حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبـي عبيد، عن سلمة بن الأكوع، قال: سمعت النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول: من يقل علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار[1].

وهذا الخبر ــ على قصره ــ يكشف عن مكانة جده أبـي أحمد وأنه مهتم بالحديث ويقرأ عليه الناس. ويدل هذا الخبر كذلك على أن سماعه كان سنة ٦٨٦هـ ومعنى هذا أن الرجل عمر، وكانت وفاته سنة ٧٤٢هـ.

وأما أبوه فهو أبو العباس[2] شهاب الدين أحمد، ولد في بغداد صبيحة يوم السبت خامس عشر ربيع الأول سنة ٧٠٦، ونشأ بها وسمع مشايخها، وقرأ بالروايات، ثم رحل إلى دمشق بأولاده سنة ٧٤٤هـ وسمع مشايخها كمحمد بن إسماعيل الخباز، ورحل إلى القدس، ثم حج سنة ٧٤٩هـ وبمكة اسمع ابنه عبدالرحمن ثلاثيات البخاري على الشيخ أبـي حفص عمر، ثم رحل إلى مصر قبل سنة ٧٥٦ وفيها روى عن أبـي الحرم القلانسي، وفي ذلك يقول صاحب المنهج الأحمد: وفيها روى عن أبـي الحرم القلانسي، وذكره في مشيخته[3].

وبعد ذلك جلس للإقراء بدمشق وانتفع به، وكان ذا خير ودين وعفاف ولقد سجل شيوخه في معجم خاص له، نقل منه ابن حجر كثيراً في الدرر الكامنة[4] وقال عنه ابن حجر: «شيخنا»، ولا يعقل أن يكون ابن حجر قد تتلمذ فعلاً على والد ابن رجب هذا، ولعله قصد بهذه العبارة أن المقرىء شهاب الدين بن رجب هو شيخ شيوخه كالعراقي والهيثمي، وهذان من

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢١٣؛ والمنهج الأحمد، ص ٤٧١.
(٢) إنباءالغمر ١/٣٧؛ والمنهج الأحمد، ص ٤٧١.
(٣) المنهج الأحمد، ص ٤٥٧.
(٤) الدرر الكامنة لابن حجر ١/١١٠، ١١٤، ١٤٦، ٢٣٨، ٢١٢، ٢/١٥٥ و٣/٢٥٧.

تلاميذه، فعلاً، ومن تلاميذه الذين أكدت المراجع أستاذيته لهم شمس الدين يوسف بن سيف الدين بن نجم الحنبلي الشيرازي[1] (ت ٧٥١هـ)، وعبدالله بن محمد بن قيم الضيائية.

ـ ٤ ـ
نشأتــه ورحلتــه

قيض الله ـ تعالى ـ لابن رجب عوامل كثيرة أسهمت في تكوين شخصيته العلمية الفذة، منها استعداده الفطري الموهوب، وأسرته الكريمة التي توارثت العلم كابراً عن كابر، وعصره المزدحم بالثقافة الموسوعية، والمعرفة المتنوعة، ونوابغ العلماء في كل مضمار.

هذه العوامل وجهت ابن رجب في مرحلة مبكرة نحو الطلب. وقبل سن التمييز أحضر مجالس العلم والعلماء، ولقد سجل هذا في طبقاته، فيقول أثناء ترجمة شيخه عبدالرحيم بن عبدالله الزريراتي (ت ٧٤١هـ): درس بالمجاهدية ببغداد، وحضرت درسه، وأنا إذ ذاك صغير لا أحقه[3]. ويبدو أن هذا كان قبل الثالثة من عمره، لأنه يصرح بالتمييز بعد الثالثة، فيقول: قرىء على جدي أبـي أحمد وأنا حاضر، في الثالثة، والرابعة، والخامسة[4] وما يهمنا من هذا أنه أحضر مجالس العلم وهو صغير لا يكاد يحق شيئاً.

أما في الخامسة من عمره فقد فصل سماعاته بكل وعي ودقة وثقة، فنجده يقول: أخبرنا أبو الربيع علي بن عبدالصمد بن أحمد البغدادي، قرأت عليه وأنا في الخامسة[5]. أو يحدد السنة التي سمع فيها فيقول: قرىء على أبـي الربيع على ابن عبدالصمد، وأنا أسمع سنة ٧٤١هـ ببغداد[6].

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢٨٦؛ والمنهج الأحمد، ص ٤٥١.
(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٢١؛ والمنهج الأحمد، ص ٤٥٥.
(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٣٦.
(٤) نفس المرجع ٢/٢١٣.
(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ١/٦٧.
(٦) نفس المرجع ١/١٧٦.

وقد تلقى في هذا السن المبكر إجازات كبار العلماء في بغداد ودمشق، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مكانة أسرته العلمية، وأنها من الشهرة بحيث تكتب الاجازات إلى أبنائها، ويصرح ابن رجب بأنه تلقى الاجازات في طفولته المبكرة فيقول: وذكر شيخنا بالإجازة الإمام صفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق القطيعي البغدادي[1] (ت ٧٣٩هـ) ـ كما ذكر بعض علماء الشام الذين أجازوه، كالقاسم بن محمد البرزالي[2] (ت ٧٣٩هـ)، ومحمد بن أحمد بن حسان التلي الدمشقي[3] (ت ٧٤١هـ). وقد ذكرنا سني الوفاة لهؤلاء الشيوخ للدلالة على أن الاجازات كانت وابن رجب في الثالثة أو الخامسة، وأن بعضها تلقاها ابن رجب وهو في بغداد من كبار علماء الشام.

هذه بدايات الطلب كما سجلتها بعض المراجع وأهمها كتاب ابن رجب نفسه الذيل على طبقات الحنابلة، ولكن أسرة ابن رجب، بما عرفت من مذاق العلم والرحلة فيه، لم تقف عند هذا الحد، بل حمل أحمد بن رجب أبناءه، ومنهم صاحبنا، وتوجه بهم نحو مركز الثقل، ومجتمع العلم والعلماء، فدخل بهم دمشق سنة ٧٤٤هـ، وبها سمع الوالد والولد كبار المسندين والمحدثين، وأدركا البقية الباقية من علماء القرن السابع، مثل شمس الدين محمد بن أبي بكر بن النقيب (ت ٧٤٥هـ) والإمام علاء الدين أحمد بن عبدالمؤمن السبكي ثم النووي[4] (ت ٧٤٩هـ). وفي دمشق سمع ابن رجب محمد بن إسماعيل الخباز

(١) نفس المرجع ١/١٧٦.
(٢) نفس المرجع ٢/١٨٤، ١٩٢.
(٣) نفس المرجع ١/٨٢.
(٤) جاء في كتاب «ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب، نشر المعهد الفرنسي وتحقيق لاوست والدهان، أثناء كلام الناشرين عن ابن رجب، ص ١٧.
«أما ابن النقيب الذي أجاز ابن رجب فهو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن لؤلؤ القاهري، المعروف بابن النقيب المتوفى سنة ٧٦٩هـ، عن سبع وستين سنة، كما أفاده الطهطاوي في التنبيه والايقاظ، ص ١٠٢، فتكون ولادته سنة ٧٠٢هـ، ويكون هو أكبر من ابن رجب المولود سنة ٧٣٦هـ، فيصح أن يكون أستاذاً له.
أما النووي، وهو محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي فولادته سنة ٦٣١هـ، =

(ت ٧٥٦هـ) ومحمد بن إسماعيل الحموي الدمشقي (ت ٧٥٧هـ)، ورحل إلى نابلس ليلتقي بجماعة من أصحاب عبدالحافظ بن بدران[1]، ثم إلى القدس فسمع الحافظ أبا سعيد العلائي[2].

= وتوفي سنة ٦٧٦هـ قبل ولادة ابن رجب بستين سنة، فلا يتصور أن يكون إجازة منه لابن رجب قطعاً، فمما لا شك فيه أن لفظ النووي هنا تحريف إلا أن يكون المراد نووياً آخر».

وعقب الأستاذ العلامة الشيخ عبدالفتاح أبو غدة في بحث له تحت عنوان «نظرة عابرة في ذيل طبقات الحنابلة، نشر المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق»، ونشر هذا البحث في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٢٧، ص ١٥٢. قال الأستاذ أبو غدة:

«وقد هدتني المطالعة في شذرات الذهب إلى العثور على نووي يصح أن يكون هو شيخ ابن رجب الذي أجازه. قال ابن العماد في وفيات سنة ٧٤٩هـ: وفيها مات علاء الدين أحمد بن عبدالمؤمن الشافعي، قال ابن قاضي شهبة: «الشيخ الإمام السبكي، ثم النووي، نسبة إلى نوى من أعمال القليوبية، وكان خطيباً بها، تفقه على الشيخ عزالدين النسائي، وغيره. . .».

ثم قال الأستاذ أبو غدة: وغالب الظن أن هذا النووي هو الذي أجاز ابن رجب، وأما ابن النقيب، فقد ذكرت أنه شهاب الدين أبو العباس أحمد بن لؤلؤ المولود سنة ٧٠٢، والمتوفى سنة ٧٧٦هـ، ومن المحتمل أن يكون هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن النقيب الدمشقي الشافعي المولود سنة ٦٢٢هـ والمتوفى سنة ٧٤٥هـ». انتهى كلام العلامة الشيخ أبي غدة.

وتعقيباً عليه أقول: إن ما اختاره بالنسبة للنووي معقول لا سيما وأن رواية ابن رجب عنه كانت بالاجازة، وقد ذكر ابن فهد في ذيله على تذكرة الحفاظ، ص ١١٨ وفاة هذا الشيخ سنة ٧٤٩ ووصف بقوله: «الإمام الرباني».

وأما ابن النقيب فإنني أرجح أن يكون محمد بن أبي بكر المتوفى سنة ٧٤٥هـ، لأن هذا دمشقي والآخر قاهري، ولأن وفاة ابن النقيب الدمشقي متقدمة وتناسب الرواية بالاجازة ويضاف إلى هذا أنه مشهور، ومن البارزين في عصره، قال ابن حجر في الدرر الكامنة (١٩/٤) محمد بن أبي بكر بن إبراهيم الدمشقي شمس الدين بن النقيب الشافعي، ولد سنة ٦٦١هـ، ولازم النووي، قال العماد بن كثير: كان شجاعاً عالماً.

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٣٤١/٢.

(٢) نفس المرجع ٣٦٥/٢.

ورجع ابن رجب مع والده إلى بغداد سنة ٧٤٨هـ، وقد ذكر هذا في طبقاته أثناء ترجمته لسليمان بن أحمد النهرماري البغدادي، فقال: وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٧٤٨هـ، وصُلِّيَ عليه بجامع قصر الخلافة، وحضرت الصلاة عليه، ودفن بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب[١]، وفي بغداد قرأ على الشيخ أبـي المعالي محمد بن عبدالرزاق الشيباني، وفي ذلك يقول: أخبرنا أبو المعالي محمد بن عبدالرزاق الشيباني بقراءتي عليه سنة ٧٤٩هـ[٢]. ويحدد مكان هذه القراءة في موضع آخر فيقول: ببغداد[٣].

ومن بغداد يتوجه مع والده إلى الحج، وبمكة يسمع ثلاثيات البخاري من الشيخ أبـي حفص عمر بن علي بن الخليل البغدادي (ت ٧٥٩هـ)[٤] ــ عاد بعد ذلك إلى دمشق حيث لزم شيخه ابن قيم الجوزية إلى أن مات سنة ٧٥١هـ.

وأما رحلته إلى مصر فقد كانت قبل سنة ٧٥٤هـ وهي السنة التي توفي بها شيخه أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي، وقد أكثر عنه، ونص على ذلك بقوله: قرأت على أبـي الفتح محمد بن محمد الميدومي المصري بها[٥]. كما لقي بالقاهرة محمد بن إسماعيل الصوفي المعروف بابن الملوك (ت ٧٥٦هـ) وفي ذلك يقول: أخبرنا محمد بن إسماعيل الصوفي بالقاهرة[٦] والجدير بالذكر أن والده كان يرافقه في هذه الرحلة[٧]، فسمعا معاً أبا الحرم القلانسي (ت ٧٦٥هـ)[٨].

---

(١) نفس المرجع ٢/٤٤١.
(٢) نفس المرجع ١/٢٨٩.
(٣) نفس المرجع ٢/٢٨٩، ١٠٩.
(٤) الذين على طبقات الحنابلة ٢/٤٤٤.
(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ١/١١٨، ١٣٧، ١٣٨، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٤١. وغيرها من المواضع، التي تبين سماع ابن رجب من الميدومي وكثرة ذلك.
(٦) الذيل على طبقات الحنابلة ١/١٥، ٤١.
(٧) لحظ الألحاظ لابن فهد، ص ١٤٧، والمنهج الأحمد، ق ٤٥٧.
(٨) المنهج الأحمد، ق ٤٥٧.

وفي سنة ٧٦٣هـ اتجه إلى الحج، وهناك التقى بالمشاهير من العلماء، ويبين هذا أثناء ترجمة شمس الدين محمد بن الشيخ أحمد السقا، فيقول: وقد جمعت بينه وبين قاضي قضاة مصر الموفق، وابن جماعة بمنى عام ثلاث وستين وسبعمائة[1].

وبعد هذه الرحلة، الحافلة بالحركة والنشاط، استقر ابن رجب بدمشق، يدرس بمدارسها ويعقد المواعيد[2] الوعظية، فدرس بالمدرسة الحنبلية بعد وفاة ابن التقي (٧٨٨هـ) وولي حلقة الثلاثاء بعد وفاة ابن قاضي الجبل سنة ٧٧١هـ.

وظل ابن رجب يخرج الطلبة النجباء، والعلماء الأكفياء، ويصنف الكتب النافعة، والرسائل القيمة حتى وافاه أجله.

ولم تذكر لنا مصادر ترجمته شيئاً عن زواجه أو أولاده، وكل ما نعرفه أنه كان يسكن في المدرسة السكرية بالقصاعين منجمعاً عن الناس، أي منعزلاً عنهم، منصرفاً إلى أموره العلمية ــ رحمه الله تعالى ــ.

ــ ٥ ــ
وفاته

اتفقت مصادر الترجمة على أن وفاته ــ رحمه الله ــ كانت سنة ٧٩٥هـ، وقول ابن تغري بردي في المنهل الصافي[3] أن وفاته كانت سنة خمس وسبعين وسبعمائة تصحيف ظاهر، ولم تتفق مصادر الترجمة على تحديد يوم الوفاة وشهرها، فبينما يذكر صاحب المنهج الأحمد أن ذلك كان ليلة الاثنين رابع شهر رمضان المعظم، فإننا نجد صاحب المنهل الصافي يقول: إن ذلك كان في شهر رجب، وهو قول ابن ناصرالدين الذي نقله عنه صاحب المنهج الأحمد فقال:

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤٦.

(٢) تطلق على مجالس الوعظ المنتظمة.

(٣) المنهل الصافي لابن تغري بردي ٣/ لوحة ٢٨٧/ب.

وأرخ الشيخ شمس الدين بن ناصرالدين ـ رحمه الله ـ وفاته في شهر رجب، من السنة المذكورة، هي سنة ٧٩٥هـ، ثم قال: ودفن بمقبرة الباب الصغير، جوار قبر الشيخ الفقيه الزاهد أبي الفرج عبدالواحد بن محمد الشيرازي، ثم المقدسي، الدمشقي، المتوفى في ذي الحجة سنة ٤٨٦هـ، وهو الذي نشر مذهب الإمام أحمد ببيت المقدس، ثم بدمشق ـ رحمه الله تعالى ـ ، وقال ابن ناصرالدين: ولقد حدثني من حضر لحد ابن رجب أن الشيخ زين الدين بن رجب جاء قبل أن يموت بأيام، فقال له: احفر لي ههنا لحداً، وأشار إلى البقعة التي دفن فيها، قال: فحفرت له، فلما فرغت نزل في القبر، واضطجع فيه، فأعجبه وقال: هذا جيد، ثم خرج، قال: فوالله ما شعرت بعد أيام إلا وقد أُتي به ميتاً، محمولاً على نعشه، فوضعته في ذلك اللحد، وواريته فيه(١) ـ رحمه الله تعالى ـ .

ـ ٦ ـ
عقيدة ابـــن رجب

ابن رجب سلفي العقيدة، يمر آيات الصفات دونما تأويل أو تعطيل، وقد ذكر عقيدته هذه في أكثر من موضع في طبقاته، فنجده يسند حكاية جاء فيها: دخل ابن فورك على السلطان محمود، فتناظرا، قال ابن فورك لمحمود، لا يجوز أن تصف الله بالفوقية لأنه يلزمك أن تصفه بالتحتية، لأن من جاز أن يكون له فوق جاز أن يكون له تحت، فقال محمود: ليس أنا وصفته بالفوقية فتلزمني أن أصفه بالتحتية، وإنما هو وصف نفسه بذلك. قال: فبهت(٢).

وفي موضع آخر نقل قول أحمد: هذه الأحاديث نمرها كما جاءت(٣).

وقال في كتاب فضل علم السلف على الخلف: «والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل»(٤).

---

(١) المنهج الأحمد، ق ٤٧١.
(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ١/١٢.
(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ١/١٣٣. (٤) فضل علم السلف على الخلف، ص ١٩.

— ٧ —

تأثر ابن رجب بابن تيمية وبابن القيم
ومخالفته لهما في بعض المسائل

يقف ابن تيمية علماً على رأس القرن الثامن الهجري، وقد ضمت مدرسته أكابر علماء هذا العصر كالمزي والذهبي وابن كثير وابن القيم. ولا شك أن أشدهم تأثراً به هو ابن القيم الذي رافقه في سجنه حتى وافاه الأجل. فتشرب الرجل أخلاق شيخه وتبنى أفكاره وحرر أدلة اختياراته.

وقد انتقل هذا التأثير إلى ابن رجب عبر شيخه ابن القيم كسائر الحنابلة في عصره، ولكن شخصية ابن رجب العلمية جعلته يراجع القضايا التي تبناها شيخه ويقدح فيها زناد ذهنه فكانت النتيجة أن خالف شيخه في بعضها، ومن ذلك قضية الطلاق، وأن لفظ الثلاث يقع واحدة، وأنه طلاق رجعي، هذا مذهب ابن تيمية وابن القيم، اعتماداً على حديث يرويه طاوس، عن ابن عباس، وقد جاء إليه أبو الصهباء، فقال: يا ابن عباس، ألم تعلم أن الثلاث كانت على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأبي بكر وصدراً من خلافة عمر ـ رضي الله عنهما ـ ترد إلى الواحدة؟ قال: نعم[1].

وقد أثارت هذه المسألة خلافات فقهية لا تقل عن تلك التي أثارتها وجهات النظر المتباينة في موضوع الصفات.

وكان لابن رجب موقف من هذه القضية. وألف في ذلك رسالة اعتمد عليها الشيخ زاهد الكوثري في كتابه «الإشفاق على أحكام الطلاق»، فقال: وكان ابن رجب من اتبع الحنابلة منذ صغره لابن القيم وشيخه، ثم تيقن ضلالهما[2] في كثير من المسائل، ورد قولهما في هذه المسألة في كتاب سماه «مشكل

---

(١) أخرجه مسلم، ص ١٠٩٩؛ والنسائي ٦/١١٨.

(٢) هذا لفظ لا يليق بمكانة ابن تيمية وابن القيم، ولو قال: (خطأهما) لكان أولى وأسلم. فسامح الله الأستاذ العلامة الشيخ الكوثري.

الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحـدة»[1] ـ ومن جملة ما يقـول ابن رجب في كتابه المذكور: «اعلم أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة ولا من التابعين، ولا مـن أئمة السلف المعتد بقولهم في الفتاوى في الحلال والحرام شيء صريح في أن الطلاق الثلاث بعد الدخول يحسب واحدة، إذا سيق بلفظ واحد»[2] وأما حديث ابن عباس، فقد قال ابن رجب: فهذا الحديث لأئمة الإسلام فيه طريقان، أحدهما مسلك الإمام أحمد ومن وافقه، وهو يرجع إلى الكلام في إسناد الحديث، لشذوذه وانفراد طاوس به، وأنه لم يتابع عليه، وانفراد الراوي بالحديث مخالفاً للأكثرين هو علة في الحديث، يوجب التوقف فيه، وأنه يكون شاذاً ومنكراً إذا لم يرو معناه من وجه يصح، وهذه طريقة المتقدمين كالإمام أحمد، ويحيى القطان ويحيى بن معين، ثم قال ابن رجب: ومتى أجمع علماء الأمة على اطراح العمل بحديث وجب اطراحه، وترك العمل به.

ثم قال ابن رجب: وقد صح عن ابن عباس وهو راوي الحديث أنه أفتى بخلاف هذا الحديث، ولزوم الثلاث المجموعة، وقد علل بهذا أحمد والشافعي كما ذكره الموفق ابن قدامة في المغني. وهذه أيضاً علة في الحديث بانفرادها فكيف وقد انضم إليها علة الشذوذ، والانكار، وإجماع الأمة على خلافه[3].

وعن الطريق الثاني يقول ابن رجب: وهو مسلك ابن راهويه ومن تابعه، وهو الكلام في معنى الحديث، وهو أن يحمل على غير المدخول بها[4]. وقد ذكر الشيخ الكوثري أدلة ابن رجب على هذا، وهي أدلة قوية.

وقد ذكر ابن حجر عدول ابن رجب عن بعض مقالات ابن تيمية، فقال في الإنباء: ونقم عليه إفتاؤه بمقالات ابن تيمية ثم أظهر الرجوع عن ذلك فنافره

---

(1) الاشفاق على أحكام الطلاق، ص ٤١.

(2) الإشفاق على أحكام الطلاق، ص ٥٧.

(3) الإشفاق على أحكام الطلاق، ص ٥٨.

(4) المرجع السابق، ص ٥٩.

التيميون، فلم يكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء. وكان قد ترك الإفتاء بأخرة[1].
كما ذكر ابن حجر قصة تدل على هذا خلاصتها أن على ابن أيبك الصفدي نظم قصيدة يتوسل فيها بالنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ويطلب منه الشفاعة، ويقول: يا خير خلق الله، فأنكر عليه الشيخ صدرالدين علي بن العز الحنفي هذا كله، فوصل الأمر إلى مصر، فأنكر القضاة قول ابن العز، وعقدت مجالس في دمشق للإنكار عليه وتعزيزه، وممن حضر هذه المجالس سعدالدين النووي وجمال الدين الكردي، وشرف الدين الغزي، وزين الدين بن رجب، وتقي الدين بن مفلح وأخوه، وشهاب الدين بن حجي، فتواردوا على الانكار على ابن العز في أكثر ما قاله[2].

ولعل هذه المواقف ساهمت في اختصار سيرة هذا الرجل فلم يأخذ حقه في كتب التراجم، فلا هو مع الحنابلة، ولا هو مع الشافعية أو غيرهم.

ـ ٨ ـ
أخلاقه

كان ـ رحمه الله ـ صاحب عبادة وتهجد[3]، منجمعاً عن الناس، لا يخالطهم ولا يتردد إلى أحد من ذوي الولايات ويسكن المدرس السكرية بالقصاعين، وكان لا يعرف شيئاً من أمور الدنيا بعيداً عن الرياسة وأسبابها، ليس له شغل إلا الاشتغال بالعلم وبالجملة لم يخلق بعده مثله[4]، هذه عبارة ابن قاضي شهبة في وصف أخلاق هذا الرجل، وهي ترسم صورة واضحة في ذهن القارىء تصور ابن رجب راغباً عن الدنيا وزينتها، وجاهها ووجاهتها، مع علم جم وعبادة شاغلة، ولا عجب أن يقال فيه بعد ذلك: اجتمعت الفرق عليه ومالت

---

(١) إنباء الغمر بأخبار العمر لابن حجر ١/٧٩٥.
(٢) المرجع السابق ١/٢٥٨ ـ ٢٥٩؛ حوادث سنة ٧٨٤هـ.
(٣) إنباء الغمر بأخبار العمر لابن حجر ١/٧٩٥.
(٤) تاريخ ابن قاضي شهبة، وهو ذيل على العبر للذهبي، ٣/ لوحة ٩٥/أ.

القلوب بالمحبة إليه[1]. ولقد كان ــ رحمه الله ــ داعية محبة ووحدة ويظهر هذا أثناء ترجمته للحسن بن أحمد بن عبدالله البغدادي (ت ٤٧١هـ) فهو يقول: ولقد رأيت له في مجموعة من المعتقدات ما يوافق بين المذهبين الشافعي وأحمد، ويقصد به تأليف القلوب واجتماع الكلمة، مما أرجو له به عند الله الزلفى في العقبى، فلقد كان من شيوخ الإسلام النصحاء والفقهاء والألباء[2].

ـ ٩ ـ

ثناء العلماء عليه

لقد استحق ابن رجب ثناء العلماء وتقديرهم بما كان عليه من الفضل والعلم، وما رأيت أحداً ترجم له إلا وأثنى عليه، ولم أجد كلمة واحدة تذمه أو تنقص من قدره، وهذا الإجماع نادر جداً، فكل رجل لا يخلو من مبغض أو حاسد أو ناقد إلا أن ابن رجب ــ وفقه الله تعالى ــ فاجتمعت الفرق على الثناء عليه، يقول ابن قاضي شهبة: كتب وقرأ وأتقن الفن واشتغل في المذهب حتى أتقنه وأكب على الاشتغال بمعرفة متون الحديث وعلله ومعانيه[3].

وقال فيه ابن حجر: ومهر في فنون الحديث أسماء ورجالاً وطرقاً واطلاعاً على معانيه[4]: ونقل عن أبي حجي قوله: اتقن الفن وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق[5].

وقال صاحب المنهج: وكان أحد الأئمة الحفاظ الكبار، والعلماء الزهاد الأخيار[6].

---

(١) المنهج لأحمد، ق ٤٧٠.
(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ٣/١.
(٣) تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/٩٥/أ.
(٤) أنباء الغمر ١/٤٦٠.
(٥) المرجع السابق ٤٦١/١.
(٦) المنهج الأحمد لوحة ٤٧٠.

وقال النعيمي في الدارس: الشيخ العلّامة الحافظ الزاهد شيخ الحنابلة[1].

وقال ابن فهد: الإمام الحافظ الحجة والفقيه العمدة أحد العلماء الزهاد والأئمة العباد مفيد المحدثين واعظ المسلمين[2].

* * *

(١) الدارس في تاريخ المدارس ٢/٧٦.
(٢) لحظ الألحاظ، ص ١٨٠.

المبحث الثاني

شيوخ ابن رجب الحنبلي

المطلب الأول : شيوخ ابن رجب.

المطلب الثاني : ترجمة لأشهر شيوخ ابن رجب.

١ ــ ابن الخباز.

٢ ــ أبي سعيد العلائي.

٣ ــ الميدومي.

* * *

لما كان المقام لا يتسع لذكر تراجم شيوخ ابن رجب، لأن هذا شيء يطول، فقد رأيت أن الفائدة تتحقق بما يلي:

١ ــ ذكر هؤلاء الشيوخ مرتبين على حروف المعجم، مع ذكر وفياتهم، إن وجد ذلك.

٢ ــ بيان طريق التحمل سماعاً أو إجازة وزمان ذلك ومكانه.

٣ ــ الإشارة إلى مراجع ترجمة كل شيخ، والمكان الذي يبين أستاذيته لابن رجب.

٤ ــ الترجمة لأشهر شيوخه.

المطلب الأول

شيوخ ابن رجب

١ ـ قاضي القضاة أبو العباس: أحمد بن الحسن بن عبدالله، المشهور بابن قاضي الجبل[1] (٦٩٣ ـ ٧٧١هـ) سماعاً في دمشق.

٢ ـ أبو العباس: أحمد بن سليمان الحنبلي، في بغداد، قراءة عليه[2].

٣ ـ شهاب الدين، أبو العباس: أحمد بن عبدالرحمن الحريري المقدسي الصالحي (٦٦٣ ـ ٧٥٨هـ) في دمشق سماعاً[3].

٤ ـ أحمد بن عبد الكريم البعلي، شهاب الدين (٦٩٦ ـ ٧٧٧هـ) حدث ببلده وفي دمشق[4].

٥ ـ عمادالدين، أبو العباس: أحمد بن عبدالهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٧٥٤هـ) سمعه في دمشق[5].

٦ ـ جمال الدين أبو العباس: أحمد بن علي بن محمد البابصري، البغدادي (٧٠٧ ـ ٧٥٠هـ) سمعه في بغداد[6].

٧ ـ شهاب الدين: أحمد بن محمد الشيرازي المعروف بـ (زغنش)[7].

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٥٣؛ والمنهج الأحمد، ق ٤٦١؛ والمقصد الأرشد لوحة ١٢؛ والدرر الكامنة ١/١٢٩.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ١/٣٠١؛ والمنهج الأحمد، ق ٤٥٧.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢٨٦؛ والمقصد الأرشد لوحة ٣٤؛ والمنهج الأحمد ق ٤٥٣.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٦٥؛ والمنهج الأحمد، ق ٤٧٣، والدرر الكامنة ١/١٨٨.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٣٩؛ والمنهج الأحمد، ق ٤٥٢.

(٦) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤٥؛ والمقصد الأرشد لوحة ٣٠؛ والمنهج الأحمد ق ٤٤٨.

(٧) شذرات الذهب ٦/٢٢٠؛ والمنهج الأحمد، ق ٤٦١.

٨ ـ بشر بن إبراهيم بن محمود بن بشر البعلبكي، الحنبلي (٦٨١ ـ ٧٦١هـ) سمعه في الشام[1].

٩ ـ صفي الدين، أبو عبدالله: الحسين بن بدران البصري البغدادي (٧١٢ ـ ٧٤٩هـ) قرأ عليه، في بغداد[2].

١٠ ـ صلاح الدين، أبو سعيد: خليل بن كيكلدي العلائي (٦٩٤ ـ ٧٦١هـ) سمعه في القدس[3].

١١ ـ جمال الدين أبو سليمان: داود بن إبراهيم العطار (٦٦٥ ـ ٧٥٢هـ) سمعه في دمشق[4].

١٢ ـ بنت الكمال: زينب بنت أحمد بن عبدالرحيم المقدسية (٦٤٦ ـ ٧٤٠هـ) إجازة، وهو في بغداد[5].

١٣ ـ نجم الدين، أبو المحامد: سليمان بن أحمد النهرماري البغدادي الفقيه. (ت ٧٤٨هـ) سمعه في بغداد[6].

١٤ ـ عزالدين: عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة،

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢٠٠؛ والمنهج الأحمد، ق ٤٥٥؛ والدرر الكامنة ٢/١٢؛ والمقصد الأرشد لوحة ٧٢.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤٣؛ والمنهج الأحمد، ق ٤٤٧؛ والمقصد الأرشد لوحة ٩١؛ والدرر الكامنة ٢/١٣٩.

(٣) تاريخ ابن قاضي شهبة ٢/ لوحة ١٥٦/أ؛ لحظ الألحاظ للحسيني، ص ٤٣؛ والدرر الكامنة ٢/١٧٩؛ والذيل على طبقات الحنابلة، ص ٣٦٥.

(٤) الدرر الكامنة ٢/١٨٥. وانظر: التنبيه والإيقاظ ذيل لحظ الألحاظ، ص ٧٧.

(٥) الدرر الكامنة ٢/١٨٥. وانظر: التنبيه والإيقاظ ذيل لحظ الألحاظ، ص ٧٧؛ الدرر الكامنة ٢/٢٠٩؛ والذيل على طبقات الحنابلة ١/٥٣، ٨٢، ١٥٥.

(٦) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤١؛ والمنهج الأحمد، ق ٤٤٦؛ والدرر الكامنة ٢/٢٤٨ وقال: (النهرماوي).

قاضي المسلمين[1]، (٦٩٤ ـ ٧٦٧هـ) قال عنه شيخنا، ولقيه في مصـ
ومكة.

١٥ ـ تاج الدين: عبدالله بن عبدالمؤمن بن الوجية الواسطي، المقر
(٦٧١ ـ ٧٤٠هـ) في بغداد[2].

١٦ ـ تقي الدين، أبو محمد: عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن نصر بن فهد
المعروف بابن قيم الضيائية (٦٦٩ ـ ٧٦١هـ)[3] سمعه في دمشق.

١٧ ـ صفي الدين، أبو الفضائل: عبدالمؤمن بن عبدالحق بن عبدا
البغدادي الحنبلي (٦٥٨ ـ ٧٣٩هـ) إجازة في بغداد[4].

١٨ ـ عزالدين، أبو يعلى: حمزة بن موسى بن أحمد بن بدران المعروف: با
شيخ السلامية (٧١٢ ـ ٧٦٩هـ)[5] سمعه في دمشق.

١٩ ـ فخرالدين: عثمان بن يوسف بن أبي بكر النويري الفقيه، المالك
(٦٦٣ ـ ٧٥٦هـ)[6] سمعه في مكة سنة ٧٤٩هـ.

---

(١) الدرر الكامنة ٢/٤٨٩؛ ولحظ الألحاظ، ص ٤٢؛ وورد ذكره في الذيل على طبقـ
الحنابلة ١/٨٥.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤٤؛ والدرر الكامنة ٢/٢٧٦.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٢١؛ والمنهج الأحمد، ق ٤٥٥؛ والدرر الكـ
٢/٣٨٨.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٠٤؛ والمنهج الأحمد، ق ٤٤٢؛ والمقصد الأر
لوحة ١٧٥؛ والدرر ٣/٣٢. وجاء في الدرر: ابن عبدالخالق والصحيح:
عبدالحق، ولحظ الألحاظ، ص ٢١؛ والتنبيه والإيقاظ، ص ٥.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤٣؛ المنهج الأحمد، ق ٤٦٠؛ والمقصد الأر
لوحة ٩٦؛ والدرر الكامنة ٢/١٦٥.

(٦) الدرر الكامنة ٣/٦٧ وجاء في تاريخ ابن قاضي شهبة أثناء ترجمة ابن رجب ٣/٩٥
(الفخر التوزري) وهو خطأ، إذ الفخر التوزري وهو عثمان بن محمد ونزيل مكة أ
وهو مالكي ولكنه توفي سنة ٧١٣هـ. انظر الدرر ٣/٦٤.

٢٠ ــ علاء الدين، أبو الحسن علي بن الشيخ زين الدين المنجا بن عثمان بن أسعد بن المنجا (٦٧٣ ــ ٧٦٣هـ) سمعه في دمشق[١].

٢١ ــ أبو الربيع: علي بن عبدالصمد بن أحمد بن عبدالقادر البغدادي، (٦٥٦ ــ ٧٤٢هـ) سمعه ببغداد وهو في الخامسة[٢].

٢٢ ــ عمر بن حسن بن مزيد بن أميلة المراغي، الحلبي، ثم الدمشقي (٦٧٩ ــ ٧٧٨هـ) سمعه في دمشق[٣].

٢٣ ــ سراج الدين أبو حفص: عمر بن علي بن موسى بن خليل البغدادي (٦٨٨ ــ ٧٤٩هـ) سمعه في دمشق[٤].

٢٤ ــ سراج الدين، أبو حفص: عمر بن علي بن عمر القزويني، محدث العراق (٦٨٣ ــ ٧٥٠هـ) قراءة عليه في بغداد[٥].

٢٥ ــ علم الدين، أبو محمد: القاسم بن محمد البرزالي، مؤرخ الشام (٦٦٥ ــ ٧٣٩هـ) إجازة من دمشق[٦].

٢٦ ــ عزالدين أبو عبدالله: محمد بن إبراهيم بن عبدالله بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٦٣ ــ ٧٤٨هـ) إجازة في دمشق[٧].

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤٧؛ المنهج الأحمد، ق ٤٧٥؛ والمقصد الأرشد، ق ٢٠٤؛ والدرر الكامنة ٣/٢٠٩.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤٥، ٢٩٠، ٢٢١؛ والدرر الكامنة ٣/١٣٢.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ١/٩٨؛ والدرر الكامنة ٣/٢٣٥.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤٤؛ والدرر الكامنة ٣/٢٥٦؛ والمنهج الأحمد، ق ٤٤٧.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ١/٦٧؛ والدرر الكامنة ٣/٢٥٦.

(٦) البداية والنهاية ١٤/١٨٦؛ والذيل على طبقات الحنابلة ٢/١٨٤؛ والدارس في تاريخ المدارس ١/١١٢.

(٧) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤١؛ والمنهج الأحمد، ص ٤٤٧.

٢٧ ـ أبو عبدالله: محمد بن أحمد بن تمام بن حسان الصالحي (٦٥١
٧٤١هـ) إجازة من دمشق[١].

٢٨ ـ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم الدمشقي الأنصاري العبادي
ولد عبادة بن الصامت، المعروف بابن الخباز[٢] (٦٦٧ ـ ٧٥٦هـ
سمعه في دمشق وأكثر عنه جداً.

٢٩ ـ ناصرالدين، محمد بن إسماعيل بن عبدالعزيز بن عيسى
أبي بكر بن أيوب، ينتهي نسبه بالعادل الأيوبي، ويلقب با
الملوك[٣] (٦٧٤ ـ ٧٥٦هـ) سمعه في مصر وأخذ عنه كثيراً.

٣٠ ـ شمس الدين أبو عبدالله: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد
جرير الزرعي، ابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١هـ)[٤] سمعه في دمش
ولازمه أزيد من سنة.

٣١ ـ أبو المعالي: محمد بن عبدالرزاق الشيباني في بغداد، قراءة عليه س
٧٤٩هـ[٥].

٣٢ ـ صدرالدين، أبو الفتح: محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي (٦٦٤
٧٥٤هـ) سمعه في مصر[٦].

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٣٣؛ المقصد الأرشد، ص ٢٢٩؛ والمنهج الأحمد،
٤٤٤.

(٢) لحظ الألحاظ، ص ١٨٠؛ الدرر الكامنة، ص ٤٠٤؛ والمنهج الأحمد، ق ٤٥٣؛ وال
على طبقات الحنابلة، ص١٩٦١ـ١/٢٤٧،٢/٥٠، ٦١، ٧٨، ١٠٩، ١١٣، ٦١
١٦٩، ١٩٢، وفي غيرها كثير.

(٣) الدرر الكامنة ٤/٨؛ الذيل على طبقات الحنابلة ١/٤١، ٢٤.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤٨؛ المنهج الأحمد، ق ٤٤٩؛ المنهل الصافي لابن تغ
بردي ٣/٩٦/أ؛ الدرر الكامنة ٤/٢١.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٨٩، ١٠٩، ٢٤٧.

(٦) المنهل الصافي لابن تغري بردي ٣/٢٧٥/ب؛ تاريخ ابن قاضي شهبة ١/١٣١/
لحظ الألحاظ لابن فهد، ص ١٨٠؛ الدرر الكامنة ٤/٢٧٤؛ والذيل على طبـ
الحنابلة ١/١١٨، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٧، ١٨٩، ٩٦

٣٣ ـ فتح الدين، أبو الحرم: محمد بن محمد بن محمد القلانسي الحنبلي (٦٨٣ ـ ٧٦٥هـ) سمعه في القاهرة[1].

٣٤ ـ ابن النباش: ذكر ابن رجب أنه لازمه حتى الممات، ولم يذكر له تاريخ وفاة[2].

٣٥ ـ شمس الدين يوسف بن نجم الحنبلي (ت ٧٥١هـ) سمعه في دمشق[3].

٣٦ ـ جمال الدين، يوسف بن عبدالله بن العفيف المقدسي النابلسي (٦٩١ ـ ٧٥٤هـ) قرأ عليه سنن ابن ماجه بدمشق[4].

هذا ما وفقني الله إلى تحصيله من شيوخ ابن رجب، استغرق مني دراسة طويلة، اطلعت أثناءها على كتب التراجم التي تناولت عصر ابن رجب وعلى كتب الطبقات كذلك، علماً بأن من ترجموا لابن رجب لم يذكروا إلا عدداً قليلاً من الشيوخ، لا يزيد على الأربعة.

المطلب الثاني
ترجمة لأشهر شيوخ ابن رجب

وفيما يلي ترجمة لثلاثة من شيوخه الذين أكثر من الرواية عنهم، أو أثروا فيه، فيما نحسب:

١ ـ ابن الخباز[5]:

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، الأنصاري العبادي من ولد

---

(١) لحظ الألحاظ لابن فهد، ص١٤٧؛ والدرر الكامنة ٤/٣٥٣؛ والمنهج الأحمد، ق٤٥٧؛ تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/١٧٥/ب.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٣٢؛ والمنهج الأحمد، ق٤٤٣.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢٨٦؛ والمنهج الأحمد، ق٤٥١.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٤١؛ الدرر الكامنة ٥/٢٣٩.

(٥) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٤/٤؛ المنهج الأحمد لوحة ٤٥٣؛ طرح التثريب لأبي زرعة العراقي ١/٩٩.

عبادة بن الصامت[1]، المعروف بابن الخباز. مولده في شهر رجب سنة ٦٦٧هـ وبكر به أبوه فأحضره على أحمد بن عبدالدائم، وإسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي، وعبدالرحمن بن نجم الحنبلي ـ وهو آخر من حدث عنه بالسماع ـ وأحمد بن عبدالسلام بن أبي عصرون، ومؤمل بن محمد البالسي، وأبي بكر بن عمر بن يونس المزي.

روى عنه الأئمة والحفاظ أبو محمد القاسم بن محمد البرزالي وأبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، وأبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، والشريف أبو المحاسن محمد بن علي بن حمزة الحسيني، وزين الدين عبدالرحيم العراقي، وزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب.

قال عنه العراقي: كان مسند الآفاق في زمانه وتفرد برواية مسلم بالسماع المتصل، وكان صدوقاً مأموناً محباً للحديث وأهله.

حدث قديماً مع أبيه وهو ابن عشرين سنة واستمر يحدث نحواً من سبعين سنة، وتأخر إلى أن صار مسند دمشق في عصره.

قال ابن حجر في الدرر: أكثر عنه شيخنا العراقي، وذكر لي أنه كان صبوراً على السماع، وكان يكتسب بالنسخ.

قال: فكنا نقرأ عليه وهو يعمل في منزله، من بكرة إلى العصر.

قال أبو زرعة العراقي في طرح التثريب: انقطعت بموته كتب وأجزاء.

مات في ثالث شهر رمضان سنة ٧٥٦هـ عن تسعين سنة إلا عشرة أشهر.

وقد أكثر عنه ابن رجب وله عنه أسانيد كثيرة نشرها في كتابه طبقات الحنابلة أشرنا إلى بعضها في هامش ثبت مشيخة ابن رجب.

---

(١) في طرح التثريب: من ولد سعد بن عبادة.

٢ ـ أبو سعيد العلائي[1]:

شيخ الإسلام علاء الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي ثم المقدسي الشافعي، ولد بدمشق في ربيع الأول سنة أربع وتسعين وستمائة، وسمع الكثير ورحل، وبلغ عدة شيوخه بالسماع سبعمائة، وأخذ عن مشايخ الدنيا، وأجيز بالفتوى وجدَّ واجتهد حتى فاق أهل عصره، درس بدمشق بحلقة ابن صاحب حمص ونزل عنها للحافظ المزي، ودرس بالأسدية أيضاً، وأعاد بالناصرية. ثم انتقل إلى القدس مدرساً بالصلاحية سنة ٧٣١هـ. وأقام بالقدس مدة طويلة يدرس ويفتي ويحدث ويصنف إلى آخر عمره.

قال الآسنوي: كان حافظ زمانه إماماً في الفقه والأصول وغيرهما. وله ذوق في معرفة الرجال وذكاء وفهم.

قال ابن حجر: وقرأت بخط شيخنا العراقي: توفي حافظ المشرق والمغرب صلاح الدين في ثالث المحرم. وذلك سنة ٧٦١هـ.

قال صاحب الأنس الجليل: ومن تصانيفه القواعد المشهورة، وهو كتاب نفيس يشتمل على علمي الأصول والفروع. «والوشى المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم» ـ و«المراسيل» و«كتاب في المدلسين» وكتب أخرى كثيرة.

وقد رحل إليه ابن رجب وسمع منه.

٣ ـ الميدومي[2]:

صدر الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عنان

---

(١) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر ٢/١٧٩ ـ ١٨٢؛ تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/١٥٦/أ؛ لحظ الألحاظ للحسيني، ص٤٣؛ لحظ الألحاظ للسيوطي، ص ٣٦٠؛ الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل ٢/١٠٦؛ والنجوم الزاهرة ١٠/٣٣٧؛ والبداية والنهاية، ١٤/٢٦٧؛ والدارس في تاريخ المدارس ١/٥٩.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ ابن قاضي شهبة ١/١٣١/ب؛ الدرر الكامنة ٤/٢٧٤؛ المنهل الصافي ٣/٢٧٥/ب؛ طرح التثريب للعراقي ١/١٠٨.

الميدومي. ولد في شعبان سنة ٦٦٤هـ وبكر به أبوه فأسمعه من النحيب، وابن علاق، وابن عزون.

حدث بالكثير بالقاهرة ومصر، ورحل إلى القدس زائراً بعد الخمسين فأكثروا عنه، وسمع منه ابن رافع، والحسيني، والعراقي، وابن رجب، والشيخ سراج الدين البلقيني.

قال الحسيني: وكان مسند الدنيا ولم يخلف بعده مثله. ووصفه ابن تغري بردي بالمسند المعمر. توفي في رمضان سنة ٧٥٤هـ.

وقد تلقى عنه العلم الزين عبدالرحيم العراقي، وابن رجب، والبلقيني وابن الملقن، وغيرهم كثير.

* * *

المبحث الثالث

تلاميذه وآثاره

المطلب الأول : تلاميذ ابن رجب.

المطلب الثاني : التعريف بأشهر تلاميذ ابن رجب.

المطلب الثالث : آثاره العلمية.

* * *

المطلب الأول

تلاميذ ابن رجب

وقد رتبناهم على حروف المعجم مع مراعاة ولاداتهم ووفياتهم، وكيفية تحملهم عن ابن رجب، ومكانه:

١ ـ الشهاب أبو العباس: أحمد بن أبي بكر بن سيف الدين الحموي، الحنبلي ويعرف بابن الرسام، (٧٧٣ ـ ٨٤٤هـ) أجازه ابن رجب، وقال في الشذرات: وكان يعمل المواعيد وله كتاب في الوعظ على نمط كتاب شيخه ابن رجب[1].

٢ ـ محب الدين أبو الفضل، أحمد بن نصرالله بن أحمد بن محمد بن عمر، مفتي الديار المصرية، (٧٦٥ ـ ٨٤٤هـ)، سمع ابن رجب في دمشق ولازمه[2].

---

(١) المنهج الأحمد ق٤٩١؛ والضوء اللامع ١/٢٤٩؛ شذرات الذهب ٢/٢٥٢.

(٢) المنهج الأحمد ق٤٨٨؛ وشذرات الذهب ٧/٢٥٠؛ والضوء اللامع ٢/٢٣٣.

٣ ــ داود بن سليمان بن عبدالله الزين الموصلي الدمشقي الحنبلي (٧٦٤ ــ ٨٤٤هـ) سمع ابن رجب في دمشق[١].

٤ ــ زين الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن محمد بن محمد الدمشقي الأصل المكي المقرىء (٧٧٢ ــ ٨٥٣هـ) سمع ابن رجب في دمشق[٢].

٥ ــ زين الدين عبدالرحمن بن سليمان بن أبي الكرم الحنبلي المعروف بأبي شعر، (٧٨٠ ــ ٨٤٤هـ) سمع ابن رجب في دمشق[٣].

٦ ــ زين الدين أبو ذر، عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن محمد المصري الحنبلي، المعروف بالزركشي (٧٥٨ ــ ٨٤٦هـ) سمع ابن رجب في دمشق قبيل الفتنة اللنكية[٤].

٧ ــ علاء الدين أبو الحسن، علي بن محمد بن عباس البعلي الشهير بابن اللحام، ولد بعد الخمسين وسبعمائة في بعلبك، وتوفي سنة ثلاث وثمانمائة. سمع ابن رجب في دمشق[٥].

٨ ــ علاء الدين علي بن محمد بن علي الطرسوسي المزي، كان يعيش حتى سنة ٨٥٠هـ، وحضر على ابن رجب وقال: «انه سمعه يقول: أرسل إلي الزين العراقي يستعين بي في شرح الترمذي»[٦].

٩ ــ علاء الدين أبو المواهب، علي بن محمد بن أبي بكر السلمي الحموي الحنبلي،

---

(١) الضوء اللامع ٣/٢١٢.
(٢) الضوء اللامع ٤/٥٩ ــ ٦١.
(٣) الضوء اللامع ٤/٨٢؛ وشذرات الذهب ٧/٢٥٣؛ والمنهج الأحمد ق٤٩١.
(٤) المنهج الأحمد ق٤٩١؛ والضوء اللامع ٤/١٣٦.
(٥) المنهج الأحمد ق٤٧٨؛ المقصد الأرشد، ص ٢٠١؛ الضوء اللامع ٥/٣٢٠؛ والشذرات ٧/٣١.
(٦) المنهج الأحمد ق٤٨١؛ الضوء اللامع ٥/٢٧٩.
(٧) الضوء اللامع ٥/٣٢٨.

ويعرف بابن المغلي (٧٦١ ـ ٨٢٨هـ)، أخذ عن ابن رجب في دمشق[١].

١٠ ـ أبو حفص عمر بن محمد بن علي بن أبي بكر بن محمد السراج الحلبي الأصل الدمشقي الشافعي، يعرف بابن المزلق (بضم الميم وفتح الزاي وكسر اللام المشددة) (٧٨٧ ـ ٨٤١هـ) سمع ابن رجب في دمشق[٢].

١١ ـ محب الدين أبو الفضل ابن الشيخ نصرالله ولد سنة ٧٦٥هـ في بغداد، وأخذ عن ابن رجب في دمشق[٣].

١٢ ـ قاضي القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن سعيد المقدسي الحنبلي قاضي مكة (٧٧١ ـ ٨٥٥هـ) سمع ابن رجب في دمشق[٤].

١٣ ـ شهاب الدين أحمد بن علي محمد الأنصاري الحلبي ابن الشحام (٧٨١ ـ ٨٦٤هـ)، سمع ابن رجب في دمشق[٥].

٤ ـ عزالدين محمد بن بهاءالدين علي المقدسي الحنبلي (٧٦٤ ـ ٨٢٠هـ) أخذ عن ابن رجب في دمشق[٦].

١٥ ـ شمس الدين محمد بن خالد الحمصي القاضي، توفي سنة ٨٣٠هـ قرأ على ابن رجب في دمشق[٧].

١٦ ـ شمس الدين أبو عبيدالله محمد بن خليل بن طوغان الدمشقي الحريري الحنبلي، المعروف بابن المخصفي (٧٤٦ ـ ٨٠٣هـ). سمع ابن رجب في دمشق[٨].

---

(١) المنهج الأحمد ق٤٨٢؛ الضوء اللامع ٦/٣٤.
(٢) الضوء اللامع ٦/١٢٠.
(٣) المنهج الأحمد ق٤٨٨.
(٤) المنهج الأحمد ق٤٩٤؛ الضوء اللامع ٦/٣٠٩.
(٥) الضوء اللامع ٢/٤١.
(٦) المنهج الأحمد ق٤٨١؛ شذرات الذهب، جـ٧ ص١٤٧
(٧) المنهج الأحمد ق٤٨٣؛ شذرات الذهب ٨ ـ ١٩٥.
(٨) المنهج الأحمد ق٤٧٦؛ شذرات الذهب ٧ ـ ٣٥.

١٧ ـ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبادة الأنصاري الحنبلي الدمشقي قاضي القضاة بدمشق، توفي سنة ٨٢٠هـ، سمع ابن رجب في دمشق[١].

المطلب الثاني
التعريف بأشهر تلاميذ ابن رجب

«وفيما يلي ترجمة موجزة لثلاثة من هؤلاء التلاميذ».

«ابن اللحام»[٢]:

علي بن محمد بن علي بن عباس بن فتيان، العلاء، البعلي، ثم الدمشقي الحنبلي، ويعرف بابن اللحام، وهي حرفة أبيه.

ولد بعد الخمسين وسبعمائة ببعلبك، ونشأ بها في كفالة خاله، لكون أبيه مات وهو رضيع. فعلمه صنعة الكتابة، ثم حبب إليه الطلب، فطلب بنفسه، وتفقه على الشمس بن اليونانية، ثم انتقل إلى دمشق، وتلمذ لابن رجب وغيره، وبرع في مذهبه ودرّس وأفتى، وشارك في الفنون وناب في الحكم، ووعظ بالجامع الأموي في حلقة ابن رجب بعده. وكانت مواعيده حافلة، ينقل فيها مذاهب المخالفين محررة من كتبهم، مع حسن المجالسة وكثرة التواضع، ثم ترك الحكم بأَخره. وصار شيخ الحنابلة بالشام مع ابن مفلح فانتفع الناس به. وقد قدم القاهرة بعد الكائنة العظمى بدمشق فسكنها، وولي تدريس المنصورية، ثم نزل عنها، وعين للقضاء بعد موت الموفق بن نصرالله فامتنع. ومات بعد ذلك بيسير في يوم عيدالأضحى وقد جاوز الخمسين.

أبو ذر[٣]:

عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن محمد، الزين، أبو ذر المصري

---

(١) المنهج الأحمد ق٤٨١؛ شذرات الذهب ٧ ـ ١٤٨.

(٢) انظر: الضوء اللامع للسخاوي ٥/٣٢٠؛ وإنباء الغمر لابن حجر ٢/١٧٤.

(٣) الضوء اللامع ٤/١٣٦.

الحنبلي، يعرف بالزركشي صنعة أبيه، ولد في سابع عشر رجب سنة ٧٥٨هـ بالقاهرة، ونشأ بها، فحفظ القرآن والعمدة، وعرض على مشاهير العلماء المصريين كالجمال الأسنوي والزين العراقي. ثم ارتحل إلى دمشق قبيل الفتنة فأخذ الفقه أيضاً عن الزين بن رجب وقاضي الحنابلة الشمس بن التقي، ودخل نابلس وإسكندرية ودمياط، والصعيد، وغيرها.

استقر في تدريس الحنابلة في الأشرفية برسباي، وكان إماماً متواضعاً جيد الذهن، صار مسند مصر، مع صحة بدنه، وضعف بصره. مات سنة ٨٤٦هـ بالقاهرة.

شمس الدين محمد بن أحمد بن سعيد المقدسي[(١)]:

محمد بن أحمد بن سعيد بن العز، المقدسي الأصل النابلسي، ثم الدمشقي، الحلبي المكي قاضيها الحنبلي. ولد سنة ٧٧١هـ، بكفر لبد من جبل نابلس، ونشأ بها فحفظ القرآن، ثم انتقل سنة ٧٨٩ لصالحية دمشق، فتفقه بها على ابن رجب، وابن مفلح، وابن اللحام، ثم انتقل إلى حلب سنة ٧٩١ فسمع بها على ابن صديق، وناب بها في القضاء والخطابة بجامعها الكبير، ثم رحل إلى بيت المقدس في سنة ٨١٢هـ، وأقام بها حتى سنة ٨١٨هـ، ثم رحل إلى دمشق أيضاً، وحج وجاور مراراً، وسمع من الجمال بن ظهيرة. ثم قطن مكة من سنة ٨٥٢هـ. وكان عالماً كثير الاستحضار لفروع مذهب الإمام أحمد.

وقد صنف كتباً منها: «الشافي» و«الكافي» و«كشف الغمة بتيسير الخلع لهذه الأمة» و«المسائل المهمة فيما يحتاج إليه العاقد في الخطوب المدلهمة» و«سفينة الأبرار الجامعة للآثار والأخبار» في المواعظ في ثلاث مجلدات، والآداب.

مات بمكة ليلة الخميس رابع عشر صفر سنة ٨٥٥هـ.

---

(١) الضوء اللامع ٣٠٩/٦.

المطلب الثالث
آثاره العلمية

صنف ابن رجب ـ رحمه الله ـ كتباً قارب عددها الخمسين، بين كتاب يقع في مجلدات ورسالة تقع في ورقات. وسأذكر هذه الكتب ـ إن شاء الله ـ في ثبت مرتب على الموضوعات، مكتفياً بذكر اسم الكتاب تحت موضوعه وهل هو مطبوع أو مخطوط. وأما ما يهمنا من هذه الكتب وهو كتب الحديث فسأتناولها في الفصل التالي الذي هو جهود ابن رجب في الحديث.

وفيما يلي ثبت بأسماء الكتب حسب الموضوعات:

التفسير:

١ ـ تفسير سورة النصر ط. لاهور ١٣٣٩هـ مع تحفة الودود بأحكام المولود لابن القيم.

٢ ـ تفسير سورة الإخلاص، مخطوط.

الحديث:

٣ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مخطوط بدار الكتب المصرية ٣٨٩، حديث تيمور.

٤ ـ شرح الترمذي، وتوجد منه قطعة، تقع في عشر ورقات، مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق.

ويوجد منه شرح علل الترمذي الذي هو آخر الكتاب، وهو موضوع هذه الدراسة.

٥ ـ جامع العلوم والحكم، ط في مصر والهند ١٣٨٢، ١٣٤٦هـ.

٦ ـ اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى، ط. المنيرية ١٣٥٣، ومكتبة القاهرة.

٧ ـ البشارة العظمى في أن حظ المؤمن من النار الحمى، مخطوط في مكتبة فاتح باستانبول، ضمن مجموعة لابن رجب ٥٣١٨.

٨ ـ تحفة الأكياس بشرح وصية النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لابن عباس، ط. بمطبعة الإمام بمصر.

٩ ـ تسلية نفوس النساء والرجال عند فقد الأطفال، مخطوط بمكتبة فاتح باستانبول ٥٣١٨.

١٠ ـ الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: بعثت بالسيف بين يدي الساعة، ط. المنار ١٣٤٩هـ.

١١ ـ ماذئبان جائعان، ط. المنيرية.

١٢ ـ شرح حديث «ان أغبط أوليائي عندي»، مخطوط بمكتبة فاتح، باستانبول، رقم ٥٣١٨.

١٣ ـ شرح حديث أبي الدرداء «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً»، ط. مكة ١٣٤٧هـ.

١٤ ـ حديث عمار «اللهم بعلمك الغيب» مخطوط، بمكتبة الرياض بالسعودية رقم ٢٦/٥٢٧.

١٥ ـ شرح حديث شداد بن أوس: «إذا كنز الناس الذهب والفضة»، مخطوط بمكتبة الأوقاف بالعراق رقم ٤٧٦٧/٢٥ مجاميع.

١٦ ـ شرح حديث «يتبع الميت ثلاث»، مخطوط، بمكتبة فاتح باستانبول، رقم ٥٣١٨.

١٧ ـ صدقة السر وفضلها، مخطوط، بمكتبة فاتح باستانبول، رقم ٥٣١٨هـ.

١٨ ـ غاية النفع في شرح «تمثيل المؤمن بخامة الزرع»، ط. أنصار السنة بمصر، ١٣٥٨هـ.

١٩ ـ كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة، ط. المنار، بمصر ١٣٤٠هـ، والمنيرية ١٣٥١هـ.

٢٠ ـ مختصر فيما روي عن أهل المعرفة والحقائق في معاملة الظالم السارق، مخطوط، بمكتبة فاتح باستانبول، رقم ٥٣١٨.

٢٢ ـ المحجة في مسير الدلجة، ط. مطبعة الترقي الماجدية، بمكة المكرمة، ١٣٤٧هـ.

الفقــه:

٢٢ ـ الاستخراج لأحكام الخراج، ط. بالمطبعة الإسلامية بالأزهر، بمصر سنة ١٣٥٢هـ.

٢٣ ـ رسالة في أحكام الخواتم، مخطوطة، بدار الكتب المصرية، رقم ٢٣٧٩٤/ب. وهي ورقات من شرح الترمذي.

٢٤ ـ تعليق الطلاق بالولادة، مخطوطة، بمكتبة فاتح باستانبول، رقم ٥٣١٨.

٢٦ ـ القواعد الفقهية، ط. عدة طبعات آخرها، ١٩٧٢م.

٢٦ ـ مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة، مفقود، وقد استفاد منه ابن عبدالهادي في كتابه «سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث» وقد طبع بمطبعة السنة المحمدية بمصر سنة ١٩٥٣م.

٢٧ ـ فتوى في هلال ذي الحجة، مخطوط بالرياض بالسعودية، رقم ١٨/٥٢٧.

التاريــخ:

٢٨ ـ اختيار الأبرار «سيرة أبي بكر وعمر»، مخطوط، برلين، رقم ٩٦٩٠.

٢٩ ـ الذيل على طبقات الحنابلة، ط. المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٥١م، وظهر منه الجزء الأول، ثم طبع بمطبعة السنة المحمدية بمصر سنة ١٩٥٢م.

٣٠ ـ سيرة عمر بن عبدالعزيز، ط. بالرياض، بالسعودية.

الوعــظ:

٣١ ـ أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور، ط. أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٣٥٧هـ.

٣٢ ـ التخويف من النار والتعريف بحال أهل البوار، ط. أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٣٥٧هـ.

٣٣ ـ الخشوع في الصلاة، أو الذلة والانكسار، ط. البابي الحلبي سنة ١٣٤١هـ.

٣٤ ـ ذم الخمر وشاربها، مخطوط، بمكتبة فاتح باستانبول، رقم ٥٣١٨.

٣٥ ـ ذم قسوة القلب، شهيد علي باستانبول، مخطوط، رقم ٥٤٣.

٣٦ ـ لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، ط. الحلبي سنة ١٣٤٣هـ.

كتب أخرى:

٣٧ ـ فضل علم السلف على الخلف، ط. المنيرية ١٣٤٧هـ.

٣٨ ـ نزهة الاستماع في مسألة السماع، مخطوط، دار الكتب المصرية ١٦١٦٣ آب.

٣٩ ـ كلمة الإخلاص، وتحقيق معناها، ط. بالقاهرة، ١٣٩٠هـ، وبدمشق، ١٩٦١م.

٤٠ ـ استنشاق نسيم الأنس من نفحات رياض القدس، ط. مطبعة الإمام بمصر سنة ١٣٦٣هـ.

٤١ ـ الفرق بين النصيحة والتعيير، مطبوع.

الكتب المفقودة:

والتي ذكرها ابن حميد في «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» أو إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين»:

٤٢ ـ الاستيطان فيما يعتصم به العبد من الشيطان (ابن حميد).

٤٣ ـ الاستغناء بالقرآن «هداية العارفين».

٤٤ ـ الإلمام في فضائل بيت الله الحرام «هداية العارفين».

٤٥ _ الكشف والبيان عن حقيقة النذور والإيمان (ابن حميد).

٤٦ _ حماية الشام بما فيها من الأحلام (ابن حميد).

٤٧ _ مسألة الصلاة يوم الجمعة بعد الزوال وقبل الصلاة (ابن حميد).

٤٨ _ وقعة بدر (ابن حميد)[١].

* * *

---

(١) اعتمدت في هذه القائمة على ما يلي:

١ _ قائمة لاوست والدهان في مقدمة الذيل على طبقات الحنابلة، ط. المعهد الفرنسي.

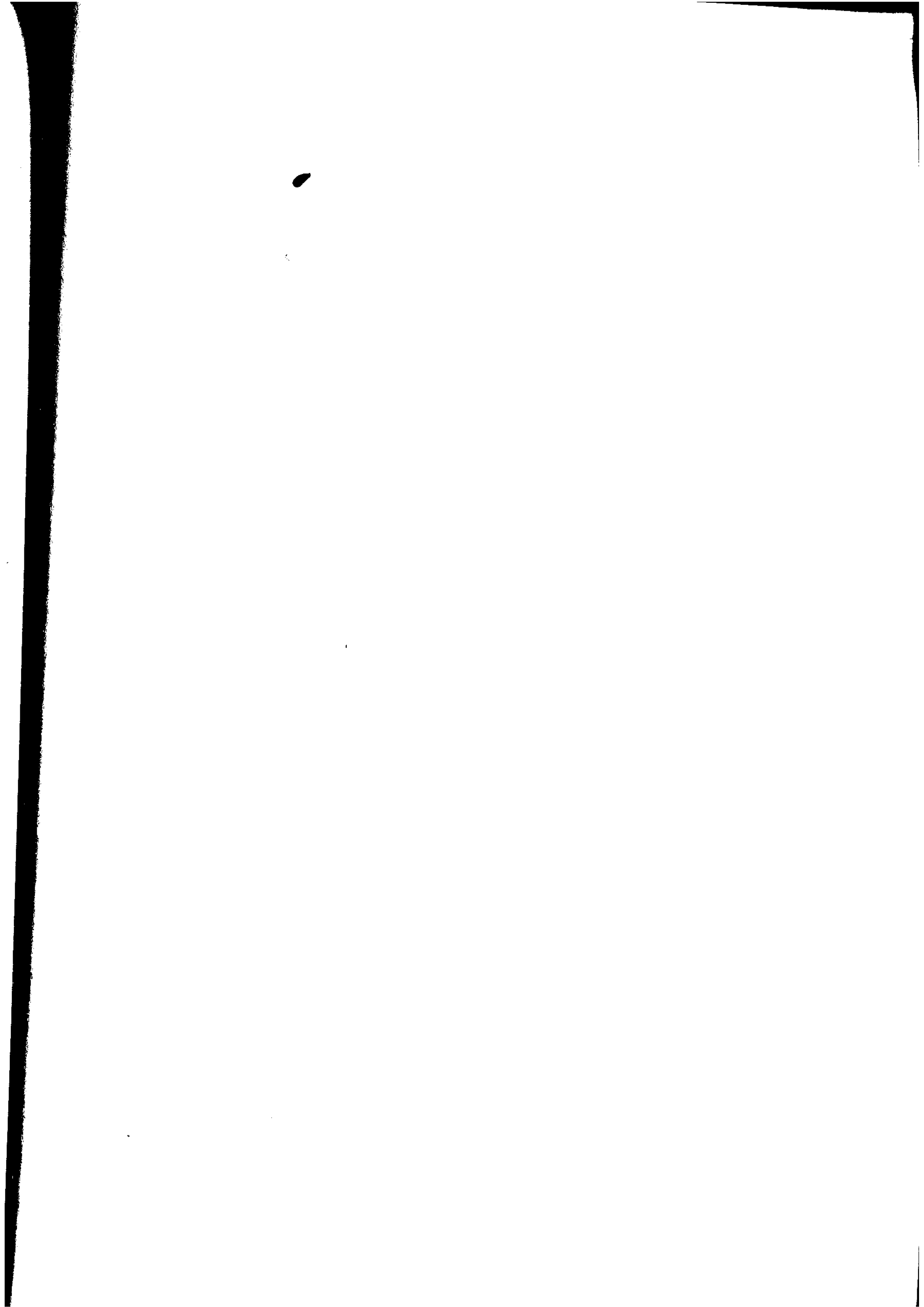
٢ _ قائمة ابن حميد المكي في السحب الوابلة أثناء ترجمة ابن رجب.

٣ _ قائمة الأستاذ حمود الوائلي في الرسالة التي قدمها إلى كلية الشريعة بجامعة الأزهر للحصول على الدكتوراه، وقد استفدت منها كثيراً وبخاصة فيما يتعلق بمخطوطات الرياض المتعلقة بابن رجب.

الفصل الثالث

جهود ابن رجب في الحديث رواية ودراية

تمهيـد



تمهيد

إن غلبة الحديث على شخصية ابن رجب يرجع إلى اهتمامات أسرته بهذا الجانب. وقد أشرنا في ترجمته إلى حصوله على إجازات مشاهير عصره، وذكرنا أن هذا يدل على مكانة أسرته المرموقة. وقد ذكرنا أسماء عدد من شيوخه وبينا طريق التحمل عن كل شيخ. ويقف من بين هؤلاء الشيوخ من اشتهر بالإسناد العالي كالقاسم بن محمد البرزالي (ت ٧٣٩هـ) وزينب بنت أحمد المقدسية (ت ٧٤٠هـ) ومحمد بن أحمد بن تمام الصالحي (ت ٧٤١هـ) وصفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي (ت ٧٣٩هـ).

وقد أعقب هذا الطلب المبكر رحلة حافلة بلقاء الشيوخ، ساعده على ذلك نشاط والده الذي حمله ولمّا يتجاوز الثامنة من عمره فطاف به حواضر العلم كدمشق، وبيت المقدس، ونابلس، والقاهرة، ومكة، واستطاع أن يبلغ به مرتبة الشيوخ وهو في مقتبل الشباب، فكان مرجعاً في العلم قبل وفاة شيخه محمد بن إسماعيل بن الخباز (المتوفى سنة ٧٥٧هـ). ولقد ذكر هذا ابن فهد المكي في ترجمة الحافظ زين الدين العراقي فقال: قرأ صحيح مسلم على محمد بن إسماعيل ابن الخباز في ستة مجالس، وذلك بحضور الحافظ زين الدين بن رجب وهو معارض بنسخته[1].

---

(١) لحظ الألحاظ لابن فهد، ص ٢٢٣.

فيكون ابن رجب قد بلغ مرتبة علمية مرموقة، وهو دون العشرين، وتتقدم هذه المرتبة كلما تقدم به الزمن حتى استحق أن يوصف على لسان ابن حجي بقوله: أتقن الفن، وصار أعرف أهل عصره بالعلل، وتتبع الطرق[1]، ويقول أيضاً عنه: ومهر في فنون الحديث أسماءً ورجالاً، وعللاً، وطرقاً، واطلاعاً على معانيه[2].

وفيما يلي عرض لجهوده في الحديث رواية ودراية.

* * *

(١) إنباء الغمر ١/٤٦١.

(٢) إنباء الغمر ١/٤٦٠.

المبحث الأول

الرواية عند ابن رجب

ونعني بالرواية العلم بأقوال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأفعاله وتقريراته، وروايتها وضبطها، وتحرير ألفاظها، كل ذلك بالإسناد[1]. فعلم الحديث رواية يشمل حفظ المتون، والأسانيد، ولقد كان لعلم الحديث رواية مكانة كبيرة حتى دونت الكتب المشهورة، فأصبح الناس يعتمدون على كتب السنة. ولكن هذا لم يلغ علم الرواية. إذ بقيت الكتب نفسها تروى بالأسانيد إلى أصحابها، وتحرر ألفاظها بواسطة الرواية، يضاف إلى ذلك أن قسماً من طرق الحديث بقي خارج الكتب المدونة، وظل يروى مشافهة أو في أجزاء غير مشهورة شهرة الكتب المعتمدة، ويضاف إلى كل هـذا أن الإسناد خصيصة الأمة الإسلامية فحافظ العلماء عليه، وفيه دلالات حاسمة على اللقـاء والسماع والتلمذة والرحلة وما شابه ذلك.

ولابن رجب رواياته وأسانيده، وقد سبق في مبحث رحلة ابن رجب الإشارة إلى الاستدلال بالرواية على رحلته وتنقله بين حواضر العلم، ومجالس العلماء.

وروايات ابن رجب هذه مدونة في كتابه «الذيل على طبقات الحنابلة» وغالباً ما يذكر ترجمة الشيخ ثم يذكر حديثاً أو أكثر، يصله ابن رجب بإسناده إلى الرجل صاحب الترجمة.

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٤٠. ويدخل في ذلك أقوال الصحابة والتابعين.

وهذه الروايات تمتاز بعلو الإسناد بالنسبة للعصر والأقران، فالحافظ زين الدين العراقي أشهر أقران ابن رجب، وهو إمام مشهود له في إمامته وعلمه وقد ولد قبل ابن رجب بعشر سنين، ولكن أعلى شيخ عنده هو محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي[1] (٦٦٤ ـ ٧٥٤هـ)، والميدومي شيخ ابن رجب كذلك. ولكن ابن رجب روى عن طبقة متقدمة كزينب بنت أحمد بن عبدالرحيم المقدسية (٦٤٦ ـ ٧٤٠هـ) ومحمد بن أحمد بن تمام الصالحي (٦٥١ ـ ٧٤١هـ) وعلي بن عبدالعزيز البغدادي (٦٠٦ ـ ٧٤٢هـ) وصفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق (٦٥٨ ـ ٧٣٩هـ) فيكون ابن رجب بذلك أعلى إسناداً من العراقي والهيثمي.

* * *

(١) لحظ الألحاظ لابن فهد المكي، ص ٢٢٢.

المبحث الثاني

دراية ابن رجب في الحديث

ونعني بالدراية: «معرفة حقيقة الرواية وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات، وما يتعلق بها»[1].

فكل ما عدا نقل الحديث بسنده ومتنه يدخل في الدراية: كالجرح والتعديل، والجمع بين المتعارض والشرح والبيان والاستنباط.

ولابن رجب جهوده الجليلة في هذا الجانب، وقد طوت يد الحدثان الكثير من مصنفات هذا الرجل. وما بقي من آثاره شاهد على فهم دقيق، وقدرة على الاستقصاء والبحث. وسندرس جانب الدراية عنده في أربعة مطالب هي:

١ ـ شرح الترمذي بما فيه شرح علل الترمذي.
٢ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري.
٣ ـ جامع العلوم والحكم.
٤ ـ رسائل حديثية، تشرح كل واحدة منها حديثاً أو أكثر.

المطلب الأول

شرح الترمذي لابن رجب

ذكرت المراجع التي ترجمت لابن رجب أنه صنف شرحاً للترمذي أتمه في

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي ١/ ٤٠.

عشرين مجلداً. وفي ذلك يقول ابن حجر في إنبائه عنه: صنف وشرح الترمذي فأجاد فيه في نحو عشرين مجلدة.

وقد سبق ابن رجب في شرح هذا الكتاب أبو بكر محمد بن العربي المعافري (ت ٥٤٣هـ) في كتاب سماه «عارضة الأحوذي»، وشرحه كذلك البغوي المتوفى سنة ٥١٠هـ. أما أبو الفتوح محمد بن محمد بن سيد الناس (ت ٧٣٤هـ) فقد شرح منه جزءاً، ثم جاء زين الدين عبدالرحيم العراقي فأتم ما شرع فيه ابن سيد الناس، ويبدو لي أن ابن رجب شرع في شرح الترمذي قبل أن يبدأ العراقي في شرح هذا الكتاب، إذ وفاة ابن رجب متقدمة على وفاة العراقي بإحدى عشرة سنة. وشرح ابن رجب شرح كامل للترمذي من أوله إلى آخره بينما نجد شرح العراقي تكملة لما بدأ به ابن سيد الناس، وهذه التكملة لم تنته كما صرح بذلك ابن فهد والسخاوي وابن حجر، ونص ابن فهد على أن هذا الشرح يبدأ من «باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» إلى قوله في أثناء كتاب البر والصلة «باب ما جاء في الستر على المسلمين» وفي ذلك يقول السخاوي: أكمل شرح الترمذي لابن سيد الناس فكتب منه تسع مجلدات[1].

ومما يؤكد أن ابن رجب سبق العراقي في هذا ما ذكره السخاوي في ترجمة علاء الدين علي بن محمد بن علي الطرسوسي المزي فقال: كان يعيش حتى سنة ٨٥٠هـ وحضر على ابن رجب، وقال أنه سمعه يقول: أرسل إلي الزين العراقي يستعين بي في شرح الترمذي[2].

البحث عن الكتاب:

ولقد حاولت جاهداً العثور على شرح الترمذي لابن رجب فلم أجد منه إلا قطعة من كتاب اللباس لا تزيد على عشر ورقات، وذلك علاوة على شرح

---

(١) لحظ الألحاظ، ص ٢٣٢؛ وإنباء الغمر ٢/٢٧٦؛ والضوء اللامع ٤/١٧٣.

(٢) الضوء اللامع ٥/٣٢٨.

العلل الذي هو الجزء الأخير من جامع الترمذي، وبعد بحث طويل عن هذا الكتاب رجعت إلى قول صاحب كشف الظنون الذي يقول: **شرح الترمذي في عشرين مجلداً إلا أنه احترق في الفتنة**[1]. ويؤكد هذا أن القطعة الباقية حملت في الورقة الأولى منها عبارة: (ملك يوسف بن عبدالهادي وهي بخط ابن رجب نفسه)[2]، فلو كان عند يوسف بن عبدالهادي جميع هذا الكتاب لما وجدنا ذكر الملكية والاسم على أول هذه الصفحات.

منهج ابن رجب في شرح الترمذي:

ولقد وجدت من خلال استعراض هذه القطعة الباقية من شرح الترمذي أن منهج ابن رجب يتلخص بما يلي:

١ ـ يذكر ابن رجب الباب كما هو عند الترمذي.

٢ ـ ثم يخرج أحاديث الباب من كل الطرق والكتب.

٣ ـ يتكلم على هذه الطرق جرحاً وتعديلاً، ويكشف عما فيها من مسائل مشكلة، كرفع الإبهام في الأسماء، ويتكلم عن العلل.

٤ ـ يفصل ما أجمله الترمذي بقوله: وفي الباب عن علي، وابن عمر، وأبي هريرة، ومعاوية، ويذكر حديث كل واحد من هؤلاء، ويفصل الطرق ويذكر ما فيها من علل أو جرح.

٥ ـ يضيف إلى ما ذكره الترمذي بقوله: وفي الباب عن علي، وابن عمر، وأبي هريرة، فيقول: وفي الباب ـ أيضاً ـ ما لم يذكره الترمذي عن عمر، وأبي سعيد، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وجابر، ، وبريدة، وأبي ثعلبة الخشني، وابن مسعود، وابن عباس، ورجل من الصحابة.

٦ ـ يفصل ابن رجب هذه الاستدراكات التي استدرك بها على الترمذي فيقول: وأما حديث عمر: فمن طريق حماد بن سلمة (أنا) عمار بن

---

(١) كشف الظنون ١/٥٥٩. والفتنة هي ما حدث بمجيء التتر إلى دمشق سنة ٨٠٣هـ.

(٢) قطعة من شرح الترمذي لابن رجب.

أبـي عمار أن عمر بن الخطاب قال. . وهكذا يفعل بكل صحابـي ذكر أن له شيئاً في هذا الصدد. ويتكلم على ما في هذه الروايات من علل أو جرح.

٧ ــ ثم يختم كلامه بذكر أقوال الفقهاء، ويفصل في فقه الحديث.

٨ ــ هذا المنهج يستخدمه ابن رجب في كشف مصطلحات الترمذي عندما يقول: حديث حسن أو حسن صحيح، أو غريب، وذلك لاطلاعه الواسع على طرق الحديث ورواياته.

وسنبحث فيما يلي نصاً من شرح الترمذي لابن رجب يظهر فيه منهجه وأسلوبه.

بــاب
ما جاء في كراهة خاتم الذهب

حدثنا سلمة بن شبيب، والحسن بن علي الخلال وغير واحد، قالوا: (ثنا) عبدالرزاق (أنا) معمر، عن الزهري، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، **عن علي بن أبـي طالب، قال: نهاني رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن التختم بالذهب وعن لباس القسي، وعن القراءة في الركوع والسجود، وعن لباس المعصفر.**

هذا حديث حسن صحيح.

حدثنا يوسف بن حماد المعني البصري، (ثنا) عبدالوارث بن سعيد، عن أبـي التياح، (ثنا) حفص الليثي، قال: أشهد على عمران بن حصـين أنه حدث، قال: نهى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن التختم بالذهب.

وفي الباب عن علي وابن عمر، وأبـي هريرة ومعاوية.

حديث عمران حديث حسن صحيح، وأبو التياح اسمه يزيد بن حميد.

«الشرح»:

أما حديث علي الذي خرجه الترمذي وصححه فخرجه مسلم عن عبد بن

حميد عن عبدالرزاق، كما خرجه الترمذي. وقد سبق ذكر الاختلاف في إسناده في باب لبس المعصفر بما فيه كفاية.

وأما حديث عمران بن حصين الذي خرجه الترمذي وصححه أيضاً فخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه، وقد سبق الحديث بتمامه وذكر الاختلاف في أسانيده في باب لبس الحرير والذهب للرجال.

وأبو التياح ذكر الترمذي أن اسمه يزيد بن حميد، وهو الضبعي البصري، ثقة، جليل، متفق عليه.

وأما حديث علي الذي أشار إليه الترمذي بقوله: وفي الباب عن علي فأراد بذلك بقية طرق حديث علي غير الطريق التي خرجه منها: فمن ذلك رواية شعبة، عن أبي إسحاق، عن هبيرة، عن علي، قال: نهاني رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن خاتم الذهب وعن القسي وعن الميثرة الحمراء.

وخرجه ابن ماجه من طريق أبي الأحوص، ولفظه: «وعن الميثرة الحمراء» وفي بعض ألفاظه: «وعن الميثرة» فقط. وهذا خرجه الترمذي في الأدب من جامعة هذا، وقال: حسن صحيح.

وخرجه النسائي من طريق أبي الأحوص وزكريا، وزهير، كلهم عن أبي إسحاق؛ قال النسائي: وخالفهم عمار بن زريق، رواه عن أبي إسحاق، عن صعصعة بن صوحان، عن علي، قال: نهاني رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن حلية الذهب، وخرجه بإسناده وقال: الذي قبله أشبه بالصواب.

وقال الدارقطني: هو غريب من حديث أبي إسحاق.

طريق آخر:

روى مروان بن معاوية وعبدالواحد، كلاهما. عن مالك بن عمير قال: جاء صعصعة بن صوحان إلى علي فقال: أنهنا عما نهاك عنه رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:

نهاني رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن خاتم الذهب، ولبس الحرير والقسي والميثرة الحمراء.

أخرجه النسائي من طريق إسـرائيل عن إسمـاعيل بن سميـع، ع
مالك بن عمير عن صعصعة بن صوحان، قال: قلت لعلي، فذكره، وقال
حديث مروان وعبدالواحد أولى بالصواب من حديث إسرائيل.

وقال الدارقطني: رواه محمد بن فضيل عن إسماعيل بن سميع، ع
مالك بن عمير، سمعت صعصعة عن علي، وخالفه عباد بن العوام ومروان
معاوية فروياه عن إسماعيل بن سميع، عن مالك بن عمير عن علي.

وكذلك رواه عمار بن زريق، عن مالك بن عمير، قال: كنت جالساً ع
علي فجاء صعصعة بن صوحان.

طريق آخر:

روى أسعد بن علي بن سليمان، عن عبيدة، عن علي، قال: ن
رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن القسي والحرير، وخاتم الذهب،
أقرأ راكعاً، خرجه النسائي، وقال: خالفه هشام فلم يرفعه. ثم خرجه
طريق عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي، قال: نهى عن مياثر الارج
ولبس القسي وخاتم الذهب.

أخرجه من طريق أيوب عن محمد بن سيرين، عن عبيدة، قال: نهى
المياثر الأرجوان وخواتيم الذهب. وخرجه أبو داود من طريق هشام.

وخرجه الإسماعيلي من طـريق محمد بن أبـان عن عمران بن خ
الراعي، عن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي، قال محمد: أحسبه رفعه
النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فذكره بمعناه، وزاد:

قال له: فذكرت ذلك لمحمد بن سيرين. فقال: أو ما سمعت؟ ب
قال: نعم، ونهى عن القميص المكفف بالديباج.

طريق آخر:

روى أبو إسحاق عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله ــ صلى
عليه وسلم ــ: «لا تختم الذهب». وقد سبق الكلام على إسناده في باب
القميص.

طريق آخر:

روى جابر بن يزيد الجعفي عن عبدالله بن نجي، عن علي، قال: **نهاني رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن لبس خاتم الذهب وعن لبس الحرير والقسي وعن ركوب المياثر وعن السرج الفضية**. خرجه الإسماعيلي. وفي رواية له: ومياثر الحمر.

طريق آخر:

روى علي بن المديني في كتاب العلل من رواية أبي بكر، حدثنا يحيى بن حماد (نا) أبو عوانة، عن عطاء بن السائب عن أبي جهضم موسى بن سالم، إن أبا جعفر أخبرهم عن أبيه أنه أخبره عن علي بن أبي طالب، أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ نهاه عن ثلاث، قال: لا أدري أخاصة، أم عامة للمسلمين؟ نهاني أن أتختم بالذهب، ونهاني أن ألبس القسي ونهاني أن أقرأ راكعاً.

وروى عمران بن عبيد عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن علي، قال: نهاني **رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن أتختم بالذهب وأن أقرأ وأنا راكع**، فلا أدري لي خاصة أو عامة؟ خرجه إسماعيل، وعمران فيه ضعف، وقد خالف أبو عوانة.

طريق آخر:

روى محمد بن سيرين، عن ربيعة، عن رافع بن سلمة، سمعت علياً يقول: **نهاني رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن أتختم بالذهب أو ألبس قسية أو أفترش ميثرة حمراء**.

طريق آخر:

روى حجاج بن أرطأة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ثعلبة بن زيد عن علي، قال: نهينا عن خاتم الذهب والقسي والميثرة.

وثعلبة بن يزيد قال البخاري: فيه نظر.

هذه طريقة ابن رجب في تفصيل قول الترمذي «وفي الباب عن علي
ويستمر في تفصيل ما كان عن ابن عمر ذاكراً طرق الحديث إليه، مع الك
على هذه الطرق كما فعل بطرق الحديث إلى علي، وهكذا يفعل في كل ق
للترمذي «وفي الباب عن فلان».

ويواصل ابن رجب شرح الحديث بذكر استدراكات على الترمذي و
أبواب عن صحابة آخرين فيقول:

وفي الباب أيضاً مما لم يذكره الترمذي عن عمر وأبي سعيد وعبدالله
عمرو بن العاص، وجابر، وبريدة، وأبي ثعلبة الخشني، وابن مسع
وابن عباس والبراء بن عازب، وعائشة، ورجل من الصحابة.

ثم يفصل هذا الاستدراك المجمل فيقول:

أما حديث عمر فمن طريق حماد بن سلمة (أنا) عمار بن أبي عمار
عمر بن الخطاب، قال: إن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ رأى في
رجل خاتماً من ذهب، فقال: الق هذا. فتختم بخاتم من حديد، فقال: «
منه» فتختم بخاتم من فضة، فسكت عنه، خرجه الإمام أحمد، وهو منق
ـ والله أعلم ـ بين عمار وعمر، وقد رواه منصور بن سفيان الحراني
ابن عباس، عن عمر، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فوصله.

ومنصور بن سفيان، قال العقيلي في حديثه وهم، وأشار إلى أن المن
أصح.

وقد روي هذا المعنى عن عمر من وجوه كثيرة موقوفاً عليه غير مرف
وهو أشبه.

وهكذا فإن ابن رجب يواصل تفصيل ما أجمل عندما قال: وفي ال
أيضاً مما لم يذكره الترمذي، ويذكر تخريج الطرق على منوال ما فعل بطريق
ـ رضي الله عنه ـ السابقة. ويعلق على كل طريق تصحيحاً وتضعيفاً.

وبعد هذا التخريج الوافي وجمع غير المذكور إلى المذكور يشرع ابن ر
في الكلام على الفقه فيقول:

وقد اختلف العلماء في لبس الخاتم من فضة، فذهب أكثر أهل العلم إلى إباحته.

قال أحمد: ليس به بأس، ومن أصحابنا من قال: إن كان يقصد التزين فقط فتركه أولى، ومنهم من قال بكراهته حينئذ.

وقالت طائفة مستحب لبسه، وهو وجه لأصحابنا أيضاً، ذكر مالك عن صدقة بن يسار قال: سألت سعيد بن المسيب عن الخاتم، قال: آلبسه.

هذا نموذج من شرح الترمذي لابن رجب يدل على مكانة الرجل في الحديث والتخريج والعلل وعلم الرجال خاصة. وفي هذا الكتاب خدمة جليلة لجامع الترمذي تبرز قيمة كتاب الترمذي ككتاب معلل.

وأما شرح علل الترمذي وإن كان تابعاً لشرح الترمذي إلا أنه تظهر عليه الوحدة الموضوعية إذ هو في علوم الحديث وليس شرحاً للحديث. ولهذا أفرده بالذكر أكثر من ترجم لابن رجب.

المطلب الثاني
شرح البخاري المسمى «فتح الباري»
لابن رجب

ذكرت المراجع التي ترجمت لابن رجب أنه شرع في شرح البخاري سماه «فتح الباري» قال صاحب الدارس في تاريخ المدارس: وشرع في شرح للبخاري سماه **فتح الباري في شرح البخاري** ونقل فيه كثيراً من كلام المتقدمين[1]. وقال ابن فهد المكي: له شرح على صحيح البخاري لم يكمل، وصل فيه إلى كتاب الجنائز[2].

---

(١) الدارس في تاريخ المدارس ٢/٧٧.

(٢) لحظ الألحاظ، ص ١٨١.

نسخ الكتاب:

توجد في دور المخطوطات نسختان من هذا الكتاب.

النسخة الأولى: في دار الكتب المصرية تحت رقم ٣٨٩ حديث تيمور، وتبدأ من أول كتاب الصلاة، وتنتهي بكتاب الكسوف، وفيها خروم من البداية.

النسخة الثانية: نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق وهي في مجلدين:

الأول ـ تحت رقم: الكواكب الدراري ٣٧٧ (ق ٥٠ ـ ٢٥٠) ويبدأ من كتاب الصلاة وينتهي بباب السمر في الفقه والخير بعد العشاء.

الثاني ـ من حيث انتهى الأول إلى باب الإشارة في الصلاة، وهو تحت رقم الكواكب الدراري ٥٧٤ (ق ١ ـ ٢٦٨).

منهج ابن رجب في كتابه فتح الباري:

يمتاز جامع البخاري الصحيح على غيره من كتب الحديث بطريقته الفقهي ومن هنا كان على من يتصدى لشرحه أن يكون على دراية واسعة بالحديث والفقه. وهذا ما عرف به ابن رجب من خلال شرح الترمذي من جهة وكتاب القواعد الفقهية من جهة أخرى، وكل منهما في بابه يدل على اكتمال شخص الرجل العلمية وأهليته لأن يتصدى لمثل البخاري بالشرح، فشرع في هذ الشرح قبيل وفاته بقليل إلا أن المنية اخترمته قبل إتمامه، ولو أتمه على نفس النه لكان لابن رجب شأن آخر بين العلماء.

ولقد حاولت استقراء منهج ابن رجب فظهر لي أن منهجه يتلخص بما يلي

١ ـ يذكر ترجمة الباب، ثم يعقب عليها بتعليق ضاف، يتناول ما في التر من القضايا الفقهية، ويذكر آراء العلماء فيها، وكأنه بهذا التعليق يم للحديث، بمدخل مناسب، ويلاحظ طول هذا المدخل في النموذج التاليين بعد هذا المبحث.

٢ ـ يأتي بعد هذا المدخل ذكر الحديث بإسناده ومتنه كما هو في البخاري.

٣ - يخرج حديث الباب تخريجاً واسعاً، في الغالب، يستقصي الحديث من جميع رواياته وطرقه، وكثيراً ما يذكرنا هذا التخريج بصنيعه في شرح الترمذي، وإلى جانب التخريج يتكلم عن القضايا الحديثية في الحديث وطرقه، كرفع توهم الانقطاع وإثبات التصريح بالسماع إذا كان الراوي مدلساً، كما يتكلم في الرجال تعديلاً وجرحاً.

٤ - يتناول فقه الحديث ويفصل قضاياه، ويذكر أقوال العلماء وأدلتهم ويناقش، ويرجح، كل ذلك باستيعاب وإطالة غير مخلين، فيجد الباحث نفسه، وهو يستعرض هذه المسائل، مستغرقاً مع كتاب موسوعي في الفقه المقارن. وفي النموذج الأول الذي ألحقناه بهذا المبحث مثال على هذا المنهج، فقد تناول قضاء الصلاة الفائتة عمداً بما يزيد على ست لوحات مخطوطة. ويمتاز منهجه هذا بالأدب الجم، والحرص على نسبة كل قول إلى قائله، والإفاضة في ذكر أدلة كل قول. وهو وإن كان يركز على المذهب الحنبلي، إلا أنه قد يعدل عن هذا المذهب إلى غيره تبعاً للدليل القوي.

ولقد عبر صاحب الدارس في تاريخ المدارس عن شمول هذا الكتاب على آراء الكثيرين من الفقهاء بقوله: «ونقل فيه كثيراً من كلام المتقدمين»[١].

وإذا كان الدليل حديثاً فإنه يتناول طرقه بنفس الاستقصاء الذي أشرنا إليه سابقاً، ويضاف إلى ذلك بحث مستفيض في التعديل والتجريح والتصحيح والتضعيف وذكر العلل، ويعتمد في ذلك على كتاب «علل الدارقطني» إلى جانب مجموعة كبيرة من مصادر علوم الحديث الأصلية.

مقارنة بين كتاب ابن رجب وكتاب ابن حجر:

صنف ابن رجب «فتح الباري بشرح البخاري» وصنف ابن حجر كتاباً في نفس الموضوع والعنوان، ومما لا ريب فيه أن ابن رجب هو من طبقة شيوخ ابن حجر، ومن المؤكد أن كتابه متقدم على كتاب ابن حجر.

---

(١) الدارس في تاريخ المدارس ٢/٧٧.

وكنت أتوقع أن يكون ابن حجر قد اعتمد على شرح ابن رجب، وبحثت في كتابـي ابن حجر المعجم المفهرس، والمجمع المؤسس، وهما كتابان ذكر في أحدهما شيوخه وفي الآخر الكتب التي وصلت إليه، فلم أجد ذكراً لابن رجب ولا لكتابه فتح الباري.

ولجأت إلى كتاب ابن حجر «فتح الباري» أبحث فيه عن استمداد مصنفه من ابن رجب فلم أجد ابن حجر يشير إلى شيء من ذلك، ولم أجد ذكراً لكتاب ابن رجب بالرغم من أن كثيراً من المسائل تعرض لها ابن حجر بكلام قريب جداً من كلام ابن رجب، إلا أن ابن حجر يوجز ويختصر بـالنسبة لكتـاب ابن رجب.

ومن الفروق الرئيسيـة فيهما بـالإضافـة إلى ما ذكـرت من الاختصار والتطويل:

١ ـ أن ابن حجر يذكر الترجمة مع أحاديث الباب، ثم يبدأ بالشرح، بينما رأينا ابن رجب يذكر الترجمة ثم يعقب عليها بكلام يطول أحياناً ثم يأتي بحديث الباب.

٢ ـ التخريج عند ابن حجر مادة فرعية يأتي بها عرضاً وعند ابن رجب مادة أساسية يطيل فيها غالباً.

٣ ـ بينما يوجز ابن حجر في عرض الآراء الفقهية ويبرز رأي الشافعية غالباً، فإننا نجد ابن رجب المقابل يفصل الآراء الفقهية ويبرز رأي الحنابلة غالباً.

٤ ـ يجمل ابن حجر الأحكام المستمدة من الحديث في مكان واحد وغالباً ما يكون آخر الحديث بينما نجد ابن رجب ينثر هذه الأحكام في الباب كله.

وفيما يلي باب من أبواب فتـح الباري لابن رجب، ومـا يماثله عنـد ابن حجر.

بـــاب
من نسي صلاة فليصل إذا ذكر
ولا يعيد[1] إلا تلك الصلاة

وقال إبراهيم: من ترك صلاة واحدة عشرين سنـة، لم يعد إلا تلك الصلاة الواحدة. يدخل تحت تبويب البخاري ــ رحمه الله ــ ههنا مسألتان:

إحداهما: أن من نسي صلاة ثم ذكرها فإنـه يعيدهـا مرة واحـدة، ولا يعيدها مرة ثانية، وهذا قول جمهور أهل العلم، وروي عن سمرة بن جندب أنه يعيدها إذا ذكرها ثم يعيدها من الغد لوقتها، وقد سبق عنه في النوم كذلك. وروي مرفوعاً فخرج أبو داود من حديث أبـي قتادة أن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال لهم لما قضى الصلاة التي نام عليها: إذا سهـا أحدكم عن الصلاة فليصلها حين ذكرها، ومن الغد للوقت، وخرج الإمام أحمد من طريق حماد عن كثير بن حرب قال: سمعت سمرة، قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : من نسي صلاة فليصلها حين يذكرها، ومن الغد للوقت.

وخرجه أيضاً من طريق همام عن كثير عن سمرة، قال: أحسبه مرفوعاً، فذكره.

قال أحمد، في رواية أبـي طالب: هو موقوف[2]، إن رفعه وهم، وكثير ابن حرب ضعفه غير واحد.

وخرجه البزار في مسنده من طريق أولاد سمرة به: أن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان يأمرنا إذا نام أحدنا عن الصلاة، أو نسيها، حتى يذهب حينها الذي تصلى فيه أن نصليها مع التي تليها من الصلاة المكتوبة.

المسألة الثانية: إذا نسي صلاة ثم ذكرها بعد أن صلى صلوات في مواقيتهن فإنه يعيد تلك الصلاة المنسية وحدها، وها هو معنى ما حكاه النخعي،

---

(١) فتح الباري بشرح البخاري، لابن رجب، ص ٢٤١.
(٢) فتح الباري بشرح البخاري، لابن رجب، ص ٢٤٢.

وهذا يبنى على أصل، وهو أن ترتيب القضاء هل هو واجب أم لا، وفيه اختلاف، سيذكر في الباب الآتي ـ إن شاء الله تعالى ـ ومذهب الشافعي أنه مستحب غير واجب، وحكى رواية عن أحمد، وجزم بها بعض الأصحاب. ومذهب أبي حنيفة ومالك، وأحمد ـ في المشهور عنه ـ أنه واجب، ثم اختلفوا: فقال أبو حنيفة ومالك يجب الترتيب فيما دون ست صلوات، ولا يجب في ست صلوات فصاعداً، قال أحمد: يجب بكل حال. وحكى ابن عبدالبر الإجماع على خلافه، فمن قال إنه غير واجب قال: يجب الترتيب بين الصلوات الفوائت في القضاء، ولا بين الفائت والحاضر، ومن قال إنه واجب فهل يسقط الترتيب عندهم بنسيان الثانية حتى يصلي صلوات حاضرة، أم لا يسقط بالنسيان؟ فيه قولان: أن يسقط بالنسيان فهو قول النخعي كما ذكره البخاري عنه، وقول الحسن وحماد والحكم وأبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه وإسحاق. والثاني: لا يسقط بالنسيان فيعيد الفائت وما صلى بعدها وحكى رواية عن أحمد حكاها بعض المتأخرين عنه والله أعلم بصحتها عنه. وأما مالك فعنده إن ذكر قبل أن يذهب وقت الحاضرة، وقد بقي منه قدر ركعة فصاعداً أعادهما، وإن بقي دون ذلك وكان الوقت قد ذهب بالكلية أجزأه، وأما إن صلى الحاضرة وعليه فائتة وهو ذاكر لها: فمن اشترط الترتيب أوجب قضاء ما صلاه وهو ذاكر للفائتة، ومن لم يوجب الترتيب لم يوجب سوى قضاء الفائتة، ويحتمله كلام النخعي الذي حكاه عنه البخاري، ولكن روي عنه صريحاً خلافه: فروى مغيرة عن إبراهيم، قال: إذا ترك صلاة متعمداً أعادها وعاد[1] كل صلاة صلاها بعدها.

فيكون الذي حكاه البخاري عنه محمولاً على حال النسيان، أو يكون عن النخعي روايتان، وكان الإمام أحمد[2] ورعه واحتياطه في الدين يأخذ في مثل هذه المسائل المختلف فيها بالاحتياط وإلا فإيجاب سنين عديدة ببقاء صلاة واحدة

---

(١) كذا العبارة في الأصل.

(٢) خرم ولعل الكلمة «رغم» أو «مع».

فائتة في الذمة لا يكاد يقوم عليه دليل قوي والذي صح عن ابن عمر في ذلك إنما هو في صلاة واحدة فائتة ذكرت مع اتساع وقت الحاضرة لها فلا يلزم ذلك أن يكون حكم الصلوات إذا كثرت أو تأخر قضاؤها حتى صلى صلوات كثيرة في أوقاتها كذلك. ولهذا فرق أكثر العلماء بين أن تكثر الفوائت أو تقل، ولم ير مالك إلا إعادة الصلاة التي وقتها ولى خاصة فإن إيجاب إعادة صلوات سنين عديدة لأجل صلاة واحدة فيه عسر عظيم تأباه قواعد الحنيفية السمحة، وقد أخبرني بعض أعيان العلماء أنه رأى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وسأله عما يقوله الشافعي وأحمد في هذه المسائل أيهما أرجح، قال: ففهمت منه ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه أشار إلى رجحان ما يقوله الشافعي ــ رحمه الله ــ ومما يدل على صحة ذلك حديث عمران بن حصين عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه قال: لا ينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم، فهذا يدل على أن من عليه صلاة واحدة لم يأمره الله بأن يصلي زيادة عليها.

قال البخاري ــ رحمه الله ــ ثنا أبو نعيم وموسى بن إسماعيل قالا: ثنا همام، عن قتادة عن أنس بن مالك عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، قال: من نسي صلاة فليصل إذا ذكر لا كفارة لها إلا ذلك «وأقم الصلاة لذكري»، قال موسى: قال همام: سمعته يقول بعد ﴿وأقم الصلاة لذكري﴾، وقال حبان: ثنا همام، ثنا قتادة، ثنا أنس عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ نحوه.

هذا الحديث قد رواه جماعة عن همام، وجماعة عن قتادة، وقد خرجه مسلم من طريق همام وأبي عوانة وسعيد والمثنى كلهم عن قتادة، عن أنس، وليس في رواية أحد منهم التصريح بقول قتادة: (ثنا) أنس كما ذكر البخاري أن حباناً رواه عن همام وإنما احتاج إلى ذلك لما عرف من تدليس قتادة.

ولفظ رواية سعيد عن قتادة التي خرجها مسلم: من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها، ولفظ حديث المثنى عن قتادة عنده إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها، وقد دل الحديث

على وجوب القضاء على النائم إذا استيقظ والناسي إذا ذكر وقد حكى الاجماع على ذلك غير واحد، وذكر ابن عبدالبر أن محمد بن (رستم) روى عن محمد بن الحسن أن النائم إذا فاتته في نومه أكثر من خمس صلوات لا قضاء عليه إلحاقاً للنوم الطويل إذا زاد على يوم وليلة بالإغماء، والمغمى عليه لا قضاء عليه عنده، ويكون الأمر عنده بالقضاء في النوم المعتاد، وهو ما تفوت فيه الصلاة أو صلاتان أو دون خمس أو أكثر وأخذ الجمهور بعموم الحديث وقوله فليصل إذا ذكر استدل به من يقول بوجوب قضاء الصلوات على الفور وهو قول أبي حنيفة ومالك، وأحمد يوجبه بكل حال، قلت الصلوات أو كثرت واستدلوا أيضاً بقوله: لا كفارة لها إلا ذلك، وذهب الشافعي إلى أن القضاء على التراخي كقضاء صيام رمضان، وليس الصوم كالصلاة، فإن الصيام لا يجوز تأخيره حتى يدخل نظيره من العام القابل، والصلاة عندهم بخلاف ذلك، واستدلوا أيضاً بتأخير النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الصلاة حتى خرج من الوادي وفيه نظر، فإن ذاك تأخير يسير لمصلحة تتعلق بالصلاة، وهو التباعد عن موضع تكره الصلاة فيه وقد روي عن سمرة بن جندب فيمن عليه صلوات فائتة أنه يصلي مع كل صلاة صلاة، وقد روي عنه مرفوعاً خرجه البزار بإسناد ضعيف. ولأصحاب الشافعي فيما إذا كان الفوات بغير عذر في جوب القضاء على الفور وجهان، وحمل الخطابي قوله لا كفارة لها إلا ذلك على وجهين:

أحدهما: أن المعنى: أنه لا يجوز له تركها إلى بدل، ولا يكفرها غير قضائها.

والثاني: أن المعنى أنه لا يلزمه في نسيانها كفارة، ولا غرامة. قال: إنما عليه أن يصلي ما فاته.

وقد روي عن أبي هريرة مرفوعاً: من نسي صلاة فوقتها إذا ذكرها، خرجه الطبراني والدارقطني والبيهقي من رواية حفص بن أبي العطاف، واختلف عليه في إسناده إلى أبي هريرة، وحفص هذا قال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال يحيى بن يحيى: كذاب، ولا يلتفت إلى ما تفرد به.

وأما تلاوته قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لذكري﴾، وقد رواه قتادة مرة فقال: للذكرى ومرة قال لذكري كما هي القراءة المتواترة، وكان الزهري ـ أيضاً ـ يقرأها للذكرى وهذه القراءة أظهر في الدلالة على الفور، لأن المعنى: أقِمْ الصلاة حين الذكرى والمعنى أنه يصلي الصلاة إذا ذكرها، وبذلك فسرها أبو العالية والشعبي والنخعي وقال مجاهد: أقم الصلاة لذكري أي تذكرني قال: فإذا صلى عبد ذكر ربه، ومعنى قوله: أقم الصلاة لذكري،أي لأجل ذكري بها، والصلاة إنما فرضت ليذكر الله بها كما في حديث عائشة المرفوع: إنما جعل الطواف بالبيت وبالصفا والمروة، ورمي الجمار لإقامة ذكر الله، خرجه الترمذي وأبو داود، فأوجب الله على خلقه كل يوم وليلة أن يذكروه خمس مرار بالصلاة المكتوبة، فمن ترك شيئاً من ذكر الله الواجب عليه سهواً فليعد إليه إذا ذكر، كما قال تعالى: واذكر ربك إذا نسيت فقد أمره إذا نسي ربه أن يذكره بعد ذلك، فمن نسي الصلاة فقد نسي ذكر ربه، فإذا ذكر أنه نسي فليعد إلى ذكر الله بعد نسيانه».

وأما ترك الصلاة متعمداً فذهب أكثر العلماء إلى لزوم القضاء له، ومنهم من يحكيه إجماعاً واستدل بعضهم بعموم قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ اقضوا الله الذي له، فالله أحق بالقضاء. واستدل بعضهم بأنه إذا أمر المعذور بالنوم والنسيان أمره بالقضاء، فغير المعذور أولى، وفي هذا الاستدلال نظر، فإن المعذور إنما أمره بالقضاء لأنه جعل قضاءه كفارة له، والعامد ليس القضاء كفارة له، فإنه عاص تلزمه التوبة من ذنبه بالاتفاق، ولهذا قال الأكثرون لا كفارة على قاتل العمد، ولا على من حلف يميناً متعمداً فيها الكذب، لأن الكفارة لا تمحو ذنب هذا، وأيضاً فإذا قيل إن القضاء إنما يجب بأمر جديد، وهو ألزم لكل من يقول بالمفهوم فلا دليل على إلزام العامد بالقضاء فإنه ليس لنا أمر جديد يقتضي أمره بالقضاء كالنائم والناسي.

واستدل بعضهم للزوم العامد القضاء بأن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أمر المجامع في رمضان عمداً بالقضاء كما خرجه أبو داود، وهو حديث في إسناده مقال، تفرد به من لا يوثق بحفظه واتقانه، وأيضاً فيفرق بين من ترك

الصلاة والصيام، ومن دخل فيهما ثم أفسدهما فالثاني عليه القضاء كمن أفس
حجه، والأول كمن وجب عليه الحج ولم يحج، وإنما أمره أن يحج بعد ذلك لأ
الحج فريضة العمر، فمذهب الظاهرية أو أكثرهم أنه لا قضاء على المتعمد.

وحكي عن عبدالرحمن صاحب الشافعي بالعراق، وعن ابن بنت
الشافعي، وهو قول أبي بكر الحميدي في الصوم والصلاة إذا تركهما عمداً، أنه
لا يجزئه قضاؤهما، ذكره في عقيدته في آخر مسنده، ووقع مثله في كلام طائفة من
أصحابنا المتقدمين منهم الجوزجاني، وأبو محمد البربهاري وابن بطة. قال
ابن بطة: اعلم أن للصلاة أوقاتاً فمن قدمها على أختها فلا فرض له من عذ
وغيره ومن أخرها عن وقتها مختاراً من غير عذر فلا فرض له فجعل الصلاة بعد
الوقت لغير عذر كالصلاة قبل الوقت، وقال في كل منها أنه ليس بفرض، يريد
أنها تقع نفلاً في الحالين، وقال البربهاري: الصلوات لا يقبل الله منها شيئ
إلا أن تكون لوقتها إلا أن تكون نسياناً، فإنه معذور يأتي بها إذا ذكرها فيجمع
بين الصلاتين إن شاء. وقد نص الإمام أحمد في رواية ابنه عبدالله على أن المصل
لغير الوقت كالتارك للصلاة في استتابته وقتله فكيف يؤمر بفعل صلاة.

وروي عن طائفة من السلف منهم الحسن. وحكى الخلاف في ذلك
إسحاق بن راهويه ومحمد بن نصر المروزي، فقال محمد بن نصر في كتاب
الصلاة: إذا ترك الرجل صلاة مكتوبة متعمداً حتى ذهب وقتها فعليه قضاؤها
لا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما روي عن الحسن، فمن أكفره بتركها استتابه وجعل
توبته وقضاءها رجوعاً منه إلى الإسلام، ومن لم يكفر تاركها ألزمه المعص
وأوجب عليه قضاءها، وكان إسحاق يكفر بترك الصلاة ويرى عليه القضا
إذا تاب. وقال: أخبرني ابن أبي رزمة عن ابن المبارك أنه سأله رجل عن رجل
ترك صلاة أياماً ثم ندم، قال: يقضي ما ترك من الصلاة، قال: ثم أقبل
ابن المبارك علي، فقال: هذا لا يستقيم على الحديث. قال إسحاق: يقول
القياس على الأصل أن لا يقضي، وربما بني على الأصل ثم يوجد في ذلك
الشيء بعينه خلاف البناء، فمن ههنا خاف ابن المبارك أن يقيس تارك الصلا
في الإعادة على ما جاء أنه قد كفر فيجعله كالمشرك، ورأى أحكام المرتدين عل

غير أحكام الكفار. رأى قوم أن يورثوا المسلمين من ميراث المرتد فأخذ بالاحتياط فرأى القضاء على تارك الصلاة عمداً، وكان يكفره إذا تركها عمداً حتى يذهب وقتها.

قال إسحاق: وأكثر أهل العلم على إعادة الصلاة إذا تاب من تركها والاحتياط في ذلك، فأما من مال إلى ما قال الحسن: إذا ترك صلاة متعمداً نهو كما قال ابن المبارك: الإعادة لا تستقيم على الحديث، ثم ترك القياس في ذلك فاحتاط في القضاء. قال إسحاق: ولقد قال بعض أهل العلم إذا ارتد عن الإسلام ثم أسلم أعاد كل صلاة تركها في ردته[1]، وحجته أن ارتداده معصية، ومن كان في معصية لم يجعل له من الرخصة شيء، كالباغي وقاطع الطريق.

قلت: قد اعترف ابن المبارك وإسحاق بأن القياس أن تارك الصلاة إذا حكمنا بكفره فإنه يكون مرتداً ولا قضاء عليه، وإنما أوجبنا القضاء على المرتد احتياطاً، وفي وجوب القضاء على المرتد لما فاته في مدة قولان مشهوران للعلماء، هما روايتان عن أحمد. ومذهب الشافعي وغيره الوجوب. وهذا الكلام من ابن المبارك وإسحاق يدل على أن من كفر تارك الصلاة عمداً كفره بذلك بمجرد خروج وقت الصلاة عليه ولم يعتبر أن يستتاب، ولا أن يدعى إليها، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد وغيره من الأئمة أيضاً، وعليه يدل كلام المتقدمين من أصحابنا كالخرقي وأبي بكر وابن أبي موسى، ثم قال محمد بن نصر: فأما المروي عن الحسن فإن اسحاق ثنا، قال ثنا النضر عن الأشعث، عن الحسن قال إذا ترك الرجل صلاة واحدة متعمداً فإنه لا يقضيها، قال محمد بن نصر: قول الحسن هذا يحتمل معنيين: أحدهما أنه كان يكفره بترك الصلاة متعمداً، فلذلك لم ير عليه القضاء، لأن الكافر لا يؤمر بقضاء ما ترك من الفرائض في كفره، والمعنى الثاني: أنه لم يكن يكفره بتركها فإنه ذهب إلى أن الله عز وجل إنما افترض عليه أن يأتي بالصلاة في وقت معلوم، فإذا تركها حتى يذهب وقتها فقد لزمته المعصية لتركه الفرض في الوقت المأمور بإتيانه به فيه، فإذا أتي به بعد ذلك، فقد أتي به

---

(١) لوحة ٢٤٤.

في وقت لم يؤمر بإتيانه به فيه. ولا ينفعه أن يأتي بغير المأمور به عن المأمور [illegible]
قال: وهذا قول مستنكر بالنظر، لولا أن العلماء قد اجتمعت على خلافه، قال
ومن ذهب إلى هذا قال في الناسي للصلاة حتى يذهب وقتها وفي النائم أيضاً
لو لم يأت الخبر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال: «من نام عن
صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»، لما وجب عليه في النظر قضاؤها أيضاً، انتهى
ما ذكره ملخصاً.

وقد اعترف بأن القياس يقتضي أنه لا يجب القضاء على من تركها
متعمداً، فإنه إن كان كافراً بالترك متعمداً، فالقياس أن لا قضاء على الكافر
لأن القضاء يحتاج إلى أمر جديد، وليس فيه أمر جديد، وإنما أمر بالقضاء [illegible]
يكون القضاء كفارة له، وهو المعذور، والعامد لم يأت نص بأن القضاء كفارة
له، بل ولا يدل عليه النظر، لأنه عاص آثم يحتاج إلى توبة كقاتل العمد وحالف
اليمين الغموس، وكيف ينعقد الاجماع مع مخالفة الحسن مع جلالته وفضله
وسعة علمه وزهده وورعه، ولم يعرف عن أحد من الصحابة في وجوب القضاء
على العامد شيء، بل ولم أجد صريحاً عن التابعين أيضاً، فيه شيئاً، إلا عن
النخعي، وقد وردت آثار كثيرة عن السلف في تارك الصلاة عمداً أنه لا يقبل
منه صلاة، كما روي عن الصديق ـ رضي الله عنه ـ أنه قال لعمر في وصيته له:
أن لله حقاً بالليل لا يقبله بالنهار. وفي حديث مرفوع: ثلاثة لا تقبل لهم صلاة
منهم الذي لا يأتي الصلاة إلا دباراً، يعني فوات الوقت. خرجه أبو داود
وابن ماجه من حديث عبدالله بن عمرو، مرفوعاً، وفي إسناده ضعف، ولكن
مجرد نفي القبول لا يستلزم عدم وجوب الفعل كصلاة السكران في مدة
الأربعين، وصلاة الآبق والمرأة التي زوجها عليها ساخط.

فإن قيل فقد قال تعالى: ﴿فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم
ساهون﴾ وفسره الصحابة بإضاعة مواقيتها، وكذا قال ابن مسعود في المحافظة
على الصلاة المحافظة على مواقيتها، وإن تركها كفر، ففرقوا بين تركها وبين
صلاتها بعد وقتها، وقد أمر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالصلاة خلف من

يضيع الصلاة ويصليها لغير وقتها، وهذا يدل على أن صلاتهم صحيحة، وقد سئل عن الأمراء وقتالهم، قال: لا، ما صلوا، وكانت على هذا الوجه، فدل على إجزائها.

قيل السهو عن مواقيت الصلاة لا يستلزم متعمد التأخير عن الوقت الحاضر، فإنه قد يقع على وجه التهاون بتأخير الصلاة حتى يفوت الوقت أحياناً عن غير تعمد لذلك، وقد يكون تأخيرها إلى وقت الكراهة، أو إلى الوقت المشترك الذي يجمع فيه أهل الأعذار عند جمهور العلماء وغيرهم على رأي طائفة من المدنيين، وهذه الصلاة كلها مجزئة، ولا يكون المصلي لها كالتارك بالاتفاق، وقد سئل سعيد بن جبير عن قوله تعالى: ﴿فويل للمصلين...﴾ الآية، فدخل[1] المسجد فرأى قوماً قد أخروا الصلاة لا يتمون ركوعاً ولا سجوداً فقال: الذين سألتموني عنهم هم هؤلاء، هذه الصلاة مثل الصلاة التي سماها النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ صلاة المنافقين وهكذا كانت صلاة الأمراء الذين أمر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالصلاة خلفهم نافلة، فإنهم كانوا يؤخرون العصر إلى اصفرار الشمس وربما أخروا الصلاتين إلى ذلك الوقت، وهو تأخير إلى الوقت المشترك لأهل الأعذار وكغيرهم عند طائفة من العلماء فليس حكمهم حكم من ترك الصلاة، فإن التارك هو المؤخر عمداً إلى وقت مجمع على أنه غير جائز، كتأخير صلاة الليل إلى النهار، وصلاة النهار إلى الليل عمداً وتأخير الصبح إلى بعد طلوع الشمس عمداً، وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على أن نقص الفرائض يجبر من النوافل يوم القيامة[2].

وفيما يلي شرح هذا الحديث من فتح الباري لابن حجر[3]:

---

(١) فتح الباري، لابن رجب، لوحة ٢٤٥/أ.

(٢) ينتهي هذا الحديث بشرحه لوحة ٢٤٧/أ.

(٣) فتح الباري، لابن حجر ٢/٧١ ـ ٧٢.

بــــاب
من نسي صلاة فليصلِّ إذا ذكرها
ولا يعيد إلا تلك الصلاة

وقال إبراهيم: من ترك صلاة واحدة عشرين سنة لم يعد إلا تلك الصلاة الواحدة.

حدثنا أبو نعيم وموسى بن إسماعيل قالا: حدثنا همام عن قتادة عن أنس عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك ﴿وأقم الصلاة لذكري﴾.

قال موسى: قال همام: سمعته يقول بعد: ﴿وأقم الصلاة للذكرى﴾ وقال حبان: حدثنا همام حدثنا قتادة، حدثنا أنس، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ نحوه.

قوله: «باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصلاة» قال علي بن المنير: صرح البخاري بإثبات هذا الحكم مع كونه مما اختلف فيه لقوة دليله، ولكونه على وفق القياس، إذ الواجب خمس صلوات لا أكثر فمن قضى الفائتة كمل العدد المأمور به، ولكونه على مقتضى ظاهر الخطاب لقول الشارع «فليصلِّها» ولم يذكر زيادة، وقال أيضاً: «لا كفارة لهـا إلا ذلك»، فاستفيد من هذا الحصر أن لا يجب غير إعادتها، وذهب مالك إلى أن من ذكر بعد أن صلى صلاة أنه لم يصل التي قبلها فإنه يصلي التي ذكر ثم يصلي التي كان صلاها مراعاة للترتيب. انتهى.

ويحتمل أن يكون البخاري أشار بقوله: «ولا يعيد إلا تلك الصلاة» إلى تضعيف ما وقع في بعض طرق حديث أبـي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن الصلاة، حيث قال: «فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها»، فإن بعضهم زعم أن ظاهره إعادة المقضية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الآتي، ولكن اللفظ المذكور ليس نصاً في ذلك لأنه يحتمل أن يريد بقوله: «فليصلها» عند وقتها أي الصلاة التي تحضر لا أنه يريد أن يعيد التي صلاها بعد خروج

وقتها، لكن في رواية أبي داود من حديث عمران بن حصين في هذه القصة: «من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحاً فليقض معها مثلهـا». قال الخطابي: لا أعلم أحداً قال بظاهره وجوباً. قال: ويشبه أن يكون الأمر فيه للإستحباب ليحوز فضيلة الوقت في القضاء. انتهى.

ولم يقل أحد من السلف باستحباب ذلك أيضاً، بل عدوا الحديث غلطاً من راويه، وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري. ويؤيد ذلك ما رواه النسائي من حديث عمران بن حصين أيضـاً: «أنهم قالـوا: يا رسـول الله ألا نقضيها لوقتها من الغد؟ فقال ـ صلى الله عليه وسلم: لا ينهاكم الله عن الربا ويأخذه منكم».

قوله: (وقال إبراهيم) أي النخعي، وأثره هذا موصول عند الثوري في جامعه عن منصور وغيره عنه. قوله: «عن همام» هو ابن يحيى، والإسناد كله بصريون. قوله: «من نسي صلاة فليصل» كذا وقع في جميع الروايات بحذف المفعول، ورواه مسلم عن هداب بن خالد عن همام بلفظ «فليصلها» وهو أبين للمراد. وزاد مسلم أيضاً من رواية سعيد عن قتادة «أو نام عنها» وله من رواية المثنى بن سعيد الضبعي عن قتادة نحوه وسيأتي لفظه، وقد تمسك بدليل الخطاب منه القائل إن العامد لا يقضي الصلاة لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزم منه أن من لم ينس لا يصلّ، وقال من قال: يقضي العامد بأن ذلك مستفاد من مفهوم الخطاب فتكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، لأنه إذا وجب القضاء على الناس ـ مع سقوط الإثم ورفع الحرج عنه ـ فالعامد أولى. وادعى بعضهم أن وجوب القضاء على العامد يؤخذ من قوله: «نسي» لأن النسيان يطلق على الترك، سواء كان عن ذهول أم لا، ومنه قوله تعالى: ﴿نسوا الله فأنساهم أنفسهم ـ نسوا الله فنسيهم﴾.

قال: ويقوي ذلك قوله: «لا كفارة لها» والنائم والناسي لا إثم عليه. قلت: وهو بحث ضعيف لأن الخبر بذكر النائم ثابت وقد قال فيه: «لا كفارة لها» والكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد والقائل بأن العامد

لا يقضي لم يرد أنه أخف حالاً من الناسي، بل يقول إنه لو شرع له القضاء لكان هو والناسي سواء، والناسي غير مأثوم بخلاف العامد، فالعامد أسوأ حالاً من الناسي فكيف يستويان؟ ويمكن أن يقال إن إثم العامد بإخراجه الصلاة عن وقتها باق عليه ولو قضاها، بخلاف الناسي فإنه لا إثم عليه مطلقاً، ووجوب القضاء على العامد بالخطاب الأول لأنه قد خوطب بالصلاة وترتبت في ذمته فصارت ديناً عليه، والدين لا يسقط إلا بأدائه فيأثم بإخراجه لها عن الوقت المحدود لها ويسقط عنه الطلب بأدائها، فمن أفطر في رمضان عامداً فإنه يجب عليه أن يقضيه مع بقاء إثم الإفطار عليه، والله أعلم.

قوله: «قال موسى» أي دون أبي نعيم «قال همام: سمعته» يعني قتادة «يقول بعد» أي في وقت آخر «للذكرى» يعني أن هماماً سمعه من قتادة مرة بلفظ للذكرى» بلامين وفتح الراء بعدها ألف مقصورة، ووقع عند مسلم من طريق يونس أن الزهري كان يقرأها كذلك، ومرة كان يقولها قتادة بلفظ «لذكري» بلام واحدة وكسر الراء وهي القراءة المشهورة. وقد اختلف في ذكر هذه الآية هل هي من كلام قتادة أو هي من قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وفي رواية مسلم عن هداب قال قتادة: «وأقم الصلاة لذكري» وفي روايته من طريق المثنى عن قتادة قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول: ﴿أقم الصلاة لذكري﴾ وهذا ظاهر أن الجميع من كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا لأن المخاطب بالآية المذكورة موسى عليه الصلاة والسلام وهو الصحيح في الأصول ما لم يرد ناسخ، واختلف في المراد بقوله: «لذكري»، فقيل المعنى لتذكرني فيها وقيل: لأذكرك بالمدح، وقيل إذا ذكرتها، أي لتذكيري لك إياها، وهذا يعضد قراءة من قرأ «للذكرى»، وقال النخعي: اللام للظرف، أي إذا ذكرتني أي إذا ذكرت أمري بعدما نسيت، وقيل: لا تذكر فيها غيري، وقيل: شكراً لذكري، وقيل: المراد بقوله ذكري أمري، وقيل: المعنى إذا ذكرت الصلاة فقد ذكرتني فإن الصلاة عبادة الله فمتى ذكرها ذكر المعبود فكأنه أراد لذكر الصلاة وقال

التوربشتي: الأولى أن يقصد إلى وجه يوافق الآية والحديث، وكأن المعنى أقم الصلاة لذكرها، لأنه إذا ذكرها ذكر الله تعالى أو يقدر مضاف أي لذكر صلاتي أو ذكر الضمير فيه موضع الصلاة لشرفها.

قوله: «وقال حبان» هو بفتح أوله والموحدة وهو ابن هلال، وأراد بهذا التعليق بيان سماع قتادة له من أنس لتصريحه فيها بالتحديث، وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن عمار بن رجاء عن حبان بن هلال وفيه أن هماماً سمعه من قتادة مرتين كما في رواية موسى.

المطلب الثالث
جامع العلوم والحكم

وهو من أشهر كتب ابن رجب في الحديث، وأكثرها تداولاً، وهو شرح لخمسين حديثاً من جوامع الكلم، كان الإمام أبو عمرو بن الصلاح قد اختار بعضها وأملاها في مجلس سماه «الأحاديث الكلية»، ثم إن الإمام النووي أوصلها إلى اثنين وأربعين حديثاً، أضاف إليها ابن رجب ثمانية أحاديث فبلغت عدتها خمسين حديثاً ثم شرحها وفصلها في هذا الكتاب.

أما منهجه في الكتاب: فقد حدد منهجه في مقدمة الكتاب بقوله: «واعلم أنه ليس غرضي إلا شرح الألفاظ النبوية التي تضمنتها هذه الأحاديث الكلية».

ويقول كذلك: قد علمتك أنه ليس لي غرض في غير شرح معاني كلمات النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الجوامع، وما تضمنته من الآداب والحكم، والمعارف والأحكام، والشرائع».

ويقول كذلك: وأشير إشارة لطيفة قبل الكلام في شرح الحديث إلى إسناده ليعلم بذلك صحته وقوته وضعفه، وأذكر بعض ما روي في معناه من الأحاديث إن كان في ذلك الباب شيء غير الحديث الذي ذكره الشيخ (النووي) وإن لم يكن في الباب غيره، أو لم يكن يصح فيه غيره نبهت على ذلك كله[1].

---

(١) جامع العلوم والحكم، ط. الحلبي، ص ٤.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب ليس كتاباً للوعظ، كما يظن، بل هو كتاب تناول أصول الحياة من الحديث فاشتمل على الحكم والأحكام وغرر الآداب والشرائع.

ففي الحديث الأول الذي هو «**إنما الأعمال بالنيات**» يتكلم عن النية وقيمتها في العمل، ويتوسع في الحديث عن النية في بعض الأعمال الشرعية كالطلاق مثلاً.

وفي الحديث الثاني يتحدث عن **مسمى الإسلام ومسمى الإيمان** وما يدخل في ذلك من أعمال الجوارح.

وفي الحديث الثالث **أركان الإسلام**.

وفي الرابع عشر **تحريم قتل النفس** وما يتعلق بذلك من الأحكام.

وفي الثاني والثلاثين **تحريم الضرر والضرار** والكلام على ذلك.

وفي الثالث والثلاثين بيان أن **المدعي تلزمه البينة واليمين تلزم المنكر**، وتفصيل ذلك.

وفي التاسع والثلاثين **أحكام الخطأ والنسيان**.

وفي الرابع والأربعين **ما حرم من النسب يحرم من الرضاع**، وتفصيل أحكام الرضاع.

وفي السادس والأربعين **تحريم شراب البتع**.

هذه بعض أحاديث الأحكام التي احتوى عليها الكتاب مع التفصيل، وإفرادها بالشرح أمر مهم وضروري، حتى أحاديث الحكم والآداب فيها من التفصيلات ما يخرجها عن كونها للوعظ فقط.

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات في الهند ومصر (١٣٤٦هـ ـ ١٣٨٢هـ)، وشرع الدكتور محمد الأحمدي أبو النور بتحقيقه ولم يتمه.

المطلب الرابع
رسائل ابن رجب
التي تضمنت شرح حديث واحد

وهذه مجموعة من الرسائل تشرح كل واحدة منها حديثاً واحداً ومنها ما يطول فيصل إلى قريب المائة صفحة، ومنها ما يقصر فلا يتجاوز عشر ورقات.
وفيما يلي عرض لهذه المسائل:

١ ــ **اختيار الأولى** في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى، وهو الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد والترمذي من حديث معاذ بن جبل ــ رضي الله عنه ــ قال: احتبس عنا رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ذات غداة في صلاة الصبح حتى كدنا نتراءى قرن الشمس، فخرج رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ سريعاً فثوب بالصلاة وصلى، وتجوز في صلاته، فلما سلم قال: كما أنتم على مصافكم، ثم أقبل إلينا فقال: إني سأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة إني قمت من الليل فصليت ما قدر لي فنعست في صلاتي حتى استثقلت فإذا أنا بربي ــ عز وجل ــ في أحسن صورة، فقال: يا محمد أتدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: لا أدري، رب، قال: يا محمد، فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: لا أدري، رب. قال: يا محمد، فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: لا أدري، رب. فرأيته وضع كفه بين كتفي حتى وجدت برد أنامله في صدري وتجلى لي كل شيء وعرفت، فقال: يا محمد، فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: في الكفارات والدرجات، قال: وما الكفارات؟ قلت: نقل الأقدام إلى الجمعات. والجلوس في المساجد بعد الصلوات، وإسباغ الوضوء عند الكريهات. قال: وما الدرجات؟ قلت: إطعام الطعام، ولين الكلام، والصلاة والناس نيام، قال: سل. قلت: اللهم إني أسألك فعل الخيرات، وترك المنكرات، وحب المساكين، وأن تغفر لي وترحمني، وإذا أردت فتنة في قوم فتوفني غير مفتون، وأسألك حبك وحب من يحبك، وحب عمل يقربني إلى حبك.

وقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : إنها حق فادرسوها وتعلموها.

وقد تكلم الإمام ابن رجب على إسناد هذا الحديث، وفصل ما فيه من الأحكام والمعارف، وتقع هذه الرسالة في ست وتسعين صفحة من القطع المتوسط، وطبعت بمطبعة القاهرة، وقد طبعتها قبل ذلك المطبعة المنيرية سنة ١٣٥٣هـ.

٢ ـ **الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعثت بالسيف بين يدي الساعة.**

وهي رسالة عني بنشرها محمد حامد الفقي، وطبعت بمطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤٩، ضمن مجموعة رسائل «من دفائن الكنوز»، وتقع بين ص ٩٢ ـ ١١٦.

وفيها شرح ابن رجب حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «بعثت بالسيف بين يدي الساعة، حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذلة والصَّغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم».

٣ ـ **شرح حديث أبي الدرداء فيمن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً.**

وقد طبعت هذه الرسالة بمراجعة واهتمام الشيخ عبدالظاهر أبي السمح، بالمطبعة السلفية بمكة المكرمة، سنة ١٣٤٧هـ. وتقع في ستين صفحة.

٤ ـ **البشارة العظمى في أن حظ المؤمن من النار الحمى**، مخطوطة في مكتبة فاتح باستانبول تحت رقم ٥٣١٨، ضمن مجموعة رسائل لابن رجب.

وهي شرح حديث: «الحمى كير من جهنم فما أصاب المؤمن منها كان حظه من النار».

٥ ــ **شرح حديث أن أغبط أوليائي عندي، مخطوطة بمكتبة فاتح باستانبول** تحت رقم ٥٣١٨ وهي شرح لحديث أخرجه الإمام أحمد والترمذي وهذا نصه:

«إن أغبط أوليائي عندي لمؤمن خفيف، ذو حظ من الصلاة، أحسن عبادة ربه وأطاعه في السر، وكان غامضاً في الناس، لا يشار إليه بالأصابع، وكان رزقه كفافاً فصبر على ذلك، ثم نقر على إصبعيه فقال: عجلت منيته، قلت: بواكيه، قل تراثه».

أخرجه الترمذي في باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه.

٦ ــ **شرح حديث: «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً»، مخطوطة بمكتبة فاتح** باستانبول رقم ٥٣١٨ وهو الحديث الذي أخرجه أحمد والترمذي والنسائي من طريق العرباض بن سارية، قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً وعلى جنبتي الصراط سوران فيهما أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وعلى باب الصراط داع يقول: أيها الناس ادخلوا الصراط جميعاً، ولا تعوجوا، وداع يدعو من جوف الصراط، فإذا أراد أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب قال: ويحك لا تفتحه فإنك إن فتحته تلجه».

والصراط الإسلام، والسوران حدود الله، والأبواب المفتحة محارم الله، وذلك الداعي على رأس الصراط كتاب الله، والداعي من جوفه واعظ الله في قلب المسلم.

٧ ــ **شرح حديث شداد بن أوس إذا كنز الناس الذهب والفضة فأكثروا أنتم** من هؤلاء الكلمات: «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر والعزيمة على الرشد، وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك.

وهي رسالة مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد رقم ٤٧٦٧/٢٥ مجاميع.

٨ ــ **شرح حديث يتبع الميت ثلاث. مخطوطة بمكتبة فاتح باستانبول برقم** ٥٣١٨ وهو حديث أنس عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، قال:

«يتبع الميت ثلاث فيرجع اثنان ويبقى واحد، يتبعه أهله وماله وعمله، فيرجع أهله وماله، ويبقى عمله».

٩ ـ غاية النفع في شرح حديث تمثيل المؤمن بخامة الزرع، طبع بمطبعة أنصار السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٥٨هـ وهو حديث أبي هريرة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال:

«مثل المؤمن كخامة الزرع من حيث أتتها الريح كفأتها، والفاجر كالأرزة صماء معتدلة حتى يقصمها الله إذا شاء.

١٠ ـ كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة. طبعت بمكتبة المنار بمصر سنة ١٣٤٠هـ، والمنيرية سنة ١٣٥١هـ وهي رسالة في شرح حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ :

«بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ».

١١ ـ مختصر فيما روي عن أهل المعرفة والحقائق في معاملة الظالم السارق، مخطوطة بمكتبة فاتح باستانبول رقم ٥٣١٨ مجموع.

وهي شرح لحديث رواه أبو داود من طريق عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنها سرقت لها ملحفة فجعلت تدعو على من سرقها، فقال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : لا تسبخي[٢] عليه.

١٢ ـ المحجة في سير الدلجة، وطبعت بمطبعة الترقي بمكة المكرمة سنة ١٣٤٧هـ.

وفيها شرح ابن رجب أربعة أحاديث أولها: لن ينجي منكم أحداً عمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته.

١٣ ـ تحفة الأكياس في شرح وصية المصطفى لابن عباس طبع بمطبعة الإمام بمصر.

---

(١) لا تسبخي عليه: أي لا تخففي عنه.

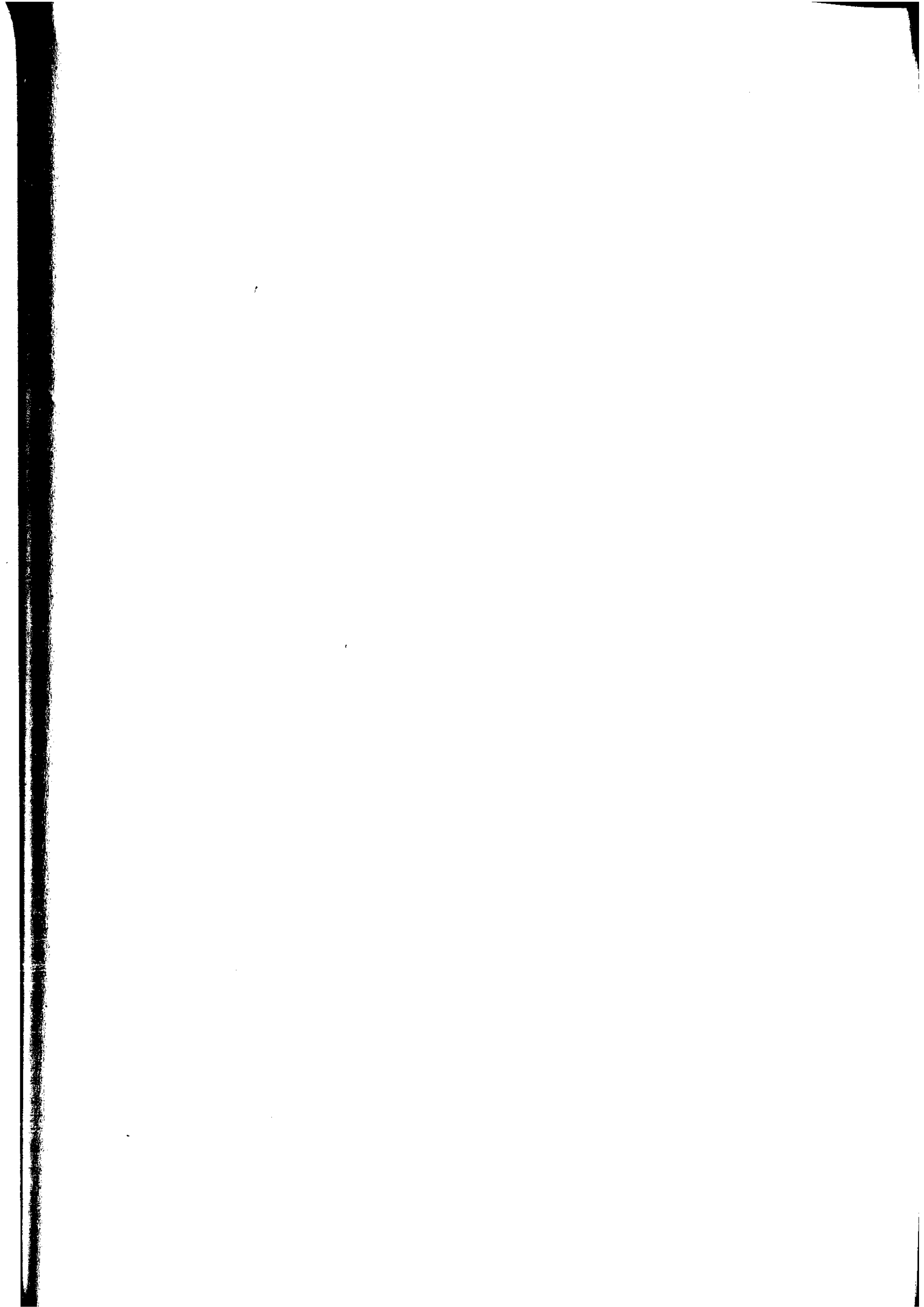
١٤ ـ **تسلية نفوس النساء والرجال عند فقد الأطفال، شرح لحديث أخرجه** البخاري: قالت النساء للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : **غلبنا عليك** الرجال... مخطوطة بمكتبة فاتح باستانبول ٥٣١٨ مجموعة.

١٥ ـ **ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم**، طبع بالمنيرية.

١٦ ـ **صدقة السر وفضلها** مخطوطة بمكتبة فاتح باستانبول تحت رقم ٥٣١٨ مجموعة[٣].

* * *

(١) استعنت للتعريف بهذه الرسائل بما كتبه الأستاذ حمود الوائلي في رسالته «ابن رجب وأثره في الفقه» التي قدمها لنيل شهادة الدكتوراه من كلية الشريعة بجامعة الأزهر، وبمقدمة لاوست والدهان التي قدما بها لكتاب ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب.



الخاتمــة

في نتائج البحث

وختاماً لهذه الدراسة حول «شرح علل الترمذي» فإنني أقف لأسجل أهم النتائج والفوائد التي توصلت إليها:

أولاً: أوقفتني هذه الدراسة على أحد الأئمة الأعلام الذين كان لهم في الحديث باع طويل وفي علم العلل خاصة، وترك الآثار الشاهدة على سعة علمه، وقد رأينا منها شرح الترمذي، وشرح البخاري المسمى بفتح الباري، ثم هذا الكتاب الذي شرفت بتحقيقه، ودراسته.

ثانياً: كشفت هذه الدراسة عن مفهوم محدد للعلة في الحديث، واستطعت بفضل الله أن أوفق بين الاشتقاق اللغوي، والاشتقاق الاصطلاحي، دون اللجوء إلى التأويل البعيد أو الحمل التعسفي.. ووقع الاختيار على تعريف للعلة رجحته على غيره، ورأيت أنه ينسجم مع المنهج التطبيقي لهذا العلم، وهو قول الإمام زين الدين عبدالرحيم العراقي: والمعلل خبر ظاهره السلامة أطلع فيه بعد التفتيش على قادح. وقد بينت ما في التعاريف الأخرى من عدم المناسبة.

ثالثاً: أبرزت هذه الدراسة أن ميدان علم العلل هو حديث الثقات، وكشفت عن سعة هذا الميدان وأنه أكبر من ميدان الجرح والتعديل، وذلك لأن علم الجرح والتعديل يحكم على الشخص بوصف عام، كأن يقال: صدوق، ثقة، ضابط، لين الحديث، ضعيف، كذاب، وأما علم العلل فهو يتناول الثقة

فيبحث في رواياته وينظر هل رواياته واحدة في كل الأماكن؟ وهل هي واحدة في كل الأزمان؟ وهل هي واحدة عن كل الشيوخ؟ ولا بد أن يجد الناقد أن الثقة يقوى في بلد ويضعف في أخرى، ويقوى في زمن ويضعف في زمن آخر، ويقوى في رجل ويضعف في آخر.

وهكذا فإن علم العلل يتابع الثقة في مختلف الأماكن ومختلف الأزمنة ومختلف الشيوخ الذين يروي عنهم، ومختلف الظروف التي تعتريه، من ضياع كتاب أو فقد عزيز أو فقدان البصر، ويتناوله من حيث ممارسته لحديث كل شيخ من شيوخه أو قلة ممارسته.

ومن هنا كان تتبع ثقة من الثقات في ضوء علم العلل يحتاج إلى جهود كبيرة، وقد ذكرت مصادر هذا العلم أن ابن المديني صنف علل ابن عيينة في ثلاثة عشر جزءاً.

رابعاً: ومن خلال دراسة شرح علل الترمذي استخلصت أسباب العلة في الحديث وأعدتها إلى ثمانية أسباب رئيسية، وأظن أن هذه الأسباب تجمل وتذكر مجتمعة لأول مرة إن شاء الله. وقد أبرزت السبب العام الذي هو الضعف البشري الذي لا يسلم معه أحد من الوهم مهما علت مرتبته وسمت مكانته. وفصلت موضوع الاختلاط، وتكلمت عن الأسباب العارضة. وعند كل سبب من هذه الأسباب كنت أسوق عدداً من الأمثلة التطبيقية.

خامساً: في موضوع الكشف عن العلة بينت أن العلة لا تخضع معرفتها للفيوض الوجدانية، والكشوف، والتأملات الباطنية، وإنما تظهر العلة لممارس هذا العلم الذي حوى من المعارف ما يجعله قادراً على تتبع مسارب الإسناد ومساراته، والتقائه بغيره وافتراقه عنه.

وأما كلام عبدالرحمن بن مهدي أن معرفة العلة كالعرافة، فإنما هو محمول على كلام العالم بالعلة في مقابل الجاهل الذي لا يعرف شيئاً عن هذا العلم.

ثم تكلمت عن وسائل الكشف عن العلل، وقد أوجزت في ذكر أهم

المعارف اللازمة لرجل العلل. وكل هذا استخلصته من الأمثلة الكثيرة المبثوثة في كتب العلل، وخاصة كتاب ابن رجب شرح علل الترمذي.

سادساً: وفي موضوع أنواع العلل: حاولت حصر أنواع علة الإسناد وأنواع علة المتن، وعرضت هذه الأنواع بعبارة سهلة مستعيناً بالأمثلة التطبيقية المستمدة من كتب العلل المتنوعة.

سابعاً: أظهرت هذه الدراسة منهج ابن رجب في شرح علل الترمذي وكشفت بالمقابل عن مناهج كتب العلل الأخرى فظهر لنا أن المناهج في تصنيف العلل ليست واحدة بل تنوعت إلى ستة مناهج، كان شرح العلل سابعها وأقربها إلى البناء النظري.

أما في موضوع مصادر ابن رجب في العلل فقد عرضت الدراسة لستة من هذه المصادر وكشفت عن كتاب «علل الترمذي الكبير».

وثامناً: أما مباحث مصطلح الحديث التي ختمت بها الدراسة ففي موضوع المرسل ظهر لنا أن الإمام أحمد يوافق الشافعي في شروطه للعمل بالمرسل، وفي زيادة الثقة ظهر لنا أن الزيادة ليست مقبولة دائماً إنما تكون مقبولة من المبرز في الحفظ.

وفي موضوع العنعنة خالفت رأي ابن رجب في رده على الإمام مسلم الذي يرى أن المعاصرة والبراءة من التدليس كافيان للحكم بالاتصال، وقد فصلت رأي ابن رجب وأدلته التي ساقها ليدلل على أن التفتيش عن السماع هو دأب العلماء وأنه لا يكفي مجرد اللقاء، وأن الوهم قد يدخل على الصيغ الصريحة، ولكنني لم أوافق ابن رجب فيما ذهب إليه وسقت عدداً من الأدلة خلصت منها إلى أن رأي ابن رجب هذا لا ينصر البخاري كما أراد، لأن المعروف أن البخاري يشترط ثبوت اللقي لا ثبوت السماع.

أما في موضوع زيادة الثقة فقد أبرزت الفوارق بين التقييد والاطلاق وبين زيادة الثقة، وأكدت رأي ابن رجب في رده على من جعل حديث «وتربتها طهوراً» من قبيل زيادة الثقة، والصحيح أنه من باب تقييد المطلق.

تاسعاً: كشفت هذه الدراسة عن الأسس التي صنفت على أساسها كتب الحديث وأنها كتب معللة، روعي في اختيار أحاديثها سلامتها من العلة وخاصة كتاب البخاري وكتاب مسلم.

عاشراً: وكشفت هذه الدراسة أن عملية التصحيح والتضعيف، اعتماداً على ما كتب في الجرح والتعديل، هي عملية ذات شق واحد، ولا يمكن الحكم على الحديث صحة أو ضعفاً بعيداً عن علم العلل، وحتى تتم هذه العملية متوازنة متناسقة سليمة، فإنه لا بد من إخراج كتب العلل وجمع شتات هذا العلم، وتبويب معارفه، وإعادة تصنيف الثقات على أساسه.

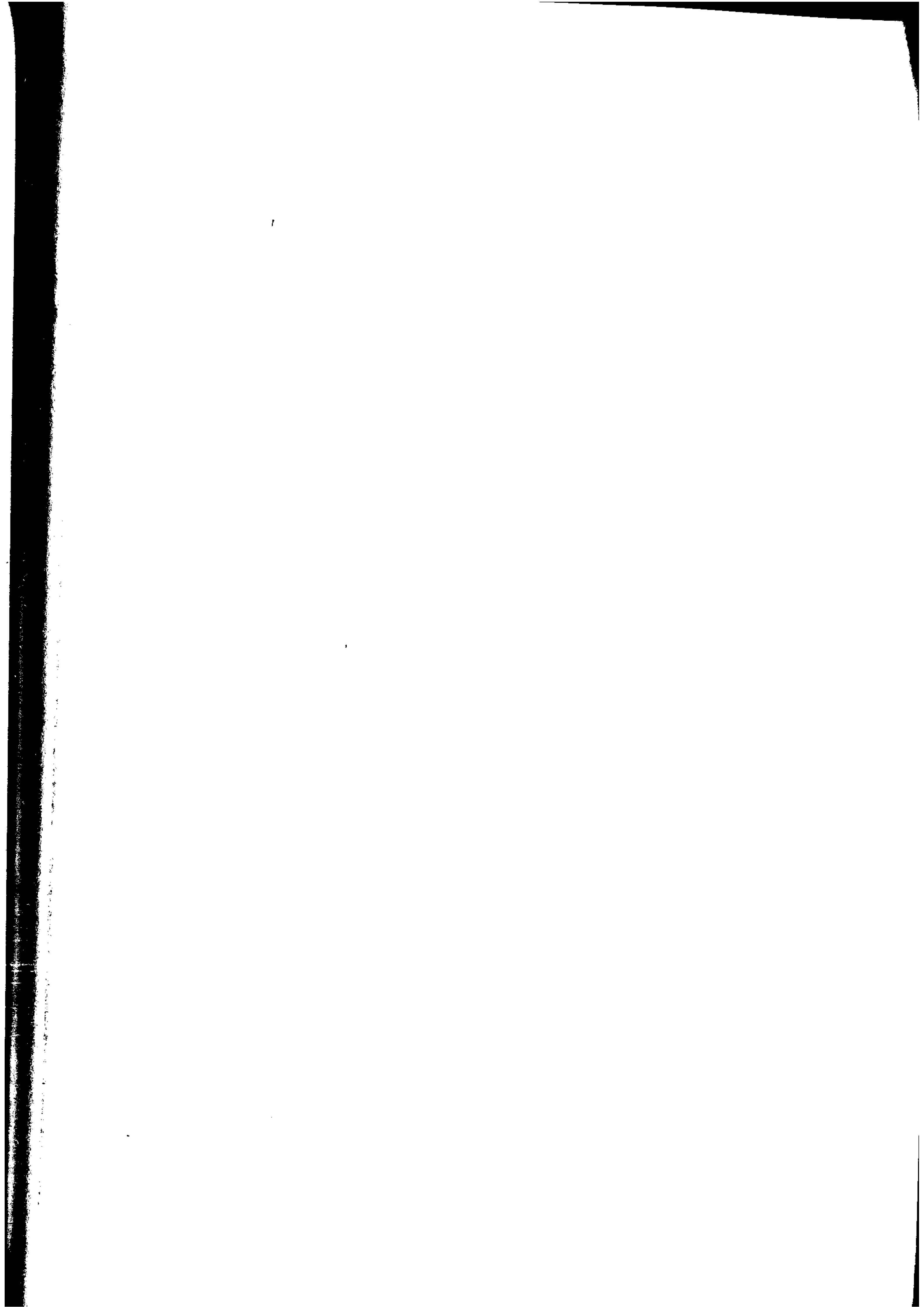
هذه بعض النتائج التي خلصت إليها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

القسم الثاني

التحقيق



وصف لنسخ كتاب
«شرح علل الترمذي»
المخطوطة

حصلت على ثلاث نسخ خطية لكتاب «شرح علل الترمذي»، وفيما يلي وصف لهذه النسخ، مع إثبات نماذج مصورة عن أولها وآخرها:

١ ــ النسخة الأولى:

وهي نسخة أحمد الثالث ــ تركيا: ذات الرقم **٥٣٢** حديث. ويوجد عنها نسخة مصورة بالميكروفيلم في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ورقمها في المعهد **٢٤٨**، وتبلغ عدة أوراق هذه النسخة **١٥١** ورقة.

وقد كتب على الورقة الأولى منها: «كتاب شرح علل الترمذي للإمام العلامة زين الدين بن رجب»، وهي بخط قاضي القضاة ابن اللحام بدمشق، وعليها خط المؤلف في مواضع كثيرة.

كما كتب عليها: «خمس عشرة كراسة وورقة واحدة». وفي الصفحة الأولى من هذه النسخة:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي وعليه توكلي:

قال شيخنا الإمام العلامة، شيخ الإسلام، حافظ مصر والشام أوحد العلماء، الأعلام أبو الفرج عبدالرحمن زين الدين بن رجب البغدادي الحنبلي فسح الله في مدته وختم له بخير في عافيته بمنه وكرمه، في كتاب شرح الترمذي له: كتاب الترمذي.

أما آخر هذه النسخة فهو:

«ووجدت في آخر نسخة من نسخ كتاب الجامع للترمذي مما كتب باليمن

بثغر عدن ما هذا صورته: أنشدنا الفقيه الحافظ أبو العباس أحمد بن معد بن عيسى التجيبي لنفسه في مدح أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ـ رضي الله عنه ـ:

كتاب الترمذي رياض علم حكت أزهاره زهر النجوم»

إلى قوله، وهو آخر القصيدة وآخر الكتاب:

«من العلماء والفقهاء قدما وأهل الفضل والنهج القويم»

حالة هذه النسخة:

وهذه النسخة، كتبت بخط النسخ، وهي جيدة، ولا تخلو من خروم وخاصة في بعض الهوامش الداخلة في الأصل.

الناسخ:

أما ناسخها فهو الإمام علاء الدين بن اللحام قاضي قضاة دمشق وهو علي بن محمد بن علي بن عباس بن فتيان، البعلي، ثم الدمشقي الحنبلي، ويعرف بابن اللحام، وقد ترجمت له أثناء الكلام على تلاميذ ابن رجب، وذلك في صفحة ٢٦٤ من الدراسة.

قيمة هذه النسخة:

وهذه النسخة قيمة للغاية لشهرة كاتبها، وهو أكبر تلاميذ ابن رجب، ولما حملت من تعليقات من ابن رجب نفسه، ولا شك أنها أقدم النسخ التي حصلت عليها ولهذا كله فقد اعتمدتها أصلاً، ورمزت لها بالحرف (أ).

٢ ـ النسخة الثانية:

وهي نسخة دار الكتب المصرية، ورمزنا لها بالرمز (د):

ورقم هذه النسخة بدار الكتب المصرية ٤٩ مصطلح، وقد كتبت هذه النسخة بخط النسخ وعدد أوراقها ١٣٥ ورقة، وبها خروم كثيرة جداً، أكبرها خرم في أولها، بمقدار أربع عشرة لوحة. وفيها تصحيف وسقط.

وقد بدأت هذه النسخة بقوله:

«يتهم في الحديث، فقال: لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عنه وهذا المقطع يقابله السطر الثالث من الورقة ١٤/أ من نسخة أحمد الثالث».

الناسخ وتاريخ النسخ:

وقد كتب في نهاية هذه النسخة:

«وكان الفراغ من تعليقه يوم الأحد ثامن عشر ربيع الآخر من شهور سنة تسع وتسعين وثمانمائة، بمكة المكرمة، زادها الله شرفاً وتعظيماً، ومهابة على يد العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد بن أبـي حامد بن حـسن بن علي المالكي البكري، الخليلي، غفر الله تعالى له ولإخوانه، ولأحبابه، ولمشايخه، ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين».

وما كنت أهلاً للذي قد كتبته ... وأني لفي خوف من الله نادم
ولكنني أرجو من الله عفوه ... وأني لأهل العلم لا شك خادم

ولقد بحثت عن ترجمة هذا الناسخ في وفيات المئة العاشرة فوجدت في كتاب الكواكب السائرة ترجمة قد تكون هي ترجمة هذا الشيخ وجاء فيها: «هو محمد البكري العالم الورع الزاهد الشيخ صدرالدين البكري، حج وزار النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وكانت وفاته بالمدينة المنورة سنة ٩١٨هـ»[١].

٣ ــ النسخة الثالثة:

وهي نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق، ورمزنا لها بالحرف (ظ):

وهذه النسخة مماثلة لنسخة دار الكتب في الخروم الكثيرة وخاصة الخرم الذي في أولها وهو بنفس مقدار خرم النسخة المصرية. وتتشابه النسختان في كثير من مواضع الخروم مما يرجح أنهما منسوختان عن أصل واحد، وتحمل هذه النسخة رقم ٤٠٥ حديث وعدد أوراقها ١٠٢ ورقة وهي بخط النسخ.

وقد بدأت هذه النسخة بما يلي:

«قال الإمام أحمد: حدثنا حسن بن عيسى قال، ترك ابن المبارك الحسن بن دينار».

وتنقص هذه البداية سطراً واحداً عن نسخة دار الكتب المصرية.

أما آخر هذه النسخة فهو قوله:

«والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبـي الله ونعم الوكيل، وكتبه محمد بن أبـي بكر بن عبدالرحمن بن زريق».

---

(١) الكواكب السائرة جـ١ ص٨٢

التعريف بالناسخ:

وقد بحثت في التراجم عن ابن زريق فوقع لي شخصان أحدهما يعرف بزريق والثاني يعرف بابن زريق. أمّا الأول فهو محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أحمد ابن التقي سليمان بن حمزة المقدسي ثم الصالحي، ناصرالدين، قال ابن حجر: المعروف بزريق تصغير أزرق. وكانت وفاته سنة (٨٠٣هـ)[1].

وأمّا الثاني فهو ناصرالدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ب عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن سليمان بن حمزة المعروف بابن زريق، كذا ورد اسمه في ثبت سماعات كتاب المحدث الفاصل[2] تحت عنوان: سماع محمد بن أبي بكر بن عبدالرحمن، ابن زريق بقراءته على الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي، (سبط ابن العجمي) وكان ذلك سنة ٨٣٧هـ بالمدرسة الشرقية بحلب، وجاء في السماع: «وكتبه محمد بن أبي بكر...» وساق الاسم كاملاً، ثم جاء ذكر سماع إبراهيم بن عبدالله المقدسي الذنابي على الشيخ ناصرالدين محمد بن أبي بكر ابن زريق في ربيع الآخر سنة (٨٨١هـ) ثم ورد سماع ابن طولون الحنفي على الشيخ ناصرالدين ابن زريق في ربيع الآخر سنة ٨٩٩هـ.

ونخلص إلى أن صاحبنا هو ابن زريق الصالحي الحنبلي الإمام العالم المحدث ولد سنة اثنتي عشرة وثمانمائة، ولي مدرسة جده أبي عمر ابن قدامة، ومات سنة تسعمائة[3] رحمه الله تعالى.

* * *

---

(١) إنباء الغمر ١٨٧/٢؛ ولحظ الألحاظ، ص ١٩٦، علماً بأن ابن فهد قال ابن زريق وهو خطأ. وما ذكره ابن حجر أصح حيث قال زريق.

(٢) مقدمة المحدث الفاصل للدكتور عجاج الخطيب، ص ٨١ ــ ٨٥.

(٣) شذرات الذهب ٣٦٦/٧.

رموز واصطلاحات التحقيق

اعتمدت نص نسخة أحمد الثالث أصلاً للكتاب، ورمزت لها بالحرف (أ)، وقابلت عليها النسختين الأخريين، ورمزت لنسخة دار الكتب المصرية بالحرف (د)، ولنسخة دار الكتب الظاهرية بالحرف (ظ).

وضعت الفوارق بين النسخ ضمن قوسين ( ) وأشرت في الحاشية إلى النسخة المختلفة عن نسخة الأصل زيادة أو نقصاً.

ولما كان استعمال صيغ التحمل (ثنا، نا، وأنا) كثيراً فقد جعلتها بين ( ) قوسين حتى لا يلتبس الأمر على القارىء.

أما العناوين فقد عنونت كثيراً من مباحث الكتاب وجعلت هذه العناوين بين « » للدلالة على أنها من وضع المحقق.

وجميع الأرقام التي في النص هي من وضع المحقق.

وفيما يلي بعض المختصرات والرموز المستعملة في التحقيق:

- تهذيب أو التهذيب: هو تهذيب التهذيب لابن حجر.
- اللسان: إذا كان في التراجم فهو لسان الميزان للذهبي، وإذا كان في تفسير الغريب فهو لسان العرب لابن منظور.
- الميزان: هو ميزان الاعتدال للذهبي.
- المغني: هو كتاب المغني في الضعفاء للذهبي.

ـ ◊: إشارة لانتهاء اللوحة من المخطوط.

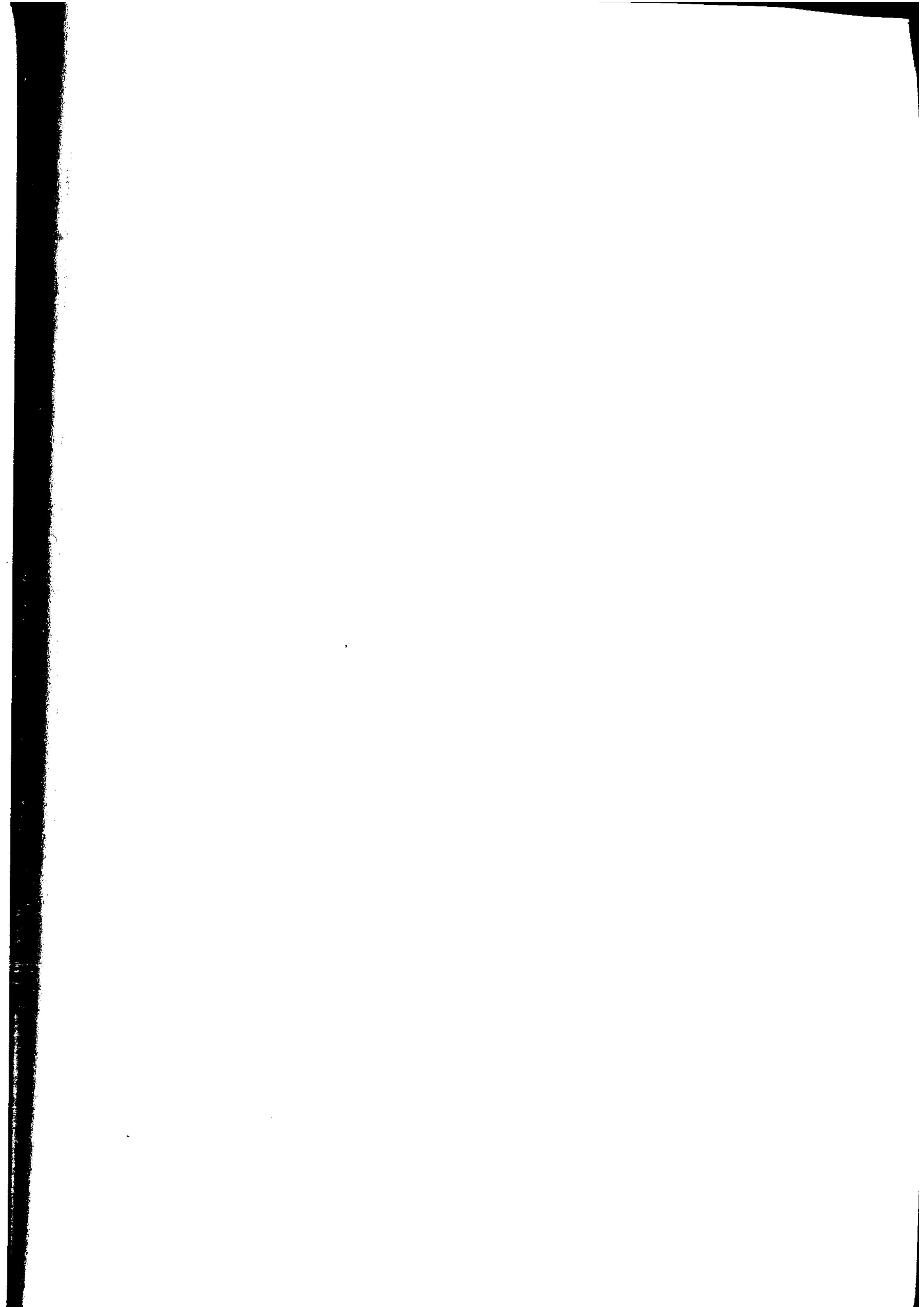
ـ ت: لسنة الوفاة.

وكل السنين المستعملة هي بالتاريخ الهجري، وما كان بالميلادي فإني أنب
عليه، وليسهل تقسيم الكتاب وبيان منهجه جعلته في بابين، فأطلقت عل
القسم الأول: الباب الأول «شرح علل الترمذي»، وأطلقت على القسم الثاني
الباب الثاني «فوائد وقواعد في علم العلل».

* * *

«البــاب الأول»

«شــرح عــلل الترمــذي»
لابن رجب الحنبلي



بسم الله الرحمن الرحيم
وبــه ثقــتي وعليــه تــوكّلي

قال شيخنا الشيخ الإمام العالم «العلامة، شيخ الإسلام، حافظ مصر والشام، أوحد العلماء الأعلام، أبو الفـرج عبدالـرحمن زين الدين بن رجب البغدادي الحنبلي ــ فسح الله له في مدته، وختم له بخير في عافيته، بمنه وكرمه ــ في كتاب «شرح الترمذي» له:

كتــاب العــلل

قال أبو عيسى ــ رحمه الله ــ :

جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين:

حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ : أن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غـير خوف ولا سُقْم»[1].

(١) هذا الحديث أخرجه الترمذي عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ وله تكملة: فقيل لابن عباس ما أراد بذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أمتـه. انظر: ١/٣٥٥ جامع الترمذي. وأخرجه الإمام مسلم ١/١٩٧ عن عبدالله بن شقيق، والإمام مالك في الموطأ ١/١٦١، وقال الترمذي ١/٣٥٧: والعمل على أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أوْ بعرفة. وقد رَدّ النووي على الترمذي في شرح مسلم ٥/٢١٨ فقال: وهذا الذي قاله الترمذي عن حد شارب الخمر هو كما قاله، فهو حديث منسوخ دل الاجماع على نسخه، =

وحديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال:

«إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه»[1].

وقد بينا علة الحديثين جميعاً في هذا الكتاب.

وكأن مراد الترمذي ـ رحمه الله تعالى ◊ ـ أحاديث الأحكام. وقد سبق الكلام على هذين الحديثين اللذين أشار إليهما ههنا في موضعهما في الكتاب.. وذكرنا مسالك العلماء فيهما من النسخ وغيره. وذكرنا أيضاً عن بعضهم العمل بكل واحد من الحديثين.

وقوله: (قد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب)، فإنما بين ما قد يستدل به للنسخ، لا أنه بين ضعف إسنادهما.

وقد روى الترمذي في كتاب الحج حديث جابر في التلبية عن النساء[2]،

= وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به، بل لهم أقوال، فمنهم من تأوله... إلى أن يقول النووي: ومنهم من قال: هو محمول على الجمع بعذر المرض، أو نحوه مما في معناه، وهذا قول أحمد بن حنبل والقاضي حسين من أصحابنا واختاره الخطابي والمتولي والروياني.. وذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة، لمن لم يتخذه عادة، وهو قول ابن سيرين، وأشهب من أصحاب مالك، واختاره ابن المنذر.

ولم ترد كلمة (سُقم) في جميع هذه الروايات، والوارد في صحيح مسلم والموطأ: «من غير خوف ولا سفر»، وعند الثلاثة «من غير خوف ولا مطر».

(١) هذا الحديث أخرجه الترمذي ٣/٤٨ ـ ٤٩، من طريق معاوية، وقال الترمذي: وفي الباب عن أبي هريرة والشريد وشرحبيل بن أوس وجرير وأبي الرمد البلوي، وعبدالله بن عمرو، ثم قرر الترمذي أن هذا الحديث منسوخ، وان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ضرب ولم يقتل.

◊ لوحة ١/ب.

(٢) حديث جابر أخرجه الترمذي ٣/٢٥٧ ونصه: عن جابر، قال: كنا إذا حججنا مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فكنا نلبي عن النساء، ونرمي عن الصبيان.
قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وقد أجمع أهل العلم على أن المرأة لا يلبي عنها غيرها، بل هي تلبي عن نفسها، ويكره لها رفع الصوت بالتلبية.

ثم ذكر الإجماع على أنه لا يلبى عن النساء، فهذا ينبغي أن يكون حديثاً ثالثاً، مما لم يؤخذ به عند الترمذي.

وقد وردت أحاديث أخر قد ادعى بعضهم أنه لم يعمل بها أيضاً. وقد ذكرنا غالبها في هذا الكتاب، فمنها ما خرجه الترمذي وأكثرها لم يخرجه:

فمنها حديث: «من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ»[1].

وقد قال الخطابي[2]: لا أعلم أحداً من العلماء قال بوجوب ذلك. ولكن القائل باستحبابه يحمله على الندب، وذلك عمل به.

ومنها حديث أنه ــ صلى الله عليه وسلم ــ: توضأ ثلاثاً، وقال: «ومن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم»[3].

---

(١) أخرجه أبو داود ٢/١٧٨ عن عائشة: كان يغتسل ــ عليه الصلاة والسلام ــ من أربع: منها غسل الميت. وأخرجه عن أبي هريرة ٢/١٧٩، برواية: من غسل الميت فليغتسل، وقال أبو داود: هذا منسوخ، وسمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن الغسل من غسل الميت، فقال: يجزئه الوضوء.
وأخرجه الترمذي ٣/٣٠٩ عن أبي هريرة يرفعه «من غسله الغسل ومن حمله الوضوء». قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن. وقد روي عن أبي هريرة موقوفاً وقد اختلف أهل العلم في الذي يغسل الميت، فقال بعضهم: إذا غسل ميتاً فعليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء. وروي عن عبدالله بن المبارك أنه قال: لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت.

(٢) حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، أبو سليمان، حافظ ثقة. صنف معالم السنن وهو شرح لسنن أبي داود؛ وأعلام السنن وهو شرح لصحيح البخاري. وكان من أوعية العلم وتوفي سنة ٣٨٨ ببست. وانظر ترجمته في الأنساب للسمعاني ٨٠/ب؛ شذرات الذهب ٣/١٢٧؛ وتذكرة الحفاظ ٣/١٠١٨؛ وطبقات الحفاظ للسيوطي، ص ٤٠٣؛ والنجوم الزاهرة ٤/١٩٩ وله: إصلاح غلط المحدثين؛ وغريب الحديث. وانظر كلامه في معالم السنن ٤/٣٠٥.

(٣) هذا الحديث: أخرجه أبو داود ١/٢٩، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن رجلاً أتى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ: فقال له: يا رسول الله كيف الطهور...»؟

وقد ذكر مسلم الإجماع على خلافه.

ومنها حديث التيمم إلى المناكب والآباط[1].

ومنها حديث التيمم إلى نصف الذراعين[2].

ومنها حديث الأكل في الصيام بعد الفجر[3]، قال الجوزجاني[4]: هو حديث قد أعيا العلماء معرفته.

ومنها حديث أنس في أكل البرد للصائم[5].

ومنها حديث ابن أم مكتوم، وأن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ

---

(١) هذا الحديث أخرجه النسائي ١/١٣٥، من طريق عمار ـ رضي الله عنه ـ في قصة ضياع عقد عائشة ـ رضي الله عنها ـ وفيه: فقام المسلمون مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فضربوا بأيديهم الأرض ولم ينفضوا من التراب شيئاً، فمسحوا بها وجوههم وأيديهم إلى المناكب، من بطون أيديهم إلى الآباط.
ومن طريق أخرى عن عمار جاء فيها: تيممنا مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالتراب فمسحنا بوجوهنا وأيدينا إلى المناكب.
وأخرجه الترمذي ١/٢٧٠ ـ ٢٧١؛ وأبو داود ١/٧٦.

(٢) هذا الحديث أخرجه النسائي ١/١٣٦ عن عمار يرفعه: ثم مسح وجهه وبعض ذراعيه.
وأخرجه أبو داود ١/٧٨ عن عمار وفيها: إلى نصف الذراعين. وفي رواية أخرى إلى نصف الساعدين.

(٣) هذا الحديث أخرجه النسائي ٤/١١٦ من طريق زر بن حبيش قال: قلنا لحذيفة: أي ساعة تسحرت مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: هو النهار إلا أن الشمس لا تطلع.

(٤) الجوزجاني: هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، سكن دمشق، وروى عن الإمام أحمد بن حنبل، وروى عنه أبو داود والترمذي وله مصنفات في الرجال منها الشجرة (ت ١٥٩)؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٩.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣/٢٧٩ حدثنا عبيدالله بن معاذ، ثنا أبي، ثنا شعبة، عن قتادة وحميد، عن أنس قال: مطرنا برداً وأبو طلحة صائم. فجعل يأكل منه قيل له: أتأكل وأنت صائم؟ فقال: إنما هو بركة.

لم يرخص له في تركه[1] الجماعة ◊ . مع ما ذكره من ضرره وعدم قائد والسيول. وقد ذكر بعضهم أنه لا يعلم أحداً أخذ بذلك.

ومنها أحاديث النهي عن كرى الأرض، وهي أحاديث صحيحة ثابتة[2].

ومنها أحاديث المسح على النعلين ذكره الطحاوي وغيره[3].

ومنها حديث أن في خمس وعشرين من الإبل خمس شياه[4].

ومنها حديث توريث المولى من أسفل. وقد ذكرنا الكلام عليه[5].

---

(١) هذا الحديث أخرجه مسلم في كتاب المساجد ١/٤٥٢ عن أبـي هريرة، وأخرجه النسائي في الإمامة ٢/٨٤ ــ ٨٥ جاء أعمى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وأبو داود في كتاب الصلاة ١/١٣٠؛ وابن ماجه في المساجد ١/٢٦٠؛ وأحمد في المسند ٣/٤٢٣.

◊ لوحة ٢/أ.

(٢) أخرجه مسلم ٣/١١٧٦، تحقيق فؤاد عبدالباقي من طريق عطاء عن جابر، وص ١١٧٨ عن جابر نهى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن كراء الأرض، و ١١٧٩ عن أبـي سعيد الخدري.
وأخرجه النسائي ٧/٣٠، من طريق أسيد بن ظهير ورافع بن خديج. وأخرجه أحمد ٣/٣٣٨، من طريق جابر. وأخرجه ابن ماجه ٢/٨٢٠، من طريق رافع وجابر.

(٣) هذا الحديث أخرجه أبو داود ١/٣٥، عن المغيرة بن شعبة: أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين. وأخرجه كذلك، ص ٣٦، من طريق أوس بن أوس الثقفي. وأخرجه ابن ماجه ١/١٨٥، من طريق المغيرة بن شعبة. وأخرجه النسائي ١/٦٨ ــ ٦٩ عن ابن عمر. وأخرجه الدارمي ١/١٤٧ من طريق عبد خير، قال: رأيت علي بن أبـي طالب توضأ ومسح على النعلين. وأخرجه الترمذي ١/١٦٧.

(٤) أخرجه الجوزجاني في الشجرة لوحة ٦/أ من طريق عاصم بن ضمرة. وقال خالف رواية الأمة.

(٥) أخرجه الترمذي ٤/٤٢٣، قال: حدثنا ابن أبـي عمر، حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار عن عوسجة، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ أن رجلاً مات على عهد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ولم يدع وارثاً إلّا عبداً هو أعتقه فأعطاه النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ميراثه.

ومنها حديث الرضاع، أن لا يحرم إلا عشر رضعات[1].

ومنها حديث الطلاق الثلاث جمع[2].

ومنها حديث أسماء بنت عُميس في إحداد المتوفى عنها ثلاثة أيام[3].

ومنها حديث سلمة بن المحبق فيمن وقع على جارية امرأته[4].

ومنها حديث الذي تزوج امرأة فوجدها حبلى. فجعل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لها المهر، وقال: «الولد عبد»[5] لكن قال الخطابي: لا أعلم أحداً قال باسترقاق ولد الزنا[6].

= قال أبو عيسى: هذا حديث حسن والعمل عند أهل العلم في هذا الباب إذا مات الرجل ولم يترك عصبة، إن ميراثه يجعل في بيت مال المسلمين. وأخرجه أبو داود الطيالسي ١/٢٨٥ ترتيب الساعاتي: عن ابن عباس.

(١) أخرجه ابن ماجه ١/٦٢٥ من طريق عمرة عن عائشة: كان فيما أنزل من القرآن ثم سقط لا يحرم إلا عشر رضعات أو خمس معلومات.

(٢) أخرجه الدارقطني ٤/٤٦ ـ ٥١، من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: سمعت ابن عباس يقول: كان الطلاق على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر: الثلاثة واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضينا فأمضاه عليهم. وأخرجه مسلم، ص ١٠٩٩، والنسائي.

(٣) حديث أسماء بنت عُميس في إحداد المتوفى عنها لثلاثة أيام أخرجه الطحاوي في معاني الآثار ٣/٧٥.

(٤) أخرجه الترمذي ٤/٥٤، وجاء فيه: رفع إلى النعمان بن بشير رجل وقع على جارية امرأته، فقال: لأقضين فيها بقضاء رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لئن كانت أحَلّتْها له لأجلدنه مائة، وإن لم تكن أحلّتها له رجمته. وقال أبو عيسى: في إسناده اضطراب، وقد اختلف أهل العلم في الرجل يقع على جارية امرأته: فروى غير واحد من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ منهم علي وابن عمر انه عليه الرجم. وقال ابن مسعود: ليس عليه حد، ولكنه يعزر، وذهب أحمد وإسحاق إلى ما روى النعمان بن بشير. وقد أخرجه أبو داود ٢/٣٢٥.

(٥) أخرجه أبو داود ٢/٣٢٥، ط. السعادة.

(٦) معالم السنن ٣/٦٠ ـ ٦١؛ قال: والحديث مرسل، وحمله على إحسان تربيته واقتنائه لينتفع بخدمه إذا بلغ، فيكون كالعبد له في الطاعة.

ومنها أحاديث متعددة في الحج، مثل:

حديث النّهي عن التمتع[1].

وحديث أن المعتمر إذا مسح الركن حلَّ[2].

وحديث أن الوقوف بعرفة لا يفوت إلا بطلوع الشمس يوم النحر[3].

وحديث أن التحلل برمي الجمرة مشروط بطواف الافاضة ◊ في بقية يوم

---

(١) أخرجه النسائي ١١٨/٥ من طريق سعيد بن المسيب: نهى عثمان عن التمتع. وص ١١٩ عن ابن عباس: سمعت عمر، يقول: والله إنني لأنهاكم عن المتعة وانها لفي كتاب الله ولقد فعلها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يعني العمرة في الحج. وأخرجه أحمد ٥٧/١، من طريق سعيد بن المسيب: في نهي عثمان عن المتعة. وكذلك، ص ٦٠، ٦١.

(٢) أخرجه البخاري ٣٠٩/١ بحاشية السندي، ط. البابي الحلبي، من رواية أسماء ــ رضي الله عنها ــ وفيه: فلما مسحنا البيت أحللنا ثم أهللنا. وأخرجه مسلم (٩٠٧/٢ ترتيب عبدالباقي) من حديث محمد بن عبدالرحمن أن رجلاً من أهل العراق قال له: سل لي عروة بن الزبير عن رجل يهل بالحج فإذا طاف بالبيت أيحل أم لا فإن قال لك: لا يحل، فقل له: إن رجلاً يقول ذلك قال: بئس ما قال. فتصداني الرجل فسألني، فحدثته فقال: وما شأن أسماء والزبير قد فعلا ذلك؟ قال: فجئته فذكرت له ذلك فقال: من هذا؟ فقلت: لا أدري فقال: فما باله لا يأتيني بنفسه يسألني: أظنه عراقياً. قلت: لا أدري. قال: فإنه قد كذب، قد حج رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فأخبرتني عائشة ــ رضي الله عنها ــ أن أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت. ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت... إلى أن قال: ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ثم لم ينقضها بعمرة... وقد رأيت أمي وخالتي حين تقدمان لا تبدآن بشيء أول من البيت تطوفان به، ثم لا تحلان. وقد أخبرتني أمي أنها أقبلت هي وأختها والزبير بعمرة فقط، فلما مسحوا الركن حلوا، وقد كذب فيما ذكر من ذلك.

والمراد بمسح الركن الطواف، لأن من تمام الطواف استلام الحجر الأسود الذي هو الركن.

(٣) أخرجه الإمام مسلم في كتاب التمييز ١١/أ.

◊ لوحة ٢/ب.

النحر[1] وقد حكى عن عروة القول به.

وحديث الاضطباع في السعي بين الصفا والمروة[2].

وقد ادعى بعضهم ترك العمل بأحاديث أُخر وهو خطأ ظاهر:

كدعوى ابن قتيبة الإجماع على ترك العمل بأحاديث المسح على العمامة[3].

---

(1) أخرجه أبو داود ١/٤٦١ عن أم سلمة في حديث طويل وآخره: فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرماً كهيئتكم قبل أن ترموا الجمرة حتى تطوفوا به.

(2) أخرجه أحمد ٤/٢٢٣ عن ابن جريج عن بعض بني يعلى بن أمية عن أبيه: رأيت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مضطجعاً بين الصفا والمروة ببرد له نجراني، ورواية أخرى أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لما قدم طاف البيت وهو مضطجع ببرد له حضرمي. والاضطباع: وضع الرداء تحت الابط، وإلقاؤه على المنكب الأيسر، وهو مأخوذ من الضبع وهو العضد. تهذيب اللغة ١/٤٨٥؛ ومختار الصحاح، ص ٣٧٦.

(3) المسح على العمامة: أخرجه أبو داود ١/٣٢، ط. مصطفى الحلبي، عن ثوبان قال: بعث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ سرية فأصابهم البرد، فلما قدموا على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين. وعن أنس: رأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يتوضأ عليه عمامة قطرية فأدخل يده من تحت العمامة ولم ينقض فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة.
وأخرجه الترمذي: ١/١٧٠، عن المغيرة بن شعبة: توضأ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومسح على الخفين والعمامة. وقال الترمذي ١/١٧١، وذكر محمد بن بشار في هذا الحديث في موضع آخر: «أنه مسح على ناصيته وعمامته. قال أبو عيسى: حديث المغيرة بن شعبة حديث حسن صحيح، وهو قول غير واحد من أهل العلم. وقال غير واحد من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ والتابعين: لا يمسح على العمامة إلا أن يمسح برأسه مع العمامة. وأخرجه كذلك: النسائي ١/٦٥؛ وابن ماجه ١/١٨٦.
وقال عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦) في كتاب تأويل مختلف الحديث، ص ٢٦٢: وكذلك المسح على العمامة والخمار وقد أجمع الفقهاء على تركه ولم يجمعوا على ذلك ـ مع مجيئه من الطريق للمرتضى عندهم ـ إلا للنسخ أو لأنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ رئي يمسح على العمامة، وعلى الرأس تحت العمامة.

ودعوى بعضهم الإجماع على ترك العمل بأحاديث فسخ الحج إلى العمرة[1].

ودعوى بعضهم الإجماع على ترك العمل بحديث: إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فالقول ما قال البائع، أو يترادان البيع[2].

قال ابن المنذر[3]: ما علمت أحداً قال بظاهره غير الشعبي[4].

وكحديث ابن عباس في دية المكاتب[5].

---

(١) أخرجه أبو داود: ١/٤٢٠، من طريق بلال بن الحارث عن أبيه، قال: قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا؟ قال: بل لكم خاصة. وإن أبا ذر كان يقول فيمن حج ثم فسخ بعمرة لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأخرجه النسائي ٥/١٤٠. والطيالسي ١/٣٧٨. والدارمي ١/٣٧٨.

(٢) أخرجه أبو داود ٢/٢٥٥، ط. مصطفى الحلبي، من طريق عبدالرحمن بن قيس بن الأشعث عن أبيه عن جده، قال: اشترى الأشعث رقيق الخمس من عبدالله بعشرين ألفاً، فأرسل عبدالله إليه في ثمنهم. فقال: إنما أخذتهم بعشرة آلاف فقال عبدالله: فاختر رجلاً يكون بيني وبينك. قال الأشعث: أنت بيني وبين نفسك. قال عبدالله فإني سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول: «إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة، فهو ما يقول رب السلعة أو يتشاركان. وأخرجه النسائي بنفس الرواية ٧/٢٦٦، والترمذي ٣/٥٦١: «إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع والمبتاع بالخيار». وابن ماجه ٢/٧٣٧ إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة والبيع قائم بعينه فالقول ما قال البائع، أو يترادان. وبنفس هذا اللفظ أخرجه الدارمي ٢/١٦٦؛ وأخرجه مالك في الموطأ ٢/٦٧١ أيما بيعين تبايعا فالقول ما قال البائع أو يترادان.

(٣) محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري شيخ الحرم صاحب «الإشراف» و«المبسوط» و«التفسير» كان مجتهداً لا يقلد أحداً. وترجمته في تذكرة الحفاظ ٢/٧٨٢؛ وطبقات الشافعية للسبكي ٣/١٠٢؛ طبقات الشافعية للحسيني، ص ٥٩.

(٤) هو عامر بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمرو الكوفي؛ سيد التابعين، ثقة (ت ١٥٠)؛ تهذيب التهذيب ٥/٦٥.

(٥) أخرجه أبو داود (٢/٤٩٩، ط. الحلبي) ونصه: قضى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في دية المكاتب يقتل، يؤدي ما أدى من مكاتبته دية الحر، وما بقي في دية المملوك. وبنفس هذا اللفظ أخرجه النسائي ٨/٤٠، وفي رواية أخرى: يؤدي بقدر=

قال الخطابي: لم يذهب إليه أحد سوى النخعي، وقد روى في ذلك شيء عن علي.

وذكر الطحاوي الإجماع على ترك العمل بحديث «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى رمضان»[1].

وعلى ترك العمل بحديث تحريق متاع الغال[2] إلا عن مكحول.

والطحاوي من أكثر الناس دعوى لترك العمل بأحاديث كثيرة ◊ ، وعامة هذه الأحاديث قد ذكرناها في مواضعها من هذا الكتاب، مع بسط الكلام عليها، فمن أراد الوقوف عليها فليتتبعها من مظانها من الكتاب.

وقد ذكر للثوري[3] ما روي عن عمر قال: من لم يدرك الصلاة بجمع مع الإمام فلا حج له[4]. فقال الثوري: قد جاءت أحاديث لا يؤخذ بها.

وسنذكر هذا المعنى مستوفى عند الكلام على الحديث الغريب ــ إن شاء الله تعالى ــ .

= ما عتق منه دية الحر. وأخرجه الترمذي ٣/٥٥١، وكذلك رواه أحمد ١/٣٦٣، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٩٢. وفي رواية أخرى لأحمد ١/١٠٤ يؤدي المكاتب بقدر ما أداه، وانظر معالم السنن للخطابي ٥/١٦٢ ــ ١٦٥.

(١) أخرجه أبو داود ١/٥٤٦، ط. مصطفى الحلبي من طريق العلاء عن أبيه، وعلق عليه أبو داود بقوله: وكان عبدالرحمن لا يحدث به، قلت لأحمد: لم؟ قال: لأنه كان عنده أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يصل شعبان برمضان. وأخرجه الترمذي ٣/١٠٦ عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه. وابن ماجه ١/٥٢٨ والدارمي ١/٣٥٠.

(٢) أخرجه أبو داود ٣/٩٢، ط. السعادة. والترمذي ٤/٦١، من طريق ابن عمر عن عمر ــ رضي الله عنهما ــ وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

◊ لوحة ٤/أ.

(٣) الثوري، سفيان بن سعيد الثوري، أحد الأئمة الأعلام، وهو أمير المؤمنين في الحديث (ت ١٦١) تهذيب التهذيب ٤/١١١؛ شذرات الذهب ١/٢٥٠؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٠٣؛ حلية الأولياء ٦/٣٥٦؛ النجوم الزاهرة ٢/٣٩.

(٤) هذا الحديث أخرجه الترمذي ٣/٢٢٨ من طريق أوس بن حارثة بن لام الطائي قال: أتيت النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ بمزدلفة، حين خرج إلى الصلاة، فقلت: يا رسول الله: إني جئت من جبلي طيء أكللت راحلتي، وأتعبت نفسي. والله ما تركت

«أسانيد أقوال الفقهاء عند الترمذي»

قال أبو عيسى الترمذي ـ رحمه الله ـ : وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء فما كان فيه من قول سفيان الثوري، فأكثره ما حدثنا:

محمد بن عثمان الكوفي[(١)]، ثنا عبيدالله بن موسى[(٢)]، عن سفيان الثوري.

ومنه ما حدثني مكتوم أبو الفضل بن العباس الترمذي[(٣)]، ثنا محمد بن يوسف الفريابيّ[(٤)]، عن سفيان..

وما كان فيه من قول مالك بن أنس[(٥)].

= من جبل إلا وقفت عليه. فهل لي من حج؟. فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً، فقد أتم حجه وقضى تفثه».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. قال: قوله تفثه يعني نسكه. قوله: ما تركت من جبل إلا وقفت عليه إذا كان من رمل يقال له جبل. وانظر الترمذي: ٣/٢٣٠، وأخرجه أبو داود ٢/٢٦٦، ط. السعادة.

(١) محمد بن عثمان العجلي، أبو عبدالله الكوفي، روى عن أبي أسامة وعبيدالله بن موسى، وكان يورق عليه، ثقة (ت ٢٥٤). التهذيب ٩/٨٠.

(٢) عبيدالله بن موسى العبسي، مولاهم، الكوفي. روى عن الأعمش والثوري، وثقه العجلي وابن حبان، وتركه آخرون لتشيعه. انظر: تهذيب التهذيب ٧/٥١ ـ ٥٣؛ الضعفاء للعقيلي لوحة ٢٧٠.

(٣) مكتوم بن العباس أبو الفضل المروزي: روى عن عبدالله بن صالح المصري ومحمد بن يوسف الفريابي، وروى عنه الترمذي. تهذيب التهذيب ١٠/٢٨٩.

(٤) محمد بن يوسف الفريابي: نزيل قيسارية من أعمال الشام، أدرك الأعمش وروى عن الأوزاعي وجرير بن حازم، وروى عنه البخاري: ثقة، (ت ٢١٢)؛ تهذيب التهذيب ٦/٥٣٥.

(٥) مالك بن أنس: إمام دار الهجرة، روى عن نافع ومحمد بن المنكدر، وجعفر الصادق، وعنه الشافعي وخلائق، وانظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/٢٠٧؛ تهذيب التهذيب ١٠/٥؛ حلية الأولياء لأبي نعيم ٦/٣١٣؛ البداية والنهاية ١٠/١٧٤؛ منتخب الارشاد، لوحة ١٣/أ.

فأكثره ما حدثني به إسحق بن موسى الأنصاري[1]، ثنا معن بن عيسى القزاز[2]، عن مالك بن أنس.

وما كان فيه من أبواب الصوم: فأخبرنا به أبو مَصعب المدني[3]، عن مالك بن أنس.

وبعض كلام مالك ما (أنا) به موسى بن حزام[4] (أنا) عبدالله بن مسلمة القعنبي[5]، عن مالك بن أنس◊.

وما كان فيه من قول ابن المبارك:

فهو ما حدثنا به أحمد بن عبده[6] الآملي عن أصحاب ابن المبارك.

ومنه ما روي عن أبي وهب[7]، محمد بن مزاحم، عن ابن المبارك.

---

(١) إسحق بن موسى الأنصاري يروي عن ابن عيينة ومعن بن عيسى القزاز، ثقة، (ت ٢٤٤). انظر تهذيب التهذيب ١/٢٥١؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥١٣.

(٢) معن بن عيسى القزاز: أثبت أصحاب مالك وأتقنهم (ت ١٩٨) بالمدينة. تهذيب ١٠/٢٥٢؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٣٢؛ شذرات الذهب ١/٣٥٥؛ الديباج المذهب، ص ٣٤٧؛ طبقات ابن سعد ٥/٣٢٤.

(٣) أبو مصعب المدني: هو أحمد بن أبي بكر واسمه القاسم بن الحارث الزهري المدني، روى عن مالك الموطأ، روى عنه الجماعة، وهو فقيه أهل المدينة (ت ٢٤٢). تهذيب التهذيب ١/٢٠.

(٤) موسى بن حزام: الترمذي، وثقه النسائي وغيره (ت ٢٥١). تهذيب التهذيب ١٠/٣٤٠.

(٥) عبدالله بن مسلمة القعنبي أبو عبدالرحمن المدني نزيل البصرة، كان عابداً فاضلاً ثقة. ومن أشهر أصحاب مالك ورواته، قال ابن المديني: لا أقدم أحداً من رواة الموطأ على القعنبي. تهذيب ٦/٣١.

◊ لوحة ٤/ب.

(٦) أحمد بن عبده الآملي، روى عنه أبو داود والترمذي، وقال عنه الذهبي: صدوق. التهذيب ١/٥٩.

(٧) أبو وهب، محمد بن مزاحم المروزي وثقه ابن حبان وابن سعد. تهذيب ٩/٤٣٧.

ومنه ما روي عن علي بن الحسن بن شقيق[1] عن عبدالله.

ومنه ما روي عن عبدان[2] عن سفيان بن عبدالملك عن ابن المبارك.

ومنه ما روي عن حبان بن موسى[3]، عن عبدالله بن المبارك.

وله رجال مسمون سوى من ذكرنا عن عبدالله بن المبارك.

- وما كان فيه من قول الشافعي:

فأكثره ما أخبرني به الحسن بن محمد الزعفراني[4] عن الشافعي.

وما كان من الوضوء والصلاة: (ثنا) به الوليد المكي[5] عن الشافعي.

ومنه ما (ثنا) به أبو إسماعيل الترمذي[6] (ثنا) يوسف بن يحيى القرشي

---

(١) علي بن الحسن بن شقيق: كان عالماً بابن المبارك، ذكره ابن حبان في الثقات (ت ٢١٢)؛ تهذيب ٢٩٩/٧؛ طبقات ابن سعد ١٠٧/٧ ط تحرير؛ شذرات الذهب ٣٥/٢؛ تذكرة الحفاظ ٣٥/٢.

(٢) عبدان: هو عبدالله بن عثمان الأزدي العتكي، روى عن ابن المبارك وشعبة وهو ثقة (ت ٢٢٦). تهذيب ٣١٤/٥؛ وتذكرة الحفاظ ٤٠١/١.

(٣) حبان بن موسى، يروي عن ابن المبارك، قال إبراهيم بن الجنيد: ليس بصاحب حديث ولا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب ١٧٤/٢.

(٤) الحسن بن محمد الزعفراني: راوية الشافعي، ثقة (ت ٢٥٩) لم يكن في وقته من هو أفصح منه ولا أبصر باللغة. التهذيب ٣١٨/٢.

(٥) الوليد بن عبدالله بن جميع الزهري المكي الكوفي: يروي عن وكيع ويحيى القطان، وثقه ابن معين والعجلي، وقال البزار: احتملوا حديثه، وكان فيه تشيع. التهذيب ١٣٨/١١.

(٦) محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي أبو إسماعيل الترمذي، الحافظ، نزيل بغداد، روى عن أيوب وسليمان بن بلال، وثقه النسائي، وقال أبو بكر الخلال: رجل معروف ثقة كثير العلم (ت ٢٨٠). تهذيب ٦٢/٩؛ تذكرة الحفاظ ٦٠٥/٢؛ وتاريخ بغداد ٣٦٢/٣؛ طبقات الحنابلة ٢٧٩/١.

البويطي[1]، عن الشافعي.

وذكر منه أشياء عن الربيع[2]، عن الشافعي، وقد أجاز لنا الربيع ذلك وكتب به إلينا.

ــ وما كان فيه من قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه[3]، فهو ما (أنا) به إسحاق بن منصور الكوسج[4]، عن أحمد وإسحاق، إلا ما في أبواب فإني لم أسمعه من إسحاق بن منصور وأخبرني به محمد بن موسى الأصم[5]، عن إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق.

وبعض كلام إسحاق بن إبراهيم (أنا) به محمد بن أفلح[6] عن إسحاق،

---

(١) يوسف بن يحيى البويطي، أبو يعقوب، المصري الفقيه، يروي عن الشافعي وابن وهب، وعنه الربيع بن سليمان المرادي من أصحاب الشافعي البارزين، وكان متقشفاً. حمل من مصر أيام المحنة بخلق القرآن فامتنع فسجن إلى أن توفي (ت ٢٣٢). تهذيب ٤٢٧/١١؛ طبقات الشافعية للحسيني، ص ١٦.

(٢) الربيع بن سليمان المرادي: راوية الشافعي وصاحبه، ثقة، روى عنه أصحاب السنن (ت ٢٧٠) وترجمته في شذرات الذهب ١٥٩/٢؛ النجوم الزاهرة ٢٨/٣؛ تهذيب التهذيب ٢٤٥/٣ ــ ٢٤٦؛ طبقات الشافعية للسبكي ١٣٢/٢.

(٣) إسحاق بن راهويه: إسحق بن إبراهيم بن مخلد، أبو يعقوب: من الأعلام ثقة مأمون، هو شيخ البخاري (ت ٢٣٧). تذكرة الحفاظ ٤٣٤/٢؛ تهذيب ٢١٦/١؛ ميزان الاعتدال ١٨٢/١؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٣٠؛ طبقات المفسرين للداودي ٢٩٧/٢؛ حلية الأولياء لأبي نعيم ٢٣٤/٩.

(٤) إسحاق بن منصور الكوسج: المروزي نزيل نيسابور، روى عن أحمد بن حنبل، وله عنه مسائل مفيدة (ت ٢٥١) قال مسلم: ثقة مأمون أحد الأئمة من أصحاب الحديث وترجمته في تذكرة الحفاظ ٥٢٦/٢؛ تهذيب التهذيب ٢٤٩/١؛ منتخب الإرشاد، لوحة ١٨٦/ب.

(٥) محمد بن موسى الأصم: قال الذهبي: ما حدث عنه إلا الترمذي. ترجمته في التهذيب ٤٨٣/٩.

(٦) محمد بن أفلح بن عبدالملك النيسابوري: أبو عبدالرحمن الملقب بالترك، يروي عن وكيع وأبي أسامة، وإسحاق بن راهويه، ذكره ابن حبان في الثقات. ترجمته في تهذيب التهذيب ٦٦/٩.

وقد بينا هذا على وجهه◊، في الكتاب الذي فيه الموقوف.

وأما ما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ، فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل[1]. ومنه ما ناظرت به عبدالله بن عبدالرحمن[2]. وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمد، وأقل شيء فيه عن عبدالله وأبي زرعة.

ولم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ، ومعرفة الأسانيد، كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل ــ رحمه الله تعالى ــ.

اعلم أن أبا عيسى ــ رحمه الله ــ ذكر في هذا الكتاب مذاهب كثير من فقهاء أهل الحديث المشهورين: كسفيان، وابن المبارك، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وذكر فيه كثيراً من العلل والتواريخ والتراجم ولم يذكر أسانيد أكثر ذلك، فذكر ههنا أسانيد مجملة، وإن كان لم يحصل بها الوقوف على حقيقة أسانيد ذلك، حيث ذكر أن بعضه عن فلان، وبعضه عن فلان، ولم يبين ذلك البعض ولم يميزه.

---

(١) محمد بن إسماعيل البخاري: أمير المؤمنين في الحديث وصاحب الجامع الصحيح، الذي هو أصح كتاب بعد القرآن الكريم (ت ٢٥٦) وترجمته في طبقات الحنابلة ١/٢٧١ ــ ٢٧٩؛ تاريخ بغداد ٢/٤ ــ ٣٤؛ تهذيب التهذيب ٩/٤٧ ــ ٥٥؛ البداية والنهاية ١١/٢٤؛ النجوم الزاهرة ٣/٢٥؛ وفيات الأعيان ١/٤٥٥؛ الجرح والتعديل؛ ص ٣، القسم الثاني، ص ١٩١؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٣٠؛ تذكرة الحفاظ، ص ٥٥٥ ــ ٥٥٧؛ مرآة الجنان لليافعي ٢/١٦٧ ــ ١٦٩.

◊ لوحة ٥/أ.

(٢) عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي: من الأئمة الأعلام، يروى عن ابن عون ويزيد بن هارون، وعنه مسلم وأبو داود والترمذي، وله المسند المشهور بسنن الدارمي (ت ٢٥٥)، وترجمته في: تهذيب التهذيب ٥/٢٩٤ ــ ٢٩٦؛ شذرات الذهب ٢/١٣٠؛ النجوم الزاهرة ٣/٢٢ ــ ٢٣؛ تذكرة الحفاظ، ص ٥٣٤ ــ ٥٣٦؛ الأنساب للسمعاني، ٢١٨/أ ــ ب؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ص ٢ ــ القسم الثاني، ص ٩٩؛ طبقات الحفاظ للسيوطي، ص ٢٣٥.

وقد ذكر أنه بين ذلك على وجهه في كتابه الذي فيه الموقوف، وكأنه ــ رحمه الله ــ له كتاب مصنف أكبر من هذا، فيه الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة مذكورة كلها بالأسانيد، وهذا الكتاب وضعه للأحاديث المرفوعة، وإنما يذكر فيه قليلاً من الموقوفات.

وأما التواريخ والعلل والأسماء◊ ونحو ذلك:

فقد ذكر أن أكثر كلامه فيه استخرجه من كتاب تاريخ البخاري[1]، وهو كتاب جليل لم يسبق إلى مثله ــ رحمه الله تعالى ــ وهو جامع لذلك كله. ثم لما وقف عليه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان ــ رحمهما الله ــ صنفا على منواله كتابين:

أحدهما: كتاب الجرح والتعديل[2]، وفيه ذكر الأسماء فقط، وزاد على ما ذكره البخاري أشياء من الجرح والتعديل. وفي كتابهما من ذلك شيء كثير لم يذكره البخاري.

والثاني: كتاب العلل[3]، أفردا فيه الكلام في العلل.

وقد ذكر الترمذي ــ رحمه الله ــ أنه لم ير بخراسان ولا بالعراق في معنى علة العلوم كبير أحد أعلم بها من البخاري، مع أنه رأى أبا زرعة، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، وذاكرهما، ولكن أكثر علمه في ذلك مستفاد من البخاري، وكلامه كالصريح في تفضيل البخاري في هذا العلم على أبي زرعة والدارمي وغيرهما.

◊ لوحة ٥/ب.

(١) هو التاريخ الكبير للإمام البخاري، وهو مطبوع في الهند.

(٢) هذا الكتاب هو المنسوب لابن أبي حاتم، ومادته من كلام أبيه وأبي زرعة، وهو من مطبوعات دائرة المعارف في الهند.

(٣) كتاب العلل مطبوع في المطبعة السلفية في جزئين.

«كتب العلل والرجال»

وقد صنف في هذا العلم كتب غير مرتبة كترتيب كتاب البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة، منها ما هو منقول عن يحيى بن سعيد القطان.

ـ ومنها عن علي بن المديني[1] وابن معين.

ـ ومنها عن أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ.

وقد رتب أبو بكر الخلال[2] العلل المنقولة عن أحمد على أبواب الفقه وأفردها فجاءت عدة مجلدات.

«أهمية علم العلل»

وقد ذكرنا فيما تقدم، في كتاب العلم، شرف علم العلل وعزته، وأن أهله المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وقد قال أبو عبدالله بن مندة[3] الحافظ إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث فأما سائر الناس ◊ من يدعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة، أو متبع لكلام الحارث[4] المحاسبي،

---

(١) قال محمد بن يحيى الذهلي: رأيت لعلي بن المديني كتاباً مكتوباً على ظهره «المائة والنيف والستين من علل الحديث» الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي ١٩٣/أ.

(٢) أبو بكر الخلال: هو أحمد بن محمد بن هارون البغدادي، جامع علم الإمام أحمد، ثقة (ت ٣١١)، وترجمته في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١٢/٢؛ وتاريخ بغداد، جـ٥ ص١١٢؛ وتذكرة الحفاظ ٧٨٥/٢؛ شذرات الذهب ٢٦١/٢.

(٣) أبو عبدالله بن مندة الحافظ: محمد بن يحيى بن إبراهيم بن الوليد بن مندة الرحال، قال أبو الشيخ أستاذ شيوخنا وإمامهم (ت ٣٠١). تذكرة الحفاظ، ص ٧٤١؛ وطبقات الحفاظ للسيوطي، ص ٣١٣.

◊ لوحة ٦/أ.

(٤) الحارث بن أسد المحاسبي روى عن يزيد بن هارون وغيره، وهو من كبار المتصوفة، صدوق في نفسه، وقد نقموا عليه بعض تصانيفه، وضعفه أبو زرعة لذلك (ت ٢٤٣) ميزان الاعتدال ٤٣٠/١؛ تهذيب ١٣٥/٢.

والجنيد[1] وذي النون[2]، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث، إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة به، فحينئذ يتكلم بمعرفته، انتهى.

قال أبو عيسى الترمذي ـ رحمه الله ـ.

وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء، وعلل الحديث، لأنا سئلنا عن ذلك فلم نفعله زماناً، ثم فعلنا لما رجونا فيه من منفعة الناس، لأنا وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه:

فمنهم:
هشام بن حسان؛
وعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج؛
وسعيد بن أبـي عروبة؛
ومالك بن أنس؛
وحماد بن سلمة؛
وعبدالله بن المبارك؛
ويحيى بن زكريا بن أبـي زائدة؛
ووكيع بن الجراح؛
وعبدالرحمن بن مهدي.

وغيرهم من أهل العلم والفضل صنفوا فجعل الله تبارك وتعالى في ذلك منفعة كبيرة فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل من عند الله ـ تعالى ـ لما نفع الله المسلمين به، فهم القدوة فيما صنفوا.

---

(1) الجنيد بن محمد بن الجنيد أبو القاسم، أصله من نهاوند ونشأ ببغداد، سمع أحمد بن حنبل وصحب الحارث المحاسبـي وهو من شيوخ الصوفية الأوائل (ت ٢٩٨). انظر: المنهج الأحمد ١/٢١٩؛ وطبقات الشافعية للحسيني، ص ٣٩.

(2) ذو النون: هو أبو الفيض ثوبان بن إبراهيم الأخميمي المصري، روى عن الإمام مالك (ت ٢٤٥) وهو من شيوخ الصوفية الأوائل. انظر: البداية والنهاية لابن كثير ٢/١٤٩.

«كتابة الحديث والتصنيف فيه»

اعلم أن العلم المتلقى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من أقواله وأفعاله كان الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في زمن نبيهم ـ صلى الله عليه وسلم ـ يتداولونه بينهم حفظاً له ورواية.

ومنهم من كان يكتب كما تقدم ـ في كتاب العلم ـ عن عبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ ثم بعد وفاة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان بعض الصحابة يرخص في كتابة العلم عنه وبعضهم لا يرخص في ذلك، ودرج التابعون أيضاً على مثل هذا الاختلاف.

وقد ذكرنا كراهة كتاب الحديث والرخصة فيه، مستوفى في كتاب العلم من هذا الكتاب.

والذي كان يكتب في زمن الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفاً مرتباً مبوباً، وإنما كان يكتب للحفظ والمراجعة فقط، ثم إنه في زمن تابعي التابعين صنفت التصانيف، وجمع طائفة من أهل العلم كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبعضهم جمع كلام الصحابة.

قال عبدالرزاق[1]: أول من صنف الكتب ابن جريج[2]، وصنف الأوزاعي[3]،

---

(١) عبدالرزاق بن همام الصنعاني: صاحب المصنف روى عن أبيه وابن جريج ومعمر، (ت ٢١١) وترجمته في: ميزان الاعتدال ٢/٦٠٩؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٦٤؛ والبداية والنهاية ١٠/٢٦٥؛ تهذيب التهذيب ٦/٣١٠؛ وهذا النص موجود في التقدمة لابن أبي حاتم، ص ١٨٤.

(٢) ابن جريج هو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج أحد الأعلام روى عن أبيه ومجاهد والزهري (ت ١٥٠) وترجمته في تهذيب التهذيب ٦/٤٠٢؛ تذكرة الحفاظ ١/١٦٩؛ ميزان الاعتدال للذهبي ٢/٦٥٩.

(٣) الأوزاعي: أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي: إمام أهل الشام ونزيل بيروت روى عن ابن سيرين ومكحول من الثقات المأمونين (ت ١٥٧) وترجمته في تهذيب التهذيب ٦/٢٣٨؛ تذكرة الحفاظ ١/١٧٨؛ والتقدمة لابن أبي حاتم، ص ١٨٤ ـ ٢١٨.

حين قدم على يحيى بن أبي كثير[1] كتبه، خرجه ابن عدي وغيره.

وانقسم الذين صنفوا في الكتب أقساماً:

فمنهم من صنف كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو كلامه وكلام أصحابه على الأبواب، كما فعل مالك وابن المبارك وحماد بن سلمة وابن أبي ليلى ووكيع وعبدالرزاق ومن سلك مسلكهم في ذلك.

ومنهم من جمع الحديث إلى مسانيد الصحابة كما فعله أحمد وإسحاق وعبد بن حميد[2] والدارمي ومن سلك مسلكهم في ذلك.

قال ابن أبي خيثمة: (ثنا) الزبير بن بكار، أخبرني محمد بن الحسن عن مالك بن أنس، قال: أول من دوَّن العلم ابن شهاب، يعني الزهري.

ومحمد بن الحسن كأنه ابن زبالة لا يعتمد عليه.

قال ابن خراش: يقال: إن أول من صنف الكتب سعيد بن أبي عروبة.

وقال يعقوب بن شيبة: يقولون إن أول من صنف الكتب بالكوفة: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وبالبصرة: حماد بن سلمة.

وقال عبدالله بن أحمد[3]: قلت لأبي: أول من صنف الكتب من هو؟ قال: ابن جريج، وابن أبي عروبة، ونحو هؤلاء.

قال ابن جريج: ما صنف أحد العلم تصنيفي.

قال: وسمعت أبي يقول: قدم ابن جريج على أبي جعفر ـ يعني ـ

---

(١) يحيى بن أبي كثير: أبو نصر اليمامي قال أبو حاتم: إمام لا يحدث إلا عن ثقة، يروي عن أنس وعكرمة، وعنه الأوزاعي (ت ١٢٩)، وترجمته في تهذيب التهذيب ١١/٢٦٨؛ وتذكرة الحفاظ للذهبي ١/١٢٧.

(٢) عبد بن حميد بن نصر الكسي أبو محمد الحافظ يروى عن يزيد بن هارون وعبدالرزاق صنف المسند والتفسير (ت ٢٤٩) وترجمته في تذكرة الحفاظ ٢/٥٣٤؛ وطبقات المفسرين للداودي ١/٣٦٨؛ شذرات الذهب ٢/١٢٠؛ وطبقات الحفاظ للسيوطي، ص ٢٣٤.

(٣) هذا النص في العلل ومعرفة الرجال ١/٣٤٨.

المنصور، فقال له: إني قد جمعت حديث جدك عبدالله بن عباس، وما جمعه أحد جمعي، أو نحو ذا فلم يعطه شيئاً.

وقال أبو محمد الرامهرمزي[1]: أول من صنف وبوّب ـ فيما أعلم ـ الربيع بن صبيح بالبصرة، ثم سعيد بن أبي[2] عروبة بها، وخالد بن جميل[3] الذي يقال له العبد، ومعمر[4] باليمن، وابن جريج بمكة، ثم سفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن سلمة بالبصرة، وصنف ابن عيينة بمكة والوليد بن مسلم بالشام وجرير بن عبدالحميد بالري، وابن المبارك بمرو وخراسان، وهُشيم بواسط.

وصنف في هذا العصر بالكوفة ابن أبي زائدة[5] وابن فضيل ووكيع، ثم صنف عبدالرزاق باليمن وأبو قرة[6] موسى بن طارق.

---

(١) هذا النص في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي، ص ٦١١، والرامهرمزي: هو أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد (ت ٣٦٠هـ).

(٢) سعيد بن أبي عروبة: واسم أبي عروبة مهران العدوي، البصري، يروى عن الحسن وابن سيرين، وعنه الثوري وشعبة وابن المبارك. كان أعلم الناس بحديث قتادة، وترجمته في تهذيب التهذيب ٤/٦٣؛ وشذرات الذهب ١/٢٣٩؛ وتذكرة الحفاظ ١/٧٧؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٨؛ والضعفاء للعقيلي، ص ١٥٢.

(٣) خالد بن جميل العبد: بصري، كان يرى القدر، يروي عن الحسن، متهم بالوضع، انظر العقيلي / الضعفاء، لوحة ١١٧؛ والجرح والتعديل، ص ١، قسم ٢/٣٦٤.

(٤) معمر بن راشد الأزدي الحراني، من الأعلام، حافظ، ثقة (ت ١٥٣) باليمن، وانظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٥/٣٩٧؛ تذكرة الحفاظ ١/١٩٠؛ شذرات الذهب ١/٢٣٥؛ تهذيب التهذيب ١٠/٢٤٣؛ مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، ص ١٩٢.

(٥) ابن أبي زائدة: هو يحيى بن أبي زائدة الهمذاني، أحد الأعلام، يروي عن شعبة وابن عيينة، وكان على قضاء المدائن، وهو ممن جمع له الفقه والحديث (ت ١٨٢)، وترجمته في تهذيب التهذيب ١١/٢٠٨ ـ ٢١٠؛ وتذكرة الحفاظ ١/٢٦٧؛ وميزان الاعتدال ٤/٣٧٤؛ وشذرات الذهب ١/٢٩٨؛ وطبقات ابن سعد ٦/٢٧٤.

(٦) أبو قرة موسى بن طارق الزبيدي: روى عن ابن جريج وعنه أحمد بن حنبل، ثقة، ولكن أصابت كتبه علة فلا يصرح بالأخبار (ت ٢٠٣) وترجمته في تهذيب التهذيب ١٠/٣٤٩؛ ومنتخب الارشاد ١٧/أ.

قال ابن عدي[1]: يقال: إن أول من صنف المسند بالكوفة يحيى الحماني[2]، وأول من صنف المسند بالبصرة مسدد[3]، وأول من صنف المسند بمصر أسد[4] السنة، وأسد قبلهما وأقدم موتاً.

وقال الحازمي[5]: إسحاق بن إدريس الأسواري، يقال: إنه أول من جمع المسند بالبصرة، ويقال: أول من صنف المسند موسى بن قرة الزبيدي.

وقال الحاكم: أول من صنف المسند على تراجم الرجال في الإسلام عبيدالله بن موسى العبسي وأبو داود الطيالسي. وبعدهما أحمد وإسحق، وأبو خيثمة والقواريري.

وذكر الحاكم في تاريخ نيسابور أن أبا جعفر عبدالله بن محمد المسندي شيخ البخاري، إنما قيل له المسندي لأنه أول من جمع مسند الصحابة على التراجم بما وراء النهر.

والذين صنفوا منهم من أفرد الصحيح كالبخاري ومسلم ومن بعدهما، كابن خزيمة وابن حبان ولكن كتابهما لا يبلغ مبلغ كتاب الشيخين.

ومنهم من لم يشترط الصحة، وجمع الصحيح وما قاربه، وما فيه بعض لين وضعف. وأكثرهم لم يكتبوا ذلك، ولم يتكلموا على الصحيح والضعيف.

---

(١) ابن عدي: أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني ويعرف بابن القطان، الحافظ الكبير، وصاحب الكامل في الضعفاء وعلل الحديث (ت ٣٦٥) وترجمته في تذكرة الحفاظ ٢/٩٤٠؛ ومرآة الجنان لليافعي ٢/٣٧١؛ والبداية والنهاية ١١/٤٨٣؛ ومنتخب الإرشاد ١٥٤/ب.

(٢) يحيى بن عبدالحميد الحماني روى عن ابن عيينة وحماد بن زيد، وروى عنه أبو حاتم وغيره، ضعفه النسائي ووثقه ابن معين (ت ٢٢٨) وترجمته في تذكرة الحفاظ ١/٤٢٣.

(٣) مسدد: هو مسدد بن مسرهد، أبو الحسن البصري الحافظ، يروي عنه البخاري وأبو داود، صنف المسند (ت ٢٢٨) تهذيب التهذيب ١١/١٠٧؛ تذكرة الحفاظ ٢/٤٢١.

(٤) أسد السنة: هو أسد بن موسى بن إبراهيم بن عبدالملك الأموي نزل مصر، وصنف التصانيف قال عنه البخاري: مشهور الحديث ووثقه النسائي (ت ٢١٢) تذكرة الحفاظ ١/٣٦٣.

(٥) الحازمي: هو محمد بن موسى بن عثمان بن حازم، حافظ نسابة، له الناسخ والمنسوخ في الحديث والمؤتلف والمختلف (ت ٥٨٤)، شذرات الذهب ٤/٢٨٢؛ والنجوم الزاهرة ٦/١٠٩.

«أبو عيسى أول من تكلم على الصحيح والضعيف في جامعه، وأول من علل الأبواب»

وأول من علمناه بين ذلك أبو عيسى الترمذي ــ رحمه الله ــ وقد بين في كلامه هذا أنه لم يسبق إلى ذلك، واعتذر بأن هؤلاء الأئمة الذين سماهم صنفوا ما لم يسبقوا إليه، فإذا زيد في التصنيف ببيان العلل ونحوها كان فيه تأسٍ بهم في تصنيف ما لم يسبق إليه.

وقد صنف ابن المديني ويعقوب بن شيبة[1] مسانيد معللة.

وأما الأبواب المعللة[2]، فلا نعلم أحداً سبق الترمذي إليها. وزاد الترمذي ذكر كلام الفقهاء، وهذا كان قد سبق إليه مالك في الموطأ، وسفيان في الجامع.

«موقف الإمام أحمد من ذكر كلام الفقهاء مع الحديث، ورأي ابن رجب في ذلك»

وكان أحمد يكره ذلك، وينكره ــ رضي الله عنه ــ حتى إنّه أمر بتجريد أحاديث الموطأ وآثاره عما فيه من الرأي الذي يذكره مالك من عنده.

وكره أحمد أن يكتب مع الحديث كلام يفسره، ويشرحه، وكان ينكر على من صنف في الفقه كأبي عبيد وأبي ثور وغيرهما. ورخص في غريب الحديث الذي صنفه أبو عبيد أولاً، ثم لما بسطه أبو عبيد وطوله كرهه أحمد، وقال:

---

(١) يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور الحافظ العلامة نزيل بغداد، توفي سنة ٢٦٢هـ، صاحب المسند الكبير المعلل الذي ما صنف أحسن منه ولا أطول ولكنه ما أتمه. له مسند في خمس مجلدات، مسند أبي هريرة، مائتا جزء، وقد طبع الجزء العاشر من مسنده وهو مسند عمر بن الخطاب، طبعة الدكتور سامي حداد في بيروت. وانظر ترجمته في تاريخ بغداد ١٤/٢٨١ ــ ٢٨٣؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٧٧.

(٢) يقصد ابن رجب في الأبواب المعللة: ذكر علل أحاديث الباب الواحد، وهذا الشيء الذي سبق الترمذي غيره إليه وأما ابن المديني ويعقوب بن شيبة والدارقطني فقد جعلوا كتبهم على المسانيد وذكروا علل الحديث عند ذكر الصحابة والتابعين ولم يتبعوا الترتيب الفقهي.

«هو يشغل عما هو أهم منه»، ولكن عند بعد العهد بكلام السلف وطول المدة وانتشار كلام المتأخرين ◊ في معاني الحديث والفقه انتشاراً كثيراً بما يخالف كلام السلف الأول، يتعين ضبط كلام السلف من الأئمة، وجمعه، وكتابته، والرجوع إليه، ليتميز بذلك ما هو مأثور عنهم، مما أحدث بعدهم، مما هو مخالف لهم.

وكان ابن مهدي يندم على أن لا يكون كتب عقب كل حديث من حديثه تفسيره.

«تدوين الكلام في العلل والتواريخ وأهميته»

وكذا الكلام في العلل والتواريخ قد دونه أئمة الحفاظ، وقد هجر في هذا الزمان ودرس حفظه وفهمه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً. وقد كان السلف الصالح، مع سعة حفظهم، وكثرة الحفظ في زمانهم، يأمرون بالكتابة للحفظ، فكيف بزماننا هذا الذي هجرت فيه علوم سلف الأمة وأئمتها، ولم يبق منها إلا ما كان مدوناً في الكتب، لتشاغل أهل هذا الزمان بمدارسة الآراء وحفظها؟

قال أبو قلابة[1]: الكتابة أحب إلي من النسيان.

وقال ابن المبارك: لولا الكتاب لما حفظنا.

وقال الخلال: أخبرني الميموني[2]، أنه قال لأبي عبدالله، يعني أحمد بن

◊ لوحة ٨/أ.

(١) أبو قلابة: عبدالملك بن محمد بن عبدالله الرقاشي البصري الضرير الحافظ يروي عن يزيد من هارون. قال الآجري عن أبي داود: رجل صدوق أمين مأمون (ت ٢٧٦).
وترجمته في تهذيب التهذيب ٦/٤١٩ ـ ٤٢١؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٠.

(٢) الميموني: عبدالملك بن عبدالحميد بن مهران الرقي، أبو الحسن، الإمام في أصحاب أحمد، وقد صحبه من (٢٠٥ ـ ٢٢٧هـ) وعنده عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، في ستة عشر جزءاً (ت ٢٧٤)، وترجمته في طبقات الحنابلة ١/٢١٢؛ المنهج الأحمد ١/١٧٠؛ تذكرة الحفاظ ٢/٦٠٣؛ شذرات الذهب ٢/١٦٥.

حنبل قد كره قوم كتاب الحديث بالتأويل.

قال: إذاً يخطئون إذا تركوا كتاب الحديث.

وقال: حدثونا قوم من حفظهم، وقوم من كتبهم، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن.

وقال إسحق بن منصور: قلت لأحمد: من كره كتاب العلم؟

قال كرهه قوم، ورخص فيه قوم.

قلت: لو لم يكتب ذهب العلم.

قال أحمد◊: ولولا كتابته أي شيء كنا نحن؟

قال أبو عيسى[1] ـ رحمه الله ـ:

وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب[2] الحديث الكلام في الرجال: وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال: منهم: الحسن البصري وطاوس قد تكلما في معبد الجهني. وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب. وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور. وهكذا روي عن أيوب السختياني، وعبدالله بن عون وسليمان التيمي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وعبدالله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم من أهل العلم، أنهم تكلموا في الرجال وضعفوا، فما[3] حملهم على ذلك ـ عندنا والله أعلم ـ إلا[4] النصيحة للمسلمين. لا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس، أو الغيبة، إنما أرادوا ـ عندنا ـ أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي

◊ لوحة ٨/ب.

(١) انظر علل الترمذي / آخر الجامع ٥/٧٣٨ ـ ٧٣٩.

(٢) في المطبوع ـ أهل.

(٣) في المطبوع ـ وإنما.

(٤) ليست في المطبوع.

يعرفوا، لأن بعضهم ـ من الذين ضعفوا ـ كان صاحب بدعة وبعضهم كان متهماً في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم، شفقة على الدين وتثبيتاً، لأن الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال.

«وجوب الكلام في الجرح والتعديل»

مقصود الترمذي ـ رحمه الله ـ أن يبين أن الكلام في الجرح والتعديل جائز، قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، لما فيه من تمييز ما◊ يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله.

وقد ظن بعض من لا علم عنده أن ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك، فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة، ولو كانت خاصة كالقدح في شهادة شاهد الزور، جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى.

وروى ابن أبي حاتم[1]، بإسناده، عن بهز بن أسد، قال:

لو أن لرجل على رجل عشرة دراهم، ثم جحده، لم يستطع أخذها منه إلا بشاهدين عدلين، فدين الله أحق أن يؤخذ فيه بالعدول.

وكذلك يجوز ذكر العيب إذا كان فيه مصلحة خاصة، كمن يستشير في نكاح أو معاملة، وقد دل عليه قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لفاطمة بنت قيس:

«أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه»[2].

◊ لوحة ٩/أ.

(١) الجرح والتعديل، ص ١ قسم ١٦/١.

(٢) هذا الحديث أخرجه النسائي ٦٢/٦؛ ومسلم ١١١٤/٢، ترتيب محمد فؤاد عبدالباقي؛ وأخرجه الترمذي ٤٣٢/٣؛ والخطيب في الكفاية في معرض جواز الجرح، ص ٣٩، ط الهند.

وكذلك استشار النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ علياً وأسامة في فراق أهله، لما قال أهل الإفك ما قالوا[1].

ولهذا كان شعبة يقول[2]:

تعالوا حتى نغتاب في الله ساعة، يعني: نذكر الجرح والتعديل.

وذكر ابن المبارك رجلاً فقال: يكذب.

فقال له رجل: يا أبا عبدالرحمن، تغتاب؟.

قال: اسكت، إذا لم نبين كيف يعرف الحق من الباطل؟.

وكذا روي عن ابن علية[3]، أنه قال في الجرح: إن هذا أمانة، ليس بغيبة.

وقال أبو زرعة الدمشقي[4]: سمعت أبا مسهر يسأل عن الرجل يغلط ويهم ويصحف.

فقال: بين أمره، فقلت لأبي زرعة: أترى ذلك غيبة؟ قال: لا.

وروى أحمد بن مروان المالكي، (ثنا) عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي، فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، وفلان ثقة.

---

(١) واستدل به الخطيب في الكفاية على جواز طلب الجرح والتعديل، ص ٤١ ط الهند.

(٢) الكفاية للخطيب، ص ٩١، ط الحديثة.

(٣) إسماعيل بن إبراهيم بن علية، وهي أمه، وجده مقسم، الأسدي البصري. قال فيه شعبة: ابن علية سيد المحدثين وريحانة الفقهاء (ت ١٩٣) ببغداد وترجمته في تاريخ بغداد ٢٢٩/٦؛ وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٩٩/١؛ وميزان الاعتدال ٢١٦/١؛ وتهذيب التهذيب ٢٧٥/١ وقوله المذكور أخرجه الخطيب في كفايته، ص ٤١، ط الهند.

(٤) أبو زرعة الدمشقي هو عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان، صاحب التاريخ، روى عنه أبو داود والطحاوي والطبراني (ت ٢٨١) وترجمته في تذكرة الحفاظ ٥٩٤/٢؛ الكفاية، ص ٩١، ط الحديثة.

فقال أبو تراب[١]: يا شيخ، لا تغتب العلماء.

قال: فالتفت أبـي إليه، قال: ويحك. هذا نصيحة، ليس هذا غيبة.

وقال محمد بن بندار السباك الجرجاني: قلت لأحمد بن حنبل: أنه ليشتد علي أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب.

قال أحمد: إذا سكت أنت، وسكت أنا فمن يُعرف الجاهل الصحيح من السقيم[٢]؟

وقال إسماعيل الخُطبي[٣]، (ثنا) عبدالله بن أحمد، قلت لأبـي: ما تقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ لعله أن يكون مرجئاً أو شيعياً أو فيه شيء من خلاف السنة، أيسعني أن أسكت عنه، أم أحذر عنه؟.

فقال أبـي: إن كان يدعو إلى بدعـة، وهو إمام فيها ويدعو إليها، قال: نعم، تحذر عنه.

وقد خرج ذلك كله أبو بكر الخطيب[٤] في كتاب الكفاية، وغيره من أئمة الحفاظ.

وكلام السلف في هذا يطول ذكره جداً.

وذكر الخلال، عن الحسن بن علي الإسكافي، قال: سألت أبا عبدالله يعني أحمد بن حنبل، عن معنى الغيبة. قال: إذا لم ترد عيب الرجل.

---

(١) أبو تراب النخشبي: اختلف في اسمه والأشهر أنه عسكر بن حصين، منسوب إلى نخشب، عربت فقيل لها نسف. قيل عنه: هو شيخ عصره بلا مدافعة، (ت ٢٤٤) نهشته السباع في البادية. انظر الأنساب للسمعاني ٥٥٧/أ؛ وانظر النص في الكفاية للخطيب، ص ٤٦، ط الهند.

(٢) قول الإمام أحمد هذا خرجه الخطيب في كفايته، ص ٤٦، ط الهند.

(٣) إسماعيل بن علي بن إسماعيل، أبو محمد الخطبي: سمع عبدالله بن أحمد والحارث بن أبـي أسامة وروى عنه الدارقطني كان عارفاً بأيام الناس، وصنف تاريخاً كبيراً، و... الدارقطني (ت ٣٥٠) طبقات الحنابلة ١١٨/٢.

(٤) الكفاية، ص ٤٦، ط الهند.

قلت: فالرجل يقول: فلان لم يسمع، وفلان يخطىء؟.

قال: لو ترك الناس هذا لم يُعرف الصحيح من غيره.

وخرج البيهقي من طريق الحسن بن الربيع، قال: قال ابن المبارك.

المعلى بن هلال هو، إلا أنه إذا جاء الحديث يكذب.

فقال له بعض الصوفية: يا أبا عبدالرحمن، تغتاب؟.

قال: اسكت. إذا لم نبين كيف يُعرف الحق من الباطل؟ أو نحو هذا[1].

«الكلام في معبد الجهني»

وما ذكره الترمذي ـ رحمه الله ـ من تكلم الحسن وطاوس في معبد فقد روى مرحوم[2] بن عبدالعزيز عن أبيه وعمه سمعا الحسن يقول: إياكم ومعبدَ الجهني[3] فإنه ضال مضل.

ورواه أيضاً حماد بن زيد، عن أبي طلحة[4]، عن◊ غيلان بن جرير[5]، سمعت الحسن يقول: لا تجالسوا معبداً، فإنه ضال مضل.

وروى نعيم بن حمّاد، عن ابن المبارك (نـا) رياح بن زيد الصنعاني، عن جعفر بن محمد بن عباد، عن طاوس، أنه قال لمعبد الجهني: أنت الذي تفتري على الله عز وجل؟ فقال معبد: كذب علي.

---

(١) الكفاية، ص ٤٥، ط الهند.

(٢) مرحوم بن عبدالعزيز العطار الأموي: يروي عن أبيه وعمه وثابت البناني ومالك بن دينار، وعنه علي بن المديني (ت ١٨٧) وهو ثقة، تهذيب التهذيب ١٠/٨٥.

(٣) معبد الجهني: أول من تكلم في القدر وهو معبد بن عويم، قتله الحجاج صبرا لخروجه مع ابن الأشعث؛ ميزان الاعتدال ٤/١٤١؛ الجرح والتعديل، ص ٤ قسم ١/٢٨.

(٤) أبو طلحة، شداد بن سعيد أبو طلحة الراسبي روى عن قتادة ومعاوية بن قرة، وعنه ابن المبارك ووكيع، ثقة. تهذيب التهذيب ٤/٣١٦.

(٥) غيلان بن جرير المعولي، نسبة إلى معولة، بطن من الأزد، يروي عن أنس بن مالك، ثقة (ت ١٢٩). الخلاصة، ص ٣٠٧.

◊ لوحة ١٠/أ.

«الكلام في طلق بن حبيب»

وأما تكلم سعيد بن جبير في طلق، فمن طريق حماد بن زيد، عن أيوب قال: رآني سعيد بن جبير مع طلق بن حبيب، فقال: ألم أرك مع طلق؟ لا تجالسه.

وكان طلق رجلاً صالحاً، لكنه كان يرمى بالأرجاء.

«الكلام في الحارث الأعور»

وأما تكلم الشعبي والنخعي في الحارث الأعور، فقد ذكره مسلم[1] في مقدمة كتابه، من طريق زائدة، عن منصور، والمغيرة، عن إبراهيم، أن الحارث اتهم.

ومن طريق مغيرة عن الشعبي، قال: حدثني الحارث الأعور، وكان كذاباً.

قال أبو عيسى الترمذي ـ رحمه الله ـ:

أخبرنا محمد بن إسماعيل (ثنا) محمد بن يحيى بن سعيد القطان، حدثني أبي، قال: سألت سفيان الثوري وشعبة ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الرجل يكون فيه تهمة أو ضعف، أسكت أو أُبيِّن؟ قالوا: بَيِّن[2].

هذا الأثر خرجه البخاري في أول كتابه الضعفاء، كما خرجه الترمذي ههنا عنه، وخرجه مسلم[3] في مقدمة كتابه، عن عمرو بن علي الفلاس، عن يحيى بن سعيد، قال:

سألت الثوري وشعبة ومالكاً وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتاً في الحديث فيأتيني الرجل، فيسألني عنه. قالوا: أَخبر عنه أنه ليس بثبت.

---

(١) انظر صحيح مسلم ـ المقدمة، ص ١٩.

(٢) علل الترمذي / آخر الجامع ٥/٧٣٩؛ وأخرجه الجوزجاني في الشجرة، لوحة ٤/أ.

(٣) مقدمة صحيح مسلم، ص ١٧.

ورواه أبو بكر النجار، (نـا) جعفر بن محمد الصائغ[1]، (نـا) عفان، (نـا) يحيى بن سعيد، قال: سألت شعبة وسفيان ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الرجل يتهم في الحديث، أو لا يحفظ. قالوا◊: بين أمره للناس.

ورواه الإمام أحمد[2] عن عفان أيضاً بنحوه.

وقال يعقوب بن شيبة، (ثنا) موسى بن منصور، حدثني أبو سلمة الخزاعي قال: سمعت حماد بن سلمة، ومالك بن أنس، وشريك بن عبدالله، يقولون في الرجل يحدث: نخبر بأمره، يعنون ضعفه من قوته، وصدقه من كذبه.

قال: وقال شريك: كيف نعرف الضعيف من القوي إذا لم نخبر به؟.

قال الترمذي ــ رحمه الله ــ[3]:

حدثنا محمد بن رافع النيسابوري، (ثنا) محمد بن يحيى، قال: قيل لأبي بكر بن عياش: إن ناساً يجلسون، ويجلس إليهم الناس، ولا يستأهلون، قال: فقال أبو بكر: كل من جلس جلس الناس إليه، وصاحب السنة إذا مات أحيا الله ذكره، والمبتدع لا يذكر.

قال ابن أبي الدنيا[4]: (ثنا) أبو صالح المروزي، سمعت رافع بن أشرس قال: كان يقال من عقوبة الكذاب أن لا يقبل صدقه. وأنا أقول: من عقوبة الفاسق المبتدع أن لا تذكر محاسنه.

---

(١) جعفر بن محمد الصائغ: أبو محمد البغدادي روى عن أبي نعيم وعنه عبدالله بن أحمد (ت ٢٧٩). تهذيب التهذيب ٢/١٠٢.

◊ لوحة ١٠/ب.

(٢) انظر مسائل صالح بن أحمد بن حنبل، لوحة ١٢/ب.

(٣) العلل آخر الجامع ٥/٧٣٩.

(٤) هو عبدالله بن محمد بن عبيد القرشي الأموي مولاهم، صاحب التصانيف المشهورة. روى عنه البخاري، وأبو داود السجستاني (ت ٢٨١). تهذيب التهذيب ٦/١٢؛ تاريخ بغداد ١٠/٨٩؛ وتذكرة الحفاظ ٢/٦٧٧؛ والنجوم الزاهرة ٣/٨٦.

قال ــ رحمه الله ــ[1]:

حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، (انا) النضر بن عبدالله الأصم، (انا) إسماعيل بن زكريا، عن عاصم، عن ابن سيرين، قال: كان في الزمان الأول لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، سألوا عن الإسناد لكي يأخذوا حديث أهل السنة، ويدعوا حديث أهل البدع.

هذا الأثر خرجه مسلم[2] في مقدمة كتابه، عن محمد بن الصباح البزاز، عن إسماعيل بن زكريا به. ولفظه، قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

وخرجه أبو بكر الخطيب من طريق أحمد بن◊ سيار، (ثنا) النضر بن عبدالله المديني ــ من مدينة الداخلة ــ أبو عبدالله الأصم (ثنا) إسماعيل بن زكريا فذكره، وخرجه أيضاً من طريق محمد بن حميد الرازي، عن جرير، عن عاصم[3] عن ابن سيرين[4] بنحوه.

---

(١) العلل آخر الجامع ٥/٧٤٠.

(٢) انظر مسلم / المقدمة، ص ١٥. وأخرجه الجوزجاني في الشجرة، لوحة ٣/ب؛ والعقيلي في الضعفاء، لوحة ٢.

◊ لوحة ١١/أ.

(٣) الكفاية، ص ١٢٢، ط الهند.

(٤) محمد بن سيرين الأنصاري: مولى أنس بن مالك، من سادة التابعين وكبارهم قال عنه ابن حبان: ثقة فاضل حافظ متقن يعبر الرؤيا؛ رأى ثلاثين من الصحابة (ت ١١٠). وترجمته في تذكرة الحفاظ ١/٧٧؛ ووفيات الأعيان ١/٤٥٣؛ وتهذيب التهذيب ٩/٢١٤؛ وشذرات الذهب ١/١٢٨؛ والنجوم الزاهرة ١/٢٦٨.

«ابن سيرين أول من انتقد الرجال وفتش عن الإسناد»

وابن سيرين ــ رضيَ الله عنه ــ هو أول من انتقد الرجال، وميز الثقات من غيرهم، وقد روى عنه من غير وجه أنه قال: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم. وفي رواية عنه أنه قال: إن هذا الحديث دين، فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه.

قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين:

تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال، كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟

فقال ــ برأسه ــ: أي لا.

قال يعقوب: وسمعت علي بن المديني يقول:

كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، ولا نعرف أحداً أول منه، محمد بن سيرين ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن.

قلت لعلي: فمالك بن أنس؟.

فقال: أخبرني سفيان بن عيينة، قال: ما كان أشد انتقاء مالك الرجال.

«بدء السؤال عن الإسناد»

وروى الإمام أحمد، عن جابر بن نوح، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال:

إنما سئل عن الإسناد أيام المختار، وسبب هذا: أنه كثر الكذب على علي في تلك الأيام. كما روى شريك، عن أبي إسحاق، قال[1]:

سمعت خزيمة بن نصر العبسي، أيام المختار، وهم يقولون ما يقولون من

(١) الشجرة للجوزجاني، لوحة ٤/ب.

الكذب، وكان من أصحاب علي قال: ما لهم قاتلهم الله، أي عصابة شانوا؟، وأي حديث أفسدوا؟.

وروى يونس بن أبـي إسحاق عن صلة بن زفر العبسي قال: قاتل الله المختار، أي شيعة أفسد، وأي حديث شان[1].

خـرَّجه الجوزجاني، وقال: كان المختـار يعطي الـرجل الألف دينـار والألفين، على أن يروي له في تقوية أمره حديثاً.

«الرواية عن أهل الأهواء والبدع»

وهذه المسألة قد اختلف العلماء فيها، قديماً وحديثاً، وهي الرواية عن أهل الأهواء والبدع.

«من منع مطلقاً»

فمنعت طائفة من الرواية عنهم، كما ذكره ابن سيرين، وحكى نحوه عن مالك وابن عيينة والحميدي ويونس بن أبـي إسحاق، وعلي بن حرب وغيرهم.

وروى أبو إسحاق الفزاري، عن زائدة، عن هشام، عن الحسن، قال: لا تسمعوا من أهل الأهواء. أخرجه ابن أبـي حاتم[2].

«ومن قبل حديثهم»

ورخص طائفة في الرواية عنهم إذا لم يتهموا بالكذب، منهم أبو حنيفة والشافعي ويحيى بن سعيد وعلي بن المديني، وقال ابن المديني: لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركت أهل الكوفة للتشيع لخربت الكتب.

«من فرق بين الداعية وغيره»

وفرقت طائفة أخرى بين الداعية وغيره فمنعوا الرواية عن الداعية إلى البدعة دون غيره.

---

(١) العبارة غير واضحة في الأصل تماماً وهي في الشجرة للجوزجاني، لوحة ٤/ب.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبـي حاتم ٣٣/١/١.

منهم: ابن المبارك، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وروى أيضاً عن مالك.

«حجة المانعين مطلقاً»

والمانعون الراوية لهم مأخذان:

أحدهما: لكفر أهل الأهواء وفسقهم، وفيه خلاف مشهور.

والثاني: الإهانة لهم والهجران والعقوبة وترك الرواية عنهم، وإن لم نحكم بكفرهم أو فسقهم.

ولهم مأخذ ثالث: وهو أن الهوى والبدعة لا يؤمن معه الكذب، لا سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الراوي.

وروى أبو عبدالرحمن[1] المقري، عن ابن لهيعة، أنه سمع رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته وجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه، فإنا كنا إذا رأينا رأياً جعلناه حديثاً. ورواه المعافى عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، حدثني المنذر بن الجهم، فذكره بمعناه.

وقال علي بن حرب: من قدر أن لا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة، فإنهم يكذبون، كل صاحب هوى يكذب، ولا يبالي.

وعلى هذا المأخذ فقد يستثنى من اشتهر بالصدق والعلم، كما قال أبو داود[2]: ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان، وأبا حسان الأعرج.

وأما الرافضة فبالعكس. قال يزيد بن هارون[3]: لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون. خرجه ابن أبي حاتم.

---

(١) ذكره الخطيب في كفايته، ص ١٢٣، ط الهند.

(٢) ذكره الخطيب في الكفاية، ص ١٣٠، ط الهند.

(٣) الجرح والتعديل، ١/١/٢٨.

ومنهم من فرق بين من يغلو في هواه ومن لا يغلو، كما ترك ابن خزيمة حديث عباد[1] بن يعقوب لغلوه[2].

وسئل ابن الأخرم: لم ترك البخاري حديث أبي الطفيل◊؟

قال: لأنه كان يفرط في التشيع[3].

وقريب من هذا قول من فرق بين البدع المغلظة، كالتجهم والرفض والخارجية والقدر، والبدع المخففة ذات الشبه كالأرجاء.

قال أحمد في رواية أبي داود: احتملوا من المرجئة الحديث، ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعية.

وقال المَروزي[4]: كان أبو عبدالله يحدث عن المرجىء إذا لم يكن داعياً.

ولم نقف له على نص في الجهمي. أنه يروى عنه إذا لم يكن داعياً، بل كلامه فيه عام، أنه لا يروى عنه.

«الــرأي المختــار»

فيخرج من هذا: أن البدع الغليظة كالتجهم يرد بها الرواية مطلقاً، والمتوسطة كالقدر إنما يـرد روايـة الداعي إليها، والخفيفة كالأرجاء، هل تقبل معها الرواية مطلقاً أو ترد عن الداعية؟. على روايتين.

---

(١) عباد بن يعقوب الرواجني: نسبة إلى الرواجن بطن، أبو سعيد الكوفي مروى عن شريك النخعي، وعنه البخاري حديثاً واحداً مقروناً، اتهم لغلوه في التشيع، وكان ابن خزيمة يقول: حدثنا عباد الثقة في روايته المتهم في دينه (ت ٢٥٠) تهذيب التهذيب ٥/١١٠.

(٢) ذكره الخطيب في كفايته، ص ١٣١، ط الهند.

◊ لوحة ١٢/أ.

(٣) ذكره الخطيب في كفايته، ص ١٣١، ط الهند.

(٤) مسائل المروذي لأحمد، لـوحة ٨/ب، وذلـك في معرض سؤالـه الإمام أحمـد عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبـي رواد، وقال عنه: كان مرجئاً وقد كتبت عنه وكانوا يقولون: أفسد أباه. . .

«الإسنـــاد وأهميتـــه»

قال ـ رحمه الله ـ[1]:

حدثنا محمد بن علي بن الحسن، قال: سمعت عبدان، يقول: قال عبدالله بن المبارك: الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له: من حدثك؟ بقي.

حدثنا محمد بن علي (أنا) حبان بن موسى، قال: ذكر لعبدالله حديث، فقال: يحتاج لهذا أركان من آجر. قال أبو عيسى: يعني إنه ضعيف الإسناد.

أما قول عبدالله بن المبارك الإسناد من الدين، فخرجه مسلم[2] في مقدمة كتابه، عن محمد بن عبدالله بن قهزاذ المروزي[3] عن عبدان، عنه، إلى قوله: ما شاء. وخرجه بتمامه ابن حبان في أول كتابه من طريق الحسين بن الفرج عن عبدان.

وأما قوله الثاني[4]◊:

وذكر مسلم[5] أيضاً: قال محمد بن عبدالله، حدثني العباس بن رزمة، قال: سمعت عبدالله ـ يعني ـ ابن المبارك يقول: بيننا وبين القوم القوائم، يعني الإسناد.

قال: وقال محمد: سمعت أبا إسحاق، إبراهيم بن عيسى الطالقاني يقول: قلت لعبدالله بن المبارك: يا أبا عبدالرحمن، الحديث الذي جاء، «إن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك».

---

(١) العلل آخر الجامع ٥/٧٤٠.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/١٥؛ وانظر التمهيد لابن عبدالبر ١/٥٧.

(٣) محمد بن عبدالله بن قهزاذ المروزي أبو جابر، روى عن النُضْر بن شميل والعباس بن أبي رزمة، وهو صدوق ثقة (ت ٢٦٢). تهذيب ٩/٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٤) سقط بمقدار سطر ونصف ويتعلق بتخريج قول ابن المبارك الثاني.

◊ لوحة ١٢/ب.

(٥) مقدمة صحيح مسلم ١/١٥ ـ ١٦.

فقال عبدالله: يا أبا إسحاق، عمن هذا؟.

قلت له: هذا من حديث شهاب بن خراش.

قال: ثقة. عمن؟ قلت: عن الحجاج بن دينار، قال: ثقة. عمن؟ قلت: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

قال: يا أبا إسحاق، إن بين الحجاج بن دينار، وبين النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مفاوز تنقطع فيها أعناق المطى، ولكن ليس في الصدقة اختلاف[1].

وخرج ابن حبان وغيره من طريق الحسين بن الفرج، عن عبدالصمد بن حسان، سمعت الثوري يقول: الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟.

وخرج أبو عمر بن عبدالبر في أول التمهيد من طريق محمد بن خيرون، (ثنا) محمد بن الحسين البغدادي، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: الإسناد من الدين.

قال يحيى: وسمعت شعبة يقول: إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد. وفي هذا الإسناد نظر، وخرج أيضاً بإسناده عن الأوزاعي قال: ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد، وبإسناده عن ابن عون قال: كان الحسن يحدثنا بأحاديث لو كان يسندها كان أحب إلينا.

وخرج البيهقي من طريق علي بن حجر، قال: قال ابن المبارك: لولا الإسناد لذهب الدين، ولقال امرؤ ما شاء أن يقول◊: ولكن إذا قلت: عمن؟ يبقى.. قال: وسمعت ابن المبارك يقول: إن الله حفظ الأسانيد على أمة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

---

(١) انتهى كلام الإمام مسلم.

◊ لوحة ١٣/أ.

ومن طريق الشافعي، قال: قال سفيان بن عيينة:

حدث الزهري يوماً بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهري: أيرقى السطح بلا سلم؟

وخرج أبو بكر الخطيب[1] من طريق مالك بن إسماعيل النهدي: سمعت ابن المبارك يقول: طلب الإسناد المتصل من الدين.

ومن طريق هلال[2] بن العلاء، عن أبيه سمع ابن عيينة، وقال له أخوه: حدثهم بغير إسناد.

فقال سفيان: انظروا إلى هذا يأمرني أن أصعد فوق البيت بغير درجة.

ومن طريق إبراهيم[3] بن معدان، قال: قال ابن المبارك: مثل الذي يطلب دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم.

ومن طريق[4] ابن المديني، قال أبو سعيد الحداد: الإسناد مثل الدرج، ومثل المراقي، فإذا زلت رجلك عن المرقاة سقطت.

وروى الفضل بن موسى، قال: قال بقية: ذاكرت حماد بن زيد أحاديث.

فقال: ما أجود أحاديثك، لو كان لها أجنحة، يعني الأسانيد.

وقال علي بن المديني: قال يحيى، قال هشام بن عروة: إذا حدثك رجل بحديث، فقل: عمن هو؟ وممن سمعته؟ فإن الرجل يحدث عن آخر دونه. قال يحيى: فعجبت من فطنته.

وقد روى عن ابن سيرين معنى ذلك أيضاً، خَـرّج مسلم[5] في مقدمة كتابه من طريق هشام، عن ابن سيرين قال: إن هذا العلم دين فانظروا عمن

---

(١) انظر الكفاية للخطيب البغدادي، ص ٥٧٧، ط الحديثة.

(٢) الكفاية للخطيب، ص ٥٧٧، ط الحديثة.

(٣) الكفاية، ص ٥٨٨، ط الحديثة.

(٤) الكفاية، ص ٥٨٨، ط الحديثة.

(٥) مقدمة صحيح مسلم ١/١٤.

تأخذون دينكم وخرجه العقيلي[1] في مقدمة كتابه من طريق ابن عون، عن ابن سيرين، وزاد:

قال: وذكر عند محمد حديث عن أبي قلابة، فقال: إنا لا نتهم أبا قلابة، ولكن عمن أخذه أبو قلابة.

وفي رواية له أيضاً، عن ابن عون، قال: ذكر أيوب لمحمد حديثاً عن أبي قلابة، قال: فقال: أبو قلابة ـ إن شاء الله رجل صالح، ولكن عمن ذكره أبو قلابة؟ ومن طريق أيوب عن ابن سيرين، أنه كان إذا حدثه الرجل الحديث ينكره لم يقبل عليه ذاك الإقبال، ويقول:

إني لا أتهمك، ولا أتهم ذاك، ولكن لا أدري من بينكم.

ومن طريق عبيدالله بن عمر، قال: قال محمد بن سيرين: إن الرجل ليحدثني بالحديث لا أتهمه، ولكن أتهم من حدثه وأن الرجل ليحدثني بالحديث عن الرجل، فما أتهم الرجل، ولكن اتهم منْ حدثني.

وذكر أيضاً من طريقين أن التيمي حدث عن ابن سيرين بشيء، فبلغ ابن سيرين فكذبه، فقال التيمي: حدثنيه مؤذن لنا عن ابن سيرين، وخرجه غيره، وعنده أن المؤذن سئل، فقال: حدثني رجل عن ابن سيرين.

وروى الشافعي[2] (أنا) عمي محمد بن علي، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: إني أسمع الحديث أستحسنه، فما يمنعني من ذكره إلا كراهة أن يسمعه سامع فيقتدي به، أسمعه من الرجل، لا أثق به، قد حدثه عمن أثق به، وأسمعه من الرجل أثق به، فيحدثه عمن لا أثق به. وقد روى عن زيد بن أسلم، أنه قال: إن هذا العلم دين، فانظروا ممن تأخذون دينكم. خرجه ابن حبان، وخرجه أيضاً من كلام الحسن وابن سيرين، والضحاك بن مزاحم، والنخعي.

وخرجه أيضاً، بإسناد لا يصح عن أبي هريرة، وابن عباس ـ رضي الله

---

(١) الضعفاء / للعقيلي، لوحة ١/أ.

(٢) التمهيد لابن عبدالبر ١/٣٩؛ والكفاية للخطيب، ص ٢١٠، ط الحديثة.

عنهما ــ وخرجه ابن عدي أيضاً من وجوه. مرفوعاً إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ولا يصح منها شيء.

وروى أبو نعيم من طريق إسحاق بن بشر الرازي، قال: قال ابن المبارك: ليس جودة الحديث في قرب الإسناد، ولكن جودة الحديث في صحة الرجال.

وخرج الحاكم في المدخل◊ بإسناده عن ضمرة، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق في قوله تعالى: ﴿أو أثارة من علم﴾[1]، قال: إسناد الحديث.

قال الترمذي[2] ــ رحمه الله ــ:

حدثنا أحمد بن عبده، (ثنا) وهب بن زمعة، عن عبدالله بن المبارك أنه ترك حديث الحسن بن عمارة، والحسن بن دينار[3]، وإبراهيم بن محمد الأسلمي، ومقاتل بن سليمان، وعثمان البري، وروح بن مسافر وأبي شيبة الواسطي، وعمرو بن ثابت، وأيوب[4] بن خوط، وأيوب بن سويد، ونصر بن طريف أبي جزي[5] والحكم وحبيب بن حجر[6]، والحكم روى له حديثاً في

---

(١) الآية ٤ من سورة الأحقاف.

◊ لوحة ١٤/أ.

(٢) العلل آخر الجامع ٥/٧٤٠.

(٣) روح بن مسافر: قال الجوزجاني متروك. الشجرة، لوحة ٣٣/ب.

(٤) أيوب بن خوط: قال الجوزجاني: متروك الشجرة، لوحة ٣٧/أ؛ والميزان ١/٢٨٦؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ١٩؛ والتاريخ الكبير ١/٤١٤؛ والمشتبه، ص ٢٥٩.

(٥) نصر بن طريف أبو جزي: بضم الجيم ثم فتح الزاي كذا في الشجرة للجوزجاني والكبير للبخاري، ويفتح ثم كسر في الضعفاء للنسائي وفي الميزان بفتح الجيم وتسكين الزاي، وفي المشتبه بفتح ثم كسر، قال البخاري سكتوا عنه، ذاهب، وقال ابن المبارك: كان قدرياً ولم يكن بثبت، وقال أحمد لا يكتب حديثه، وقال الجوزجاني: ذاهب، وانظر الشجرة للجوزجاني، لوحة ٣٧/أ؛ ضعفاء النسائي، ص ١٠٢؛ الميزان ٤/٢٥١؛ التاريخ الكبير ٨/١٠٥؛ المشتبه، ص ١٥٤.

(٦) قال في علل الترمذي / آخر الجامع: وحبيب الحكم وهو خطأ، والعبارة هي وحبيب بن حجر والحكم.

كتاب الرقائق ثم تركه، وحبيب لا أدري.

قال أحمد بن عبده: وسمعت عبدان يقول: كان عبدالله بن المبارك قرأ أحاديث بكر بن خنيس، فكان آخراً إذا أتى عليها أعرض عنها، ولم يذكرها.

حدثنا أحمد، (ثنا) أبو وهب، قال: سموا لعبدالله بن المبارك رجلاً[1] يتهم في الحديث، فقال: لأن أقطع الطريق أحب إلي من أروي عنه.

قال الإمام أحمد: (ثنا) حسن بن عيسى قال: قال ابن المبارك. الحسن بن دينار، وعمرو بن ثابت، وأيوب بن خوط، ومحمد[2] بن سالم، وعبيدة والسري بن[3] إسماعيل، يعني أنه ترك الحديث عنهم.

وذكر حرب الكرماني[4]، في كتابه، قال: بلغني أن ابن المبارك ترك حديث عباد بن كثير والحسن بن دينار، والحسن بن عمارة، وروح بن مسافر، وابن سمعان، وعمرو بن ثابت.

وقال ابن المبارك: ما يسوى حديث عباد بن كثير عندي كفاً من تراب.

وهؤلاء الذين سماهم الترمذي في روايته مشهورون بالضعف، وقد سبق ذكرهم مفرقاً في الكتاب، في مواضع متعددة.

---

(١) من هنا تبدأ النسخ د، ظ وفيهما نقص مقداره أربع عشرة لوحة تقريباً.

(٢) محمد بن سالم: صاحب الشعبي، أبو سهل الهمذاني، ضعفوه جداً، الميزان ٣/٥٥٦؛ الضعفاء الصغير، ص ١٠١؛ والضعفاء للنسائي، ص ٩١؛ والتاريخ الكبير للبخاري ١/١٠٥.

(٣) السري بن إسماعيل الكوفي: كذبه يحيى القطان، وقال النسائي متروك. الميزان ٢/١١٧؛ التاريخ الكبير ٤/١٧٦؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ٥٦؛ والضعفاء للنسائي، ص ٥٢.

(٤) حرب بن إسماعيل الكرماني: الحافظ صاحب الإمام أحمد (ت ٢٨٠) انظر طبقات الحنابلة ١/١٤٥؛ تذكرة الحفاظ ٢/٦١٣؛ طبقات الحفاظ للسيوطي، ص ٢٧١.

وإبراهيم بن محمد الأسلمي[1]: هو ابن أبـي يحيـى المدني.

وعثمان البري[2] ـ هو بصري، ضعيف، معتزلي، أحاديثه مناكير.

قال أحمد: حديثه منكر، وكان رأيه رأي سوء.

وأبو شيبة الواسطي[3]: هو إبراهيم بن عثمان، جد بني شيبة.

وعمرو بن ثابت[4]: هو ابن أبـي المقدام الكوفي.

وأيوب بن سويد[5]: هو الرملي.

---

(١) إبراهيم بن محمد الأسلمي: أبو إسحاق المدني، روى عنه الشافعي وعبدالرزاق بن همام، قال أحمد: كان قدرياً معتزلياً جهمياً، كل بلاء فيه، ووثقه الشافعي، وقال ابن عدي: ليس له حديث منكر إنما يروى المنكر من قبل شيخه أو الراوي عنه (ت ١٨٤).
انظر: الضعفاء الصغير، ص ١٣، التاريخ الكبير ١/٣٢٣؛ الضعفاء للنسائي، ص ١٢؛ وتهذيب التهذيب ١/١٥٨؛ شذرات الذهب ١/٣٠٦؛ الميزان ١/٥٧.

(٢) عثمان البري: عثمان بن مقسم البري (بضم الباء / كذا ضبطه ابن حجر في تبصير المنتبه ١/١٣٩، خلافاً لما في الضعفاء الصغير، ص ٨١، تحقيق محمود إبراهيم زايد الذي ضبطه بالكسر.
قال الجوزجاني في الشجرة، لوحة ٣٧/أ: عثمان البري كذاب، كذبه الثوري على سهولته؛ وانظر التاريخ الكبير ٦/٢٥٢؛ والضعفاء الصغير، ص ٨١؛ والضعفاء للنسائي، ص ٧٦؛ والميزان ٣/٥٦.

(٣) أبو شيبة الواسطي: إبراهيم بن عثمان بن شيبة الواسطي، قاضي واسط، روى عن الأعمش وطبقته، جد عثمان وعبدالله. وهو ضعيف عند الجمهور من النقاد. تهذيب ١/١٤٤؛ والضعفاء للنسائي، ص ١٢٠؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ١٣؛ والميزان ١/٤٧؛ والتاريخ الكبير ١/٣١٠.

(٤) عمرو بن ثابت بن هرمز، أبو ثابت، يروي عن أبيه، ليس بالقوي عندهم، قال ابن المبارك: لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت فإنه يسب السلف (ت ١٧٢) انظر: الضعفاء الصغير للبخاري، ص ٨٣؛ والميزان ٣/٢٤٩؛ والتاريخ الكبير ٦/٣١٩.

(٥) أيوب بن سويد: روى عن الأوزاعي ومالك والثوري، ضعيف، قال ابن المبارك: ارم به (ت ١٩٣). انظر الميزان ٤/٢٨٧؛ والتهذيب ١/٤٠٥.

وأما الحكم[1]: فالظاهر أنه ابن عبدالله بن سعد الأيلي.

وقد حكى البخاري وابن حبان وغيرهما عن ابن المبارك أنه كان يحمل عليه. وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه: أن ابن المبارك كان تركه. وكذا ذكر ابن عدي في ترجمة الحكم الأيلي[2] (عن الحسين بن يوسف، (ثنا) أبو عيسى، (ثنا) أحمد بن عبده (ثنا) وهب بن زمعة، عن عبدالله بن المبارك)[2] أنه ترك حديث الحكم.

وأما حبيب بن حجر (فهو حبيّب بن حجر)[3] بالتشديد، تصغير حبيب، كذا قاله يزيد بن هارون، وموسى بن إسماعيل، ورويا عنه. وكناه يزيد أبا حجر. وكناه موسى أبا يحيى وهو قيسي بصري.

وقال ابن المبارك: هو حبيب أو حبيّب، شك في ضبطه.

وهو يروي عن ثابت البناني والأزرق بن قيس[4]. وقد ذكرنا له حديثاً في كتاب الأدب في باب السلام على الصبيان. وروى عنه أيضاً وكيع، ويونس، وروح[5] وابن المبارك وكناه روح أبا حجر أيضاً، وذكره ابن حبان في ثقاته.

وقال يحيى بن معين: ليس به بأس.

وقد ذكر ابن عدي[6] أن ابن المبارك إنما ترك حبيب بن حبيب[7] أخا حمزة

---

(١) الحكم بن عبدالله بن سعد الأيلي، قال أحمد: أحاديثه كلها موضوعة، وكان ابن المبارك شديد الحمل عليه. الميزان ١/٥٧٢؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ٣١؛ والضعفاء للنسائي، ص ٣٠؛ والتاريخ الكبير ٢/٣٤٥.

(٢) سقطت من د. وما بين « » في ظ، أسند عن ابن المبارك.

(٣) سقط من ظ.

(٤) الأزرق بن قيس عن ابن عمر وأنس وثقه النسائي وابن معين والدارقطني، تهذيب ١/٢٠٠.

(٥) روح بن عبادة القيسي يروي عن مالك والأوزاعي، قال عنه ابن معين: صدوق (ت ٢٠٥). تهذيب ٣/٢٩٣؛ منتخب الإرشاد، لوحة ١٨/أ.

(٦) الكامل لابن عدي، المجلد الثاني، لوحة ١٣٣/ب.

(٧) حبيِّب بن حبيب أخو حمزة الزيات، روى عن أبي إسحاق وغيره، وهاه أبو زرعة، وتركه ابن المبارك. الميزان ١/٤٥٧؛ وتبصير المنتبه ١/٤٠٨.

الزيات[1]، فإنه ذكره في كتابه ثم قال: (ثنا) حسين بن يوسف البندار، (ثنا) أبوعيسى الترمذي، (ثنا) أحمد بن عبده الآملي، (ثنا) وهب بن زمعة عن ابن المبارك أنه ترك حبيب بن حبيب.

وذكر عن ابن معين أنه قال: لا أعرفه، وعن عثمان بن أبي شيبة أنه روى عنه. وقال: كان ثقة. وقد وثقه ابن معين في رواية أخرى عنه، ويعقوب بن شيبة، وقال: ليس ممن يعتمد على تثبته.

وقال أبوزرعة: واهي الحديث.

وقد تكلم ابن المبارك في غير هؤلاء. فذكر مسلم[2] في مقدمة كتابه: عن إسحاق بن راهويه، قال: سمعت بعض أصحاب عبدالله، قال: قال ابن المبارك نعم الرجل بقية، لولا أنه[3] يسمي الكنى ويكني الأسامي[3]. قال كان دهراً يحدثنا عن أبي سعيد الوحاظي، فنظرنا فإذا هو عبدالقدوس.

قال مسلم[4]: و(ثنا) أحمد بن يوسف الأزدي، سمعت عبدالرزاق يقول: ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله: كذاب، إلا لعبدالقدوس[5] فإني سمعته يقول له كذاب.

قال[5]: وحدثني محمد بن عبدالله بن قهزاذ، قال: سمعت أبا إسحاق الطالقاني يقول: سمعت ابن المبارك يقول: لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبدالله بن محرر لاخترت أن ألقاه، ثم أدخل الجنة، فلما رأيته كانت بعرة أحب إلي منه.

---

(١) حمزة الزيات: حمزة بن حبيب، شيخ القراء وأحد السبعة الأئمة. الميزان ١/٦٠٥؛ معرفة القراء الكبار ١/٩٣.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/٢٦.

(٣) في د، ظ: يكني الأسماء ويسمي الكنى. وهي كذلك في مسلم ١/٢٦.

(٤) مقدمة مسلم ١/٢٦.

(٥) سقطت من د، ظ.

قال[1]: وسمعت الحسن بن عيسى يقول: قال لي ابن المبارك: إذا قدمت على جرير فاكتب علمه كله إلا حديث ثلاثة: لا تكتب حديث عبيدة[2] بن معَتِّب، والسري بن إسماعيل، ومحمد بن سالم.

قال: وحدثني محمد بن عبدالله بن قهزاذ، أخبرني علي بن حسين بن واقد، قال: قال عبدالله بن المبارك، قلت لسفيان الثوري: إن عباد بن كثير[3] من تعرف حاله، فإذا حدث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى. قال عبدالله: فكنت إذا كنت في مجلس ذكر عباد أثنيت عليه في دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه[4].

قال الترمذي ـ رحمه الله ـ:

أخبرني موسى بن حزام (ثنا) يزيد بن هارون، قال: لا يحل لأحد أن يروي عن سليمان بن عمرو النخعي الكوفي.

سليمان[5] هذا هو أبو داود النخعي، وهو مشهور بالكذب، ووضع الحديث.

وقال أحمد: كان كذاباً. سئل شريك عنه، فقال: ذاك كذاب النخع.

---

(١) مقدمة مسلم ٢٧/١، ومحمد بن عبدالله بن قهزاذ (بضم القاف) صدوق، ثقة روى له مسلم أحد عشر حديثاً وترجمته في التهذيب ٢٧١/٩.

(٢) عبيدة بن معتب الضبي، أبو عبدالكريم الكوفي، يروي عن إبراهيم النخعي والشعبي وهو ضعيف. تهذيب ٨٦/٧، وهو بكسر التاء الثقيلة، قال ابن حجر في التقريب من الثامنة ٥٤٨/١.

(٣) عباد بن كثير: الرملي الفلسطيني، ضعيف. تقريب ٣٩٣/١.

(٤) مقدمة مسلم ١٧/١.

(٥) سليمان بن عمرو الكوفي، أبو داود النخعي، العامري، قال عنه يحيى: معروف بوضع الحديث، وقال أيضاً: كان أكذب الناس.
انظر: الضعفاء الصغير للبخاري، ص ٥٣؛ والميزان ٢١٦/٢؛ والضعفاء للنسائي، ص ٤٩؛ والتاريخ الكبير ٢٨/٤.

وقال ابن معين: كان أكذب الناس.

وقال قتيبة: هو معروف بالكذب. ونسبه إلى (الوضع)[1] أحمد وإسحاق ويحيى وغيرهم.

قال ابن عدي: أجمعوا على (أنه[2] يضع) الحديث.

قال الترمذي:

(ثنا) محمود بن غيلان، (ثنا) أبو يحيى الحماني سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي، ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح.

قال أبو عيسى: وسمعت الجارود يقول: سمعت وكيعاً يقول: لولا جابر الجعفي لكان أهل الكوفة بغير حديث، ولولا حماد لكان أهل الكوفة بغير فقه[3].

هذا يوجد في بعض النسخ، ولا يوجد في بعض.

وجابر الجعفي[4] قد سبق ذكره مستوفى في أبواب الأذان[5].

وما ذكره وكيع غلو غير مقبول، فأين أبو إسحاق والأعمش ومنصور وغيرهم من أهل الثقة والصدق والأمانة؟ وأين إبراهيم وغيره من أهل الفقه والعلم؟وإسقاط هذا من الكتاب أولى مع أن الترمذي قد ذكره في غير هذا الموضع في كتابه أيضاً.

---

(١) بياض في ظ، وفي د: الكذب، وسقطت (أحمد).
(٢) سقطت من ظ، وفي د: متروك.
(٣) علل الترمذي / آخر الجامع ٧٤١/٥.
(٤) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، روى عنه الشعبي، وعنه شعبة، وثقه سفيان الثوري ووكيع وكذبه أيوب والشعبي (ت ١٦٧) انظر الميزان ٣٧٩/١؛ والضعفاء الصغير، ص ٢٥؛ والتاريخ الكبير ١٨٩/٢؛ والضعفاء للنسائي، ص ٢٨؛ الضعفاء للعقيلي، ص ٦٦.
(٥) من شرح الترمذي لابن رجب.

قال أبو عيسى ـ رحمه الله ـ:

سمعت أحمد بن الحسن يقول: كنا عند أحمد بن حنبل فذكروا من تجب عليه الجمعة، فذكر فيه عن بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم فقلت: فيه عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ حديث؟

فقال: عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ؟ قلت: نعم، حدثنا حجاج بن نصير، (أنا) المُعَارك بن عباد، عن عبدالله بن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «الجمعة على من آواه الليل إلى أهله»[1].

قال[2]: فغضب أحمد، وقال◊: استغفر ربك، استغفر ربك مرتين.

قال أبو عيسى: وإنما فعل أحمد هذا لأنه لم يُصدِّق هذا عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لضعف إسناده، ولأنه لا يعرفه عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ والحجاج بن نصير يضعف في الحديث، (وعبدالله[3] بن) سعيد المقبُري ضعفه يحيى بن سعيد القطان جداً في الحديث، فكل من روى عنه حديث، ممن يتهم أو يضعف لغفلته أو لكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به[4].

هذه الحكاية عن أحمد بن الحسين[5] عن أحمد بن حنبل[6] قد ذكرها الترمذي أيضاً في كتاب الجمعة. وسبق ذكر هذا الحديث هناك وبيان ضعفه،

---

(١) هذا الحديث أخرجه الترمذي ٣٧٦/١، وضعفه لحال إسناده.

◊ لوحة ١٦/أ.

(٢) ليس في د، ظ.

(٣) خرم في د.

(٤) العلل / آخر الجامع ٧٤١/٥ ـ ٧٤٢.

(٥) في ظ «الحسين» وهو خطأ، وهو أحمد بن الحسن بن جندب، أبو الحسن الترمذي صاحب أحمد بن حنبل، صدوق (ت ٢٥٠) تهذيب ٢٤/١.

(٦) خرج في د.

وفيه ثلاثة من الضعفاء: حجاج بن نصير الفُساطيطي[1]، ومعارك بن عباد[2]، وعبدالله بن سعيد المَقْبُري[3]، وهو أبو عباد، وقد سبق ذكره وذكر حجاج أيضاً ومعارك في الكتاب في غير موضع.

وكان الثوري ـ يروي عن أبي عباد هذا ويقول: استبان لي كذبه في مجلس؛ وكان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عنه.

وقال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه؛ وقال البخاري: تركوه.

«جواز الرواية عن الضعفاء في الرقائق وضابط ذلك»

وأما ما ذكره الترمذي أن الحديث إذا انفرد به من هو متهم بالكذب، أو من هو ضعيف في الحديث، لغفلته، وكثرة خطئه، ولم يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه، فإنه لا يحتج به، فمراده:

أنه لا يحتج به في الأحكام الشرعية والأمور العملية وإن كان قد يروى حديث بعض هؤلاء في الرقائق والترغيب والترهيب.

فقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق ونحوها (عن[4] الضعفاء) منهم: ابن مهدي وأحمد بن حنبل.

---

(١) حجاج بن نصير الفساطيطي: ضعفه أبو حاتم، وقال ابن معين: صدوق لكن أخذوا عليه أشياء في حديث شعبة، وقال البخاري: سكتوا عنه، وضعفه النسائي وأبو داود والدارقطني (ت ٢١٤).
انظر الضعفاء الصغير للبخاري، ص ٣٣؛ التاريخ الكبير ٢/٣٨٠؛ والميزان ١/٤٦٥؛ والجرح والتعديل، ص ١ قسم ٢/١٦٧.

(٢) معارك بن عباد: ضعفه الدارقطني وغيره: ضعيف، وقال البخاري منكر الحديث. انظر الميزان ٤/١٣٣.

(٣) عبدالله بن سعيد المقبري (بفتح الميم وإسكان القاف وضم الباء) يكنى أبا عباد، يروي عن أبيه، واه بمرّة، انظر: ميزان الاعتدال ٢/٤٢٩؛ والضعفاء للنسائي، ص ٦٥؛ والضعفاء للبخاري، ص ٦٥؛ والتاريخ الكبير ٥/١٠٥.

(٤) في د، ظ: «عنهم».

وقال رَوّاد بن الجراح: سمعت سفيان الثوري يقول: لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ.

وقال ابن أبي حاتم[1]: (ثنا) أبي، (ثنا) عبدة[2]، قال: قيل لابن المبارك، وروى عن رجل حديثاً، فقيل: هذا رجل ضعيف..

فقال: يحتمل أن يروى عنه هذا القدر، أو مثل هذه الأشياء.

قلت لعبدة: مثل أي[3] شيء) كان؟.

قال: في أدب، في موعظة، في زهد.

وقال ابن معين في موسى بن عبيدة[4]: يكتب من حديثه الرقاق.

وقال ابن عيينة: لا تسمعوا من بقية[5] ما كان في سُنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره.

وقال أحمد في ابن إسحاق: يكتب عنه المغازي وشبهها.

وقال ابن معين في زياد البكائي[6]: لا بأس به في المغازي، وأما في غيرها فلا.

---

(١) الجرح والتعديل ١ قسم ١/٣٠.

(٢) عبده: هو ابن سليمان المروزي، صحب ابن المبارك، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات (ت ٢٣٩). تهذيب ٦/٤٥٩.

(٣) ليست في د.

(٤) موسى بن عبيدة: أبو عبدالعزيز الربذي: منكر الحديث، ضعفه النسائي وغيره، وقال ابن سعد: ثقة وليس بحجة. الضعفاء الصغير للبخاري، ص ١٠٧؛ الميزان ٤/٢١٣.

(٥) بقية بن الوليد الحمصي، قال ابن المبارك: كان صدوقاً، وقد اشتهر بتدليسه عن الضعفاء (ت ٣٣٩). تهذيب ٦/٤٥٩؛ الميزان ١/٣٣١؛ الجرح والتعديل ١/١/٤٣٥؛ ومنتخب الإرشاد، ٢٤/أ؛ تاريخ دمشق ١٠/١٩٥ ـ ٢١٩.

(٦) زياد بن عبدالله البكائي: قال عنه النسائي: ليس بالقوي. وهو راوي المغازي عن ابن إسحاق، وهو أثبت الناس في ابن إسحاق وفي المغازي.
الضعفاء / للنسائي، ص ٤٥؛ الميزان ٢/٩١؛ الجروح والتعديل ١/ قسم ٢/٥٣٧.

وإنما يروى في الترهيب والترغيب والزهد والآداب أحاديث أهل الغفلة الذين لا يتهمون بالكذب. فأما أهل التهمة فيطرح حديثهم، كذا (قال)[1] ابن (أبي)[2] حاتم وغيره.

وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة[3] كتابه يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام.

قال الترمذي ــ رحمه الله ــ:

وقد روى غير واحد من الأئمة عن الضعفاء، وبينوا أحوالهم للناس:

حدثنا إبراهيم بن عبدالله بن المنذر الباهلي، حدثنا يعلى بن عبيد، قال: قال لنا سفيان (الثوري)[4]: اتقوا الكلبي، قال: فقيل له: فإنك تروي عنه.

قال: أنا أعرف صدقه من كذبه.

وأخبرني محمد بن إسماعيل: حدثني يحيى[5] بن معين، ثنا عفان، عن أبي عوانة، قال: لما مات الحسن (البصري)[6] ــ رحمه الله ــ اشتهيت كلامه، فتتبعته عن أصحاب الحسن، فأتيت به أبان بن أبي عياش، فقرأه عليَّ كله عن الحسن، فما استحل أن أروي عنه شيئاً.

---

(١) في د، ظ: «ذكر».

(٢) سقطت من د.

(٣) يقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ١/٢٨:

إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر، أو نهي أو ترغيب أو ترهيب. فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره، ممن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض. من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة.

(٤) سقطت من: د.

(٥) سقطت من: د.

(٦) ليست في د، ظ.

قال أبو عيسى:

وقد روى (عن)[1] أبان بن أبي عياش غير واحد من الأئمة، وإن كان فيه من الضعف والغفلة ما وصفه (به)[2] أبو عوانة وغيره فلا تغتروا[3] برواية الثقات عن الناس، لأنه يروى عن ابن سيرين أنه قال: إن الرجل ليحدثني فما أتهمه، ولكن أتهم من فوقه.

وقد روى غير واحد عن إبراهيم النخعي أن عبدالله بن مسعود كان يقنت في وتره قبل الركوع.

وروى أبان بن أبي عياش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة عن عبدالله بن مسعود:

أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يقنت في وتره قبل الركوع هكذا روى سفيان الثوري، عن أبان بن أبي عياش.

وروى بعضهم عن أبان بن أبي عياش، بهذا الإسناد، نحو هذا، وزاد فيه، قال عبدالله بن مسعود:

وأخبرتني أمي أنها باتت عند النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فرأت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقنت في وتره قبل الركوع.

قال أبو عيسى:

وأبان بن أبي عياش، وإن كان قد وصف بالعبادة والاجتهاد، فهذه حاله في الحديث. والقوم كانوا أصحاب حفظ، فرب رجل، وإن كان صالحاً لا يقيم الشهادة ولا يحفظها.

---

(١) سقطت من: ظ.
(٢) ليست في الأصل، وأخذت من ظ، د.
(٣) في المطبوع: فلا تعتبر.

فكل من كان متهماً في الحديث بالكذب، أو كان مغفلاً يخطىء الكثير، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن (لا يشتغل)[1] بالرواية عنه.

الا ترى أن عبدالله بن المبارك حدث عن قوم من أهل العلم، فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم؟

أخبرني موسى بن حزام[2]، سمعت صالح بن عبدالله يقول:

كنا عند أبي مقاتل السمرقندي[3]، فجعل يروي عن عون بن أبي شداد[4] الأحاديث الطوال التي (كانت[5] تروى) في وصية لقمان، وقتل سعيد بن جبير، وما أشبه هذه الأحاديث. فقال ابن أخ لأبي مقاتل:

يا عم، لا تقل: حدثنا، فإنك لم تسمع هذه الأشياء.

قال: يا بني، هو كلام حسن.

وسمعت الجارود[6] يقول: كنا عند أبي معاوية[7]، فذكر له حديث أبي مقاتل، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي ظِبيان[8]، قال:

---

(١) في د: «لا تستعمل».

(٢) موسى بن حزام: الترمذي روى عن يزيد بن هارون والإمام أحمد، ثقة، تهذيب ٣٤٠/١٠.

(٣) أبو مقاتل السمرقندي: اسمه حفص بن سلم. وهاه قتيبة وكذبه ابن مهدي، الميزان ٥٥٧/١.

(٤) عون بن أبي شداد: بصري، ضعفه أبو داود ومشاه غيره. سمع أنساً وأبا عثمان النهدي. الميزان ٣٠٦/٣.

(٥) في د: «كان يروى».

(٦) الجارود بن معاذ السلمي أبو داود يروي عن ابن عيينة ووكيع (ت ٢٤٤). تهذيب ٥٣/٢.

(٧) أبو معاوية: محمد بن خازم الضرير الكوفي من الثقات، وخاصة في الأعمش (ت ١٩٥). تهذيب ١٣٧/٩.

(٨) أبو ظبيان: حصين بن جندب الكوفي، روى عن عمرو وعلي وابن مسعود ـ رضي الله عنهم ـ ثقة (ت ٨٩). تهذيب ٣٧٩/٢.

سئل علي[1] عن كور الزنابير، قال:

لا بأس به، هو بمنزلة صيد البحر.

قال أبو معاوية: ما أقول أن صاحبكم كذاب، ولكن هذا الحديث كذب[2].

المسألة الأولى:

«رواية الثقة عن رجل هل ترفع جهالته ومتى ترتفع الجهالة»؟

ما ذكره الترمذي ـ رحمه الله ـ يتضمن مسائل من علم الحديث.

أحدها ـ أن رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه، فإن كثيراً من الثقات رووا عن الضعفاء، كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما.

وكان شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير.

قال يحيى القطان: إن لم أرو إلا عمن أرضى ما رويت عن خمسة، أو نحو ذلك.

وقد اختلف الفقهاء وأهل الحديث في رواية الثقة عن رجل غير معروف: هل هو تعديل له، أم لا؟

وحكى أصحابنا عن أحمد في ذلك روايتين.

وحكوا عن الحنفية أنه تعديل.

وعن الشافعية خلاف ذلك.

والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة

---

(1) انظر الميزان ١/٥٥٧، بدون على.

(2) العلل آخر الجامع ٥/٧٤٣.

فروايته عن إنسان تعديل له. ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل، وصرح بذلك طائفة من المحققين من أصحابنا وأصحاب الشافعي.

قال أحمد ـ في رواية الأثرم ـ إذا روى الحديث (عبدالرحمن)[١] بن مهدي (عن)[٢] رجل، فهو حجة، ثم قال: كان عبدالرحمن أولاً يتساهل في الرواية عن غير واحد، ثم تشدد بعد، وكان يروى عن جابر[٣]، ثم تركه.

(وقال)[٤] في رواية أبي زرعة: مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرف فهو حجة.

وقال (في)[٥] رواية ابن هانىء: ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة. كل من روى عنه مالك فهو ثقة.

وقال الميموني[٦]: سمعت أحمد ـ غير مرة ـ يقول: كان مالك من أثبت الناس. ولا تبال أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما مدني.

قال الميموني: وقال لي يحيى بن معين: لا تريد أن تسأل عن رجال مالك كل من حدث عنه ثقة إلا رجلاً أو رجلين.

وقال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفاً ◊؟ إذا روى عنه كم؟.

قال: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول. قلت: فإذا روى عن الرجل (مثل[٧] سماك) بن حرب، وأبي إسحاق؟

---

(١) خرم في د.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) جابر: هو جابر الجعفي.

(٤) ليست في د.

(٥) في د: «من».

(٦) انظر مسائل الميموني، لوحة ١٥/ب.

◊ لوحة ١٨/أ.

(٧) في الأصل ابن سماك، وهو خطأ وفي د، ظ: «سماك بن حرب».

قال: هؤلاء يروون عن مجهولين، انتهى.

وهذا تفصيل حسن.

وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي، الذي تبعه عليه المتأخرون، أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه.

وابن المديني يشترط أكثر من ذلك:

فإنه يقول فيمن يروي عنه يحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم معاً، إنه مجهول.

ويقول فيمن يروي عنه شعبة وحده، إنه مجهول.

وقال فيمن يروي عنه ابن المبارك ووكيع وعاصم[1]، هو معروف.

وقال فيمن يروي عنه عبدالحميد بن جعفر[2] وابن لهيعة، ليس بالمشهور.

وقال فيمن يروي عنه ابن وهب وابن المبارك، معروف.

وقال فيمن يروي عنه المقبري[3] ـ وزيد بن أسلم، معروف.

وقال في يسيع[4] الحضرمي (معروف)[5] وقال مرة أخرى مجهول،

---

(١) عاصم: هو ابن سليمان الأحول، حافظ ثقة، يروي عن أنس، كان قاضياً بالمدائن لأبي جعفر (ت ١٤٢). وترجمته في شذرات الذهب ١/٢١٠؛ تهذيب ٥/٤٢ الضعفاء للعقيلي، ص ٣٢٤.

(٢) عبدالحميد بن جعفر الأنصاري الأوسي، وثقه أحمد، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به وهو ممن يكتب حديثه. وقال ابن حبان: ربما أخطأ (ت ١٥٣) بالمدينة. تهذيب ٦/١١١.

(٣) المقبري: هو سعيد بن أبي سعيد (كيسان) المقبري، أبو سعد المدني، ثقة جليل (ت ١٢٣) تهذيب ٤/٣٨.

(٤) يسيع بن معدان الحضرمي، ويقال: الكندي الكوفي، ويقال فيه أُسَيْع روى عن ع والنعمان بن بشير. قال ابن المديني معروف، وقال النسائي ثقة، وعنه ذر بن عبدا المرهبي. تهذيب ١١/٣٨٠.

(٥) خرم في د.

روى عنه ذر[1] وحده.

وقال فيمن روى (عنه)[2] مالك وابن عيينة معروف.

وقد قسم المجهولين من شيوخ أبي إسحاق إلى طبقات متعددة. والظاهر أنه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه، ونحو ذلك، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه.

وقال في داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص: ليس بالمشهور، مع أنه روى عنه جماعة.

وكذا قال أبو حاتم الرازي[3] في إسحاق بن أسيد الخراساني[4]:

ليس بالمشهور، مع أنه روى عنه جماعة من المصريين لكنه لم يشتهر حديثه بين العلماء.

وكذا قال أحمد[5] في حصين[5] بن عبدالرحمن الحارثي، ليس يعرف، ما روي عنه غير حجاج بن أرطاة وإسماعيل[6] بن أبي خالد روى عنه حديثاً واحداً.

وقال في عبدالرحمن بن وعلة[7]، إنه مجهول، مع أنه روى عنه جماعة، لكن مراده أنه لم يشتهر حديثه ولم ينتشر بين العلماء.

---

(١) ذر بن عبدالله المرهبي الهمذاني الكوفي يروي عنه منصور والحكم، ووثقه ابن معين، مات بعد المائة، وقال أبو داود: كان مرجئاً.
تقريب ١/٢٣٨؛ الخلاصة، ص ١١٢.

(٢) خرم في د.

(٣) انظر الجرح والتعديل ١/ قسم ١/٢١٣.

(٤) إسحاق بن أسيد أبو عبدالرحمن الخراساني، سكن مصر، وروى عن رجاء بن حيوة، روى عنه الليث بن سعد، وروى عنه سعيد بن أبي أيوب وابن لهيعة، الجرح والتعديل ١/ قسم ١/٢١٣.

(٥) النص في العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/٥١، وفيه: أحاديثه أحاديث مناكير كل شيء روى عنه حجاج منكر.

(٦) سقطت هذه العبارة من: ظ.

(٧) عبدالرحمن بن وعلة، وثقه ابن معين، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: ومن ابن وعلة؟. الميزان ٢/٥٩٦.

«من روى عنه واحد ولكنه معروف»

وقد صحح حديث بعض من روى عنه واحد ولم يجعله مجهولاً.

قال في خالد بن (شمير)[1]: (لا أعلم)[2] روى عنه أحد سوى الأسود بن شيبان، ولكنه حسن الحديث. وقال مرة أخرى: حديثه عندي صحيح.

وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة، وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات.

«رأى ابن عبدالبر فيما يرفع الجهالة»

وذكر ابن عبدالبر في استذكاره أن من روي عنه ثلاثة فليس بمجهول.

قال: وقيل: اثنان.

وقد سئل مالك عن رجل، فقال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي، ذكره مسلم[3] في مقدمة كتابه من طريق بشر بن عمر عن مالك.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين، يقول: سمعت ابن عيينة يقول: إنا كنا نتبع آثار مالك بن أنس، وننظر إلى الشيخ إن كان مالك ابن أنس كتب عنه وإلا تركناه.

قال القاضي إسماعيل[4]:

---

(١) خالد بن شمير السدوسي البصري روى عن ابن عمر وأنس، وعبدالله بن رباح الأنصاري قال العجلي: بصري ثقة. تهذيب ٩٧/٣. وفي د: «عمير» وهو تحريف.

(٢) في د، ظ: «لا أحد».

(٣) انظر مقدمة صحيح مسلم ٢٦/١، وفيه: سألت مالك بن أنس عن محمد بن عبدالرحمن الذي يروي عن سعيد بن المسيب، فقال: ليس بثقة... وآخره، وسألته عن رجل آخر نسيت اسمه فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي.

(٤) القاضي إسماعيل: أبو إسحاق بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي المالكي، ثقة، صاحب التصانيف، وشيخ المالكية في العراق، أخذ علم العلل والحديث عن علي بن المديني تذكرة الحفاظ ٦٢٥/٢؛ شذرات الذهب ١٧٨/٢؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٧٥.

إنما يعتبر بمالك في أهل بلده (فأما[1] الغرباء) فليس يحتج به فيهم، وبنحو هذا اعتذر غير واحد (عن[2] مالك) في روايته[2] عن عبدالكريم أبـي أمية وغيره من الغرباء.

قال ابن أبـي حاتم[3]: سألت أبـي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة، مما يقويه؟.

قال: إذا كان معروفاً (بالضعف)[4]، لم تقوه، روايته عنه، وإن كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه. قال: وسمعت أبـي[5] يقول: إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة. إلا نفراً بأعيانهم.

وسألت أبا زرعة[6] عن رواية الثقات عن الرجل، مما يقوي حديثه؟

قال: إي لعمري.

قلت: الكلبـي روى عنه الثوري.

قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبـي يُتكلم فيه.

قلت: فما معنى رواية الثوري عنه، وهو غير ثقة عنده؟

قال: كان الثوري يذكر الرواية عن الرجل على الإنكار والتعجب، فيعلقون عنه روايته عنه. ولم تكن روايته عن الكلبـي قبوله له.

وذكر العقيلي بإسناد له عن الثوري، قال:

إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل وأتخذه ديناً، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع الحديث من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته.

---

(١) في ظ: «فأما في الغرباء».

(٢) خرم في د.

(٣) الجرح والتعديل ١/١/٣٦.

(٤) في ظ: «بالكذب». وفي د: «بأنه لم».

(٥) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبـي حاتم، ص ١٢٨.

(٦) الجرح والتعديل ١/ قسم ٣٦/١.

المسألة الثانية:

الرواية عن الضعفاء أهل التهمة بالكذب (والغلط)[1] والغفلة وكثرة الخطأ

وقد ذكر الترمذي للعلماء في ذلك قولين:

أحدهما: جواز الرواية عنهم.

حكاه عن سفيان الثوري، لكن كلامه في روايته عن الكلبي يدل على أنه لم يكن يحدث عنه إلا بما يعرف أنه صدق.

والثاني: الامتناع عن ذلك.

ذكره عن أبي عوانة وابن المبارك.

وحكاه الترمذي عن أكثر أهل الحديث من الأئمة.

وقد ذكر الحاكم المذهب الأول عن مالك والشافعي وأبي حنيفة، واعتمد في حكايته عن مالك على روايته عن عبدالكريم أبي أمية، ولكن قد ذكرنا عذره في روايته عنه، وفي حكايته عن الشافعي على روايته عن إبراهيم بن أبي يحيى، وأبي داود سليمان بن عمرو النخعي، وغيرهما من المجروحين، وفي حكايته عن أبي حنيفة على روايته عن جابر الجعفي، وأبي العطوف[2] الجزري.

قال: وحدث أبو يوسف ومحمد بن الحسن، عن الحسن بن عمارة[3]،

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) أبو العطوف الجزري: الجراح بن منهال، عن الزهري، قال أحمد: صاحب غفلة، وقال ابن المديني لا يكتب حديثه، وقال البخاري: منكر الحديث (ت ١٦٧). لسان الميزان ١/٩٩؛ والميزان ١/٣٩٠؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ٢٦؛ والتاريخ الكبير ٢/٢٤٣؛ وضعفاء النسائي، ص ٢٨؛ والضعفاء للعقيلي، لوحة ٧١.

(٣) الحسن بن عمارة الكوفي، روى عنه السفيانان ويحيى القطان، وهو متروك، وقد نسبه شعبة إلى الوضع (ت ١٥٣). انظر ميزان الاعتدال ٤/٥١٣؛ والشجرة للجوزجاني لوحة ٣٢/ب؛ والضعفاء للعقيلي، ص ٨٦.

وعبدالله بن محرر[1]، وغيرهما من المجروحين◊.

قال: وكذلك من بعدهم من أئمة المسلمين، قرناً بعد قرن، وعصراً بعد عصر إلى عصرنا هذا لم يخل حديث إمام من أئمة الفريقين[2] (عن)[3] مطعون فيه من المحدثين، وللأئمة في ذلك غرض ظاهر وهو أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه والمنفرد به عدل أو مجروح.

ثم روى بإسناده، عن الأثرم[4]، قال: رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء يكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان، وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه[5]!!

فقال: رحمك الله يا أبا عبدالله، أكتب هذه الصحيفة عن عبدالرزاق، عن معمر على الوجه، فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعد إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً، ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس، فأقول له:

كذبت. إنما هي عن معمر عن أبان، لا عن ثابت.

---

(1) عبدالله بن محرر: يروي عن قتادة. قال البخاري: منكر الحديث. وقال الجوزجاني: هالك. انظر الميزان ٢/٥٠٠؛ التاريخ الكبير ٥/٢١٢؛ وضعفاء النسائي، ص ٦٣؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ٦٧.

◊ لوحة ١٩/أ.

(2) الفريقان: أهل الرأي وأهل الحديث ــ والله أعلم ــ.

(3) في د: «غير».

(4) الأثرم: هو أحمد بن محمد بن هانىء الطائي الإسكافي، روى عن أحمد ونقل عنه مسائل كثيرة. وله كتاب «العلل» وكتاب «السنن». انظر: المنهج الأحمد ١/١٤٤؛ تذكرة الحفاظ ٢/١٣٥.

(5) ورد هذا النص في تهذيب التهذيب ١/١٠١.
وكتابة الحديث على الوجه أي كتابة الكتاب كله دون إغفال شيء منه، وكان بعض الرواة يحاولون كتابة بعض حديث الشيخ فيرفض هذا الشيخ ويشترط كتابة حديثه كله على الوجه أو ترك الكتاب.

وذكر أيضاً من طريق أحمد بن علي الأبار[1]، قال: قال يحيى بن معين: كتبنا عن[2] الكذابين، وسجرنا به التنور وأخرجنا به خبزاً نضيجاً.

وخرج العقيلي[3] من طريق أبي غسان، قال: جاءني علي بن المديني يكتب عني، عن عبدالسلام بن حرب[4] أحاديث إسحاق بن أبي فروة[5]، فقلت له: أي شيء تصنع بها؟.

قال: أعرفها حتى لا تقلب.

«التفريق بين الكتابة عن الضعفاء والرواية عنهم»

قلت: فرق بين كتابة حديث الضعيف وبين روايته فإن الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء لمعرفتها ولم يرووها، كما قال يحيى: سجرنا بها التنور. وكذلك أحمد حرق حديث (خلق[6] ممن) كتب حديثهم، ولم يحدث به، وأسقط من المسند (حديث)[7] خلق من المتروكين لم يخرجه فيه، مثل فائد أبي

---

(١) الأبار: أحمد بن علي بن مسلم، أبو العباس النخشبي، المعروف بالأبار سكن بغداد وحدث بها عن مسدد، وجالس الإمام أحمد، وهو ثقة (ت ٢٩٠). انظر طبقات الحنابلة ٥٢/١؛ وتاريخ بغداد ٣٠٦/٤.

(٢) سقطت من د.

(٣) انظر الضعفاء للعقيلي، لوحة ٣٥ ـ ٣٦.

(٤) عبدالسلام بن حرب النهدي، الملائي، أبو بكر الكوفي الحافظ روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري، ثقة (ت ١٨٧)، وروى له الجماعة. تهذيب ٣١٦/٦.

(٥) إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة: قال البخاري، مولى عثمان بن عفان، قرشي مدني. تركوه. الضعفاء الصغير للبخاري، ص ١٧؛ والميزان ٢٤٨/١؛ والتاريخ الكبير ٣٧٢/١؛ تهذيب ٢٤٠/١؛ وضعفاء النسائي، ص ١٩.

(٦) خرم في د.

(٧) خرم في د.

(الورقاء)[1]، وكثير بن عبدالله المزني[2]، وأبان بن أبي عياش وغيرهم، وكان يحدث عمن دونهم في الضعف[3].

قال ـ في رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانيء ـ قد يحتاج الرجل يحدث عن الضعيف مثل عمرو بن مرزوق، وعمرو بن حكام، ومحمد بن معاوية، وعلي بن الجعد، وإسحاق بن إسرائيل ولا يعجبني أن يحدث عن بعضهم.

وقال ـ في روايته أيضاً ـ وقد سأله: ترى أن نكتب الحديث المنكر؟

قال: المنكر أبداً منكر.

قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت.

كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأساً.

وقال ـ في رواية ابن القاسم[4] ـ: ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل، كأني أستدل به، مع حديث غيره يشده، لا أنّه حجة إذا انفرد.

وقال ـ في رواية المروذي[5] ـ: كنت لا أكتب حديث جابر الجعفي، ثم كتبته، أعتبر به[6].

---

(١) فائد بن عبدالرحمن العطار والكوفي: قال البخاري: أراه أبا الورقاء، عن ابن أبي أوفى، منكر الحديث (ت ١٦٠) تقريباً. تهذيب التهذيب ٨/٢٥٦؛ الميزان ٣/٣٣٩؛ والضعفاء الصغير، ص ٩٤؛ وضعفاء النسائي، ص ٨٧.

(٢) كثير بن عبدالله اليشكري المزني المدني، يروي عن نافع مولى ابن عمر ضعفه ابن معين وأحمد، وقال أبو حاتم ليس بالمتين (ت ١٦٠) تقريباً. انظر: تهذيب ٨/٤٢١؛ الضعفاء للنسائي، ص ٨٩؛ والميزان ٣/٤٠٦.

(٣) عمن دونهم في الضعف: أي عمن هو أقل منهم ضعفاً.

(٤) ابن القاسم: هو أحمد بن القاسم، صاحب أبي عبيدالقاسم بن سلام، حدث عن الإمام أحمد بمسائل كثيرة، طبقات الحنابلة ١/٥٥.

(٥) مسائل المروذي للإمام أحمد، لوحة ٥/أ.

(٦) خرم ف، د، ظ.

وقال في رواية مهنا وسأله: (لم)[1] تكتب حديث أبي بكر بن أبي مريم[2]، وهو ضعيف؟.. قال: أعرفه.

وقال محمد بن رافع النيسابوري[3]: رأيت أحمد بين يدي يزيد بن هارون وفي يده كتاب لزهير، عن جابر الجعفي، وهو يكتبه. قلت: يا أبا عبدالله، تنهوننا عن جابر وتكتبون[4] (عنه)[5]؟.

قال: نعرفه◊.

وكذا قال أحمد في حديث عبيدالله الوصافي[6]: (إنما)[7] أكتبه للمعرفة.

(والذي)[8] يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين (كثر[9] خطؤهم) للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضعف مثل من (في)[10] حفظه شيء. ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه.

---

(١) في د: «لم لم، وهو خطأ».

(٢) أبو بكر بن أبي مريم: أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم الغساني الشامي، قيل اسمه بكير، وقيل: عبدالسلام. ضعفه أبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، وقال ابن عدي: أحاديثه صالحة، ولا يحتج به (ت ٢٥٦). انظر: تهذيب ١٢/٣٠؛ التاريخ الكبير ٩/٩؛ الميزان ٤/٤٩٧؛ وضعفاء النسائي، ص ١١٥.

(٣) محمد بن رافع النيسابوري يروي عن عبدالرزاق وأحمد، كان زاهداً من خيار عباد الله (ت ٢٤٥). وترجمته في تذكرة الحفاظ ٢/٥٠٩؛ وتهذيب التهذيب ٨/٧٦؛ وطبقات الحنابلة ١/٢٩٧؛ منتخب الإرشاد ١٥٨/أ.

(٤) في د: «تكتبوه».

(٥) زيادة من ظ.

◊ لوحة ٢٠/أ.

(٦) عبيدالله بن الوليد الوصافي: قال عنه النسائي: متروك الحديث، وهو يروي عن طاوس وعطية العوفي وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة وابن معين. انظر تهذيب ٧/٥٥؛ الميزان ٣/١٧؛ التاريخ الكبير ٥/٤٠٢؛ ضعفاء النسائي، ص ٦٦.

(٧) في د، ظ: «أنا».

(٨) في د، ظ: «فالذي».

(٩) في د، ظ: «غلب عليهم الخطأ».

(١٠) ليس في د.

وكذلك كان أبو زرعة الرازي يفعل.

وأما الذين كتبوا حديث الكذابين، من أهل المعرفة والحفظ، فإنما كتبوه لمعرفته، وهذا كما (ذكروا[1] أحاديثهم) في كتب الجرح والتعديل، ويقول بعضهم في كثير من أحاديثهم: لا يجوز ذكرها إلا ليبيّن أمرها أو معنى ذلك.

وقد سبق عن ابن أبي حاتم: أنه يجوز رواية حديث من كثرت غفلته في غير الأحكام، وأما رواية أهل التهمة بالكذب فلا تجوز إلا مع بيان حاله وهذا هو الصحيح ـ والله أعلم ـ.

المسألة الثالثة

ذكر الترمذي أنه رب رجل صالح مجتهد في العبادة، ولا يقيم الشهادة ولا يحفظها وكذلك الحديث، لسوء حفظه، وكثرة (غفلته)[2]، وقد سبق قول ابن المبارك في عباد بن كثير وعبدالله بن محرر.

وروى مسلم في مقدمة[3] كتابه من طريق محمد بن يحيى بن سعيد القطان عن أبيه قال: (لن[4] ترى) الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث.

وفي رواية[5]: لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث.

قال مسلم[6]: يقول: يجري الكذب على (ألسنتهم)[7]، (ولا يتعمدون)[8] الكذب. وروى[9] أيضاً بإسناد له عن أيوب، قال:

---

(١) في د، ظ: «يكتب حديثهم».

(٢) في ظ: «غلطة».

(٣) مقدمة صحيح مسلم ١/١٧.

(٤) في مسلم «لم نر».

(٥) مقدمة صحيح مسلم ١/١٨.

(٦) نفس المرجع والصفحة.

(٧) في مسلم «لسانهم».

(٨) خرم في د.

(٩) مقدمة صحيح مسلم ١/٢٠.

إن لي جاراً، ثم ذكر من فضله، ولو شهد على تمرتين ما رأيت شهادته جائزة.

وروى ابن عدي[1] بإسناده، عن أبـي عاصم النبيل، قال:

ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث.

وروى ابن أبـي حاتم[2] بإسناده عن أبـي أسامة، قال:

إن الرجل يكون صالحاً، ويكون كذاباً، يعني: يحدث بما لا يحفظ.

وقال الجوزجاني[3]: سمعت أبا قدامة، يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: رب رجل صالح لو لم يحدث كان خيراً له، إنما هو أمانة، تأدية الأمانة[4] في الذهب والفضة أيسر منه في الحديث.

وروى عمرو الناقد[5]: سمعت وكيعاً، يقول، وذكر له حديث يرويه وهب بن إسماعيل، فقال: ذاك رجل صالح، وللحديث رجال.

وروى أبو نعيم بإسناده عن ابن مهدي قال: فتنة الحديث أشد من فتنة المال وفتنة الولد، لا تشبه فتنته فتنة. كم من رجل يظن به الخير، قد حمله فتنة الحديث على الكذب. يشير إلى أن من حدث من الصالحين من غير إتقان وحفظ فإنما حمله على ذلك حب الحديث، والتشبه بالحفاظ، فوقع في الكذب على النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهو لا يعلم، ولو تورع واتقى الله لكف عن ذلك فسلم.

---

(١) الكامل لابن عدي المجلد الأول، لوحة ٥٤/أ.

(٢) الجرح والتعديل ١/١/٣٣.

(٣) الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني، لوحة ٣٠/أ.

(٤) في الشجرة: إنما هو تأدية الأمانة في الذهب والفضة أيسر.

(٥) عمرو الناقد هو ابن محمد، أبو عثمان، قال عنه أحمد: كان عمرو يتحرى الصدق (ت ٢٣٢)، وكان من الحفاظ والفقهاء المعدودين. انظر طبقات الحفاظ للسيوطي، ص ١٩٤؛ العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/٢٠٦؛ تاريخ بغداد ١٢/٢٠٥؛ تذكرة الحفاظ ٢/٤٤٥.

قال (أبو قلابة)[1]، عن علي بن المديني، سئل يحيى بن سعيد عن مالك بن دينار[2] ومحمد بن واسع[3]، وحسان بن أبي سنان[4]، فقال:

ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث، لأنهم يكتبون عن كل من يلقون لا تمييز لهم فيه.

ويروي عن أبي عبدالله بن مندة، قال:

إذا رأيت في حديث (ثنا) فلان الزاهد فاغسل يدك منه.

(وقال ابن عدي)[5]: الصالحون قد وسموا بهذا الاسم أن يرووا أحاديث في فضائل الأعمال، موضوعة بواطيل ويتهم جماعة منهم بوضعها.

وهؤلاء المشتغلون بالتعبد الذين يترك حديثهم على قسمين:

منهم من شغلته العبادة عن الحفظ، فكثر الوهم في حديثه، فرفع الموقوف، ووصل المرسل، (وهؤلاء)[6] مثل أبان بن أبي عياش ويزيد الرقاشي[7].

---

(١) في د: «قتادة» وهو خطأ. وأبو قلابة هو عبدالملك بن محمد بن عبدالله.

(٢) مالك بن دينار من علماء البصرة وزهادها. صدوق، وثقه النسائي، وقال بعضهم صالح الحديث (ت ١٣٠). الميزان ٣/٤٢٦.

(٣) محمد بن واسع من علماء البصرة وزهادها، ثقة، احتج به مسلم، وقال أبو حاتم: روى حديثاً منكراً عن سالم، قال الذهبي: النكارة إنما هي من قبل الراوي عنه. الميزان ٤/٥٨.

(٤) حسان بن أبي سنان البصري، أحد العباد، يروي عن الحسن البصري. تهذيب ٢/٢٤٩.

(٥) سقطت من د.

(٦) سقطت من ظ.

(٧) يزيد بن أبان الرقاشي أبو عمرو البصري، القاضي الزاهد، يروى عن أبيه وعن أنس بن مالك والحسن البصري، قال أبو حاتم: كان واعظاً بكاءً كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، وفي حديثه ضعف، وقال النسائي والحاكم أبو أحمد: متروك. وهو غير يزيد بن طهمان الرقاشي، وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١١/٣٠٩؛ الضعفاء للنسائي، ص ١١٠؛ والميزان ٤/٤١٨؛ والتاريخ الكبير ٨/٣٢٠؛ والأنساب للسمعاني، ٢٥٧/أ.

وقد كان شعبة يقول في كل واحد منهما: لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عنه.

ومثل جعفر بن الزبير[1]، ورشدين بن سعد، وعباد بن كثير، وعبدالله بن محرر والحسن بن أبـي جعفر الجفري، وغيرهم◊:

ومنهم من كان يتعمد الوضع، ويتعبد ذلك، كما ذكر عن أحمد بن محمد بن غالب، غلام خليل[2]، وعن زكريا بن يحيى الوقار المصري[3].

«أبان بن أبـي عياش»

وقد ذكر الترمذي من أهل العبادة المتروكين رجلين:

أحدهما: أبان بن أبـي عياش، وذكر حكاية أبـي عوانة عنه أنه جمع حديث الحسن، ثم أتى به إليه فقرأه كله عليه، يعني أنه رواه له كله عن الحسن ولم يتوقف في ذلك.

وقال أحمد: قال لي عفان: أول من أهلك أبان بن أبـي عياش أبو عوانة، جمع حديث الحسن عامته، فجاء به إلى أبان فقرأه عليه.

وقال مسلم ـ في أول كتابه[4] ـ (ثنا) الحسن الحلواني، قال: سمعت عفان، قال: سمعت أبا عوانة يقول (لي)[5]: ما بلغني عن الحسن حديث

---

(1) جعفر بن الزبير الشامي: كذبه شعبة، وقال ابن معين: ليس بثقة وقال البخاري: تركوه. تهذيب ١/٤٠٦؛ والميزان ١/٤٠٦؛ والتاريخ الكبير ١/١٩٢؛ والضعفاء الصغير، ص ٢٤؛ وضعفاء النسائي، ص ٢٩؛ والجرح والتعديل ١/ قسم ١/٤٧٩.

(2) أحمد بن محمد بن غالب، الباهلي، غلام خليل معروف بالوضع، انظر تنزيه الشريعة ١/٣٢.

(3) زكريا بن يحيى المصري، أبو يحيى الوقار يروي عن ابن وهب، قال ابن عدي: يضع الحديث. انظر الميزان ٢/٧٧؛ لسان الميزان ٢/٤٨٥؛ ضبطه الذهبـي بالتخفيف؛ المشتبه ٢/٦٦٢.

◊ لوحة ٢١/أ.

(4) مقدمة الإمام مسلم للصحيح ١/٢٥.

(5) ليست في د.

إلا أتيت به أبان بن أبـي عياش فقرأه علي.

ثنا[1] سويد بن سعيد، حدثنا علي بن مسهر، قال: سمعت أنا وحمزة الزيات من أبان بن أبـي عياش نحواً من ألف حديث. قال علي: فلقيت حمزة فأخبرني أنه رأى النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في المنام، فعرض عليه ما سمع (من[2] أبان) فما عرف منها إلا شيئاً يسيراً خمسة أو ستة.

وذكر العقيلي[3] هذه الحكاية، ثم قال:

وقال لنا أحمد بن علي الأبار، وكان شيخاً صالحاً: وأنا رأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في المنام فقلت: يا رسول الله، أترضى أبـان بن أبـي عياش؟ قال: لا.

وذكر الترمذي حديث القنوت في الوتر، فإنه رفعه، والناس يقفونه على ابن مسعود. وربما وقف على إبراهيم، وقد سبق ذكره في أبواب الوتر من كتاب الصلاة وكان أبان لسوء حفظه يفعل ذلك كثيراً، يرفع الموقوف، ويصل المرسل، قال أبو زرعة[4] لم يكن يتعمد الكذب، كان يسمع الحديث من أنس ومن شهر[5] بن حوشب ومن الحسن، فلا يميز بينهم.

قال ابن عدي[6]: قد حدث عنه الثوري، ومعمر، وابن جريج، وإسرائيل وحماد بن سلمة، وغيرهم، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب، إلا أنه ممن يشتبه عليه ويغلط وعامة ما أتى من جهة الرواة عنه. لا من جهته، لأنه قد روى عنه قوم مجهولون وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، كما قال شعبة.

---

(١) وأخرجه أيضاً البرذعي في مسائله لأبي زرعة، لوحة ١٤٥/أ.

(٢) سقطت من د.

(٣) الضعفاء للعقيلي، لوحة ١٣.

(٤) انظر كتاب البرذعي، وهو مسائله لأبي زرعة والمسمى «الضعفاء والكذابين والمتروكين»، لوحة ١٤٥/أ.

(٥) شهر بن حوشب الأشعري: يروي عن أم سلمة وأبـي هريرة، وثقه ابن معين وقال النسائي: ليس بالقوي (ت ١١٢). الميزان ٢/٢٨٣.

(٦) الكامل في الضعفاء. المجلد الثاني، لوحة ١٩٠/أ.

وذكر أن شعبة حدث عنه بحديث قنوت الوتر، فقيل له: تقول فيه ما قلت، ثم تحدث عنه؟ قال: إني لم أجد هذا الحديث إلا عنده. ذكرها من وجه منقطع، والمعروف أن شعبة قيل له: لم سمعت منه هذا الحديث؟ قال: ومن يصبر على هذا؟ أخرجه العقيلي[1] وغيره.

«أبو مقاتل السمرقندي»

الرجل الآخر:

أبو مقاتل السمرقندي، واسمه حفص بن سلم الفزاري، وهو من العباد، يروى عن الكوفيين، كأبي حنيفة، ومسعر، والثوري، وعن البصريين كأيوب، والتيمي، وعن الحجازيين كهشام بن عروة، وعبيدالله بن عمر، وسهيل.

قال أبو يعلى الخليلي[2] في كتاب الإرشاد:

هو مشهور بالصدق والعلم، غير مخرج في الصحيح[3]، وكان ممن يفتى في أيامه. وله في الفقه والعلم محل[4]، يعتني بجمع حديثه.

وذكره الحاكم في تاريخ نيسابور، وقال: يروي المناكير.

وسئل عنه إبراهيم بن طهمان، فقال: خذوا عنه عبادته، وحسبكم: وقد أفحش قتيبة بن سعيد وغيره القول فيه.

مات سنة ثمان ومائتين.

وذكره ابن حبان في كتاب «الضعفاء» وقال: كان صاحب تقشف وعبادة ولكنه كان يأتي بالأشياء المنكرة، التي يعلم من كتب الحديث أنه ليس لها أصل يرجع إليها.

---

(١) العقيلي في كتابه «الضعفاء»، لوحة ١١.

(٢) الإرشاد لأبي يعلى الخليلي، لوحة ٢٠٠/أ.

(٣) في د، ظ: «الصحيحين».

(٤) سقطت من ظ.

سئل ابن المبارك◊ (عنه)[1] فقال: خذوا عن أبي مقاتل عبادته وحسبكم.

وكان قتيبة بن سعيد يحمل عليه شديداً ويضعفه بمرة. وقال: كان لا يدري ما يحدث به (وكان)[2] عبدالرحمن بن مهدي يكذبه.

قال نصر بن حاجب المروزي: ذكرت أبا مقاتل لعبدالرحمن بن مهدي، فقال: والله لا تحل الرواية عنه. فقلت له: عسى أن يكون كتب له في كتابه، وجهل ذلك.

فقال: يكتب في كتابه الحديث؟ فكيف بما ذكرت عنه أنه قال: ماتت أمي بمكة فأردت الخروج منها فتكاريت فلقيت عبيدالله بن عمر، فأخبرته بذلك.

فقال: حدثني نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ «من زار قبر أمه كان (كعمرة)[3]» قال: فقطعت الكِرى، وأقمت.

فكيف يكتب هذا في كتابه؟.

وكذلك وكيع بن الجراح كان يكذبه، وليس لهذا الحديث أصل يرجع إليه ــ انتهى ما ذكره ابن حبان.

وذكره ابن عدي[4] في كتابه، وذكر بإسناده عن قتيبة (بن سعيد)[5] أنه سئل عن حديث كور الزنابير، فقال: (ثنا) أبو مقاتل السمرقندي، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، سئل (عليٌّ[6]) عن كور الزنابير، فقال: هم من هذا البحر، لا بأس به.

◊ لوحة ٢٢/أ.

(١) سقطت من د.

(٢) في د: «وقال».

(٣) في د: «بعمرة».

(٤) الكامل في الضعفاء، المجلد الثاني، لوحة ١٢٣/ب.

(٥) سقطت من الأصل والزيادة من د، ظ.

(٦) ليست من الأصل، من الكامل لابن عدي ٢/٨٠٠.

قال: فقلت: يا أبا مقاتل، هو موضوع. قال: هو في كتابي، تقول: هو موضوع قال: فقلت: نعم، وضعوه في كتابك.

وذكر بإسناده عن الجوزجاني[1] قال: أبو مقاتل السمرقندي كان فيما حدثت ينشىء للكلام الحسن إسناداً، ثم خرج (له)[2] ابن عدي أحاديث منكرة، ثم قال:

أبو مقاتل هذا له أحاديث كثيرة، ويقع في أحاديثه مثل ما ذكرته وأعظم منه، وليس هو ممن يعتمد على رواياته.

وذكره الإدريسي[3] في تاريخ سمرقند، وغير واحد من العلماء.

ووقع لابن أبي حاتم في ذكره غير وَهْم[4]، فإنه قال: حفص بن سليمان أبو مقاتل روى عن عون بن أبي شداد، روى عنه موسى بن إسماعيل[5] الجبلي كذا قال.

---

(١) الشجرة للجوزجاني، لوحة ٤٦/أ.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) الإدريسي: هو عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن عبدالله بن إدريس الاستراباذي محدث سمرقند ومصنف «تاريخها» و «تاريخ استراباذ» (ت ٤٠٥). وانظر ترجمته في تاريخ بغداد ١٠/٣٠٢؛ تذكرة الحفاظ ٣/١٠٦٢.

(٤) ذكره ابن أبي حاتم في موضعين:
الأول: في حفص بن سلم وقال: حفص بن سلم، أبو مقاتل، روى عن عون بن أبي شداد، روى عنه موسى بن إسماعيل الجبلي. الجرح والتعديل ١/ قسم ٢/١٧٤؛ والميزان ١/٥٥٧؛ واللسان ٢/٣٢٢. الثاني: حفص بن مسلم أبو مقاتل السمرقندي، روى عن الثوري، وجويبر، وعمرو بن عبيد، روى عنه أبو تميلة وإبراهيم بن شماس؛ الجرح والتعديل ١/ قسم ٢/١٨٧.

(٥) موسى بن إسماعيل الجبلي روى عن المبارك، وقال عنه أبو حاتم: صالح الحديث ليس به بأس. الجرح والتعديل ج ٤، قسم ١/١٣٦.

وقوله ابن سليمان وهم، وإنما هو ابن سلم، ثم قال: حفص بن مسلم أبو مقاتل السمرقندي روى عن الثوري، وجويبر، وعمرو بن عبيد، روى عنه أبو تميلة[1] وإبراهيم[2] بن شماس، سمعت أبي يقول بعض ذلك.

فقوله ابن مسلم وهم أيضاً؛ ووهم أيضاً حيث جعل الراوي عن عون بن أبي شداد غير هذا. وهُما رجل واحد.

«أهل الصدق غير الحفاظ»

قال أبو عيسى:

«وقد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من جلة أهل العلم، وضعفوهم من قبل حفظهم، ووثقهم آخرون لجلالتهم وصدقهم، وإن كانوا قد وهموا في بعض ما رووا.»

وقد تكلم يحيى بن سعيد القطان في محمد بن عمرو، ثم روى عنه: حدثنا أبو بكر عبدالقدوس بن محمد العطار البصري، (ثنا) علي بن المديني. قال: سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو بن علقمة، فقال:

تريد العفو، أو تشدد؟.

فقلت: لا، بل أشدد.

فقال: ليس هو ممن تريد: كان يقول: أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبدالرحمن بن حاطب.

(قال يحيى)[3].

---

(١) أبو تميلة: يحيى بن واضح الأنصاري المروزي وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي، روى عنه أحمد وإسحاق. انظر: تبصير المنتبه لابن حجر ١/٢٠٣؛ وتهذيب التهذيب ١١/٢٩٣.

(٢) في د: «وابن إبراهيم». إبراهيم بن شماس الغازي، أبو إسحاق السمرقندي، يروي عن ابن المبارك وابن عيينة، ثقة (ت ٢٢١)، تهذيب ١/١٢٧.

(٣) ليست في د، ظ.

وسألت مالك بن أنس عن محمد بن عمرو فقال فيه نحو◊ ما قلت.

قال علي: قال يحيى: ومحمد بن عمرو أعلى من سهيل بن أبي صالح، وهو عندي فوق عبدالرحمن بن حرملة. قال علي: فقلت ليحيى: ما رأيت من عبدالرحمن بن حرملة؟ قال: لو شئت أن ألقنه لفعلت. قلت: كان يلقن؟. قال: نعم.

قال علي: ولم يرو يحيى عن شريك، ولا عن أبي بكر بن عياش ولا عن الربيع بن صبيح، ولا عن المبارك بن فضالة.

قال أبو عيسى:

وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال (حفظهم)[1]. وذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث من حفظه، مرة هكذا ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة، تركه.

وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد (القطان)[2] عبدالله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة.

«أقسام الرواة»

اعلم أن الرواة أقسام:

فمنهم من يتهم بالكذب، ومنهم من غلب على حديثه المناكير، لغفلته وسوء حفظه، وقد سبق ذكر هذين القسمين، وحكم الرواية عنهما.

وقسم ثالث: أهل صدق وحفظ، ويندر الخطأ والوهم في حديثهم، أو يقل وهؤلاء هم الثقات المتفق على الاحتجاج (بهم)[3].

◊ لوحة ٢٣/أ.

(١) في ظ: «ضعفهم».

(٢) سقطت من د، ظ.

(٣) في ظ: «بحديثهم».

وقسم رابع: هم أيضاً أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً. لكن ليس هو الغالب عليهم. وهذا هو القسم الذي ذكره الترمذي ههنا.

وذكر عن يحيى بن سعيد أنه ترك حديث هذه الطبقة.

«رأي الجمهور جواز الرواية عن هؤلاء»

وعن ابن المبارك وابن مهدي، ووكيع، وغيرهم، أنهم حدثوا عنهم. وهو أيضاً رأي سفيان وأكثر أهل الحديث، (المصنفين)[1] منهم في السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج، وغيره، فإنه ذكر في مقدمة كتابه[2]، أنه لا يخرج حديث من هو متهم عند أهل الحديث، أو عند أكثرهم، ولا من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، وذكر قبل ذلك أنه يخرج حديث أهل الحفظ والإتقان: وأنهم على ضربين:

أحدهما: من لم يوجد في حديثه اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش.

الثاني: من هو دونهم في الحفظ والإتقان ويشملهم اسم الصدق والستر وتعاطى العلم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم.

قيل إنه أدركته المنية قبل أن يخرج حديث هؤلاء وقيل: إنه خرج لهم في المتابعات، وذلك كان مراده.

---

(١) في د: «عند المصنفين».

(٢) يقول الإمام مسلم في مقدمة كتابه (١/٥): فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس (أهل الاستقامة والإتقان) أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم. على أنهم وإن كانوا ـ فيما وصفنا ـ دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار؛ ونقال الأخبار.
ويقول الإمام مسلم ١/٧: فأما ما كان منها عن قوم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم: كعبدالله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبدالقدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم.. وأشباههم ممن اتهم بوضع الحديث وتوليد الأخبار.

وعلى هذا المنوال نسج أبو داود والنسائي والترمذي، مع أنه خرج لبعض من هو دون هؤلاء، وبين ذلك ولم يسكت عنه[1].

«من لا يحتج بحديث غير الحفاظ المتقنين»

وإلى طريقة يحيى بن سعيد يميل علي بن[2] المديني (وصاحبه)[3]. البخاري.

وكان علي بن المديني فيما نقله عنه يعقوب بن شيبة لا يترك حديث رجل حتى يجتمع على تركه ابن مهدي، ويحيى القطان، فإن حدث عنه أحدهما (وتركه الآخر)[4] حدث عنه.

«رأي ابن مهدي يوافق رأي الجمهور»

قال أحمد بن سنان[5]: كان ابن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلاً متهماً بالكذب، أو رجلاً الغالب عليه الغلط[6].

وقال أبو موسى، محمد بن المثنى[7]: سمعت ابن مهدي يقول: الناس

---

(١) ليس في د، ظ.

(٢) ليست في ظ.

(٣) قال ابن حجر في لسان الميزان أثناء ترجمته لأحمد بن عطاء الهجيمي البصري الزاهد: قال ابن المديني: قال أتيته يوماً فجلست إليه فرأيت معه درجاً يحدث به فلما تفرقوا عنه، قلت له: هذا سمعته؟ قال: لا ولكن اشتريته وفيه أحاديث حسان أحدث بها هؤلاء، ليعملوا بها أرغبهم وأقربهم إلى الله ليس فيه حكم ولا تبديل سنة. قلت له: أما تخاف الله تقرب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ. لسان الميزان ١/٢٢١.

(٤) سقطت من د، ظ.

(٥) أحمد بن سنان القطان أبو جعفر الواسطي الحافظ، يروي عن يحيى بن سعيد القطان وطبقته، وعنه البخاري ومسلم وهو ثقة (ت ٢٥٦). تهذيب ١/٣٤.

(٦) انظر الكفاية للخطيب، ط الهند، ص ١٤٣.

(٧) محمد بن المثنى العنزي أبو موسى المعروف بالزمن، البصري الحافظ، روى عنه الستة وأبو حاتم، وأبو زرعة، كان حافظاً ورعاً ثقة (ت ٢٥٢)، وترجمته في تذكرة الحفاظ ٢/٥١١؛ وشذرات الذهب ٢/١٢٦.

ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه.

وقال أبو بكر بن خلاد: سمعت ابن مهدي يقول:

ثلاثة لا يؤخذ عنهم: المتهم بالكذب، وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته، والرجل الغالب عليه الوهم والغلط. وقال إسحاق بن عيسى[1]: سمعت ابن المبارك يقول:

يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع، وكذاب، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه[2].

وقال الوليد بن شجاع[3]: سمعت الأشجعي[4] يذكر عن سفيان الثوري. قال: ليس يكاد يفلت[5] من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك[6].

وقال الحسين بن[7] منصور، أبو علي السلمي النيسابوري: سئل أحمد

◊ لوحة ٢٤/أ.

(١) إسحق بن عيسى بن نجيح البغدادي، روى عن مالك والحمادين، قال البخاري: مشهور الحديث (ت ٢١٤). تهذيب ٢٤٥/١.

(٢) انظر الكفاية للخطيب، ص ١٤٤، ط الهند.

(٣) الوليد بن شجاع السكوني الكندي، نزيل بغداد (ت ٢٤٣). قال العجلي: لا بأس به. تهذيب ١٣٥/١.

(٤) عبيدالله بن عبدالرحمن الأشجعي، لزم سفيان الثوري مدة، قال يحيى بن معين: ما بالكوفة رجل أعلم بسفيان من الأشجعي (ت ١٨٢) ببغداد، وترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣١١/١؛ وطبقات ابن سعد ٢٧٣/٦؛ وشذرات الذهب ٢٩٧/١؛ وتهذيب التهذيب ٣٤/٧.

(٥) في د، ظ: «يسلم».

(٦) الكفاية للخطيب، ص ١٤٤، ط الهند.

(٧) الحسين بن منصور، أبو علي السلمي: يروى عن ابن عيينة وأحمد، ثقة (ت ٢٣٨). تهذيب ٣٧٠/٢.

عمن يكتب حديثه، فقال: عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب، أو رجل يغلط في الحديث، فيرد عليه، فلا يقبل[1].

وقال الربيع بن سليمان: قال الشافعي:

من كثر غلطه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة، لم تقبل شهادته[1].

وكذا ذكر الحميدي، وهذا قد يكون موافقاً لقول يحيى بن سعيد ومن تابعه.

وروى نعيم بن حماد، حدثني ابن مهدي، قال: سئل[2] شعبة: حديث من يترك؟.

قال: من يكذب في الحديث، ومن يكثر الغلط، ومن يخطىء في حديث مجتمع عليه، فيقيم على غلطه ولا يرجع، ومن روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون[3].

وذكر أبو حاتم الرازي[4]: (ثنا) سليمان بن أحمد الدمشقي، قال: قلت لعبدالرحمن بن مهدي: اكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم. قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم، قيل له: فثلاثين؟ قال: نعم. قيل له: فخمسين؟ قال: نعم.

وقال حمزة السهمي[5]: سألت الدارقطني عمن يكون كثير الخطأ. قال:

---

(١) الكفاية، ص ١٤٤، ط الهند.

(٢) في ظ: «سألت»؛ وفي د: «سأل».

(٣) الكفاية، ص ١٤٥، ط الهند.

(٤) الجرح والتعديل ١/١/٢٨؛ والكفاية، ص ١٤٥، ط الهند.

(٥) في د: «الساعي» وهو خطأ. وهو حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني سمع ابن عدي والإسماعيلي والدراقطني (ت ٤٢٧)، انظر تذكرة الحفاظ ٣/١٠٨٩؛ والسياق لتاريخ نيسابور للحاكم، لوحة ١٣/أ.

أن نبهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط[١].

خرج ذلك كله أبو بكر الخطيب في كتابه الكفاية.

وقال ابن أبي حاتم[٢]: حدثني أبي، عن أحمد الدورقيّ، (ثنا) ابن مهدي، قال: قيل لشعبة: متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا حدث عن المعروفين بما لا يعرف المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، فلم يتهم نفسه فيتركه، طرح حديثه. وما كان غير ذلك فارووا عنه.

قال[٣]: و(ثنا) أبي، (أنا) سليمان بن أحمد الدمشقي، قال: قلت لابن مهدي: اكتب عمن يغلط في مائة؟.

قال: لا، مائة كثير، وهذه الرواية عن ابن مهدي توافق قول شعبة، ويحيى والشافعي: إن كثرة الغلط ترد به الرواية، وتخالف رواية ابن المثنى وأحمد بن سنان عنه أن الاعتبار في ذلك بالأغلب.

وكلام الإمام أحمد يدل على مثل قول ابن المبارك ومن وافقه، فإنه حدث عن أبي سعيد◊ مولى بني هاشم[٤]. وقد قال فيه: كان كثير الخطأ، ولم يترك حديثه. وحدث عن زيد بن الحباب[٥] وقال فيه: كان كثير الخطأ.

---

(١) الكفاية، ص ١٤٥، ط الهند.

(٢) الجرح والتعديل ١/١/٣٢.

(٣) الجرح والتعديل ١/١/٣٣.

◊ لوحة ٢٥/أ.

(٤) أبو سعيد مولى بني هاشم: عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد البصري، الملقب جردقة روى عن حماد بن سلمة وشعبة وثقه أحمد وابن معين، وقال الساجي: يهم في الحديث. تهذيب ٦/٢٠٩.

(٥) زيد بن الحباب: «بضم الحاء وتخفيف الباء» أبو الحسين الكوفي، أصله من خراسان وثقه علي بن المديني والعجلي وقال أبو حاتم: صدوق وقال أحمد: كان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، لكن كان كثير الخطأ.
تهذيب ٣/٤٠٢؛ ميزان الاعتدال ٢/١٠٠.

وقال أبو عثمان البرذعي[1]: (ثنا) محمد بن يحيى النيسابوري، قال: قلت لأحمد بن حنبل في علي بن عاصم[2]، وذكرت له خطأه، فقال لي أحمد:

كان حماد بن سلمة يخطىء، وأومأ أحمد بن حنبل بيده[3]، خطأ كثيراً. ولم ير بالرواية عنه بأساً.

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا كان الغالب عليه الخطأ.

وكلام الترمذي ههنا يحتمل مثل قول شعبة، ويحيى، ومن وافقهما، حيث ذكر أن من كان مغفلاً يخطىء الكثير، فإنه لا يشتغل بالرواية عنه، عند أكثر أهل الحديث.

وذكر أيضاً قبل ذلك أن من ضعف لغفلته وكثرة خطئه لا يحتج بحديثه. فلم يعتبر إلا كثرة الخطأ.

ويحتمل أن يكون مراده سقوط حديث من جمع بين الوصفين معاً: الغفلة وكثرة الخطأ، دون من كان فيه أحدهما.

أما الغفلة المجردة مع قلة الخطأ، أو كثرة الخطأ لسوء الحفظ دون الغفلة فهذا قول ثالث في المسألة ــ والله أعلم ــ.

---

(١) أبو عثمان البرذعي: سعيد بن عمرو الأزدي الحافظ الناقد، صحب أبا زرعة (ت ٢٩٢) وبرذعة من أعمال أذربيجان. تذكرة الحفاظ ٧٤٣/٢.

(٢) علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن التيمي: روى عنه علي بن المديني، أتى من كتبه التي كتبها الوارقون له ولم يصححها، وأخذ عليه بعضهم كثرة الخطأ في حديثه مع تماديه في ذلك. قال أحمد: كان يخطىء، وكان فيه لجاج، ولم يكن متهماً بالكذب (ت ٢٠١). تهذيب ٣٤٤/٧؛ ميزان الاعتدال ١٣٥/٣.

(٣) سقطت من د، ظ.

«محمد بن عمرو بن علقمة»

وأما محمد بن عمرو[1] الذي تكلم فيه يحيى، فهو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، وقد تكلم فيه يحيى ومالك. وقال أحمد: كان محمد بن عمرو يحدث بأحاديث فيرسلها، ويسندها لأقوام آخرين. قال: وهو مضطرب الحديث، والعلاء أحب إلي منه.

وقال ابن أبي خيثمة[2]: سمعت يحيى بن معين يقول: ما زال الناس يتقون حديث محمد بن عمرو، قيل له: ما علة ذلك؟.

قال: كان مرة يحدث عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. . وثقه ابن معين في رواية أخرى.

ونقل إسحاق بن حكيم عن يحيى القطان أنه قال فيه: رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث.

وقد ذكر الترمذي أن يحيى بن سعيد روى عنه، وكذلك روى عنه مالك في الموطأ، وخرج حديثه مسلم متابعة، وخرجه البخاري مقروناً.

وقد قال يحيى بن سعيد: هو فوق سهيل بن أبي صالح، وخالفه في ذلك الإمام أحمد، وقال: ليس كما قال يحيى.

قال أحمد: ولم يرو شعبة عن محمد بن عمرو إلا حديثاً واحداً.

---

(١) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي: روى عن أبيه وأبي سلمة بن عبدالرحمن حسن الحديث، قال يحيى بن سعيد عنه: ليس هو ممن تريد. وقال الجوزجاني ليس بالقوي ويشتهي حديثه. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس (ت ١٤٤)، الميزان ٦٧٤/٣؛ تهذيب ٣٧٥/٩.

(٢) ابن أبي خيثمة: أحمد بن زهير بن حرب، الحافظ الحجة، صاحب «التاريخ الكبير» (ت ٢٧٩) وترجمته في تاريخ بغداد ١٦٢/٤؛ تذكرة الحفاظ ٥٩٦/٢.

«عبدالرحمن بن حرملة»

وأما عبدالرحمن بن حرملة[1] الذي ذكر يحيى القطان أن محمد بن عمرو فوقه فهو مدني، كان يحيى القطان يضعفه، ولا يرضاه. وقال (ابن)[2] المديني: رادّدت يحيى في ابن حرملة، فقال: ليس هو عندي مثل يحيى بن سعيد (الأنصاري)[3].

قال: سمعت سعيد بن المسيب. قال (يحيى)[4]: لو شئت أن ألقنه أشياء. قال قلت: كان يلقن؟ قال: نعم.

وقال أحمد في (ابن)[5] حرملة: هو كذا وكذا، يضعفه. وقال ابن معين: لا بأس به.

قيل له: يقولون: سمع من ابن المسيب، وهو صغير. قال: لا.

وذكر ابن أبي خيثمة عن ابن معين، عن يحيى، عن ابن حرملة، قال: كنت سيىء الحفظ، فسألت سعيد بن المسيب، فرخص لي في الكتاب.

---

(١) عبدالرحمن بن حرملة الأسلمي: يروي عن سعيد بن المسيب، ضعفه القطان، وقال يحيى: كان يلقن. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: كان يخطىء (ت ١٣٨)، تهذيب ٢٦٣/٤؛ الميزان ٥٥٦/٢؛ وقال البخاري: لا يصح حديثه؛ الضعفاء الصغير، ص ٧٠؛ والتاريخ الكبير ٢٧٠/٥.

(٢) في د: «محمد بن المديني» وهو خطأ وصوابه ما في الأصل، وهو علي بن المديني الإمام المعروف في الجرح والتعديل والعلل. وقد سبقت ترجمته.

(٣) زيادة من د، وهي زيادة ضرورية للتمييز.

(٤) سقطت من الأصل، وأخذت من د.

(٥) سقطت من ظ.

«شريك بن عبدالله النخعي»

وأما شريك فهو ابن عبدالله النخعي[1]، قاضي الكوفة، وكان كثير الوهم، ولا سيما بعد أن ولي القضاء، وكان (فيه[2] - أيضاً -) في تلك الحالة تيه وكبر، واحتقار للأئمة الصالحين.

وقد خرج حديثه مسلم مقروناً بغيره.

ومن الأوهام المتعلقة بترجمته أن مسلماً ذكر في كتاب الكنى أن أحمد سمع منه، وهو وهم، لم يسمع منه أحمد، إنما سمع من أصحابه.

«أبو بكر بن عياش»

وأما أبو بكر بن عياش[3]، فهو المقرىء[4] الكوفي، وهو رجل صالح، لكنه كثير الوهم، ومع هذا فقد خرج البخاري حديثه. وأنكر عليه ابن حبان تخريج حديثه وتركه لحماد بن سلمة.

---

(١) شريك بن عبدالله النخعي، القاضي وثقه ابن معين. ولم يكن عند يحيى القطان بشيء، أتى من سوء حفظه (ت ١٧٧) قال العجلي: من سمع منه قديماً فحديثه صحيح. تهذيب ٣٣٣/٤؛ الميزان ٢٧٠/٢؛ تاريخ بغداد ٢٧٩/٩؛ شذرات الذهب ٢٨٧/١؛ تذكرة الحفاظ ٢٣٢/١؛ وفيات الأعيان ٢٢٥/١.

(٢) «فيه أيضاً» سقطت من د.

(٣) أبو بكر بن عياش الكوفي المقرىء، يغلط ويهم في الحديث، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يعبأ به. ووثقه ابن معين، وقال أحمد: كثير الغلط جداً. وكان من الصالحين العباد قال أحمد: كان يخطىء إذا حدث من حفظه، وليس الخطأ في كتابه. (ت ١٧٣). الميزان ٤٩٩/٤؛ تهذيب ٣٤/١٢؛ طبقات القراء لابن الجزري ٣٢٥/١؛ تذكرة الحفاظ ٢٦٥/١؛ الثقات لابن حبان، لوحة ١٢٩/ب.

(٤) في د: «مقرىء الكوفة».

«الربيع بن صبيح ومبارك بن فضالة»

وأما الربيع بن صبيح[1] ومبارك بن فضالة[2] فلم يخرج لهما في الصحيح.

وقد وثق المباركَ[3] عفانُ[4] وأبو زرعة وغيرهما، وقال شعبة: هو أحب إلي من الربيع، وسوى ابن معين بينهما في الضعف.

وقال أحمد ما أقربهما، وقال مرة: مبارك أحب إلي إذا قال سمعت الحسن يشير إلى أنه يدلس.

وقال نعيم[5]: كان ابن مهدي لا يكتب للمبارك شيئاً إلا شيئاً يقول فيه: سمعت الحسن.

وقال الفلاس[6]: كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عن مبارك.

---

(١) الربيع بن صبيح يروي عن الحسن ومجاهد، كان القطان لا يرضاه، وضعفه النسائي وابن معين. وهو أول من صنف وبوب في البصرة وقد وثقه شعبة، خرج غازياً إلى السند فمات (سنة ١٦٠). تهذيب ٢٤٧/٣؛ الميزان ٤١/٢؛ والضعفاء للعقيلي، ص ٣٣.

(٢) المبارك بن فضالة البصري يروي عن الحسن، فضله شعبة على الربيع بن صبيح. وكان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عنه. وقال أبو داود: إذا قال «حدثنا» فهو ثبت (ت ١٦٥). تهذيب ٢٧/١٠؛ تذكرة الحفاظ ٢٠٠/١؛ شذرات الذهب ٢٥٦/١.

(٣) في ظ: «ابن المبارك» وهو خطأ.

(٤) هو عفان بن مسلم بن عبدالله الصفار، أحد الأعلام روى عن الحمادين وشعبة وعنه أحمد ويحيى، وهو ثقة ثبت (ت ٢١٩) وترجمته في شذرات الذهب ٤٧/٢؛ تاريخ بغداد ٢٦٩/١٢؛ تذكرة الحفاظ ٣٧٩/١.

(٥) نعيم بن حماد الخزاعي يروي عن ابن عيينة وابن المبارك نزيل مصر، حبس بسامراء بسبب محنة القرآن وأوصى أن يدفن في قيوده (ت ٢٢٨) وترجمته في تذكرة الحفاظ ٤١٨/٢؛ النجوم الزاهرة ٢٥٧/٢؛ تاريخ بغداد ٣٠٦/١٣؛ تهذيب التهذيب ٤٥٨/١٠ ـ ٤٦٣.

(٦) هو عمرو بن علي بن بحر الفلاس، الحافظ الناقد، يروي عن يحيى القطان، وهو ثقة صاحب حديث (ت ٢٤٩) وترجمته في تذكرة الحفاظ ٤٨٧/٢؛ وتهذيب التهذيب ٨٠/٨؛ وطبقات المفسرين للداودي ١٧/٢؛ وشذرات الذهب ١٢٠/٢.

وقال ابن معين: لم يرو عنه يحيى.

وقال أحمد: تركه عبدالرحمن، لأنه كان يروي أقاويل الحسن، يأخذها من الناس.

قال: وكان عبدالرحمن يروي◊ عن الربيع بن صبيح. وكان الربيع رجلاً صالحاً.

قال الفلاس: كان عبدالرحمن يحدث عن الربيع، وكان يحيى لا يحدث عنه.

* * *

قال أبو عيسى[1]:

وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن إسحاق، وحماد بن سلمة، ومحمد بن عَجلان، وأشباه هؤلاء من الأئمة، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم في بعض ما رووا، وقد حدث عنهم الأئمة.

حدثنا الحسن بن علي الحُلواني، (ثنا) علي بن المديني قال: قال لنا سفيان بن عيينة: كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث.

وحدثنا ابن أبي عمر، قال: قال سفيان بن عيينة: كان محمد ابن عجلان ثقة، مأموناً في الحديث.

قال أبو عيسى:

وإنما تكلم يحيى بن سعيد القطان ـ عندنا ـ في رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري.

حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبدالله، قال: قال يحيى بن سعيد: قال محمد بن عجلان: أحاديث سعيد المقبري بعضها عن سعيد عن أبي هريرة،

◊ لوحة ٢٦/أ.

(١) العلل آخر الجامع ٥/٧٤٥.

وبعضها عن سعيد عن رجل، عن أبـي هريرة، فاختلطت علي فصيرتها عن سعيد عن أبـي هريرة. وإنما تكلم يحيى بن سعيد ـ عندنا ـ في ابن عجلان لهذا، وقد روى يحيى عن ابن عجلان الكثير.

أما سهيل بن أبـي صالح السمان[1] فقد تكلم فيه جماعة من الأئمة:

قال ابن أبـي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: لم يزل أصحاب الحديث يتقون حديث سهيل قال: وسئل ابن معين مرة أخرى عن سهيل، فقال: ليس بذاك وسئل مرة أخرى فقال: سهيل ضعيف.

وحكى عباس الدوري قال[2]: سئل يحيى بن معين عن حديث سهيل والعلاء بن عبدالرحمن، فقال: حديثهما قريب من السواء، وليس حديثهما بالحجة، قال: وسمعت يحيى يقول: سهيل صويلح، وفيه لين. قال: ومحمد بن عمرو أكبر من هؤلاء، يعني من سهيل والعلاء وعاصم بن عبيدالله، وابن عقيل.

وقد سبق قول يحيى بن سعيد إن محمد بن عمرو أعلى من سهيل. وأنكر ذلك عليه أحمد[3]، وقال: لم يكن ليحيى بسهيل علم. وكان قد جالس محمد بن عمرو.

قال: وسهيل صالح. وقال أيضاً: لم يصنع يحيى شيئاً، الناس عندهم سهيل ليس مثل محمد بن عمرو.

فقيل له: سهيل عندهم أثبت؟ قال: نعم.

وقال أحمد أيضاً.

---

(1) سهيل بن أبـي صالح: واسم أبـي صالح ذكوان السمان. روى عن أبيه وسعيد بن المسيب وغيرهما (ت ١٣٨) وترجمته في تهذيب ٢٦٣/٤؛ الميزان ٢٤٣/٢؛ الجرح والتعديل ٢/ قسم ٢٤٧/١.

(2) الجرح والتعديل ٢/ قسم ٢٤٧/١، حيث ذكر رواية عباس الدوري عن ابن معين.

(3) الجرح والتعديل ٢/ قسم ٢٤٧/١، وفيه كلام الإمام أحمد.

سهيل ما أصلح حديثه. قال: والعلاء بن عبدالرحمن ـ عندي ـ فوق سهيل وفوق محمد بن عمرو.

وقال عبدالله: سألت أبي عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه، وعن سهيل عن أبيه فقال: ما سمعت أحداً يذكر العلاء إلا بخير.

وقدم أبا صالح على العلاء، كذا في المسند، وإنما كان السؤال عن سهيل، لا عن أبيه.

وقد ذكر الترمذي هنا عن ابن عيينة، قال: كنا نعد سهيلاً ثبتاً في الحديث.

وقال ابن معين[1] ـ في رواية عباس ـ في موضع آخر ـ عنه: سهيل: ثقة.

ووثقه العجلي وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال ابن عدي[2]: هو عندي ثبت، لا بأس به، مقبول الأخبار.

وقال أبو زرعة[3]: سهيل أشبه، وأشهر من العلاء بن عبدالرحمن.

وقال أبو حاتم[4]: هو أحب إلي من العلاء، وأحب إلي من عمرو بن أبي[5] عمرو، يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وقد روى عنه الأئمة، مالك وشعبة والثوري.

وخرج له مسلم في صحيحه، والبخاري مقروناً بغيره.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل ٢/ قسم ٢٤٧/١.
(٢) الكامل لابن عدي: المجلد الخامس، لوحة ١٢٥/ب.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ قسم ٢٤٧/١.
(٤) نفس المرجع السابق والصفحة.
(٥) ليست في د.

«محمد بن عجلان»

وأما محمد بن[1] عجلان المدني، الفقيه الصالح فقد روى عنه شعبة ومالك والقطان وخلق. وقد وثقه ابن عيينة، وأحمد، وابن معين، وخرج مسلم حديثه مقروناً وتكلم جماعة في حفظه.

قال ابن أبـي خيثمة:

سمعت يحيى بـن معين يقول: كان يحيى بن سعيد لا يرضى محمد بن عجلان. قال: وسمعت يحيى بن سعيد يقول: لو جربت من (أروي عنه)[2]، لم أرو إلا عن قليل.

(وفي)[3] كتاب علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال ابن عجلان: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبـي هريرة، وعن رجل، عن أبـي هريرة فاختلط علي فجعلته عن أبـي هريرة◊. قال يحيى: سمعته منه أو حدثته عنه. ولا أعلم إلا أني سمعته منه.

وقال أحمد:

كان ثقة، إلا أنه اختلط عليه حديث المقبري، كان عن رجل، جعل يصيره عن أبـي هريرة.

وقال ابن عيينة:

حدثنا محمد بن عجلان، وكان ثقة.

---

(١) محمد بن عجلان القرشي مولاهم المدني: يروي عن أبيه وأنس، وهو من الزهاد (ت ١٤٨)، له ترجمة في تهذيب التهذيب ٩/٣٤١؛ تذكرة الحفاظ ١/١٦٥؛ شذرات الذهب ١/٢٢٤؛ الجرح والتعديل ٤/ قسم ١/٤٩؛ الميزان ٣/٦٤٤؛ طبقات خليفة بن خياط، ص ٢٧٠.

(٢) في د: «ما رويت».

(٣) في الأصل ود: «قاله في كتاب» والتصحيح من ظ.

◊ لوحة ٢٧/أ.

وروى أبو بكر بن خلاد، عن يحيى بن سعيد، قال: كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع، ولم يكن له تلك القيمة عنده.

وروى أبو محمد الرامهرمزي[1] في كتابه، من طريق يحيى بن سعيد، قال[2]: قدمت الكوفة وبها ابن عجلان، وبها من يطلب الحديث، مَليح بن وكيع[3]، وحفص بن غِياث، وعبدالله بن إدريس[4]، ويوسف بن خالد السمتي[5]. قلنا نأتي ابن عَجلان. فقال يوسف بن خالد: نقلب على هذا الشيخ حديثه ننظر فهمه. قال: فقلبوا فجعلوا ما كان عن سعيد، عن أبيه. وما كان عن أبيه عن سعيد. ثم جئنا إليه. لكن ابن إدريس تورع وجلس بالباب، وقال: لا أستحل، وجلست معه. ودخل حفص ويوسف بن خالد، ومليح، فسألوه، فمر فيها، فلما كان عند آخر الكتاب انتبه الشيخ، فقال: أعد العرض. فعرض عليه، فقال: ما سألتموني عن أبي فقد حدثني به سعيد، وما سألتموني عن سعيد، فقد حدثني به أبي، ثم أقبل على يوسف بن خالد، فقال:

---

(١) هو الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي ـ نسبة إلى رامهرمز ـ إحدى كور الأهواز، من بلاد خوستان في فارس. وهو من الحفاظ الثقات، صنف «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» وكتاب «الأمثال». وقد حقق الأول الدكتور محمد عجاج الخطيب. وقد عاش ابن خلاد إلى قريب ٣٦٠هـ. وترجمته في تذكرة الحفاظ ٩٠٥/٣.

(٢) انظر المحدث الفاصل، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩.

(٣) مليح بن وكيع بن الجراح يروي عن أبيه وعن جرير بن عبدالحميد، وعنه أبو زرعة الرازي. الجرح والتعديل ٤/ قسم ٣٦٧/١.

(٤) عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي الكوفي من الأعلام الحفاظ. قال عنه أحمد: كان نسيج وحده. وهو ثقة (ت ١٩٢). وترجمته في تذكرة الحفاظ ٢٨٢/١؛ والجرح والتعديل ج ٤/ قسم ٣٦٧/١.

(٥) يوسف بن خالد السمتي (بفتح المهملة وسكون الميم) يروي عن موسى بن عقبة والأعمش قال عنه ابن معين: كذاب خبيث، عدو الله، لا يروي عن رجل فيه خير. وقيل له السمتي لهيئته. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الشيوخ (ت ١٨٩) تهذيب ٤١١/١١؛ والميزان ٤٦٣/٤؛ والتاريخ الكبير ٣٨٨/٨؛ والضعفاء الصغير، ص ١٢٢؛ والمشتبه ٣٧١/١.

إن كنت أردت شيني وعيبي فسلبك الله الإسلام.

وأقبل على حفص، فقال:

ابتلاك الله في دينك ودنياك.

وأقبل على مليح، فقال:

لا نفعك الله بعلمك.

قال يحيى: فمات مليح، ولم ينتفع به، وابتلى حفص في بدنه بالفالج. وبالقضاء في دينه. ولم يمت يوسف حتى اتهم بالزندقة.

«محمد بن إسحاق بن يسار»

وأما محمد بن إسحاق بن يسار[1]، صاحب المغازي، فيطول ذكر ترجمته على وجهها. وقد وثقه جماعة:

قال أحمد: هو حسن الحديث. وقال مرة: يُكتب من حديثه هذه الأحاديث (كأنه)[2] يعني المغازي.

وقال مرة: هو صالح الحديث، وأحتج به (أنا)[3] أيضاً.

وقال ابن المديني: حديثه عندي صحيح.

وقال ابن عيينة: ما سمعت أحداً تكلم في محمد بن إسحاق إلا في قوله بالقدر.

وقال ابن معين مرة: هو ثقة، وليس بحجة.

---

(1) (ت ١٥٠) تقريباً. وترجمته في تهذيب التهذيب ٩/٣٨؛ وتذكرة الحفاظ ١/١٧٢؛ وتاريخ بغداد ١/٢١٤؛ والميزان ٣/٤٦٨؛ واللسان ٦/٦٨٢؛ والجرح والتعديل ٣/ قسم ٢/١٩١؛ والضعفاء للنسائي، ص ٩١؛ والتاريخ الكبير ١/٤٠؛ والضعفاء للعقيلي، ص ٣٧٠؛ منتخب الإرشاد، ٢٧/أ؛ الثقات لابن حبان، ٨٢/أ.

(2) في د: «فإنه».

(3) في د: «أبان». وهو خطأ.

وتكلم فيه آخرون:

وكان يحيى بن سعيد شديد الحمل عليه، وكان لا يحدث عنه، ذكره عنه الإمام أحمد، وقال:

ما رأيت يحيى أسوأ رأياً منه في محمد بن إسحاق، وليث[1] (بن أبي سليم)[2] وهمام، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم.

وكان ابن مهدي يحدث عن رجل عنه.

وكذبه مالك وهشام بن عروة والأعمش.

ولا ريب أنه كان يتهم بأنواع من البدع، من التشيع والقدر وغيرهما. وكان يدلس عن غير الثقات، وربما دلس عن أهل الكتاب ما يأخذه عنهم من الأخبار.

قال أحمد: هو كثير التدليس جداً.

قيل له: فإذا قال: حدثنا أو (أنا) فهو ثقة؟.

قال: هو يقول: أخبرني فيخالف يشير إلى أنه يصرح بالتحديث والإخبار ويخالف الناس في حديثه مع ذلك.

وقال الجوزجاني: يمضغ حديث الزهري بمنطقة حتى يعرف من رسخ في علمه أنه خلاف رواية أصحابه عنه.

وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وشعبة والحمادان والسفيانان وخلق.

وخرج مسلم حديثه مقروناً بغيره.

---

(١) ليث بن أبي سليم: الكوفي مضطرب في حديثه، ولكن حدث عنه الناس. وهو من أكثر الناس عبادة واسم أبي سليم أيمن، ويقال أنس. يروي عن طاوس ومجاهد (ت ١٤٣)، انظر تهذيب ٨/٤٦٥؛ والميزان ٣/٤٢٠؛ والجرح والتعديل ٣/ قسم ٢/١٧٧؛ والضعفاء للعقيلي، لوحة ٣٦٨.

(٢) الزيادة من د.

«حماد بن سلمة»

وأما حماد بن سلمة[1]، فهو أرفع من هؤلاء كلهم. وهو الإمام الرباني العالم بالله، والعالم بأمر الله، أبو سلمة، (حماد بن سلمة)[2] البصري، الفقيه، الزاهد، العابد.

وقد روى عنه الأئمة الكبار مثل يحيى بن القطان وابن مهدي وابن المبارك، ومالك والثوري، وهما من أقرانه، وشعبة وهو أسن منه، وهو ثقة (ثقة)[3]، من أصلب الناس في السنة. ولذلك قال ابن معين: من ذكره بسوء فاتهمه على الإسلام. وأثنى عليه الأئمة ثناء عظيماً.

وفصل القول في رواياته:

أنه من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لزمهم كثابت البناني[4]، وعلي بن زيد[5] ويضطرب في بعضهم الذين لم يكثر ملازمتهم كقتادة وأيوب وغيرهما، وسنذكر ذلك مستوفى فيما بعد إن شاء الله تعالى.

وقد خرج له مسلم الكثير في صحيحه واستشهد به البخاري وقيل: إنه خرج له حديثاً واحداً في الرقاق◊. وأنكر ابن حبان ذلك عليه، فقال[6]:

---

(١) حماد بن سلمة بن دينار البصري يروي عن أيوب السختياني أحد الأعلام ممن لزم العبادة والعلم. ترجمته في تهذيب التهذيب ١١/٣؛ حلية لأولياء لأبي نعيم ٢٤٩/٦؛ الميزان ٥٩٠/١؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٧؛ شذرات الذهب ٢٦٢/١.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) سقطت من د.

(٤) ثابت البناني بن أسلم، أبو محمد البصري من ولد بنانة بن سعد بن لؤي، من الأعلام الثقات. يروي عن أنس، وعن شعبة والحمادين (ت ١٢٧). وترجمته في تذكرة الحفاظ ١٢٥/١؛ تهذيب التهذيب ٢/٢؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ٨٩.

(٥) علي بن زيد بن جدعان التيمي، أبو الحسن البصري. روى عن سعيد بن المسيب وطبقته (ت ١٢٩). انظر ترجمته تذكرة الحفاظ ١٤٠/١؛ تهذيب التهذيب ٣٢٢/٨؛ الجرح والتعديل ٣/ قسم ١٨٦/١.

◊ لوحة ٢٨/أ.

(٦) انظر مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٧.

لم ينصف من جانب حديث حماد بن سلمة، واحتج بأبـي بكر بن عياش في كتابه وبابن أخي الزهري، وبعبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، فإن كان تركه إياه لما كان يخطىء فغيره من أقرانه مثل الثوري وشعبة وذويهما كانوا يخطئون. فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه، فقد كان ذلك في أبـي بكر بن عياش موجوداً، وأنى يبلغ أبوبكر حماد بن سلمة في إتقانه أم في جمعه، أم في علمه أم في ضبطه؟ ولم يكن من أقران حماد (بن[1] سلمة) بالبصرة مثله في الفضل والدين والنسك والعلم والكتبة والجمع والصلابة في السنة، والقمع لأهل البدع، ولم يكن يَثْلُبه في أيامه إلا معتزلي قدري أو مبتدعي جهمي، لما كان يظهر من السنن الصحيحة التي ينكرها المعتزلة.

قال أبو عيسى[2]:

وهكذا من تكلم في ابن أبي ليلى إنما تكلم فيه من قبل حفظه.

قال علي: قال يحيى بن سعيد القطان: روى شعبة عن ابن أبـي ليلى عن أخيه عيسى، عن عبدالرحمن بن أبـي ليلى، عن أبـي أيوب عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في العطاس.

قال يحيى: ثم لقيت ابن أبـي ليلى فحدثنا عن أخيه عيسى عن عبدالرحمن بن أبـي ليلى، عن علي، عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ.

قال أبو عيسى:

ويروى عن ابن أبـي ليلى نحو هذا غير شيء، وكان يروي الشيء مرة هكذا ومرة هكذا، يغير الإسناد.

وإنما جاء هذا من قبل حفظه، لأن أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون. ومن كتب منهم إنما كان يكتب بعد السماع.

قال: وسمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ابن أبـي ليلى لا يحتج به.

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) العلل آخر الجامع ٥/٧٤٥ ــ ٧٤٦.

قال أبو عيسى:

وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد وعبدالله بن لهيعة وغيرهما، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة.

فإذا انفرد واحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به، كما قال أحمد بن حنبل: ابن أبي ليلى لا يحتج به، إنما عنى إذا انفرد بالشيء، وأشد ما يكون في هذا إذا لم يحفظ الإسناد، فزاد في الإسناد أو نقص أو غير الإسناد أو جاء بما يتغير فيه المعنى.

«ابن أبي ليلى»

أما ابن أبي[1] ليلى (فهو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى)[2] قاضي الكوفة. وكان من جلة الفقهاء المعتبرين وله حديث كثير، وهو صدوق لا يتهم بتعمد الكذب، ولكنه كان سيىء الحفظ جداً.

قال أبو داود الطيالسي[3]: قال شعبة: ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى.

---

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، أبو عبدالرحمن الأنصاري. قال النسائي: ليس بالقوي في الحديث. وأبوه عبدالرحمن بن أبي ليلى ثقة. وكذلك ابن عمه: عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى. كذا قال الذهبي في الميزان ٤/٥٩٦، والواقع أن عبدالله بن عيسى هو ابن أخيه وليس ابن عمه. والصحيح كما في لسان الميزان ٧/٥٠٠، وفيه: عبدالرحمن بن أبي ليلى وابناه محمد وعيسى وابن ابنه عبدالله بن عيسى. وكذلك في تهذيب التهذيب ٩/٣٠٠؛ وقد تكلم في حفظه أكثر العلماء. وانظر الضعفاء للعقيلي، ص ٣٨٨؛ ومنتخب الإرشاد ٨٧/ب.

(٢) سقطت من د.

(٣) أبو داود سليمان بن داود الطيالسي، حافظ، ثقة، يروي عن شعبة والثوري وهو صاحب المسند (ت ٢٠٣). انظر تهذيب ٤/١٨٢؛ وطبقات خليفة بن خياط، ص ٢٧٧؛ وتذكرة الحفاظ ١/٣٥١؛ وتاريخ بغداد ٩/٢٤؛ ومنتخب الإرشاد ٧٧/ب.

وقال النضر بن شميل[1]: قال شعبة أفادني محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى أحاديث، فإذا هي مقلوبة.

وقال علي بن المديني: سمعت يحيى يقول: كان ابن أبي ليلى سيىء الحفظ وقال أحمد: هو مضطرب الحديث جداً سيىء الحفظ وقال: لا يحتج بحديثه.

وذكر إبراهيم بن سعيد[2] عن يحيى بن معين، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن ابن أبي ليلى ما روى عن عطاء.

قال ابن معين: ابن أبي ليلى ضعيف في روايته.

قال إبراهيم: وكان أحمد بن حنبل لا يحدث عنه.

وقال أحمد بن حفص السعدي عن أحمد بن حنبل: ابن أبي ليلى ضعيف، وعن عطاء أكثره خطأ.

وقال العجلي: كان صدوقاً، جائز الحديث.

وأما حديث العطاس[3] الذي ذكره الترمذي أن ابن أبي ليلى اضطرب

---

(1) النضر بن شميل: أبو الحسن النحوي البصري. يروي عن شعبة وحماد بن سلمة. وعنه ابن معين وإسحاق بن راهويه. ثقة، حافظ (ت ٢٠٤). وترجمته في: تهذيب التهذيب ٤٣٧/١٠؛ وتذكرة الحفاظ ٣١٤/١؛ ووفيات الأعيان ١٦١/٢؛ والبداية والنهاية ٢٥٥/١٠؛ والجرح والتعديل ٤/ قسم ٤٧٧/١.

(2) إبراهيم بن سعيد الجوهري أبو إسحاق البغدادي. روى عنه الجماعة سوى البخاري قال الخطيب: كان ثقة مكثراً، صنف المسند (ت ٢٤٧). وترجمته في تقريب التهذيب ٣٥/١؛ والتهذيب ١٢٣/١؛ وتذكرة الحفاظ ٥١٥/٢.

(3) الحديث: أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال، وليقل الذي يرد عليه: يرحمك الله، ويقل هو: يهديكم الله ويصلح بالكم.
قال الترمذي: وكان ابن أبي ليلى يضطرب في هذا الحديث يقول أحياناً: عن أبي أيوب عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ويقول أحياناً: عن علي عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الترمذي ٨٣/٥.

فيه. فقد خرجه الترمذي أيضاً في كتاب الأدب في باب «كيف يشمت العاطس» وسبق الكلام عليه هناك مستوفى.

وذكر الترمذي أنه يروى عن ابن أبي ليلى نحو هذا غير شيء، وهو كما قال. وقد سبق له حديث في أبواب الدعاء «في أبواب الذكر عند الصباح والمساء[1] وسبق له حديث آخر في القنوت في كتاب الصلاة[2].

وحديث[3] آخر في التيمم في آخر كتاب الطهارة◊.

«مجالد بن سعيد الهمذاني»

وأما مجالد بن[4] سعيد الهمذاني الكوفي، فليس هو بالحافظ أيضاً، قد ضعفه غير واحد.

---

(١) هذا الحديث يرويه ابن أبي ليلى عن داود بن علي هو ابن عبدالله بن عباس عن أبيه عن جده عبدالله بن عباس قال: سمعت نبي الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول ليلة حين فرغ من صلاته: اللهم إني أسألك رحمة من عندك تهدي بها قلبي وتجمع بها أمري. و (هو حديث طويل) وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ليلى إلا من هذا الوجه. الترمذي ٥/٤٨٢ ـ ٤٨٤.

(٢) وهو ما أخرجه الترمذي ٢/٢٥١، من طريق عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يقنت في صلاة الصبح والمغرب. وقد ذكره ابن رجب من رواية محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى وليس ما هنا كذلك وعبدالرحمن غير محمد بن عبدالرحمن ولعل مرجع هذا إلى خلو بعض النسخ من الاسم الصريح واكتفائها بابن أبي ليلى.

(٣) هذا الحديث أخرجه الترمذي ١/٢٧٤، ويرويه عن الأعمش وابن أبي ليلى عن عبدالله بن سلمة عن علي، قال: «كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقرئنا القرآن على كل حال، ما لم يكن جنباً».
قال أبو عيسى: حديث علي هذا حديث حسن صحيح.

◊ ٢٩/أ.

(٤) مجالد بن سعيد بن عمير الهمذاني: يروي عن الشعبي وقيس بن أبي حازم (ت ١٤٤) وترجمته في تهذيب التهذيب ١٠/٣٩؛ والميزان ٣/٤٣٨؛ والجرح والتعديل ٤/ قسم ١/٣٦١؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ١١٢.

قال يحيى بن سعيد: لو شئت أن يجعلها لي مجالد كلها عن الشعبي، عن مسروق، عن عبدالله فعل، يشير إلى أنه كان يقبل التلقين.

وضعفه أحمد، وقال[1]: كم من أعجوبة لمجالد. وقال مرة: هو يزيد في الأسانيد.

وقال مرة: ليس بشيء يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس وقد احتمله الناس.

وضعفه يحيى بن معين. وقال: لا يحتج به، وقال مرة: صالح.

وقال النسائي[2]: ليس بالقوي. وقال مرة: ثقة.

وقال ابن حبان، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.

وقال الدارقطني: ليس بثقة، يزيد بن أبي زياد أرجح منه، ومجالد لا يعتبر به.

وخرج له مسلم مقروناً. وكان يحيى بن سعيد يحدث عنه. وحدث ابن مهدي عن رجل عنه.

عبدالله بن لهيعة

وأما ابن لهيعة[3]، فهو عبدالله بن لهيعة بن عقبة، قاضي مصر، وهو كثير الاضطراب.

وكان يحيى بن سعيد يضعفه ولا يراه شيئاً.

وقد اختلف الأئمة في أمره:

---

(١) مسائل الميموني للإمام أحمد، لوحة ١٨/أ.

(٢) قال النسائي في ضعفائه: مجالد بن سعيد: كوفي ضعيف. الضعفاء، ص ٩٦.

(٣) مات (١٧٤هـ). انظر ترجمته في ميزان الاعتدال ٢/٤٧٥؛ وتذكرة الحفاظ ١/٢٣٧؛ وشذرات الذهب ١/٢٨٣؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ٦٦؛ والتاريخ الكبير ٥/١٨٢؛ وضعفاء النسائي، ص ٦٥؛ والجرح والتعديل ٢/ قسم ٢/١٤٥.

فمنهم من قال: حديثه في أول عمره قبل احتراق كتبه أصح. وقد سمع منه قبل احتراق كتبه ابن المبارك والمقبري، كذا قال الفلاس وغيره.

وقاله ابن معين في رواية عنه.

ومنهم من قال: حديثه في عمره كله واحد، وهو ضعيف، وهو المشهور عن يحيى بن معين وأنكر أن تكون كتبه احترقت. وقال: لا يحتج به. وقال أبو زرعة: سماع الأوائل والأواخر منه سواء إلا أن ابن وهب وابن المبارك كانا يتتبعان أصوله. وليس ممن يحتج به.

وقال ابن مهدي: ما (اعتد)[1] بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه.

وقال مرة: لا أحمل عن ابن لهيعة قليلاً ولا كثيراً، ثم قال: كتب لي ابن لهيعة كتاباً فيه: (ثنا) عمرو بن شعيب، قال عبدالرحمن: فقرأته على ابن المبارك، فأخرجه إليّ ابن المبارك من كتابه عن ابن لهيعة، قال: أخبرني إسحاق بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب.

وقال أحمد: كان ابن لهيعة يحدث عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، وكان (بعد)[2] يحدث بها عن عمرو بن شعيب نفسه.

وقال أيضاً: ما حديث ابن لهيعة بحجة. وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، وهو يقوي بعضه ببعض.

وروى عن أحمد أنه قال: سماع العبادلة من ابن لهيعة عندي صالح، عبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرىء، وعبدالله بن المبارك.

---

(١) في د: «اعتدت» وفي ظ: «اعتددت».

(٢) في د: «قد».

وقال الجوزجاني[1]: لا ينبغي أن يحتج بروايته، ولا يعتد بها.

وقال ابن حبان: سبرت أخباره فرأيته يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم ثم كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه سواء اكان من حديثه أو لم يكن من حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه، لما فيها من الأخبار المدلسة، عن المتروكين، ووجب ترك الاحتجاج (برواية)[2] المتأخرين بعد احتراق كتبه، لما فيها مما ليس من حديثه.

ونقل أبو عبيد الآجري[3] عن أبي داود، عن أحمد، قال: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه، وكذا نقله النسائي عن أبي داود عن أحمد.

وذكر جعفر الفريابي[4] عن بعض أصحابه عن قتيبة، قال: قال (لي)[5] أحمد: أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح.. قلت: لأنا كنا نكتب من كتاب عبدالله بن وهب ثم نسمعه من ابن لهيعة◊.

وقال الثوري: (عند)[6] ابن لهيعة الأصول، وعندنا الفروع.

وقال: حججت حججاً لألقى ابن لهيعة.

---

(١) الشجرة للجوزجاني ٤١/أ، ونصه: لا يوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج به، ولا يغتر بروايته.

(٢) في د: «برأيه المتأخرون» والصحيح ما في الأصل.

(٣) أبو عبيد الآجري: محمد بن الحسين بن عبدالله البغدادي، إمام محدث له كتاب «الشريعة» و«الأربعين» (ت ٣٦٠). تذكرة الحفاظ ٩٣٤/٣؛ شذرات الذهب ٣٥/٣؛ وفيات الأعيان ٤٨٨/١؛ والمنهج الأحمد ٥٤/٢؛ والأنساب ١٤/أ.

(٤) الفريابي: جعفر بن محمد بن الحسن، سكن مصر، كان من أوعية العلم (ت ٣٠١) وترجمته في تذكرة الحفاظ ٦٩٢/٢.

(٥) سقطت من د.

◊ لوحة ٣٠/أ.

(٦) في د: «عن».

وكان ابن وهب[1] يقول: حدثني (ـ والله[2] ـ) الصادق البار عبدالله بن لهيعة.

وأثنى عليه أحمد بن[3] صالح المصري، وقال: هو صحيح الكتاب، فمن ضبط عنه من إملائه من كتابه فحديثه صحيح. قال: وأنا أذهب إلى أنه لا يترك حديث محدث حتى يجتمع أهل مصره على ترك حديثه.

قال ابن عدي: هو حسن الحديث، يكتب حديثه، وقد حدث عنه الثقات: الثوري، وشعبة، ومالك، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد.

خرج مسلم حديثه مقروناً بعمرو بن الحارث. وأما البخاري والنسائي فإذا ذكرا إسناداً فيه ابن لهيعة وغيره سميا ذلك الغير، وكنيا عن اسم ابن لهيعة، ولم يسمياه.

وممن يضطرب في حديثه أيضاً شهر بن حوشب[4]. وهو يروي المتن الواحد بأسانيد متعددة.

ومنهم ليث بن أبي سليم، ويزيد بن أبي زياد الكوفي[5].

---

(١) ابن وهب: عبدالله بن وهب بن مسلم، أحد المحدثين المصريين الأعلام، ثقة حافظ، يروي عن مالك (ت ١٩٧). وترجمته في تهذيب التهذيب ٦/٧١؛ وتذكرة الحفاظ ١/٣٠٤؛ والنجوم الزاهرة ٢/١٥٥؛ ومنتخب الإرشاد، لوحة ٥٠/ب.

(٢) ليست في ظ.

(٣) أحمد بن صالح المصري أحد الأعلام الحفاظ الثقات، والمحدثين الكبار. يروي عنه البخاري (ت ٢٤٨). وترجمته في تهذيب التهذيب ١/٣٩؛ والنجوم الزاهرة ٢/٣٢٨؛ شذرات الذهب ٢/١١٧.

(٤) شهر بن حوشب الأشعري أبو سعيد ويقال أبو عبدالله. يروي عن أم سلمة وأبي هريرة (ت ١١١). وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٤/٣٦٩ ـ ٣٧٢؛ والميزان ٢/٢٨٣؛ والتاريخ الكبير ٤/٢٥٨؛ والضعفاء للنسائي، ص ٥٦.

(٥) يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، أبو عبدالله الكوفي، يروي عن إبراهيم النخعي وعبدالرحمن بن أبي ليلى (ت ١٣٦). انظر تهذيب التهذيب ١١/٣٢٩.

ومنهم عبدالملك بن عمير[1]، على أن حديثه مخرج في الصحيحين، وقال أحمد: هو مضطرب الحديث جداً، وهو أشد اضطراباً من سماك.

وممن يضطرب في حديثه سماك[2]، وعاصم بن بهدلة[3].

وقد ذكر الترمذي أن هؤلاء وأمثالهم ممن تكلم فيه من قبل حفظه، وكثرة خطئه لا يحتج بحديث أحد منهم إذا انفرد. يعني في الأحكام الشرعية والأمور العملية، وأن أشد ما يكون ذلك إذا اضطرب أحدهم في الإسناد. فزاد فيه او نقص، أو غيّر الإسناد أو غيّر المتن، تغييراً يتغير به المعنى.

ومثال ذلك حديث واحد رواه ابن لهيعة فزاد في إسناده على الناس، ورواه أيضاً بغير الإسناد الذي رواه به الناس، ورواه بمعنى غير معنى حديث الناس:

روى الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، وعبدالحميد بن جعفر كلهم عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبدالله بن الحارث بن جزء قال: أنا أول من سمع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول:

«لا يبول أحدكم مستقبل القبلة»، وأنا أول من حدث الناس بذلك[4].

وفي رواية الليث بن سعد وغيره عن يزيد بن أبي حبيب، أنه سمع عبدالله بن الحارث يذكره.

---

(١) عبدالملك بن عمير بن سويد بن حارثة القرشي يروي عن سمرة بن جندب (ت ١٣٦) تهذيب ٦/٤١١.

(٢) سماك بن حرب بن أوس، أبو المغيرة الكوفي: يروي عن النعمان بن بشير وأنس بن مالك. في حديثه اضطراب، وخاصة عن عكرمة (ت ١٢٣). تهذيب التهذيب ٤/٢٣٢؛ والجرح والتعديل ٢/ قسم ١/٢٧٩؛ والميزان ٢/٢٣٢.

(٣) عاصم بن بهدلة: هو ابن أبي النجود أحد القراء السبعة (ت ١٢٧) الميزان ٢/٣٥٧؛ تهذيب ٥/٣٨.

(٤) أخرجه ابن ماجه ١/١١٥، من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب.

ورواه ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب، عن جبلة بن نافع، عن عبدالله بن الحارث (بن جزء)[1]، (فزاد في إسناده رجلاً.

ورواه أيضاً عن عبدالله بن الحارث)[2] سليمان بن زياد الحضرمي وسهيل بن ثعلبة.

وقد رواه عن سليمان بن زياد غير واحد، منهم ابن لهيعة، وانفرد ابن لهيعة فرواه عن عبيدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن الحارث بن جزء، قال:

«رأيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يبول مستقبل القبلة» وأنا أول من حدث الناس بذلك.

وهذا اللفظ خطأ. تفرد به ابن لهيعة، وخالف رواية الناس كلهم.

وقد روى مسلم[3] في مقدمة كتابه، عن الحسن الحلواني: سمعت يزيد بن هارون وذكر زياد بن ميمون، فقال:

حلفت أن لا أروي عنه شيئاً، لقيته، فسألته عن حديث فحدثني به عن بكر المزني. ثم عدت إليه فحدثني به عن مورق. ثم عدت إليه فحدثني به عن الحسن (وكان ينسبه)[4] إلى الكذب، انتهى.

فاختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهماً فإنه ينسب به إلى الكذب. وإن كان سيىء الحفظ ينسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط، وإنما (يحتمل مثل ذلك)[5] ممن كثر حديثه وقوي ◊ حفظه، كالزهري، وشعبة، ونحوهما.

---

(١) من ظ.

(٢) سقطت من د.

(٣) مقدمة مسلم ١/٢٤ وفيه: «حلفت أن لا أروي عنه شيئاً، ولا عن خالد بن محدوج».

(٤) خرم في الأصل. وفي د، ظ: «وكان ينسبه». وفي مقدمة مسلم «ينسبهما» وهو الأصم لأن الكلام عن اثنين هما زياد بن ميمون وخالد بن محدوج الذي لم تذكره كل نسخ العلل. مقدمة مسلم ١/٢٤.

(٥) في د: «يحمل ذلك».

◊ لوحة ٣١/أ.

وقد كان عكرمة يتهم في رواية الحديث عن رجل ثم يرويه عن آخر حتى ظهر لهم سعة علمه وكثرة حديثه. وذكر معنى ذلك ابن لهيعة عن ابن هبيرة وأبي الأسود، عن إسماعيل بن عبيد[1] الأنصاري، وكان من أصحاب ابن عباس.

«الرواية باللفظ والمعنى»

قال الترمذي ــ رحمه الله تعالى ــ:

فأما من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ، فإن هذا واسع عند أهل العلم، إذا لم يتغير به المعنى.

حدثنا محمد بن بشار، (ثنا) عبدالرحمن بن مهدي ثنا معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع، قال:

«إذا حدثناكم على المعنى فحسبكم».

(ثنا) يحيى بن موسى، (أنا) عبدالرزاق، (أنا) معمر، عن أيوب، عن محمد بن سيرين قال: كنت أسمع من عشرة، اللفظ مختلف والمعنى واحد.

(ثنا) أحمد بن منيع[2]، (ثنا) محمد بن عبدالله الأنصاري، عن ابن عون قال: كان إبراهيم النخعي والحسن والشعبي يأتون بالحديث على المعاني، وكان القاسم بن محمد، ومحمد بن سيرين ورجاء بن حيوة يقيدون الحديث على حروفه.

حدثنا علي بن خشرم[3]، (ثنا) حفص بن غياث، عن عاصم الأحول،

---

(١) إسماعيل بن عبيد الأنصاري: ابن رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان، ذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب التهذيب ١/٣١٨؛ والميزان ١/٢٣٨.

(٢) أحمد بن منيع بن عبدالرحمن البغوي، أبو جعفر الأصم الحافظ، يروي عن ابن عيينة، وهو ثقة (ت ٢٤٤). تهذيب ١/٨٤؛ تاريخ بغداد ١/٢٦٥؛ تذكرة الحفاظ ٢/٤٨٠.

(٣) علي بن خشرم (زنة جعفر) بن عبدالرحمن بن عطاء المروزي، أبو الحسن الحافظ، يروي عن ابن عيينة، ثقة (ت ٢٥٧). تهذيب ٧/٣١٦.

قال: قلت لأبي عثمان النهدي: إنك تحدثنا بالحديث ثم تحدثنا به على غير ما حدثتنا!!

قال: عليك بالسماع الأول.

قال: حدثنا الجارود بن معاذ[1]، (ثنا) وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن، قال:

إذا أصبت المعنى أجزأك.

(ثنا) علي بن حجر، (أنا) ابن المبارك، عن سيف هو ابن سليمان، قال: سمعت مجاهداً يقول: أنقص من هذا الحديث إن شئت، ولا تزد فيه.

حدثنا أبو عمار، الحسين بن حُريث قال: (أنا) زيد بن حباب، عن رجل، قال: خرج إلينا سفيان الثوري، فقال: إن قلت لكم: إني أحدثكم كما سمعت، فلا تصدقوني، إنما هو المعنى.

حدثنا الحسين[2] بن حريث، قال: سمعت وكيعاً يقول: إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس[3].

حديث واثلة[4] بن الأسقع الموقوف ذكره البخاري في تاريخه وذكر أن

---

(١) الجارود بن معاذ السلمي يروي عن ابن عيينة ثقة (ت ٢٤٤). تهذيب ٢/٥٣.

(٢) في د: «الحويص». وهو خطأ.
وهو الحسين بن حريث بن الحسن بن ثابت الخزاعي مولاهم، أبو عمار المروزي روى عن الفضيل وابن المبارك وهو ثقة (ت ٢٤٤). تهذيب ٢/٣٣٣.

(٣) العلل آخر الجامع ٥/٧٤٦ ــ ٧٤٧.

(٤) انظر التاريخ الكبير ٣/ قسم ٢/٥١٣، وقال البخاري: العلاء بن الحارث أبو وهب الدمشقي الحضرمي، نسبه زيد بن حبان، عن معاوية بن صالح: قال عبدالله بن صالح حدثني معاوية عن العلاء بن الحارث، عن مكحول قال: دخلت على واثلة بن الأسقع... فذكر الحديث موقوفاً.
وقال: العلاء بن كثير عن مكحول، عن واثلة، رفعه. ولا يصح لأن العلاء بن كثير منكر الحديث. وانظر ترجمة العلاء بن كثير في تهذيب التهذيب ٨/١٩١.

أبا نعيم النخعي رواه عن (العلاء)[1] بن كثير عن مكحول، عن واثلة مرفوعاً، قال: ولا يصح. والعلاء بن كثير منكر الحديث.

مقصود الترمذي بهذا الفصل الذي ذكره ههنا: أن من أقام الأسانيد وحفظها، وغيّر المتون تغييراً لا يغير المعنى، انه حافظ ثقة يعتبر بحديثه: (وبنى ذلك على)[2] أن رواية الحديث بالمعنى جائزة وحكاه عن أهل العلم، وكلامه يشعر بأنه إجماع، وليس كذلك، بل هو قول كثير من العلماء. ونص عليه أحمد وقال: ما زال الحفاظ يحدثون بالمعنى وإنما يجوز ذلك لمن هو عالم بلغات العرب بصير بالمعاني عالم بما يحيل المعنى، وما لا يحيله. نص على ذلك الشافعي.

«أمثلة لرواية بالمعنى أحالت الحديث عن أصله»

وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه فغيروا المعنى:

مثل ما اختصره بعضهم من حديث عائشة في حيضها في الحج، أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال لها وكانت حائضاً: «انقضي رأسك وامتشطي»

= وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣/قسم ١/ ٣٦٠: العلاء بن كثير الدمشقي: سكن الكوفة، روى عن مكحول. روى عنه عبدالرحمن بن هانىء، أبو نعيم النخعي. سألت أبي عنه. فقال ضعيف، وسألت أبا زرعة عن العلاء بن كثير الشامي: فقال: ضعيف، واهي الحديث.

أما العلاء بن الحارث الدمشقي الذي روى هذا الخبر موقوفاً على واثلة فهو ثقة قال عنه ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه. فقال: ثقة لا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أوثق منه (ت ١٣٦) الجرح والتعديل ٣/قسم ١/ ٣٥٣.

وحديث واثلة الموقوف أخرجه الدارمي ١/ ٧٩؛ والرامهرمزي في المحدث الفاصل، ص ٥٣٣؛ والخطيب في الكفاية، ص ٢٠٤، ط الهند.

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) في د: «بين ذلك».

وأدخله في باب غسل الحيض، وقد أنكر ذلك على من فعله، لأنه يخل بالمعنى، فإن هذا لم تؤمر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه، بل في غسل الحائض إذا أرادت الإحرام، وهي حائض.

وروى بعضهم حديث إذا قرأ، يعني الإمام[1]، فانصتوا. بما فهمه من المعنى، فقال:

إذا قرأ الإمام: «ولا الضالين» فانصتوا، فحمله على فراغه من القراءة، لا على شروعه فيها.

وروى بعضهم حديث: كنا نؤديه على عهد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يريد زكاة الفطر. فصحف نؤديه، فقال: نورثه، ثم فسره من عنده، فقال: يعني الجد[2].

كل هذا تصرف سيىء، لا يجوز مثله.

«جواز الرواية بالمعنى وأدلة ذلك ومن قال به»

فأما الرواية بلفظ آخر لا يختل به المعنى، فهو الذي ذكر◊ الترمذي جوازه عند أهل العلم، وذكره عمن ذكره من السلف.

وروي عن الحسن أنه استدل لذلك بأن الله يقص قصص القرون السالفة بغير لغاتها.

وروى قتادة، عن زرارة بن أوفى، قال: لقيت عدة من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فاختلفوا عليَّ في اللفظ، واجتمعوا في المعنى.

---

(١) الحديث: «وإذا قرأ فانصتوا» أخرجه مسلم ١/٣٠٤؛ وأبو داود ١/٢٣٣؛ والنسائي ٢/١٠٩؛ وابن ماجه ١/٢٧٦.

(٢) العلل لابن أبي حاتم ٢/٥٢.

وقد روى إجازة ذلك أيضاً عن عائشة(١)، وأبـي سعيد الخدري(٢)، وابن عباس(٣). وفي أسانيدها نظر.

وروى معناه عن ابن مسعود، وأبـي الدرداء، وأنس، أنهم كانوا يحدثون عن النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ثم يقولون: أو نحو هذا، أو شبهه(٤).

وكان أنس يقول: أو كما قال. وهو أيضاً قول عمرو بن دينار، وابن أبـي نجيح وعمرو بن مرة، وجعفر بن محمد، وحماد بن زيد، ويحيـى بن سعيد، ويزيد بن هارون، وابن عيينة وأبـي زرعة(٥). وحكى عن أكثر الفقهاء.

وروي فيه أحاديث(٦) مرفوعة، لا يصح شيء منها.

«اتباع اللفظ ومن قال به»

وكان ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ يشدد في اتباع لفظ الحديث، وينهي عن تغيير شيء منه، وكذلك محمد بن سيرين والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة(٧).

وهو قول مالك في حديث النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ خاصة دون حديث غيره. وروي عنه أنه قال: استحب ذلك.

---

(١) روى الخطيب في الكفاية، ص ٢٠٥، ط الهند، بإسناده إلى عائشة ــ رضي الله عنها ــ قولها لعروة بن الزبير: يا بني أنه يبلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه. فقلت لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره. فقالت: هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قلت: لا. قالت: لا بأس بذلك.

(٢) وروى الخطيب بإسناده عن أبـي سعيد الخدري، قال: كنا نجلس إلى النبـي ــ صلى الله عليه وسلم ــ عسى أن نكون عشرة نفر، نسمع الحديث، فما منا اثنان يؤديان، غير أن المعنى واحد، الكفاية، ص ٢٠٥، ط الهند.

(٣) وروي عن عبدالله بن عباس ــ رضي الله عنه ــ في ذلك أيضاً: ص ٢٠٥.

(٤) (٥) انظر الكفاية للخطيب، حيث ذكر هذه الأقوال: ص ٢٠٥ ــ ٢٠٧، ط الهند.

(٦) نفس المرجع، ص ٢٠٠.

(٧) الكفاية للخطيب، ص ١٨٦.

وحكى الإمام أحمد عن وكيع أنه كان يحدث على المعنى، وأن ابن مهدي كان يتبع الألفاظ ويتعاهدها.

«رأي في جواز النقص دون الزيادة»

ورخص طائفة في النقص في الحديث للشك فيه، دون الزيادة، منهم: مجاهد، وابن سيرين[١].

وروي أيضاً عن مالك أنه كان يترك منه كل ما شك فيه.

«رأى ابن حبان اتباع اللفظ لمن ليس بفقيه»

وقد قال ابن حبان في أول كتاب الضعفاء: الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون. ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها، وما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن، ويحفظ الصحاح بألفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة زاد في الخبر ثقة، حتى كأن السنن نصب عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط، فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن بفقيه، وحدث من حفظه، ربما قلب المتن، وغير المعنى، حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلبه إلى شيء ليس منه وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته، إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه[٢] من متون الأخبار[٣]. انتهى.

---

(١) الكفاية، ص ١٨٩، ط الهند.

(٢) في ظ، د: «يروونه».

(٣) المجروحون لابن حبان ١/٧٨.

«اعتراض على ابن حبان»

وفيما ذكره نظر، وما أظنه سبق إليه. ولو فتح هذا الباب لم يحتج بحديث انفرد به عامة حفاظ المحدثين كالأعمش وغيره، ولا قائل بذلك، اللهم إلا أن يعرف من أحد أنه لا يقيم متون الأحاديث، فيتوقف حينئذ فيما انفرد به فأما مجرد هذا الظن فيمن ظهر حفظه وإتقانه، فلا يكفي في رد حديثه ـ والله أعلم ـ.

«الحفاظ المتقنون»

قال أبو عيسى:

وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة، مع حفظهم.

حدثنا محمد بن حميد الرازي، (ثنا) جرير عن عمارة بن القعقاع، قال: قال لي إبراهيم النخعي: إذا حدثتني فحدثني عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، فإنه حدثني مرة بحديث ثم سألته بعد ذلك بسنتين فلم يخرم منه حرفاً.

(ثنا) أبو حفص، عمرو بن[1] علي. (ثنا) يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان، عن منصور، قال: قلت لإبراهيم النخعي◊: ما لسالم بن أبي الجعد أتم حديثاً منك؟ قال: لأنه كان يكتب.

حدثنا عبدالجبار بن العلاء، (ثنا) سفيان بن عيينة قال: قال عبدالملك بن عمير[2]: إني لأحدث بالحديث فما أدع منه حرفاً.

---

(١) جاء في العلل / آخر الجامع ٧٤٨/٥ (ثنا أبو حفص عن عمرو بن علي) والصحيح كما في المخطوط أبو حفص عمرو وهو أبو حفص عمرو بن علي الفلاس يروي عن ابن مهدي، وقد صنف «المسند» و«العلل» و«التاريخ» قال أبو زرعة: كان من فرسان الحديث. وقد سبقت ترجمته. ترجمته، ص ٤٠٦.

◊ لوحة ٣٣/أ.

(٢) في د: «عمر» وهو خطأ.

حدثنا الحسين بن مهدي البصري، (ثنا) عبدالرزاق (أنا) معمر، عن قتادة، قال: ما سمعت أذناي شيئاً قط إلا وعاه قلبي.

حدثنا سعيد بن عبدالرحمن المخزومي (ثنا) سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: ما رأيت أحداً أنص للحديث من الزهري.

أخبرنا إبراهيم بن سعيد الجوهري (ثنا) سفيان بن عيينة قال: قال أيوب السختياني:

ما علمت أحداً كان أعلم بحديث أهل المدينة بعد الزهري من يحيى بن أبي كثير.

حدثنا محمد بن إسماعيل، (ثنا) سليمان بن حرب (ثنا) حماد بن زيد، قال: كان ابن عون يحدث، فإذا حدثته عن أيوب بخلافه تركه، فأقول: قد سمعته. فيقول: إن أيوب أعلمنا بحديث محمد بن سيرين.

أخبرنا أبو بكر[1]، عن علي بن عبدالله[2]، قال: قلت ليحيى بن سعيد: أيهما أثبت هشام الدستوائي أو مسعر؟ قال: ما رأيت مثل مسعر. كان مسعر من أثبت الناس.

حدثنا أبو بكر عبدالقدوس بن محمد، قال: وحدثنا أبو الوليد، قال: سمعت حماد بن زيد يقول: ما خالفني شعبة في شيء إلا تركته.

قال أبو بكر: حدثني أبو الوليد، قال: قال لي حماد بن سلمة: إن أردت الحديث فعليك بشعبة.

حدثنا عبد بن حميد، (ثنا) أبو داود، قال: قال شعبة ما رويت عن رجل حديثاً إلا أتيته أكثر من مرة، والذي رويت عنه عشرة أحاديث أتيته أكثر من

---

(١) أبو بكر بن أبي شيبة، واسمه عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي الحافظ، صاحب المصنف (ت ٢٣٥). وترجمته في تاريخ بغداد ١٠/٦٦؛ تهذيب التهذيب ٦/٢؛ تذكرة الحفاظ ٢/٤٣٢.

(٢) علي بن عبدالله: هو ابن المديني الإمام المعروف.

عشر مرار. والذي رويت عنه (خمسين حديثاً أتيته أكثر من خمسين مرة)[1]. والذي رويت عنه مائة أتيته أكثر من مائة مرة، إلاّ حَيّان[2] البارقي، فإني سمعت منه هذه الأحاديث، ثم عدت إليه فوجدته قد مات.

حدثنا محمد بن إسماعيل، (ثنا) عبدالله بن أبي الأسود (انا) ابن مهدي، قال: سمعت سفيان يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث.

حدثنا أبوبكر، عن علي بن عبدالله، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان.

قال علي: قلت ليحيى: أيهما كان أحفظ للأحاديث الطوال سفيان أو شعبة؟

قال: كان شعبة أَمَرَّ فيها.

قال يحيى: وكان شعبة أعلم بالرجال فلان، عن فلان وكان سفيان صاحب أبواب.

حدثنا أبوعمار الحسين بن حريث، قال: سمعت وكيعاً يقول: قال شعبة:

سفيان الثوري أحفظ مني. ما حدثني سفيان عن شيخ بشيء فسألته إلا وجدته كما حدثني.

حدثنا عمرو بن علي، قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: الأئمة في الحديث أربعة: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وحماد بن زيد.

---

(١) سقطت العبارة من: د.

(٢) حيان بن إياس البارقي الواسطي. روى عن ابن عمر، وثقه ابن معين وأبوحاتم. الجرح والتعديل ١/قسم ٢/٢٤٤.

قال أبو عيسى:

سمعت إسحاق بن موسى[1] الأنصاري، قال: سمعت معن بن عيسى القزاز، يقول:

كان مالك بن أنس يشدد في حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الباء والتاء ونحوهما.

أخبرنا أبو موسى[1] حدثني إبراهيم[2] بن عبدالله بن قريم الأنصاري، قاضي المدينة، قال:

مر مالك بن أنس على أبي حازم، وهو جالس فجازه، فقيل له◊: قال: إني لم أجد موضعاً أجلس فيه، وكرهت أن آخذ[3] حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأنا قائم.

أخبرنا أبو بكر، عن علي بن عبدالله، قال: قال يحيى بن سعيد: مالك عن سعيد بن المسيب[4] أحب إلي من سفيان الثوري، عن إبراهيم النخعي.

قال يحيى: ما في القوم أحد أصح حديثاً من مالك بن أنس، كان مالك إماماً في الحديث.

سمعت أحمد بن الحسن، يقول: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان.

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) وأبو موسى هو إسحاق بن موسى الأنصاري يروي عن ابن عيينة وطبقته (ت ٢٤٤) وكان ثقة، ولي قضاء نيسابور. تهذيب التهذيب ١/٢٥١.

(٢) إبراهيم بن عبدالله بن قريم: الأنصاري قاضي المدينة يروي عن مالك قال صاحب الميزان: لا أعرفه، تهذيب ١/١٣٥.

(٣) في ظ، د: «أحدث».

◊ لوحة ٣٤/أ.

(٤) المقصود بهذا مرسل مالك عن سعيد، إذ لم يسمع مالك سعيد بن المسيب، ولد مالك سنة ثلاث أو أربع وتسعين. ومات سعيد سنة ٩٣هـ. انظر مشاهير علماء الأمصار، ص ٦٣، ص ١٤٠.

قال أحمد بن الحسن: وسئل أحمد بن حنبل عن وكيع وعبدالرحمن بن مهدي. قال أحمد:

وكيع أكبر في القلب وعبدالرحمن إمام.

سمعت محمد بن عمرو بن نبهان بن صفوان الثقفي البصري يقول: سمعت علي بن المديني يقول:

لو حلفت بين الركن والمقام، لحلفت أني لم أر أحداً أعلم من عبدالرحمن بن مهدي.

قال أبو عيسى:

والكلام في هذا والرواية عن أهل العلم تكثر، وإنما بينا شيئاً منه على الاختصار. ليستدل به على منازل أهل العلم وتفاضل بعضهم على بعض في الحفظ والإتقان، ومن تكلم فيه من أهل العلم لأي شيء تكلم فيه[1].

«أقسام الرواة»

وقد ذكرنا فيما تقدم أن الرواة ينقسمون أربعة أقسام:

أحدها: من يتهم بالكذب.

والثاني: من لا يتهم، لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط.

وأن هذين القسمين يترك تخريج حديثهم إلا لمجرد معرفته.

والثالث: من هو صادق، ويكثر في حديثه الوهم ولا يغلب عليه. وقد ذكرنا الاختلاف في الرواية عنه وتركه.

والرابع: الحفاظ الذين يندر أو يقل الغلط والخطأ في حديثهم وهذا هو القسم المحتج به بالاتفاق.

وقد ذكر الترمذي حكم الأقسام الثلاثة فيما تقدم. وذكر ههنا حكم القسم الرابع.

وهم الحفاظ المتقنون الذين يقل خطؤهم. وذكر أنه لم يسلم من الغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم، وهو كما قال.

---

(١) العلل / آخر الجامع، ج ٥ ص ٧٤٧ ـ ٧٥١.

وقال ابن معين: من لم يخطىء فهو كذاب.

وقال ابن معين: لست أعجب ممن يحدث فيخطىء، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب.

وقال ابن المبارك: ومن يسلم من الوهم، وقد وَهَّمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك[1].

ووهَّم سعيد بن المسيب ابن عباس في قوله[2]:

تزوج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ميمونة وهو محرم.

وقرأت بخط أبي حفص البرمكي الفقيه الحنبلي ـ ذكرت لأبي الحسن يعني الدارقطني:

جاء عمرو بن يحيى المازني، في ذكره الحمار موضع البعير في توجه النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلى خيبر[3]. وأن أحمد لم يضعفه بذلك. فقال أبو الحسن: مثل هذا في الصحابة.

---

(١) هو بدر الدين الزركشي الذي صنف كتاباً أسماه «الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة».

(٢) أخرجه النسائي ٥/١٥٠ ـ ١٥١، من طرق كثيرة عن ابن عباس،
وأخرجه الترمذي في علله الكبير، لوحة ٢٥/أ.
وأخرجه أبو داود ١/٢٣، ط مصطفى الحلبي وفيه: عن سعيد بن المسيب: وهم ابن عباس في ذلك،
وأخرجه الطيالسي في مسنده ١/٢٣٠؛ والترمذي ٣/١٩٢.

(٣) أخرجه أبو داود ١/٢٧٩، ط مصطفى الحلبي. في كتاب الصلاة. باب التطوع على الراحلة.
من طريق مالك عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن عبدالله بن عمر، أنه قال:
«رأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يصلي على حمار وهو متوجه إلى خيبر». =

قال: روى رافع بن عمرو المازني. قال: رأيت النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يخطب على بغلة بمنى[1].

وروى الناس كلهم خطبة النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ على ناقة. أو جمل. أفيضعف الصحابي بذلك؟ انتهى.

وقد ذكر الأثرم لأحمد أن ابن المديني كان يحمل على عمرو بن يحيى، وذكر له هذا الحديث.

«أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ صلى على حمار». وقال: إنما هو على بعير.

فقال أحمد: هذا سهل.

وقال أحمد: كان مالك من أثبت الناس وكان يخطىء.

وقال: حماد بن زيد قد أخطأ في غير شيء.

وقال علي بن المديني: المحدثون صحفوا وأخطأوا ما خلا أربعة: يزيد بن زريع[2]، وابن علية، وبشر بن المفضل، وعبدالوارث بن سعيد.

= وأخرجه النسائي ٢/٤٧، وقال: لا نعلم أحداً تابع عمرو بن يحيى على قوله: يصلي على حمار.

وعمرو بن يحيى المازني وثقه أبو حاتم والنسائي، وقال الدارمي وابن معين: صويلح: تهذيب ٨/١١٨.

(١) أخرجه أبو داود ١/٤٥٣، ط الحلبي من طريق رافع بن عمرو المازني، قال: «رأيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء».

ورافع بن عمرو المازني: له صحبة، سكن البصرة. تهذيب ٣/٢٣١.

(٢) يزيد بن زريع العيشي، أبو معاوية البصري، يروي عن الثوري وشعبة قال يحيى القطان: لم يكن ههنا أثبت منه (ت ١٨٢). تذكرة الحفاظ ١/٢٥٦.

وقال البرذعي[1]: شهدت أبا زرعة ذكر عبدالرحمن بن مهدي ومدحه وأطنب في مدحه، وقال: وهم في غير شيء. ثم ذكر عدة أسماء صحفها. وقال: (قال) عن سماك، عن عبدالله بن ظالم وإنما هو مالك بن ظالم[2].

وقال ابن معين: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة كيِّس، لا أعلمه أخطأ إلا في حديث واحد.

«تراجم أعيان الحفاظ»

وقد ذكر الترمذي ههنا تراجم طائفة من أعيان الحفاظ مختصرة، فنذكرهم ونذكر معهم طائفة ممن لم يسمه أيضاً على وجه الاختصار إن شاء الله تعالى.

«١ ـ أبو زرعة بن عمرو بن جرير»:

فمنهم أبو زرعة بن عمرو بن جرير[3]، واسمه هرم، وقيل عبدالرحمن، قاله ابن معين وغيره.

وقيل: عبدالله، وقيل: عمرو. وجده جرير بن عبدالله البجلي الكوفي.

يروي عن جده جرير، وعن أبي هريرة.

---

(١) هذا النص أورده البرذعي في «الضعفاء والمتروكين» وهو مسائله لأبي زرعة الرازي، لوحة ١٣٣/ب، وله تكملة في ذكر الأسماء التي صحفها ابن مهدي: قال عن شهاب بن شريفة إنما هو شهاب بن شرنقة وقال: عن عائذ بن بطة، وإنما هو ابن نضلة. وقال عن قيس بن جبير، وإنما هو قيس بن حبتر. وهو قيس بن حبتر. (وزن جعفر). يروي عن ابن عباس.

◊ لوحة ٣٥/أ.

(٢) مالك بن ظالم: يروي عن أبي هريرة، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين. وجنح ابن حجر إلى أن عبدالله بن ظالم رجل آخر، وهو عبدالله بن ظالم المازني، من ثقات التابعين. وأكد البخاري هذا بقوله عنه: روى عن سعيد بن زيد حديثين ولم يذكر له رواية عن أبي هريرة. فتعين الراوي عن أبي هريرة هو مالك بن ظالم بن المنذر بن الجارود. تهذيب ١٠/١٨.

(٣) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١٢/٩٩؛ والجرح والتعديل ٢/ قسم ٢/٢٦٥، وسماه عبدالرحمن.

روى عنه إبراهيم النخعي، وغيره.

قال ابن أبي خيثمة: (ثنا) أبي، (ثنا) جرير، عن عمارة بن القعقاع قال: قال لي إبراهيم:

حدثني عن أبي زرعة؛

فإني سألته عن حديث، ثم سألته عنه بعد سنتين، فما أخرم منه حرفاً.

وخرجه ابن عدي، عن الحسين بن يوسف الفربري، عن أبي عيسى الترمذي، عن ابن حميد، كما أخرجه الترمذي ههنا.

«٢ ـ سالم بن أبي الجعد، ت ١٠١»:

ومنهم سالم بن أبي الجعد[١].

واسم أبي الجعد رافع الأشجعي، مولاهم الكوفي، وهو ثقة متفق على حديثه.

وكلام منصور[٢] الذي خرجه الترمذي خرجه ابن عدي، عن الحسين بن يوسف، عن الترمذي: مع ان بعضهم تكلم في سالم بن أبي الجعد.

قال ابن جرير: (ثنا) ابن حميد، (ثنا) جرير، عن المغيرة قال: ثلاثة كانوا لا يعبأون بحديثهم فذكر أحدهم سالم بن أبي الجعد.

«٣ ـ عبدالملك بن عمير، ت ١٣٦»:

ومنهم عبدالملك بن عمير القرشي الكوفي[٣].

يكنى أبا عمرو. وهو ثقة. متفق على حديثه. وقد سبق أن أحمد قال: هو كثير الاضطراب.

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٤٣٢/٣؛ والجرح والتعديل ٢/ قسم ١٨١/١.

(٢) وهو قوله: ما لسالم بن أبي الجعد أتم حديثاً منك، قال: لأنه كان يكتب.

(٣) وترجمته في تذكرة الحفاظ ١٣٥/١؛ وتهذيب التهذيب ٤١١/٦.

وقدم سماكاً وعاصم بن أبي النجود عليه في الاضطراب، يعني انه أكثر منهم اضطراباً.

وقال أحمد: (ثنا) سفيان، سمعت عبدالملك بن عمير يقول: والله إني لأحدث بالحديث، وما أدع منه حرفاً.

وخرجه ابن عدي عن الحسين بن يوسف، عن الترمذي، كما خرجه هنا.

وقال ابن أبي حاتم[1]: حدثنا صالح بن أحمد (ثنا) علي بن المديني، قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول:

كان سفيان يعجب من حفظ عبدالملك قال صالح: قلت لأبي: هو عبدالملك بن عمير؟

قال: نعم. قال ابن أبي حاتم: فذكرته لأبي. قال: هذا وهم، إنما هو عبدالملك بن أبي سليمان. وعبدالملك بن عمير لم يوصف بالحفظ.

«٤ ـ قتادة بن دعامة السدوسي، ت ١١٧»:

ومنهم قتادة بن دعامة السدوسي البصري[2].

يكنى أبا الخطاب، أحد الأئمة الأعلام، والحفاظ والثقات، المتفق على صحة حديثهم.

وإليه المنتهى في الحفظ والاتقان.

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ قسم ٢/ ٣٦٠.

(٢) ترجمته في تهذيب التهذيب ٣٥١/٨؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ٩٦٦؛ النجوم الزاهية ١/ ٢٧٦؛ شذرات الذهب ١٥٣/١.

قال أبو هلال[1]، عن[2] غالب[3]، عن بكر بن عبدالله المزني: من سره أن ينظر إلى أحفظ من أدركنا في زمانه، وأجدر أن يؤدي الحديث كما سمعه، فلينظر إلى قتادة. ما رأيت الذي هو أحفظ منه ولا أجدر أن يؤدي الحديث كما سمعه.

وقال الصعق بن حزن[4]: (ثنا) زيد أبو عبدالواحد، قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة.

وروى عبدالرزاق[5]، عن معمر أن ابن سيرين، قال في منام قص عليه، فعبره، فقال: قتادة احفظ الناس.

وقال موسى بن إسماعيل، (ثنا) صاحب لنا عن مطر الوراق: ◊ ، قال: كان قتادة إذا سمع الحديث حفظه حفظاً وكان إذا سمع الحديث أخذه العويل والزويل[6] حتى يحفظه.

---

(١) انظر النص في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ قسم ٢/١٣٣.
أبو هلال: محمد بن سليم الراسبي البصري روى عنه ابن مهدي ووكيع وابن المبارك، وضعفه البخاري. وترجمته في تهذيب التهذيب ٩/١٩٥؛ والجرح والتعديل ٣/ قسم ٢/٢٧٣؛ والضعفاء الصغير، ص ١٠٢؛ والميزان ٣/٧٤.

(٢) سقطت من د، ظ فأصبح: (أبو هلال غالب) وهما شخصان في الحقيقة، والتصحيح كما في الأصل عن غالب.

(٣) غالب بن خطاف (ضبطت بالضم والفتح) وفي الخلاصة بتشديد الطاء وهو ابن أبي غيلان القطان، يروي عن محمد بن سيرين والحسن تهذيب ٨/٢٤٢؛ الخلاصة ٣٠٦.

(٤) انظر الجرح والتعديل ٣/ قسم ٢/١٣٣.
الصعق بن حزن (بفتح الحاء وسكون الزاي) ابن قيس البكري، أبو عبدالله البصري. روى عن الحسن البصري، عن الزهاد، له أوهام. تقريب ١/٣٦٧؛ تهذيب ٤/٤٢٤.

(٥) انظر الجرح والتعديل (ج ٣/ قسم ٢/١٣٤).

◊ لوحة ٣٦/أ.

(٦) الزويل والعويل: الحركة والبكاء. القاموس ٢/٤٠٢، مادة الزوال.

وقال أحمد[1]: (ثنا) عبدالرزاق، عن معمر، قال: قال قتادة لسعيد: خذ المصحف. فعرض عليه سورة البقرة فلم يخطىء فيها حرفاً واحداً فقال: أحكمت؟ قال: نعم. قال: لأنا لصحيفة جابر بن عبدالله احفظ مني لسورة البقرة. وكانت قرئت عليه.

وبهذا الاسناد عن قتادة، قال: ما قلت لأحد قط: أعد علي[2].

وقال أبو داود الطيالسي[3]: ذكر سفيان (لشعبة)[4] حديثاً لقتادة، فقال سفيان: وكان في الدنيا مثل قتادة؟

«٥ ـ محمد بن شهاب الزهري، ت ١٢٤»:

ومنهم محمد بن مسلم بن شهاب الزهري القرشي. يكنى أبا بكر، أحد الأئمة الأعلام الحفاظ الاثبات.

وكان يقال: انه أعلم الناس بكل فن.

قال ابن أبي خيثمة: (ثنا) أبو سلمة التبوذكي، (ثنا) ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال:

جالست جابر بن عبدالله، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير فلم أر أحداً أنسق للحديث من الزهري.

وقال أحمد بن حنبل[5]: قيل لسفيان، يعني ابن عيينة، قال عمرو بن دينار:

ما رأيت أحداً أبصر بالحديث من الزهري. قال: نعم.

---

(١) الجرح والتعديل (ج ٣/ قسم ٢/ ١٣٥).
(٢) سقطت من ظ.
(٣) الجرح والتعديل (ج ٣/ قسم ٢/ ١٣٤).
(٤) في د: «لسعيد»، وهو خطأ.
(٥) الجرح والتعديل ١/ قسم ١/ ١٨.

وروى ابن عدي بإسناده، عن الليث[1] قال: كان ابن شهاب يقول: ما استودعت قلبي شيئاً قط فنسيته.

وعن عمر بن عبدالعزيز قال: ما رأيت أحداً أحسن سوقاً للحديث إذا حدث من الزهري.

وعن أيوب السختياني، قال[2]: ما رأيت أعلم من الزهري، قيل له: ولا الحسن؟ قال: ما رأيت أعلم من الزهري.

وقال عبدالرحمن بن إسحاق[3]، عن الزهري: ما استعدت حديثاً قط ولا شككت في حديث قط، إلا حديثاً واحداً. فإذا هو كما حفظت.

وقال أحمد: الزهري أحسن حديثاً وأجود الناس إسناداً.

وكان عمر بن عبدالعزيز يقول[4]: لم يبق أحد أعلم بسنة ماضيه منه. وكذا قال مكحول:

وقال الثوري: مات الزهري يوم مات وما أحد أعلم بالسنة منه.

وقال هشام بن عمار[5]: (أنا) الوليد[6]، عن سعيد[7]، أن هشام بن عبدالملك سأل الزهري أن يملي على بعض ولده شيئاً من الحديث، فدعا بكاتب فأملى عليه أربعمائة حديث، فخرج الزهري من عند هشام فقال: أين أنتم

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الليث بن سعد، الجرح والتعديل ٤/ قسم ٧٢/١.

(٢) الجرح والتعديل ٤/ قسم ٧٣/١.

(٣) عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله العامري روى عن أبي الزناد والزهري وسعيد المقبري: تهذيب ١٣٧/٦.

(٤) الجرح والتعديل ١/ قسم ١٨/١، و ٤/ قسم ٧٢/١.

(٥) هشام بن عمار: الدمشقي، ثقة، إلا أن أحمد ضعفه (ت ٢٤٥)؛ تهذيب ٥١/١١.

(٦) الوليد: هو ابن مسلم الدمشقي. ثقة، (ت ١٩٥)؛ تهذيب التهذيب ١٥١/١١.

(٧) سعيد: هو ابن عبدالعزيز الدمشقي يروي عن الزهـري: هو لأهل الشام كمالك لأهل المدينة (ت ١٦٧)؛ تهذيب ٩٥/٤.

يا أصحاب الحديث، فحدثهم بتلك الأربعمائة، ثم لقي هشاماً بعد شهر، أو نحوه، فقال للزهري:

إن ذلك الكتاب قد ضاع.

فقال: لا عليك. فدعا بكاتب فأملاها عليه. ثم قابل هشام بالكتاب الأول. فما غادر حرفاً واحداً.

قال أبو حاتم الرازي[1]: أثبت أصحاب أنس الزهري، ثم قتادة، ثم ثابت البناني.

«٦ ـ يحيى بن أبي كثير، ت ١٢٩»:

ومنهم يحيى بن أبي كثير الطائي[2]. يكنى أبا نصر من أهل اليمامة واسم أبي كثير صالح بن المتوكل.

كان أحد الأئمة الربانيين، والحفاظ المتقنين.

قال أيوب[3]: ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير.

وذكر ابن المديني[4]، انه سمع يحيى بن سعيد يقول: قال شعبة: حديث يحيى بن أبي كثير أحسن من حديث الزهري. وروى عبدالرحمن بن الحكم بن بشير قال: كان شعبة يقدم يحيى بن أبي كثير على الزهري.

والحكاية التي ذكرها الترمذي عن أيوب خرجها ابن عدي، عن الحسين بن يوسف، عن الترمذي.

---

(١) الجرح والتعديل (ج ١/ قسم ٤٤٩/١).

(٢) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (ج ٤/ قسم ١٤١/٢) واسم ابن كثير دينار وترجمته في تهذيب التهذيب ٢٦٨/١١؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٩١؛ تذكرة الحفاظ ١٢٧/١؛ وطبقات ابن سعد ٥/٤٠٤.

(٣) الجرح والتعديل (ج ٤، قسم ١٤١/٢).

(٤) الجرح والتعديل ٤/ قسم ١٤١/٢.

وكان يحيى بن أبي كثير يرسل. وضعف يحيى بن سعيد مرسلاته وقال: هي شبه الريح.

وقال أحمد: لا تعجبني مراسيله، لأنه قد روى عن رجال صغار ضعاف.

وليحيى بن أبي كثير كلام حسن في علم المعارف والمحبة والخشية والمخاوف.

«٧ ـ أيوب بن أبي تميمة السختياني، ت ١٣١»:

ومنهم أيوب بن أبي تميمة السختياني البصري يكنى أبا بكر، واسم أبيه كيسان.

أحد الأئمة الأعلام الربانيين الحفاظ الأثبات.

وكان شعبة يقول[١]:(ثنا) أيوب السختياني وكان سيد الفقهاء.

وقال أبو خشينة[٢]: سألت محمد بن سيرين: من حدثك بحديث كذا وكذا؟ قال: حدثني الثبت الثبت[٣] أيوب.

وحدث (عنه)[٤] مالك بن أنس، وقال: ما حدثتكم عن أحد إلا وأيوب أفضل منه. وروي عن (شعبة)[٦] مثله.

وعن هشام بن عروة: قال: ما قدم علينا أحد من أهل العراق أفضل من أيوب السختياني ومسعر.

وقال ابن أبي مليكة[٦]: أيوب ما بالمشرق مثله.

---

(١) الجرح والتعديل (١/ قسم ١/٢٥٥).

(٢) أبو خشينة: حاجب بن عمر الثقفي، روى عن ابن سيرين والحسن البصري، ثقة، (ت ١٥٨)؛ تهذيب ١٣٣/٢.

(٣) الجرح والتعديل (١/ قسم ١/٢٥٥).

(٤) سقطت من د، ظ.

(٥) في ظ «سعيد».

(٦) هو عبدالله بن عبيدالله بن زهير، أبو بكر المكي، كان قاضياً لابن الزبير ثقة، (ت ١١٧)؛ تهذيب ٣٠٦/٥؛ وتذكرة الحفاظ ١٠١/١؛ وشذرات الذهب ١٥٣/١.

وقال عبدالوهاب الثقفي، سمعت ابن عون يقول: عليكم بأيوب. فانه أعلم مني، قال وسمعت يونس يقول: عليكم بأيوب، فإنه أعلم مني.

وقال ابن المبارك: لم أر رجلاً أفضل من أيوب.

وقال القواريري[1]: سمعت حماد بن زيد يقول: سمعت أيوب ويحيى بن عتيق وهشاماً يتذاكرون حديث محمد بن سيرين، فذكروا حديثاً، فقال أيوب: هو كذا، فخالفه هشام ويحيى، ثم لم يقوما حتى رجعا إلى حفظ أيوب. قال: فأراد أيوب أن يضع من نفسه، فقال: وما الحفظ؟ وأي شيء الحفظ؟ هذا فلان يحفظ، قال حماد: رجل رأيته يضحك (به)[2].

وقال ابن معين[3]: أيوب ثقة، وهو أثبت من ابن عون. وإذا اختلف أيوب وابن عون في الحديث فأيوب أثبت منه.

وسئل ابن معين عن أحاديث أيوب، اختلاف ابن علية وحماد بن زيد، فقال: إن أيوب كان يحفظ، وربما نسي الشيء.

قال يحيى[4]: وأخبرني عبدالصمد بن عبدالوارث، عن أبيه، عن أيوب أنه كان إذا قدم البصرة يقول:

خذوها رطبة قبل أن تتغير، ولم يكن يكتب ولا يكتب.

قيل ليحيى: كان شعبة هم أن يترك حديث أيوب. قال: كان أيوب خيراً من شعبة، ولكن لحال أنه كان يتحفظ. ولم يكن يكتب. قال يحيى: وأيوب ويونس وابن عون هؤلاء خيار الناس وسليمان التيمي أيضاً.

---

(١) القواريري: عبيدالله بن عمر أبو سعيد البصري، نزيل بغداد، ثقة (ت ٢٣٥). تهذيب ٤٠/٧؛ تذكرة الحفاظ ٤٣٩/٢؛ وطبقات ابن سعد ٢٨٩/٦.

(٢) في ظ: منه.

(٣) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢٥٦/١).

(٤) سقطت من د.

وذكر ابن مهدي حماد بن زيد، قال: قال لي أيوب: لقد كنت أجمعت أن لا أحدث بشيء اختلف علي فيه.

وقال سلام بن أبي مطيع[1]، قال أيوب: لو كنت كاتباً عن أحد من الناس كتبت عن ابن شهاب.

«٨ ـ مسعر بن كدام بن ظهير، ت ١٥٣»:

ومنهم مسعر بن كدام بن ظهير بن رافع الهلالي الرواسي[2]. وقيل له: الرواسي لكبر رأسه.

يكنى أبا سلمة، أحد الأئمة الأعلام الكوفيين.

كان هشام بن عروة يقول: ما رأيت بالكوفة مثله.

وقال ابن عيينة[3]: ما رأيت أفضل من مسعر.

وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت مثل مسعر.

وكان ابن عيينة يحدث عن مسعر، ويقول: كان مسعر من معادن الصدق.

وقال الثوري[4]: كنا إذا اختلفنا في شيء، سألنا مسعراً عنه.

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: كان شعبة وسفيان إذا اختلفا قالا: اذهبا بنا إلى الميزان، مسعر.

---

(١) سلام بن أبي مطيع: واسم أبي مطيع سعد الخزاعي، يروي عن قتادة وأيوب ثقة، (ت ١٦٤) تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٧.

(٢) وترجمته في الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/ ٣٦٨)؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١٨٨؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٦٩؛ وتهذيب التهذيب ١٠/ ١١٣.
قال فيه ابن المبارك:
من كان ملتمساً جليساً صالحاً   فليأت حلقة مسعر بن كدام

(٣) الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/ ٣٦٨).

(٤) تقدمة الجرح والتعديل، ص ٥٥٧.

قال ابن المديني[1]: قلت ليحيى بن سعيد: أيما أثبت هشام الدستوائي أو مسعر؟ قال: كان مسعر أثبت الناس.

وقال أبو نعيم: ما رأيت أثبت في حديث من مسعر.

وقال ابن عيينة: قالوا للأعمش: أن مسعراً يشك في الحديث. قال: شك مسعر أحب إلي من يقين غيره.

وروى ابن أبي حاتم بإسناده، عن شعبة ◊ ، قال: (كنا نسمي مسعراً)[2] المصحف. كأنه يريد اتقانه، وضبطه.

وكان مسعر قانتاً لله مخلصاً يجتنب الشهرة ويحب الخمول. وقد نسب إلى شيء من الأرجاء، فتكلم فيه الثوري وشريك بسبب ذلك.

٩ ـ «شعبة بن الحجاج، ت ١٦٠»:

ومنهم شعبة بن الحجاج[3] بن الورد العتكي الأزدي الواسطي، يُكنى أبا بِسطام، سكن البصرة.

وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم.

وقال صالح بن محمد الحافظ: أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان ثم تبعه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل.

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/٣٦٨).

◊ لوحة ٣٨/أ.

(٢) في د: «تيقن».
في د: «كنا شيخي مسعر» وهو خطأ. وانظر: الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/٣٦٨) والتقدمة، ص ١٥٤.

(٣) ترجمته في الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/٣٦٩)؛ وتاريخ بغداد ٩/٢٥٥؛ وتذكرة الحفاظ ١/١٩٣؛ وشذرات الذهب ١/٢٤٧؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٧٧.

وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه، قال: كان شعبة أمة[1] وحده في هذا الشأن يعني في الرجال، وبصره في الحديث وتثبته وتنقيته للرجال.

وقال عبدالله بن إدريس: كان شعبة قبان[2] المحدثين.

وقال حماد بن زيد: قال لنا أيوب: الآن يقدم عليكم رجل من أهل واسط، هو فارس في الحديث، فخذوا عنه. قال حماد: فلما قدم شعبة أخذت عنه.

وقال أبو الوليد الطيالسي[3]: قال لي حماد بن سلمة: إذا أردت الحديث فالزم شعبه.

قال أبو الوليد[4]: وسمعت حماد بن زيد يقول: لا أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، إذا خالفني شعبة في شيء تركته.

وكان الثوري يقول[5]: شعبة أمير المؤمنين في الحديث، وكان يقول أستاذنا شعبة.

قال الشافعي[6]: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق.

وقال أحمد[7]: شعبة أثبت في الحكم من الأعمش، وأعلم بحديث الحكم، ولولا شعبة ذهب حديث الحكم وشعبة أحسن حديثاً من الثوري.

---

(١) في د: «آية».

(٢) القبان، الميزان، وهي معربة، والفتان: الصائغ. والأمران محتملان، والكلمة الأولى أرجح هنا. انظر لسان العرب مادة: قبن، ومادة فتن.

(٣) الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/ ٣٦٩)؛ والتقدمة، ص ١٢٨.

(٤) الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/ ٣٧٠)؛ التقدمة، ص ١٦١.

(٥) الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/ ٣٦٩).

(٦) نفس المرجع (٢/ قسم ١/ ٣٧٠).

(٧) التقدمة، ص ١٢٨؛ والجرح والتعديل (٢، قسم ١/ ٣٧٠).

لم يكن في زمان شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه قسم له من هذا حظ، وروى عن ثلاثين[1] رجلًا من أهل الكوفة لم يرو عنهم سفيان.

وقال أحمد أيضاً: كان شعبة أثبت من سفيان وأنقى رجالاً.

وقال مرة: شعبة أنبل[2] رجالاً وأنسق حديثاً، يعني من سفيان.

وقال علي بن المديني[3]: سمعت يحيى بن سعيد، يقول: كان شعبة أعلم بالرجال، عن فلان، عن فلان كذا وكذا. وكان سفيان صاحب أبواب. وكان شعبة أمر في الأحاديث الطوالات[4] يعني أسرد لها.

وقال أبو داود: لما مات شعبة، قال سفيان: مات الحديث.

قيل له: هو أحسن حديثاً من سفيان؟

قال: ليس في الدنيا أحسن حديثاً من شعبة، ومالك على القلة - والزهري أحسن الناس حديثاً، وشعبة يخطىء فيما لا يضره، ولا يعاب عليه يعني في الأسماء.

وقال العجلي: (شعبة)[5] ثقة ثبت في الحديث. وكان يخطىء في أسماء الرجال قليلاً.

وقال أحمد[6]: ما أكثر ما يخطىء شعبة في أسامي الرجال.

وقال أيضاً: كان شعبة يحفظ، لم يكتب إلا شيئاً قليلاً. ربما وهم في الشيء.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/١٦٠ - ١٦١، وفيه ذكر من روى عنهم شعبة من أهل الكوفة ولم يسمع منهم سفيان.

(٢) في د: «أنبه».

(٣) التقدمة، ص ١٢٧.

(٤) في ظ: «الطوال».

(٥) سقطت من د.

(٦) الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/ ٣٧٠).

وقال أحمد: سئل عفان: أيما أقل خطأ شعبة أوسفيان؟ قال: شعبة بكثير.

قال يزيد بن هارون[1]: لولا أن شعبة أراد الله ما ارتفع هكذا قال ابن أبـي حاتم: يعني بكلامه في رواة العلم.

وقال أبوحاتم الرازي: كان الثوري قد غلب عليه شهـوة الحديث وحفظه. وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال. وكان الثوري أحفظ. وكان شعبة بصيراً بالحديث جداً، فَهِماً له كأنه خلق لهذا الشأن.

وقد خرج ابن عدي عن الحسين بن يوسف عن الترمذي عن عبد بن حميد الحديث الذي خرجه الترمذي ههنا في اختلاف شعبة إلى شيوخه.

وخرج أيضاً من حديث حماد بن زيد، قال: إذا خالفني شعبة في الحديث تبعته. قيل له: ولِمَ؟

قال: إن شعبة كان يسمع ويعيد، ويبدي وكنت أنا أسمع مرة واحدة.

وقال يعقوب بن شيبة كان[2] يقال: إن شعبة كان إذا لم يسمع الحديث مرتين لم يعتد به.

سمعت سهل بن محمد العسكري، أخبرني ابن أخي ابن أبـي زائدة عن عمه يحيـى بن زكريا بن أبـي زائدة.

قال: سألت شعبة عن حديث فلم يحدثني به، وقال: لم أسمعه إلا مرة، فلا أحدثك به.

وخرج ابن أبـي حاتم[3]، عن أبيه، عن أبـي الوليد[4]، قال: سألت شعبة عن حديث، فقال: لا أحدثك، إني سمعته من ابن عون مرة واحدة.

---

(١) التقدمة، ص ١٧١؛ التقدمة، ص ١٢٨.

(٢) سقطت من د.

(٣) التقدمة، ص ١٦٨.

(٤) أبو الوليد الطيالسي: هشام بن عبدالملك، من الأعلام، الثقات (ت ٢٢٧)، تهذيب ٤٥/١١.

وقال أبو الوليد[1]: قال حماد بن زيد شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، يعاود صاحبه مراراً. ونحن كنا إذا سمعناه مرة اجتزينا[2] به.

«١٠ ـ سفيان بن سعيد الثوري، ت ١٦١»:

ومنهم سفيان[3] بن سعيد بن مسروق الثوري، وليس من ثور[4] همدان على الأصح، أبو عبدالله الكوفي، أحد الأئمة المجتهدين، والعلماء الربانيين الحفاظ المبرزين. وقد قال فيه شعبة وابن عيينة وأبو عاصم[5] وابن معين وغيرهم: إنه أمير المؤمنين في الحديث.

وقال ابن المبارك: ما كتبت عن أحد أفضل منه.

وعنه قال[6]: ما رأيت مثل سفيان.

وعن يونس بن عبيد، قال: ما رأيت أفضل من سفيان.

وقال ورقاء بن عمر: لم ير سفيان مثل نفسه.

وقال ابن عيينة: ما رأيت قط مثله.

قال عبدالرزاق[7]: سمعت سفيان يقول: ما استودعت قلبي شيئاً قط فخانني.

---

(١) التقدمة، ص ١٦٨.

(٢) في د: «أخبرناه».

(٣) انظر ترجمته في الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢٢٢/١)؛ تهذيب التهذيب ١١١/٤؛ تذكرة الحفاظ ٢٠٣/١؛ شذرات الذهب ٢٥٠/١؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٦٩؛ وفيات الأعيان ٢١٠/١؛ وتاريخ بغداد ١٥١/٩.

(٤) في التهذيب ١١١/٤، من ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة، وقيل من ثور همدان، والصحيح الأول.

(٥) أبو عاصم النَبيل: الضحاك بن مخلد البصري، ثقة (ت ٢١٣)، تهذيب ١١٣/١١.

(٦) التقدمة، ص ٥٦.

(٧) التقدمة، ص ٦٣.

وكان شعبة يقول: سفيان أحفظ مني، وإذا خالفني في حديث فالحديث حديثه.

وقال يحيى بن سعيد[٢]: ما رأيت أحداً أحفظ من سفيان، ثم شعبة ثم هشيم.

وقال محمد بن خلاد[٢]: سمعت يحيى بن سعيد، وذكر شعبة وسفيان، فقال: سفيان أقل خطأ: لأنه يرجع إلى كتاب.

وقال ابن عيينة[٣]: ما بالعراق أحد يحفظ الحديث إلا سفيان.

وقال أبو داود الطيالسي، عن شعبة: ما حدثني أحد عن شيخ إلا وإذا سألته، يعني ذلك الشيخ، يأتي بخلاف ما حدث به. ما خلا سفيان الثوري فإنه لم يحدثني عن شيخ إلا وإذا سألته وجدته على ما قال سفيان.

وقال أحمد: سفيان أحفظ للإسناد وأسماء الرجال من شعبة.

وقال إسحاق بن هانىء: قلت لأحمد: إن اختلف سفيان وشعبة في الحديث، فالقول قول من؟ قال: سفيان أقل خطأ، وبقول سفيان آخذ.

وقال: الثوري أعلم بحديث الكوفيين ومشايخهم من الأعمش.

وقال: علم الناس إنما هو عن شعبة وسفيان وزائدة[٤] وزهير[٥]، هؤلاء أثبت الناس واعلم بالحديث من غيرهم.

---

(١) التقدمة، ص ٦٣.

(٢) محمد بن خلاد الباهلي أبو بكر المصري، ثقة، روى عنه مسلم وأبو داود (ت ٢٤٠)، تهذيب ٩/١٥٢.

(٣) التقدمة، ص ٦٣؛ والجرح والتعديل (٢/ قسم ١/٢٢٣).

(٤) زائدة: هو ابن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، من الأعلام روى عنه ابن المبارك (ت ١٦٧). تهذيب ٣/٣٠٦؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٧١؛ وتذكرة الحفاظ ١/٢١٥؛ وشذرات الذهب ١/٢٥١.

(٥) زهير: هو ابن معاوية بن حديج، أبو خيثمة الكوفي، روى عنه ابن مهدي والقطان، ثقة (ت ١٧٧). تهذيب ٣/٣٥١؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٨٦؛ وتذكرة الحفاظ ١/٢٣٣.

وقال معاوية بن عمرو[1]، عن زائدة: كنا نأتي الأعمش فيحدثنا فيكثر، ونأتي سفيان الثوري فنذكر له تلك الأحاديث، فيقول: ليس هذا من حديث الأعمش. فنقول: هو حدثنا به الساعة. فيقول: اذهبوا فقولوا له إن شئتم فنأتي الأعمش فنخبره بذلك، فيقول: صدق سفيان. ليس هذا من حديثنا.

وقال أبو حاتم الرازي[2]: هو إمام أهل العراق، وأتقن أصحاب أبي إسحاق، وهو أحفظ من شعبة وإذا اختلف شعبة والثوري فالثوري.

وقال أبو زرعة[3]: كان الثوري أحفظ من شعبة في إسناد الحديث ومتنه.

وقال أبو داود: ليس يختلف سفيان وشعبة في شيء إلا يظفر به سفيان. وخالفه في أكثر من خمسين حديثاً، القول فيها قول سفيان.

قال: وبلغني عن يحيى بن معين، أنه قال: ما خالف أحد سفيان في شيء إلا كان القول قول سفيان.

وقال وهيب بن خالد[4]: ما أدرك الناس أحفظ من سفيان.

قال الأشجعي[5]: ذهبت مع سفيان إلى هشام بن عروة، فجعل سفيان

---

(١) معاوية بن عمرو الكوفي روى عنه البخاري، ثقة (ت ٢١٤). تهذيب ١٠/٢١٥.

(٢) الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/٢٢٥).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/٢٢٥).

هو أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود، وقد سبقت ترجمته.

(٤) وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي روى عنه ابن المبارك وابن مهدي، وكان من أبصر أصحاب ابن مهدي بالحديث والرجال.

قال أبو حاتم: ما أنقى حديثه، لا تجده يحدث عن الضعفاء (ت ١٦٥). تهذيب ١١/١٦٩ ـ ١٧٠.

(٥) الأشجعي: عبيدالله بن عبدالرحمن الأشجعي: سمع هشام بن عروة، ومالك بن مغول، وسفيان الثوري، سكن بغداد، وكان ثقة، وروى كتباً على وجهها. الأنساب للسمعاني، ٣٩/ب؛ تذكرة الحفاظ ١/٣١١؛ شذرات الذهب ١/٢٩٧.

يسأل هشاماً، وهشام يحدثه، حتى إذا فرغ قال له سفيان: أعيدها عليك؟ فأعادها (عليه)[1].

قال: ثم قال هشام لأصحاب الحديث: احفظوا كما حفظ صاحبكم.

قالوا: لا نستطيع أن نحفظ كما حفظ◊.

وذكر العجلي عن بعض الكوفيين عن شريك، قال: قدم علينا سالم الأفطس[2]، فأتيته ومعي قرطاس فيه مائة حديث، فسألته عنها، فحدثني بها وسفيان يسمع، فلما (فرغ)[3] قال لي سفيان:

أرني قرطاسك، فأعطيته (إياه)[4] فخرقه فرجعت إلى منزلي فاستلقيت على قفاي، فحفظت منها سبعة وتسعين حديثاً، وذهبت عني ثلاثة. قال: وحفظها سفيان كلها.

كان سفيان ممروراً لا يخالطه شيء من البلغم (حتى كان يخاف عليه وكان لا يسمع شيئاً إلا حفظه)[5].

وقال يحيى بن سعيد: سفيان فوق مالك في كل شيء[6].

وعن ابن المبارك، قال: لا أعلم على وجه الأرض أعلم من سفيان.

وعنه قال: ما رأيت أحداً خيراً من سفيان[7].

---

(١) سقطت من د.

◊ لوحة ٤/أ.

(٢) سالم الأفطس: سالم بن عجلان الأموي روى عن سعيد بن جبير والزهري (ت ١٣٢هـ) قتله عبدالله بن علي بحران. تهذيب ٣/٤٤١ ـ ٤٤٢؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ١/١٨٦).

(٣) في د: «انتهت».

(٤) سقطت من د، ظ.

(٥) في د: «حتى كان يخاف عليه، وكان لا يسمع شيئاً إلا حفظه».

(٦) التقدمة، ص ٥٧.

(٧) التقدمة، ص ٥٦.

وعن ابن عيينة، قال: ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام من سفيان[1].

وقال زائدة: سفيان أعلم الناس في أنفسنا. وكان يرى أنه سيد المسلمين[2].

قال أحمد: قال ابن عيينة: لن ترى بعينيك مثل سفيان حتى تموت، قال أحمد: هو كما قال. قال أحمد: ما يتقدم سفيان في قلبي أحد. ثم قال: أتدري من الإمام؟ الإمام سفيان الثوري[3] قال عبدالرحمن بن الحكم[4] بن بشير: ما سمعت بعد التابعين بمثل سفيان. وقال المثنى بن الصباح: سفيان عالم الأمة وعابدها، وفضائله كثيرة جداً، وهي مذكورة في كتب كثيرة من تصانيف العلماء. وأفرد (أبو الفرج)[5] بن الجوزي مناقبه في مجلد.

قال علي بن المديني: لا أعلم سفيان صحف في شيء قط، إلا في اسم امرأة أبي عبيد، كان يقول حفينة (يعني أن الصواب جفينة بالجيم).

«١١ ـ مالك بن أنس، ت ١٧٩»:

ومنهم مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي[6] إمام دار الهجرة، المجتمع على إمامته وجلالته وفضله وعمله.

---

(١) التقدمة، ص ٥٥.

(٢) التقدمة، ص ٥٥.

(٣) التقدمة، ص ٥٨.

(٤) عبدالرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان، يروي عن حفص بن غياث وابن عيينة، وكان أعلم الناس بشيوخ الكوفيين.
الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/٢٢٧).

(٥) ليست في د.

(٦) وترجمته في: شذرات الذهب ١/٢٨٩؛ وتهذيب التهذيب ١٠/٥٠؛ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم، ص ٤٣٥؛ والديباج المذهب ١/٨٥ ـ ١٣٦؛ والبداية والنهاية ١٠/١٧٤؛ والنجوم الزاهرة ٢/٩٦؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ١/٢٠٤)، وتقدمته، ص ١١، ص ٣٢.

قال الشافعي: إذا جاء الأثر فمالك النجم[1].

وقال أيضاً: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز.

وقال أيضاً: كان مالك إذا شك في الحديث تركه كله[2].

وقال أيضاً: العلم يدور على مالك وابن عيينة والليث[3].

وقال ابن مهدي: ما أقدم على مالك في صحة الحديث أحداً.

وقال يحيى بن سعيد: ما في القوم أصح حديثاً من مالك. يعني بالقوم مالكاً والثوري وابن عيينة[4].

قال أحمد: مالك أصح حديثاً من ابن عيينة. قيل له: فمعمر؟ فقدم عليه مالكاً[5].

وسئل أي أصحاب الزهري أثبت؟ قال: مالك أثبت في كل شيء[5].

وقال ابن معين: أثبت أصحاب الزهري مالك، ثم معمر[6].

قال: ومالك أثبت في نافع من أيوب، وعبيدالله بن عمر، وليث بن سعد.

وقال الفلاس: أثبت من روى عن الزهري ممن لا يختلف فيه مالك بن أنس[7].

قال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: كنت أنا وعلي بن المديني

---

(١) التقدمة، ص ١٤؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ١/٢٠٦).
(٢) التقدمة، ص ١٤.
(٣) التقدمة، ص ١٤.
(٤) الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/٢٠٤)؛ والتقدمة، ص ١٥.
(٥) التقدمة، ص ١٥.
(٦) التقدمة، ص ١٦.
(٧) التقدمة، ص ١٦.

فذكرنا أثبت من روى عن الزهري. فقال علي: سفيان بن عيينة. فقلت أنا: مالك بن أنس. وابن عيينة يخطىء في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري. وقلت هات ما أخطأ فيه مالك. فجاء بحديثين أو ثلاثة. قال: فنظرت ما أخطأ فيه سفيان بن عيينة فإذا هو أكثر من عشرين حديثاً.

وقال أبو حاتم الرازي[1]: مالك إمام أهل الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري: وإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقي للرجال، نقي الحديث، وهو أتقن حديثاً من الثوري والأوزاعي وأقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأ منه (وأقوى)[2] من معمر وابن أبـي ذئب.

وقال أحمد: مالك من أثبت الناس، ولا تبالي أن (لا)[3] تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما مديني[4].

وسئل أحمد عن مالك وابن عيينة في الزهري، قال: مالك أثبت مع قلة ما روى وقال: معمر أحبهم إلي (وأحسنهم)[5] حديثاً وأصح، يعني أصحاب الزهري، وبعده مالك.

وسئل: أيما أثبت في نافع عبيدالله أو مالك؟ قال ليس أحد أثبت في نافع من عبيدالله، كذا نقله المروزي عن أحمد.

ونقل ابن هانىء عن أحمد، قال: أوثق أصحاب نافع[6]، عندي: ◊،

---

(١) التقدمة، ص ١٧؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ٢٠٦/١).

(٢) في د: «وأقل».

(٣) سقطت من د.

(٤) التقدمة، ص ١٧.

(٥) في د: «وأحرسهم».

(٦) نافع الفقيه، مولى ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ أبو عبدالله المدني، يروي عن ابن عمر وأبـي هريرة، كان ثقة، كثير الحديث وقال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع، عن ابن عمر، (ت ١١٧)؛ تهذيب ٤١٢/١٠ ــ ٤١٤؛ تذكرة الحفاظ ١٠٢/١؛ وشذرات الذهب ١٥٤/١؛ ووفيات الأعيان ١٥٠/٢.

◊ لوحة ٤١/أ.

أيوب ثم مالك ثم عبيدالله[1].

ونقل ابن هانىء عنه أيضاً، قال: ليس أحد في نافع أثبت من عبيدالله بن عمر ولا أصح حديثاً منه.

وهذا كله يخالف قول ابن معين.

وقد روى ابن أبـي حاتم[2] من طريق (ابن)[3] مهدي، قال: قال وهيب لمالك: لم أر أروى عن نافع من عبيدالله بن عمر، إن كان حفظ. فقال مالك (صدقت)[4]. قال وهيب، وقلت: لم أر أثبت عن نافع من أيوب، فضحك مالك، أي كأنه يريد (مالك)[5] نفسه.

وذكر ابن أبـي حاتم بإسناده، عن ابن عيينة، قال: ومن كان أطلب لحديث نافع وأعلم به من أيوب[6]؟.

وقال ابن المديني: أثبتهم عندي أيوب[7].

وقال يحيـى القطان: ابن جريج أثبت في نافع من مالك[8].

قال يحيـى: مرسلات مالك أحب إليَّ من مرسلات الأعمش، والتيمي،

---

(١) عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب: أبو عثمان المدني أحد الفقهاء السبعة، روى عن سالم بن عبدالله بن عمر ونافع، والقاسم بن محمد. قال ابن معين: عبيدالله عن القاسم عن عائشة الذهب بالدر، وهو حجة، كثير الحديث، (ت ١٤٥)؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٠؛ وتهذيب ٣٨/٧؛ ومنتخب الإرشاد ٢٨/ب.

(٢) التقدمة، ص ١٩.

(٣) سقطت من «د».

(٤) في د، ظ: «صدق».

(٥) ليست في د، ظ.

(٦) الجرح والتعديل (١، قسم ٢٥٦/١).

(٧) نفس المرجع والصفحة.

(٨) التقدمة، ص ٢٤٤.

ويحيى بن أبي كثير، وأبي إسحاق: (وابن[1] عيينة)، والثوري. قال يحيى، ليس في القوم أصح حديثاً من مالك[2].

وهذا معنى ما ذكره الترمذي عن يحيى أنه قال: مالك عن ابن المسيب أحب إليّ من سفيان عن النخعي.

وقال النسائي: أمناء الله عزوجل على (علم)[1] رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ شعبة (بن الحجاج)[2] ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان. قال: والثوري إمام إلا أنه كان يروي عن الضعفاء. وكذلك ابن المبارك من أجل أهل زمانه إلا أنه يروي عن الضعفاء.

قال وما أحد عندي بعد التابعين أنبل من مالك، ولا أجلّ ولا آمن على الحديث (ثم «يليه» شعبة في الحديث، ثم يحيى القطان، ليس بعد التابعين آمن على الحديث)[3] من هؤلاء الثلاثة ولا أقل رواية عن الضعفاء.

وقال يحيى القطان: سفيان وشعبة ليس لهما ثالث إلا مالك.

وقال ابن معين: مالك أمير المؤمنين في الحديث.

وقال ابن المديني: كل مدني لم يحدث عنه مالك ففي حديثه شيء. لا أعلم مالكاً ترك إنساناً إلا إنساناً في حديثه شيء.

«١٢ ـ عبدالرحمن بن عمرو[4] الأوزاعي، ت ١٥٧»:

ومنهم عبدالرحمن بن عمرو بن (يحمد)[5] الأوزاعي أبو عمرو. إمام أهل

---

(١) سقطت من ظ، د.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) سقطت من «د» وقد أثبتنا كلمة «يليه» بدل إليه التي جاءت في الأصل، ولكن سياق الكلام لا يدل عليها.

(٤) انظر ترجمته: التقدمة، ص ١٨٤ ـ ٣١٩؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٨٠؛ تذكرة الحفاظ ١/١٧٨؛ تهذيب التهذيب ٦/٢٣٨؛ وطبقات الحفاظ للسيوطي، ص ٧٩.

(٥) في د: «أحمد».

الشام، وأحد الأئمة الأعلام.

ذكر إسماعيل بن عياش[1] أنه سمع الناس سنة أربعين ومائة يقولون: الأوزاعي اليوم عالم الأمة.

وقال مالك: الأوزاعي إمام يقتدى به. وكان مالك يرجحه على سفيان الثوري وغيره.

وقال عبدالله بن داود الخريبي[2]، كان الأوزاعي أفضل أهل زمانه.

قال ابن معين: الأوزاعي أثبت من سفيان بن عيينة.

وقال إسحاق بن إبراهيم[3]: إذا اجتمع سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي على أمر فهو سنه، وإن لم يكن في كتاب ناطق، فإنهم أئمة.

وقال الفلاس: الأئمة خمسة: الأوزاعي بالشام والثوري بالكوفة ومالك بالحرمين، وشعبة وحماد بن زيد بالبصرة.

وذكر ابن مهدي[4]: الأئمة أربعة، ولم يذكر شعبة، وقد خرجه الترمذي، وروى من غير وجه عن ابن مهدي.

وفي رواية عنه. قال: أئمة الناس في زمانهم أربعة، فذكرهم.

وقال ابن مهدي أيضاً: لم يكن بالشام أعلم بالسنة من الأوزاعي[5].

وذكر الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، قال: كنا نسمع الحديث فنعرضه

---

(١) إسماعيل بن عياش: أبو عتبة الحمصي، روى عن الأوزاعي، وهو ثقة في الشاميين، (ت ١٨١)؛ تهذيب ١/٣٢١؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٥٣؛ ميزان الاعتدال ١/٢٤٠.

(٢) عبدالله بن داود الخريبي، روى عن هشام بن عروة، وابن جريج ثقة، (ت ٢١٣)؛ تهذيب ٥/١٩٩؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٣٧؛ شذرات الذهب ٢/٢٩؛ الخلاصة، ص ١٦٦.

(٣) هو ابن راهويه.

(٤) الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/٢٦٦).

(٥) التقدمة، ص ١٨٤.

على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا منه تركنا.

«١٣ ـ حماد بن[1] زيد، ت ١٧٩»:

ومنهم حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل البصري، أحد الأعلام الأثبات.

قال أحمد: هو من أئمة المسلمين، من أهل الدين والإسلام، وهو أحب إلي من حماد بن سلمة، يعني في صحة الحديث[2].

وقال ابن مهدي: لم أر أحداً قط أعلم بالسنة، وما يدخل في السنة من حماد بن زيد[3].

وقال ابن مهدي أيضاً: ما رأيت أحداً لم يكتب الحديث ◊ أحفظ من حماد بن زيد[4]. وقال أيضاً: ما رأيت بالبصرة أفقه منه.

وروي عنه، قال[5]: ما رأيت أعلم من حماد بن زيد (ولا من سفيان ولامن مالك).

وسئل وكيع: أيهما أحفظ حماد بن زيد[6] أو ابن سلمة؟.

قال: حماد بن زيد، ما كنا نشبه حماد بن زيد إلا بمسعر.

وقال الثوري: هو رجل أهل البصرة[7].

---

(١) انظر التقدمة، ص ١٧٦ ـ ١٨٤؛ والجرح والتعديل (١/ قسم ٢/١٣٧)؛ تهذيب التهذيب ٣/٩؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٧؛ شذرات الذهب ١/٢٩٢؛ وتذكرة الحفاظ ١/٢٢٨.

(٢) التقدمة، ص ١٧٧؛ والعلل ومعرفة الرجال ١/١٤٥.

(٣) التقدمة، ص ١٧٨؛ والجرح والتعديل (١/ قسم ٢/١٣٨).

◊ لوحة ٤٢/أ.

(٤) التقدمة، ص ١٨١.

(٥) التقدمة، ص ١٧٨.

(٦) سقطت من د.

(٧) التقدمة، ص ١٧٧.

وقال يحيى بن يحيى: ما رأيت أحداً من الشيوخ أحفظ من حماد بن زيد.

وقال سليمان بن حرب: سمعت حماد بن زيد يحدث بالحديث، فيقول سمعته منذ خمسين سنة، ولم أحدث (به)[1] قبل اليوم. ولم يكن له كتب إلا كتاب ليحيى بن سعيد الأنصاري.

وقال يزيد بن زريع[2]: حماد بن زيد أثبت في الحديث من حماد بن سلمة.

وقال ابن معين: حماد بن زيد أثبت من عبدالوارث، وابن علية والثقفي، وابن عيينة.

وقال أبو الوليد: يرون أن حماد بن زيد دون شعبة في الحديث.

وقال أبو زرعة[3]: حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، أصح حديثاً وأتقن.

وقال أحمد: ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد بن زيد، وقد أخطأ في غير شيء.

وقال ابن معين: ليس أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد[4].

وقال ابن مهدي: لم يكن عنده كتاب إلا جزء ليحيى بن سعيد، وكان يخلط فيه[5].

وذكر (ابن حبان)[6] وغيره: أنه كان ضريراً، وكان يحفظ حديثه كله.

---

(١) سقطت من د.

(٢) التقدمة، ص ١٨١.

(٣) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/١٣٩).

(٤) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/١٣٩).

(٥) الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/١٣٨).

(٦) في د، ظ: «ابن أبي حاتم».

وقال وهب بن جرير: سأل رجل شعبة عن حديث من حديث أيوب، فقال له: يا مجنون تسألني عن حديث (من حديث)[1] أيوب وحماد إلى جنبك.

وقال سليمان بن حرب: حماد بن زيد في أيوب أكبر من كل من روى عن أيوب.

وقال ابن معين: إذا اختلف إسماعيل ابن علية وحماد بن زيد في أيوب كان القول قول حماد، قيل ليحيى: فإن خالفه سفيان الثوري؟ قال: فالقول قول حماد بن زيد في أيوب. قال يحيى: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله.

ولما مات حماد بن زيد قال يزيد بن زريع: مات سيد المسلمين.

«١٤ - يحيى بن[2] سعيد القطان، ت ١٩٨»:

ومنهم يحيى بن سعيد القطان، أبوسعيد، خليفة شعبة، والقائم بعده مقامه في هذا العلم وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن، كأحمد، وعلي، ويحيى، ونحوهم. وقد كان شعبة يحكمه على نفسه في هذا العلم.

ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه[3] عن رُستة[4] الأصبهاني، قال: سمعت ابن مهدي يقول: اختلفوا يوماً عند شعبة فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكماً. فقال: قد رضيت بالأحول، يعني يحيى بن سعيد القطان، فجاء يحيى فتحاكموا إليه، فقضى على شعبة، فقال له شعبة: ومن يطيق نقدك يا أحول؟ أو من له مثل نقدك؟.

---

(١) سقطت من د.

(٢) ترجمته في: التقدمة، ص ٢٣٢ - ٢٥١؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/ ١٥٠ - ١٥١)؛ تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٦؛ شذرات الذهب ١/ ٣٥٥؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٦١؛ تاريخ بغداد ١٤/ ١٣٥؛ ومنتخب الإرشاد ١٧/ب.

(٣) التقدمة، ص ٢٣٢؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/ ١٥٠).

(٤) رستة الأصبهاني: عبدالرحمن بن عمر الأصبهاني، كان راوية يحيى القطان وابن مهدي، (ت ٢٥٥)؛ تهذيب التهذيب ٦/ ٢٣٤.

وقال ابن معين: قال لي عبدالرحمن بن مهدي: لا ترى بعينيك مثل يحيى بن سعيد القطان أبداً.

وقال الإمام أحمد[1]: ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن (يعني في معرفة الحديث ورواته، هو كان صاحب هذا الشأن)[2]، وجعل يرفع أمره جداً.

وقال أحمد أيضاً: لم يكن في زمان يحيى القطان مثله: كان تعلم من شعبة[3].

وسئل أحمد عن يحيى وابن مهدي ووكيع، فقال: كان يحيى أبصرهم بالرجال، وأنقاهم حديثاً، وأظنه قال: وأثبتهم حديثاً[3].

وقال أيضاً: لا يقاس بيحيى بن سعيد في العلم أحد.

وقال أيضاً: يحيى بن سعيد إليه المنتهى في التثبت بالبصرة[4].

وقال أيضاً: ما رأيت في الحديث أثبت منه[4].

وقال سهيل (بن صالح)[5]. سألت أحمد بن حنبل، فقلت: يحيى القطان، وابن المبارك إذا اختلفا في حديث، فقول من تقدم؟ فقال: ليس نقدم نحن على يحيى أحداً.

وقال أبو حاتم الرازي[6]: إذا اختلف ابن المبارك ويحيى بن سعيد وسفيان بن عيينة في حديث، آخذ بقول يحيى.

قال ابن المديني[7]: ما رأيت أحداً أنفع للإسلام وأهله من يحيى بن سعيد القطان.

---

(١) التقدمة، ص ٢٣٢؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ١٥١/٢).
(٢) سقطت من ظ.
(٣) التقدمة، ص ٢٣٣.
(٤) التقدمة، ص ٢٤٦.
(٥) سقطت من د.
(٦) التقدمة، ص ٢٣٤.
(٧) التقدمة، ص ٢٤٦.

قال (علي)[1]: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ ويكون يفهم ما يقال له، ويبصر الرجال، ثم يتعاهد ذاك.

وقال البخاري: أعلم الناس بالثوري يحيى بن سعيد، لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه.

وقال أبو علي[2] الحافظ: (ثنا) أبو بكر الواسطي، قال: سمعت علي بن المديني، يقول: شعبة أحفظ الناس للمشايخ، وسفيان أحفظ الناس للأبواب، وابن مهدي أحفظهم، (ثم إنه)[3] قال: للمشايخ والأبواب، ويحيى بن سعيد أعرف بمخارج الأسانيد، وأعرف بمواضع الطعن من جميعهم.

وقال يحيى بن[4] غيلان: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما تركت حديث محمد بن إسحاق إلا لله.

وقال أبو بكر بن خلاد: دخلت على يحيى بن سعيد في مرضه، فقال لي: يا أبا بكر، ما تركت أهل البصرة يتكلمون؟ قلت: يذكرون خيراً، إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس. فقال:

احفظ عني، لأن يكون خصمي (في الآخرة)[5] رجل من عرض الناس أحب إلي من أن يكون خصمي في الآخرة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: بلغك عني حديث وقع في وهمك أنه عني غير صحيح، يعني فلم تنكر.

---

(١) سقطت من د.

(٢) أبو علي الحافظ: هو الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري، وهو من كبار المحدثين الثقات، (ت ٣٤٩). انظر: تذكرة الحفاظ ٩٠٢/٣؛ شذرات الذهب ٣٨٠/٢؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢٧٦/٣؛ مرآة الجنان ٣٤٣/٢؛ النجوم الزاهرة ٣٢٤/٣.

(٣) سقطت من د، ظ.

(٤) يحيى بن غيلان، أبو الفضل البغدادي، ثقة مأمون، (ت ٢٢٠)؛ تهذيب ٢٦٣/١١.

(٥) سقطت من د، ظ.

«١٥ ـ عبدالرحمن بن[1] مهدي، ت ١٩٨»:

ومنهم عبدالرحمن بن مهدي البصري، قرين يحيى بن سعيد، ويكنى أبا سعيد أيضاً.

قال حسين بن عروة[2]: كنا عند حماد بن زيد، وعنده عبدالرحمن بن مهدي، فقال حماد: إن كان أحد يؤتى لهذا الشأن، فهو هذا الشاب[3].

وقال جرير الرازي[4]: ما رأيت مثل عبدالرحمن بن مهدي، ووصف عنه بصراً بالحديث وحفظاً[5].

وقال ابن المديني: كان ابن مهدي أعلم الناس، قالها مراراً[5].

وفي رواية عنه: قال: أعلم الناس بالحديث عبدالرحمن بن مهدي[5].

وقال أيضاً: (أعلم الناس بزيد بن ثابت وقوله عشرة، وسماهم، أولهم سعيد بن المسيب. قال: وكان[6]) أعلم الناس بقولهم وحديثهم ابن شهاب، ثم بعده مالك، ثم بعد مالك عبدالرحمن بن مهدي.

---

(١) وترجمته في: التقدمة لابن أبي حاتم، ص ٢٥١ ـ ٢٦١؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/٢٨٨ ـ ٢٩٠).
تذكرة الحفاظ ١/٣٢٩؛ تاريخ بغداد ١٠/٢٤٠؛ شذرات الذهب ١/٣٥٥؛ ومنتخب الإرشاد، ص ١٧.

(٢) الحسين بن عروة البصري، يروي عن مالك وابن عيينة، قال أبو حاتم لا بأس به، وقال الساجي: ضعيف، تهذيب ٢/٣٤٣؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٦٢).

(٣) التقدمة، ص ٢٥٧.

(٤) جرير الرازي هو جرير بن عبدالحميد بن قرط الرازي، يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري وعبدالرحمن بن مهدي ثقة، (ت ١٨٨)؛ تهذيب ٢/٧٥؛ ميزان الاعتدال ١/٣٩٤؛ شذرات الذهب ١/٣١٩؛ منتخب الإرشاد ٩١/ب.

(٥) التقدمة، ص ٢٥١؛ والجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/٢٨٩).

(٦) سقطت من «د».

وقال أبو حاتم: (ثنا محمد بن صفوان[1]. قال: سمعت ابن المديني يقول: لو أخذت فأحلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله أنني لم أر أحداً قط أعلم بالحديث من عبدالرحمن بن مهدي[2].

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: أيما أثبت عندك: عبدالرحمن بن مهدي أو وكيع؟ قال:

عبدالرحمن أقل سقطاً من وكيع في سفيان، قد خالفه وكيع في ستين حديثاً من حديث سفيان، وكان عبدالرحمن يجيء بها على ألفاظها، وكان لعبدالرحمن توقٍّ حسن[3].

وقال محمد بن أبي بكر المقدمي: ما رأيت أحداً أتقن لما سمع، ولما لم يسمع من عبدالرحمن بن مهدي[4].

وقال أبو حاتم الرازي[5]: عبدالرحمن بن مهدي أثبت من يحيى بن سعيد وأتقن من وكيع وكان عرض حديثه على سفيان الثوري.

وقال الإمام أحمد أيضاً (في ابن مهدي)[6] ـ رحمه الله ـ ما كان أشد تتبعه للألفاظ، وأشد توقيه.

وقال: كان (حافظاً)[7]، وكان يتوقى كثيراً، كان يحب أن يحدث باللفظ.

قال: وهو إمام من أئمة المسلمين.

---

(١) هو محمد بن عثمان أبي صفوان يروي عن يحيى القطان وابن مهدي وعنه أبو حاتم، ثقة، (ت ٢٥٠)؛ تهذيب ٩/٣٣٧.

(٢) التقدمة، ص ٢٥٢ وقد ورد في النص محمد بن أبي صفوان، وليس محمد بن صفوان.

(٣) التقدمة، ص ٢٥٣ وقد حذف الشارح بعض عبارة التقدمة، وانظر العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/١٤٠.

(٤) نفس المرجع والصفحة.

(٥) التقدمة، ص ٢٥٥.

(٦) في ظ: «فيه».

(٧) في د: «ضابطاً».

وقال: لم يكن يكثر الحديث جداً، كان الغالب عليه حديث سفيان.

قال: وكان يتوسع في الفقه، كان فيه أوسع من يحيى، كان يحيى يميل إلى قول الكوفيين، وكان عبدالرحمن يذهب إلى بعض مذاهب الحديث، وإلى رأي المدنيين. نقل ذلك كله الأثرم عن الإمام أحمد.

وقال أبو حاتم الرازي[1]: سئل أحمد عن يحيى وعبدالرحمن ووكيع فقال: كان عبدالرحمن أكثرهم حديثاً.

وروى الحافظ أبو نعيم بإسناده عن القواريري. قال: كان ابن مهدي يعرف حديثه وحديث غيره وكان يحيى بن سعيد يعرف حديثه.

وعن حماد بن زيد، قال: لئن عاش ابن مهدي ليخرجن رجل أهل البصرة.

وعن حماد، أنه سئل عن مسألة. فقال: من لهذا إلا ابن مهدي فأقبل عبدالرحمن فسألوه عن ذلك: فأجاب، فلما (قام)[2] من عنده قال: هذا سيد أو فتى أهل البصرة منذ ثلاثين سنة أو نحو هذا.

وعن القواريري، قال: أملى على عبدالرحمن بن مهدي عشرين ألف حديث حفظاً.

وعن أحمد بن حنبل، قال: كأن عبدالرحمن بن مهدي خلق للحديث.

وعن مهنا، سألت أحمد أيهما أفقه: عبدالرحمن أو يحيى؟ قال: عبدالرحمن.

وعن ابن المديني، قال: كان علم عبدالرحمن بن مهدي في الحديث كالسحر.

وقال نعيم بن حماد[3]: قلت لابن مهدي: كيف تعرف صحيح الحديث وسقيمه؟ قال: كما يعرف الطبيب المجنون.

---

(١) التقدمة، ص ٢٦١.

(٢) في د «قدم».

(٣) التقدمة، ص ٢٥٢.

وعن ابن نمير، قال: ابن مهدي: معرفة الحديث إلهام. قال ابن نمير: صدق، لو قلت له: من أين؟.

لم يكن له جواب.

وقال ابن مهدي: لا يجوز أن يكون الرجل إماماً حتى يعلم ما يصح مما لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم مخارج العلم.

وقال ابن مهدي: لأن أعرف (علة)[1] حديث واحد أحب إليّ من أن أستفيد عشرة أحاديث.

وعنه قال[2]: لا يكون إماماً في الحديث من يحدث بكل ما سمع ولا يكون إماماً في العلم من يحدث عن كل أحد، ولا يكون إماماً في العلم من يحدث[3] بالشاذ من العلم، (والحفظ الاتقان)[4].

«١٦ ـ وكيع[5] بن الجراح بن مليح، ت ١٩٦»:

ومنهم وكيع بن الجراح بن مليح بن فرس بن عدي، أبو سفيان الرؤاسي الكوفي، أحد الأئمة الأعلام.

وقال أحمد: ما رأيت أحداً أوعى للعلم من وكيع، ولا أشبه بأهل النسك[6].

---

(١) في د، ظ: «علم».

(٢) الجرح والتعديل (١/ قسم ٣٦/١).

(٣) في الجرح والتعديل «ومن يتبع شواذ الحديث».

(٤) في ظ: «الحفظ والاتقان»، وهو خطأ.

(٥) ترجمته في: التقدمة ٢١٩ ـ ٢٣٢؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ٣٦/٢) وتاريخ بغداد ٤٦٦/١٣؛ وحلية الأولياء ٣٦٨/٨؛ ومشاهير علماء الأمصار ١/٣؛ وشذرات الذهب ٣٤٩/١؛ تذكرة الحفاظ ٣٠٦/١.

(٦) التقدمة، ص ٢٢١.

(٧) نفس المرجع، ص ٢٢١.

وقـال أيضـاً: كان وكيع حافظاً (حافظاً)[1]، وكان أحفظ من ابن مهدي (كثيراً كثيراً)[2].

وقال أيضاً: ما رأيت أحد ممن أدركنا كان أحفظ للحديث من وكيع.

وقال: أيضاً ـ: وكيع كان يحفظ عن سفيان وعن المشايخ، فلم يكن يصحف.

وقال: أيضاً ـ: ما رأيت أحداً كان أجمع من وكيع.

قال: وما كتبت عن أحد أكثر مما كتبت عنه.

وقال إسحاق بن راهويه: حفظي وحفظ ابن المبارك تكلف، وحفظ وكيع أصلي، قام وكيع يوماً قائماً، ووضع يده على الحائط وحدث بسبعمائة حديث[3].

وقال بشر بن السري[4]، وسهل بن عثمان، ويحيى بن معين، ما رأينا أحفظ من وكيع[5].

وقال إبراهيم بن شماس[6]: وكيع أحفظ الناس.

وسئل أحمد عن يحيى وابن مهدي ووكيع، فقال: كان وكيع أسردهم[7].

---

(١) في ظ، د: «ضابطاً».

(٢) في د: «كذا وكذا».

(٣) التقدمة، ص ٢٢١.

(٤) بشر بن السري البصري، أبو عمرو الأفوه، روى عن الثوري وحماد بن سلمة صاحب مواعظ، ثقة (ت ١٩٦) تهذيب ١/٤٥٠؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٥٥؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ١/٣٥٨).

(٥) التقدمة، ص ٢٢١.

(٦) إبراهيم بن شماس الغازي أبو إسحاق السمرقندي، روى عن ابن المبارك وابن عيينة (ت ٢٢١)؛ تهذيب ١/١٢٧؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ١/١٠٥).

(٧) التقدمة، ص ٢٢١.

قال أبو حاتم[1]: وكيع أحفظ من ابن المبارك.

وقال يحيى بن يمان[1]: إن لهذا الحديث رجالاً خلقهم الله منذ خلق السماوات والأرض، وان وكيعاً منهم.

وقال حماد بن زيد: ليس الثوري عندنا بأفضل من وكيع[2].

وسئل عبدالرحمن[2]: من أثبت في الأعمش بعد الثوري؟ قال: ما أعدل بوكيع أحداً.

قال له رجل[3]: يقولون أبو معاوية[4]، فنفر من ذلك، وقال: أبو معاوية عنده كذا وكذا وهماً.

وقال ابن معين[5] وكيع أحب إلى في سفيان من عبدالرحمن بن مهدي. فذكر ذلك لأبي حاتم، وقيل له: أيهما أحب إليك؟ فقال: عبدالرحمن ثبت، ووكيع ثقة. وظاهر هذا أنه قدم عبدالرحمن على وكيع.

وقال ابن معين: ما رأيت أحفظ من وكيع.

وقال أيضاً: من فضل عبدالرحمن بن مهدي على وكيع لعنه يحيى.

وعن عبدالرزاق، قال: رأيت الثوري وابن عيينة ومعمراً ومالكاً، ورأيت[6] ورأيت فما رأت عيناي قط مثل وكيع.

---

(١) التقدمة، ص ٢٢١.

(٢) التقدمة، ص ٢٢٢؛ ويحيى بن يمان العجلي، أبو زكريا الكرفي روى عن هشام بن عروة والثوري (ت ١٨٨)؛ تهذيب ١١/٣٠٦؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/ ١٩٩).

(٣) التقدمة، ص ٢٣٠.

(٤) هو محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفي، روى عن هشام بن عروة والثوري، ثقة (ت ١٩٥)؛ تهذيب ٩/١٣٧؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٧٢؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٩٤؛ شذرات الذهب ١/٣٤٣؛ النجوم الزاهرة ٢/١٤٨.

(٥) التقدمة، ص ٢٣١.

(٦) سقطت من (د).

وقال محمد بن عبدالله بن نمير[1] وكيع: ◊ أعلم بالحديث من ابن إدريس وكانوا إذا رأوا وكيعاً سكتوا، يعني للحفظ والاجلال.

«الاعلام الذين لم يترجم لهم الترمذي»

فهذا ما أشار إليه الترمذي من تراجم بعض أعيان الأئمة الحفاظ المقتدى بهم في هذا العلم.

وذكر أنه ذكره على وجه الاختصار، ليستدل به على منازلهم، وتفاوت مراتبهم في الحفظ.

ونذكر بعض تراجم الأئمة الذين تكرر ذكرهم في هذا الكتاب في أثناء الأبواب، وحكى عنهم الكلام في الجرح والتعديل والعلل. ولم يذكرهم ها هنا.

«١٧ ــ عبدالله بن المبارك»:

فمنهم عبدالله بن المبارك الخراساني[2]، أبوعبدالرحمن، إمام خراسان الجامع بين الخلال الحسان.

وقال ابن عيينة[3]: كان فقيهاً عالماً زاهداً سخياً شجاعاً شاعراً.

وقال أحمد[4]: لم يكن في زمن ابن المبارك أطلب للعلم منه، رحل إلى

---

(١) التقدمة، ص ٢٢١.

◊ لوحة ٤٥/أ.

(٢) وترجمته في التقدمة، ص ٢٦٠ ــ ٢٨٠؛ والجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/١٧٩)؛ والمشاهير لابن حبان، ص ١٩٤؛ حلية الأولياء ٨/١٦٢؛ تاريخ بغداد ١٠/١٥٢؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٧٤؛ شذرات الذهب ١/٢٩٥.

(٣) التقدمة، ص ٢٦٢؛ والجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/١٨٠)؛ ومنتخب الارشاد ٢٤/ب.

(٤) التقدمة، ص ٣٦٣؛ والجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/١٨٠)؛ ومنتخب الارشاد ٢٤/ب.

اليمن وإلى مصر والشام والبصرة والكوفة. وكان من رواة العلم. وكان أهل ذاك. كتب عن الصغار والكبار، وجمع أمراً عظيماً. ما كان أحد أقل سقطاً من ابن المبارك. وكان يحدث من حفظه، ولم يكن ينظر في كتاب.

وقال أيضاً: ما أخرجت خراسان مثل ابن المبارك.

وعن الثوري، قال: ابن المبارك أعلم أهل المشرق وأهل المغرب.

وعن ابن عيينة، قال: ابن المبارك عالم المشرق والمغرب وما بينهما.

وقال ابن مهدي: ما رأيت مثل ابن المبارك، فقيل له: ولا سفيان ولا شعبة؟

قال: ولا سفيان، ولا شعبة.

وقال (معتمر)[1] بن سليمان: ما رأيت مثل ابن المبارك نصيب عنده الشيء الذي لا يصاب عند أحد[2].

وقال أبو الوليد الطيالسي[3]: ما رأيت أجمع من ابن المبارك[4].

وروى ابن الطباع[5]، عن ابن مهدي، قال: الأئمة أربعة: الثوري

---

(١) في الأصل معمر، والتصحيح من د، ظ.
(٢) ومعتمر بن سليمان بن طرخان التيمي البصري، يروي عنه أحمد وابن المديني، ثقة (ت ١٨٧)؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٦٦؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٦١.
(٢) التقدمة، ص ٢٦٣.
(٣) أبو الوليد الطيالسي: هشام بن عبدالملك الباهلي البصري، أحد الأعلام، روى عن شعبة وابن عيينة (ت ٢٢٧)؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٨٢؛ الخلاصة، ص ٣٥٣؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/٦٥).
(٤) التقدمة، ص ٢٦٤.
(٥) ابن الطباع: إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي، روى عن مالك والحماديين (ت ٢١٤)؛ تهذيب ١/٢٤٥؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/١٨٠).

ومالك، وحماد بن زيد، وابن المبارك[1].

وقال أبو إسحاق الفـزاري[1]: ابن المبارك إمام المسلمين[2].

وقال نعيم بن حماد: قلت لابن مهدي: أيهما أفضل عندك ابن المبارك أو سفيان؟.

قال: ابن المبارك.

قلت: إن الناس يخالفونك. قال: إن الناس لم يجربوا. ما رأيت مثل ابن المبارك.

وعنه قال: ابن المبارك أثبت من الثوري.

وقال سنيد[3] عن شعيب بن حرب: سمعت سفيان الثوري يقول: لو جهدت جهدي أن أكون في السنة ثلاثة أيام على ما عليه ابن المبارك، لم أقدر عليه[4].

وقال ابن عيينة: لا ترى عينك مثل ابن المبارك.

وسئل ابن (معين)[5]: من أثبت في حيوة[6]، ابن المبارك، أو ابن وهب؟

---

(١) أبو إسحاق الفزاري: هو إبراهيم بن محمد بن عبدالله، من الأعلام واسطي المولد، سكن الشام (ت ١٨٦)؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٨٢؛ التقدمة لابن أبـي حاتم، ص ٢٨١ ـ ٢٨٥.

(٢) التقدمة، ص ٢٦٥.

(٣) سنيد: هو الحسين بن داود المصيصي، روى عن حماد بن زيد وابن المبارك، ثقة (ت ٢٢٦)؛ تهذيب ٢/٢٤٤؛ تذكرة الحفاظ ٢/٤٥٦.

(٤) التقدمة، ٢٦٦.

(٥) سقطت من ظ.

(٦) حيوة بن شريح التجيبـي المصري، أبو زرعة، ثقة زاهد، روى عنه ابن المبارك وابن وهب (ت ١٥٨)؛ تهذيب ٣/٦٩؛ تذكرة الحفاظ ١/١٨٥؛ الثقات لابن حبان، لوحة ١٧٧/ب.

قال: ابن المبارك أثبت منه. يعني ابن وهب، في جميع ما يروي. ثم قال: ابن المبارك بابه يحيى بن سعيد القطان يعني انه يشبهه.

وقال أسود بن سالم[1]: كان ابن المبارك إماماً يقتدى به. كان من أثبت الناس في السنة، إذا رأيت رجلاً يغمز ابن المبارك بشيء فاتهمه على الاسلام.

وقال الأوزاعي لرجل[2]: لو رأيت ابن المبارك لقرت عينك.

ولما مات ابن المبارك، قال الفضيل بن عياض: ما خلف بعده مثله.

وعن ابن عيينة، قال: نظرت في الصحابة فما رأيت لهم فضلاً على ابن المبارك إلا صحبتهم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وغزوهم معه.

وعن أبي أسامة، قال: كان ابن المبارك في أصحاب الحديث مثل أمير المؤمنين (في الناس)[3].

وقال شعيب بن حرب[4]: ما لقي ابن المبارك رجلاً إلا وابن المبارك أفضل منه.

وقال الحسن بن عياش[5]: لم يأخذ ابن المبارك في فن من الفنون إلا يخيل إليك أن علمه كان فيه.

وقال اسماعيل بن عياش: ما على وجه الأرض مثل ابن المبارك، ولا أعلم أن الله خلق خصلة من خصال الخير إلا وقد جعلها فيه.

---

(١) الأسود بن سالم المتعبد، روى عن سفيان بن عيينة، الجرح والتعديل (١/ قسم ١/٢٩٤).

(٢) التقدمة، ص ٢٦٧.

(٣) سقطت من ظ.

(٤) شعيب بن حرب المدائني، أبو صالح البغدادي، يروي عن عكرمة بن عمار، ثقة (ت ١٩٧)؛ تهذيب ٤/٣٥٠؛ الجرح (٢/ قسم ١/٣٤٢).

(٥) الحسن بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي يروي عن الأعمش، ثقة (ت ١٧٢)؛ تهذيب ٤/٢/٣١٣؛ الجرح (١/ قسم ٢/٢٩).

وقال ◊ عبدالعزيز بن أبي رزمة: لم تكن خصلة من خصال البر إلا جمعت في ابن المبارك:

حياء، وكرم، وحسن خلق، وحسن صحبة، وحسن مجالسة والزهد والورع وكل شيء.

وقال الحسن[1] بن عيسى: اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك مثل الفضل بن[2] موسى، ومخلد بن[3] حسين ومحمد بن[4] النضر، فقالوا: تعالوا حتى نعد خصال ابن المبارك، من أبواب الخير، فقالوا:

جمع العلم، والفقه، والأدب، والنحو، واللغة، والزهد، والشعر، والفصاحة، والورع، والانصاف، وقيام الليل، والعبادة، والحج، والغزو والشجاعة، والفروسية، والشدة في بدنه، وترك الكلام فيما لا يعنيه، وقلة الخلاف على أصحابه.

وقال العباس بن مصعب: جمع ابن المبارك الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة، والتجارة، والسخاء، والمحبة عند الفرق.

وقال ابن المديني: ابن المبارك أوسع علماً من ابن مهدي ويحيى بن آدم.

◊ لوحة ٤٦/أ.

(١) الحسن بن عيسى بن ماسرجس، مولى ابن المبارك وأسلم على يديه، ثقة (ت ٢٣٩)؛ تهذيب ٢/٣١٣.

(٢) الفضل بن موسى السيناني: روى عن الثوري وشريك، ثقة (ت ١٩١)؛ تهذيب، ص ٢٨٦؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٩٦؛ وميزان الاعتدال ٣/٣٦٠.

(٣) مخلد بن حسين الأزدي المهلبي يروي عن الأوزاعي وابن جريج (ت ٢٠١)، كان ثقة فاضلاً؛ تهذيب ١٠/٧٢.

(٤) محمد بن النضر بن سلمة بن الجارود بن يزيد العامري النيسابوري الحافظ، روى عنه النسائي، وقال الحاكم: كان شيخ وقته (ت ٢٩١)؛ تهذيب ٤٩٩؛ تذكرة الحفاظ ٢/٦٧٢.

وقال جعفر الطيالسي: قلت لابن معين: إذا اختلف يحيى القطان ووكيع؟ قال: القول قول يحيى. قلت: إذا اختلف عبدالرحمن ويحيى؟ قال: يحتاج من يفصل بينهما. قلت: أبو نعيم وعبدالرحمن؟ قال: يحتاج من يفصل بينهما. قلت: ابن المبارك؟ قال: ذاك أمير المؤمنين.

وقال النسائي: أثبت أصحاب الأوزاعي ابن المبارك.

وقال إبراهيم الحربي. عن أحمد: إذا اختلف أصحاب معمر فالقول قول ابن المبارك.

قال نعيم بن حماد: قال ابن المبارك: قال لي أبي: لئن وجدت كتبك لأحرقنها.

فقلت له: وما عليَّ من ذلك وهو في صدري.

وكان ابن المبارك، يقول: لنا في صحيح الحديث شغل عن سقيمه.

وقال: العلم ما يجيئك من هنا وهنا، يعني المشهور.

وقيل له[1]: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: تعيش لها الجهابذة.

وفضائله ومناقبه كثيرة جداً.

وله تصانيف كثيرة في فنون العلم ـ رضي الله عنه ـ.

«١٨ ـ الإمام أحمد بن حنبل، ت ٢٤١»:

ومنهم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني: أبو عبدالله رباني الأمة في وقته وعالمها وفقيهها، وحافظها وعابدها، وزاهدها وشهرة فضائله ومناقبه تغني عن الاطالة فيها، وقد أفرد العلماء، التصانيف لمناقبه، فمنهم من طول، ومنهم من قصر.

---

(١) التقدمة، ص ٣.

ومن أفرد التصنيف لمناقبه: ابن أبي حاتم، وابن شاهين[1] والبيهقيّ[2]، وأبو إسماعيل الأنصاري ويحيى بن مندة، وابن الجوزي.

وقد أفردت مصنفاً لمناقبه، ونذكر ههنا نبذة يسيرة من فضائله في الحديث وعلومه، لأن المقصود يحصل بذلك ههنا.

قال عبدالله بن أحمد: كتب أبي ألف ألف حديث، وترك لقوم لم يرو عنهم مائتي ألف حديث.

وقال أبو زرعة: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له وما يدريك؟.

قال: ذاكرته، فأخذت عليه الأبواب.

وسئل أبو زرعة[3]: أنت أحفظ، أم أحمد بن حنبل؟.

قال: بل أحمد. قالوا: كيف علمت ذاك؟ قال: وجدت كتب أحمد بن حنبل ليس فيها في أوائل الأجزاء ترجمة أسماء المحدثين الذين سمع منهم، فكان يحفظ كل جزء ممن سمعه وأنا لا أقدر على هذا.

وعن أبي زرعة، قال: أتيت أحمد بن حنبل، فقلت أخرج إلى حديث سفيان، فأخرج إلى أجزاء كلها سفيان، سفيان، ليس على حديث منها (ثنا) فلان فظننت أنها عن رجل واحد، فجعلت أنتخب فلما قرأ عليّ جعل يقول في

---

(١) ابن شاهين: عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي سمع البغوي والبرقاني وصنف «التاريخ» و«التفسير» و«المسند». وهو ثقة مأمون (ت ٣٨٥)، وترجمته في تذكرة الحفاظ (٨٩٧/٣)، وطبقات المفسرين للداودي، ٢/٢؛ وتاريخ بغداد ٢٦٥/١١؛ شذرات الذهب ١١٧/٣.

(٢) البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين، صاحب التصانيف كالسنن الكبرى وغيرها، إمام ثقة، (ت ٤٥٨)؛ وترجمته في شذرات الذهب ٣٠٤/٣؛ وفيات الأعيان ٢٠/١؛ الأنساب، ص ١٠١؛ تذكرة الحفاظ ١١٣٢/٣؛ المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور للحاكم عبدالغافر الفارسي، لوحة ٣٠/أ.

(٣) التقدمة، ص ٢٩٦.

الحديث: (ثنا) وكيع ويحيى، و(ثنا) فلان. قال: فعجبت من ذلك. قال أبو زرعة: فجهدت في عمري أن أقدر على شيء من هذا فلم أقدر.

وقال عبدالله بن أحمد: قال لي أبي: خذ أي كتاب شئت من كتب وكيع من (المصنف)[1] فإن شئت تسألني عن الكلام حتى أخبرك بالإسناد، وإن شئت بالإسناد حتى أخبرك ◊: بالكلام.

وقيل لأبي زرعة: من رأيت من المشايخ المحدثين أحفظ؟.

قال: أحمد بن حنبل حزر كتبه اليوم الذي مات فيه فبلغت اثني عشر حملاً وعدلاً، ما كان على ظهر كتاب منها حديث فلان، ولا في بطنه (ثنا) فلان، وكل ذلك كان يحفظه عن ظهر قلبه.

وقال صالح بن أحمد[2]: قال أبي: كتبت بخطي ألف ألف حديث سوى ما كتب لي.

وقال أحمد بن الدورقي[3]: سمعت أحمد يقول: نحن كتبنا الحديث من ستة أوجه وسبعة وجوه ولم نضبطه، كيف يضبطه من كتبه من وجه واحد أو نحو هذا؟

وقال أبو عبيد[4]: انتهى العلم إلى أربعة: إلى أحمد بن حنبل وهو أفقههم فيه، وإلى ابن أبي شيبة وهو أحفظهم له، وإلى علي بن المديني، وهو أعلمهم

---

(١) في د: «الصف».

◊ ٤٧/أ.

(٢) صالح بن الإمام أحمد بن حنبل: أبو الفضل، أكبر أولاده وله المسائل عن أبيه، (ت ٢٦٦)؛ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/١٧٣.

(٣) هو أحمد بن إبراهيم الدورقي، روى عنه الإمام مسلم وأبو داود، ثقة، (ت ٢٤٦)؛ تهذيب ١/٩؛ وله ترجمة في تذكرة الحفاظ ٢/٥٠٥؛ الجرح والتعديل (١/قسم ١/٣٩)؛ ومنتخب الإرشاد ٩٩/أ.

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلام من الأعلام الثقات الأثبات، (ت ٢٢٤)؛ تهذيب ٨/٣١٥. وانظر: تذكرة الحفاظ ٢/٤٢٧؛ وتاريخ بغداد ١٢/٤٠٣؛ مرآة الجنان ٢/٨٣.

به، وإلى يحيى بن معين، وهو أكتبهم له[1].

وذكر يحيى بن مندة في مناقب أحمد بإسناد له عن أبي عبيد، قال: ربانيو العلم أربعة، فأعرفهم بالحلال والحرام أحمد بن حنبل، وأحسنهم سياقة للحديث علي بن المديني، وأحسنهم معرفة بالرجال يحيى بن معين، وأحسنهم وضعاً للباب أبو بكر بن أبي شيبة.

وقال إبراهيم الحربي: انتهى علم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما رواه أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة، وأهل الشام، إلى أربعة:

إلى أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة، وأبي بكر بن أبي شيبة، وكان أحمد أفقه القوم.

وقال عبدالرزاق[2]: رحل إلينا من العراق أربعة من رؤساء الحديث الشاذكوني[3]، وكان أحفظهم للحديث، وابن المديني، وكان أعرفهم باختلافه ويحيى بن معين. وكان أعلمهم بالرجال، وأحمد بن حنبل، وكان أجمعهم لذلك كله.

وقال ابن المديني: ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبدالله، أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة.

وسئل أبو زرعة[4]: عن علي بن المديني ويحيى بن معين، أيهما كان أحفظ؟ قال: كان علي أسرد وأتقن، ويحيى أفهم بصحيح الحديث وسقيمه،

---

(١) التقدمة، ص ٢٩٣.

(٢) عبدالرزاق بن همام الصنعاني، شيخ الإمام أحمد وصاحب المصنف وهو ثقة، (ت ٢١١)، وترجمته في: تهذيب التهذيب ٦/٣١٠؛ وطبقات ابن سعد ٥/٣٩٩؛ وتذكرة الحفاظ ١/٣٦٤؛ وميزان الاعتدال ٢/٦٠٩.

(٣) الشاذكوني: هو سليمان بن داود المنقري: اتهمه بعض النقاد رغم حفظه، (ت ٢٣٤). انظر: ميزان الاعتدال ٢/٢٠٥؛ وتاريخ بغداد ٩/٤٠؛ وتذكرة الحفاظ ٢/٤٨٨.

(٤) التقدمة، ص ٢٩٤.

وأجمعهم أبو عبدالله أحمد بن حنبل، كـان صاحب حفظ، وصـاحب فقه، وصاحب معرفة.

قال: وما أعلم في أصحابنا أفقه من أحمد.

قيل له[1]: اختيار أحمد وإسحاق أحب إليك، أم قول الشافعي؟ قال: بل اختيار أحمد وإسحاق أحب إلي.

وقال: ما رأت عيناي مثل أحمد في العلم والزهد والفقه والمعرفة وكل خير.

وقال أبو زرعة أيضاً: ما رأيت مثل أحمد في فنون العلم.

وقال أيضاً[2]: ما رأيت أجمع من أحمد بن حنبل.

قيل (له)[3]: إسحاق؟.

قال: أحمد أكبر من إسحاق، وأفقه من إسحاق.

وسئل أبو حاتم الرازي[4]: عن أحمد وعلي بن المديني أيهما كان أحفظ؟ قال: كانا في الحفظ متقاربين، وكان أحمد أفقه.

قال أبو حاتم[5]: وكان أحمد بارع الفهم بمعرفة الحديث، بصحيحه وسقيمه. وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه. وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال: نعم جعله أصلاً، وبنى عليه.

---

(١) التقدمة، ص ٢٩٤.

(٢) التقدمة، ص ٢٩٤.

(٣) سقطت من د، ظ.

(٤) التقدمة، ص ٢٩٤.

(٥) التقدمة، ص ٣٠٢.

وقال أحمد بن (سلمة)[1]: قلت لأبي حاتم الرازي: أراك في الفتوى على قول أحمد وإسحاق، وعندك كتاب الشافعي، وكتاب مالك والثوري وشريك، فتركت هؤلاء كلهم، وأقبلت على قول أحمد وإسحاق.

قال: لا أعلم في دهر ولا عصر مثل هذين الرجلين رحلا وكتبا وذاكرا وصنفا.

وقال النسائي: لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة: أحمد ويحيى، وعلي، وإسحاق، وأعلمهم علي بالحديث وعلله، وأعلمهم بالرجال وأكثرهم حديثاً يحيى، وأحفظهم للحديث والفقه إسحاق، إلا أن أحمد بن حنبل كان ـ عندي ـ أعلم بعلل الحديث من إسحاق، وجمع أحمد المعرفة بالحديث والفقه والورع والزهد.

وقال العجلي[2]: أحمد ثقة، ثبت في الحديث فقيه في الحديث، متبع للآثار، صاحب سنة (وخبر)[3] ◊ نزه النفس.

وقال قتيبة[4]: أحمد وإسحاق إماما الدنيا.

وقال[5]: لو أدرك أحمد عصر الثوري ومالك والأوزاعي والليث لكان هو المقدم.

---

(١) في د: «حنبل» وبياض في «ظ».
وأحمد بن سلمة، أبو الفضل النيسابوري المعدل، رفيق مسلم في الرحلة، وله مستخرج كهيئة صحيح مسلم، (ت ٢٨٦)؛ تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٧؛ وتاريخ بغداد ٤/١٨٦؛ والجرح والتعديل (١/ قسم ١/٥٤).

(٢) العجلي: الحافظ أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس المغرب، كان يعد مثل أحمد بن حنبل، وقد فر إلى المغرب أيام محنة خلق القرآن، (ت ٢٦١)؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٦٠.

(٣) في د: «خبرة».
◊ لوحة ٤٨/أ.

(٤) التقدمة، ص ٣٩٥.

(٥) التقدمة، ص ٢٩٣.

قلت: تضم أحمد إلى التابعين؟ قال: إلى كبار التابعين.

وقال أبو عبدالله البوشنجي[1]: (أحمد)[2] ـ عندي ـ أفضل من سفيان الثوري، لأن سفيان لم يمتحن من الشدة والبلوى بمثل ما امتحن به أحمد ولا علم سفيان ومن تقدم من فقهاء الأمصار كعلم أحمد لأنه كان أجمع لها، وأبصر (بمتقنهم)[3]، وغالطهم، وصدوقهم، وكذوبهم (منه)[4].

وقال زكريا الساجي[5]: أحمد أفضل عندي من مالك والأوزاعي والثوري، والشافعي، لأن لهؤلاء نظيراً، وأحمد (لا)[6] نظير له، يعني في وقتهم ووقته ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

«١٩ ـ علي[7] بن المديني، ت ٢٣٤»:

ومنهم علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح المديني السعدي البصري أبو الحسن، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين في علم الحديث وعلله.

كان ابن عيينة ـ وهو أحد شيوخه ـ يروي عنه ويقول: «يلومونني على[8]

---

(١) أبو عبدالله البوشنجي: محمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي، فقيه مالكي، ومحدث ثقة، (ت ٢٩٠) بنيسابور تذكرة الحفاظ ٢/٦٥٧.

(٢) في ظ: «أبو عبدالله».

(٣) في د: «بمثبتهم».

(٤) في ظ: منهم.

(٥) زكريا الساجي: أبو يحيى زكريا بن يحيى، له كتاب في علل الحديث يدل على تبحره، (ت ٣٠٧). انظر: فهرست ابن خير، ص ٢١٠؛ تذكرة الحفاظ ٢/٧٠٩؛ منتخب الإرشاد ٨٢/أ.

(٦) في الأصل «فلا».

(٧) علي المديني، الإمام الحافظ الناقد المعروف وترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/٤٢٨؛ تاريخ بغداد ١١/٤٥٨؛ تهذيب التهذيب ٧/٣٤٩ ـ ٣٥٧؛ ميزان الاعتدال ٣/١٣٨؛ شذرات الذهب ٢/٨١؛ والتقدمة، ص ٣١٩.

(٨) في د: «تلومونني على»، وفي ظ: «على علي».

حبه) والله ما[1] أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني.

وكذا روي عن يحيى القطان أنه قال: أنا أتعلم من علي أكثر مما يتعلم مني.

وعلي بن المديني هو شيخ البخاري، وعنه (تلقى)[2] هذا العلم.

وكان البخاري يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني.

وقال أبو حاتم الرازي[3]: كان علي بن المديني علماً في الناس، في معرفة الحديث والعلل.

وكان أحمد بن حنبل لا يسميه، وإنما يكنيه «أبو الحسن» تبجيلاً له.

وسئل أبو حاتم[3] عن علي وأحمد: أيها أحفظ؟ قال: كانا في الحفظ متقاربين. وكان أحمد أفقه، وكان علي أفهم للحديث.

وقال هارون بن إسحاق الهمداني[4]: الكلام في صحة الحديث وسقيمه لأحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

وسئل ابن وارة[5] الحافظ عن ابن المديني وابن معين، أيهما أحفظ؟ قال: كان علي أسرد، وأتقن[6].

---

(١) سقطت من د، وفي ظ: «لما».

(٢) في د: «بلغ».

(٣) التقدمة، ص ٣١٩.

(٤) هارون بن إسحاق الهمداني، أبو القاسم الكوفي: يروي عن حفص بن غياث وابن عيينة، ثقة، (ت ٢٥٨)؛ تهذيب ١١/٢؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/٨٧).

(٥) ابن وارة: أبو عبدالله، محمد بن مسلم الرازي، روى عنه النسائي والبخاري، خارج الصحيح، ثقة، صاحب حديث، (ت ٢٧٠)؛ تهذيب ٤٥١/٩؛ تاريخ بغداد ٢٥٦/٣؛ تذكرة الحفاظ ٥٧٥/٢.

(٦) التقدمة، ص ٣٢٠.

وقال ابن حبان: سمعت علي بن أحمد الجرجاني بحلب، يقول: سمعت حنبل بن إسحاق يقول: سمعت عمي أحمد بن حنبل يقول: أحفظنا للطوالات، الشاذكوني، وأعرفنا بالرجال يحيى بن معين، وأعلمنا بالعلل علي بن المديني، وكأنه أومأ إلى نفسه أنه أفقههم.

ولابن المديني تصانيف[1] كثيرة في علوم الحديث منها:

كتاب الأسامي والكنى، ثمانية أجزاء.

كتاب الضعفاء، عشرة أجزاء.

كتاب المدلسين، خمسة أجزاء.

كتاب أول من نظر في الرجال، وفحص عنهم، جزء.

الطبقات، عشرة أجزاء.

من روى عن رجل لم يره، جزء.

علل المسند، ثلاثون جزءاً.

العلل التي كتبها عنه إسماعيل القاضي، أربعة عشر جزءاً.

علل حديث ابن عيينة، ثلاثة عشر جزءاً.

كتاب من (لا يحتج)[2] بحديثه ولا يسقط، جزءان.

(الكنى)[3]، خمسة أجزاء.

الوهم والخطأ، خمسة أجزاء.

قبائل العرب، عشرة أجزاء.

من نزل من الصحابة سائر البلدان، خمسة أجزاء.

---

(١) ذكرها الحاكم في معرفة علوم الحديث، ص ٧١.

(٢) سقطت من د، ظ.

(٣) في د: «إلى».

التاريخ، عشرة أجزاء.

العرض على المحدث جزآن.

من حدث ثم رجع عنه، جزء.

كتاب يحيى وعبدالرحمن في الرجال خمسة أجزاء.

سؤالات يحيى، جزآن.

كتاب الثقات والمتثبتين، عشرة أجزاء.

اختلاف الحديث، خمسة أجزاء.

الأسامي الشاذة، ثلاثة أجزاء.

الأشربة، ثلاثة أجزاء.

تفسير غريب الحديث، خمسة أجزاء.

الإخوة والأخوات، ثلاثة أجزاء.

من يعرف باسمه دون اسم أبيه، جزآن.

من يعرف (باللقب)[1]، جزء.

العلل المتفرقة، ثلاثون جزءاً.

مذاهب المحدثين، جزآن.

كان ابن المديني قد امتحن في محنة خلق القرآن، فأجاب مكرهاً، ثم إنه تقرب إلى ابن أبي دؤاد[2] حيث استماله بدنياه وصحبه وعظمه، فوقع بسبب

---

(١) في د: «بالليت».

(٢) ابن أبي دؤاد: أحمد بن أبي دؤاد الأيادي، ولي قضاء القضاة للمعتصم والواثق، وكان رأساً في الاعتزال، وحمل الخلفاء على ذلك، (ت ٢٤٠) مفلوجاً. البداية والنهاية ١٠/٣١٩؛ ميزان الاعتدال ١/٩٧.

ذلك في أمور صعبة حتى إنه كان يتكلم في طائفة من أعيان أهل الحديث ليرضي بذلك ابن أبي (دؤاد)[1]، فهجره ◊ الإمام أحمد لذلك وعظمت الشناعة عليه حتى صار عند الناس كأنه مرتد، وترك أحمد الرواية عنه، وكذلك (إبراهيم)[2] الحربي وغيرهما.

وكان يحيى بن معين (يقول)[3]: هو رجل خاف فقال ما عليه.

ولو اقتصر على ما ذكره ابن معين لعذر، لكن حاله كما وصفنا.

وقد روي عنه أنه قال[4]: من قال: القرآن مخلوق فهو كافر. والله تعالى. يرحمه ويسامحه بمنه وكرمه.

«٢٠ ــ يحيى[5] بن معين، ت ٢٣٣»:

ومنهم يحيى بن معين، (أبو)[6] زكريا البغدادي، الإمام المطلق في الجرح والتعديل، وإلى قوله في ذلك يرجع الناس، وعلى كلامه فيه يعولون.

وقد قال هلال بن[7] العلاء وحجاج بن الشاعر[8]: مَنَّ الله على هذه

---

(١) في د: «داود».

◊ لوحة ٤٩/أ.

(٢) سقطت من د.

(٣) سقطت من د.

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٧١.

(٥) يحيى بن معين بن عوف الغطفاني، مولاهم البغدادي، الإمام المعروف في الجرح والتعديل وصاحب «التاريخ والعلل»، (ت ٢٣٣) وترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/٤٢٩؛ تهذيب التهذيب ١/٢٨٠ ــ ٢٨٨. والتقدمة، ص ٣١٤ــ٣١٨؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/١٩٢).

(٦) في ظ: «ابن».

(٧) هلال ابن العلاء، أبو عمرو الرقي روى عن علي بن المديني وطبقته، (ت ٢٨٠) بالرقة. تهذيب ١١/٨٣؛ وتذكرة الحفاظ ٢/٦١٢.

(٨) حجاج بن الشاعر بن يسوف بن حجاج الثقفي، روى عنه مسلم وأبو داود، (ت ٢٥٩)؛ تهذيب ٢/٢٠٩.

الأمة بيحيى بن معين، نفى الكذب عن حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

قال أحمد بن (عقبة)[1]: سألت يحيى بن معين: كم كتبت من الحديث؟. قال: كتبت بيدي هذه ستمائة ألف حديث. قال (أحمد)[1]: وإني أظن المحدثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف (وستمائة ألف)[2].

وقال علي بن المديني: حديث الثقات يدور على (ستة)[3]، وذكرهم قال: وما شذ عنهم يصير إلى اثني عشر، فذكرهم.

(ثم قال)[4]: صار حديث هؤلاء كلهم إلى يحيى بن معين[5].

وذكر داود بن رشيد[6]: أن يحيى بن معين خلف له أبوه ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم، فأنفقه كله على الحديث حتى لم يبق له نعل يلبسه.

وكان يحيى يوسع القول في الجرح، ولا يحابي أحداً، بل يصدع به في وجه صاحبه، ولهذا قال عبدالله بن أحمد الدورقي: كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة.

وسئل[7] ابن وارة عن ابن معين وابن المديني، أيهما أحفظ؟ فقال: كان علي أسرد وأتقن، وكان يحيى أفهم بصحيح الحديث وسقيمه.

وقال سليمان بن حرب[7]: كان يحيى بن معين يقول في الحديث هذا خطأ، فأقول: كيف صوابه؟ فلا يدري، فأنظر في الأصل فأجده كما قال.

---

(١) في د: «حنبل»، وسقطت في ظ.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) في د: «سبعة».

(٤) في ظ: «قال: ثم».

(٥) التقدمة، ص ٢٥٢.

(٦) داود بن رشيد يروي عن هشيم والوليد بن مسلم، ثقة، (ت ٢٣٩) تهذيب ٣/١٨٤؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٤١٢).

(٧) التقدمة، ص ٣١٤.

وقال أبو عمرو الطالقاني: رأيتهم يقولون الناس عندنا أربعة: أحمد بن حنبل، ومحمد بن عبدالله بن نمير، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين وسمعتهم يقولون: محمد بن نمير ريحانة الكوفة، وأحمد قرة عين الإسلام. وابن المديني أعلم علماء آثار رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وابن معين أعلم بروايته، وأكثر علمه آثار رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

وعن عمرو[1] الناقد، قال: ما كان في أصحابنا أحفظ للأبواب من أحمد بن حنبل، ولا أسرد للحديث من الشاذكوني، ولا أعلم بـالإسناد من يحيى (بن معين)[2]، ما قدر أحد يقلب عليه إسناداً قط.

قال محمد بن هارون الفلاس[3] المخرمي: إذا رأيت الرجل يقع في يحيى بن معين فاعلم أنه كذاب يضع الحديث. وإنما يبغضه لما يبين أمر الكذابين[4].

قال أبو حاتم[5]: توفي ابن معين بمدينة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وحمل على سرير النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ واجتمع في جنازته خلق كثير، وإذا رجل يقول: هذه جنازة يحيى بن معين، الذابّ عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الكذب، والناس يبكون.

كان ابن معين يكره أن يدوّن كلامه في الجرح والتعديل، ولم يدون هو شيئاً ـ فيما أظن ـ وإنما سأله أصحابه ودونوا كلامه ، منهم: عباس الدوري[6]

---

(١) عمرو الناقد: هو عمرو بن بكير بن سابور، سبقت ترجمته، ص ٤٠٦.

(٢) زيادة من ظ.

(٣) محمد بن هارون الفلاس المخرمي: البغدادي، الملقب بشطا، كان من الحفاظ. انظر: الأنساب للسمعاني ٣٤/أ؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/١١٨).

(٤) التقدمة، ص ٣١٦.

(٥) التقدمة، ص ٣١٦ ـ ٣١٧.

(٦) عباس الدوري: هو عباس بن محمد بن حاتم الدوري، أبو الفضل البغدادي الحافظ، أخذ عن ابن معين الجرح والتعديل وروى عن أبي داود الطيالسي (ت ٢٧١) وترجمته في تذكرة الحفاظ ٥٧٩/٢؛ وتاريخ بغداد ١٤٤/٢؛ تهذيب ١٢٩/٥؛ والجرح والتعديل (٣/ قسم ٢١٦/١).

وإبراهيم بن[1] الجنيد، ومضر بن[2] محمد، و (المفضل)[3] الغلابي، وعثمان[4] بن سعيد الدارمي، ويزيد بن الهيثم. وغيرهم.

«٢١ ـ أبو زرعة[5]، ت ٢٦٤»:

ومنهم أبو زرعة، عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي. أحد الأعلام، وحفاظ الإسلام وكان من الصلاح والعبادة والخشية بمحل عظيم.

قال أبو العباس[6] محمد بن إسحاق الثقفي، لما انصرف قتيبة بن سعيد إلى الري، سألوه أن يحدثهم فامتنع وقال: أحدثكم بعد أن حضر مجالسي أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو خيثمة؟ فقالوا له: فإن عندنا غلاماً يسرد كل ما حدثت به مجلساً مجلساً، قم فقام أبو زرعة فسرد كل ما حدث به قتيبة، فحدثهم قتيبة.

وقال محمد بن يحيى الذهلي[7]: لا يزال المسلمون بخير ما أبقى الله لهم

---

(١) إبراهيم بن الجنيد، أبو إسحاق الختلي الحافظ، نزيل سامراء سأل يحيى بن معين، وصنف وجمع، (ت ٢٦٠) تقريباً؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٦.

(٢) مضر بن محمد أبو محمد الأسدي سمع أحمد ويحيى بن معين وولي قضاء واسط، (ت ٢٧٧)، طبقات الحنابلة ١/٣٨١.

(٣) زيادة من د.
والمفضل الغلابي: هو ابن غسان بن المفضل، سكن بغداد وحدث عن أحمد وابن مهدي، ثقة، طبقات الحنابلة ١/٣٤١.

(٤) عثمان بن سعيد الدارمي: أبو سعيد محدث هراة تلميذ ابن معين. له «سؤالات في الرجال»، (ت ٢٨٠) وله ترجمته في طبقات الحنابلة ١/٢٢١؛ وتذكرة الحفاظ ٢/٦٢١؛ وشذرات الذهب ٢/١٧٦؛ ومنتخب الإرشاد لوحة ١٧٨/أ.

(٥) وترجمته: التقدمة، ص ٣٣٨ ـ ٣٤٩؛ والجرح والتعديل (٢/ قسم ٢/٣٢٤)؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٧؛ وطبقات الحنابلة ١/١٩٩؛ وتهذيب ٧/٣٠.

(٦) محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج، أبو العباس الثقفي، شيخ خراسان سمع قتيبة بن سعيد وابن راهويه (ت ٣١٣). انظر تذكرة الحفاظ ٢/٧٣١؛ طبقات الشافعية ٣/١٠٨؛ الأنساب ٢٩٥/ب.

(٧) التقدمة، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

مثل أبـي زرعة الرازي. وما كان الله ليترك الأرض إلا وفيها مثل أبـي زرعة يعلم الناس ما جهلوه.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد[1]: ما رأيت أحداً أعلم بحديث مالك مسندة ومنقطعة من أبـي زرعة وكذلك سائر العلوم ولكن خاصة حديث مالك قيل له:

ما في الموطأ والزيادات التي ليست في الموطأ؟ (قال[2] نعم). وكان أحمد يعظم أبا زرعة. وإذا جالسه ترك أحمد نوافله واشتغل عنها بمذاكرة أبـي زرعة.

وروي عنه أنه قال: صح من الحديث سبعمائة ألف حديث، وهذا الفتى، يعني أبا زرعة، يحفظ ستمائة ألف حديث.

وقال يونس بن عبدالأعلى[3]: أبـو زرعة وأبـو حاتم إمـاما خـراسان، وبقاؤهما صلاح للمسلمين.

وقال ابن وارة: سمعت إسحاق بن راهويه، يقول: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل.

وقال أبو بكر بن أبـي شيبة: ما رأيت أحفظ من أبـي زرعة الرازي.

وحلف رجل بالطلاق في زمن أبـي زرعة أن أبا زرعة يحفظ مائة ألف حديث، فسئل عن ذلك أبو زرعة، فقال: ليمسك امرأته، فإنها لم تطلق منه.

---

(١) علي بن الحسين بن الجنيد الرازي أبو الحسن، قال ابن أبـي حاتم: كتبنا عنه، وهو صدوق ثقة. الجرح والتعديل (٣/ قسم ١/١٧٩)؛ التقدمة، ص ٣٣١.

(٢) سقطت من د.

(٣) يونس بن عبدالأعلى المصري، روى عن ابن عيينة والوليد بن مسلم، من الثقات الأعلام (ت ٢٦٤). تهذيب ١١/٤٤٠؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢/١٧٠؛ شذرات الذهب ٢/١٤٩؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/٢٤٣).

وقال أبو مصعب الزهري[1]: لقيت مالك بن أنس وغيره، فما رأت عيناي مثل أبي زرعة الرازي.

وقال أبو حاتم الرازي: ما خلف أبو زرعة بعده مثله، علماً وفقهاً وصيانة وصدقاً، وهذا مما لا يرتاب فيه، ولا أعلم (بين)[2] المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأن مثله، ولقد كان من هذا الأمر بسبيل[3].

وقال أبو حاتم[3] أيضاً: الذي كان يعرف صحيح الحديث وسقيمه وعنده تمييز ذلك، ويحسن علل الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك.

قيل له: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قال: لا.

وذكر أبو حاتم[4] شيئاً من معرفة الرجال، فقال: ذهب الذي كان يحسن هذا يعني أبا زرعة، ما بقي بمصر ولا بالعراق أحد يحسن هذا.

قال أبو حاتم: وجرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكنت أذكر أحاديث خطأ وعللها، وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم، قل من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا عن واحد واثنين فما أقل ما تجد من يحسن هذا.

وقال أبو يعلى الموصلي[5]: ما سمعنا أحداً يذكر في الحفظ إلا كان اسمه أكثر من رؤيته، إلا أبا زرعة الرازي، فإن مشاهدته كان أعظم من اسمه وكان

---

(1) أبو مصعب الزهري: أحمد بن أبي بكر روى عن مالك الموطأ (ت ٢٤٢)، وهو فقيه أهل المدينة. تهذيب ١/ ٢٠؛ وفي الديباج ١/ ١٤٠، واسم أبي بكر: القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب الزهري.

(2) في د: «من».

(3) الجرح والتعديل (١/ قسم ١/ ٣٣).

(4) التقدمة، ص ٣٥٦.

(5) أبو يعلى الموصلي هو أحمد بن علي بن المثنى صاحب «المسند الكبير» سمع منه ابن حبان والاسماعيلي (ت ٣٠٧). تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٠٧.

لا يرى أحداً ممن هو دونه في الحفظ أنه أعرف منه، وكان قد جمع حفظ الأبواب، والشيوخ، والتفسير، وغير ذلك.

قال يحيى بن مندة: قيل أحفظ الأمة أبو هريرة، ثم أبو زرعة الرازي.

وقيل ما ولدت حوافظ أحفظ من أبي زرعة.

قال: وبلغني بإسناد هو لي مسموع أن أبا زرعة قال: أنا أحفظ ستمائة ألف حديث صحيح وأربعة عشر ألف إسناد في التفسير والقراءات، وعشرة آلاف حديث مزورة ◊. قيل له: ما بال المزورة تحفظ؟ قال: إذا مر بي (منها)[1] حديث عرفته.

«٢٢ ـ محمد بن إسماعيل البخاري، ت ٢٥٦»:

ومنهم محمد بن إسماعيل بن[2] إبراهيم بن المغيرة الجعفي، مولاهم البخاري، الإمام أبو عبدالله، صاحب الصحيح وإمام المحدثين في وقته وأستاذ هذه الصناعة، وعنه أخذها كثير من الأئمة، منهم: مسلم بن الحجاج وسماه أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، وأبو عيسى الترمذي، وقد ذكر أبو عيسى في أول كتاب العلل؛ أنه لم ير بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد، كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل ـ رحمه الله ـ.

وقال ابن خزيمة[3]: ما رأيت تحت أديم هذه السماء أعلم بالحديث ولا أحفظ له من محمد بن إسماعيل البخاري.

◊ ٥١/أ.

(١) سقطت من د.

(٢) ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٥٥٥/٢؛ وتهذيب التهذيب ٤٧/٩ ـ ٥٥؛ طبقات الحنابلة ٢٧١/١؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢١٢/٢؛ شذرات الذهب ١٣٤/٢.

(٣) ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر النيسابوري، الإمام الحافظ ومصنفاته تزيد على مئة وأربعين كتاباً سوى المسائل وأهمها «صحيحه» (ت ٣١١). انظر: البداية والنهاية ١٤٩/١١؛ وتذكرة الحفاظ ٧٢٠/٢.

ولما سأل مسلم البخاري عن حديث سهيل، عن أبيه، عن أبـي هريرة في كفارة المجلس، فبين له علته، قال مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك[1].

وروى عن محمد بن الأزهر السجزي قال: كنت بـالبصرة في مجلس سليمـان بن حرب والبخـاري جالس لا يكتب، فقلت: مـا لأبـي عبـدالله لا يكتب؟ قال: يرجع إلى بخارى فيكتب من حفظه.

وقال محمد بن حمدويه[2] سمعت البخاري يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأعرف مائتي ألف حديث غير صحيح.

وقال أحمد بن حمدون[3]: رأيت البخاري ومحمد بن يحيـى يسأله عن الأسامي والكنى والعلل، ومحمد بن إسماعيل يمر فيه مثل السهم، كأنه يقرأ «قل هو الله أحد».

وقال عبدالله الدارمي: قد رأيت العلماء بالحجاز والعراق فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل.

وقال ابن المديني في البخاري: ما رأى مثل نفسه.

وقال الفلاس: حديث ليس يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث، وسئل صالح[4] بن محمد الحافظ عن البخاري وأبـي زرعة، فقال: أعلمهم بالحديث البخاري وأبو زرعة أحفظهم وأكثرهم حديثاً.

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ١١٤.

(٢) محمد بن حمدويه بن سهل أبو نصر المروزي، كان من الثقات الأثبات (ت ٣٢٩). تذكرة الحفاظ ٨٧٢/٣.

(٣) أحمد بن حمدون، أبو حامد الأعمشي، جمع حديث الأعمش واعتنى به فنسب إليه، وهو إمام حافظ، ثقة (ت ٣٢١). تذكرة الحفاظ ٨٠٥/٣؛ شذرات الذهب ٢٨٨/٢.

(٤) صالح بن محمد الحافظ الأسدي الملقب «بجزرة» سمع أحمد بن حنبل وطبقته، وكان ثقة حافظاً (ت ٢٩٣). تذكرة الحفاظ ٦٤١/٢.

وعن أبي حاتم الرازي[1]، قال: محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق

وقال علي بن حجر[2]: أخرجت خراسان ثلاثة: أبا زرعة بالري، ومحمد بن إسماعيل ببخارى، وعبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ـ عندي ـ أبصرهم وأعلمهم وأفقههم.

وعن إسحاق بن راهويه، قال: لو كان محمد بن إسماعيل في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج الناس إليه، لمعرفته بالحديث وفقهه.

وفضائل البخاري كثيرة جداً، وامتحن في آخر عمره بمسألة اللفظ بالقرآن، فإنه قال: أفعال العباد مخلوقة، فنسبه محمد بن يحيى الذهلي إلى القول بأن اللفظ بالقرآن مخلوق، وأمر بهجره وضيق عليه فخرج البخاري من نيسابور إلى بخارى، فكتب محمد بن يحيى إلى والي بخارى في أمره فنفاه من بخارى فتوفي بقرية من قراها.

وقد روي عنه أنه قال: من زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب، فإني لم أقل هذه المقالة، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة.

وروى عنه أنه قال: هذه مسألة مشؤومة، يعني مسألة اللفظ، رأيت أحمد بن حنبل وما ناله في هذه المسألة، جعلت على نفسي ألا أتكلم فيها.

وللبخاري تصانيف كثيرة، وقد سبق الناس إلى تصنيف الصحيح والتاريخ، والناس بعده تبع له في هذين الكتابين. إذ كل◊ من صنف في هذين العلمين يحتاج إلى كتابه، وقد كان أبو أحمد الحاكم[3] يعيب من صنف فيهما

---

(١) لم أجد هذا النص في الجرح والتعديل. وإني استبعد صدوره عن أبي حاتم الذي ترجم للبخاري ترجمة لا تليق بهذا الإمام الكبير.

(٢) علي بن حجر بن إياس، أبو الحسن المروزي روى عنه البخاري، ثقة، حافظ (ت ٢٤٤). تهذيب ٢٩٣/٧؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ١٨٣/١).

◊ لوحة ٥٢/أ.

(٣) أبو أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن إسحاق النيسابوري، صاحب «الكنى» سمع ابن خزيمة، وله كتاب «العلل». تذكرة الحفاظ ٩٧٦/٣.

بعده، ويزعم أنهم إنما أخذوا كتابي البخاري، ولا ريب أنهم استعانوا بهما، وزادوا عليهما، والله يغفر لنا ولهم أجمعين آمين.

«٢٣ ـ عبدالله[١] بن عبدالرحمن الدارمي، ت ٢٥٥»:

ومنهم عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبدالصمد السمرقندي الدارمي. يكنى أبا محمد، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين والعلماء العاملين، وقد صنف المسند والجامع والتفسير، وامتحن في مسألة القرآن فلم يجب. (وألح عليه السلطان في قضاء سمرقند فتقلده وقضى قضية واحدة ثم استعفى)[٢]. فأعفي، وكان الإمام أحمد (إذا ذكره)[٣] قال: ذاك السيد عرض على الكفر فلم يقبل، وعرضت عليه الدنيا فلم يقبل.

وقال أحمد: هو إمام.

وقال محمد بن بشار بندار[٤]: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى. قال بندار: وهم غلماني خرجوا من تحت كرسي.

وروي عن الإمام أحمد قال: انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان أبي زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي، والحسن بن[٥] شجاع البلخي: ثم قال: أبو زرعة أحفظهم، والبخاري أعرفهم، وابن شجاع أجمعهم للأبواب، والسمرقندي أتقنهم.

---

(١) وترجمته في: تهذيب ٥/٢٩٤؛ تاريخ بغداد ١٠/٢٩؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٣٤؛ شذرات الذهب ٢/١٣٠.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) سقطت من د.

(٤) محمد بن بشار بندار، العبدي، أبو بكر البصري، روى عن ابن مهدي ويحيى القطان، ثقة كثير الحديث (ت ٢٥٢). تذكرة الحفاظ ٢/٥١٢؛ تهذيب التهذيب ٩/٧٠.

(٥) الحسن بن شجاع البلخي: أبو علي الحافظ، أحد أئمة الحديث، روى عنه البخاري في غير الجامع (ت ٢٤٤). تهذيب ٢/٢٩٢؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٢.

ذكره يحيى بن مندة بإسناده.

وقال محمد بن عبدالله بن نمير: غلبنا عبدالله بن عبدالرحمن بالحفظ والورع.

وعن أبي حاتم الرازي، قال: محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق، ومحمد[1] بن يحيى أعلم من بخراسان اليوم، ومحمد بن[2] أسلم أورعهم، وعبدالله بن عبدالرحمن أتقنهم.

وعنه قال: عبدالله بن عبدالرحمن إمام أهل زمانه.

وعن رجاء بن[3] المرجا، قال: رأيت أحمد وإسحاق وابن المديني والشاذكوني، فما رأيت أحفظ من عبدالله، يعني الدارمي.

وعن رجاء أيضاً قال: ما رأيت أحداً أعلم بحديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من عبدالله بن عبدالرحمن.

وعن أبي حامد بن الشرقي، قال: إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة رجال:

---

(١) محمد بن يحيى بن عبدالله بن ذؤيب الذهلي، أبو عبدالله النيسابوري الإمام الحافظ، الثقة، يروي عنه البخاري في الصحيح (ت ٢٥٨). تهذيب ٩/٥١١؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٣٤؛ والنجوم الزاهرة ٢/٣٣٠؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ١/١٢٥).

(٢) محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد الكندي، أبو الحسن الطوسي: سمع يزيد بن هارون وطبقته: صنف «المسند» قال ابن خزيمة: هو رباني هذه الأمة، لم تر عيناي مثله، كان يشبه أحمد بن حنبل (ت ٢٤٢). تذكرة الحفاظ ٢/٥٣٢.

(٣) رجاء بن المرجاء السمرقندي الحافظ، حافظ ثقة، روى عنه أبو داود وابن ماجه. تهذيب ٣/٦٩؛ تاريخ بغداد ٨/٤١٠؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٢؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٥٠٣).

(٤) أبو حامد بن الشرقي، أحمد بن محمد بن الحسن تلميذ مسلم صنف «الصحيح» ثقة، مأمون (ت ٣٢٥). وتذكرة الحفاظ ٣/٨١٠؛ وشذرات الذهب ٢/٣٠٦؛ تاريخ بغداد ٤/٤٢٦. والشرقي نسبة إلى الجانب الشرقي من نيسابور. اللباب ٢/١٧.

محمد بن يحيى، ومحمد بن إسماعيل، وعبدالله بن عبدالرحمن، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب[1].

وقال ابن حبان: كان عبدالله بن عبدالرحمن من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع وتفقه، وصنف، وحدث، وأظهر السنة في بلده، ودعا إليها، وذب عن حريمها، وقمع من خالفها.

وقال محمد بن[1] منصور الشيرازي: كان عبدالله بن عبدالرحمن على غاية من العقل والديانة ممن يضرب به المثل في الحلم والرواية، والحفظ، والعبادة، والزهادة. أظهر علم (الحديث)[2] والآثار بسمرقند، وذب عنها الكذب؛ وكان مفسراً كاملاً، وفقيهاً عالماً ــ رحمه الله ــ.

«صيغ الأداء»

قال[3] أبو عيسى ــ رحمه الله تعالى ــ:

والقراءة على العالم إذا كان يحفظ ما يقرأ عليه، أو يمسك أصله فيما يقرأ عليه إذا لم يحفظ، وهو صحيح عند أهل الحديث مثل السماع. حدثنا حسين بن مهدي البصري (ثنا) عبدالرزاق (نا) ابن جريج قال:

قرأت على عطاء بن أبي رباح◊: فقلت له: كيف أقول؟

قال: قل:

حدثنا سويد بن نصر، (أنا) علي بن الحسين بن واقد، عن أبي عصمة،

---

(١) إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح الحافظ شيخ خراسان، سمع إسحاق بن راهويه، وقال عنه الحاكم: إمام عصره في معرفة الحديث والرجال والعلل وله كتاب العلل (ت ٢٩٥). تذكرة الحفاظ ٦٣٨/٢.

(٢) سقطت من د.

(٣) العلل / آخر الجامع ٧٥١/٥.

◊ لوحة ٥٣/أ.

عن يزيد النحوي، عن عكرمة، أن نفراً قدموا على ابن عباس، من أهل الطائف، بكتب من كتبه، فجعل يقرأ عليهم فيقدم ويؤخر، فقال:

إني بليت[1] بهذه المصيبة، فاقرأوا علي، فإن إقراري بها كقراءتي عليكم.

حدثنا سويد بن نصر، (أنا) علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن منصور بن المعتمر. قال:

إذا ناول الرجل كتابه آخر فقال: أرو هذا عني فله أن يرويه.

قال أبو عيسى:

وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: سألت أبا عاصم النبيل عن: حديث، قال: اقرأ علي. فأحببت أن يقرأ هو، فقال: أنت لا تجيز القراءة.

وكان سفيان الثوري ومالك بن أنس يجيزان القراءة.

حدثنا أحمد بن الحسين، (ثنا) يحيى بن سليمان الجعفي المصري، قال: قال عبدالله بن وهب: ما قلت (ثنا) فهو ما سمعت مع الناس، وما قلت: حدثني، فهو ما سمعت وحدي. وما قلت: (أنا)، فهو ما قرىء على العالم، وأنا شاهد. وما قلت: أخبرني، فهو ما قرأت على العالم، يعني أنا وحدي.

سمعت أبا موسى؛ محمد بن المثنى، يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان، يقول:

(ثنا) و (أنا) واحد.

قال أبو عيسى:

وكنا عند أبي مصعب المديني فقرىء عليه بعض حديثه فلما فرغ منه، قلت: كيف نقول: قال: قل (ثنا) أبو مصعب.

---

(١) في المطبوع: بلهت بهذه المصيبة، وهذا لا ينبغي أن يقال في حق ابن عباس. ومعنى البلاهة معروف، والصحيح قول ابن عباس كما في الشرح هنا: إني بليت بهذه المصيبة، التي هي مصيبة العمى.

«أنواع التحمل»

قال أبو عيسى:

وقد أجاز بعض أهل العلم الإجازة، وإذا أجاز العالم (لأحد أن يروي عنه)[1] شيئاً من حديثه، فله أن يروي عنه.

حدثنا محمود بن غيلان، (أنا) وكيع، عن عمران بن حدير، عن أبي مجلز عن بشير بن نهيك، قال: كتبت كتاباً عن أبي هريرة، فقلت: ارويه عنك؟

قال: نعم.

أخبرنا محمد بن إسماعيل الواسطي، (ثنا) محمد بن الحسن الواسطي، عن عوف الأعرابي.

قال: قال رجل للحسن: عندي بعض حديثك. ارويه عنك؟

قال: نعم.

قال أبو عيسى:

ومحمد بن الحسن الواسطي إنما يعرف بمحبوب بن الحسن وقد حدث عنه غير واحد من الأئمة.

حدثنا الجارود[2]، (ثنا) أنس بن عياض، عن عبيدالله بن عمر، قال:

أتيت الزهري بكتاب، فقلت: هذا من حديثك، ارويه عنك؟ قال: نعم.

حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبدالله عن يحيى بن سعيد قال:

---

(١) في المطبوع: «أن يروي لأحد عنه».

(٢) في المطبوع: الجارود بن معاذ، وهو السلمي حدث عنه أبو داود الترمذي، يروي عن الوليد بن مسلم وابن عيينة، ثقة (ت ٢٤٤). تهذيب ٢/٥٣.

جاء ابن جريج إلى هشام بن عروة بكتاب، فقال: هذا حديثك أرويه عنك؟.

قال: نعم.

قال يحيى: فقلت في نفسي: لا أدري أيهما أعجب أمراً؟.

قال علي: سألت يحيى عن حديث ابن جريج، عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف. فقلت: انه يقول: أخبرني. قال: لا شيء، إنما هو كتاب دفعه إليه.

ذكر الترمذي ـ رحمه الله ـ ههنا مسائل من مسائل تحمل الحديث وروايته:

«المسألة الأولى: مسألة العرض»

وهو القراءة على العالم، وقد (ذكر)[1] انه صحيح عند أهل الحديث مثل السماع من لفظ العالم، وهذا يشعر بحكاية الاجماع على ذلك، وقد ذكر جوازه عن عطاء وسفيان (الثوري)[2] ومالك، وابن وهب.

وأما الأثر الذي أسنده عن ابن عباس فلا يصح.

وأبو عصمة في إسناده هو نوح بن أبي مريم[3].

وقد خرجه عبدالغني بن سعيد[4] في كتاب «أدب المحدِّث والمحدَّث» من

---

(١) في د: «ذكرنا».

(٢) زيادة من ظ.

(٣) نوح بن أبي مريم: أبو عصمة المروزي، روى عن الزهري وطبقته، وقال البخاري: منكر الحديث: وهو نوح الجامع. قال ابن حبان: جمع كل شيء إلا الصدق، الميزان ٤/٢٧٩؛ وتهذيب التهذيب ١٠/٤٨٦.

(٤) عبدالغني بن سعيد بن علي بن سعيد الأزدي المصري، الحافظ، أحد أعلام الحديث في زمانه، ثقة مأمون، عاصر الدارقطني والحاكم أبا عبدالله (ت ٤٥٩) وترجمته في تذكرة الحفاظ ٣/١٠٤٧؛ وطبقات الحفاظ للسيوطي، ص ٤١١.

طريق نعيم بن حماد (ثنا) نوح بن أبي مريم. عن يزيد النحوي[1] به، فذكره.
وخرج أيضاً من طريق نعيم بن حماد (ثنا) نوح بن أبي مريم عن أبي إسحاق، عن هبيرة[2]، عن علي: ◊ قال: القراءة على العالم والسماع منه بمنزلة.

ونوح بن أبي مريم مشهور بالكذب ووضع الحديث.

وخرجه أبو بكر الخطيب[3] من طريق سلم بن سالم، عن نوح بن أبي مريم به. وخرج[3] أيضاً حديث ابن عباس من طريق الحسين بن الحسن الأشقر، عن سلم بن سالم عن زياد بن أبي مريم. (عن يزيد النحوي به، ثم قال:

هكذا قال عن زياد بن أبي مريم)[4]. والصواب: نوح بن أبي مريم.

وخرج الخطيب[5] أيضاً من طريق أبي مقاتل السمرقندي، عن سفيان عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن علي، قال:

القراءة على العالم أصح من قراءة العالم، بعدما أقر أنه حديثه.

وهذا أيضاً كذب على سفيان. وأبو مقاتل قد تقدم انه متهم بالكذب.

وخرج الرامهرمزي في كتابه «المحدث الفاصل»[6] من طريق محمد بن

◊ لوحة ٥٤/أ.

(١) يزيد بن أبي سعيد النحوي، يروي عن عكرمة ومجاهد، وهو ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قتله أبو مسلم لأمره إياه بالمعروف (ت ١٣١)؛ تهذيب ١١/٣٣٢.

(٢) هبيرة بن يَريم الشيباني، روى عن علي وطلحة، وعنه أبو إسحاق السبيعي وهو ثقة، (ت ٦٦)؛ تهذيب ١١/٢٣؛ وتبصير المنتبه ٢/١٤٨٩.

(٣) الكفاية، ط. الهند، ص ٢٦٣.

(٤) سقطت من د؛ وزياد بن أبي مريم: الجزري، تابعي، ثقة، تهذيب ٣/٣٨٤؛ والميزان ٢/٩٣.

(٥) الكفاية، ص ٢٧٢، ط. الهند.

(٦) المحدث الفاصل، ص ٤٢٩.

منصور الجَوَّاز[1]، عن يحيى بن سليم، عن ابن جريج عن عكرمة، عن ابن عباس. انه قال:

اقرأوا علي، فإن قراءتكم علي كقراءتي عليكم.

ويحيى بن سليم[2] تركه أحمد، ولعل ابن جريج دلسه عن غير ثقة.

وخرج الخطيب[3] من طريق إسحاق بن الضيف[4]، عن إبراهيم بن الحكم، حدثني أبي عن عكرمة، قال: قال ابن عباس:

اقرأوا علي فإن قراءتكم علي كقراءتي عليكم.

وإبراهيم بن الحكم[5] ضعيف.

ورواه أيضاً حفص بن عمر[6] العدني، وهو ضعيف، عن (الحكم بن)[7] أبان بنحو سياق أبي عصمة، نوح بن أبي مريم خرجه البيهقي من طريقه ولا يصح هذا.

---

(1) محمد بن منصور الجواز: المكي يروي عن سفيان بن عيينة وغيره، وهو ثقة (ت ٢٥٢)؛ تهذيب ٤٧٢/٩؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ٩٤/١).

(2) يحيى بن سليم: الطائفي القرشي، يروي عن موسى بن عقبة وابن جريج وعنه الشافعي، وثقه ابن معين، وقال النسائي ليس بالقوي وروى عبدالله بن أحمد عن أبيه ما يشعر بأنه لم يحمد حديثه (ت ١٩٤)؛ تهذيب ٢٢٦/١١؛ والميزان ٣٨٣/٤؛ والتاريخ الكبير ٣١٣/٨؛ وضعفاء النسائي.

(3) الكفاية، ط. الهند.

(4) إسحاق بن الضيف: هو ابن ابراهيم الباهلي، نزيل مصر، صدوق، (ت ١٥٦)؛ تهذيب التهذيب ٢٣٨/١.

(5) إبراهيم بن الحكم بن أبان: روى عن أبيه وإبراهيم بن أبي يحيى وعنه إسحق بن راهويه، قال ابن معين ليس ثقة، وقال البخاري: سكتوا عنه. تهذيب التهذيب ١١٥/١؛ التاريخ الكبير ٢٨٤/١؛ وضعفاء النسائي، ص١٣؛ والميزان ٢٧/١.

(6) حفص بن عمر العدني الملقب بالفرخ: ليس ثقة، وهو يروي عن شعبة ومالك، تهذيب ٤١٠/٢؛ الميزان ٥٦٠/١؛ الضعفاء للنسائي، ص ٣٢٠.

(7) سقطت من ظ.

وخرج الرامهرمزي[1] هذا الحديث من طريق إسحاق بن عيسى (ثنا) محمد بن حصين الواسطي.

قال: وقال في موضع آخر (ثناه) محمد بن يزيد الواسطي (ثنا) عون، فذكره.

قلت: ولا يصح هذا عن علي، ولا عن ابن عباس، وقد روي عن أبي هريرة من طريق علي بن (معبد)[2]، (ثنا) شعيب بن إسحاق الدمشقي عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة ــ إن شاء الله ــ عن بشير[3] بن نهيك، قال: كنت آتي أبا هريرة فآخذ منه الكتب، فأنسخها، ثم أقرأها عليه، فأقول هذا سمعته منك؟ فيقول: نعم.

هذا إسناد مشكوك فيه. والصحيح عن بشير بن نهيك خلاف هذا اللفظ وسنذكره، وقد روي عن طائفة من التابعين، ومن بعدهم.

قال مروان بن معاوية[4]، عن عاصم الأحول. قرأت على الشعبي: (أحاديث فأجازها لي). وروى أيضاً عن مروان عن إسماعيل عن الشعبي[5] مثله. وروى أبو حمة[6] (ثنا) عبدالرزاق (أنا) معمر عن أيوب عن ابن سيرين أنه

---

(١) المحدث الفاصل، ص ٤٢٦ ــ ٤٢٧.

(٢) في د: «سعيد».

(٣) بشير بن نهيك: السدوسي يروي عن أبي هريرة، وثقه العجلي والنسائي وضعفه أبو حاتم، وفي الميزان: تابعي، ثقة؛ تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٠؛ والجرح والتعديل (١/ قسم ١/ ٣٧٩)؛ الميزان ١/ ٣٣١، وذكر هذا النص صاحب التهذيب.

(٤) هذا النص في الكفاية، ص ٢٦٤، ط. الهند.

(٥) سقطت من ط.

(٦) سقطت من ظ... وأبو حمة: محمد بن يوسف الزبيدي يروي عن ابن سعد، وهو محدث اليمن في وقته؛ تهذيب ٦/ ٥٣٨؛ تبصير المنتبه ١/ ٤٦٢، وهو بالحاء بضم وتخفيف.

كان يجيز العرض وروى داود بن عطاء المديني[1] وفيه ضعف، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال:

عرض الكتاب والحديث سواء.

وعن جعفر بن محمد عن أبيه مثله[2].

وروى حنبل بن إسحاق[3] والأثرم، قالا: (ثنا) أبو عبدالله، (ثنا) محمد بن الحسن الواسطي، (ثنا) عوف. أن رجلاً قال للحسن: معي أحاديث، فإن لم تكن ترى بالقراءة بأساً قرأت عليك.

قال: ما أبالي قرأت عليك، أو قرأت علي، وأخبرتك أنه حديثي أو حدثتك به.

قال: يا أبا سعيد، فأقول: حدثني الحسن؟ قال: نعم[4].

ورواه يحيى بن معين عن محمد بن الحسن الواسطي أيضاً.

وخرجه البخاري[5] في صحيحه عن محمد بن سلام، (ثنا) محمد بن الحسن الواسطي عن عوف، عن الحسن، قال:

لا بأس بالقراءة على العالم.

---

(١) الكفاية، ط. الهند، ص ٢٦٤.
وداود بن عطاء المزني: يروي عن موسى بن عقبة وهشام بن عروة، قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال البخاري وأبو زرعة منكر الحديث. تهذيب ١٩٣/٣؛ والتاريخ الكبير ٢٤٣/٢؛ والميزان ١٢/٢؛ والضعفاء الصغير للبخاري، ص ٤٢.

(٢) في ط: «الهند»، ص ٢٦٤؛ وجعفر بن محمد هو ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: وثقه ابن معين وغيره وقال ابن سعد: كثير الحديث ولا يحتج به (ت ١٤٨)؛ تهذيب ١٠٣/٢.

(٣) حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني ابن عم الإمام أحمد، يروي عنه المسائل (ت ٢٧٣). طبقات الحنابلة ١٤٣/١.

(٤) هذا النص في الكفاية، ص ٢٦٥.

(٥) صحيح البخاري ٢٢/١.

ومحمد بن الحسن[1] الواسطي، هو الذي ذكره الترمذي ههنا أنه يقال له: محبوب. وقد قال ابن معين: لا بأس به وخرج له البخاري في صحيحه وضعفه النسائي. وهذا يخالف اللفظ الذي خرجه الترمذي عن محمد بن إسماعيل[2]، وهو الحسّاني، وقد رواه محمد بن مخلد العطار عن الحسّاني كما رواه عنه الترمذي، إلا أن لفظه:

قال رجل للحسن: إن عندي كتاباً من علمك، فأرويه عنك؟ قال: نعم.

وفي روايته[3] أن محمد بن الحسن الواسطي هو المزني، والمزني كان قاضي واسط، ليس هو محبوباً،وهو أيضاً ثقة. خرج له البخاري، وقال أحمد: ليس به بأس، وقيل إن محبوباً بصري، ليس بواسطي.

وخرج الرامهرمزي هذا الحديث من طريق إسحاق بن عيسى، (ثنا) محمد بن الحسين[4] الواسطي.

قال: وقال في موضع آخر (ثنا) محمد بن يزيد[5] الواسطي، (ثنا) عوف، فذكره[6].

قلت: ما كان إسحاق حفظ نسب هذا الرجل.

---

(١) محمد بن الحسين بن هلال، أبو الحسن البصري، يلقب بمحبوب يروي عن ابن عون، ويونس بن عبيد، وعنه أحمد والبخاري قال يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال النسائي، ضعيف (ت ٢٢٢)؛ تهذيب ١٩/٩؛ والميزان ٥١٤/٣؛ والجرح والتعديل (٢/ قسم ٢٢٨/٢)، وهذا غير محمد بن الحسن الواسطي وهو شامي ولي القضاء بواسط، انظر الجرح (٢/ قسم ٢٢٦/٣).

(٢) محمد بن إسماعيل الحسّاني: أبو عبدالله الواسطي، يروي عن وكيع ويزيد بن هارون، وثقه الدارقطني وابن حبان، (ت ٢٥٨) تهذيب ٥٦/٩.

(٣) في د: «رواية».

(٤) في د: «الحصين وكذا في المحدث الفاصل».

(٥) سقطت من ظ.

(٦) النص في المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٤٢٦ ــ ٤٢٧

«من روى عنه الرخصة في العرض من التابعين»

وممن روى عنه الرخصة في العرض من التابعين ومن بعدهم مكحول، والزهري، وأيوب السختياني، ومنصور بن المعتمر، وشريك، وهو قول الثوري، والأوزاعي، ومالك، ومسعر، وأبي حنيفة، والليث بن سعد وابن عيينة والشافعي وأحمد وغيرهم من أهل العلم. وكان شعبة يبالغ، فيقول[1]: القراءة عندي أثبت من السماع، ووافقه على ذلك يحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي.

وروي نحوه عن ابن أبي ذئب، وأبي حنيفة، ومالك، والليث، والثوري. وهو قول أبي حاتم، وأبي عبيد.

وقال إسحاق بن هانىء: كنت أقرأ على أبي عبدالله، يعني أحمد، الحديث وأنا أنظر في كتابه، هو ينظر معي. فقال لي: هذا أحب إلي من أن أقرأ أنا عليك.

قلت له: أقول: حدثني؟ قال: قل إن شئت، ولكن (أحب إلي)[2] أن تصدق، تقول: قرأت.

«من كره العرض»

وكره طائفة العرض، منهم وكيع، ومحمد بن سلام، وأبو مسهر، وأبو عاصم. وحكى ذلك عن أهل العراق جملة، وكان مالك ينكره عليهم.

وروى بشر بن الوليد[3] عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، قال: لا يحل للرجل أن يروي الحديث إلا إذا سمعه من فم المحدث، فيحفظه، ثم يحدث به.

---

(١) انظر: الكفاية، ص ٢٧٥، ط: «الهند».

(٢) سقطت من ظ.

(٣) بشر بن الوليد الكندي، الفقيه، سمع مالكاً وتفقه بأبي يوسف، قال صالح بن محمد: صدوق، وضعفه أبو داود (ت ٢٣٨)، وترجمته في الميزان ١/٣٢٦؛ ولسان الميزان ٢/٣٥.

واستدل البخاري وغيره على صحة العرض بحديث ضمام بن ثعلبة[1].

وقد ذكر الترمذي ذلك عند تخريجه لحديثه، في أول كتاب الزكاة.

واستدل مالك وغيره بعرض القرآن على القارىء، وبقراءة الصحيفة بالدين على من عليه الحق فيقر بها فيشهد عليه وقد اشترط الترمذي لصحة العرض على العالم أن يكون العالم حافظاً لما يعرض عليه، أوْ يمسك أصله بيده عند العرض عليه إذا لم يكن حافظاً. ومفهوم كلامه انه إذا لم يكن المعروض عليه حافظاً، ولا أمسك أصله انه لا تجوز الرواية عنه بذلك العرض.

وقد قال أحمد في رواية حنبل: لا بأس بالقراءة إذا كان رجل يعرف ويفهم ويبين ذلك.

قال سعيد بن مروان البغدادي[2]: سمعت يحيى بن إسماعيل الواسطي[3] يقول: القراءة على مالك بن أنس (مثل)[4] السماع من غيره.

---

(1) حديث ضمام بن ثعلبة: أخرجه البخاري ١/٢٢، عن أنس بن مالك يقول: بينما نحن جلوس مع النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد، ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد بن عبدالمطلب، فقال له النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قد أجبتك فقال الرجل للنبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ : إني سائلك فمشدد عليك في المسألة فلا تجد عليَّ في نفسك، فقال سل عما بدا لك فقال: أسألك بربك ورب من قبلك آلله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: اللهم نعم، قال أنشدك بالله آلله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟ قال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله آلله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ اللهم نعم، فقال الرجل: آمنت بما جئت به وأنا رسول من ورائي من قومي وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر. وأخرجه الترمذي ٣/٥.

(2) سعيد بن مروان البغدادي يروي عن يحيى بن معين وروى عنه البخاري وابن ماجه، قال الخطيب: كان صدوقاً (ت ٢٥٢)؛ تهذيب ٤/٨٠.

(3) يحيى بن إسماعيل الواسطي يروي عن ابن المبارك ووكيع، قال أبو حاتم: أدركته، ولم أكتب عنه، روى عنه أبو داود. تهذيب ١١/١٧٩.

(4) سقطت من ظ.

«الرواية عن الضرير
والأمي إذا لم يحفظا»

وهذا يرجع إلى أصل وهو أن الضرير والأمي إذا لم يحفظا الحديث فانه لا تجوز الرواية عنهما، ولا تلقينهما، ولا القراءة عليهما من كتاب، وقد نص على ذلك أحمد في رواية عبدالله في الضرير والأمي، لا يجوز أن يحدثا إلا بما يحفظان.

وقال كان أبو معاوية الضرير إذا حدثنا بالشيء الذي نرى انه لا يحفظه يقول: في كتابي كذا وكذا، ولا يقول: (ثنا) ولا سمعت.

وكذلك قال يحيى بن معين في الضرير والأمي، نقله عنه عبدالله بن أحمد وعباس الدوري[1].

وقال أبو خيثمة: كان يعاب على يزيد بن هارون انه كان بعدما أضر يأمر من يلقنه حديثه من كتابه ويتحفظه.

وأنكر طائفة على من كان يكتب من كتب (موسى بن)[2] عبيدة الربذي[3] ثم يقرؤها (عليه)[4] وكان أعمى.

وذكر ابن المديني عن أبي معاوية الضرير انه قال: ما سمعته من الشيخ وحفظته عنه قلت: حدثنا وما قرىء عليّ من الكتب، قلت: ذكر فلان.

وكان عبدالرزاق يتلقن ممن يثق به، (كما كان يزيد بن هارون يفعله، وعلى قول هؤلاء يجوز العرض على الشيخ وان كان ضريراً لا يحفظ، أو أمياً لا كتاب بيده إذا كان العرض ممن يوثق به)[5].

---

(١) كلام الإمام أحمد وابن معين أورده صاحب الكفاية، ص ٢٢٨، ط. الهند.

(٢) سقطت من د، و، ظ.

(٣) موسى بن عبيدة الربذي المدني، سبقت ترجمته. ص ٣٧٢. وفي د: الزبيدي وهو خطأ.

(٤) سقطت من د.

(٥) سقطت من د، ظ.

وقد رخص ابن معين[1] في السماع ممن يتلقن إذا كان يعرف حديثه ويعرف ما يدخل عليه، فإن لم يعرف ما يدخل عليه فانه كرهه.

وحاصل الأمر ان الناس ثلاثة أقسام:

حافظ متقن يحدث من حفظه، فهذا لا كلام فيه.

وحافظ نسي، فلقن حتى ذكر أو تذكر حديثه من كتاب، فرجع إليه حفظه الذي كان نسيه وهذا أيضاً حكمه حكم الحافظ.

وكان شعبة أحياناً يتذكر حديثه من كتاب.

ومن لا يحفظ شيئاً، وإنما يعتمد على مجرد التلقين، فهذا هو الذي منع أحمد ويحيى من الأخذ عنه.

«حكم التحديث من الكتاب إذا كان المحدث لا يحفظ ما فيه»

واختلف العلماء أيضاً في التحديث من الكتاب إذا كان المحدث لا يحفظ ما فيه، وهو ثقة:

فقال مالك[2]: لا يؤخذ العلم عمّن هذه الصفة صفته، لأني أخاف أن يزاد في كتبه بالليل.

وحُكي أيضاً عن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ :

وعلى قول هؤلاء فلا يجوز العرض على من لا يحفظ، وان أمسك الكتاب، كما لا يجوز له أن يحدث من الكتاب ولا يحفظ، وأولى.

وهكذا اشترط عثمان بن أبي شيبة في العرض أن يكون العالم يعرف ما يقرأ عليه.

---

(١) التاريخ والعلل ليحيى بن معين، لوحة ١١٠/أ.

(٢) أورده الخطيب في الكفاية، ص ٢٢٧، ط. الهند.

ورخص طائفة في التحديث من الكتاب لمن لا يحفظ، منهم: مروان بن محمد[1]، وابن عيينة، وابن مهدي، ويحيى بن معين وغيرهم.

وهذا إذا كان الخط معروفاً موثوقاً به، والكتاب محفوظاً عنده.

فإن غاب عنه كتابه ثم رجع إليه، فكان كثير منهم يتوقى الرواية منه خشية أن يكون غُيِّر فيه شيء. منهم ابن مهدي وابن المبارك والأنصاري.

ورخص فيه بعضهم، منهم: يحيى بن سعيد.

وقال أحمد في رجل يكون له السماع مع الرجل، أله أن يأخذ بعد سنين؟

قال: لا بأس به إذا عرف الخط[2].

قال أبو بكر الخطيب: إنما يجوز هذا إذا لم ير فيه أثر تغيير حادث من زيادة أو نقصان، أو تبديل وسكنت نفسه إلى سلامته.

قال: وعلى ذلك يحمل كلام يحيى بن سعيد[3].

قلت: وكذا إن كان له فهم ومعرفة بالحديث، وإن لم يكن يحفظه.

وقد قال أبو زرعة[4]: لما رد عليه كتابه، ورأى فيه تغييراً أنا أحفظ هذا، ولو لم أحفظه لم يكن يخفى علي.

وقد قال أحمد في الكتاب قد طال على الإنسان عهده، لا يعرف بعض حروفه فيخبره بعض أصحابه، ما ترى في ذاك؟ قال: إذا كان يعلم أنه كما في الكتاب فليس به بأس، نقله عنه ابن هانئ.

واختلفوا في المحدث الذي لا يحفظ إذا حدث من كتاب غيره:

---

(١) مروان بن محمد بن حسان الأسدي الطاطري، يروي عن مالك والليث، وثقه أحمد وغيره (ت ٢١٠)؛ تهذيب ١٠/٩٦؛ الميزان ٤/٩٣؛ وتذكرة الحفاظ ١/٣٤٨.

(٢) الكفاية، ص ٢٣٧، ط. الهند.

(٣) الكفاية، ص ٢٣٦، ط. الهند.

(٤) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ص ٣٣٣.

فرخص طائفة فيه إذا وثق بالخط، منهم ابن جريج[1]. وهو اختيار الإسماعيلي[1].

وقال أحمد: ينبغي للناس أن يتقوا هذا[1].

وكان يحيى بن سعيد يعيب قوماً يفعلونه[1].

وقال المروذي[2]: سمعت أبا عبدالله، قال: ما بالكوفة مثل هناد بن السري، وهو شيخهم، فقيل له: هو يحدث من كتاب وراقه.

فجعل يسترجع ثم قال: إن كان هكذا لم يكتب عن هناد شيء.

هذا كله إذا قرأ القارىء على العالم وليس معه أحد، فإن كان معه أحد يسمع معه:

فقالت طائفة: لا بد لمن يسمع معه أن ينظر في نسخته، وإلا فلا يصح سماعه، منهم ابن وارة وغيره. وكذا قالوا في المحدث إذا قرأ عليهم من كتابه، ولم ينظروا فيه، ثم نسخوا من الكتاب من غير نظر ولا حفظ. وكذا إذا أملى المحدث، فكتب عنه بعضهم، ثم نسخ الباقون من كتابه من غير حفظ[3].

وذكر أحمد عن عبدالرزاق أن سفيان لما قدم عليهم اليمن جاؤوا بمن يكتب، وكانوا ينظرون في الكتاب فإذا فرغ ختموا الكتاب حتى ينسخوه.

وروى ابن عدي بإسناده عن معمر، قال:

اجتمعت أنا وشعبة والثوري وابن جريج، فقدم علينا شيخ فأملى علينا أربعة آلاف حديث عن ظهر قلب. فإذا جن الليل ختمنا الكتاب، فوضعناه تحت رؤوسنا. وكان الكاتب شعبة، ونحن ننظر في الكتاب.

وذكر الخلال عن علي بن عبدالصمد المكي، قال: قلت لأحمد بن حنبل

---

(١) الكفاية، ص ٢٥٨، ط الهند.

(٢) انظر المروذي مسائله للإمام أحمد، لوحة ١١/ب.

(٣) سؤالات أبي بكر الأثرم لوحة ٥٦/أ.

ونحن في ◊ مجلس نسمع فيه الحديث، وأنا لا أنظر في النسخة: يا أبا عبدالله يجزيني أن لا أنظر في النسخة فأقول: (ثنا) مثل الصك إذا لم ينظر فيه ويشهد. قال لي: لو نظرت في الكتاب كان أطيب لنفسك.

وذكر ابن معين عن ابن أبي ذئب أنه كان يقرأ عليهم كتاباً ثم يلقيه إليهم فيكتبونه، ولم ينظروا في الكتاب.

ورُوي عن مالك ما يدل عليه.

ورخص في ذلك أكثر المتأخرين إذا كان صاحب الكتاب مأموناً في نفسه موثوقاً بضبطه.

وروى أحمد بن حرب الموصلي[1]، عن زيد بن أبي الزرقاء[2]، (ثنا) سفيان الثوري في القوم يكونون جميعاً، فيأتون الرجل ومعهم حديث من حديثه في كتاب، ويكون الكتاب مع بعضهم، وهو عندهم ثقة وهم أكثر[3] (من) أن يستطيعوا أن ينظروا فيه جميعاً، هل يدخل عليهم أن يصدقوا صاحبهم في مسائله؟.

قال[4]: لا، إنما هو بمنزلة الشهادة.

خرجه الرامهرمزي[5]، وحمله على أن مراد سفيان الرخصة في ذلك كما (يقرأ) الصك على المشهود عليه بالدين فيقربه فيشهد عليه من سمعه.

وكلام أحمد يدل على مثل ذلك أيضاً إلا أنه استحب للسامع أن ينظر في الكتاب لتطيب نفسه.

◊ لوحة ٥٧/أ.

(١) أحمد بن حرب الموصلي: يروي عن ابن عيينة، وابن علية، وعنه النسائي، وهو صدوق، (ت ٢٦٣)؛ تهذيب ١/٢٣؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ١/ ٤٩).

(٢) زيد بن أبي الزرقاء يزيد التعلبي، الموصلي أبو محمد، نزيل الرملة، يروي عن الأوزاعي ومالك والثوري، (ت ٢٠٤)؛ تهذيب ٣/٤١٣؛ والجرح والتعديل (١/ قسم ٢/ ٥٧٥).

(٣) زيادة ليصح المعنى.

(٤) المحدث الفاصل الرامهرمزي، ص ٦٠٠.

(٥) د: يقول.

المسألة الثانية: فيما يقول
من عرض الحديث إذا حدث به

وقد ذكر الترمذي بإسناده عن عطاء أنه أجاز أن يقول: (ثنا).

وذكره أيضاً عن أبي مصعب صاحب مالك.

وعن يحيى القطان أنه قال: (ثنا) و(أنا) واحد.

وسئل محمد بن نصر المروزي[1] ما الفرق بين (ثنا) و(أنا)؟ قال: سواء، الخلق.

وروى محمد بن سعيد بن الأصبهاني[2] عن شريك مثل ذلك.

وذكر الترمذي أيضاً عن ابن وهب أنه كان لا يقول: (ثنا) إلا فيما سمع من لفظ العالم مع الناس، فإذا قرىء على العالم وهو شاهد، قال: (أنا)، وإن سمع وحده قال: حدثني، وإن قرأ وحده قال: أخبرني.

والقول الأول: وهو الرخصة في أن يقول من عرض على العالم (ثنا) وهو مروي عن الحسن والزهري ومنصور والثوري ومالك وابن جريج وأبي حنيفة.

ورواه محمد بن كثير عن الأوزاعي. ورُوي أيضاً عن يحيى بن سعيد القطان. وقد تقدم مثله عن أحمد إلا أنه استحب أن يقول: قرأت.

وقال أحمد أيضاً: (ثنا) و(أنا) واحد. نقله عنه سلمة بن (شبيب)[3]

---

(١) محمد بن نصر المروزي، أبو عبدالله الحافظ، يروي عن إسحاق بن راهويه، ثقة صنف الكتب الكثيرة، (ت ٢٩٤)؛ تهذيب ٩/٤٨٩؛ وتذكرة الحفاظ ٢/٦٥٠؛ وتاريخ بغداد ٣/٣١٥؛ وطبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٤٦.

(٢) محمد بن سعيد بن سليمان يروي عن ابن المبارك وعنه البخاري والترمذي، ثقة متقن، (ت ٢٢٠)؛ تهذيب ٩/١٨٨؛ والجرح والتعديل (٣/ قسم ٢/٢٦٥).

(٣) في د: «شيبة»، وهو سلمة بن شبيب النيسابوري: أبو عبدالرحمن الحجري، نزيل مكة، يروي عن عبدالرزاق وأبي أسامة وهو ثقة، (ت ٢٤٧)؛ تهذيب ٤/١٤٦؛ والجرح والتعديل (٢/ قسم ١/١٦٤).

وغيـره وكـذلك قال يزيد بن هارون والنضر بن شميل، وأبو عاصم النبيل ووهب بن[1] جرير وابن عيينة، وأبو الوليد، وإسحاق بن إبراهيم، ورُوي عن مالك وسفيان أيضاً (وقد جمع الطحاوي في التسوية بينهما جزءاً)[2].

وأما القول الثاني: وهو أن يقول في العرض (أنا) وفي السماع (ثنا) فهو محكي عن طائفة من العلماء منهم النسائي وقبله يونس بن عبدالأعلى.

وحكاه بعضهم عن أكثر أصحاب الحديث، وهو مأثور عن ابن جريج.

قال يحيـى بن سعيد: كان ابن جريـج صدوقـاً، إذا قال: حـدثني فهو سماع، وإذا قال: أخبرنا أو أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال، فهو شبه الريح، يعني أنه لم يسمعه ولم يقرأه.

ورُوي عن الأوزاعي أنه أمر في الرواية عنه بذلك، وكذا نقله الربيع عن الشافعي وذكر أبو داود في مسائله[3]، قال: قيل لأحمد كأن «أخبرنا» أسهل من «حدثنا»؟ قال: نعم. هو أسهل. (ثنا) شديد.

وقال عوف[4]: إذا قرأ العالم على العالم، فقال: حدثني فهي كذبة.

وكذلك روي عن حماد بن زيد أنه منع في العرض أنْ يقول: (ثنا).

وقال عثمان بن أبـي شيبة: كان ابن المبارك يقول: قرأت على ابن جريج، ولا يقول (أنا).

---

(١) وهب بن جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله بن شجاع الأزدي البصري الحافظ، روى عن أبيه وعكرمة بن عمار وعنه أحمد بن حنبل وغيره، وهو ثقة، (ت ٢٠٦)؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٣٦؛ شذرات الذهب ٢/١٦.

(٢) سقطت من د.

(٣) مسائل الإمام أحمد لأبـي داود، ص ٢٨٢.

(٤) عوف بن أبـي جيلة: أبو سهل البصري المعروف بالأعرابـي، يروي عن الحسن البصري، وعنه شعبة والثوري وابن المبارك، ثقة، صالح الحديث، (ت ١٤٦) قال ابن حبان: واسم أبـي جيلة: رزينة؛ الجرح والتعديل (٣/ قسم ٢/١٥)؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥١؛ تهذيب ٨/١٦٦.

وقال أحمد في رواية أبي داود[1]: يعجبني أن يقول كما فعل، يقول: قرأت.

وقال أحمد في رواية ابنه عبدالله: إذا سمعت من المحدث، فقل: (ثنا)، وإذا قرأت عليه فقل: قرأت، وإذا قرىء عليه فقل: قرىء عليه. قال: وأحب إلى أن يبين كما كان.

ولكن هذا محمول على الاستحباب كما تقدم ذلك صريحاً عنه.

ومن أصحابنا من حمله على الوجوب.

وقال أبو القاسم البغوي[2]: كان أحمد لا يرى في العرض والإجازة ◊ (أنا) ولا (ثنا) إنما رأيه أن يبين (الراوي)[3] كما كان. وقرأ رجل على شريك، ثم سأله، فقال: أقول: (ثنا) شريك؟.

فقال: إذن تكذب.

وقال يحيى بن سعيد: ينبغي أن يحدث الرجل كما سمع، فإن سمع يقول: (ثنا)، وإن عرض يقول: عرضت، وإن كان إجازة يقول: أجازني.

وقال محمد بن كثير[4]: سألت الأوزاعي عن الرجل يقرأ على الرجل الحديث، يقول: (ثنا)؟.

قال: لا، يقول كما صنع (يقول)[5]: قرأت.

---

(١) مسائل الإمام أحمد، ص ٢٨٢.

(٢) البغوي: أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغدادي، الحافظ الكبير الثقة، طال عمره حتى جاوز المائة، (ت ٣١٧). تذكرة الحفاظ ٢/٧٣٧؛ شذرات ٢/٢٧٥؛ تاريخ بغداد ١٠/١١١.

◊ لوحة ٥٨/أ.

(٣) سقطت من د.

(٤) محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي يروي عن الأوزاعي ومعمر بن راشد، فيه ضعف، (ت ٢١٦). تهذيب ٩/٤١٥؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ١/٦٩).

(٥) سقطت من ظ.

(وقال ابن معين: أرى إذا قرأ الرجل على الرجل أن يقول: قرأت)[1] على فلان، ولا يقول: (ثنا)، وإذا قرىء على الرجل وهو شاهد فليقل قرىء على فلان وأنا شاهد، يقول كما كان.

وقال أحمد بن صالح المصري فيمن قرأ على العالم، يقول: قرأت (قيل له: فإن قال: (ثنا)؟ قال: لا ينبغي له أن يقول إلا كما قرأ، فإن قال: حدثنا فلم يكذب[2].

قيل له: فإن قال: (أنا) وأنبأنا؟ قال: هو دون (ثنا).

وقال محمد بن عبدالله الأنصاري[3]: تقول: قرأت على فلان، ولا تقول: حدثني.

وقال شعبة: أحب إلي أن يبين.

قال نعيم بن حماد: ما رأيت ابن المبارك يقول قط: (ثنا)، كأنه يرى (أنا) أوسع.

«التفريق بين حدثني وحدثنا، وأخبرني وأخبرنا»

وأما تفريق ابن وهب بين أن يكون سماعه أو عرضه وحده، أو مع غيره، فيقول إذا كان وحده. حدثني، أو أخبرني، وإذا كان مع غيره (يقول)[4] (ثنا) أو أخبرنا.

فهذا محمول على الاستحباب، دون الوجوب.

---

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) سقطت من د، ظ.

(٣) محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري، البصري، روى عن أبيه وابن عوف، وعنه أحمد وابن معين والبخاري، ثقة، (ت ٢١٥). تذكرة الحفاظ ١/٣٧١؛ وطبقات ابن سعد ٧/٤٨؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٦٣.

(٤) سقطت من د، ظ.

وقد روي مثل ذلك عن سعيد بن أبـي مريم[1] المصري.

وروى معناه عن طائفة من السلف.

قال ابن أبـي خيثمة: (ثنا) الوليد بن شجاع[2]، حدثني ضمرة[3] عن رجاء بن أبـي سلمة[4]، عن ابن عون، قال: ربما حدثنا ابن سيرين فيقول: حدثني أبو هريرة، وربما قال: (ثنا) أبو هريرة. قال: فنقول: كيف هذا يا أبا بكر؟ قال: أكون وحدي فيحدثني فأقول: حدثني، وأكون في جماعة فيحدثنا، فأقول حدثنا.

وقال الوليد بن يزيد: قلت للأوزاعي: كتبت عنك حديثاً كثيراً، فما أقول فيه؟.

قال: ما قرأته عليك وحدك فقل فيه: حدثني، وما قرأته على جماعة أنت فيهم فقل فيه: (ثنا)، وما قرأته عليَّ وحدك فقل فيه: أخبرني، وما قرىء على جماعة أنت فيهم فقل فيه: (أنا): وما أخبرته لك وحدك فقل فيه: خبرني، وما أخبرته لجماعة أنت فيهم، فقل فيه: خبرنا.

وخرج الخطيب[5] كلام ابن وهب الذي خرجه الترمذي من طريق ابن

---

(١) سعيد بن أبـي مريم: هو ابن الحكم بن محمد بن سالم، يروي عن مالك والليث، ثقة فقيه، (ت ٢٢٤). تهذيب ١٧/٤؛ تذكرة الحفاظ ٣٩٢/١.

(٢) الوليد بن شجاع: السكوني الكندي، روى عن ابن عيينة وطبقته، وعنه مسلم وأبو داود والترمذي وأبو بكر بن أبـي خيثمة، وهو ثقة، (ت ٢٤٣). تهذيب ١٣٥/١.

(٣) ضمرة بن ربيعة الفلسطيني: أبو عبدالله الرملي، روى عن الثوري وشريح، من الثقات المأمونين، (ت ٢٠٢). تهذيب ٤٦٠/٤؛ وتذكرة الحفاظ ٣٥٣/١.

(٤) رجاء بن أبـي سلمة: مهران أبـي المقدام الفلسطيني، قال أبو حاتم: كان ينزل البصرة، ثم تحول إلى الشام، روى عن الزهري، وعمر بن عبدالعزيز، من الثقات، (ت ١٦١). مشاهير علماء الأمصار، ص ١٨١؛ تهذيب ٢٦٧/٣؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/ ٥٠٢).

(٥) الكفاية، ص ٤٢٥، ط الحديثة، وكذلك كلام أحمد بن صالح.

أخي ابن وهب[1] (عنه)[2]، ثم قال: هذا هو المستحب، وليس بواجب عند أهل العلم. ثم ذكر[3] عن أحمد بن صالح أنه أجاز لمن سمع وحده أن يقول: (ثنا)، ولمن سمع مع جماعة أن يقول: حدثني.

وعن أبي داود[4]، قال: قلت لأبي عبدالله، يعني أحمد: إذا سمع الرجل وحده يقول: (ثنا) فلان؟ قال: لا بأس.

ومن طريق الأثرم، قال: قلت لأبي عبدالله: أليس هذا جائزاً أن يقول: حدثني وهو ينوي أنه قد حدثه فيمن حدث، ويقول: أشهدني، وقد أشهد جماعة؟.

قال: فظننت أنه سهل في ذلك.

وعن ابن المبارك، قال: إذا حدث الرجل[5] جماعة فليقل كل منهم: حدثني.

وعن يحيى بن سعيد أنه رخص فيه أيضاً.

قال أبو عبيد: كنت أسمع ابن المبارك كثيراً يقول: أخبرني، وكنت أرى أنه سمعه وحده حتى أخبروني، أنه كان يقول: إذا حدثنا فقد حدث كل واحد منا على حياله، فلهذا استجاز أن يقول.

وذكر البيهقي قول ابن وهب وسعيد بن أبي مريم الذي تقدم ذكره، قال: وهذا تفصيل حسن. وعليه أدركنا مشايخنا، وهو معنى قول الشافعي وأحمد ــ رحمهما الله ــ.

---

(١) ابن أخي ابن وهب، هو أحمد بن عبدالرحمن بن وهب القرشي المصري، أكثر عن عمه عبدالله بن وهب، وروى عن الشافعي قال عنه محمد بن عبدالله بن الحكم ثقة، ما رأينا إلا خيراً. اختلط بعد الخمسين، (ت ٢٦٤). تهذيب ١/٥٤؛ الجرح والتعديل (١/ قسم ١/٥٩).

(٢) سقطت من د.

(٣) الكفاية، ص ٤٢٥، ط: «الحديثة»، وكذلك كلام أحمد بن صالح.

(٤) مسائل الإمام أحمد، ص ٢٨٣.

(٥) في د: «عن».

وذكر عبدالغني بن سعيد، قال: سمعت الوليد بن القاسم، يقول: سمعت أبا عبدالرحمن النسائي يقول: كان إسحاق ◊ بن راهويه، يقول: إذا قرأت فقل: قرأت، وإذا قرىء عليك فقل: قرىء وإذا حدثك فقل: حدثني، وإذا حدثكم فقل: حدثنا، قل كما كان.

قال عبدالغني: وبلغني عن أحمد بن حنبل نحوه.

وروي بإسناده عن أبي نعيم، قال: أتينا موسى بن علي[1] بمكة، فقلت: حدثك أبوك؟ قال: لا، حدث القوم وأنا فيهم. فقلت: كيف تقول؟ قال: أقول: سمعت أبي[2].

المسألة الثالثة: الرواية بالمناولة

وقد أسند الترمذي عن منصور بن المعتمر، أنه رخص في الرواية بها.

والمناولة نوع من أنواع الإجازة، إلا أنها أرفع أنواعها، وصورتها أن يدفع العالم كتابه إلى رجل، ويقول له: هذا حديثي أو كتابي، فاروه عني، أو نحو ذلك.

وممن رأى الرواية بها أيضاً: الزهري، ومالك، والأوزاعي، في المشهور عنه، والليث وأحمد.

قال المروذي: قال أبو عبدالله: إذا أعطيتك كتابي، فقلت لك: اروه عني وهو من حديثي فما تبالي أسمعته أم لم تسمعه.

قال: فأعطاني المسند ولأبي طالب مناولة.

◊ لوحة ٥٩/أ.

(١) موسى بن علي بن رباح اللخمي، أبو عبدالرحمن المصري، روى عن أبيه والزهري وابن المنذر، وعنه أبو نعيم وهو ثقة، يتقن حديثه، مات بأفريقيا سنة ١٦٣هـ. تهذيب ١٠/٣٦٣.

(٢) سقطت من د.

وقول يحيى بن سعيد، في رواية ابن جريج عن عطاء الخراساني[1]: إنها ضعيفة لا شيء، إنما هي كتاب دفعه إليه، يدل على أنه كان لا يرى الرواية بالمناولة، إلا أن يحمل على أنه لم يأذن له في روايته عنه.

وفي جواز الرواية بذلك في هذه الحال خلاف بين أهل العلم ذكره أبو بكر الخطيب وغيره.

وروى الوليد عن الأوزاعي أن المناولة يعمل بها، ولا يحدث.

ومن أنواع المناولة أن يأتي الطالب إلى العالم بجزء من حديثه قد كتبه من أصل صحيح. فيدفعه إلى العالم، ويستجيزه إياه، فيجيز له، ويرده إليه، إلا أنهم اشترطوا أن ينظر فيه العالم ويصححه إن كان يحفظ ما فيه، وأن يقابل به أصله، إن كان لا يحفظه. وقد فعل ذلك مالك وأحمد ومحمد بن يحيى الذهلي، واشترطه أحمد بن صالح المصري.

وقال أحمد في رواية حنبل: المناولة لا أدري ما هي، حتى يعرف المحدث حديثه، وما يدريه ما في الكتاب؟.

قال: (وأهل مصر يذهبون إلى هذا، وأنا لا يعجبني.

قال أبو بكر الخطيب: أراه أراد أن)[2] أهل مصر يذهبون إلى المناولة من غير أن يعلم الراوي هل ما في الجزء حديثه أم لا[3] ـ والله أعلم ـ.

وهذا الذي ذكر الخطيب صحيح، وقد اعتمد أحمد في ذلك على حكاية حكاها له ابن معين، عن ابن وهب، أنه طلب من سفيان بن عيينة (أن يجيز

---

(١) عطاء الخراساني: هو ابن أبي مسلم يروي عن سعيد بن المسيب، ونافع مولى ابن عمر، وهو ثقة عند الأكثرين. وقال ابن حبان كان رديء الحفظ، (ت ١٣٥). تهذيب ٧/٢١٢؛ النجوم الزاهرة ١/٣٣١؛ شذرات الذهب ١/١٩٢؛ منتخب الإرشاد ١٥/ب.

(٢) سقطت من د.

(٣) الكفاية، ص ٣٢٨، ط الهند.

له رواية جزء)[1] أتاه به في يده، فأنكر ذلك ابن معين، وقال لابن وهب: هذا والريح بمنزلة، ادفع إليه الجزء حتى ينظر في حديثه.

وقد روي عن ابن شهاب جواز ذلك أيضاً، إلا أن الخطيب تأوله[2] على أنه كان سبق علمه بما فيه، وفيه بعد.

وظاهر ما أسند الترمذي[3] عن ابن جريج، وهشام بن عروة يدل على جواز ذلك أيضاً.

وروى عن مالك ما يدل عليه.

وإن قال العالم: إن كانت هذه من حديثي، فحدث بها جاز، ومقالة مالك ــ رضي الله عنه ــ وظاهر كلام أحمد يدل على أنه لا بد أن يكون المناوَل حاضراً، فإن أذن له في رواية شيء غائب لم يجز، فإنه قال في رواية الأثرم:

كان شعيب بن أبي حمزة[4] عسراً في الحديث، فسألوه أن يأذن لهم أن يرووا عنه، فقال: لا ترووا هذه الأحاديث عني، ثم كلموه، وحضر ذلك أبو اليمان، فقال لهم: ارووا تلك الأحاديث عني.

---

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) تأويل الخطيب هو أن يكون قد تقدم نظر ابن شهاب في الصحيفة، وعرف صحتها وأنها من حديثه. الكفاية، ص ٣٢٩، ط الهند.

(٣) في د، ظ: «الزهري».

(٤) أورده الخطيب في الكفاية، ص ٣٣٠، ط الهند.
ونصه: كان أمر شعيب في الحديث عسراً جداً، وكان علي بن عياش سمع منه، وذكر قصة لأهل حمص أراها أنهم سألوه أن يأذن لهم.. إلى آخر النص المذكور.
وشعيب بن أبي حمزة: هو شعيب بن دينار الأموي، مولاهم، الحمصي، يروي عن الزهري وأبي الزناد، وكان ضنيناً بالحديث، وقال أبو اليمان: كان عسراً في الحديث، وهو من أثبت الناس في الزهري، كان كاتباً له، قال أحمد: رأيت كتب شعيب فرأيتها مضبوطة مقيدة (ت ١٦٢). تهذيب ٣٥١/٤؛ وتذكرة الحفاظ ٢٢١/١؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ٣٤٤/١)؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٨٢.

قيل لأبي عبدالله: مناولة؟ قال (لو كان مناولة)[1] كان، لم يعطهم كتباً ولا شيئاً، إنما سمع هذا فقط، فكان أبو اليمان[2] بعد يقول: (أنا) شعيب، فكأنه استحل ذلك بأن سمع شعيباً يقول لقوم: ارووه عني.

قال: استحل ذلك.. شيء عجيب..

وذكر أحمد ذلك على وجه الإنكار على أبي اليمان.

«قبول حديث أبي اليمان وتخريجه»

وحديث أبي اليمان عن شعيب متفق على تخريجه في الصحيحين. وإذا كان حديث شعيب عندهم معروفاً، وأذن لهم في روايته عنه، فلا حاجة إلى إحضاره ومناولته، بل هذه إجازة من غير مناولة◊.

والحديث الذي خرجه الترمذي عن الحسن يدل على جواز ذلك أيضاً، إلا أن أبا اليمان كان يقول في الرواية بها: (أنا). وقد نهى عن ذلك الأوزاعي[3] وأحمد بن صالح المصري[4]. ورخص فيه آخرون، منهم مالك، ورواه الوليد بن يزيد عن الأوزاعي أيضاً، وقد رُوي عن أحمد أيضاً.

---

(١) سقطت من د.

(٢) أبو اليمان: هو الحكم بن نافع البهراني، أبو اليمان الحمصي يروي عن شعيب بن أبي حمزة، وعنه البخاري (ت ٢٢٢). تهذيب ٢/٤٤١؛ تذكرة الحفاظ ١/٤١٢.

◊ لوحة ٦٠/أ.

(٣) أورد الخطيب نهي الأوزاعي من طريق عمرو بن أبي سلمة، قال: قلت للأوزاعي: في المناولة، أقول (ثنا)؟ قال: إن كنت حدثتك فقل، فقلت: أقول: أخبرنا؟ فقال: لا، قلت: فكيف أقول؟ قال: قل: قال أبو عمرو، وعن أبي عمرو. الكفاية، ص ٣٣٠، ط الهند.

(٤) وذكر الخطيب نهى أحمد بن صالح المصري من طريق ابن رشدين، قال: سمعت أحمد بن صالح وسئل عن الإجازة فقال: لا تجوز الإجازة البتة إلا أن يقول: أعطاني فلان كتاباً. الكفاية، ص ٣٣٢، ط الهند.

قال صالح بن أحمد[1] الحافظ: سمعت القاسم بن أبي صالح، يقول: سمعت إبراهيم بن الحسين[2] يقول: سمعت أبا اليمان الحكم بن نافع يقول: قال لي أحمد بن حنبل: كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟.

قلت: قرأت عليه بعضه، وبعضه قرأه علي، وبعضه أجاز لي، وبعضه مناولة فقال: قل في كله: (أنا) شعيب[3].

ونقل البرذعي[4] عن أبي زرعة الرازي، قال:

لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا حديثاً واحداً، والباقي إجازة.

«المناولة بالكتابة»

ومن أنواع المناولة أن يكتب العالم إلى رجل بشيء من حديثه، ويختمه، ويأذن له في روايته عنه، وهي دون المناولة من يده، وقد روى بها خلق كثير من جلة السلف والخلف.

وقال أيوب وشعبة ومنصور وغيرهم: إذا كتب إليك العالم، فقد حدثك.

قال ابن وهب: كان يحيى بن سعيد يكتب إلى الليث بن سعد، فيقول الليث: حدثني (يحيى بن سعيد. وكان هشام يكتب إليه فيقول: حدثني)[5] هشام.

---

(١) صالح بن أحمد بن محمد الهمذاني السمسار: من أعلام الحديث، ثقة، ثبت حافظ (ت ٣٨٤). وترجمته في: تذكرة الحفاظ ٩٨٥/٣؛ وشذرات الذهب ١٠٩/٣؛ تاريخ بغداد ٣٣١/٩.

(٢) إبراهيم بن الحسين الكسائي الهمذاني، أبو إسحاق، الحافظ الرحال، محدث همذان، كان يضرب بكتابه المثل، ويلقب بابن ديزيل (ت ٢٨١).
تذكرة الحفاظ ٦٠٨/٢.

(٣) هذا النص في الكفاية، ص ٣٣٣.

(٤) الضعفاء والمتروكون لأبي زرعة، وهو مسائل البرذعي له، لوحة ١٤٤/ب. وذكره صاحب التهذيب ٢٤٢/٢.

(٥) سقطت من د، ظ.

«الشهادة على الكتاب المختوم»

وهؤلاء منهم من طرد ذلك في باب الشهادة، فأجاز الشهادة على الكتاب المختوم ونحوه، وإن لم يعلم ما فيه.

وحُكي ذلك عن الزهري، وهو قول أبي عبيد، وأبي يوسف. وخرجه طائفة من أصحابنا، رواية عن أحمد.

«من فرق بين الرواية والشهادة»

ومنهم من فرق بين الرواية والشهادة، فأجاز الرواية بالمناولة دون الشهادة على الخط المختوم، وهو المشهور عن الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم من الفقهاء.

وفرق كثير منهم بأن الرواية مبناها على المسامحة، فإنه لا يشترط لها العدالة الباطنة، ويقبل فيها قول النساء والعبيد مطلقاً، ويقبل فيها العنعنة بخلاف الشهادة.

ومنهم من فرق بأن الشهادة يخفى تغييرها وزيادتها ونقصها، بخلاف الحديث فإنه قد حفظ وضبط، فلا يكاد يخفى تغييره.

وقيل: إن في كلام أحمد إيماء إلى هذا الفرق.

«العمل بالوصية المختومة وعمل القاضي بكتاب القاضي»

وقد جوز كثير من العلماء العمل بالوصية المختومة، وإن لم يشهد عليها، وهو نص أحمد وقول محمد بن نصر المروزي وغيره.

وكذلك جوز كثير من فقهاء الحجاز عمل القاضي بكتاب القاضي، إذا

عرف أنه كتابه من غير شهادة على ما فيه. وقد حكى المعافى بن[1] زكريا ذلك عن جمهور فقهاء الحجاز والشام ومصر والمغرب والبصرة. وحكاه عن مالك والأوزاعي، والليث، وإسحاق وأبـي عبيد، وسمى عدداً كثيراً.

ولكن لا يلزم من جواز العمل بالخط المعروف جواز تحمل الشهـادة بما لم يسمعه، وإن جاز أن يشهد أنه خط فلان إذا عرفه، ولعل مراد كثير ممن قال بقبول الكتاب المختوم المشهود عليه، وإن لم يُقرأ على الشهود أن الشاهد يشهد أن هذا كتاب فلان أوْ خطه فحينئذ يكون العمل بالخط.

وقد تقدم أن الأوزاعي فرق في المناولة بين العمل والرواية في رواية عنه، فلا يلزم من جواز العمل بما عرف صحته جواز تحمله من غير تحمل له.

وأما الأثر الذي خرجه الترمذي من حديث بشير بن نهيك، عن أبـي هريرة، فقد رواه روح بن عبادة، عن عمران بن حدير[2]، عن أبـي مجلز[3]، قال بشير بن نهيك: كنت أكتب بعض ما أسمع من أبـي هريرة، فلما أردت فراقه أتيت بالكتب فقرأتها عليه. فقلت: هذا سمعته منك؟ فقال: نعم.

ورواه عثمان بن الهيثم[4] عن عمران به بنحوه.

ورواه أبو عاصم، عن عمران بن حدير به، وقال في حديثه: فلما أردت فراقه أتيته فقلت: هذا حديثك، أحدث به عنك؟ قال: نعم.

---

(١) المعافى بن زكريا بن يحيى أبو الفرج الجريري: ثقة، فقيه، علامة، نسب لابن جرير الطبري، لأنه كان على مذهبه (ت ٣٩٠). وفيات الأعيان ٣٠٩/٤؛ والأنساب للسمعاني ١٢٩/أ.

(٢) عمران بن حدير: السدوسي، أبو عبيدة البصري، روى عنه شعبة والحمادان ثقة (ت ٢٤٩). تهذيب ١٢٥/٨؛ والجرح والتعديل (٣/ قسم ٢٩٦/١).

(٣) أبو مجلز: لاحق بن حميد بن سعيد، بصري، تابعي، ثقة، روى عن أبـي موسى الأشعري (ت ١٠١). تهذيب ١٧١/١١؛ ومجلز: بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام.

(٤) عثمـان بن الهيثم: وهو الأشج العبـدي، روى عن ابن المبـارك وغيـره، صـدوق (ت ٢٢٠). تهذيب ١٥٧/٧؛ تذكرة الحفاظ ٣٧٥/١؛ شذرات الذهب ٤٩/٢.

وهذا ليس من باب المناولة ولا من باب العرض المجرد، بل رواية روح تدل على أنه عرض بعد سماع.

وفي كلا الروايتين أنه كان يكتب بعدما يسمع منه، ثم أقر له به أبو هريرة، وأذن له في روايته، وهذا نهاية ما يكون من التثبت في السماع، مع أن البخاري قال في بشير: لا أرى له سماعاً من أبي هريرة.

نقله عنه الترمذي في العلل.

المسألة الرابعة:
الرواية بالإجازة من غير مناولة

وقد ذكر الترمذي عن بعض أهل العلم إجازتها◊، وقد حكاه غيره عن جمهور أهل العلم.

وحكاه بعضهم إجماعاً، وليس كذلك، بل قد أنكر الإجازة جماعة من العلماء، وحُكي ذلك عن أبي زرعة، وصالح بن محمد، وإبراهيم الحربي.

وروى الربيع عن الشافعي أنه كره الإجازة.

قال الحاكم: لقد كُرهت[1] عند أكثر أئمة هذا الشأن.

والذين أنكروا الإجازة المطلقة، منهم من رخص في المناولة، وهو قول أحمد بن صالح المصري.

ورُوي أيضاً مثله عن إبراهيم الحربي[2] وأبي بكر البرقاني[3]، وظاهر

◊ لوحة ٦١/أ.

(١) العبارة في الأصل غير مستقيمة وغامضة، والتصحيح من د.

(٢) إبراهيم الحربي: أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق البغدادي: شيخ الإسلام الإمام الحافظ تفقه على الإمام أحمد وكان من جلة أصحابه (ت ٢٨٥). وترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٤؛ وطبقات الحنابلة ١/٨٦.

(٣) أبو بكر البرقاني: أحمد بن محمد بن غالب، الفقيه الحافظ، الأديب تلمذ في الحديث لأبي الحسن الدارقطني ببغداد، ولأبي بكر الإسماعيلي، بجرجان (ت ٤٢٥). الأنساب ٧٥/أ؛ وطبقات الشافعية للسبكي ٤/٤٧؛ تاريخ بغداد ٤/٣٧٣.

كلام أحمد في رواية الأثرم في قصة رواية أبي اليمان عن شعيب يدل على مثل ذلك، إلا أن يحمل إنكاره على أبي اليمان على إطلاقه لفظ الإخبار في الرواية بالإجازة، لا على أصل الرواية بالإجازة.

وقد ذكرنا عنه رواية أخرى أنه أجاز لأبي اليمان إطلاق قوله (أنا) فيما يرويه عن شعيب بالمناولة والإجازة، وهو قول كثير من السلف والخلف.

ورُوي عن أحمد أنه أجاز أن يقول (ثنا) فيما يرويه بالإجازة، وحكى أيضاً عن مالك والليث بن سعد والثوري وغيرهم.

«المرسل»

قال أبو عيسى ـ رحمه الله ـ:

والحديث إذا كان مرسلاً فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، وقد ضعفه غير واحد.

أخبرنا علي بن حجر (أنا) بقية بن الوليد، عن عتبة بن أبي حكيم[1]، قال:

سمع الزهري إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة يقول: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال الزهري:

قاتلك الله يا ابن أبي فروة تجيئنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزِمّةٌ.

أخبرنا أبو بكر عن علي بن عبدالله، قال: قال يحيى بن سعيد:

مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء بن أبي رباح بكثير، كان عطاء (يَحْطب)[2] يأخذ من كل ضرب.

---

(١) عتبة بن أبي حكيم الهمذاني أبو العباس الأردني، روى عن الزهري ومكحول، ذكره ابن حبان في الثقات، ووهنه بعضهم (ت ١٤٧). تهذيب ٧/٩٤.

(٢) سقطت من د. وليست في العلل المطبوع آخر الجامع. ومعنى يَحْطب: يروي ما يتفق له من غير تثبت، وقد فسرها بقوله: يأخذ من كل ضرب.

قال علي: قال يحيى: مرسلات سعيد بن جبير أحب إلي من مرسلات عطاء.

قلت ليحيى: مرسلات مجاهد أحب (إليك)[1] أم مرسلات طاوس؟.

قال: ما أقربهما؟.

قال علي: وسمعت يحيى يقول: مرسلات أبي إسحاق عندي شبه لا شيء، والأعمش والتيمي ويحيى بن أبي كثير. ومرسلات ابن عيينة شبه الريح. ثم قال: إي والله وسفيان بن سعيد.

قلت ليحيى: فمرسلات مالك؟ قال: هي أحب إلي.

ثم قال يحيى: ليس في القوم أحد أصح حديثاً من مالك.

حدثنا سوار بن[2] عبدالله العنزي، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان، يقول: ما قال الحسن في حديثه، قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلا وجدنا له أصلاً إلا حديثاً أو حديثين.

قال أبو عيسى:

ومن ضعف المرسل فإنه ضعفه من قبل أن هؤلاء الأئمة قد حدثوا عن الثقات وغير الثقات. فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة.

وقد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني، ثم روى عنه:

حدثنا بشر بن معاذ[3] البصري (ثنا) مرحوم بن عبدالعزيز العطار، قال: حدثني أبي وعمي، قالا: سمعنا الحسن يقول: إياكم ومعبد الجهني فإنه ضال مضل.

---

(١) زيادة من د، ظ.

(٢) سوار بن عبدالعزيز العنزي أبو عبدالله البصري القاضي، وثقه النسائي وابن حبان (ت ٢٤٥). تهذيب ٤/٢٦٨.

(٣) بشر بن معاذ العقدي: أبو سهل البصري، الضرير روى عن أبي داود الطيالسي، ذكره ابن حبان في الثقات (ت ٢٤٥). تهذيب ١/٤٥٨.

قال أبو عيسى:

ويُروى عن (الشعبي)[1]، قال: (ثنا) الحارث الأعور، وكان كذاباً. وقد حدث عنه. وأكثر الفرائض التي يرويها عن علي وغيره هي عنه.

وقد قال الشعبي: الحارث الأعور علمني الفرائض، وكان من أفرض الناس.

سمعت محمد بن بشار[2] يقول: سمعت عبدالرحمن بن مهدي، يقول: ألا تعجبون من سفيان بن عيينة؟ لقد تركت لجابر الجعفي بقوله لما روى عنه أكثر من ألف حديث، ثم هو يحدث عنه.

قال محمد بن بشار: وترك عبدالرحمن بن مهدي حديث جابر الجعفي.

قال أبو عيسى:

وقد احتج بعض أهل العلم بالمرسل أيضاً.

حدثنا أبو عبيدة[3] بن أبي السفر الكوفي، (ثنا) سعيد بن[4] عامر عن شعبة عن سليمان الأعمش، قال: قلت لابراهيم النخعي أسند لي عن عبدالله بن مسعود.

فقال إبراهيم: إذا حدثتك عن رجل عن عبدالله فهو الذي سَمَّيت، وإذا قلت: قال عبدالله فهو عن غير واحد◊ عن عبدالله.

---

(١) في د: «الحسن».

(٢) محمد بن بشار العبدي، بندار، أبو بكر الحافظ، روى عن يحيى القطان ثقة (ت ٢٦٧). تهذيب ٩/٧٠؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥١١.

(٣) أبو عبيدة بن أبي السفر الكوفي هو أحمد بن عبدالله بن محمد الهمذاني، روى عنه أصحاب السنن، وقال أبو حاتم: شيخ (ت ٢٥٨)؛ تهذيب ١/٤٨.

(٤) سعيد بن عامر الضبعي أبو محمد البصري، يروي عن أبان بن أبي عياش، وعنه أحمد وإسحاق. كان رجلاً صالحاً في حديثه بعض الغلط (ت ٢٠٨). تهذيب ٤/٥٠؛ تذكرة الحفاظ ١/٣٥١.

◊ لوحة ٦٢/أ.

الكلام ههنا في حكم الحديث المرسل

وقد ذكر الترمذي لأهل العلم فيه قولين:

أحدهما: أنه لا يصح، ومراده: أنه لا يكون حجة.

وحكاه عن أكثر أهل الحديث. وحكاه الحاكم عن جماعة أهل الحديث من فقهاء الحجاز، وسمى منهم: سعيد بن المسيب، والزهري، ومالك بن أنس والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، فمن بعدهم من فقهاء المدينة.

وفي حكايته عن أكثر من سماه نظر.

ولا يصح عن أحد منهم الطعن في المراسيل عموماً، ولكن في بعضها.

وأسند الترمذي قول الزهري لإسحاق بن أبي فروة: قاتلك الله تجيئنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة، يريد لا أسانيد لها، وهذا ذم لمن يرسل الحديث ولا يسنده.

وروى سلمة بن[1] العيار عمن سمع الزهري يقول: ما هذه الأحاديث التي تأتون بها ليس لها خطم ولا أزمة، يعني الأسانيد.

وذكر الترمذي أيضاً كلام يحيى بن سعيد القطان في أن بعض المرسلات أضعف من بعض.

ومضمون ما ذكره عنه تضعيف مرسلات عطاء، وأبي إسحاق، والأعمش، والتيمي، ويحيى بن أبي كثير والثوري، وابن عيينة، وأن مرسلات مجاهد وطاوس وسعيد بن المسيب ومالك أحب إليه منها.

وقد أشار إلى عِلّة ذلك بأن عطاء كان يأخذ عن كل ضرب، يعني أنه كان يأخذ عن الضعفاء ولا ينتقي الرجال، وهذه العِلّة مطردة في أبي إسحاق،

---

(١) سلمة بن العيّار: هو سلمة بن أحمد الفزاري روى عن الأوزاعي، وهو من خيار أهل الشام (ت ١٦٣). تهذيب ٤/١٥٢؛ منتخب الإرشاد، لوحة ٢٣/أ.

والأعمش والتيمي ويحيى بن أبي كثير، والثوري، وابن عيينة، فإنه عرف عنهم الرواية عن الضعفاء أيضاً.

وأما مجاهد وطاوس وسعيد بن المسيب ومالك فأكثر تحريا في رواياتهم وانتقاداً لمن يروون عنه، مع ان يحيى بن سعيد صرح بأن الكل ضعيف.

وقال ابن أبي حاتم[1]: حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، (ثنا) علي بن المديني، قال: قلت ليحيى بن سعيد: (ابن[2] المسيب) عن أبي بكر؟.

قال: شبه الريح.

قال[1]: وسمعت يحيى يقول: مالك عن سعيد بن المسيب أحب إليّ من سفيان عن إبراهيم، قال يحيى: وكل ضعيف.

قال[1]: وسمعت يحيى يقول: سفيان عن إبراهيم شبه لا شيء. لأنه لو كان فيه إسناد صاح به. قال: وقال يحيى: أما مجاهد عن علي فليس بها بأس، قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي.

وأما عطاء[1]، يعني عن علي، فأخاف أن يكون من كتاب.

قال: وسمعت يحيى[1] يقول: مرسلات ابن أبي خالد[3] ليس بشيء، ومرسلات عمرو بن دينار أحب إلي.

قال: وسمعت يحيى يقول: مرسلات معاوية بن[4] قرة أحب إلي من مرسلات زيد بن أسلم.

---

(١) التقدمة لابن أبي حاتم: ٢٤٥.

(٢) في د: «ابن سعيد بن المسيب وهو خطأ».

(٣) إسماعيل بن أبي خالد الأعمش، روى عن أبيه، وعن عدد من الصحابة وهو أصح الناس حديثاً عن الشعبي، ثقة (ت ١٤٦)؛ تهذيب ١/٢٩١؛ تذكرة الحفاظ ١/١٥٣؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١١١.

(٤) معاوية بن قرة بن إياس البصري يروي عن معقل بن يسار وأبي أيوب الأنصاري، كان من عقلاء الرجال لقي خمسة وعشرين صحابياً، وهو ثقة (ت ١١٣)؛ تهذيب ١٠/٢١٦.

وذكر[1] يحيى عن شعبة أنه كان يقول: عطاء عن علي إنما هي من كتاب، ومرسلات معاوية بن قرة نرى انها عن شهر بن حوشب.

قال ابن أبي حاتم[2]: وحدثنا أحمد بن سنان الواسطي قال: كان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئاً، ويقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء (عَلِقوه)[3].

وكلام يحيى بن سعيد في تفاوت مراتب المرسلات بعضها على بعض يدور على أربعة أسباب:

أحدها: ما سبق من أن من عرف روايته عن الضعفاء ضعف مرسله بخلاف غيره.

والثاني: ان من عرف له إسناد صحيح إلى من أرسل عنه، فإرساله خير ممن لم يعرف له ذلك. وهذا معنى قوله: مجاهد عن علي ليس به بأس، قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي.

والثالث: أن من قوي حفظه يحفظ كل ما يسمعه ويثبت في قلبه، ويكون فيه ما لا يجوز الاعتماد عليه. بخلاف من لم يكن له قوة الحفظ. ولهذا كان سفيان إذا مر بأحد يتغنى يسد أذنيه حتى لا يدخل إلى قلبه ما يسمعه منه فيقر فيه.

وقد أنكر مرة يحيى بن معين على علي بن عاصم حديثاً، وقال: ليس هو من حديثك، إنما ذوكرت به فوقع في قلبك، فظننت انك سمعته، ولم تسمعه، وليس هو من حديثك.

وقال الحسين بن حريث[4]: سمعت وكيعاً يقول ◊ : لا ينظر الرجل في كتاب لم يسمعه، لا يأمن أن يعلق قلبه منه.

---

(١) التقدمة، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٢) التقدمة، ص ٢٤٦.

(٣) في د، ظ، عقلوه.

(٤) الحسين بن حريث بن قطبة الخزاعي، روى عن ابن عيينة وابن المبارك ووكيع، ثقة (ت ٢٤٤)؛ تهذيب ٢/٣٣٣.

◊ لوحة ٦٣/أ.

وقال الحسين بن الحسن المروزي[1]: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: كنت عند أبي عوانة فحدث بحديث عن الأعمش، فقلت: ليس هذا من حديثك. قال: بلى. قلت: لا. قال: بلى. قلت: لا. قال: يا سلامة هات الدرج فأخرجت فنظرت فيه، فإذا ليس الحديث فيه، فقال: صدقت يا أبا سعيد، فمن أين أتيت؟ قلت: ذوكرت به وأنت شاب فظننت أنك سمعته.

الرابع: إن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل ابهامه على انه غير مرضي، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره كثيراً، يُكَنُّون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون: عن رجل، وهذا معنى قول القطان: لو كان فيه إسناد صاح به، يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه.

«مرسل الزهري ومنزلته»

وخرج البيهقي من طريق أبي قدامة السرخسي، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: مرسل الزهري شر من مرسل غيره، لأنه حافظ، وكل ما يقدر أن يسمى سمي، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه.

وقال يحيى بن معين: مراسيل الزهري ليس بشيء.

وقال الشافعي[2]: إرسال الزهري ـ عندنا ـ ليس بشيء، وذلك أنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم[3].

وقد رُوي أيضاً تضعيف مراسيل الزهري عن يحيى بن سعيد، وأن أحمد بن صالح المصري أنكر ذلك عليه. لكن من وجه لا يثبت.

---

(١) الحسين بن الحسن بن حرب السلمي المروزي، نزيل مكة المكرمة، روى عن ابن المبارك وهشيم، صدوق (ت ٢٤٦)؛ تهذيب ٢/٣٣٤.

(٢) انظر: الكفاية، ص ٣٨٦.

(٣) سليمان بن أرقم: أبو معاذ البصري يروي عن الحسن وابن سيرين، متروك الحديث وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: ساقط، وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث. تهذيب ٤/١٦٨؛ والميزان ٢/١٩٦؛ التاريخ الكبير ٢/٤.

«مراسيل الحسن»

وأما مراسيل الحسن البصري ففي كلام الترمذي ما يقتضي تضعيفها مع مراسيل الشعبي، فإنه ذكر أن الحسن ضعف معبداً ثم روى عنه، وأن الشعبي كذب جابراً الجعفي ثم روى عنه، فتضعف مراسيلهما حينئذ، وما ذكره عن يحيى القطان أن مراسيل الحسن وجد لها أصلاً إلا حديثاً أو حديثين يدل على ان مراسيله جيدة.

وقال ابن عدي: سمعت الحسن بن عثمان[1] يقول: سمعت أبا زرعة الرازي يقول: كل شيء يقول الحسن قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث.

وخرج عبدالغني بن سعيد من طريق نصر بن مر زوق وسلمة بن مكتل، قالا: سمعنا الخصيب بن ناصح[2] يقول: كان الحسن إذا حدثه رجل واحد عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بحديث ذكره. فإذا حدثه أربعة بحديث عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ألقاهم، وقال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ سلمة بن مكتل مصري، ذكره ابن يونس.

والخصيب بن ناصح مصري ـ أيضاً ـ متأخر، لم يدرك الحسن، إنما يروي عن خالد بن خداش[3] ونحوه، ويروي عنه أيضاً عبدالرحمن بن[4] عبدالله بن عبدالحكم.

---

(١) الحسن بن عثمان: أبو حسان الزيادي، روى عن أبيه وروى عنه ابن أبي الدنيا: الجرح والتعديل (١/ قسم ٢/٢٥)؛ وتاريخ بغداد ٣٥٦/٧.

(٢) الخصيب بن ناصح الحارثي البصري، يروي عن السفيانين (ت ٢٠٨)، بمصر وهو ثقة. تهذيب ١٤٣/٣.

(٣) خالد بن خداش بن عجلان الأزدي المهلبي يروي عن مالك وعبدالله بن وهب ثقة كان أحمد يلزمه (ت ٢٢٤)؛ تهذيب ٨٥/٣.

(٤) عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم المصري، أبو القاسم، يروي عن أبيه، وأشهب، وأسد بن موسى، قال أبو حاتم: صدوق (ت ٢٥٧)؛ تهذيب ٢٠٨/٦.

قال محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر[1] المقدمي: سمعت علي بن المديني يقول: مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها.

وقال ابن عبدالبر: روى عباد بن منصور[2]: سمعت الحسن، قال: ما حدثني به رجلان قلت: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وروى محمد بن موسى الحرشي[3] عن ثمامة بن[4] عبيدة (ثنا) عطية بن محارب عن يونس[5]، قال: سألت الحسن قلت: يا أبا سعيد انك تقول: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ولم تدركه.

قال: كل شيء سمعتني أقوله: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فهو عن علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر علياً، وكان في عمل الحجاج.

وهذا إسناد ضعيف، ولم يثبت للحسن سماع من علي.

وذكر البخاري في[6] تاريخه، قال: قال الهيثم[7] بن عبيد (الصيد)[8]

---

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المقُدميّ: أبو عبدالله سمع من أهل بغداد وكان ثقة، صدوقاً (ت ٣٠١)؛ الأنساب ٥٤٠/أ.

(٢) عباد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري، روى عن عكرمة وعطاء والحسن، ثقة، اتهم بالقدر (ت ١٥٢)؛ تهذيب ١٠٣/٥؛ الجرح والتعديل (٢/ قسم ٨٦/٣).

(٣) محمد بن موسى الحرشي يروي عن أبي داود الطيالسي وغيره، ضعفه أبو داود (ت ٢٤٨)؛ تهذيب ٤٨٢/٩؛ والجرح والتعديل، (ج (٤/ قسم ٨٤/١).

(٤) ثمامة بن عبيدة العبدي: ضعفه علي بن المديني، ونسبه إلى الكذب. وهو يروي عن أبي الزبير: التاريخ الكبير ١٧٨/٢؛ والميزان ٣٧٢/١.

(٥) يونس بن عبيد يروي عن الحسن، وهو من الاعلام الثقات (ت ١٣٩)؛ تهذيب ٤٤٣/١١؛ تذكرة الحفاظ ١٤٥/١؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٠؛ والجرح والتعديل (٤/ قسم ٢٤٢/٢).

(٦) التاريخ الكبير ٤٥٢/٥.

(٧) الهيثم بن عبيد بن عبدالرحمن الصيد، سمع أباه عبيد بن عبدالرحمن، روى عنه يحيى بن معين وغيره. التاريخ الكبير ٤٥٢/٥؛ والجرح والتعديل (٤، قسم ٨٤/٢).

(٨) سقطت من د.

حدثني أبي، قال: قال رجل للحسن: انك لتحدثنا: قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلو كنت تسند لنا؟

قال: والله ما كذبناك ولا كُذبنا، لقد غزوت إلى خراسان غزوة معنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ .

وهذا يدل على أن مراسيل الحسن، أو أكثرها عن الصحابة.

وضعف آخرون مراسيل الحسن:

روى حماد عن ابن عون، عن ابن سيرين، قال: كان ههنا ثلاثة يصدقون كل من حدثهم، وذكر الحسن وأبا العالية ورجلاً آخر.

وروى جرير عن رجل عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين قال: لا تحدثنا عن الحسن، ولا عن أبي العالية فانهما لا يباليان عمن أخذا الحديث.

وروى داود ◊ بن أبي هند[1] عن الشعبي، قال: لو لقيت هذا يعني الحسن لنهيته عن قوله: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ صحبت ابن عمر ستة أشهر فما سمعته قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلا في حديث واحد.

وروى شعبة عن عبدالله بن صبيح عن محمد بن سيرين قال: ثلاثة كانوا يصدقون من حدثهم أنس، وأبو العالية، والحسن البصري.

قال الخطيب أراد أنس بن سيرين وفيه نظر.

وقال الإمام أحمد[2]: (ثنا) أبو أسامة عن وهيب بن خالد، عن خالد

◊ لوحة ٦٤/أ.

(١) داود بن أبي هند، واسم أبي هند دينار بن عُذافر، روى عن عكرمة والشعبي وسعيد بن المسيب، ثقة (ت ١٣٩)؛ تهذيب ٣/٢٠٤؛ ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٥١.

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/١٤٦.

الحذاء، قال: سمعت محمد بن سيرين يقول: كان أربعة يصدقون من حَدَّثهم، أبو العالية والحسن وحميد بن هلال، ورجل آخر سماه.

وقد كان ابن سيرين يقول: سلوا الحسن ممن سمع «حديث العقيقة»[1]. وسلوا الحسن ممن سمع «عمار تقتله الفئة الباغية»[2].

وقال أحمد في رواية الفضل بن زياد[3]: مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات، ومرسلات إبراهيم لا بأس بها. وليس في المرسلات أضعف من مراسيل الحسن وعطاء بن أبي رباح، فانهما يأخذان عن كل.

وقال أحمد في رواية الميموني وحنبل عنه: مرسلات سعيد بن المسيب صحاح لا نرى أصح من مرسلاته.

زاد الميموني: وأما الحسن وعطاء فليس هي بذاك. هي أضعف المراسيل كلها فإنهما كانا يأخذان عن كل.

وقال ابن سعد: قالوا ما أرسل الحسن ولم يسنده فليس بحجة.

وقال أحمد في رواية ابنه عبدالله: ابن جريج كان لا يبالي من أين يأخذ، وبعض أحاديثه التي يرسلها، يقول: أخبرت عن فلان، موضوعه.

وممن تكلم من السلف في المراسيل ابن سيرين، وقد تقدم قوله: كانوا

---

(١) حديث العقيقة أخرجه أبو داود ٩٥/١، من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: «كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويدمى». وفي رواية أخرى ويسمى وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ٢٣١/١، بلفظ: «كل غلام مرتهن بعقيقته».

(٢) حديث عمار تقتله الفئة الباغية، أخرجه الإمام مسلم من طريق سعيد بن أبي الحسن، والحسن عن أمهما عن أم سلمة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مسلم ٢٢٣٦/٤؛ وأخرجه الترمذي في المناقب عن طريق أبي هريرة بلفظ أبشر عمار تقتلك الفئة الباغية ٦٦٩/٥.

(٣) الفضل بن زياد أبو العباس القطان البغدادي كان من المتقدمين من أصحاب أحمد، يروي عنه يعقوب بن سفيان. طبقات الحنابلة ٢٥٠/١.

لا يسألون عن (الإسناد)[1] حتى وقعت الفتنة، وقوله لما حُدِّث عن أبي قلابة: أبو قلابة[2] رجل صالح، ولكن عمن أخذه أبو قلابة.

وكذلك تقدم قول ابن المبارك، لما رُوي له حديث عن الحجاج بن[3] دينار عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: بين الحجاج بن دينار وبين النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مفاوز تنقطع فيها أعناق الإبل[4].

وقد سبق كلام شعبة ويحيى القطان.

وكذلك ذكر أصحاب الشافعي أن مذهبه أن المراسيل ليست حجة، واستثنى بعضهم مراسيل سعيد بن المسيب، وقال: هي حجة عنده.

قال أبو الطيب[5] الطبري: وعلى ذلك يدل كلام الشافعي. ومن أصحابه من قال: إنما تصلح للترجيح لا غير.

وقال يونس[6] بن عبدالأعلى: قال لي الشافعي: ليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب.

---

(١) سقطت من د، ظ.

(٢) أبو قلابة الجرمي، عبدالله بن زيد، من الثقات الأعلام، قال أيوب: كان والله من الفقهاء ذوي الألباب، أرادوه على القضاء فهرب إلى الشام، وقد حدث عنه ابن سيرين (ت ١٠٦)؛ تهذيب ٥/٢٢٤؛ تذكرة الحفاظ ١/٩٤؛ شذرات الذهب ١/١٢٦؛ والمشاهير لابن حبان، ص ٨٩؛ والنجوم الزاهرة ١/٢٥٤.

(٣) الحجاج بن دينار الأشجعي الواسطي يروي عن الحكم بن عتيبة ومنصور بن المعتمر ومعاوية بن قرة، ثقة، تهذيب ٢/٢٠٠؛ والجرح (١/ قسم ٢/١٦٠).

(٤) أورده الإمام مسلم في مقدمة كتابه ١/١٦.

(٥) هو طاهر بن عبدالله بن عمر، الفقيه الشافعي، من أهل طبرستان، سمع الدارقطني، وولي القضاء (ت ٤٥٠)؛ الأنساب ٣٦٧/أ.

(٦) يونس بن عبدالأعلى الصدفي المصري: يروي عن الشافعي وابن عيينة، وعنه مسلم والنسائي وخلق، وهو من الأعلام. وترجمته في تهذيب التهذيب ١١/٤٤٠؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢/١٧٠؛ شذرات الذهب ٢/١٤٩؛ الجرح والتعديل (٤/ قسم ٢/٢٤٣).

خرجه ابن أبي حاتم في أول كتاب المراسيل[1] عن أبيه عن يونس. وتأوله على أن مراده أن يعتبر بمراسيل سعيد بن المسيب.

وخرجه عبدالغني بن سعيد من طريق محمد بن (سفيان)[2] بن سعيد المؤذن عن يونس به.

قال ابن أبي حاتم[3]: وسمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح. وكذلك قال الدارقطني: المرسل لا تقوم به حجة.

وخرج مسلم في مقدمة كتابه من طريق قيس بن سعد عن مجاهد، قال: جاء بشير بن كعب[4] العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فجعل ابن عباس لا يأذن بحديثه ولا ينظر إليه. فقال: يا ابن عباس، ما لي أراك لا تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ولا تسمع؟

فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعبة والذلول لم نأخذ من الناس إلا بما نعرف[5].

ثم قال مسلم في أثناء كلامه: المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالاخبار ليس بحجة[6].

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١٢/١٣.
(٢) سقطت من د.
(٣) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١٣.
(٤) بشير بن كعب العدوي، شهد اليرموك، وهو من الطبقة الثانية من أهل البصرة تابعي، ثقة، تهذيب ١/٤٧١.
(٥) مقدمة صحيح مسلم، ص ١٣.
(٦) مقدمة صحيح مسلم، ص ٣٠.

القول الثاني في المسألة: الاحتجاج بالمرسل

وحكاه الترمذي عن بعض أهل العلم وذكر كلام إبراهيم النخعي أنه كان إذا أرسل فقد حدثه به غير واحد ◊ وان أسند لم يكن عنده إلا عمن سماه. وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن عن النخعي خاصة، فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة.

وقد قال أحمد في مراسيل النخعي، لا بأس بها.

وقال ابن معين[1]: مرسلات ابن المسيب أحب إليّ من مرسلات الحسن. ومرسلات إبراهيم صحيحة إلا حديث تاجر البحرين[2]، وحديث الضحك في الصلاة[3]. وقال أيضاً: إبراهيم أعجب إليّ مرسلاتٍ من سالم والقاسم وسعيد بن المسيب.

قال البيهقي: والنخعي نجده يروي عن قوم مجهولين لا يروي عنهم غيره، مثل هنى بن[4] نويرة وخزام[5] الطائي، وقُرثُع[6] الضبي ويزيد

◊ لوحة ٦٥/أ.

(١) التاريخ والعلل، رواية العباس الدوري عن يحيى بن معين، لوحة ٣٤/أ س، ص ١١ ـ ١٣.

(٢) حديث تاجر البحرين: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٤٨/٢.
وفيه قال: جاء رجل فقال: يا رسول الله إني رجل تاجر أختلف إلى البحرين فأمره أن يصلي ركعتين.

(٣) حديث الضحك في الصلاة: أخرجه الدارقطني ١٧١/١، من طريق الأعمش عن إبراهيم قال: جاء رجل ضرير والنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الصلاة فتردى في بئر فضحكوا. فأمر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة. وأخرجه أبو داود في المراسيل، ص ٣.

(٤) هنى بن نويرة الضبي الكوفي، روى عن علقمة بن قيس، وكان عابداً، قتله شبيب الخارجي. تهذيب ٧٣/١.

(٥) خزام الطائي: قال ابن حجر في لسان الميزان ١٨٧/٢، في ترجمة خزام الطائي عده البيهقي في شيوخ إبراهيم النخعي المجهولين. وأظنه بالخاء والزاي المعجمتين.

(٦) قُرثُع الضبي: كان من القراء الأولين، مات في خلافة عثمان ـ رضي الله عنه ـ تهذيب ٣٦٧/٨؛ وتبصير المنتبه، ص ١١٢٥.

ابن[1] أوس، وغيرهم.

وقال العجلي: مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد يرسل إلا صحيحاً.

وقال الحسن بن شجاع البلخي: سمعت علي بن المديني يقول: مرسل الشعبي وسعيد بن المسيب أحب إلي من داود بن الحصين[2] عن عكرمة عن ابن عباس.

وقد استدل كثير من الفقهاء بالمرسل، وهو الذي ذكره أصحابنا أنه الصحيح عن الإمام أحمد، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وأصحاب مالك أيضاً هكذا أطلقوه.

وفي ذلك نظر سنبين علته ـ إن شاء الله ـ تعالى.

وحُكي الاحتجاج بالمرسل عن أهل الكوفة، وعن أهل العراق جملة، وحكاه الحاكم عن إبراهيم النخعي، وحماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة، وصاحبيه.

وقال أبو داود السجستاني في رسالته إلى أهل مكة: وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره.

قال أبو داود: فإذا لم يكن مسند ضد المراسيل، ولم يوجد (مسند)[3]، فالمراسيل يحتج بها، وليس هو مثل المتصل في القوة، انتهى.

وأعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ، وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن

---

(١) يزيد بن أوس، كوفي، روى عن أبي موسى، وقال في التهذيب: قال علي بن المديني: قلَّ رجل من الأئمة إلا قد حدث عن رجل لم يرو عنه غيره، ثم قال: إبراهيم النخعي يروي عن يزيد بن أوس، ولا نعلم أحداً روى عنه غيره. تهذيب ٣١٥/١١.

(٢) داود بن الحصين: الأموي، روى عن عكرمة ونافع، (ت ١٣٥) وهو من أهل الحفظ والاتقان، مشاهير علماء الأمصار، ص ١٣٥؛ تهذيب ١٨١/٢.

(٣) في د: «مرسل».

الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح، على طريقتهم، لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن.

وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما مع أن في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذ.

وقد سبق قول أحمد في مرسلات ابن المسيب: صحاح. ووقع مثله في كلام ابن المديني، وغيره.

قال ابن المديني في حديث يرويه أبو عبيدة[1] بن عبدالله بن مسعود عن أبيه هو منقطع، وهو حديث ثبت.

قال يعقوب بن شيبة: إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند، يعني في الحديث المتصل، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر.

وقد ذكر ابن جرير[2] وغيره أن إطلاق القول بأن المرسل ليس بحجة من غير تفصيل بدعة حدثت بعد المائتين. ونحن نذكر كلام الشافعي وأحمد في ذلك بحروفه:

---

(١) أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود: سئل أبو زرعة عن اسمه فقال اسمه وكنيته واحد. وجاء في التهذيب أن اسمه عامر. روى عن أبيه ولم يسمع منه، وروى عن أبي موسى الأشعري وعائشة والبراء بن عازب، (ت ٨١). تهذيب ٧٥/٥؛ والجرح (٤/ قسم ٢/٤٠٣)؛ والمراسيل لابن أبي حاتم، ص ١٥١.

(٢) ابن جرير: محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري صاحب التفسير والتاريخ. وهو من الأعلام، الثقات، (ت ٣١٠). تذكرة الحفاظ ٧١٠/٢؛ وطبقات المفسرين ١٠٦/٢؛ وتاريخ بغداد ١٦٢/٢؛ وشذرات الذهب ٢٦٠/٢.

قال الشافعي ـ رحمه الله ـ في الرسالة[١]:

والمنقطع مختلف، فمن شاهد أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ (من التابعين، فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ)[٢] اعتبر عليه بأمور منها:

أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شركه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه، وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك ويعتبر عليه بأن ينظر:

ـ هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل عنه العلم، من غير رجاله الذي قُبل عنهم؟ فإن وجد ذلك كانت دلالة تقوي[٣] له مرسله، وهي أضعف من الأولى.

ـ وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قولاً له، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كانت في هذا دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح ـ إن شاء الله ـ.

وكذلك إن وجد عوام (من)[٤] أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روي عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيستدل بذلك على صحته فيما روي عنه.

ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه فإن خالفه (ووجد)[٥] حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه.

---

(١) الرسالة بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، ص ٤٦١ ـ ٤٦٥.

(٢) سقطت من د.

(٣) في الرسالة بتحقيق الشيخ أحمد شاكر: يقوي، وأنا أميل إلى المثبت في النص.

(٤) زيادة من أصل الرسالة المطبوع.

(٥) في الأصل، ود: «وجد»، والتصحيح من ظ

ومتى خالف ما وصفت أضر بحديثه، (حتى)[1] لا يسع أحداً قبول مرسله.

قال: وإذا (وجدت)[2] الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن يقبل مرسله. ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت بها ثبوتها بالمتصل، وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون حمل عمن يرغب عن الرواية عنه، إذا سُمي، وأن بعض المنقطعات وإن وافقه مرسل مثله قد يحتمل أن يكون مخرجهما واحداً من حيث لو سُمي لم يقبل، وأن قول بعض أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا قال برأيه لو وافقه (لم)[3] يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نُظر فيها:

ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فوافقه، ويحتمل مثل هذا فيمن يوافقه بعض الفقهاء.

قال: فأما من بعد كبار التابعين فلا أعلم منهم أحداً يقبل مرسله لأمور:

ـ أحدهما أنهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه.

ـ والآخر أنهم توجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه.

ـ والآخر كثرة الإحالة في الأخبار، وإذا كثرت الإحالة، كان أمكن للوهم، وضعف من يقبل عنه.

انتهى كلامه[4].

«مضمون كلام الشافعي»:

وهو كلام حسن جداً، ومضمونه: أن الحديث المرسل يكون صحيحاً، ويقبل بشروط منها:

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) في ظ: «وجدت من».

(٣) سقطت من الرسالة المطبوعة بتحقيق أحمد شاكر فانقلب المعنى. والنص في الكفاية ص ٤٠٦، ط الهند، بإثبات (لم). والصحيح ما أثبتناه.

(٤) الرسالة، ص ٤٦١ ـ ٤٦٥ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

«١» في نفس المرسِل، وهي ثلاثة:

أحدها ــ أن لا يعرف له رواية عن غير مقبول الرواية، من مجهول أو مجروح.

ثانيها ــ أن لا يكون ممن يخالف الحفاظ إذا أسند الحديث فيما أسندوه، فإن كان ممن يخالف الحفاظ عند الإسناد لم يقبل مرسله.

ثالثها ــ أن يكون من كبار التابعين فإنهم لا يروون غالباً إلا عن صحابي، أو تابعي كبير، وأما غيرهم من صغار التابعين ومن بعدهم فيتوسعون في الرواية عمن لا تقبل روايته، وأيضاً فكبار التابعين كانت الأحاديث في وقتهم الغالب عليها الصحة، وأما من بعدهم فانتشرت في أيامهم الأحاديث المستحيلة، وهي الباطلة الموضوعة، وكثر الكذب حينئذ.

فهذه شرائط من يقبل إرساله.

«٢» وأما الخبر الذي يرسله:

فيشترط لصحة مخرجه وقبوله أن يعضده ما يدل على صحته، وأن له أصلاً، والعاضد له أشياء:

أحدها ــ وهو أقواها، أن يسنده الحفاظ المأمونون من وجه آخر عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ بمعنى ذلك المرسل، فيكون دليلاً على صحة المرسل وأن الذي أرسل عنه كان ثقة.

وهذا هو ظاهر كلام الشافعي، وحينئذ فلا يرد على ذلك ما ذكره المتأخرون أن العمل حينئذ إنما يكون بالمسند دون المرسل.

وأجاب بعضهم بأنه قد يسنده من لا يقبل بانفراده فينضم إلى المرسل فيصح[1] فيحتج بهما حينئذ.

وهذا ليس بشيء، فإن الشافعي اعتبر أن يسنده الحفاظ المأمونون،

وكلامه إنما هو في صحة المرسل وقبوله، لا في الاحتجاج للحكم الذي دل عليه المرسل، وبينهما بون.

وبعد أن كتبت هذا وجدت أبا عمرو بن الصلاح قد سبق إليه[1]، وفي كلام أحمد إيماء إليه، فإنه ذكر حديثاً رواه خالد عن أبي قلابة، عن ابن عباس، فقيل له: سمع أبو قلابة من ابن عباس أو رآه؟ قال: لا، ولكن الحديث صحيح عنه، يعني عن ابن عباس، وأشار إلى أنه روي عن ابن عباس من وجوه أخر.

[2](ثم وجدت في كلام أبي العباس بن سريج في رده على أبي بكر بن أبي داود ما اعترض به على الشافعي أن مراد الشافعي أن المرسل للحديث يعتبر أن توجد مراسيله توافق ما أسنده الحفاظ المأمونون، فيتسدل بذلك على أن لمراسيله أصلاً، فإذا وجدنا له مرسلاً بعد ذلك قبل، وإن لم يسنده الحفاظ.

وكأنه اعتبر أن يوجد الغالب على مراسيله ذلك، إذ لو كان معتبراً في جميع مراسيله لم يقبل له مرسل حتى يسنده الثقات، «فيعود الإشكال».

وهذا الذي قاله ابن سريج مخالف لما فهم الناس من كلام الشافعي مع مخالفته لظاهر كلامه ـ والله أعلم ـ)[2].

---

(١) قال أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته، ص ٤٩.
«ومن أنكر ذلك زاعماً أن الاعتماد حينئذ يقع على المسند دون المرسل فيقع لغواً، لا حاجة إليه، فجوابه، أنه بالمسند يتبين صحة الإسناد الذي فيه الإرسال حتى يحكم له مع إرساله بأنه إسناد صحيح تقوم به الحجة».

(٢) زيادة من نسخة د، ظ.
وأبو العباس بن سريج أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، شيخ الإسلام وقدوة الشافعية في عصره، (ت ٣٠٦) وترجمته في تذكرة الحفاظ ٨١١/٣؛ طبقات الشافعية ٢١/٣؛ النجوم الزاهرة ١٩٤/٣؛ تاريخ بغداد ٢٨٧/٤؛ وقد سقطت «أبي» من جميع النسخ والصحيح أبو بكر بن أبي داود. وأبو بكر بن أبي داود هو عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحافظ الكبير، رحل وسمع وصنف، حدث عنه الدارقطني، (ت ٣١٦).
تذكرة الحفاظ ٧٦٧/٢؛ طبقات المفسرين للداودي ٢٢٩/١؛ تاريخ بغداد ٤٦٤/٩؛

والثاني: أن يوجد مرسل آخر موافق له عن عالم يروي عن غير من يروي عنه (المرسل)[1] الأول، فيكون ذلك دليلاً على تعدد مخرجه، وأن له أصلاً بخلاف ما إذا كان المرسل الثاني لا يروي إلا عمن يروي عنه الأول)[2]، فإن الظاهر أن مخرجهما واحد، لا تعدد فيه.

وهذا الثاني أضعف من الأول.

والثالث: أن لا يوجد شيء مرفوع يوافقه لا مسند ولا مرسل، لكن يوجد ما يوافقه من كلام بعض الصحابة فيستدل (به)[3] على أن للمرسل أصلاً صحيحاً أيضاً، لأن الظاهر أن الصحابي إنما (أخذ)[4] قوله عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

والرابع: أن لا يوجد للمرسل ما يوافقه، لا مسند، ولا مرسل، ولا قول صحابي لكنه يوجد عامة أهل العلم على القول به، فإنه يدل على أن له أصلاً، وأنهم مستندون في قولهم إلى ذلك الأصل.

فإذا وجدت هذه الشرائط دلت على صحة المرسل، وأن له أصلاً، وقبل واحتج به، ومع هذا فهو دون المتصل في الحجة، فإن المرسل وإن اجتمعت فيه هذه الشروط فإنه يحتمل أن يكون في الأصل مأخوذاً عن غير من يحتج به، ولو عضده حديث متصل صحيح، لأنه يحتمل أن لا يكون أصل المرسل صحيحاً، وإن عضده مرسل فيحتمل أن يكون أصلهما واحداً وأن يكون متلقى عن (غير[5] مقبول) الرواية، وإن عضده قول صحابي فيحتمل أن الصحابي قال برأيه من غير سماع من النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلا يكون في ذلك ما يقوي المرسل. ويحتمل أن المرسل لما سمع قول الصحابي ظنه مرفوعاً فغلط

---

(١) سقطت من د.

(٢) سقطت من د.

(٣) سقطت من د، ظ.

(٤) سقطت من د.

ورفعه، ثم أرسله ولم يسم الصحابي، فما أكثر ما يغلط في رفع الموقوفات، وإن عضده موافقة قول عامة الفقهاء فهو كما لو عضده قول صحابي وأضعف، فإنه يحتمل أن يكون مستند الفقهاء اجتهاداً منهم، وأن يكون المرسِل غلط، ورفع كلام الفقهاء، لكن هذا في حق كبار التابعين بعيد جداً.

وقال الشافعي أيضاً في كتاب الرهن الصغير وقد قيل له: كيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً، ولم تقبلوه عن غيره؟

قال: لا نحفظ لابن المسيب منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا أثر عن أحد عرفناه عنه إلا عن ثقة معروف، فمن كان مثل حاله قبلنا منقطعه.

وهذا موافق لما ذكره في الرسالة.

فإن ابن المسيب من كبار التابعين، ولم تعرف له رواية عن غير ثقة، وقد اقترن بمراسيله كلها ما يعضدها.

وقد قرر كلام الشافعي هذا البيهقي في مواضع من تصانيفه كالسنن والمدخل ورسالته إلى أبي محمد[1] الجويني وأنكر فيها على الجويني قوله: لا تقوم الحجة بسوى مرسل ابن المسيب. وأنكر صحة ذلك عن الشافعي، وكأنه لم يطلع على رواية الربيع عنه التي قدمنا ذكرها.

قال البيهقي: وليس الحسن وابن سيرين بدون كثيرٍ من التابعين، وإن كان بعضهم أقوى مرسلاً، منهما أو من أحدهما، وقد قال الشافعي بمرسل الحسن حين اقترن به ما يعضده في مواضع منها: «النكاح بلا ولي» وفي «النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان».

وقال بمرسل طاوس وعروة وأبي أمامة بن سهل وعطاء بن أبي رباح

---

(١) أبو محمد الجويني: هو عبدالله بن يوسف والد إمام الحرمين الجويني، من الفقهاء،

وعطاء بن يسار وابن سيرين وغيرهم من كبار التابعين، حين اقترن به ما أكده، ولم يجد ما هو أقوى منه، كما قال بمرسل ابن المسيب في النهي عن بيع اللحم بالحيوان[1]، وأكده بقول الصديق وبأنه روي من وجه آخر مرسلاً.

وقال: مرسل ابن المسيب عندنا حسن.

ولم يقل بمرسل ابن المسيب في زكاة الفطر بمدين من حنطة[2] ولا بمرسله في التولية في الطعام قبل أن يستوفى[3]، ولا بمرسله في دية المعاهد[4]، ولا بمرسله «من ضرب أباه فاقتلوه»[5]، لما لم يقترن بها من الأسباب ما يؤكدها، أو لما وجد من المعارض لها ما هو أقوى منها. انتهى ما ذكره البيهقي.

وأما مرسل أبي العالية (الرياحي)[6] في الوضوء من القهقهة في الصلاة فقد رده الشافعي وأحمد.

وقال الشافعي: حديث أبي العالية الرياحي رياح، يشير إلى هذا المرسل، وأحمد رده بأنه مرسل مع أنه يحتج بالمراسيل كثيراً، وإنما ردّا هذا المرسل لأن أبا العالية وإن كان من كبار التابعين فقد ذكر ابن سيرين أنه كان يصدق كل من حدثه، ولم يعضد مرسله هذا شيء مما يعتضد به المرسل، فإنه لم يرو من وجه متصل صحيح، بل ضعيف، ولم يرو من وجه آخر مرسل، إلا من وجوه ترجع كلها إلى أبي العالية.

---

(١) أخرجه أبو داود في المراسيل، ص ٢١.

(٢) أخرجه أبو داود في المراسيل، ص ٢١ عن سعيد بن المسيب، قال: فرض رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ زكاة الفطر مدين من حنطة.

(٣) أخرجه أبو داود في المراسيل، ص ٢٢ ونصه: لا بأس بالتولية في الطعام قبل أن يستوفي.

(٤) أخرجه أبو داود في المراسيل، ص ٢٨ ونصه: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار.

(٥) أخرجه أبو داود في المراسيل، ص ٥١.

(٦) سقطت من د، ظ.

وهذا المعنى الذي ذكره الشافعي من تقسيم المراسيل إلى (صحيح محتج به، وغير محتج به)[1]، يؤخذ من كلام غيره من العلماء، كما تقدم عن أحمد وغيره تقسيم المراسيل إلى صحيح، وضعيف، ولم يصحح أحمد المرسل مطلقاً، ولا ضعفه مطلقاً، وإنما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة، كما قال في مراسيل الحسن وعطاء، وهي أضعف المراسيل، لأنهما كانا يأخذان عن كل.

وقال أيضاً: لا يعجبني (مراسيل)[2] يحيى بن أبي كثير، لأنه يروي عن رجال ضعاف صغار.

وكذا قوله في مراسيل ابن جريج، قال: بعضها موضوعة.

وقال مهنا: قلت لأحمد: لم كرهت مرسلات الأعمش؟ قال: كان الأعمش لا يبالي عمن حدث.

وهذا يدل على أنه إنما يضعف مراسيل من عرف بالرواية عن الضعفاء خاصة، وكان أحمد يقوي مراسيل من أدرك الصحابة، فأرسل عنهم.

قال أبو طالب: قلت لأحمد: سعيد بن المسيب، عن عمر، حجة؟ قال: هو عندنا حجة، وقد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟ ومراده أنه سمع منه شيئاً يسيراً، لم يرد أنه سمع منه كل ما روى عنه، فإنه كثير الرواية عنه، ولم يسمع ذلك كله منه قطعاً.

ونقل مهنا عن أحمد أنه ذكر حديث إبراهيم بن محمد بن طلحة، وقال: قال عمر: «لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء»، قال: فقلت له: هذا مرسل عن عمر؟ قال: نعم. ولكن إبراهيم بن محمد بن طلحة[3] كبير.

---

(١) في د: «صحيح به، وغير صحيح به»، وفي ظ: «إلى محتج به وغير محتج».

(٢) سقطت من د، ظ.

(٣) إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد القرشي روى عن عمر بن الخطاب، ولم يدركه وعن أبي هريرة وعائشة وابن عباس وغيرهم. ولد بعد يوم الجمل. وهو من الثقات النبلاء، (ت ١١٠). تهذيب ١/١٥٣؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ٦٦.

وقال في حديث عكرمة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «من لم يسجد على أنفه مع جبهته فلا صلاة له»[1]. هو مرسل أخشى أن لا يكون شيئاً.

وقال في حديث عراك عن عائشة، حديث «حولوا مقعدتي إلى القبلة»[2]، هو أحسن ما روي في الرخصة، وإن كان مرسلاً، فإن مخرجه حسن، ويعني بإرساله أن[3] عراكاً لم يسمع من عائشة، وقال: إنما يروي عن عروة عن عائشة. فلعله حسنه لأن عراكاً قد عرف أنه يروي حديث عائشة عن عروة عنها.

وظاهر كلام أحمد أن◊ المرسل عنده من نوع الضعيف، لكنه يأخذ بالحديث إذا كان فيه ضعف، ما لم يجيء عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو عن أصحابه خلافه.

قال الأثرم: كان أبوعبدالله ربما كان الحديث عن النبي ـ صلى الله عليه

---

(١) أخرجه أبو داود في المراسيل، ص ٨.

(٢) حديث عراك عن عائشة: أخرجه ابن ماجه ١/١١٧. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي «حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد، قالا: ثنا وكيع، عن حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت، عن عراك بن مالك، عن عائشة، قالت: ذكر عند رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة. فقال: أراهم قد فعلوها استقبلوا بمقعدتي القبلة».
وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل ١/٢٩، وقال:
قال أبي: فلم أزل أقفو أثر هذا الحديث حتى كتبت بمصر عن إسحاق بن بكر بن مضر، أو غيره، عن بكر بن مضر، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة، موقوف، وهذا أشبه.

(٣) سقطت من د.
وعراك بن مالك الكناني المدني، يروي عن ابن عمر وأبي هريرة وعائشة، قال العجلي: شامي، ثقة، تابعي، من خيار التابعين.
تهذيب ٧/١٧٢؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ١١٦.

بسلم ـ وفي إسناده شيء فيأخذ به إذا لم يجيء خلافه أثبت منه، مثل حديث عمرو بن شعيب[1]، وإبراهيم الهجري[2]، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجيء خلافه.

وقال أحمد في رواية مهنا، في حديث معمر عن سالم عن ابن عمر: أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة[3]، قال أحمد: ليس بصحيح والعمل عليه.

كان عبدالرزاق يقول: عن معمر عن الزهري، مرسلاً. وظاهر هذا أنه يعمل به مع أنه مرسل، وليس بصحيح، ويحتمل أنه أراد: ليس بصحيح وصله، وقبله. وقد نص أحمد على تقديم قول الصحابي على الحديث المرسل.

وكذا كلام ابن المبارك، فإنه قد تقدم عنه أنه ضعف مرسل حجاج بن

---

(١) عمرو بن شعيب: ابن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، أحد علماء زمانه، روى عن أبيه، وطاوس، وعنه مكحول، وعطاء، والزهري، وهو ثقة. قال أبو زرعة: إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها. قال ابن عدي عمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلا إذا روى عن أبيه عن جده عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يكون مرسلاً. لأن جده عنده محمد بن عبدالله بن عمرو، ولا صحبة له.
أما إذا كان المراد جده الأعلى، عبدالله، فالحديث متصل، وقد رويت أحاديث بهذا الطريق دلت على أن الجد هو عبدالله بن عمرو بن العاص. ميزان الاعتدال ٢٦٣/٣؛ تهذيب ٤٨/٨.

(٢) إبراهيم الهجري: إبراهيم بن مسلم العبدي، أبو إسحاق الكوفي: روى عن عبدالله بن أبـي أوفى، وعنه شعبة وابن عيينة. وقد ضعفه بعض العلماء، كالنسائي، وابن عون، والبخاري، وأبو زرعة. تهذيب ١٦٤/١.

(٣) حديث أن غيلان أسلم وتحته عشر نسوة فقال له الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ خذ منهن أربعاً. أخرجه ابن ماجه ٦٢٨/١ من طريق الزهري، عن سالم عن أبيه.
وأخرجه أحمد في المسند ١٣/٢، ١٤، ٤٤، ٨٣، من نفس الطريق.
وأخرجه ابن أبـي حاتم في العلل ٤٠٠/١، من رواية معمر عن سالم عن أبيه وقال:

دينار وقد احتمل مرسل غيره، فروى الحاكم[1]، عن الأصم[2]: (ثنا) عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: وجدت في كتاب أبي، (ثنا) الحسن بن عيسى، قال: حدثت ابن المبارك بحديث لأبي بكر بن عياش عن عاصم، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: حسن. فقلت لابن المبارك: إنه ليس فيه إسناد، فقال: إن عاصماً يحتمل له أن يقول: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

قال: فغدوت إلى أبي بكر فإذا ابن المبارك قد سبقني إليه، وهو إلى جنبه فظننته قد سأله عنه[3].

فإذا احتمل مرسل عاصم بن بهدلة، فمرسل من هو أعلى منه من التابعين أولى.

وأما مراسيل ابن المسيب

فهي أصح المراسيل كما قال أحمد وغيره. وكذا قال ابن معين: أصح المراسيل مراسيل ابن المسيب.

قال الحاكم: قد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة.

قال: وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره، كذا قال.

وهذا وجه ما نص عليه الشافعي في رواية يونس بن عبدالأعلى كما سبق.

---

(١) الحاكم: محمد بن عبدالله، أبو عبدالله النيسابوري: صاحب «المستدرك» و«معرفة علوم الحديث» (ت ٤٠٥). حدث عنه الدارقطني والبيهقي. وقد ناظر الدارقطني فرضيه.
تذكرة الحفاظ ١٠٣٩/٣؛ النجوم الزاهرة ٢٣٨/٤؛ طبقات الشافعية للسبكي ١٥٥/٤؛ تاريخ بغداد ٤٧٣/٥؛ منتخب الإرشاد، ص ١٧٢؛ والمنتخب من سياق نيسابور لعبدالغافر الفارسي، لوحة ٢/أ.

(٢) الأصم: أبو العباس محمد بن يعقوب، محدث المشرق، حدث عنه الحاكم وخلق (ت ٣٤٦). تذكرة الحفاظ ٨٦٤/٣؛ والنجوم الزاهرة ٣١٧/٣.

وقد أنكر الخطيب وغيره ذلك وقالوا: لابن المسيب مراسيل لا توجد مسنده[1].

وقد ذكر أصحاب مالك أن المرسل يقبل إذا كان مرسله ممن لا يروي إلا عن الثقات.

وقد ذكر ابن عبدالبر ما يقتضي أن ذلك إجماع، فإنه قال: كل من عرف بالأخذ عن الضعفاء، والمسامحة في ذلك لم يحتج بما أرسله، تابعاً كان أو من دونه. وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول. فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح. وقالوا: مراسيل الحسن وعطاء لا يحتج بهما لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد، وكذلك مراسيل أبي قِلابة، وأبي العالية، وقالوا: لا يقبل تدليس الأعمش لأنه إذا وقف أحال على غير مليء، يعنون على غير ثقة. إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف[2] وعباية[3] بن ربعي، والحسن بن ذكوان[4]. قالوا: ويقبل تدليس ابن عيينة، لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظرائهما.

ثم ذكر بعد ذلك كلام إبراهيم النخعي الذي خرجه الترمذي ههنا.

---

(١) الكفاية، ص ٤٠٥.

(٢) موسى بن طريف، وعباية بن ربعي: من غلاة الشيعة، روى عن الحسن أنه كان يروي عنهما على سبيل الاستهزاء.
ميزان الاعتدال ٣٨٧/٢.
وقال في لسان الميزان ١٢١/٦ موسى بن طريف الأسدي الكوفي حدث عنه الأعمش وكذبه أبو بكر بن عياش. وقال يحيى والدراقطني ضعيف، قال الجوزجاني: زائغ.
وترجمة عباية في اللسان ٢٤٧/٣.

(٣) من غلاة الشيعة يروي عن علي ــ رضي الله عنه ــ وعنه موسى بن طريف. ميزان الاعتدال ٣٨٧/٢؛ ولسان الميزان ٢٤٧/٣؛ والضعفاء للعقيلي، ص ٣٤٣.

(٤) الحسن بن ذكوان، أبو سلمة البصري، روى عن عطاء بن أبي رباح، وعنه ابن المبارك ويحيى القطان. قال ابن معين وأبو حاتم: ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي.
تهذيب ٢٧٦/٢؛ وميزان الاعتدال ٤٨٩/١؛ والتاريخ الكبير للبخاري ٢٩٣/٢؛

ثم قال: إلى هذا نزع من أصحابنا من زعم أن مرسل الإمام أولى من مسنده لأن في هذا الخبر ما يدل على أن مراسيل النخعي أقوى من مسانيده، وهو لعمري كذلك، إلا أن إبراهيم ليس بمعيار على غيره. انتهى.

وقول من قبل مراسيل من لا يرسل إلا عن ثقة يدل على أن مذهبه أن الراوي إذا قال: حدثني الثقة، أنه يقبل حديثه ويحتج به، وإن لم يسم عين[1] ذلك الرجل. وهو خلاف ما ذكره المتأخرون من المحدثين كالخطيب وغيره.

وذكره أيضاً طائفة من أهل الأصول كأبي بكر الصيرفي[2] وغيره. وقالوا: قد يوثق الرجل من يجرحه غيره، فلا بد من تسميته لنعرف ◊ هل هو ثقة، أم لا؟.

أما لو علم أنه لا يرسل إلا عن صحابي كان حديثه حجة، لأن الصحابة كلهم عدول. فلا يضر عدم المعرفة بعين من روى عنه منهم.

وكذلك لو قال تابعي: أخبرني بعض الصحابة، لكان حديثه متصلاً يحتج به، كما نص عليه أحمد.

وكذا ذكر ابن عمار الموصلي[3]، ومن الأصوليين أبو بكر الصيرفي وغيره، وقال البيهقي: هو مرسل.

---

(١) في د، ظ: «غير».

(٢) أبو بكر الصيرفي: محمد بن عبدالله البغدادي، أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي، وشارح رسالته (ت ٣٣٠). وترجمته في الأنساب، ص ٣٥٨؛ تاريخ بغداد ٥/٤٤٩؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/١٨٦؛ طبقات الشافعية للأسنوي ٢/١٢٢.
◊ لوحة ٧٠/أ.

(٣) ابن عمار الموصلي: هو محمد بن عبدالله بن عمار الأزدي، نزيل الموصل، روى عن ابن عيينة وهشيم ويحيى القطان، وثقه النسائي وقال غيره: كان قيماً في الحديث وعلله، رحالاً فيه جماعاً له (ت ٢٤٢).
تذكرة الحفاظ ٢/٤٨٦ ...